

رواق ميسالون

ROWAQ MAYSALON

Political and Cultural Studies

دراسات سياسية وثقافية

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسالون للثقافة والترجمة والنشر

الربيع العربي بعد عشر سنوات المسارات والحصائل والآفاق (الجزء الثاني)

العدد الثالث - تموز/ يوليو 2021

حوار مع: جليبير الأشقر

أوراق جلسات (رواق ميسالون) الحوارية حول الربيع العربي

ملف خاص؛ تجارب نسوية خلال الربيع العربي

في هذا العدد

ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

مؤسسة ثقافية وبحثية مستقلة، غير ربحية، تُعنى بإنتاج ونشر الدراسات والبحوث والكتب التي تتناول القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وتولي اهتماماً رئيساً بالترجمة بين اللغات الأوروبية، الإنكليزية والفرنسية والألمانية، واللغة العربية. وتهدف إلى الإسهام في التنمية الثقافية والتفكير النقدي والاعتناء الجاد بالبحث العلمي والابتكار، وإلى تعميم قيم الحوار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وتسعى لتبادل الثقافة والمعرفة والخبرات، وإقامة شراكات وعلاقات تعاون وثيقة مع المؤسسات والمعاهد والمراكز الثقافية والعلمية، العربية والأوروبية. وتؤمن بأهمية تعليم وتدريب الشباب، والأخذ بيدهم، والارتقاء بهم ومعهم في سلم الإبداع والإنتاج، وتعمل لتكون خططها التدريبية متوافقة مع المعايير العالمية، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء العرب والأوروبيين.

رواق ميسلون

مجلة «رواق ميسلون» للدراسات الفكرية والسياسية؛ مجلة بحثية علمية، فصلية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، ولها رقم دولي معياري (ISSN: 2757-8909). وتُعنى بنشر الدراسات ومراجعات الكتب، ويتضمن كل عدد منها ملفاً رئيساً ومجموعة من الأبواب الثابتة. وللمجلة هيئة تحرير متخصصة، وهيئة استشارية تشرف عليها، وتستند المجلة إلى أخلاقيات البحث العلمي، وقواعد النشر المعتمدة عالمياً، وإلى نواظم واضحة في العلاقة مع الباحثين، وإلى لائحة داخلية تنظم عملية التقويم.

تطمح المجلة إلى طرق أبواب فكرية سياسية جديدة، عبر إطلاق عملية فكرية بحثية معمّقة أساسها أعمال النقد والمراجعة وإثارة الأسئلة، وتفكيك القضايا، وبناء قضايا أخرى جديدة، وتولي التفكير النقدي أهمية كبرى بوصفه أداة فاعلة لإعادة النظر في الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية المختلفة السائدة.

اللوحات الداخلية: يارا وهبي

Internal Paintings: Yara Wahbi

المراسلات باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني:

Editor.rowaq@maysaloon.fr

باريس، فرنسا: 0033 6 25 77 62 61
إسطنبول، تركيا: 0090 531 245 0871
الموقع الإلكتروني: www.maysaloon.fr
البريد الإلكتروني: info@maysaloon.fr

التحرير

| | |
|---------------------|-----------------|
| Editor in Chief | رئيس التحرير |
| Hazem Nahar | حازم نهار |
| Editorial Manager | مدير التحرير |
| Nour Hariri | نور حريري |
| Cultural Editor | المحرر الثقافي |
| Rateb Shabo | راتب شعبو |
| Editorial Secretary | سكرتير التحرير |
| Abdelmajeed Akeel | عبد المجيد عكيل |
| Editorial Board | هيئة التحرير |
| Jawa Alamiri | جوى العامري |
| Rimon Almaloly | ريمون المعلولي |
| Ghassan Mortada | غسان مرتضى |

الهيئة الاستشارية

| | |
|----------------------|--------------------|
| Ayoub Abudeah | أيوب أبو دية |
| Jordan | (الأردن) |
| Gadalkareem Aljebaei | جاد الكريم الجباعي |
| Syria | (سورية) |
| Hasan Nafaa | حسن نافعة |
| Egypt | (مصر) |
| Khaled Eldakhil | خالد الدخيل |
| Saudi Arabia | (السعودية) |
| Khatar Abu Diab | خطار أبو دياب |
| Syria | (لبنان) |
| Dalal Al Bizri | دلّال البزري |
| Lebanon | (لبنان) |
| Saeed Nashed | سعيد ناشيد |
| Morocco | (المغرب) |
| Samir Altaki | سمير التقي |
| Syria | (سورية) |
| Aref Dalila | عارف دليلة |
| Syria | (سورية) |
| Abd Alhusain Shaban | عبد الحسين شعبان |
| Iraq | (العراق) |
| Abd Alwahab Badrkhan | عبد الوهاب بدرخان |
| Lebanon | (لبنان) |
| Carsten Wieland | كارستين فيلاند |
| German | (ألمانيا) |
| Kamal Abdelateef | كمال عبد اللطيف |
| Morocco | (المغرب) |

| | |
|----------------------|------------------|
| Proofreading | التدقيق اللغوي |
| Abeer Jubeir | عبير جبير |
| Ddesign and Layout | التصميم والإخراج |
| Sherein Fawzy | شيرين فوزي |
| Technical Supervisor | المشرف التقني |
| Abbas Bukhari | عباس بخاري |

ROWAQ

اواقف

MAYSALOON

ميسالون

Political and Cultural Studies

دراسات سياسية وثقافية

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسالون للثقافة والترجمة والنشر

المحتويات

كلمة التحرير

9 العدد الثالث من (رواق ميسلون) / هيئة التحرير.....

الافتتاحية

15 الثورات ومراحل الانتقال الديمقراطي / حازم نهار

ملف العدد: الربيع العربي بعد عشر سنوات؛ المسارات والحصائل والآفاق

أولاً: دراسات محكمة

35 مشكلة البديل الديمقراطي في الربيع العربي / شوكت غرز الدين.....

57 الحزب الرقمي أداة للتغيير السياسي الانتقالي في دول الربيع العربي؛ الفرص لسورية / دينا رمضان.....

85 الربيع العربي والأحزاب السياسية؛ سوريا مثلاً / مازن عدي

103 قراءة راجعة في اشكالات الربيع العربي المبكرة / صفوان قنّام

ثانياً: مقالات رأي

121 اليسار المتشظي أمام الثورات / غياث نعيسة

129 الربيع العربي وفضائل الموجة الثانية / ليلي عبد الحميد

138 الجانب المجتمعي للربيع العربي / فؤاد القطريب

ثالثاً: أوراق جلسات (رواق ميسلون) الحوارية حول ملف الربيع العربي

146 ورقة خلفية: الربيع العربي بعد عشر سنوات؛ المسارات والحصائل والآفاق / هيئة التحرير

149 ديسمبر 2018.. ثورة نساء السودان المتجددة / أبو بكر عبد الرازق (السودان).....

157 الربيع العربي والدستور / ريم تركماني (سورية)

167 الربيع العربي الذي لم يحن موعده، ولا سيّما في لبنان وسورية / ساطع نور الدين (لبنان)

172 القراءات الخاطئة والإخفاق في طمأنة السوريين / عبد الباسط سيدا (سورية)

177 الربيع العربي؛ آمال وتحديات / محمد العمار (سورية)

187 الربيع العربي والقضية الفلسطينية / مهند عبد الحميد (فلسطين)

194 مسار الربيع العربي وإخفاق عملية التحول الديمقراطي / نوال الراضي (المغرب)

رابعاً: ملف خاص؛ تجارب نسوية خلال الربيع العربي

203 حب في زمن الحرب! / أنجيل الشاعر

207 تجربتي / إيمان الصادق

- 211 تجرأنا على الحلم / تمارا شقير
- 213 ما كانت الثورة خياراً، بل نتيجة طبيعية مؤجلة / سهير فوزات
- 217 الثورة بين آلام الذاكرة ومخاض المستقبل / علياء أحمد
- 221 عشر سنوات على انفجار الحلم / لينا وفائي
- 224 توهجات ذاكرة منطفئة / ميساء شقير
- 228 أفقاً عين الخوف / هيفاء بيطار
- 232 لكل حصان كوبة / واحة الراهب
- 236 النساء السوريات؛ حق تقرير المصير ونضال الاستمرارية / وفاء علوش

حوار العدد

- 243 حوار مع جليبير الأشقر - العقد الأول من السيرورة الثورية العربية / إدارة الحوار: نور حريري

دراسات ثقافية واجتماعية (محدّمة)

- 265 الجوهرائية والجوهرائية الجديدة في النظرية النسوية / نور حريري
- 274 التفكير مع العولمة / عبد الإله فرح وعبد اللطيف طالب
- 287 الصراع على السلطة في سورية في أثناء الحكم الانفصالي؛ الخريطة السياسية / آلاء دياب

إبداعات ونقد أدبي

- 317 الخيال؛ نجاة من ورطة الواقعية / نور طلال نصر
- 320 أدب الربيع العربي ونقده / علا الجبر
- 328 موسم الهجرة إلى الشمال... هجرة نحو الذات / سهير أومري
- 334 وطن الغجر (حوارية مسرحية) / عبد الرزاق دحنون
- 346 ذواكر مُقرّضنة (قصة) / أمجد عطري
- 350 برزخ الغائب / فواز قادري

ترجمات

- تداعيات ما بعد الربيع العربي على حقوق الإنسان في سورية (دخيل الله الحربي، زارينا عثمان، سيتي داود) / ترجمة عمر حداد
- 357 دور الإعلام في الثورات العربية: حالة سورية (بشار بكور) / ترجمة ورد العيسى
- 371

مراجعات وعروض كتب

- 389 أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية (مجموعة مؤلفين) / مراجعة خولة سعيد
تاريخ العلويين، من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية (ستيفان وينتر) / مراجعة فادي
411 كحلوس

وثائق

- 421 صحيفة المدينة؛ كتاب الرسول بين المهاجرين والأنصار واليهود (1 هجرية)
425 رسالة الحقوق لعلي بن الحسين

كلمة التحرير



العدد الثالث من
(رواق ميسلون)

هيئة التحرير

ROWAQ MAYSALON

اواقف ميسالون

Political and Cultural Studies

دراسات سياسية وثقافية

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسالون للثقافة والترجمة والنشر

العدد الثالث من (رواق ميسلون)

يتضمن العدد الثالث من (رواق ميسلون) الجزء الثاني من أوراق الملف الذي طرحته هيئة التحرير بعنوان: الربيع العربي بعد عشر سنوات؛ المسارات والحصائل والآفاق، استنادًا إلى الورقة الخلفية المنشورة في موقع المجلة على الشبكة العنكبوتية، والأسئلة التي طرحتها للنقاش والكتابة حولها، والجلسات الحوارية التي شارك فيها باحثون ومثقفون وسياسيون من نحو ثلاثة عشر بلدًا عربيًا، بهدف فتح حوار واسع حول موضوعات الملف، خلال المدة بين 5 و15 نيسان/ أبريل 2021، إضافة إلى مشاركة حضور واسع في النقاش والحوار.

كتب افتتاحية العدد الثالث من (رواق ميسلون) حازم نهار، وهي بعنوان «الثورات ومراحل الانتقال الديمقراطي»، وقد وقف فيها عند نقاط مهمة؛ السمات العامة التي تميز الثورات والانتقالات السياسية، أدوار النخب السياسية الثقافية، محاولة استكشاف فهم آخر أوسع للمرحلة الانتقالية يربطها بالثورة قبلها، محدّدات أساسية بالاستفادة من تجارب بلدان أخرى لنجاح الانتقال السياسي الديمقراطي.

شارك في هذا العدد أكثر من أربعين مثقفًا/ة، وباحثًا/ة، وأديبًا/ة، و مترجمًا/ة. كانت هناك مشاركات متنوعة على مستوى الملف الأساسي، ففي باب الدراسات المحكمة، كتب شوكت غرز الدين دراسة بعنوان «مشكلة البديل الديمقراطي في الربيع العربي»، وكتبت دينا رمضان دراسة بعنوان «الحزب الرقمي أداة للتغيير السياسي الانتقالي في دول الربيع العربي؛ الفرص لسورية»، وكتب مازن عدي دراسة بعنوان «الربيع العربي والأحزاب السياسية؛ سوريا مثالاً»، وأخيرًا كتب صفوان قسام دراسة بعنوان «قراءة راجعة في اشكالات الربيع العربي المبكرة».

وتطرقت المقالات والجلسات الحوارية التي تناولت ملف الربيع العربي، إلى أهم محطاته التي شكلت نقاطًا فارقة في مساره، والمراحل الانتقالية واستحقاقاتها الدستورية والتشريعية، والثورات المضادة، وحصائل الثورات في بلدان مختلفة، إضافة إلى تناول الموجة الثانية من الربيع العربي، وما تمايزت به من خبرات وتجارب عن الموجة الأولى. وكانت هناك محاولات للإجابة عن أسئلة مهمة من وحي تجربة العقد الفائت، إضافة إلى طرح مقاربات من زوايا مختلفة على صعيد البلد، أو التجربة، أو

المشكلة، أو المصير: اليسار المتشظي أمام الثورات (غيث نعيسة- سورية)، الربيع العربي وفضايا الموجة الثانية؟ (ليلي عبد الحميد- سورية)، الجانب المجتمعي للربيع العربي (فؤاد القطريب- سورية)، ديسمبر 2018.. ثورة نساء السودان المتجددة (أبو بكر عبد الرازق- السودان)، الربيع العربي والدستور (ريم تركماني- سورية)، الربيع العربي الذي لم يحن موعده، ولا سيّما في لبنان وسورية (ساطع نور الدين- لبنان)، القراءات الخاطئة والإخفاق في طمأنة السوريين (عبد الباسط سيّدا- سورية)، الربيع العربي؛ آمال وتحديات (محمد العمار- سورية)، الربيع العربي والقضية الفلسطينية (مهند عبد الحميد- فلسطين)، مسار الربيع العربي وإخفاق عملية التحول الديمقراطي (نوال الراضي- المغرب).

وفي الملف الخاص الذي فتحته هيئة التحرير، في محاولة لاستكشاف تجارب النساء، خلال العقد الفائت من الربيع العربي، شاركت عشر سيدات أيضًا في عرض تجاربهن وتصوراتهن في هذا العدد؛ إيمان الصادق (تجربتي)، أنجيل الشاعر (حب في زمن الحرب!)، تمارا شقير (تجرأنا على الحلم)، سهر فوزات (ما كانت الثورة خيارًا، بل نتيجة طبيعية مؤجلة)، علياء أحمد (الثورة بين آلام الذاكرة ومخاض المستقبل)، لينا وفائي (عشر سنوات على انفجار الحلم)، ميساء شقير (توهجات ذاكرة منطفئة)، هيفاء بيطار (أفقاً عين الخوف)، واحة الراهب (لكل حصان كبوة)، وفاء علوش (النساء السوريات؛ حق تقرير المصير ونضال الاستمرارية).

ننشر في هذا العدد أيضًا حوارًا مهمًا مع الدكتور جليسر الأشقر بعنوان «العقد الأول من السيرة الثورية العربية»، ركّز فيه على الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية للثورات في المنطقة العربية، وعلى أن الربيع العربي سيمر بإخفاقات وتراجعات لكنه سيبقى سيرورة مفتوحة ومستمرة، ما دامت الأسباب التي أدت إليه موجودة.

وفي باب الدراسات الثقافية والاجتماعية (المحكّمة) كتبت نور حريري دراسة بعنوان «الجوهريّة والجوهريّة الجديدة في النظرية النسوية»، وكتب عبد الإله فرح وعبد اللطيف طالبي (المغرب) دراسة مشتركة بعنوان «التفكير مع العولمة»، وكتبت آلاء دياب دراسة بعنوان «الصراع على السلطة في سورية في أثناء الحكم الانفصالي؛ الخريطة السياسية».

وفي باب (إبداعات ونقد أدبي)، نشرت المجلة نتاجات أدبية لعدد من الأدباء والنقاد؛ نور طلال نصرّة «الخيال؛ نجاة من ورطة الواقعية»، علا الجبر «أدب الربيع العربي ونقده»، سهير أومري «موسم الهجرة إلى الشمال... هجرة نحو الذات»، عبد الرزاق دحنون «وطن العجور (حوارية مسرحية)»، أمجد عطري «ذواكر مُقرّصنة (قصة)»، فواز قادري «برزخ الغائب».

وفي باب (الترجمات) نُشرت دراستان مترجمتان لهما علاقة بملف الربيع العربي: الأولى؛ دور الإعلام في الثورات العربية: حالة سورية (بشار بكور) - ترجمة ورد العيسى. والثانية؛ تداعيات ما بعد الربيع العربي على حقوق الإنسان في سورية (دخيل الله الحربي، زارينا عثمان، سيتي داود) - ترجمة عمر حداد.

وفي باب (مراجعات وعروض كتب)، هناك عرض ومراجعة لكتاب «أطوار التاريخ الانتقالي؛ مآل الثورات العربية» من تأليف مجموعة من المؤلفين، قدّمها خولة سعيد، إضافة إلى عرض لكتاب «تاريخ العلويين، من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية»، من تأليف ستيفان وينتر، قدّمها فادي كحلوس. وفي باب (وثائق) اختارت هيئة التحرير عرض وثيقتين؛ الأولى «صحيفة المدينة؛ كتاب الرسول بين المهاجرين والأنصار واليهود (1 هجرية)»، والثانية «رسالة الحقوق لعلي بن الحسين».

نأمل أن يقدم هذا العدد من مجلة «رواق ميسلون»، الفائدة المرجوة، وأن تخدم دراساته ومقالاته وحواراته في تقديم قراءة عقلانية وموضوعية للموضوعات المطروحة فيه، خاصة تلك التي تتعلق بملف العدد «الربيع العربي»، فقد حرصت هيئة التحرير على إشراك عددٍ من الباحثين والمثقفين والناشطين الذين كان لهم دور فاعل خلال السنوات العشر الماضية، كما حرصت على أن يكون المشاركون من بلدان عربية عديدة، بقصد تكوين رؤية متكاملة حول الربيع العربي، والاطلاع على تجارب متنوعة.

هيئة التحرير

الافتتاحية



الثورات ومراحل الانتقال الديمقراطي

حازم نهار

١٤



شمعة الحرية
لكل طريق مظلم شمعة مضيئة
تنير ولا تحترق
يارا وهبي

الافتتاحية

الثورات ومراحل الانتقال الديمقراطي

حازم نهار



حازم نهار

كاتب وباحث في الشؤون السياسية والثقافية.

مقدمة

تحتاج السياسة وقراءة مسارات الواقع واتجاهاته المستقبلية إلى الابتعاد من سطوة اللحظة الآنية وكثافتها، بما تخلقه من تفاؤل أو تشاؤم، والاقتراب أكثر من قراءة ما هو راهن في تواصله مع التاريخ. من هذه الزاوية، كان توقع الآفاق السلبية لثورات الربيع العربي على المدى القريب، وربما المتوسط أيضاً، ممكناً قبل الوصول إليها فعلياً، استناداً إلى قراءة سياسية واقعية مرتبطة بقراءة تاريخية بعيداً عن الرغبات والمواقف السياسية. صحيح أن النتائج الراهنة لم تكن حتمية، لكنها كانت الأكثر احتمالاً، وما دامت كذلك كان يمكن وضع استراتيجيات كبرى واتباع سياسات بعينها للحد من النتائج السلبية المتوقعة، وهذا عمل رئيس يقع على عاتق النخب الفكرية والسياسية. وصحيح أيضاً أن الثورات بحد ذاتها كانت خارجة على توقعاتنا، وأن الواقع يحتمل حدوث مفاجآت تتجاوز تفكيرنا وحساباتنا، لكن أهل السياسة ينبغي لهم ألا يرهنوا عملهم كله بحدوث المفاجآت التي يتمنونها.

تهدف هذه المقالة إلى القول إن ثورات الربيع العربي والانتقالات السياسية في المنطقة العربية جزء من مسار عالمي تاريخي باتجاه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وأن هناك سمات عامة تميز الثورات والانتقالات كافة، مثلما هناك سمات خاصة بكل بلد، لكنها لا تصل إلى درجة عدم قابلية

الدول العربية للديمقراطية، وتهدف أيضًا إلى إظهار ضعف النخب السياسية الثقافية، والقوى السياسية والمدنية، في المنطقة، فكرًا وخبرةً وأداءً؛ فكثير من إشكالات الثورات والانتقالات سببها هو هذا الضعف، لذلك تغدو الحالة الراهنة نتيجة متوقعة من حيث أبعادها الأساسية. وتحاول المقالة أيضًا استكشاف فهم آخر أوسع للمرحلة الانتقالية، يربطها بالثورة قبلها، على اعتبار أن الخيارات خلال مرحلة الثورة تؤثر كثيرًا في طبيعة المرحلة الانتقالية. وتهدف أخيرًا إلى وضع محددات أساسية، وعامة، بالاستفادة من تجارب بلدان أخرى، لنجاح الانتقال السياسي الديمقراطي.

أولاً: الثورات والانتقالات الديمقراطية عبر التاريخ؛ لمحة عامة

بدأت الديمقراطية بإثبات حضورها عالميًا في عقب الثورتين الأمريكية والفرنسية؛ كانت ثورات الربيع الأوروبي في عام 1848 انتهت أنظمة ملكية عديدة حكمت أوروبا قرونًا بمساعدة الكنيسة ورعايتها⁽¹⁾، لكنها عادت وتعرضت لانتكاسة بعد ثورة أكتوبر 1917 في روسيا، وظهور الفاشية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا، لتكون أمام حربين عالميتين أعادت في الحصيولة تشكيل خريطة العالم. لكن بدءًا من نهاية الحرب العالمية الثانية في 2 أيلول/ سبتمبر 1945، عادت الديمقراطية تدريجًا إلى أوروبا الغربية، وإلى دول أخرى في العالم مثل اليابان والهند. وفي أوائل السبعينيات، حدث تحول نحو الديمقراطية في دول أوروبا الجنوبية، اليونان وإسبانيا والبرتغال، وفي عدد من دول أميركا الجنوبية، مثل البرازيل. وبعد سقوط جدار برلين في عام 1989 في إثر ضعف الاتحاد السوفياتي، سارت دول أوروبا الشرقية في طريق الانتقال الديمقراطي، وحدث الأمر نفسه في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في كانون الأول/ ديسمبر 1990، كما امتدت الديمقراطية في التسعينيات إلى عدد من دول أفريقيا التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، ليظهر وكأن الديمقراطية تتحول إلى نظام عالمي سائد.

أما دول المنطقة العربية، فقد ظلت في حالة جمود، على الرغم من وجود بعض التجارب المحدودة التي حاولت إحداث تغيير بدرجة ما، لكنها لم

(1) ثورات 1848 في أوروبا، وتعرف أيضًا في بعض البلدان باسم ربيع الأمم وريبع الشعوب؛ انطلقت الثورة من جزيرة صقلية الإيطالية في كانون الثاني/ يناير 1848 ضد حكم عائلة البوربون، وأسست دولة ووضعت دستورًا متقدمًا، واستمرت 16 شهرًا، وكان لهذه الثورة تأثير كبير في الفرنسيين الذين شعروا بالحماسة، فأطلقوا ثورتهم الثالثة في شباط/ فبراير 1848، بعد الثورة الأولى في عام 1789، والثورة الثانية في عام 1830. بعد ذلك انتقلت عدوى الثورة إلى بقية البلدان الأوروبية.

تستمر⁽²⁾. هذا دفع بعض الباحثين إلى الترويج لفكرة خصوصية المنطقة العربية، بمعنى أنها تشكل استثناء من حيث قابليتها للنظام الديمقراطي الذي أصبح مسيطراً على المستوى العالمي، خصوصاً مع وصول الديمقراطية إلى بلدان إسلامية مثل تركيا وباكستان وإندونيسيا. لكن الديمقراطية نفسها تعرضت مرة أخرى، في أوائل القرن الحادي والعشرين، إلى انتكاسة، عندما ظهر أن روسيا تعود بصورة حثيثة إلى حضن الاستبداد، وأن الصين ظلت محافظة على نظامها الاستبدادي على الرغم من اقتصادها القوي وحضورها العالمي، إلى جانب إخفاق الديمقراطية، في عددٍ من الدول الأفريقية، في إنجاز التنمية والعدالة الاجتماعية، ثم جاءت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في أميركا، وأدت إلى نشوء استقطاب عالمي جديد، ومن بعدها الحرب الأميركية ضد العراق في 2003، ما أضاف عقبات جديدة أمام التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية.

في أواخر 2010، وأوائل 2011، تجددت مسيرة الديمقراطية، فقد فتحت ثورات الربيع العربي مسار تغيير جديد وعميق في حركة الواقع، بعد جمود امتد نحو أربعة عقود، ولتدلل على خطأ فكرة خصوصية المنطقة العربية من حيث معاداتها للديمقراطية، وعلى أن الثورات التي تسعى لتحصيل الحقوق السياسية والاجتماعية جزء من نهج طبيعي في التاريخ البشري لا تستثني أحداً. وسيطر التفاؤل على المزاج العام في بداية الثورات، لكن مع مرور الوقت، وارتباك الثورات في بعض البلدان، وانسداد آفاق المراحل الانتقالية في بعضها الآخر، عاد الإحباط، وعاد معه الحديث عن عدم قابلية المنطقة العربية للديمقراطية.

دخلت مصر، بعد التوتر والانقسام الشديدين خلال ولاية محمد مرسي، وبعد الانقلاب العسكري في 3 تموز/ يوليو 2013، في مرحلة عودة إلى ما قبل ثورة 25 يناير. أما في اليمن وليبيا، فتصاعد العنف بسبب الانقسامات القبلية والسياسية والانفلات الأمني والتدخلات الخارجية، لكن التجربة الأسوأ، على المستويات كافة، كانت في سورية. وتبقى التجربة الأهم، نسبياً، إلى اليوم، تجربة تونس التي أدت إلى إقرار دستور ديمقراطي وانتخاب رئيس وبرلمان دائمين في نهاية 2014.

على الرغم من الانكسارات والهزائم التي أصيبت بها الديمقراطية، إلا أن مسار التاريخ يشير إلى أن الأنظمة الاستبدادية بأشكالها كافة، حكم العائلة،

(2) في السودان مثلاً، أطلق المشير عبد الرحمن سوار الذهب عملية انتقال سياسي انتهت بتسليم الحكم إلى حكومة مدنية في عام 1986، لكن اللواء عمر البشير انقلب على الحكم المدني بعد ثلاثة أعوام. وشهدت موريتانيا تجربة انتقالية بين عامي 2005 و2007، لكنها انتهت في 6 آب/ أغسطس 2008 بفعل انقلاب عسكري.

حكم الحزب الواحد، الحكم الديني... إلخ، ضدّ منطق التاريخ، ولا تمتلك القابلية للاستمرار، وأن الديمقراطية ستبقى على جدول أعمال الشعوب إلى أن تتحقق.

ثانياً: مفهوم الانتقال وسماته العامة

تتميز المرحلة الانتقالية في حياة الدول والمجتمعات عمومًا بالاضطراب والتعقيد وعدم الوضوح وغياب اليقين والضبابية، كونها تمثل مرحلة يجري فيها بناء نظام جديد وتوازنات جديدة في مواجهة نظام قديم يحاول البقاء واستيعاب الهزات التي يتعرض لها، لذلك يستحيل أن يكون مسار الانتقال السياسي مسارًا خطيًا من دون تعرجات. لا توجد وصفة سحرية أو ثابتة تصلح لأن تُعمّم وأن تكون موجّهًا للفاعلين السياسيين في أي بلد، لإنجاح عملية الانتقال. هناك تجارب انتقالية عديدة ومتنوعة، وبحكم أنه لا يوجد بلد يشبه الآخر، فإن كل تجربة انتقال إلى الديمقراطية لها شروطها الخاصة. مع ذلك، هناك ما يمكن تعلمه من تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم، ومن التعرف إلى نجاحات وإخفاقات التجارب الأخرى، والتحديات التي واجهتها. هناك عوامل عديدة تؤثر في مسار الانتقال الديمقراطي؛ الثقافة السائدة وتاريخ البلد والبنى الاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة نظام الحكم القائم، والنخب الثقافية والسياسية، فضلاً عن الطريقة التي يتم فيها ترتيب عملية الانتقال نفسها.

الانتقال السياسي عملية سياسية وقانونية متدرّجة، يمكن أن تمتدّ سنوات، وتُتوج بانتخاب هيئات دستورية وبرلمانية تمثل الإرادة الشعبية في لحظة ما، وهيئات تنفيذية تمتلك سلطات سيادية محدّدة بنص الدستور⁽³⁾. وتُتبع المرحلة الانتقالية بمرحلة تسمى مرحلة تعزيز الديمقراطية، هدفها ضمان متانة البناء الديمقراطي الوليد، وسدّ الأبواب التي يُمكن أن يعود منها الاستبداد، ولا يمكن القول برسوخ الديمقراطية إلا بعد تكرار الانتخابات وتداول السلطة بفواصل زمنية محدّدة، والوصول إلى مؤسسات ديمقراطية لها تقليد واضح ومعروف⁽⁴⁾.

هناك نمطان من الانتقال السياسي؛ نمط يحدث فيه تغيير في الشخصيات الحاكمة من دون تغيير في طبيعة نظام الحكم، ونمط يحدث فيه تغيير في قواعد الحكم، وهذا الأخير قد يكون انتقالاً من الاستبداد إلى الديمقراطية أو العكس. أما الانتقال الديمقراطي تحديداً، فقد يأتي بعد ثورة شعبية، وقد يكون خياراً يلجأ إليه النظام السلطوي أو جزءاً منه، كما كان الأمر في إسبانيا واليونان،

(3) حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، 24 كانون الثاني / يناير 2013. <https://cutt.us/KcyTI>

(4) شريف طه، الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات، 25 تشرين الأول / أكتوبر 2019. <https://cutt.us/4UT7T>

أو نتيجة تدخل عسكري أجنبي، كما حدث في ألمانيا واليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية⁽⁵⁾.

ثالثاً: الثورات والمراحل الانتقالية في المنطقة العربية؛ السمات والتحديات والأخطار

كانت لثورات الربيع العربي، عمومًا، سمات خاصة ميزتها عن ثورات أخرى في العالم، لكنها أدت إلى نتيجتين متكاملتين؛ الأولى، سهولة تمزقها وذهابها في اتجاه الفوضى، أما الثانية فهي عدم نجاح عملية الانتقال السياسي عمومًا بحكم ضخامة التحديات وتنوعها.

1 - الفكر والقيادة والرؤية الاستراتيجية

لم يكن في خلفية ثورات الربيع العربي مشروع سياسي مجتمعي واضح المعالم، ولا توافرت للربيع العربي في كل بلد نخبة ثقافية سياسية قادرة على رسم مسارات متوافقة مع حركة التاريخ. اندرجت النخب في الأنبي والسطحي والمباشر، وغرقت في تفاؤل اللحظة الراهنة، وغابت الرؤية النظرية التي تسمح بقراءة استراتيجية وتاريخية للواقع، وأخفقت في بناء توافق وطني ورؤية مشتركة للنظام الجديد للدولة. ومع انسداد الأفق، حضرت الأيديولوجيات والمظلوميات بكثافة، بالتراتب مع البنى ما قبل الوطنية، على حساب الرؤية الاستراتيجية والمشروع الوطني.

في سورية، كانت سياسة النظام في مواجهة الثورة واضحة، وتمثل بدفع المواطنين في النهاية إلى الاختيار بين الأمن والحرية، أو بين الاستقرار والفوضى، وهذه السياسة المعروفة كانت تحتاج إلى انتباه وخطة عمل من نخب المعارضة. اتهم النظام السوري الثورة السورية في أشهرها الأولى بعدد من الاتهامات البديهية المتوقعة؛ الطائفية، السلاح، الارتباط بالخارج، ولم يكن شيء من هذا قد حدث. صحيح أن النظام قد دفع الثورة للذهاب باتجاه هذه المسالك، وهذا أيضًا يفترض أن يكون سلوكًا متوقعًا منه استنادًا إلى معرفة عميقة بالنظام، لكن قطاعات واسعة من الثورة، ومن نخبها السياسية والمدنية والثقافية، لم تمنع في ذلك، بل إنها ذهبت بحماسة في هذه الطرق، وكلها قناعة بأن أجل النظام السوري قريب ومحتوم، وكلها تفاؤل بأن ما بعده سيكون سهلًا.

(5) أحمد خميس أحمد، حسناء أحمد حمود، التحول إلى الديمقراطية: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. <https://cutt.us/N4Pn6>

في مصر، ضاقت مساحات العمل الوطني، وخرج التنافس السياسي عن أي ضوابط مقبولة، وظهرت الانقسامات العميقة بين التيارات الدينية والعلمانية. فبعد نجاحها في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، اغتارت جماعة الإخوان المسلمين بنفسها، ورأت أنها تجاوزت مرحلة الضعف، وانتقلت إلى مرحلة القوة، رفعت شعار «شرعية الأغلبية»، متخيلة عن شعارها السابق «المشاركة لا المغالبة»، ومثلها فعل التيار السلفي الذي انتقل إلى التحشيد على أساس ديني، داعياً إلى مليونية «نصرة الشريعة»، ورافعاً شعار «ارفع رأسك فوق... أنت مسلم»، ما دفع الأقباط المصريين لرفع شعار «ارفع رأسك فوق.. أنت قبطي»⁽⁶⁾. أما الجهات السياسية الأخرى، الليبرالية والعلمانية والقومية العربية، فبالغت في خوفها من خطر «أخونة الدولة»، وجعلت من معارضة الإسلاميين المحدد الرئيس لوجودها وهويتها الأيديولوجية وأدائها السياسي، نتيجة ضعفها وهشاشتها، لتنتقل في ما بعد إلى التحالف مع العسكر ضد المسار الديمقراطي، متوهمة أنهم سيتركون لها الساحة السياسية ويغادرون.

هناك عامل رئيس ومؤثر في عملية الانتقال السياسي؛ طبيعة الحكومة الانتقالية وقدراتها وكفاءتها، إذ غالباً ما تكون القرارات والخيارات التي تتخذها حاسمة، وإحدى النقاط التي ينبغي لها التركيز عليها هي ضمان مسألة الانتقال الديمقراطي، وليس المكاسب السياسية الحزبية الآنية، ومن بين المسائل التي تظهر فيها حكمة الحكومة الانتقالية مسألة كتابة الدستور الجديد.

كانت عملية كتابة دستور جديد أمراً محورياً في أغلبية الدول التي حدث فيها انتقال سياسي، لكن كان لكل بلد طريقته الخاصة، وكانت هناك عوامل حاسمة في نجاح العملية؛ قدرة القوى السياسية على التوافق الوطني، وتخطي الاختلافات السياسية الضيقة لتحقيق المصلحة الوطنية، إضافة إلى الآلية التي تجري وفقها كتابة الدستور: إشراك فئات واسعة من المجتمع في المشاورات والنقاشات لتحقيق أوسع قبول ممكن، وضع الدستور من جانب هيئات منتخبة، اختيار التوقيت الملائم... إلخ. من بين الأنظمة الدستورية، اختارت أغلبية البلدان التي حدثت فيها انتقالات سياسية، في أول مرحلة بعد المرحلة الانتقالية، الأنظمة البرلمانية لا الرئاسية، ففي الأنظمة البرلمانية تشعر القوى والأحزاب السياسية بأنها غير مستبعدة أو مهمشة.

(6) محمد سعدي، رشيد سعدي، محنة الانتقال الديمقراطي العربي: وعود الثورة، قلق المسارات ومعايير الأمل، فصل من كتاب «أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية»، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، بيروت، 2015.

بمقارنة التجريبتين البولندية والرومانية في الانتقال الديمقراطي⁽⁷⁾، نجد أن القوى السياسية في بولندا استطاعت تجاوز خلافاتها وتحقيق توافق وطني؛ فبعد سقوط الحزب الشيوعي في أواخر 1991، بدأت بالتفكير في كتابة دستور جديد، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1992، توصلت القوى السياسية إلى حل توافقي، فاعتمدت ما سُمي بـ «الدستور الصغير»، أي إجراء تعديلات على دستور 1952 الذي كُتب في عهد الستالينية، وظل هذا الدستور معمولاً به مدة خمس سنوات، ما سمح بإنجاز الانتقال الديمقراطي، ومن ثم كتابة دستور جديد في عام 1997.

بينما في رومانيا، استمرت المرحلة الانتقالية مدة طويلة قياساً بالتجارب الأوروبية الأخرى، نحو خمسة عشر عاماً، بدءاً من عام الثورة 1989 وحتى عام 2004، ويعود ذلك إلى سببين؛ الأول أوضاعها الاقتصادية السيئة خلال عهد تشاوشيسكو، والثاني، ضعف القوى السياسية وتشردمها والتنازع في ما بينها، وعدم الاتفاق على المستقبل السياسي والاقتصادي للدولة، فاستغل أنصار نظام تشاوشيسكو المنهار الوضع، وتمكنوا من الاستيلاء على الدولة، حيث تسلّم الحكم إيون إيليسكو الذي يعدّ امتداداً للنظام السابق، ثم قام بمحاكمة معارضيّه عندما تظاهروا ضده، وقد احتاجت المعارضة الرومانية إلى مدة طويلة نسبياً لكي تبني أحزاباً قوية وفاعلة، وقادرة على المشاركة سياسياً بفاعلية. يؤدي الصراع السياسي بين النظام الاستبدادي القديم والقوى الثورية أو المعارضة في ظل غياب قيادة موحدة لهذه الأخيرة إلى نتائج كارثية.

2 - الوحدة الوطنية والهويات الأخرى

لم تكن الوحدة الوطنية حاضرة في بلدان الربيع العربي قبل الثورات، لأن الاستبداد لا يُنتج أوطاناً ولا دولاً وطنية حديثة، بل سلطنات تستثمر في الانتماءات ما قبل الوطنية، وهذا واحد من العوامل الرئيسة التي حكمت مسار الثورات والمراحل الانتقالية. ففي غياب الوحدة الوطنية، وغياب البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤكدّها، سيكون خطر التشظي ماثلاً عند حدوث تغيرات كبيرة على مستوى البلد، على الرغم من أن الثورات عمومًا كانت سعيًا وراء الحريات والمواطنة المتساوية وبناء المؤسسات الديمقراطية، وخروجًا على التشكيلات الطائفية والعائلية والقبلية التي اعتمدت عليها الأنظمة الاستبدادية في إدامة سلطتها. وتزيد الحالة سوءًا تبعًا لطريقة مواجهة الأنظمة السابقة للثورات، وطريقة رحيلها، وهذه كلها عناصر مهمة من حيث تأثيرها في العملية الانتقالية.

(7) ندى غانم وأحمد أبو بكر وأحمد زكي ومحمد الحسين عبد المنعم، دروس وعبر من مراحل انتقالية حول العالم، أخبار الوطن، 3 تموز/ يوليو 2012.
<https://cutt.us/oA46l>

فالعنف الشديد الذي استخدمته بعض الأنظمة، والتدخلات الخارجية، أدت إلى اضطراب مسار الثورات وعمليات الانتقال السياسي، ما شكل بيئة ملائمة لانفجار الهويات ما قبل الوطنية، حتى أصبحت الطائفية والمذهبية والمناطقية والقبلية جزءاً أساسياً من المشهد، وانتشر العنف الذي اتخذ أبعاداً طائفية في بعض الأحيان، كما برزت إلى السطح عند بعض المناطق الطرفية مطالب انفصالية أو شبه انفصالية، والأكثر خطورة هو اصطدام أو تماهي الهويات ما قبل الوطنية بهويات أخرى عابرة للحدود، ما أدى إلى تراكم الصراع المحلي مع الإقليمي والدولي، ومن ثم إلى تعقيد المشهد أكثر وأكثر، فضلاً عن أنه قد يصبح من المحتوم أن يتعاطى مسار الانتقال السياسي مع الانقسامات الداخلية، لنكون في الحصيصة أمام شكل من أشكال تقاسم السلطة على أساس طائفي أو إثني أو قبلي، كما في لبنان والعراق.

هذا كله يجعل من مسألة استيعاب الولاءات الأولية في إطار الوحدة الوطنية داخل البلدان العربية إحدى القضايا الرئيسية لإنجاح الثورات والعمليات الانتقالية، وحجر الزاوية للنجاح في بناء الديمقراطية.

3 - المؤسسات والبنية التنظيمية

يظهر من تجارب الانتقال الديمقراطي تاريخياً أن الانتقال السياسي يكون أسهل في الدول التي توجد فيها مؤسسات حقيقية سابقة على الثورة، أحزاب سياسية، منظمات مجتمع مدني، سلطات قضائية مستقلة نسبياً، جيش متماسك، مؤسسات اقتصادية وإعلامية... إلخ. في بعض بلدان أوروبا الشرقية التي تتوافر فيها مؤسسات فاعلة أصلاً، مثل إسبانيا، كان الانتقال الديمقراطي يسيراً، بينما في رومانيا وتشاوشيسكو، اضطرت السلطات الانتقالية إلى إعادة بناء المؤسسات المختلفة، وهذه هي حال بلدان الربيع العربي في معظمها⁽⁸⁾.

(8) توصلت دراسات الانتقال الديمقراطي إلى مجموعة من القواعد النظرية استناداً إلى بحوث تطبيقية ميدانية عالمية ومقارنة، وتكمن الخصوصية في مدى توافر أو حجم هذا العامل أو ذلك في أي بلد، ووضعت عشرة عوامل ملائمة للتحويل الديمقراطي: وجود جيش وطني، تقاليد حقوقية ودستورية، ثقافة دستورية أصيلة، تقاليد في الحوار والتسوية، مجتمع مدني فاعل، وجود نخبة فكرية وسياسية، أوضاع اقتصادية اجتماعية توفر حظوظاً في الفاعلية، مشاركة مواطنة وليس مجرد تعبئة، مدى ملائمة المحيط الخارجي، حكمية المرحلة الانتقالية وما بعدها. استناداً إلى هذه العوامل، حصلت مصر على درجة (+6)، ولبنان (+7)، وتونس (+10)، وليبيا (-6)، والعراق (-10)، بينما حصلت إسبانيا على درجة (+15) من الدرجة الكلية (+20).

انظر: أنطوان نصري مسرّه، قواعد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية.. مؤشرات الديمقراطية وقياسها والتمكين في إطار التحولات العربية اليوم، فصل

خلال ثورات الربيع العربي، على مستوى التنظيم، غابت التنظيمات المتناسكة، باستثناء تنظيمات الإسلام السياسي، وسيطرت أشكال تنظيمية جديدة ذات طبيعة دينامية، لها قدرة كبيرة على التشبيك والتواصل، وتتحرك وفق إيقاع الشارع، لكنها أشكال غير مستقرة أو ثابتة نسبياً، ويغيب فيها المركز القيادي⁽⁹⁾. وأدى غياب هذا الأخير إلى الفوضى وغياب الاستقرار في المؤسسات الجديدة، وبروز التنافسات والصراعات المختلفة، وتصادم المشروعات وإنهاك بعضها بعضاً، لتكون في الحصيصة أمام مناخ من عدم الثقة، وانتشار خطاب الكراهية، وحالة من الفراغ السياسي المؤسسي، بينما عرفت التجارب الانتقالية في أغلبية دول أوروبا الشرقية حضوراً قوياً للفاعلين السياسيين التقليديين (الأحزاب، النقابات، المعارضة... إلخ)، ما سمح بانتقال سلمي نسبياً من خلال عملية إصلاح مؤسسية متدرّجة وتوافقية.

استطاعت الثورات العربية تنظيم احتجاجات شعبية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، والتأثير في الرأي العام بسرعة، لكن لم تستطع هذه الطرق أن تلغي الحاجة إلى بناء تنظيمات سياسية متينة تتطلب جهداً كبيراً ومعقداً. وفي غياب القوى السياسية الفاعلة، وغياب الفضاء العام المشترك، انتقل الصراع السياسي إلى الشارع ووسائل التواصل. وفي مثل الأحوال هذه «لا يتحاور الناس، بل يتصايحون، يتجاوزون لكنهم لا يتقاربون ولا يتفاهمون، وكأنهم لا يبصرون بعضهم بعضاً، إذ تهيمن غريزة جمعية تبغي السيطرة، وتمارس ما تتطلبه من توقيف للعقل الواعي»⁽¹⁰⁾.

فحين تغيب الأحزاب السياسية، يذهب الناس إلى الشارع أو إلى التحشيد على وسائل التواصل الاجتماعي، ما يمنع تنظيم الصراعات السياسية والمطالب المجتمعية وضبط إيقاع التغيير، لتكون في الحصيصة أمام تشتت الشرعيات وتعدد مراكز التمثيل، ودخولها في صراعات وهمية أو غير ناضجة أو نافية لبعضها بعضاً، صراعات منفلثة من أي ضوابط، قوامها الفوضى، وقانونها المسيطر هدم الجميع لجهد الجميع. يُضاف إلى ذلك، إسهامات وسائل الإعلام في تعميق الاستقطاب السياسي، وتفنتها في صناعة الكراهية المتبادلة بين الفئات الاجتماعية، وبين التيارات السياسية أيضاً، والتسويق لصور نمطية تثير الاستفزاز، وتحرض على العنف.

من كتاب «أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية»، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، بيروت، 2015.

(9) محمد سعدي، رشيد سعدي، محنة الانتقال الديمقراطي العربي: وعود الثورة، قلق المسارات ومعايير الأمل، مرجع سابق.

(10) صلاح سالم، معضلات الانتقال العربي، من الاستبداد إلى الحرية، شؤون عربية، عدد 148، شتاء 2011، ص 125.

4 - القوت العسكرية والأمنية

كانت مسألة المؤسسة العسكرية الأمنية هي الأكثر تعقيداً وخطورة خلال الثورة والانتقال السياسي في دول الربيع العربي، إن كان لجهة سعي القوى الجديدة لضمان حيادية هذه المؤسسة، على الأقل، خلال الثورة، أو لجهة قبولها الخضوع للإشراف المدني خلال المرحلة الانتقالية. وكانت سبباً رئيساً لوصول بعض الثورات إلى طريق مغلق (سورية) أو لإخفاق بعض عمليات الانتقال السياسي (مصر).

لا توجد قواعد ثابتة تفيد في إخضاع المؤسسة العسكرية الأمنية للسلطة المدنية الجديدة، فلكل دولة خصوصيتها، إلا أنه لا يمكن بالطبع بناء نظام ديمقراطي من دون تحقيق هذا الهدف في المآل. لكن ربما من غير الممكن تحقيق هذه الخطوة دفعة واحدة، فقد يجري الوصول إليها بصورة تدريجية، عن طريق التفاوض، في إطار بعض القواعد المتفق عليها التي تضمن بعض الامتيازات للمؤسسة العسكرية الأمنية بطريقة لا تعرقل المؤسسات المدنية، ولا تطبيق القانون.

وهذه النقطة الأخيرة تتطلب من القوى الانتقالية المدنية الاهتمام بتنظيم نفسها وزيادة رصيدها من القوة الشعبية، وشيئاً من التوازن بين عملية محاسبة النظام السابق والحفاظ على انضباط المؤسسة العسكرية الأمنية، وهذا عمل شاق وصعب ودقيق، ما يعني أن العملية الانتقالية بذاتها ينبغي لها أن تشمل جزءاً من النظام السابق لتسهيل عملية الانتقال، لأن الإفراط في الحدية والمحاسبة أو الإفراط في التساهل والمسامحة قد يقودان إلى تدمير العملية الانتقالية كلها. لذلك، فإن الثورات ينبغي أن تُدار، خطاباً وأداءً، بطريقة تأخذ نجاح المرحلة الانتقالية في الحسبان، لا بطريقة الاستغراق في الخطاب الثوري والشرعية الثورية، والعمل وفق قانون «الكل أو لا شيء».

في بعض التجارب، بحكم عنف الأنظمة السابقة، حدثت انقسامات وانشقاقات في المؤسسة العسكرية الأمنية على أساس قبلي أو طائفي، وحدثت عسكرة لبعض الثورات، وبرزت فصائل مسلحة بخلفيات أيديولوجية وإقليمية متعددة، في سورية واليمن وليبيا، وهذا كله زاد الأوضاع خطورة في هذه البلدان خلال الثورات والمراحل الانتقالية، بما جعل المسار مفتوحاً على احتمالات تشظي الدولة والمجتمع. وهنا أيضاً لا توجد وصفة ثابتة، لكن يمكن القول إنه كلما زاد حضور الجانب السياسي المدني، نقص تأثير العسكر والأمن والسلاح في السياسة والمجتمع.

5 - التدخلات الخارجية

تفرض التدخلات الخارجية نفسها عادة عندما تُغلق أبواب الحل السياسي الداخلي. لقد دخلت الثورات والمراحل الانتقالية في بلدان الربيع العربي على خط التدخلات والمحاور الإقليمية والدولية، وما زاد الأمر سوءاً هو دخول مجموعات جهادية مسلحة إلى بعض هذه البلدان، ليتخذ الصراع في بعض محطاته طابعاً دينياً أو مذهبياً. وهنا أيضاً لا توجد قواعد محدّدة تصلح للخروج من هذا التعقيد، لكن حضور التنظيمات السياسية والمدنية المستقلة له دور أساس في الحدّ من تأثير التدخلات الخارجية والمجموعات المسلحة، وهو طريق طويل، ويحتاج إلى جهد كبير ومستمر.

رابعاً: نحو فهم أوسع للمرحلة الانتقالية (التجربة السورية)

منذ انطلاق ثورات الربيع العربي في أواخر 2010 وأوائل 2011، ساد مصطلح «المرحلة الانتقالية» في خطاب وبرامج القوى السياسية، وأنشئت منظمات ومؤسسات تُعنى بوضع الخطط والاستراتيجيات والتصورات المستقبلية بعد إسقاط الأنظمة الحاكمة، على المستويات كافة، السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية. على الرغم من مشروعية هذا الفعل وأهميته إلا أنه لم يأخذ في الحسبان، غالباً، المرحلة التي تبدأ من لحظة انطلاق الثورة إلى لحظة رحيل النظام، أي المرحلة الثورية إن جاز التعبير.

أناقش هنا فكرة وجود مرحلتين انتقالتين، تعتمد مسارات الثانية على مسارات الأولى ونتائجها ووسائلها بالضرورة، أو على الأقل الإقرار بأن المرحلة الانتقالية تتألف من مرحلتين؛ تبدأ الأولى من لحظة انطلاق الثورة، وتستمر إلى لحظة احتمالية هي لحظة رحيل رأس النظام، فيما تبدأ الثانية من اللحظة الاحتمالية هذه إلى اللحظة التي تظهر فيها أولى معالم الاستقرار في الدولة والمجتمع.

هذا الفهم أو التقسيم للمرحلة الانتقالية لم يكن شائعاً أو حاضرًا لدى الفاعلين السياسيين، وانتعش بدلاً منه الفهم الذي يحصر اهتمامه بالمرحلة الانتقالية التي تبدأ من لحظة رحيل رأس النظام. وهنا إذ نفرّق بين فهمين للمرحلة الانتقالية، فإن هذا التفريق ليس شكلياً أو تقنياً، بل هو تفريق بين نمطين من التفكير؛ الأول (المعنى الضيق) وهو الذي قاد عملياً مسار الثورات، وفرض مفاهيمه وتصوراته وآلياته، ووصل إلى نهايات بائسة، فيما الآخر (المعنى الواسع) لم يستطع التأثير أو لم تكن له حظوظ في الواقع نتيجة سيطرة فريق (المعنى الضيق) على الوعي العام أو نتيجة كونه أكثر شعبية أو يعبر عن الوعي السائد. هذا التفريق بين المعنيين أو المفهومين واضح جداً في الحالة السورية (والحالتين اليمنية والليبية)، فيما هو أقل وضوحاً في تونس ومصر بحكم الرحيل السريع لرأس النظام.

ارتكز أصحاب (المعنى الضيق) على معطى احتمالي، وهو رحيل رأس النظام، وتعامل معه بوصفه مؤكداً ومحسوماً، بينما ارتكز أصحاب (المعنى الواسع) على معطى واقعي هو الثورة، ووضع رحيل رأس النظام في إطار الاحتمالات المفتوحة، أي التي قد تحدث أو لا تحدث استناداً إلى حسابات استراتيجية، ولذلك يُعنى برسم سيناريوهات وممكنات أخرى استناداً إلى تغيرات الواقع.

يعكس (المعنى الضيق) فهمًا أو أداءً انتظاريًا في العمل السياسي؛ يطلب من طرف ثالث أن يقوم بإسقاط النظام، وأن يضع معارضيه بدلاً منه في سدة الحكم. بينما يطرح (المعنى الواسع) ضرورة بدء العمل من لحظة انطلاق الثورة، وفق رؤية وتحليل وخطة. يمكن القول أيضًا إن (المعنى الضيق) اتكالي، ويقامر بالاستقلالية سلفًا، فيما (المعنى الواسع) يبدو أكثر حرصًا على الاعتماد على الذات، ويدرك أن من سيحملك على ظهره، ويضعك في الحكم، سيتحكم في أدائك ومواقفك السياسية، الآن وفي المستقبل.

ارتباطًا بالنقطة الأخيرة، يعكس (المعنى الواسع) فهمًا عميقًا لضرورة تغيير ميزان القوى في الداخل، فيما ينحصر فهم ميزان القوى لدى (المعنى الضيق) في محاولة بناء علاقات خارجية تسمح بتحقيق هدف إسقاط النظام، وهذه غير مضمونة أو متبدلة، خاصة مع ضعف جبهة الساعين لها.

لذلك، سيكون (المعنى الواسع) مفتوحًا على التغير والحركة، بينما كان (المعنى الضيق) مغلقًا وغير قادر على التغير، لأنه عندما عدّ سقوط النظام حتميًا انتحل خطابًا نهائيًا يقوم على إسقاط النظام الآن، ولا يستطيع إعادة إنتاج الشعار بطريقة تفيده تحقيقه على مراحل أو خلال مدة زمنية أطول نسبيًا، وربما بسبب ذلك كان (المعنى الضيق) شعاراتيًا في أدائه، بينما كان (المعنى الواسع) تفاوضيًا بالضرورة، لأن مسار الواقع قد لا يسير باتجاه رحيل رأس النظام خلال مدة قريبة، وبصورة حتمية.

يختلف المعنيان أيضًا من حيث فهمهما للانتصار والهزيمة؛ يؤمن (المعنى الضيق) بالانتصار المطلق أو الهزيمة المطلقة، بينما يؤمن (المعنى الواسع) بإمكانية تحقيق الانتصار على مراحل، وباحتمالية حدوث الهزيمة على مراحل، ويكونهما (أي الهزيمة والانتصار) غير نهائيين. ينغمس أصحاب (المعنى الواسع) في العمل، ويعملون بدلالة الحاجة والواقع والأهداف، ولذلك تتوافر لديهم وتيرة مستمرة في العمل، لا يفعلون بأي انتصار أو هزيمة، بينما يعكس فريق (المعنى الضيق) رؤية ظفروية تجزم بالانتصار قبل حدوثه، وتنفعل به، وتبني تفاؤلاً كبيراً عليه مهما كان صغيراً، ويصاب أصحابه بالإحباط والانكسار عند كل لحظة تتغير فيها العلاقات الدولية وموازين الواقع في غير مصلحتهم، ولذلك يكون عملهم موسميًا استنادًا إلى التفاؤل والتشاؤم، ويفتقدون إلى وتيرة مستمرة وتراكمية في العمل.

يُدرِك فريق (المعنى الواسع) ثقل العقبات والمعوقات الواقعية أمام الأهداف المأمولة، وهذا يعكس تفكيراً مركباً ومعقداً، فيما يعتقد فريق (المعنى الضيق) أن العقبات تُحل بسقوط رأس النظام، مفتقداً إلى إدراك ثقل الثقافة السائدة والدين والامية والمصالح الدولية في المنطقة، وإسرائيل، وطبيعة النظام الحاكم، وهذا يعكس تفكيراً تبسيطياً. فالنظام السوري ليس هو العقبة الوحيدة أمام الانتقال الديمقراطي، وإن كانت الأشد ضراوة، أو العقبة المركزية، فهناك عقبات أخرى تتمثل بالمجتمع الأهلي والقوى الأيديولوجية الدينية، وغيرها من القوى المجتمعية والاقتصادية التي لا تجد لها مصلحة في التغيير. لذلك، لا بد من تخفيف حدة التفاؤل المبني على اليقين ببناء نظام ديمقراطي متماسك بعد الثورات في بلدان شمولية ومتأخرة مثل سورية. تفيد قراءة اللوحة باتساع وشمولية في عدم التهوين من مشكلاتنا، وفي بذل الجهد على مستويات أخرى، وبناء التحالفات التي تتوافق مع المصلحة الوطنية، لا أن تبنى على أساس العداء للنظام السوري فحسب، وترك التفكير في الانتقال الديمقراطي الذي يحتاج إلى ديمقراطيين إلى ما بعد رحيله.

| فريق (المعنى الواسع) | فريق (المعنى الضيق) |
|----------------------------|------------------------------------|
| ينبني على معطيات واقعية | ينبني على معطيات مستقبلية احتمالية |
| سقوط النظام احتمالي | سقوط النظام حتمي |
| العمل وفق خطة ورؤية | أداء انتظاري |
| استقلالي | اتكالي |
| ميزان قوى داخلي | ميزان قوى خارجي |
| مفتوح وقادر على التأقلم | مغلق وعاجز عن التغيير |
| تفاوضي | شعائري |
| انتصار نسبي أو هزيمة نسبية | انتصار مطلق أو هزيمة مطلقة |
| تفكير مركب ومعقد | تفكير تبسّطي |
| عمل دائم | عمل موسمي مرتبط بالتفاؤل والتشاؤم |
| رؤية تحليلية وواقعية | رؤية ظاهريّة ورغبيّة |

ولذلك، عندما أرغمت القوى الإقليمية والدولية وموازن القوى الواقعية فريق (المعنى الضيق) على الذهاب في اتجاه التفاوض، وجد أنّ لا شيء بين يديه يستطيع الضغط أو التفاوض على أساسه سوى قرارات الشرعية الدولية، ومجموعة من الفصائل العسكرية غير المرغوبة من العالم، فضلاً عن أن الانتقال

إلى ضفة التفاوض له متطلباته الأخرى التي لن يستطيع إنجازها وفق منطق العقل الضيق، بل سيكون في حاجة إلى الأسس والمفاهيم التي تشكل أساس ومرتكز (المعنى الواسع).

يمكننا العودة إلى محطات عديدة في التجربة السورية، خلال العقد الماضي بدءاً من آذار/ مارس 2011، للدلالة على إخفاق أداء فريق (المعنى الضيق). ففي شباط/ فبراير 2012، قدّم كوفي عنان، مبادرة مؤلفة من ستّ نقاط، لكن المعارضة الرسمية رفضت المبادرة، ورأت أنها أقل من طموحاتها وأهدافها، وكانت قد رفضت في وقت سابق مبادرة جامعة الدول العربية في أواخر 2011. وفي اجتماع قوى المعارضة والثورة بدعوة من جامعة الدول العربية في 2 و3 تموز/ يوليو 2012، أي بعد يومين من إعلان جنيف الذي صدر في 30 حزيران/ يونيو 2012، وكان اتفاقاً أميركياً روسياً، رفضت قوى المعارضة والثورة أيضاً البيان، ورأت أيضاً أنه لا يتوافق مع تطلعاتها.

المعنى العميق للرفض هو عدم الاقتناع بضرورة الإبقاء على جزء من النظام القائم، أو قبول مشاركته في المرحلة الانتقالية، ما يوحي بأن الوعي الكامن وراء الرفض هو وعي غير سياسي، لا يتقن الحسابات السياسية الدقيقة، ولا قراءة التاريخ، ولا الأبعاد الاستراتيجية، ولا يؤمن إلا بالانتصار المطلق، ولديه الثقة الكاملة بتحقيقه، ومن ثم لا يقتنع بمراكمة الانتصارات أو الجولات. يُضاف إلى ذلك أن المعارضة الرسمية أرسلت رسائل عديدة، مباشرة وغير مباشرة، تفيد بأن المنشقين على النظام لا مكان لهم في الثورة، وأن انشقاقهم ليس أكثر من مسألة أخلاقية ينبغي ألا تتطور إلى دور سياسي مستقبلي. لم يكن الوهم الذي سيطر على الفاعلين السياسيين بالسعي للنقيض الشامل للأنظمة السابقة، في مصلحة الانتقال السياسي.

طرحّت الثورة السورية شعار إسقاط النظام، لكنه ظل شعاراً بليداً، ولم يتحول إلى برنامج سياسي أو برنامج عمل ذي خطوات ومراحل لإحداث تغييرات تدريجية، ما يشير إلى أن الفاعلين، أصحاب (المعنى الضيق)، كانوا يعملون وفق شعار «الكل أو لا شيء»، فضلاً عن أن أداءهم كان يشير إلى أنهم يتوجهون إلى العالم الخارجي، ولم يضعوا لأنفسهم مهمات وأعمال على المستوى الداخلي تفيد التقدم خطوة في طريق تحقيق هذا الشعار.

عندما انتقلت الثورات إلى مرحلة حمل السلاح ردّاً على العنف الفائق للنظام السوري، لم يجر التفكير في طرق جديدة لضبط العنف، وحصص توزيع السلاح واستخدامه، وإخضاعه لسقف سياسي، وفق معايير وطنية، والتفكير سلفاً في طريقة راجعة لاستعادة السلاح فيما بعد. كان يمكن أن يتخذ الائتلاف الوطني موقفاً حاسماً يُجبر الدول الداعمة بالسلاح على أن تعمل المجالس والفصائل العسكرية تحت إشرافه مثلاً، بدلاً من تشكيل غطاء سياسي لحالة عسكرية

تحتوي كل عناصر الخطورة والفشل. كان أداء الائتلاف الوطني بعيداً عن الحسابات السياسية الدقيقة والمعقدة؛ كان المهم هو الحصول على السلاح، وإيلاء النظام السوري، من دون تفكير بعيد النظر في ردّات فعل النظام المحتملة، واستراتيجياته البديلة، وفي مآلات كل ذلك على المجتمع والدولة مستقبلاً.

كان تحديد مدة ولاية رئيس المجلس الوطني، في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، بثلاثة أشهر، يشير إلى قراءة سياسية خاطئة؛ إذ اعتقد أعضاء المجلس أن النظام سيرحل قريباً، قياساً على ما حصل في تونس ومصر، ولم توضع احتمالات بقاء رأس النظام لفترة انتقالية، وبحث الخيارات الممكنة في هذه الحالة، والمهمات التي تترتب في ضوءها. لم تؤخذ موازين اللحظة السياسية في الحسبان، ولم تُدرس الإمكانيات الفعلية المتوافرة، من أجل اعتماد الخيارات الأكثر قابلية للتحقيق، والأكثر أماناً، والأقل من حيث الخسائر التي قد تقع على الدولة والمجتمع.

ساهمت سياسة النظام السوري أولاً، ومن ثم سياسة المعارضة السورية، في خلق انقسام حاد في المجتمع السوري بين مشروعين سياسيين واجتماعيين متناقضين لا يمكنهما الالتقاء. فقد ذهبت قوى الثورة والمعارضة إلى حيث أراد النظام، وتحول الصراع إلى معركة كسر عظم، وإلى صراع وجودي أو معركة حياة أو موت، ومن ثم تقلص هامش المناورة. كان من الأمثلة الصارخة على دور المعارضة في تعميق الانقسام المجتمعي تغيير العلم السوري من العلم الرسمي إلى علم الاستقلال، وليس هناك ما هو أصعب من الانقسام على الرموز، في لحظة كان المطلوب فيها مدّ جسور مع الطرف الموالي للنظام، وليس تثبيت الانقسام نهائياً وفق ما أراد النظام.

خامساً: خلاصات وأفكار للمستقبل

تحتاج المجتمعات العربية إلى تحقيق انتقال ديمقراطي، وهذا سيكون له أثره الكبير في الدفع باتجاه تحقيق انتقال ثقافي شامل، وتغيير الذهنيات والثقافة السائدة على المدى الطويل، لكن تحقيق الانتقال الديمقراطي نفسه يحتاج، بصورة رئيسية، إلى وجود قوى ونخب سياسية ثقافية قادرة على تجاوز شروط مجتمعاتها نسبياً، أي لا بدّ لهذه القوى والنخب من تعميق القبول بالديمقراطية كثقافة، لا اعتمادها بوصفها أداة انتخابية فحسب، فمن شأن هذا الفهم الأخير تحويلها إلى أداة لإعادة إنتاج الدكتاتوريات بأشكال أخرى لا تقلّ ضراوة عن سابقتها.

إن بناء توافق سياسي وطني بين القوى السياسية المختلفة أيديولوجياً شرطاً رئيساً لنجاح الثورة والانتقال السياسي الديمقراطي، وهذا مكسب لجميع القوى، وللمجتمع والدولة في الحصيلة، أما تحويل الخلافات الأيديولوجية إلى

صراعات سياسية، فإنه يعني غياب الوفاق الوطني واستمرار الأنظمة الاستبدادية. هذا يحتاج من القوى والتيارات المختلفة إلى الاقتناع بأن أحداً لا يستطيع إلغاء أحد، وأنه لا بديل من التوافق على قواسم مشتركة وميثاق وطني من أجل وضع الثورة والانتقال السياسي على الطريق الصحيح.

يخطئ الإسلاميون عندما يعتقدون أن قوتهم التنظيمية أو نجاحهم في أي انتخابات يعني أن التيارات الأخرى ضعيفة أو غير موجودة أو أن هناك رضياً مجتمعياً كاسحاً لمصلحتهم. تحتاج الثورات والمراحل الانتقالية إلى التشارك لا إلى الاستفراد، وإلا فإن الإخفاق محتوم، وستصيب آثاره الجميع. لقد كشفت تجربة الانتقال السياسي في مصر أن الشرعية الانتخابية وحدها غير كافية، ولا بد من توافر شرعية توافقية وطنية، وهذه الأخيرة غير ممكنة من دون وضوح العلاقة بين المجالين الديني والسياسي، وفحص الاشتباك بينهما. وهنا تشكل المواطنة المتساوية عنصراً مركزياً لا بديل عنه لتحديد التأثيرات السلبية للانتماءات ما قبل الوطنية أو الأولية، الدينية والطائفية والقبلية والإثنية والجنسية، في مسار الثورات والانتقالات السياسية.

لا شك أن من شروط نجاح الثورات والانتقالات الديمقراطية مساهمة النخب الثقافية السياسية في بناء فضاء عام على حدّ تعبير الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس⁽¹¹⁾؛ فضاء عام للتداول السياسي، مهمته تبيد الاحتقان السياسي والأيديولوجي، بناء الثقة بين القوى السياسية، عبر فتح نقاشات عامة يشارك فيها الجميع، ويجري فيها تبادل المواقف والأفكار بهدوء، وعلى أسس عقلانية، ومع احترام الاختلاف.

أصبحت الحركات الشبابية والنسائية، ومنظمات المجتمع المدني عموماً، فاعلة ومؤثرة خلال العقد الماضي، بحكم استفادتها من وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الرقمية، وستكون فاعلة أكثر مستقبلاً، لكن هذا لا ينفي الحاجة إلى الأحزاب السياسية بوصفها العنوان الرئيس للتعددية وتداول السلطة والتحالفات الانتخابية وممارسة السياسة على مستوى الحكم والدولة. مع الثورات كانت هناك قدرة كبيرة على التحشيد والتظاهر، لكن ظلت القدرة على بناء المؤسسات والتنظيمات السياسية ضعيفة، وهذا هو التحدي الأكبر أمام

(11) يعدّ مفهوم الفضاء العام واحداً من المفاهيم المفتاحية التي يعتمد عليها في قراءة العلاقة بين السلطة والمجتمع في المجال والمضمون السياسي الحديث، وقد عرّفه بوصفه فضاءً يتجمع فيه الأفراد والمشاركين للنقاش والتحاوّر العقلاني حول المسائل والقضايا التي تهمهم، وحاجاتهم من الدولة، من خلال ما يُعرف بتشكيل الرأي العام. انظر: مولاي حيسون، الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس، أنفاس نت من أجل الثقافة والإنسان، 18 أيلول/ سبتمبر 2015. <https://cutt.us/TGNqs>

الثورات؛ فإذا كان هدف الثورات هو الديمقراطية، فإن هذه الأخيرة لا تعيش في الفراغ، بل تحتاج إلى أحزاب وقوى سياسية تتنافس سلمياً في ما بينها، وتصنع تحالفات انتخابية، وتمارس التسويات، في كل ما يتعلق ببناء الدولة وتعافي المجتمع.

وفي إطار تحقيق التوافق الوطني، ينبغي أن يكون الهدف الرئيس من تعديل الدستور أو وضع دستور جديد، خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي، تنظيم الحياة السياسية التعددية، وتثبيت المؤسسات والقواعد التي تضمن حق الجميع في الوجود، وحق الاختلاف، وتحلّ الخلافات بطريقة سلمية، وليس فرض أيديولوجية أي تيار أو برنامج سياسي على الدستور.

إن إسقاط الأنظمة الاستبدادية لا يعني أننا وصلنا إلى الديمقراطية، فالأوضاع تكون هشة دائماً لحظة رحيل النظام السابق، وقابلة للانتكاسة، أو لنمو دكتاتورية أخرى، أو يمكن أن تحدث حروب أهلية أو أن تنهار الدولة وتتحول إلى دولة فاشلة. الوصول إلى نظام ديمقراطي مستقر هو عمل مستمر، ويتعزز عندما يتم الاهتمام ببناء المؤسسات السياسية، والمجتمع المدني الحيوي، والقضاء المستقل، والإعلام الحر. ولا بدّ أيضاً من أخذ الجانب الاقتصادي في الحسبان، ومتطلبات الناس، في أثناء الثورات والمراحل الانتقالية، ومن دون ذلك فإن احتمال تغير المزاج العام المؤيد للثورات واردة جداً. إن ممارسة الحكم خلال مرحلة الانتقال السياسي ليست أمراً سهلاً، وتحتاج إلى مهارات من نوع خاص، أساسها الصبر والقدرة على الموازنة بين الخيارات، واختيار الأقل سوءاً من بينها.



ملف العدد

الربيع العربي بعد عشر سنوات المسارات والحصائل والآفاق (الجزء الثاني)

دراسات محكمة

- مشكلة البديل الديمقراطي في الربيع العربي
شوكت غرز الدين
- الحزب الرقمي أداة للتغيير السياسي الانتقالي في دول الربيع العربي؛ الفرص لسورية
دينا رمضان
- الربيع العربي والأحزاب السياسية؛ سوريا مثالاً
مازن عدي
- قراءة راجعة في اشكالات الربيع العربي المبكرة
صفوان قسام

الصرخة الأولى من أجل الحرية
جميع الوجوه وإن بدت صامتة ...
جميعها صارخة
يارا وهبي

3.



مشكلة البديل الديمقراطي في الربيع العربي

شوكت غرز الدين

تاريخ وصول المادة: 11 نيسان/ أبريل 2021



شوكت غرز الدين

كاتب وباحث سوري، يحمل إجازة من كلية الآداب قسم الفلسفة بجامعة دمشق عام 2002، شهادة دبلوم فلسفة من جامعة دمشق عام 2003، ماجستير في الفلسفة اختصاص إبستمولوجيا عن أطروحة «الفرضية في الفيزياء الكمومية» عام 2012 جامعة دمشق.

ملخص

لماذا كان البديل إسلامياً أو عسكرياً وليس ديمقراطياً في الأنظمة العربية التي سقطت بعد ثورات الربيع العربي؟ تكمن مشكلة البديل الديمقراطي، قبل الربيع العربي، في أنه لم يقدم مشروعاً مكتوباً، ولا انتظم تنظيمًا يتصف بالفاعلية والمرونة واتساع النطاق. وعلى الرغم من المحاولات التي قامت لكتابة المشاريع وإنشاء التنظيمات بعد ثورات الربيع العربي، إلا أنها انهارت تدريجياً لافتقارها إلى المرونة وزيادة حدة الاستقطاب بين ولائيات مكونات الشعب نفسه. ما استبعد البديل الديمقراطي عن المنافسة، بعدما طرحت تلك الثورات، مشكلة البديل من أنظمة الاستبداد والفساد العربية. ومع أن التوجهات المتبصرة تتوقع أن يكون البديل إسلامياً أو عسكرياً، إلا أننا سندرس هنا إمكانية انتظام القوى الديمقراطية والمدنية والليبرالية والعلمانية في جسد سياسي ما؛ حتى تطرح تعاونها المنظم بديلاً منافساً مع البدلاء الآخرين.

وهكذا يفترض البحث وجود تيار وطني ديمقراطي مختلف عن التيار القومي واليساري والإسلامي. وقد عبرت ثورات الربيع العربي عنه أفضل تعبير، عندما حاولت انتزاع الحرية والكرامة والديمقراطية في كل بلد على حدة. ولكنه تيار يتصف بالتفكك؛ لأنه غير متعين في حزب أو تنظيم أو شبكة تعاون أسوأ بالتنظيمات القومية والإسلامية واليسارية. لهذا فهو مبعثر بين الأنظمة العربية المستبدة والفسادة بحجة الإصلاح؛ وبقايا اليسار بشقيه القومي والأممي، والإسلام السياسي المعادي للتحول الديمقراطي؛ أو في المراهنة على المجتمع الدولي للتدخل

والوصاية وفرض الديمقراطية؛ كما في المراهنة على الجيوش العربية لتحقيق مطامحه. وهو بهذا يحفر قبره بيده؛ لكونه لم يتحول إلى تنظيم فاعل بعد، وما زال ضائعاً بين التيارات الأخرى.

سيحاول البحث دراسة مشكلة التنظيم هذه على أنها واحدة من مشكلات البديل الديمقراطي الكثيرة، لا الاكتفاء بتحليل العقبات التي تقف إزاء إنشائه أو ما يترتب على ضعفه من نتائج.

ولدراسة هذه المشكلة سلك البحث طريقين؛ الأولى قبل الربيع العربي، وتتناول وضع البديل الديمقراطي ككل. والأخرى بعد الربيع العربي، وتدرس محاولات تشكيل تنظيمات جديدة. علنا نجد التشابهات والقواسم المشتركة والاختلافات التي قد تساعد في إضاءة بعض جوانب مشكلة البديل الديمقراطي لإبراز الدور الوظيفي الذي يمكن أن يؤديه في عملية التحول إلى الديمقراطية وترسيخها في البلدان العربية.

وتجدر الإشارة إلى تجاوز الربيع العربي كثيراً من التنظيمات الديمقراطية السابقة، وإبداع أشكال جديدة من التنظيمات. فالتنظيمات الديمقراطية كانت ضعيفة قبل الربيع العربي، وانتظمت بعده في تشكيلات جديدة، لتعود وتضعف من جديد، وتظل المشكلة راهنة.

كلمات مفتاحية: التعاون الفاعل المرن الواسع النطاق. البديل الديمقراطي. التيار الوطني الديمقراطي. الربيع العربي. انقلابات الوصاية العسكرية Guardian. الإسلام السياسي. صراع الأجنحة. الدولة العميقة.

المحتويات

أولاً: مقدمة

ثانياً: حالة البديل الديمقراطي قبل الربيع العربي

1- تحديات أولية

أ- ما البديل الديمقراطي؟

ب- لماذا المفاضلة بين البدائل؟

ت- ما مشكلة البديل الديمقراطي؟

ث- ما الربيع العربي؟

2- ضعف البديل الديمقراطي

أ- تفسير ضعف البديل الديمقراطي

ب- مشكلة الفصل بين المفاهيم المترابطة

3- احتكار الأنظمة العربية جميع شبكات التعاون

أ- مصدر قوة الأنظمة العربية

ب- نقطة ضعف الأنظمة العربية

ت- حصيلة احتكار الأنظمة العربية شبكات التعاون

ث- مقارنة بين البدائل

4- في ضرورة البديل الديمقراطي

ثالثاً: محاولات تنظيم البديل الديمقراطي بعد الربيع العربي

1- المجالس الوطنية والعسكرية في ليبيا وسورية

أ- تداخل التنظيمات في سورية

ب- المجلس الانتقالي الليبي والجيش الليبي

رابعاً: انقلابات الوصاية العسكرية

1- موجة الربيع العربي الأولى في مصر

أ- مشكلة الإخوان المسلمين

ب- انقلاب الوصاية العسكرية في مصر

2- موجة الربيع العربي الثانية

أ- انقلاب الوصاية العسكرية في الجزائر

ب- انقلاب الوصاية العسكرية في السودان

خاتمة

المراجع والمصادر

أولًا: مقدمة

تبلورت في ماضي العالم العربي الحديث ثلاث نزعات هي، القومية والإسلامية واليسارية. ولكن في حين أنشأت هذه التيارات تنظيماً وأحزابها وأنظمتها الفاعلة لتكون رأس حربة لتياراتها، ظل تيار رابع هو التيار الديمقراطي من دون مشروع متكامل ومكتوب، ومن دون تنظيم فاعل. وما زال مشوراً بين التيارات.

وبالعودة مئة سنة إلى الوراء، نجد أن الاستقلال هو ما كان على جدول الأعمال في بداياتها. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية تحول جدول أعمالنا إلى الوحدة. ولكن مع هزيمة 67 طرح علينا الجهاد والدولة الإسلامية ليكونا جدول أعمال الشعوب العربية. أمّا مع بداية الألفية الثالثة فاستمر الجهاد متحولاً إلى إرهاب دولي تنافسه مشاريع إصلاح الأنظمة العربية.

غير أنه مع الربيع العربي أظهرت الشعوب العربية توقعها إلى التحول الديمقراطي ضمن بلدانها فحسب. وبعد أن وضع الربيع العربي التحول الديمقراطي على جدول أعمال الشعوب العربية، أعطى زخماً كبيراً للتيار الديمقراطي. ولكن للأسف لم يكن التيار الديمقراطي قد كتب مشروعه وتحول إلى حزب كبير بعد!

من هذا المدخل سنبحث في واحدة من مشكلات البديل الديمقراطي وهي ضعف تنظيمه، أو افتقاره إلى شبكة تعاون تنظم فيها قوى المجتمع المدني والمعارضة السياسية الديمقراطية والليبرالية قبل الربيع العربي وبعده.

1 - مشكلة البحث

تتعين مشكلة البديل الديمقراطي في غياب تنظيم له، وغياب مشروعه المكتوب أيضاً.

كان من الشروط الوجودية لاستمرار الأنظمة العربية المستبدة والفاسدة قبل الربيع العربي، عدم إتاحة الفرصة لتشكيل بديل ديمقراطي. ولكن في الجهة المقابلة كانت الشروط الوجودية تشترط على التغيير الديمقراطي أن يشكل بديلاً من هذه الأنظمة. ولهذا رأينا المحاولات الضعيفة لتشكيل بديل ديمقراطي. أمّا بعد الربيع العربي فاستمرت الأنظمة في إضعاف تنظيمات البديل الديمقراطي، وساعدها في ذلك التنظيمات الإرهابية والجيوش العربية والمجتمع الدولي. ولهذا فشلت الشبكات الجديدة جميعها التي كان من المفترض أن تصبح بديلاً ديمقراطياً.

لماذا نضع مشكلة البحث في تنظيم التيار الديمقراطي لا في قمع الأنظمة، ولا بالتدخل الدولي كما هي العادة؟ لأننا لاحظنا أن الواقع يمتد على ثلاثة مستويات؛ مستوى الواقع الموضوعي، ومستوى الواقع الذاتي، ومستوى ثالث بينهما يشترك معهما. فهناك مشكلات موضوعية كالأنظمة والمجتمع الدولي، لكن هناك مشكلات ذاتية أيضاً يختص بها التيار الديمقراطي، وهناك مشكلة بين الواقعين هي مشكلة تنظيم القوى الديمقراطية. كما أن إسقاط بعض الأنظمة العربية ابتداءً بالعراق 2003 ثم ليبيا واليمن، على الرغم من اختلاف الإسقاط وأوضاعه، لم يأت بالبديل الديمقراطي. كما أن انحياز الجيش التونسي والمصري إلى المتظاهرين لم يمنع الإسلام السياسي من أن يكون بديلاً، ولم يمنع أيضاً أن يقوم الجيش بانقلاب الوصاية على التحول الديمقراطي في مصر والجزائر

والسودان. كما أن انقسام الجيش الليبي واليمني لم يصب في التحول الديمقراطي. إضافة إلى أن هجوم الجيش السوري والبحريني بمعية جيوش خارجية على الشعبين السوري والبحريني، بدد إمكان الانتقال الديمقراطي في هذين البلدين.

فما وضع شبكات التعاون قبل الربيع العربي وبعده؟ ولماذا كانت بهذا الضعف؟ وما إمكانية بناء شبكات تعاون الآن بعد انهيار شبكات ما بعد الربيع العربي؟ تلك هي الأسئلة التي يحاول البحث الإجابة عنها؛ لجعل وظيفة تلك الشبكات متابعة التحول الديمقراطي من جهة، وتكوين بديلاً عن الأنظمة الأوتوقراطية من جهة أخرى.

2 - أهداف البحث

تقوية البديل الديمقراطي بتحديد أولوياته التنظيمية وعلاقاتها، وليس لفهم مشكلته فحسب، ولكن لتقدير ما قد يحمله المستقبل له من معوقات للمساهمة في إنجاز التحول الديمقراطي.

3 - أهمية البحث

تكمن الأهمية المعرفية في التقاط أن احتكار الأنظمة العربية شبكات التعاون كان من الأسباب الرئيسة لاستمرارها، ولغياب البديل الديمقراطي حتى الآن. أمّا الأهمية العملية فتنبع من كونه بحثاً جديداً يؤسس لانتظام التيار الديمقراطي والديمقراطيين في شبكة تعاون فاعلة ومرنة وواسعة النطاق. ويبين صفات هذه الشبكة أو هذا التنظيم. ولهذا يفترض البحث وجود تيار ديمقراطي منتشر في المجتمع المدني والليبرالي يضمن حقوق الإنسان وحرية اعتقاده، ولكنه غير متحد أو مفروز بعد.

4 - فرضية البحث

إن عدم قدرة الديمقراطيين على إنتاج شبكات تعاون بديلة أو منافسة، أو حتى مشاركة، أدى إلى هزيمة الربيع العربي هزيمة مأساوية.

وسيظل مشروع إنتاج شبكة تعاون رهنًا ما دام الوضع على ما هو عليه من انحطاط بلا قعر. وستتحقق هذه الدراسة من فرضية أن غياب شبكة التعاون الديمقراطية أطال بعمر بعض الأنظمة، وساهم في أن تؤل مقاليد الحكم إلى الوصاية العسكرية أو إلى الإسلام السياسي، وأن مهمة إنتاج شبكة تعاون ديمقراطية ما زالت رهنًا أمام قوى المجتمعات العربية التي تطمح إلى الحفاظ على أوطانها أو بلدانها أرضًا وشعبًا، لتضعها في سيرورة الديمقراطية.

5 - التصور المفاهيمي ومؤشرات البحث

ثورات الربيع العربي هي ثورات وطنية ديمقراطية. وليست ثورة قومية ديمقراطية لتحقيق الوحدة القومية، ولا ثورة إسلامية لتحقيق دولة الخلافة. إلا أن القوميّين والإسلاميين استغلوا أكثر من الديمقراطيين. وقد طالبت فيها الشعوب العربية بالحرية والكرامة والديمقراطية. كما ضححت في سبيل مساواتها بالحقوق والكرامة. إن انتظام شتات التيارات الديمقراطية في تنظيم ضمن كل بلد هو الخطوة الأولى لإنجاز التحول الديمقراطي وترسيخه.

تم الاعتماد على مؤشرات البحث التي استخدمها مجموعة من الباحثين في بحث «تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي»، مثل مؤشر «نظام الحكم»، ومؤشر «دار الحرية».

6 - منهجية البحث

تم تبني طريقة تحليل ثنائية تجمع بين التحليل الوصفي والتحليل البنائي معًا، على مستوى العالم العربي عامة، وبلدانه منفردة خاصة. وقد جمع بينهما مشكلة غياب التنظيم الوطني الديمقراطي. وتم اختيار مصر والجزائر والسودان لانقلابات الوصاية العسكرية، وسورية واليمن وليبيا والعراق لاختلاف الأوضاع وتشابه النتائج، وتونس ومصر للإسلام السياسي والإشارة إلى البحرين ولبنان؛ إذ إن الأولى أفشلتها السعودية، والثانية أفشلتها إيران. أمّا الإشارة إلى دول الخليج فكانت لعدم قيام ثورات فيها باستثناء العراق والبحرين. وأحيانًا لا يلتقط النموذج العام بعض البلدان، ومنها لا يشملها النموذج الخاص لكل بلد على انفراد.

7 - التحليل والنتائج والاستنتاجات

كان تنظيم البديل الديمقراطي ضعيفًا قبل الربيع العربي؛ بسبب عوامل موضوعية تعود إلى استبداد الأنظمة العربية واحتكارها شبكات التعاون كافة؛ وعوامل ذاتية رأت في ضعف التنظيم ونسبية الثقافة وخصوصيتها ونفورها من الديمقراطية وغياب الطبقة البرجوازية المعوقات الأساس.

خلقت التيارات الديمقراطية تنظيمات جديدة بعد الربيع العربي، كالمجالس الوطنية والعسكرية والانتقالية والتنسيقيات والمجالس المحلية... إلخ، واتصفت هذه التنظيمات بصفتين هما الفاعلية والأعداد الكبيرة، ولكنها افتقدت المرونة التي تتطلبها ممارسة السياسة.

فشلت هذه التنظيمات الجديدة لشدة القمع والتنكيل، وكانت وراء هزيمة الربيع العربي. وأتاحت بفشلها الفرصة للإسلام السياسي أن يكون بديلاً من الأنظمة الساقطة في تونس ومصر، وانقلابات الوصاية العسكرية في مصر والسودان والجزائر. وبما أن الربيع العربي يصب في التحول الديمقراطي، فإن النتائج كانت تعاند وتعرقل التحول الديمقراطي بغياب أي بديل ديمقراطي عن ساحة المنافسة. وبعد البحث في الواقع الموضوعي والذاتي وما بينهما، تبين أن تنظيم البديل الديمقراطي في شبكة تعاون فاعلة ومرنة وواسعة النطاق هو ما يجعل منه منافسًا مع المنافسين الآخرين، وربما يجعل منه أيضًا بديلاً مرموقًا من الأنظمة المستبدة والفاصلة.

ثانيًا: حالة البديل الديمقراطي قبل الربيع العربي

1 - تحديدات أولية

لا بدّ من تحديد المقصود بالمفاهيم، حتى نزيل كل التباس، ولكي يدور البحث حول مشكلة معلومة لا مجهولة.

أ- ما البديل الديمقراطي؟

يقصد بالبديل الديمقراطي التنظيم الفاعل، صاحب المشروع المكتوب الذي يشكل نقيضاً لأنظمة الاستبداد والفساد العربية في كل بلد على حدة. وهو حصيلة تنظيم تعاون قوى المجتمع المدني وحقوق الإنسان والقوى الديمقراطية والعلمانية والليبرالية مجتمعة. فالمعضلة المركزية للديمقراطية في الوطن العربي تكمن في متانة الأنظمة الاستبدادية ومصادر قوتها، وهو وضع شاذ، إذا أخذنا في الحسبان غربة الدولة والمعارضة الواسعة للاستبداد والسيطرة الأجنبية⁽¹⁾.

البديل وطني لا قومي؛ لأن الوحدة القومية أكلت الوطنية الديمقراطية، وكذلك الدولة الإسلامية أكلت الوطنية الديمقراطية. وسيتعين هذا البديل في شبكة تعاون بين متشابهين في الأهداف ومتعاونين فيما بينهم لتحقيق أهدافهم، وتلقف أي تراجع للأنظمة العربية المستبدة. أما حدود البديل الديمقراطي الجغرافية فهي حدود دولته الوطنية. وستكون سيادته من سيادة شعبه فحسب، لا من سيادة العرب والمسلمين. وستكون وطنيته أو دولته، هي جنسية شعبه لا ثقافتهم ولا إثنياتهم ولا طوائفهم. (الوطنية السورية هي الجنسية السورية، والوطنية المصرية هي الجنسية المصرية، والوطنية الجزائرية هي الجنسية الجزائرية... إلخ). وظيفة البديل الديمقراطي هي العمل على تحقيق المواطنة ضمن دولة القانون والمؤسسات والدستور؛ أي إقامة دولة لمواطنيها جميعهم. إنه المشروع القائم على تداول السلطة، وتقاسم الثروة والانتخابات، وفصل السلطات والقضاء المستقل. ولأن البديل الديمقراطي في حاجة إلى ديمقراطيين أفراداً أكانوا أم منظمات، فهو حصيلة تعاون وتحالف وعقد بين كوادرات المجتمع المدني والنخبة الليبرالية والمعارضة السياسية الديمقراطية والعلمانيين. وعليه الحذر من التحالف مع الإسلام السياسي، ومع الجيش، ومع الخارج، ومع الأنظمة، لأنهم جميعاً يعيشون على إضعافه، ويعملون على تشيته. ولو كان البديل الديمقراطي غير فاعل لما احتاجت ثورات الربيع العربي إلى كل هذا القمع من الأنظمة والتدخلات الدولية، واستشراس الإرهابيين ووصاية الجيوش.

ب- لماذا المفاضلة بين البدائل؟

أظهر الواقع أن البديل من الأنظمة العربية، في حال استمرار تشتت البديل الديمقراطي، سيكون واحداً من أربعة؛ إما الأنظمة نفسها بعد إعادة تدويرها، أو الإسلام السياسي، أو وصاية الجيش، أو الوصاية الدولية. وربما سيكون البديل هؤلاء الأربعة مجتمعين أو خليطاً منهم. والمفاضلة هنا لأسباب عديدة:

1 - لأن البديل الديمقراطي هو المطلب الأساس للشعوب العربية مع انبثاق الربيع العربي في الدرجة الأولى؛ فلم نجد في موجتي الربيع العربي مطلباً شعبياً يطالب بالدولة الإسلامية، ولا بالدولة القومية، ولا رأى المتظاهرون في الإسلام حلاً، ولا طالبوا بانقلابات عسكرية أو بوصاية دولية. إنما اقتصرت المطالبات على إسقاط الأنظمة والحربة والكرامة. وظنت الشعوب العربية أن التحول إلى الديمقراطية سيكون تلقائياً بعد إسقاط الأنظمة.

(1) إبراهيم البدوي، سمير المقدسي (محرران)، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ترجمة حسن عبدالله بدر، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص75.

- 2 - تحقق الديمقراطية نمو البلاد، إذ بينت الدراسات «أن الأنظمة الديمقراطية قادرة أكثر على معالجة الصدمات الاقتصادية الضارة، وأنها تدفع أجورًا أعلى، وتساهم في الحد من عدم المساواة، وتشجع الاستثمار والتعليم، وهو ما يمكن أن يقود إلى تحقيق النمو الطويل المدى»⁽²⁾.
- 3 - تضمن الديمقراطية عدم إعادة إنتاج الأنظمة العربية بلبوس آخر إسلامي أو عسكري بالدرجة الثالثة.

ت- ما مشكلة البديل الديمقراطي؟

من بين مشكلات كثيرة عاناها البديل الديمقراطي سنختار مشكلة تنظيم وتعاون وتحالف الديمقراطيين بين بعضهم بعضًا لندرسها هنا.

تفترض هذه الدراسة أن ثورات الربيع العربي هي ثورات وطنية ديمقراطية، على الرغم من التأثير المتبادل فيما بينها، وتجديد الأمل بكسر حدود سايكس بيكو عند القوميين والإسلاميين، وعلى الرغم من المشاركة الواسعة للإسلاميين فيها. ومع أن بعض الباحثين من ذوي الميول الديمقراطية قد حددوا العقبات بالنفط والحرب، أو بنفور الثقافة العربية من الديمقراطية، أو بأولوية المجتمع المدني والليبرالية بوصفها شروطًا مسبقة للديمقراطية... إلخ، إلا أننا سنرى أهمية تحالف وتعاون الديمقراطيين مع بعضهم في المنافسة على البديل، والمساهمة في تقويض الاستبداد والفساد.

ث- ما الربيع العربي؟

يقصد بالربيع العربي احتجاجات وانتفاضات وثورات الشعوب العربية خلال السنوات العشر الماضية. فإذا كان النصف الأول من القرن العشرين قد امتاز بالاستقلال، والنصف الثاني بالوحدة أولاً ثم بالجهاد والدولة الإسلامية ثانيًا، والعشر سنوات الأولى من الألفية الثالثة بالإصلاح من جهة، والإرهاب من جهة ثانية، فإن الربيع العربي يمتاز بالوطنية الديمقراطية. أول مرة تشهد البلدان العربية، تنظيمًا لتعاون أعداد كبيرة في فيسبوك، لشبان وشابات تشعر بالاستياء، لانتزاع الاعتراف بمساواتهم في الحقوق والكرامة الإنسانية. فالربيع العربي هو تنظيم تعاون هؤلاء الشابات والشبان على الرغم من أنهم لا يعرفون بعضهم بعضًا وجهًا لوجه.

بدد الربيع العربي مجموعة من الأطروحات التي كانت مستقرة في ذهن النخب العربية. مثل تعارض الثقافة العربية مع الديمقراطية لخصوصيتها ونسبيتها. كما كشف أن النفور العربي من الديمقراطية أطروحة كاذبة وزائفة، ويبن أعياب الأنظمة العربية في تعزيز ودعم مثل هذه الأطروحات المزيفة لمحاربة الديمقراطية وتعزيز الاستبداد. «إن نظام الاستبداد في الوطن العربي ليس انعكاسًا للتفضيلات الثقافية للمنطقة»⁽³⁾. فلو كان الأمر كذلك، لما كانت هناك حاجة إلى العنف الشديد الذي تمارسه تلك الأنظمة للمحافظة على قبضتها على السلطة. بل على العكس من ذلك فقد قامت تلك الأنظمة بتحدي الميول والنزعات الثقافية. فجيش الروابط الطائفية والعشائرية لعزل نفسها عن المجتمع المستقطب، مستغلة الموارد الهائلة والدعم الدولي والإقليمي والعربي.

(2) البدوي، المقدسي، ص 131.

(3) البدوي، المقدسي، ص 77.

فلا يفسر النفور من الديمقراطية استمرار أنظمة القمع. كما لا يفسرها غياب الطبقة البرجوازية.

3 - ضعف البديل الديمقراطي

اتسم البديل الديمقراطي في مرحلة ما قبل الربيع العربي بالضعف قياسًا بقوة الأنظمة العربية المستبدة والفسادة من جهة، وبقوة بديل الإسلام السياسي المنظم من جهة أخرى. وهما معاديان للديمقراطية والليبرالية والمجتمع المدني والوطنية وحقوق الإنسان والعلمانية.

أ- تفسير ضعف البديل الديمقراطي

ومن آخر الأبحاث التي أكدت هذا الضعف، ونُشرت مع بداية الربيع العربي في محاولة تفسير عجز الديمقراطية، نجد بحث «تفسير العجز الديمقراطي في العالم العربي» الذي قام به مجموعة الباحثين. وعلى الرغم من أن الكتاب لم يهتم بمشكلة بحثنا هنا؛ أي التحول الديمقراطي والبديل الديمقراطي، إلا أنه ركز على العجز الديمقراطي فحسب، وعزا أسباب هذا العجز مثل فرانسيس فوكوياما إلى النفط والحروب⁽⁴⁾ البينية والخارجية ولا سيّما «الصراع العربي الإسرائيلي»⁽⁵⁾. إذ وجد الباحثون أن التحديث لا يتعارض مع الديمقراطية، وأن الانشغال بالتمهيد للديمقراطية بالليبرالية أو بالمجتمع المدني نافل.

ب- مشكلة الفصل بين المفاهيم المترابطة

درجنا على الفصل بين المفاهيم من دون إعادة الوصل بينها. وهذا ساهم في إضعاف البديل الديمقراطي، وجعل الديمقراطيين متخندقين ضد بعضهم بعضًا. كما أن اشتراطات التحول الديمقراطي كانت كثيرة. فمن جهة يحتاج إلى تمهيد من المجتمع المدني، ومن جهة أخرى يحتاج إلى مكتسبات الليبرالية؛ وهكذا قام الفصل بين الديمقراطية والليبرالية والعلمانية والمجتمع المدني من دون الوصل بعد الفصل.

إن من النتائج التي توصل اليها «تفسير العجز الديمقراطي»، نستنتج أن البديل الديمقراطي هو مدني وليبرالي وعلماني معًا. وهذا لأنّ تفويض الأنظمة العربية الأوتوقراطية للبديل الديمقراطي، يتضمن حكمًا، تفويضًا للمجتمع المدني والليبرالية والعلمانية.

ففرصيات السبق الخاصة بتطور بعض المجتمعات الغربية تعيق تبلور البديل الديمقراطي؛ إذ سبق الديمقراطية في الغرب مجتمع مدني قوي وليبرالية قوية. وما زال البديل الديمقراطي المدني الليبرالي العلماني غير متبلور في أحزاب أو تنظيمات أو شبكة تعاون، لأنّ الأنظمة العربية اشتغلت على إضعافه بمساعدة المجتمع الدولي والإسلام السياسي.

(4) المرجع نفسه، ص 133.

(5) فرانسيس فوكوياما، الإسلام والحداثة والربيع العربي، حاوره رضوان زيادة، ترجمة حازم نهار، ط 1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2015، ص 43-44.

كما أن اشتراط أسبقية الليبرالية على الديمقراطية، وأسبقية المجتمع المدني على الديمقراطية في الدول التي لا تسمح أنظمتها الأوتوقراطية للمجتمع المدني بأي دور، هو اشتراط غير ذي أهمية؛ لأن البراهين التي تؤكد أسبقية المجتمع المدني للبديل الديمقراطي في العالم العربي، لا تأخذ في الحسبان أوضاع القمع والاحتكار.

فالعمل على حل مشكلة الضعف الديمقراطي هو عمل على تفكيك الاستبداد لا العمل على التمهيد للديمقراطية. ولا سيما أن القطاعات الخاصة ما زالت زبونًا تابعًا للدولة إلى حد بعيد، أو أنها تبقى بخلاف ذلك قطاعات «غير رسمية»، وتعمل في الخفاء لتعاني الأمرين من بطش الأنظمة.

ولعل الإجابة عن السؤال الآتي، هل يمكن اليوم إقامة الفصل بين الديمقراطية والليبرالية، وبين الديمقراطية والمجتمع المدني، وبين الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين الديمقراطية والعلمانية؟ ستكون بالتسليم بأن لا مجال للفصل، ووضع مشروع التحول الديمقراطي على جدولنا اليومي، والخروج من الدائرة المفرغة المتمثلة بأيهما أسبق الديمقراطية أم المجتمع المدني؟ الديمقراطية أم الليبرالية؟ الديمقراطية أم العلمانية؟ الديمقراطية أم حقوق الإنسان؟ إن هذه المفاهيم مرتبطة ببعضها بعضًا، وما الفصل بينها إلا فصلًا إجرائيًا، ولكن للأسف يتم الفصل عندنا بلا وصل! ولنهتم بإنشاء جسد ديمقراطي أو تنظيم مشروع ديمقراطي بوسائل ديمقراطية، فنجعل منه نموذجًا يحتذى به ومنافسًا مرموقًا. ووصل الأمر بالفكر السياسي العربي إلى حد تخويف العالم من تحول بلدانهم إلى الديمقراطية بحجة خوف الولايات المتحدة وإسرائيل من بلداننا إذا تحولت إلى الديمقراطية. وكان الديمقراطية مثل الإرهاب، ستهدد الأمن والسلم الدوليين، وربما ستقضي على العالم. وهذه كلها حجج واهية ولا تصب في طاحون التحول الديمقراطي.

4 - احتكار الأنظمة العربية جميع شبكات التعاون

سيطرت الأنظمة العربية على شعوبها لأنها ضمنت ثلاثة شروط فاعلة:

أولاً- السيطرة على شبكات التعاون جميعها، مثل الجيش والأمن والأحزاب والأعمال والنخب والنقابات والتنظيمات والمجالس والمنتديات والجمعيات والاتحادات الرياضية... إلخ، وذلك من خلال تعيين الموالين لها في هذه الشبكات.

ثانيًا- منعت وقوّضت إنشاء أيّ تنظيمات للتعاون قد تكون مناوئة ومنافسة أو موازية أو بديلة منها، سياسية أكانت تلك التنظيمات أم اقتصادية أم اجتماعية. ولهذا نجد تفتيت التنسيقيات وصفحات فيسبوك والمجالس المحليّة والمجالس الوطنيّة والمجالس العسكريّة والاتلافات... إلخ، بوصفها شبكات تعاون جديدة.

ثالثًا- اعتمدت تنظيم شبكة دعم خارجي أيضًا مع الأميركيين والروس والإيرانيين والأتراك والإسرائيليين، فضلًا عن الشبكات مع دول الخليج العربي التي لم يطلها الربيع العربي فعليًا، باستثناء البحرين والعراق.

ت- مصدر قوة الأنظمة العربية

وبهذا ضمنت تلك الأنظمة سيطرتها على شبكات التعاون الداخلي والخارجي. وعلى الرغم من التوترات العرضية أو تلك العميقة جميعها في العالم العربي، فقد ساعدت هذه الشبكات الخارجية الأنظمة في أوقات حاجتها لها، في تقويض التعاون المناوئ لها، أو على الأقل ضمنت عدم وجود منافس خارجي يدس أنفه في مسائل الأنظمة الداخلية، كما ساعدتها شبكات التعاون الداخلية في مثل هذه السيطرة.

وعلى الرغم من كل المشقة والمعاناة التي لحقت بالشعوب العربية من أنظمتها وحلفاء هذه الأنظمة وشبكات تعاونها، فقد كان العرب غير قادرين على تنظيم أي معارضة متعاونة وفاعلة ترقى لأن تكون بديلاً مرموقاً من أنظمتها. ومن هذه الشروط بالذات سيكون إنتاج البديل لمثل هذه الأنظمة، بالإصرار على إنتاج شبكة تعاون بين المعارضة الديمقراطية والمجتمع المدني والليبرالية والعلمانية وحقوق الإنسان.

ث- نقطة ضعف الأنظمة العربية

إذاً، ستسقط الأنظمة عندما لا تقبض على تلك الشروط الثلاثة. فعندما تسقط وتفلت السلطة من أيدي أحد الأنظمة، فإنها لن تذهب إلى الشعوب الثائرة على الرغم من كثرة عددها ومرونتها ومشاريعها البناءة في الحرية والكرامة والديمقراطية وحماسها المنقطعة النظير؛ لأن هذه الحشود والجماهير لم تكن تعرف كيفية تنظيم تعاونها. وبالتالي ستنتقل السلطة إلى نخبة ما، أو مجموعة صغيرة من اللاعبين السياسيين الذين كانت مدخراتهم الوحيدة هي تنظيم التعاون الجيد، كما حدث في مصر إبان الثورة وإبان الثورة المضادة. فالجماهير العربية التي خاطرت بأرواحها وممتلكاتها، ستقبل بالفتات والفضلات والخردة، لأنها لم تعرف كيفية تنظيم التعاون في ما بينها، ولا كيفية إنشاء منظمة فاعلة للعناية بمصالحها. فالقيمة المضافة هنا تكمن في تنظيم السلوك الجمعي، وجعله سلوكاً متعاوناً، لا في التغني بالفروقات الفردية أو تأكيدها أهميتها.

ج- نتيجة احتكار الأنظمة شبكات التعاون

وكانت النتيجة، في حال سقوط أحد الأنظمة العربية، أن تؤول مقاليد الحكم إلى أحد طرفين منظمين، هما الإسلام السياسي، أو المؤسسة العسكرية. وقد قوضت هذه الأنظمة العربية أي شبكة تعاون ديمقراطية، لأنها تخشى على نفسها من فقدان السلطة لمصلحة شبكات التعاون الديمقراطية المنافسة التي من المفترض أن تكون نقيضاً للأنظمة في الدولة الوطنية والديمقراطية. بينما غضت هذه الأنظمة النظر عن الإسلام السياسي لأنه يعيد إنتاج النظام القائم المتشابك معه أساساً.

ح- مقارنة بين البدائل

ظلت شبكات تعاون البديل الديمقراطي ضعيفة قياساً ببدائل الإسلام السياسي والمؤسسة العسكرية. وعلى الرغم من أن الإسلام السياسي تعرض للقمع أكثر بكثير من التيار الديمقراطي،

غير أنه استطاع تنظيم نفسه بدرجة أكبر من الديمقراطيين، ليتنهدز أي فرصة للوصاية على الشعب، وفرض نفسه بديلاً منافساً.

ولكن من جهة ثانية، نجد أن الأنظمة العربية قوت الجيش ووضعت في خدمتها ليعود إلى «صراع الأجنحة» أو إلى «الدولة العميقة» في اللحظات الحاسمة، وهذا ما يفسر دور الجيش في ثورات الربيع العربي، وكيف طرح نفسه بديلاً. كما أنّها حاربت الإسلام السياسي سياسياً، إلا أنها ثبتته اجتماعياً. وهي بهذا فعلت كما فعل نظام جمال عبد الناصر كما يصفه ياسين الحافظ: «كان يحصد الإخوان المسلمين سياسياً، في حين أن سياسته التعليميّة والتربويّة كانت تزرعهم ثقافياً وأيديولوجياً»⁽⁶⁾.

وهذا الأمر يفسر لم احتفظ الإسلام السياسي، بل عزز، قواه الاجتماعية ومواقفه الأيديولوجية ونفوذه في المجتمع. مما أهله لاحقاً، بعد أن تراخى الضغط السلطوي عليه، ولاح في الأفق إمكان سقوط الأنظمة العربية، لطرح نفسه بديلاً منافساً من سقوط الأنظمة العربية. والواقع أن الأنظمة العربية تشارك مع الإسلام السياسي بعض العناصر الأيديولوجية كبعث الماضي الإسلامي أو القومي، واللاعقلانية في السياسة، ودوغمائية الاعتقادات، فضلاً عن الإدانة المشتركة للديمقراطية والسخرية منها. ومثل هذه العناصر المشتركة، وعلى الرغم من الصراع السياسي الميربين هذه العناصر المشتركة، إلا أنها تفسر تعايشها الطفيلي أو حتى تصالحها الأيديولوجي وتحالفها المصلحي. (توظيف النظام السوري للإسلام السياسي إبان احتلال العراق 2003، دولة العلم والإيمان الساداتية مع نهاية السبعينيات لإرساله إلى أفغانستان بمعوية السعودية، عمر البشير وأسامة بن لادن بعد حرب الخليج الثانية، السعودية والوهابية وأسامة بن لادن، حماس وقطر... إلخ).

5 - في ضرورة البديل الديمقراطي

هل إنتاج شبكة تعاون ديمقراطية في كل بلد على حدة ما زال راهناً؟ نعم. ولكن في الطرف المعاكس ثمة من يرى عدم ضرورة إيجاد البديل، لأنه سيتشكل بالسيرورة الثورية نفسها، مدعمين رأيهم بقول ينسب إلى ميشيل فوكو⁽⁷⁾: «في زمن الثورات لا مكان للكلام عن ضرورة إيجاد البديل النظري من النظام الفاسد لأن عدم إتاحة الفرصة لوجود بديل نظري هو شرط وجودي لفساد هذا النظام واستمراره. لذلك فليس من واجب أهل الثورة والقائمين عليها طرح البديل من النظام، وإنما تكفي عملية هدم نظام فاسد لخلق بيئة صحية وبصورة تلقائية لتفرز بديلها أيًا كان». ما يؤكد أن الأنظمة الاستبدادية لا تسمح بوجود بديل منها. فعملية خلق البديل تحتاج إلى بيئة ومناخ صحيين كي تتبلور، لأنها تنبع من رحم هذه الثورات وتشكل في قلبها.

(6) ياسين الحافظ، الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة، ط1، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979)، 186.

(7) لم أجد مرجعاً لهذا الاقتباس عند ميشيل فوكو على الرغم من إعادة نشره على صفحات فيسبوك في سياق ثورات الربيع العربي والبديل بمناسبة الذكرى العاشرة للربيع العربي. وقد ورد أساساً من دون ذكر المرجع عند كل من: اعتدال الكفيري، «تعليق على مقال (في ضوء اللحظة السورية- مدارات يكتبها أدونيس)»، موقع أسرة الشيخ صالح العلي، 2011/4/4، تاريخ الزيارة 2021/4/2 إلى موقع <http://salehalali.com/?p=510>. وأيضاً عند: معتصم صالح، «هل هي لحظة السؤال في عالمنا العربي الآن؟»، جريدة القدس العربي، عدد 2012/5/25، تاريخ الزيارة 2021/4/2 إلى موقع <https://www.alquds.co.uk>.

لكن الواقع، ليس البديل «أيا كان» كما يقول فوكو. وهذا تجريد فارغ. البديل هو إما إسلام سياسي أو جيش أو احتلال أو بقاء الأنظمة. إذاً لا مناص من إنتاج البديل الديمقراطي في تنظيم فاعل. كما أن الثورات لا تحدث في الفراغ وإنما في مجتمع، ولا بد أن يكون المجتمع قد مانع وعاند الأنظمة قبل ثورات الربيع العربي، وربما كان قد حقق انتظاماً ما أو شبكة تعاون ما بين جموعه. ولكن في العالم العربي اقتصرت التنظيمات الفاعلة على القوميين أولاً ثم اليساريين ثانياً ثم الإسلاميين ثالثاً. فالسؤال عن البديل من أنظمة الاستبداد والفساد هو سؤال مشروع، لأنه يشير إلى نوع البديل لا إلى انعدامه. والمقصود بغياب البديل هو انعدام البديل الديمقراطي الوطني لا انعدام البديل كلياً. كما يحمل السؤال الإشارة إلى ضعف وتشتت البديل الديمقراطي. فعلى الرغم من الاختلاف في إسقاط بعض الأنظمة العربية، إلا أن النتائج كانت متشابهة لغياب البديل الديمقراطي المنظم.

وبما أن هدف البحث هو تمكين البديل الديمقراطي، وذلك بحثه على إنشاء تنظيم فاعل ومرن وواسع النطاق، فإن مهمة البديل الديمقراطي هي إنجاز التحول الديمقراطي ومن ثم ترسيخ الديمقراطية. وتبدأ استراتيجية تمكين البديل الديمقراطي بإقامة تنظيم فاعل ومرن وواسع النطاق. والجدير بالملاحظة أن إنجاز التحول الديمقراطي يختلف اختلافاً كبيراً عن ممارسة السياسة في ظل نظام ديمقراطي، كما حصل مع «المجلس الوطني السوري» بانتخاب رئيس له كل ثلاثة أشهر! فهذه ممارسة ديمقراطية زائدة عن اللزوم لا تحصل عند عتاة الديمقراطية!

ويجب التنويه إلى التوظيف المتبادل بين الأنظمة والإسلام السياسي⁽⁸⁾. فالأنظمة العربية المستبدة وظفت البدائل الإسلامية لإقناع العالم بأنها أهون الشرين، ثم تم تأمين الدعم الدولي والمحلي والإقليمي لها ضد الأخطار المحتملة على الأمن والاستقرار العالميين. «وتوظف الأنظمة المستبدة القسم القوي من المعارضة الراديكالية لإقناع النخبة بأن استمرارها أهون الشرين، ولتأمين الدعم الأجنبي ضد التهديدات المتصورة لـ«التطرف والفوضى»⁽⁹⁾. كما وظفت البدائل الإسلامية الأنظمة العربية المستبدة لإقناع العالم بمظلوميتها، وبأنها في حال استلمت السلطة ستحقق الجنة لشعوبها، في حين أنها عادت التحول الديمقراطي.

ففي سورية مثلاً كان سقوط الرقة بيد أهاليها 4 آذار/ مارس 2013، ومن ثم استلام جبهة النصرة وبعدها داعش، بمنزلة انهيار شبكات التعاون الجديدة، مثل الجيش الحر والتنسيقيات والمجالس المحلية، لأن إدارة المناطق المحررة كانت من اختصاصهم. ثم صارت بيد «إدارة التوحش»، وقامت فيها إمارة إسلامية بدلاً من نواة مدنية ديمقراطية. فقد خطط تنظيم القاعدة لجبهة النصرة وداعش، قبل وجودهما بكونها تنظيمات إرهابية، لإدارة المناطق الساقطة مسبقاً واستراتيجياً، بينما كان التيار الديمقراطي يخطط لحظياً وتكتيكياً.

ففي عام 2004 نشر «أبو بكر ناجي» كتابه «إدارة التوحش»، وهو بمنزلة دليل عمل للمجاهدين لإدارة المناطق والدول التي تخرج عن سيطرة الأنظمة أو سيطرة المجتمع الدولي. وعد هذه

(8) راجع مثلاً توظيف النظام السوري لداعش والعكس في: يوسف فخر الدين، همام الخطيب، الصراعات الضدية، مركز الجمهورية، (2020)، ص 35.

(9) البدوي، المقدسي، ص 78.

المرحلة مرحلة تعقب النكاية والشوكة، وأن الدولة الإسلامية ستعقب مرحلة «إدارة التوحش»⁽¹⁰⁾. كما نشر «عبدالله بن محمد» كتابين هما «استراتيجية الحرب الإقليمية على بلاد الشام» و«المذكرة الاستراتيجية» لمخاطبة أسامة بن لادن، وكوادر تنظيم القاعدة آنذاك⁽¹¹⁾. ويحدّد فيهما الطريقة الجهادية للانتقال إلى الخلافة الإسلامية، واستغلال ثورات الربيع العربي، لأن الشعوب العربية في رأيه ستستبدل شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» بشعار «الشعب يريد إعلان الجهاد»⁽¹²⁾. وما هذا إلا من فضائل التنظيم والإعداد الاستراتيجي. بينما افتقر البديل الديمقراطي إلى مثل هذه الاستراتيجيات بفضل غياب التنظيم الفاعل. لا يحد سيرورة تقدم البديل الديمقراطي أكثر من النقص الملحوظ في القدرة على التنظيم والعجز عن القيام بعمل مشترك. طبعًا فشلت «إدارة التوحش» بإقامة الخلافة بفضل التحالف الدولي، وحجزت الأنظمة العربية مقعدًا لها في محاربة الإرهاب كالعادة. وستحجز مكانًا لها في التحول الديمقراطي أيضًا إن ظل التيار الديمقراطي من دون تنظيم.

وحدث مصير مماثل للثورة المصرية عام 2011. وما فعله التلفزيون في عام 1989 مع تشاوسيسكو/رومانيا، فعله الفيسبوك وتويتر في عام 2011 مع مبارك/مصر. ساعدت وسائل الإعلام الجديدة الجماهير على تنسيق نشاطها، لقد غمر مئات الآلاف من الناس الشوارع والساحات في اللحظة الملائمة وأطاحوا بنظام حسني مبارك. ومع ذلك، فإن إحصار مليون شخص إلى ميدان التحرير شيء، والسيطرة على الأجهزة السياسية شيء آخر، فمن أجل الأخيرة، عليك إيجاد الغرفة الخلفية الصحيحة وهزها لتمكين من قيادة الدولة بشكل فاعل. وبالتالي، عندما تنحى مبارك، لم يستطع المتظاهرون ملء الفراغ. لم يكن لدى المصريين سوى مؤسستين منظميتين بدرجة كافية لحكم البلاد؛ الجيش والإخوان المسلمين. ومن هنا تم اختطاف الثورة أولاً من الإخوان، وفي النهاية من الجيش⁽¹³⁾.

لكي تنشئ شبكة تعاون تعمل على أن تكون بديلاً ديمقراطياً من أنظمة مستبدة وفسادة عليك بثلاثة أمور، هي التعاون البناء المرن الواسع النطاق. إن الأنظمة العربية حكمت لسنوات طويلة لأنها تعاونت وحدها تعاونًا بناءً مرناً. وليس لأنهم أنبياء أو من ذوي الحظ الجيد. وبالفعل إذا كان حكم الشعوب يعزى إلى تعاونها المرن البناء الواسع النطاق، فهذا يقودنا إلى تخفيض المزايا الفردية في المجال السياسي، وإعلاء شأن التعاون الجمعي. ولشرح هذه الشروط لا بأس من الاستعارة من «يوفال نوح حراري» في كتابه «الإنسان الإله».

أن تكون شبكة التعاون مرنة. لم يكن المجلس العسكري المصري والجنرالات أكثر ذكاءً أو رشاقة من الطغاة القدامى أو المتظاهرين في ميدان التحرير. ميزتهم تكمن في التعاون المرن. تعاونوا بشكل

(10) أبي بكر ناجي، إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة، من دون طبعة، (من دون مكتن نشر: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، من دون عام نشر)، ص 7.

(11) عبدالله بن محمد، المذكرة الاستراتيجية، من دون طبعة، (من دون مكان نشر: مؤسسة المأسدة الإسلامية، 2011)، ص 4.

(12) عبدالله بن محمد، استراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام، ورقة إلكترونية، من دون صفحات.

(13) يوفال نوح حراري، الإنسان الإله تاريخ موجز للغد، ترجمة غير منشورة لعمر السعدي، ص 135.

أفضل من الحشود، وكانوا على استعداد لإظهار مرونة أكبر بكثير من مبارك البليد⁽¹⁴⁾.

أن تكون شبكة التعاون واسعة النطاق. يقدم التاريخ أدلة وافرة على الأهمية الحاسمة للتعاون على نطاق واسع. وقد ذهب النصر بشكل ثابت تقريباً إلى أولئك الذين تعاونوا بشكل أفضل في الصراعات بين المجموعات البشرية المختلفة. لقد قهرت روما اليونان ليس لأن الرومان كان لديهم أدمغة أكبر أو تقنيات أفضل لصنع الأدوات، ولكن لأنهم كانوا قادرين على التعاون بشكل أكثر فاعلية. على مر التاريخ، دحرت الجيوش المنضبطة بسهولة الجحافل غير المنظمة، وسيطرت النخب الموحدة على الجماهير غير المنظمة. في عام 1914، على سبيل المثال، تحكمت ثلاثة ملايين من النبلاء والمسؤولين ورجال الأعمال الروس بأكثر من 180 مليون من الفلاحين والعمال. لقد عرفت النخبة الروسية كيفية التعاون في الدفاع عن مصالحها المشتركة، في حين أن الـ 180 مليون من عامة الشعب كانوا عاجزين عن التعبئة الفاعلة. والواقع أن كثيراً من جهد النخبة ركز على ضمان أن الـ 180 مليون شخص في القاع لن يتعلموا التعاون.

من أجل القيام بثورة، الأعداد وحدها ليست كافية أبداً. فعادة من يقوم بالثورات هي شبكات صغيرة من المحرضين بدلاً من الجماهير. وإذا كنت ترغب في إطلاق ثورة، لا تسأل نفسك، «كم من الناس يدعمون أفكاري؟»، بل اسأل نفسك، «كم عدد المؤيدين القادرين على التعاون الفاعل المرن؟». لم يفلت الإسلاميون قبضتهم عن تونس. لقد أبقاهم التنظيم الفاعل في السلطة لمدة عشرة أعوام، ولن يسقطوا في نهاية المطاف إلا بسبب التنظيم المختل. لقد سقط نظام زين العابدين بن علي في تونس، ولم تذهب السلطة إلى بديل ديمقراطي منظم وفعال. وإنما ذهبت إلى حركة النهضة. كذلك سقط نظام حسني مبارك ولم تذهب السلطة إلى الشعب المصري بل إلى الجيش ثم إلى الإخوان المسلمين ثم إلى الجيش. والسؤال الذي يطرح نفسه على الربيع العربي هو لماذا؟ أي لماذا حدث ذلك؟ طبعاً الأسباب كثيرة جداً، ولكن ضعف شبكات التعاون أو ضعف شبكة البديل الديمقراطي هي السبب. ولذلك ذهبت السلطة إلى الإسلام السياسي أو إلى وصاية الجيش فيما بعد.

قامت الأنظمة المستبدة جميعها بمحاولات حثيثة لتقويض التعاون المناوئ لها أو تعطيله أو التحايل عليه، وذلك لأهمية تنظيم التعاون في التحكم ففي الحاضر والمستقبل أولاً، ولأهمية توسيع نطاق المتعاونين وعددهم ثانياً، ولأهمية جعل التعاون مرناً وبنياً ثالثاً. ومن هنا نجد أن النظام السوري قوّض التعاون بين السوريين؛ لذلك ما زال متفوقاً عليهم ومستمرّاً حتى الآن. ففي الصراعات البشرية والثورات كما في التقدم والتحكم، يذهب النصر إلى الذين لديهم قدرة على التعاون المرن البناء الواسع النطاق. فعلى مر التاريخ، دحرت الجيوش المنضبطة والمتعاونة بسهولة الجحافل غير المنظمة وغير المتعاونة، وسيطرت النخب الموحدة المتعاونة على الجماهير غير المنظمة وغير المتعاونة. ومن هنا كان ضمان عدم التعاون بين الآخرين هو طريق النصر والاستمرار عند منافسيهم. ومن هنا أيضاً كان التنظيم الفاعل القائم على التعاون المرن البناء الواسع النطاق ضد التنظيم المختل هو الذي ينتصر في النهاية.

قبل الربيع العربي أسقط نظام صدام حسين على يد التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، ولكن السلطة لم تذهب إلى الشعب العراقي بل إلى معارضة نظمها الولايات المتحدة الأميركية. وأسقط نظام معمر القذافي بيد المجتمع الدولي بقيادة فرنسا بعد الربيع العربي، ولكن الحرب ما زالت قائمة ولم تذهب السلطة إلى المجلس الانتقالي الليبي. وكذلك أسقط نظام علي عبدالله صالح وما زالت الحرب قائمة. ومن الجهة الأخرى لم يسقط نظام الأسد، وعلى الرغم من ذلك لم تزل الحرب قائمة. وفي موجة الربيع العربي الثانية سقط النظامان الجزائري والسوداني ولم تذهب السلطة إلى شعبيهما، بل إلى انقلابات الوصاية العسكرية.

ثانيًا: محاولات تنظيم البديل الديمقراطي بعد الربيع العربي

حاولت المعارضات الوطنية الديمقراطية بعد الربيع العربي تشكيل شبكات تعاون تتصف بالفاعلية والنطاق الواسع مثل التنسيقيات والمجالس المحلية والمجالس الوطنية وهيئات التنسيق والاتلافات... إلخ، ولكنها كانت عبارة عن تجاوب مع الحدث تكتيكيًا وليس استراتيجيًا، ولم تتصف بالمرونة مع النظام ولا المجتمع الدولي ولا بين بعضها بعضًا. وسيبحث هذا الفصل في مشكلاتها.

1 - المجالس الوطنية والعسكرية في ليبيا وسوريّة

أ- تداخل التنظيمات وكثرتها في سورية

بدأ تنظيم التعاون في سورية بوساطة صفحات فيسبوك أولاً ثم انتقل إلى التنسيقيات ثانيًا. ولكنها انقسمت فورًا إلى؛ «اتحاد تنسيقيات الثورة السورية»⁽¹⁵⁾ وإلى «لجان التنسيق المحلية في سورية»⁽¹⁶⁾. وظهر تنظيم «الضباط الأحرار» بقيادة الضابط المنشق حسين هرموش ثم «الجيش الحر» بقيادة الضابط المنشق رياض الأسعد، و«المجلس الوطني»، و«هيئة التنسيق الوطنية»، واتلاف قوى الثورة والمعارضة... إلخ.

وهي تنظيمات فاعلة وواسعة النطاق، ولكن على الرغم من كثرتها وتداخلها في الأهداف والوظائف والأشخاص وطرق العمل، إلا أنها لم تنسق جهودها ولم تتوحد في تنظيم واحد بحكم الضرورة. بل على العكس شتتوا جهد السوريين للتحويل الديمقراطي. وهذه هي المشكلة نفسها في عدم اتحاد شتات البديل الديمقراطي. وسرعان ما تحولت التنسيقيات والمجالس المحلية إلى رديف للجيش الحر والمجلس الوطني في البداية، ثم ترادفوا على الائتلاف لاحقًا، ثم انهاروا تدريجيًا من جراء حرب النظام وروسيا وإيران عليهم؛ بمعنى فقدوا التعاون الفاعل المرن الواسع النطاق.

ب- المجلس الوطني الانتقالي الليبي والجيش الليبي

تألف المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا بتوافق مجالس البلدية وممثلي المناطق المحررة في 5 نيسان/ أبريل 2011 بقيادة وزير العدل المنشق عن نظام معمر القذافي مصطفى عبد الجليل. ونال

(15) راجع اتحاد التنسيقيات https://ar.wikipedia.org/wiki/اتحاد_التنسيقيات تاريخ الزيارة 2021/4/9.

(16) راجع لجان التنسيق المحلية https://ar.wikipedia.org/wiki/لجان_التنسيق_المحلية تاريخ الزيارة 2021/4/9.

- اعترافاً دولياً بالتتابع بوصفه الممثل الشرعي والوحيد لقوى الثورة الليبية. وحدد مهماته فيما يأتي⁽¹⁷⁾:
1. ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.
 2. تنسيق الجهد الوطني لتحرير بقية ربوع الوطن.
 3. تنسيق جهد المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.
 4. الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.
 5. الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي.
 6. تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.
 7. تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.
- اتخذت ثلاثة مواقف؛ فدعا إلى ضربة جوية ضد قوات القذافي ومرزقته مع رفض نشر قوات أجنبية بذريعة أن الثوار يغطون مساحة واسعة، وعندهم ما يكفي لتحرير البلاد من سلطة القذافي. ورفض عرض القذافي بتخليه عن السلطة في مقابل النجاة بنفسه مع أفراد عائلته وثروته من دون محاكمة. وتعهد باحترام الحقوق الشرعية للشركات الأجنبية العاملة في ليبيا وصون استثماراتهم.
- كان المجلس الانتقالي الليبي فاعلاً واسع النطاق، ولكنه لم يكن مرناً عندما رفض عرض القذافي. فربما استطاع وقتها حفظ الدماء والأموال والأعراض، ومنع انهيار الوضع في ليبيا، كما شهدت الأعوام العشرة على تداعي الوضع كلياً. وكان المجلس استجابة لحظية تكتيكية للثورة من دون عمق استراتيجي، وبمجرد أن تم قتل القذافي فقد المجلس شرعيته، ودخلنا في حرب أهلية إرهابية، حاولت فيها بقايا الجيش بقيادة «حفتر» السيطرة على الوضع ضد الشرعية.
- فالتيار الأكثر توحداً سيكون البديل. «وقد برزت تحالفات ناشئة بين الديمقراطيين، وبضمها الإسلاميين المعتدلين، أثبتت أنها مصممة على تحدي الأنظمة الاستبدادية. وعلى الرغم من القمع الوحشي، ومحاولات زرع التفرقة، فإن هذه الحركات تزداد قوة، وهناك كثير من يحذون حذوها. وفي هذا يكمن مستقبل الوطن العربي»⁽¹⁸⁾.

رابعاً: انقلابات الوصاية العسكرية

إن انقلابات الوصاية Guardian العسكرية هي واحدة من أنواع الانقلابات العسكرية التي يجعل الجيش فيها نفسه وصياً على الشعب وثورته بوصفه قاصراً، لتعود وتستقر سلطة الدولة التسلطية في يد واحد من قادة هذا الجيش، كما حدث في مصر في الموجة الأولى من الربيع العربي، والسودان والجزائر في الموجة الثانية من الربيع العربي.

(17) راجع المجلس الوطني الانتقالي الليبي <https://ar.wikipedia.org>، تاريخ الزيارة 7/4/2021.

(18) البدوي، المقدسي، ص 78.

وغالبًا ما تعيق هذه الوصاية عملية التحول الديمقراطي والسياسي والتوجه إلى الحياة الدستورية والبرلمانية الناتجة من تفويض الشعب لممثليه؛ أي إنها تعيق حرية التعبير والاعتقاد والانتخاب والتظاهر وحكم الأغلبية وحق محاسبة الحكام، والضمانات الدستورية لتحديد الحقوق والواجبات والصلاحيات، وفصل السلطات والمساواة أمام القانون وسيادة القانون على الحاكم والمحكوم. ويكرس انقلاب الوصاية قيم الجيش؛ إضافة إلى البيروقراطية والانضباط والطاعة والولاء للجماعة والدولة التسلطية واحتقار الفردية في الجيش، أي ما يعادي القيم الديمقراطية، تجدر الإشارة إلى قيم غير مدنيّة أيضًا مثل احترام القوة بما هي قوة، واحترام التضامن الداخلي بين أفرادها، حتى عند ارتكاب جريمة ما، وكذلك الذكورية واحتقار المرأة، والتعامل بلغة الأوامر، والاستخفاف بغير العسكريين من المدنيين والمثقفين.

والسؤال هنا هو، هل تساعد انقلابات الوصاية العسكرية في عملية التحول الديمقراطي؟

سأل خلدون النقيب في كتابه «الدولة التسلطية»⁽¹⁹⁾ أسئلة عديدة لامتحان جدوى وجدارة الانقلابات العسكرية عمومًا، في ظل ما سماه «الأمن الأميري»، بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنها أسئلة ما زالت راهنة لنستلهمها في امتحان جدوى هذا النوع من انقلابات الوصاية العسكرية، وفيما إذا كانت ستصب في التحول الديمقراطي أم لا.

أي كفة كانت مرجحة قبل انقلابات الوصاية العسكرية في مصر والسودان والجزائر؛ كفة البديل الديمقراطي أم كفة الإسلام السياسي؟ بالتأكيد كفة البديل الديمقراطي. وربما يعود السبب لكون نظام البشير/ الترابي قدّم نفسه بديلاً إسلامياً قبل الثورة السودانية لولا انقلاب الجيش عليه. وفي مصر تظاهر الديمقراطيون ضد ممارسة الرئيس محمد مرسي المنتخب والإخوان، وكان النصر حليفهم لولا تدخل انقلاب الوصاية العسكري بقيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي. وفي الجزائر أيضًا كانت كفة المتظاهرين غالبية لولا انقلاب الوصاية الذي قام به الجنرال قايد صالح. تبدو انقلابات الوصاية لإعاقة عملية التحول الديمقراطي بحجة الأمن القومي والإسلام السياسي والجهادي.

فهل كانت انقلابات الوصاية حتمية وضرورية لمنع البلاد من الدخول في المجهول أم لمنع البديل الديمقراطي من الوصول إلى السلطة؟ ولو لم يحدث انقلاب الوصاية العسكري ماذا كان يمكن أن يحدث؟ هل كان بإمكان البديل الوطني الديمقراطي أن يصل إلى السلطة بعد حسم الصراع لمصلحة الديمقراطية؟ أو لإنقاذ البلاد من حرب أهلية أو من كارثة اقتصادية أو لحل مأزق عملية التنمية؟ ما علاقة انقلابات الوصاية بالدول الكبرى دوليًا وإقليميًا؟ وما علاقة السيسي بالسعودية والإمارات، وغض النظر الأميركي عن اجتياح ساحة رابعة العدوية؟ أو علاقة عوض بن عوف أو خليفته عبد الفتاح البرهان بالسعودية والإمارات وإسرائيل وأميركا؟ أو علاقة أحمد قايد صالح بالدولة العميقة وصراع الأجنحة؟ ما المصالح التي تحافظ عليها انقلابات الوصاية العسكرية؟ طبعًا لا نملك أجوبة عن كل هذه الأسئلة التي تحتاج إلى تفاصيل وبحث تفصيلي. لكن إثارتها ربما تجعلنا نفكر في ما هو غير مفكر فيه.

(19) خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109 وما بعدها.

1 - موجة الربيع العربي الأولى في مصر

أ- مشكلة الإخوان المسلمين في مصر

انحاز الجيش المصري إلى المتظاهرين في البداية. ثم مهد لانتخابات فاز بها الإخوان. لكن مشكلة الإخوان المسلمين تكمن في الالتفاف على المبادئ الديمقراطية. فقالوا بالدولة المدنية أي ليست علمانية ولا عسكرية وأصروا على أن «الإسلام هو الحل» لا «الديمقراطية هي الحل». فبعد أن وصل الإخوان المسلمون إلى السلطة في مصر بانتخابات نزيهة وبفارق قليل، سرعان ما فرضوا رؤيتهم على المؤسسات التي من المفترض أن تكون للمصريين جميعهم، مثل الجيش والقضاء والدبلوماسية، وتناشوا الدعم الذي قدمه الديمقراطيون لهم في الانتخابات.

ب- انقلاب الوصاية العسكرية في مصر

في 3 تموز/ يوليو 2013 قام وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي بانقلاب الوصاية العسكرية. فوضع الرئيس محمد مرسي في السجن بذريعة تحقيق مطالب المتظاهرين. وعطل العمل بالدستور. وعين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا للبلاد.

يرى التيار الديمقراطي بالمعنى البراغماتي وضمن نظرية «صراع الأجنحة»⁽²⁰⁾، أنه من الأفضل انحياز الجيش إلى المتظاهرين، بل طالبوا به ورحبوا به إن حصل. لكن بمعنى التحول الديمقراطي وضمن نظرية «الدولة العميقة»⁽²¹⁾، خاف التيار الديمقراطي والمتظاهرون من الجيش وحذروا منه. فمن الأفضل أن ينحاز الجيش إلى المطالب الشعبية كما في مصر وتونس. كما من الأفضل أن تحدث انقلابات الوصاية في مصر والجزائر والسودان مقارنة بولايات انقسام الجيش كاليمن وليبيا، أو بولايات هجوم الجيش على المتظاهرين كما في سورية والبحرين.

2 - موجة الربيع العربي الثانية في الجزائر والسودان

أ- انقلاب الوصاية العسكرية في الجزائر.

في 2 نيسان/ أبريل 2019 أنهى رئيس أركان الجيش الجزائري، أحمد قايد صالح، مماثلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتنحيته استنادًا إلى تظاهرات شعبية ونصوص دستورية. ثم أجرى انتخابات في كانون الأول/ ديسمبر 2019 وفاز فيها عبد المجيد تبون وهو غير عسكري، ولكن الجيش يرضى عنه فقد شغل وزارات عديدة، كما شغل منصب الوزير الأول 2017 أيام بوتفليقة.

ويحمل انقلاب الوصاية في طياته إمكان قيام ثورة مضادة على الشعب الجزائري. كما يحمل

(20) ولا سيما صراع المؤسسة العسكرية مع مؤسسة الرئاسة، وصراع المؤسسة العسكرية فيما بينها.

(21) أي الأساس الصلب المخفي الذي يضع الرؤساء وقادة الجيش ويخلعهم. وأحيانًا تعزى الدولة العميقة في العالم العربي إلى أميركا وإسرائيل.

معنى الوصاية في هذا الانقلاب معينين:

المعنى الأول، هو وصاية رئيس الأركان أحمد قايد صالح على الشعب الجزائري لعدده الشعب قاصرًا.

المعنى الثاني، هو وصايته على الرئيس الجزائري بوصفه مريضًا.

والمفارقة هنا هي أن انقلاب الوصاية هذا أتى في حين أثبت الشعب الجزائري في الشوارع والساحات وعلى مدار سبعة أسابيع، أنه شعب راشد لا قاصر، وقد اقترب من تحقيق مطلبه الأساس في عدم ترشح بوتفليقة لولاية خامسة، لتبدأ بعدها عملية التحول الديمقراطي التي ستطال الجيش نفسه لتحالفه مع القوميين المتطرفين، ومع التكنوقراط، وذهابه بعيدًا في الفساد والاحتكار وتمثيل مصالح الرئيس ودعمها.

فلماذا الوصاية على الشعب إذا؟! وهل سيعود الجيش الجزائري إلى ثكناته مشكورًا؟! وهل على غير العادة سيدعم الجيش الجزائري التحولات الديمقراطية؟! إن هذه التساؤلات تستمد مشروعيتها من كونها تأتي في سياق أن رؤساء الجزائر السبعة منذ الاستقلال هم من الجيش، وكان أغلبهم رؤساء أركان كحال أحمد قايد صالح الآن. كما أن أغلبية رؤساء الجزائر (سته منهم) انتهوا على يد الجيش الجزائري غيلة أو تنحية وانقلابًا، وكان الجيش هو الذي قد دعمهم في البداية ليصبحوا رؤساء.

إذا، يتدخل الجيش ليس خوفًا على عملية الديمقراطية المرتقبة، بل خوفًا منها! وإذ ينال انقلاب الوصاية هذا ترحيبًا جماهيريًا لكسر حالة الجمود وقطع الطريق على تداعي الأمور باتجاه حرب أهلية على السلطة، فإنه في الوقت ذاته، يؤكد انعدام الثقة بالشعب أساسًا، والنظر إليه نظرة استشرافية متعالية تؤكد أن الشعب قاصر، ويحتاج إلى وصي أو انتداب أو إلى من يقوده أو أنه لا يستطيع تحمل مسؤولية قيادة نفسه بنفسه.

فالجيش تاريخيًا يرى أن فقدان الأمن والأمان وانعدام الاستقرار لا يأتي من الدولة السلطوية التي يشكل هو أحد أهم أركانها، بل يأتي من الشعب والتظاهرات وتعدد الآراء والأحزاب والتنظيمات، فلنكي يتحقق الأمن والاستقرار، من منظور الجيش، لا بد من وضع الشعب تحت الوصاية وتعطيل التظاهرات الحاشدة. ثم يقوم بإشاعة أن هذه الحريات تنافي الدين الإسلامي، أو أنها مفاهيم غربية إمبريالية ورأسمالية لا تصلح للمجتمع العربي... إلخ. وما هذا إلا للتأكيد على جهل الشعب، ودس المغرضين بين صفوفه؛ لتبقى الدولة السلطوية ونظام حكمها في مكانة الدولة الاجتماعية والشعبية والجماهيرية.

في الواقع، لم تتحدد العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر على الرغم من أنها تكتسب أهمية كبيرة. فالظاهرة العسكرية تترتب بظهور الجيش المحترف خلفًا لكل الأشكال التاريخية للجيش من متطوعة ومرزقة وميلشيا وغيرها. وفي حين يختص الجيش بمسألة الدفاع عن الوطن ضد المحتل الخارجي، ولا يتدخل في الشؤون المدنية الداخلية للبلد في الغرب، نجد أن جيوش المنطقة على العكس من ذلك، تتدخل دائمًا في الشؤون المدنية الداخلية، وتحارب شعبها بدلًا من محاربة العدو الخارجي. وبدلًا من الإجابة عن سؤال ما شكل العلاقات المدنية-العسكرية الذي يتوافق مع

نظام ديمقراطي؟ نجد الإجابات عن سؤال ما شكل العلاقات المدنية-العسكرية التي تحافظ على الأمن والاستقرار؟ والمشروع هنا يكمن في مطابقة الديمقراطية مع الأمن والاستقرار.

إن العلاقات الوصائية من الجيش على المدنيين متوافقة مع قيم الأمن والاستقرار، ومع القيم القومية والدولة التسلطية. ولذلك يبقى الرهان على وعي وإرادة الشعب الجزائري واستفادته من التجارب، في أن يحذر من انقلاب الوصاية، وأن يقيم علاقات مع الجيش تصب في مصلحة التحول الديمقراطي.

ب- انقلاب الوصاية العسكرية في السودان.

في 11 نيسان/ أبريل 2019 أعلن وزير الدفاع السوداني عوض بن عوف تحت وطأة التظاهرات السودانية، اعتقال البشير، وفرض حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، وفترة انتقالية لمدة عامين، كما شكل مجلساً عسكرياً مع ضباط آخرين لإدارة البلاد. وبعد يوم واحد استقال ليعهد برئاسة المجلس العسكري إلى الجنرال عبد الفتاح برهان الذي عاد وشكل المجلس السيادي السوداني في المرحلة الانتقالية وترأسه حتى الآن.

ليس انقلاب الوصاية هنا بالمعنى المألوف للتخلص من الحكم القائم بقدر ما هو مخرج. فقد تعودنا على انقلابات يكون الناس في بيوتهم، وإذ بالمجلس العسكري يصدر البيان رقم واحد. ولكن عندما تكون الساحات مليئة بالقوى والمتظاهرين فإن الانقلاب عنده يكون مختلفاً.

في البداية ينظر المتظاهرون بعين الريية لتدخل الجيش، على الرغم من أن الحسابات البراغماتية تشجع عليه. ولكن استراتيجياً لم يستبق انقلاب الوصاية مطالب الشعب في التحول إلى الديمقراطية. ويميل الناشطون إلى المراهنة على وعي الشعب، فهل يضمن الوعي عدم تكريس ثورة مضادة للشعب؟ وهل تضمن الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى تعزيز الجيش للتحول الديمقراطي؟

هل أعاققت انقلابات الوصاية العسكرية تحول شعوبها إلى الديمقراطية؟ الإجابة بنعم تأتي من الوقائع في مصر بعد نحو ثماني سنوات على انقلاب الوصاية العسكرية، ومن الوقائع في الجزائر والسودان بعد مرور ثلاث سنوات تقريباً. اللوحة الكلية هي إعادة إنتاج الأنظمة القديمة.

خاتمة

الآن، ما إمكان تعاون الديمقراطيين تعاوناً فاعلاً ومرناً وواسع النطاق لمتابعة التحول الديمقراطي بالتضاد مع ما تبقى من أنظمة لم تسقط، وأخرى صارت تحت وصاية الجيش، وثالثة لم يطلها الربيع العربي؟

عملت أنظمة الاستبداد والفساد على محاصرة البديل الوطني الديمقراطي والتنكيل به قبل الربيع العربي. ولذلك لم يستطع أن يشكل تنظيمًا فاعلاً ومرناً واسع النطاق. ثم أتاحت له ثورات الربيع العربي أن يشكل تنظيمات فاعلة ومرنة وواسعة النطاق. ولكن الخذلان الدولي والإقليمي من جهة، والحرب الدولية والإقليمية من جهة أخرى، إضافة إلى بطش الأنظمة وبتش التنظيمات الإرهابية، ونفاق الإسلام السياسي على التحول الديمقراطي، والتفاف الجيش عليه بانقلابات الوصاية من

جهة ثالثة، كل هذا حال دون إنجاز مهمة البديل الديمقراطي في التحول الديمقراطي بوصفه استجابة لفحوى الربيع العربي، ومطالب الشعوب العربية في الكرامة والحرية والديمقراطية.

وبعد أن أثبتنا أهمية تنظيم البديل الديمقراطي، علينا مقارنة محاولات البديل الديمقراطي للتنظيم قبل الربيع العربي مع محاولاته بعد الربيع العربي. وسنجد أن تنظيم البديل الديمقراطي قبل الربيع العربي كان غير فاعل وغير واسع النطاق، ولكنه يتصف بالمرونة مع الأنظمة والإسلام السياسي؛ المرونة الضرورية للمحافظة على النفس. بينما بعد الربيع العربي صار فاعلاً وواسع النطاق والانتشار، ولكنه غير مرن. رفض «المجلس الانتقالي الليبي» عرض القذافي بالتنازل عن السلطة، وربما لو تعامل بمرونة لكان وضع ليبيا أفضل مما صار عليه فيما بعد. رفض المجلس الوطني السوري بيان جنيف الداعي إلى تأليف هيئة حكم انتقالي، كما رفض «ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية» قرار مجلس الأمن 2254 الداعي إلى الحل السياسي، ورفضت التنسيقيات السورية الحوار مع النظام أيضاً، ورفضت هيئة التفاوض تهدئة الأوضاع في الغوطة الشرقية... إلخ، وربما لو أبدت هذه التنظيمات استعداداً للتفاوض مبكراً لكان حال سورية مختلفاً عما هو الآن. كما رفض الإخوان المسلمون في مصر بزعامة مرسي التفاوض مع الكتلة الكبيرة المعارضة على أسلمة الدولة والقضاء والجيش والدبلوماسية، حتى تدخل الجيش بانقلاب الوصاية 2014، ووضع مرسي في السجن، وأفرج عن مبارك.

وهكذا، فإن تنظيم التعاون البناء المرن الواسع النطاق بين الديمقراطيين له أهداف ثلاثة:

- 1 - إنتاج البديل الديمقراطي المنافس للأنظمة الحالية.
 - 2 - تمثيل مصلحة الشعوب العربية كما أظهرها الربيع العربي، وليس تمثيلاً لنخبة من نخبه فحسب.
 - 3 - ضمان عدم استمرار الأنظمة بواقعها الحالي والتصدي للبدايل غير الديمقراطية.
- وهذا هو التعاون الذي يثبت جدارة الشعوب العربية وكفاءتها ومساواتها لغيرها من الشعوب، وينجز لها حلمها بالتحول الديمقراطي.

المراجع والمصادر

- 1 - أبي بكر ناجي، إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة، من دون طبعة، (من دون مكان نشر: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، من دون عام نشر).
- 2 - إبراهيم بدوي وسمير المقدسي (محرران)، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ترجمة حسن عبدالله بدر، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
- 3 - خلدون النقيب، الدولة السلطوية في المشرق العربي، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).
- 4 - عبد الله بن محمد، استراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام، ورقة بحث إلكترونية.
- 5 - عبدالله بن محمد، المذكرة الاستراتيجية، من دون طبعة، (من دون مكان نشر: مؤسسة المأسدة الإسلامية، 2011).

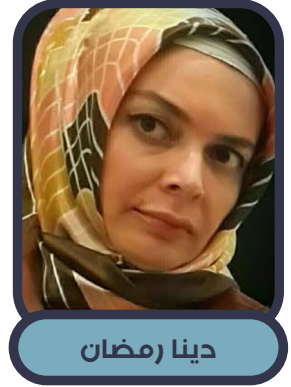
- 6- عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).
- 7- فرنسيس فوكوياما، الإسلام والحداثة والربيع العربي، حاوره رضوان زيادة، ترجمة حازم نهار، ط1، (الدار البيضاء: المركز العربي، 2015).
- 8- وحدة الدراسات المستقبلية، الثورة والدولة والديمقراطية، تحرير محمد العربي، ط1، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2012).
- 9- ياسين الحافظ، الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، ط1، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979).
- 10- يوسف فخر الدين، همام الخطيب، التوظيف في الصراعات الضدية: «سلطة الأسد» و«تنظيم الدولة الإسلامية» في محافظة السويداء، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، (2020).
- 11- يوفال نوح حراري، الإنسان الإله: تاريخ موجز للغد، ترجمة عمر السعدي، ترجمة غير منشورة. Yuval Noah Harari, Homo Dues.

الحزب الرقمي أداة للتغيير السياسي الانتقالي في دول الربيع العربي؛ الفرص لسورية

دينا رمضان

تاريخ وصول المادة: 10 نيسان/ أبريل 2021

باحثة وناشطة متخصّصة بالشأن السوري، تحضّلت على شهادة EMBA (ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال، PMP الشهادة الأميركية في إدارة المشاريع، درست العلوم السياسية (معهد سياسي)، مدير تنفيذي سابق في إحدى المنظمات الإنسانية المتخصّصة بالشأن السوري.



دينا رمضان

ملخص

سيطر حزب البعث العربي الاشتراكي على المجال السياسي في سورية منذ حكم حافظ الأسد. وقد تم قمع أشكال العمل السياسي والاجتماعي والتجارب التنظيمية على كل المستويات، باستثناء تلك التي تتم بموافقة النظام ومراقبته الكاملة. استمرّ الوضع على هذا المنوال حتى بعد أن تولى بشار الأسد الرئاسة عام 2000، ما كان له الأثر الحاسم في بروز معارضة لا تتمتع بالخبرة بعد انتفاضة عام 2011. وبينما كان أنصار الثورة ينشدون قيادة هيكلية ومنظمة لتمثيل حركتهم وتطويرها، أثبتت تشكيلات المعارضة الرسمية وغير الرسمية، عجزها التام عن القيام بهذا الدور.

تعاني الأحزاب السياسية المعارضة بأنواعها المختلفة، قديمة أكانت أم حديثة، إسلامية أم علمانية، مشكلات تنظيمية عميقة. إذ لم يقدم أي منها رؤية أو استراتيجية أو مشروعًا واضحًا يلبي المطالب الاجتماعية. عانت الأحزاب عمومًا ندرة الطابع المؤسساتاتي، مع الافتقار الواضح إلى الهيكل التنظيمي، وغياب عمليات صنع القرار. وبينما يُفترض أن تكون الأحزاب فضاءات للتفكير والعمل التعددي، سادت النزعة الفردية، مع وجود تضارب وعدم اتساق بين أيديولوجيات الأحزاب وممارسات أعضائها، وبين الأعضاء أنفسهم، ما أدى إلى تفاقم الولاءات والميول القبلية والمذهبية التي عملت على تقويض الهوية الوطنية الجمعية. وبدلاً من القيام بدورها في تحديث المجتمع السوري، ورفع الوعي، وثقيف المواطنين، وبناء هوية وطنية

مشتركة، تنازلت الأحزاب عن هذه الأدوار لمصلحة مكاسب عرقية أو أيديولوجية ضيقة، وفي بعض الأحيان أجنادات خارجية. ونتيجة ذلك، لم تكن هذه الأحزاب قادرة على تعبئة القاعدة الجماهيرية، خاصة الشبان.

وفي الوقت الذي تفاوت التقصير من حزب إلى آخر، كان إقصاء القواعد الجماهيرية السمة الموحدة لهم، فيما هم ينتطعون لتشكيل «حزب الكادر». وبهذا أزهقت الأحزاب السياسية زخم الثورة، وأهدرت القوة الأساسية اللازمة لتنظيم الجماهير. ما ساهم بهدر الكفاءات المتوقعة لدى الناشطين، وتحويل حماسهم إلى لامبالاة تامة. ومن جانب آخر شكل العجز التعبوي لدى هذه الأحزاب أحد الأسباب التي أدت إلى عسكرة الحراك وتطرفه بالتزامن مع القمع الوحشي للنظام. وبذلك فقدت الأحزاب ثقة الجماهير، وبالتالي فقدت شرعيتها وقدرتها التمثيلية، ما حمل الجماهير على التماس الشرعية لدى القوى الإقليمية والدولية.

يجب على أحزاب المعارضة السورية التي باتت مشغولة بالصراع فيما بينها، وبصراعاتها الداخلية، أن تبحث عن مصادر وممارسات جديدة لاستعادة شرعيتها. إنها في حاجة إلى استعادة أدوارها الحقيقية عبر القاعدة الجماهيرية بدلاً من موافقات القوى الأجنبية. فمن الضروري أن يكون الشعب السوري المطالب بالتحول الديمقراطي جزءاً من المباحثات التي تجري حول القضايا الرئيسية لمستقبله السياسي.

تدعو هذه الورقة إلى استخدام تقنيات الإنترنت في تبني نموذج الحزب الرقمي الذي قد يمثل الحل لإعادة إشراك الجماهير في العملية السياسية، ما يسمح بالمشاركة والإحاطة العامة في عملية صنع القرار. يمكن أن يمثل شكل الحزب الرقمي على وجه التحديد الأداة الشاملة، والحل المبتكر المطلوب، وذلك من خلال عضويته المفتوحة والسهولة والمنصة التشاركية، موفرًا بذلك سياسات شفافة من القاعدة إلى القمة، ومتيحًا عمليات شفافة لصنع القرار. وعلى الرغم من أن استخدام نموذج الحزب الرقمي لن يحل بشكل فوري المشكلات المتصاعدة جميعها المتمثلة في عدم المبالاة وانعدام الثقة، إلا أنه قد يوفر نوعاً من التغيير التنظيمي الذي سيساعد في تضيق الفجوة بين النخب والقواعد الجماهيرية، ويؤثر بشكل إيجابي على أدوار الأحزاب وأدائها.

كلمات مفتاحية: الحزب الرقمي . المعارضة السورية . هوية وطنية . الأحزاب السياسية . حزب البعث

أولاً: الخلفية: السياق السياسي قبل انتفاضة 2011

1 - حافظ الأسد (1970-2000)

تولى حافظ الأسد السلطة في سورية عام 1970 بانقلاب عسكري. وحكم سورية بقبضة من حديد مانعاً الحريات العامة والنشاط السياسي. كان الحزب الحاكم هو حزب البعث العربي الاشتراكي. وكانت الأنظمة السياسية استبدادية، وقيدت أحزاب المعارضة والحركات المعارضة

جميعها، لكنها سمحت بوجود أحزاب وهمية في ظل «جبهة وطنية تقدمية».⁽¹⁾ هذه القوانين قيدت نشاط المعارضة، ومنعت إنشاء أحزاب معارضة، ما أدى إلى سيطرة البعثيين على الحقل السياسي.

كان جهاز حزب البعث - إضافة إلى الجيش والأجهزة الأمنية، وبيروقراطية الدولة - من أهم الأدوات التي سيطر النظام من خلالها على البلاد. إذ كان لأعضاء الحزب الأولوية في الحصول على وظائف أو مناصب ذات صلة بالدولة. وهذا ما خوله السيطرة على الوظائف الاستراتيجية الرئيسة داخل الدولة.⁽²⁾ ومع أكثر من 2 مليون عضو عام 2000، و2.8 مليون عضو عام 2012، تم تنظيمهم في هيكلية هرمية، منتشرين على مجمل البلاد وأغلب مؤسسات الدولة، سيطر الحزب على المهن جميعها، الحساسة منها وغير الحساسة في الدولة.⁽³⁾ إضافة إلى الترتيب الهرمي لأعضاء حزب البعث، تم تنظيم مواطنين آخرين في النقابات والاتحادات والجمعيات الأخرى، بحسب مهنتهم أو خلفيتهم. كان نظام التشكيل هذا يعمل بغض النظر عما إذا كان المواطنون أعضاء في حزب البعث أو لا، على الرغم من وجود شرط شبه إلزامي وهو أن يترأس البعثيون تلك النقابات. الهدف كان إبقاء الجماهير تحت المراقبة الكاملة، وهيمنة الدولة، وتوسيع نطاق قاعدة حزب البعث.⁽⁴⁾

في الواقع، كان إمكان تشكيل شبكة مؤسسية مستقلة عن سيطرة الدولة، ضئيلة إن لم تكن معدومة. توقف الجهد المبذول لإنشاء مجتمع مدني نشط، خاصة مجتمع منظم. حتى النقابات، التي كان من المفترض أن تكون نقاطاً محورية محتملة لتنظيم المبادرات الجماهيرية بعد الثورة، أصبحت غير فاعلة. بينما تم إنشاؤها ظاهرياً للناس من أجل التواصل، وتنظيم مساعيهم، وتمثيل مصالحهم، فقد تحول هدفها إلى كونها مجرد وسيلة للدولة لتأكيد الهيمنة على المجتمع، وتقسيمه، ومنع أي حركة أو نشاط حيوي.⁽⁵⁾

أما بالنسبة إلى المعارضة السياسية، مثلها كمثل أحوال المعارضة في ظل الأنظمة القمعية، فالوضع ينذر بالسوء. أي شخص تورط في أي عمل يتعلق بالمعارضة السياسية، أو حتى اشتبه في تورطه في مثل هذا السلوك، تم سجنه أو تعذيبه أو ترحيله.⁽⁶⁾ وبذلك حُرمت المعارضة تمامًا من

- (1) Lina Khatib and Lina Sinjab, "Syria's Transactional State: How the Conflict Changed the Syrian State's Exercise of Power," Chatham House, October 10, 2018, <https://www.chathamhouse.org/2018/10/syrias-transactional-state>
- (2) Raymond Hinnebusch, Syria: Revolution from Above (Routledge & CRC Press, 2002), 85.
- (3) Raymond Hinnebusch and David W. Lesch, «Syrian Arab Republic,» in The Government and Politics of the Middle East and North Africa, ed. Mark Gasiorowski (Boulder, CO: Westview Press, 2014), 265.
- (4) John Galvani, "Syria and the Baath Party," MERIP Reports, no. 25, 1974, 3-16. <https://doi.org/10.2307/3011567>.
- (5) Najib Ghadbian, "Contesting Authoritarianism, Opposition Activism under Bashar al-Asad, 2000-2010," in Syria from Reform to Revolt: Volume 1: Political Economy and International Relations, ed. Raymond Hinnebusch and Tina Zintl (Syracuse University Press:2015).
- (6) Pippa Norris, "Building Political Parties: Reforming Legal Regulations and Internal Rules," Harvard University, 2004 <https://aceproject.org/ero-en/topics/parties-and-candidates/pippa.pdf/view>

ممارسة السياسة قبل الثورة، باستثناء بعض المنفيين، ما يفسر إلى حد ما الأداء الضعيف للمعارضة بعد الثورة.⁽⁷⁾

2 - بشار الأسد (من عام 2000 وحتى ثورة 2011)

أثار تسلم بشار الأسد الرئاسة عام 2000، مع عودته بالإصلاحات في خطابه الافتتاحي، التفاؤل بأن الرئيس الشاب قد يمثل حقبة جديدة من التحسينات السياسية والاقتصادية. بدأ المثقفون والناشطون السياسيون بتكوين المنتديات السياسية لتكون مساحات حرة لرفع الوعي، وعقد مناقشات مفتوحة، وصوغ مطالب مدنية وسياسية. كانت الأهداف تتمحور حول الحرية السياسية، بما في ذلك رفع حالة الطوارئ المفروض على البلاد من عام 1963، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ووضع لوائح لتأسيس الأحزاب ونظام تعددية الأحزاب وغيرها. إلا أن هذه الفترة التي أطلق عليها اسم «ربيع دمشق» لم تدم طويلاً. من تموز / يوليو 2000 إلى شباط / فبراير 2001، حيث قام النظام بقمع هذه المنتديات وسجن المشاركين فيها.⁽⁸⁾

أطلقت المعارضة «إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي» خلال عامي 2005-2006، ووقعه شخصيات وتشكيلات معارضة. سعت لأهداف عديدة أهمها، توحيد المعارضة، واستئناف مطالب «ربيع دمشق». غير أن النظام تجاهل مطالب المعارضة بالإصلاح، واعتقل عدداً من القادة وأعضاء التحالف، بزعم أن المعارضة ومطالبها مؤامرة غريبة تهدف إلى إضعاف الدولة السورية.⁽⁹⁾

استمر قمع المعارضة من دون وجود ما يوحي بأي تغييرات إيجابية وشيكة، حتى اندلاع ثورة 2011، وبعد ذلك بدأ النظام إصلاحات سطحية لقمع المطالب الجماهيرية⁽¹⁰⁾. تضمنت الإصلاحات رفع حالة الطوارئ، وإدخال بعض الإصلاحات الدستورية، منها إعادة كتابة أجزاء من الدستور، وحذف المادة 8 من دستور 1973 السابق، التي تنص على أن حزب البعث هو الحزب القائد للمجتمع والدولة، واستبداله بمادة شاملة تسمح بالتعددية السياسية، ومنع تفرد حزب البعث بقيادة الدولة. علاوة على ذلك، فقد سمح صراحة بإنشاء أحزاب جديدة بشروط محددة⁽¹¹⁾.

(7) Raymond Hinnebusch and Omar Imady, eds., The Syrian Uprising: Domestic Origins and Early Trajectory, (United States: Routledge, 2018).

(8) "The Damascus Spring," Carnegie Middle East Center, April 01, 2012, <https://carnegie-mec.org/diwan/48516?lang=en>.

(9) 'The Damascus Declaration', Carnegie Middle East Center, March 01, 2012, <https://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=48514>

(10) Liam Stack, "Syrian Leader Says He Will Lift Emergency Law," The New York Times, April 16, 2011, <https://www.nytimes.com/2011/04/17/world/middleeast/17syria.html>

(11) "Constitution of the Syrian Arab Republic Approved in Popular Referendum on February 27, 2012," SANA, October 14, 2012, <https://web.archive.org/web/20121014034300/http://sana.sy/eng/370/2012/02/28/401178.htm>

3 - الثورة السورية في 2011

اندلعت ثورة مناهضة للحكومة في سورية في بداية عام 2011، وذلك بعد أن اجتاح الربيع العربي دولاً عربية عديدة (تونس ومصر وليبيا واليمن)، نزلت الجماهير في سورية إلى الشوارع في تظاهرات سلمية، لكن واجهتها قوات النظام السوري المسلحة بوحشية، ما أدى إلى سقوط مئات القتلى والاعتقالات⁽¹²⁾.

في أواخر عام 2011، تطور الاحتجاج السلمي إلى نزاع مسلح مع استمرار دوامة عنف النظام السوري بلا هوادة. حملت وحشية النظام الجماهير على تصعيد مطالبها من إصلاحات سياسية وقانونية عامة إلى تغيير النظام⁽¹³⁾. تفاقم الصراع في السنوات التالية، وتطور إلى مزيج من الحروب الأهلية والحروب بالوكالة التي شاركت فيها قوى إقليمية ودولية⁽¹⁴⁾.

أجبرت وحشية نظام الأسد قسمًا كبيرًا من المعارضة والمدنيين على مغادرة البلاد بسبب التهديد بالاعتقال التعسفي، والإعدام والاختفاء القسري. وفقًا للأمم المتحدة، هناك أكثر من خمسة ملايين لاجئ سوري مسجل حتى عام 2020⁽¹⁵⁾ وعلى الرغم من أن عددًا كبيرًا من هؤلاء اللاجئين والمغتربين والنازحين من المحتمل أن يكونوا معارضين للنظام السوري الحالي، إلا أنه لا توجد إحصاءات رسمية حول الاتجاهات السياسية لهؤلاء اللاجئين، وهذا أمر تجدر دراسته، مع الأخذ في الحسبان المخاوف الأمنية لدى اللاجئين، ولا سيما في البلدان ذات العلاقات الثنائية الإيجابية مع النظام السوري.

وجد ناشطو المعارضة النازحون أنفسهم مشتتين في بلدان مختلفة، من دون أن يتمكنوا من المشاركة بفاعلية في العمل السياسي بعد الآن، ما جعل منصات التواصل الاجتماعي المختلفة هي القنوات الوحيدة للمشاركة. في غضون ذلك، استحوذ على المشهد السياسي عدد قليل من ائتلافات المعارضة الرسمية، بدءًا بالمجلس الوطني السوري (2011)⁽¹⁶⁾، ثم الائتلاف الوطني لقوى

(12) Anthony Shadid, "Syrian Protesters Defy Crackdown and Gain Momentum," The New York Times, May 20, 2011, <https://www.nytimes.com/2011/05/21/world/middleeast/21syria.html>

(13) Nada Bakri, "Syria Said to Fire on Protest in Defiance of Global Rebuke," The New York Times, August 19, 2011, <https://www.nytimes.com/2011/08/20/world/middleeast/20syria.html>

(14) "Civil War in Syria," Global Conflict Tracker, accessed September 23, 2020, <https://cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/civil-war-syria>

(15) "Situation Syria Regional Refugee Response," Accessed May 10, 2020, https://data2.unhcr.org/en/situations/syria#_ga=2.138289200.108274907.1589067229-818897635.1589067229

(16) "Syrian National Council," accessed September 8, 2020, <http://syriancouncil.org/>

الثورة والمعارضة السورية (2012)⁽¹⁷⁾، ومؤخرًا الهيئة العليا للمفاوضات (2016)⁽¹⁸⁾.

منذ بداية الثورة، تم إنشاء تشكيلات مختلفة للمعارضة السياسية غير الرسمية، ولكن لا يمكن وصف أي منها تقريبًا بالمنظمات «الجماهيرية»، بمعنى أخذها دور تنظيم الجماهير، وتعبئتها، وربط القادة والناشطين، والاستفادة من إمكانات ناشطي المعارضة. علاوة على ذلك، فشلت المعارضة الرسمية وغير الرسمية - في تمثيل المطالب الجماهيرية، ولم تكن قادرة على تحقيق إطار من التعاون لدفع الأهداف خلال المراحل الحساسة من الثورة⁽¹⁹⁾. يمكن للمرء أن يجادل في أن مخططًا تكامليًا للمعارضة مع أجندة وطنية كان من شأنه أن يمنع أي صراع حول مسألة التمثيل الشعبي، الذي زعمت تشكيلات عديدة من المعارضة السياسية امتلاكه من دون أي دلائل. كان يمكن لمثل هذا المخطط أن يطمئن المجتمع الدولي القلق بشأن عدم وجود بديل ملائم من النظام الحالي، بديل موثوق يمكن أن يقود البلاد خلال فترة انتقالية حرجة⁽²⁰⁾.

ثانيًا: أنواع الأحزاب السياسية بعد انتفاضة عام 2011

مع انطلاق الثورة السورية عام 2011، بدأ الناشطون بتنظيم الحراك الشعبي من خلال هيئات تنسيقية صغيرة (التنسيقيات)، عملت ضمن خلايا سرية لمواكبة الاحتياجات التنظيمية للحراك الشعبي، ولا سيما في ظل اتساع رقعة التظاهرات الجماهيرية جغرافيًا وديموغرافيًا. استخدمت التنسيقيات منصات التواصل الاجتماعي لتنظيم ونشر المعلومات حول التجمعات ونقاط الاحتجاج. انبثق هؤلاء الناشطون الذين حملوا مطالب الثورة من الطبقات الوسطى ذات الخلفيات المهنية والعرقية المتنوعة. انتشروا في أنحاء سورية جميعها من الناحية الديموغرافية، وفي الخارج انبثق هذا النفس من مغتربين معارضين أيضًا⁽²¹⁾.

ومع ذلك، حلت التشكيلات السياسية الرسمية الجديدة محل هذه الشبكات المدنية الثورية والمنظمات ما قبل السياسية. يُعزى هذا الاستبدال إلى سببين أساسيين؛ أولًا، مطالب الحراك الشعبي بتمثيل وقيادة سياسيين منظمين⁽²²⁾. ثانيًا، ضغط المجتمع الدولي من أجل معارضة منظمة

(17) "Syrian National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces," accessed September 8, 2020, <http://en.etilaf.org/>.

(18) Mohamed H. Hafez, "The Higher Negotiation Committee and Syrian Negotiation Committee," Al Sharq Think Tank, May 25, 2018, <https://research.sharqforum.org/2018/05/25/the-higher-negotiation-committee-and-syrian-negotiation-committee/>.

(19) Hazem Nahar, "Criticism of the Opposition's Political Discourse during the Revolution," in The Revolution's Background: Syrian Studies, ed. (Arab Center for Research & Policy Studies, 2013), 267.

(20) Nahar, "Criticism of the Opposition's Political Discourse", 277.

(21) Anthony Shadid, "Coalition of Factions from the Streets Fuels a New Opposition in Syria," The New York Times, June 30, 2011, <https://www.nytimes.com/2011/07/01/world/middleeast/01syria.html>.

(22) Burhan Ghalioun, Self-Criticism: Events of Unaccomplished Revolution, Syria, 2011-2012 (Beirut: Arab Network for Research and Publishing, 2019), 85.

وموحدة. أدى التحول من التجمعات على غرار المقاومة الجماهيرية إلى تشكيلات نمطية منظمة للنخبة السياسية، إلى ولادة ما أصبح يسمى «المعارضة». أدى استبدال الفعل المدني الثوري بالفعل السياسي المنظم إلى تحويل الصراع ليدور حول ثنائية جديدة هي «النظام والمعارضة» بدلاً من ثنائية «النظام - الشعب» كما كان من قبل⁽²³⁾.

بعيداً عن الائتلافات الرسمية، بدأت تشكيلات غير رسمية تحت مسميات مختلفة - حزب، حركة، تيار - من دون أي أساس واضح للتمييز⁽²⁴⁾. حيث حاول بعضهم ببساطة تجنب وصف «الحزب» لأنه يحمل دلالات سلبية من الماضي، بينما حاول بعضهم الآخر تجنب المساءلة التي ينطوي عليها الوصف⁽²⁵⁾.

يمكن تعريف الحزب بطرق عديدة. وفقاً لسارتوري، «بشكل عام، يتم تعريف الأحزاب من حيث (I) الجهات الفاعلة، (II) الإجراءات (النشاط)، (III) النتائج (الأغراض)، (IV) المجال. ولكن يمكن أيضاً تعريف الأحزاب بحسب وظائفها أو هيكلها أو كليهما بشكل حصري؛ أو في ضوء مخطط المدخلات والمخرجات؛ وبطرق أخرى»⁽²⁶⁾.

لأغراض هذه الدراسة، ستشمل الأحزاب هذه التشكيلات جميعها، باستثناء منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير السياسية. تم تأسيس أحزاب عديدة على أساس الهويات العرقية والقومية والدينية، على سبيل المثال، صعود التشكيلات القومية الكردية - الرسمية وغير الرسمية - بشكل ملحوظ على الساحة السياسية⁽²⁷⁾.

في هذه الورقة، سيتم تصنيف الأحزاب بعد ثورة 2011 بطريقتين: أولاً، ترتيباً زمنياً، على أن تكون الثورة الحدث المحوري. ثانياً، من خلال الأيديولوجيات التي احتضنتها تلك الأحزاب.

1 - تصنيف الأحزاب على أساس الترتيب الزمني

أ- الأحزاب القديمة (المنشأة قبل انتفاضة 2011)

سيطرت تشكيلات المعارضة القديمة على الحقل السياسي بعد الثورة. كانت أحزاباً قديمة

(23) Sasha Alalo, Political Configurations During the Syrian Revolution (Trends, Weights and Tracks) (Gaziantep: Harmoon Center for Contemporary Studies, 2018), 29, 35.

(24) Alan Ware, Political Parties and Party Systems (Oxford: Oxford University Press, 1996), 2.

(25) Hazem Nahar, "Introduction: Premises of Building Modern Political Configuration", in Political Configurations During the Syrian Revolution (Trends, Weights and Tracks), (Gaziantep: Harmoon Center for Contemporary Studies, 2018), 18.

(26) Giovanni Sartori, Parties and Party Systems: A Framework for Analysis (Colchester, England: ECPR, 2005), 54.

(27) Kayla Koontz, "Borders Beyond Borders: The Many (Many) Kurdish Political Parties of Syria," Middle East Institute, October 25, 2019, <https://www.mei.edu/publications/borders-beyond-borders-many-many-kurdish-political-parties-syria>.

وشخصيات سياسية تعمل في الخفاء. بعض هذه الأحزاب القديمة حافظت على تشكيلتها الأصلية، وبعضها غير الاسم مع الحفاظ على الهيكل نفسه والممارسات السابقة ذاتها، بينما دخل بعضها الآخر في تحالفات وائتلافات جديدة لتشكيل هيئات جديدة⁽²⁸⁾.

ومع ذلك، وجدت تلك الأحزاب التي احتفظت بهيكلها قبل الثورة أنها غير قادرة على التفاعل مع القواعد الجماهيرية أو توجيهها بسبب ممارساتها القديمة، ومواقفها الخاضعة للسيطرة الأيديولوجية تجاه القضايا الوطنية الرئيسة. إضافة إلى ذلك، أحبط إرث الأحزاب الذي يهيمن عليها القادة فرصة بناء توافق بينها وبين الجماعات السياسية، ما أدى إلى استقطاب بين المعارضة.

ومع ذلك، بقيت فرصة أن تكون هذه الأحزاب والشخصيات بمنزلة نقطة انطلاق لقيادة مؤسساتية للجماهير، شرط التصرف بطريقة شاملة وغير حزبية. حيث كانت لديهم المتطلبات الأساس، مثل الخبرة السياسية، والهيكل التنظيمي البدائي، والشبكات الواسعة داخل سورية وخارجها، لكنهم فشلوا في التصرف بطريقة غير حزبية⁽²⁹⁾.

ب- الأحزاب الناشئة (المنشأة بعد انتفاضة 2011)

تزايد ظهور الأحزاب الناشئة بعد الثورة. معظم هذه الأحزاب المنشأة حديثاً قلدت الأحزاب القديمة المتبقية من دون أي تحديث على أي مستوى. كان للهيكل القيادية القديمة داخل أحزاب المعارضة تأثير ملموس عليها، إلى حد حمل إرث العداوات تجاه بعضها بعضاً، والنظر إلى «الآخر» على أنه عدو سياسي وليس خصماً سياسياً. أدى ذلك إلى تفكك وتشرذم عميقين داخل مشهد المعارضة السياسية عامة⁽³⁰⁾.

يمكن تسمية بعض هذه المنظمات «أحزاب الأريكة»، من حيث إن عدد أعضائها محدود قد لا يملأ سوى أريكة واحدة⁽³¹⁾. تصف هذه الأحزاب بأنها قصيرة النظر، وهشة، وقصيرة العمر، وعرضة للانقسام. ومن سماتها البارزة غياب الخبرة السياسية، وعدم وجود رؤية أو خطة للعمل، إضافة إلى التداخل والتشابه في التصريحات والإعلانات الأولية، والأهداف والسياسات فيما بينها⁽³²⁾.

لم يقتصر الأمر على هذه النقائص التي منيت بها هذه الأحزاب، بل يضاف إلى ذلك أن عديداً من هذه الأحزاب تم تأسيسها وتمويلها من بلدان إقليمية ودولية مختلفة، ما جعلها مجرد فروع أو ممثلين لتلك القوى وأجنداتها، وليس لمصالح الشعب السوري⁽³³⁾. وبالتالي، فإن أي نقص في الموارد المالية لرعاية تلك الأحزاب غالباً ما أدى إلى تحول هذه الأحزاب أو اندماجها في تشكيلات

(28) Nahar, "Introduction," 16.

(29) Ghalioun, Self-Criticism, 132.

(30) Alalo, Political Configurations, 303.

(31) Richard S. Katz, "International Standards in the Field of Legislation on Political Parties," a presentation, University of Bucharest, Romania, October 18, 2013, <https://www.osc>

(32) Nahar, "Introduction," 17.

(33) Alalo, Political Configurations, 303.

أخرى، أو حتى تلاشيها⁽³⁴⁾.

عانت كل من الأحزاب القديمة والناشئة ضعف المؤسساتية عامة، مع عدم وجود دستور تأسيسي أو لوائح داخلية أو هيكل تنظيمي واضح، ومن دون بيان ملزم لمبادئ الحزب أو عمليات صنع قرار واضحة. ومع ذلك، حتى عندما كانت مبادئ البيانات التأسيسية وإجراءات بعض الأطراف واضحة، فإن خطط الإنجاز كانت غائبة. وفي حين يُفترض أن تكون الأحزاب مساحات للتفكير والعمل التعددي، سادت الفردية مع عدم الاتساق والتضارب القائم بين أيديولوجيات الأحزاب وممارسات أعضائها، وبين الأعضاء أنفسهم. كان كلا النوعين غير قادرين على جذب وتعبئة القاعدة الجماهيرية، خاصة الشبان، بسبب الولاءات القبلية والمذهبية التي عملت على تقويض الهوية الوطنية الجمعية. ومع ذلك، فإن هذا لم يمنع عديدًا من تلك الأحزاب من الادعاء بأن لها دور تمثيلي من دون أي مبرر واضح⁽³⁵⁾.

2 - تصنيف الأحزاب على أساس أيديولوجي (إسلامية - علمانية)

أ- الأحزاب الإسلامية

يمكن الخوض في تشكيلات الإسلام السياسي المنظم من خلال منظور جماعة الإخوان المسلمين، وهي حركة سائدة وعالمية ومنشأة منذ زمن. فعلى الرغم من ظهور تشكيلات إسلامية عديدة بعد الثورة، فإن أكثرها تنظيمًا وتأثيرًا سياسيًا كانت جماعة الإخوان المسلمين التي لا تزال واحدة من أبرز الحركات الإسلامية في سورية ومعظم منطقة الشرق الأوسط⁽³⁶⁾.

بعد حملة قمع جماعة الإخوان المسلمين في عقب مجزرة حماة عام 1982، غادر معظم أعضاء الحركة السورية⁽³⁷⁾. واصلت الحركة نشاطها في الخارج، وبالتالي احتفظت بقدرات تنظيمية، واكتسبت خبرة جيدة، ما ضمن للإخوان موقعًا متقدمًا في مقابل التشكيلات الإسلامية الأخرى عند العودة إلى المشهد السياسي السوري مع بداية الثورة. منحت عناصر مختلفة الإخوان المسلمين مكانة مميزة في السياق السوري. من بين أمور أخرى، استفادت جماعة الإخوان من خطاب المظالم والظلم الذي لحق بالحركة من قبل نظام حافظ الأسد، إضافة إلى تاريخها المتفق عليه في النضال لغاية جذب الجماهير. كما أثبتت استراتيجيتها في أن تكون جزءًا من المجتمع المحلي من خلال منظماتها غير الربحية المختلفة، فعالية عالية أعطت للحركة وجودًا راسخًا في المجتمع السوري. وهو أمر ضروري لاكتساب الصداقة والشرعية داخل المجتمعات المحلية. أخيرًا، كان للتمويل المستمر للحركة تأثير مفصلي في قدرتها التنظيمية للنشاط بأشكاله المختلفة⁽³⁸⁾.

(34) Alalo, Political Configurations, 200.

(35) Nahar, "Introduction," 13-23.

(36) "The Muslim Brotherhood in Syria," Carnegie Middle East Center, February 01, 2012, <https://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=48370>.

(37) Michel Seurat and Gilles Kepel, Syrie, l'État de Barbarie (Paris: Presses Universitaires de France, 2012).

(38) Ghalioun, Self-Criticism, 288-290.

كان للإخوان المسلمين القدرة على قيادة الحراك الشعبي، لكنهم فشلوا لأسباب عديدة، أبرزها إعطاء الأولوية لمشروع الحركة الإقليمية على الأجندة الوطنية السورية، ومحاولتهم فرض هذا المشروع عبر التلاعب بالأوضاع الفوضوية السائدة. تضمن محاولات السيطرة المتسقة على كل تجمعات المعارضة الرسمية موقف الحركة الحزبي تجاه المكونات السياسية السورية الأخرى، من خلال تشكيل الأغلبية بأساليب مختلفة، مثل إنشاء أكثر من تشكيل بأسماء مختلفة، ولكن مع الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين⁽³⁹⁾.

ب- الأحزاب العلمانية

في الجانب الآخر من الطيف الأيديولوجي، تكمن الأحزاب العلمانية، التي ميزت نفسها، نظريًا، من خلال التمسك بالأجندة الوطنية السورية، وإعلان مجموعة قيمها بشكل أساس من خلال استبعاد أي أيديولوجيات دينية - خاصة الإسلامية - من التأثير في مستقبل سورية السياسي. ومع ذلك، كانت هذه الأحزاب العلمانية هي الأقل قدرة على قيادة الحركة الجماهيرية، بغض النظر عن تسمياتها المختلفة، إن كانت من النخب الفكرية، أو الليبراليين أو اليساريين، أو القوميون. جميعهم كانوا غير قادرين على كسب ثقة الجماهير لأسباب متنوعة، منها الميل نحو التنظير الأيديولوجي بدلًا من ممارسة السياسة، مع محاولتهم نشر أيديولوجياتهم ومصطلحاتهم التي ارتبطت تاريخيًا، من نواح عديدة، بالغرب، وبالنظام الذي يدعي العلمانية على الرغم من استغلاله الخطاب الإسلامي عند الحاجة وبحسب الأوضاع للحفاظ على بنيته. لم تكن الأحزاب العلمانية متيقظة بما فيه الكفاية لأهمية تأثير الأيديولوجيات الدينية في شعوب المنطقة. فتبنت صراعًا خفيًا ضد الإسلام ببعديه الثقافي والديني، وقد قامت بذلك عن طريق تبني المقاربات الغربية التي أثبتت فشلها مرارًا. ما أدى إلى ارتدادات سلبية على تلك الأحزاب. وبذلك، أضاعت فرصة إحداث تغيير تراكمي في الموروثات الاجتماعية والثقافية للناس. وتسبب هذا في تحول تلك الأحزاب إلى حكم الأقلية المنغلقة، مع إلقاء اللوم على القواعد الجماهيرية في كل الأخطاء، بما في ذلك التسلح في وقت لاحق. فبدلاً من التمسك بالمسؤولية الجماهيرية وتقديم دور قيادي بطرح مشروع واستراتيجيات واضحة، حافظت هذه الأحزاب على مكانتها النخبوية، وفقدت دورها القيادي، وحملت فشلها على جهل الجماهير⁽⁴⁰⁾.

باختصار، استخدم كل من الأحزاب العلمانية والإسلامية الدين للحفاظ على الروايات الأيديولوجية لكل منهما. فكلاهما «متمركز حول الإسلام»، إن كان معه أم ضده، ويستخدمه قاعدة لتنافس الأيديولوجيا والممارسات. ومع ذلك، لم يقدم أي منهما رؤية أو استراتيجية أو مشروعًا واضحًا لمساعدة الجماهير في تحقيق مطالبها.

ثالثاً: معضلة قيادة الجماهير

بعد سنوات من الجمود السياسي الشعبي الجماهيري، تطورت سورية منذ بداية الثورة إلى مجتمع

(39) Ghalioun, Self-Criticism, 288-290.

(40) Ghalioun, Self-Criticism, 318-320.

مُسيّس، وهو بحسب ساررتوري:

«... مجتمع يشارك في عمليات النظام السياسي، ويطلب بتحقيق أداء أكثر فعالية للنظام»⁽⁴¹⁾.

خلق هذا الجمهور المسيس تحدي التنظيم والتمثيل والقيادة من أجل استخدام هذه القوة الجماهيرية بشكل فاعل، وتحويلها إلى أداة ضغط سلطوية. عادة، تتولى الأحزاب مثل هذه الأدوار والمسؤوليات، كونها الوسيلة الرئيسة للمشاركة السياسية، وتمثيل الشعب من خلال زيادة الوعي وتثقيف السكان، والتعبير عن المطالب، وتجنيد القيادات السياسية وتدريبهم⁽⁴²⁾.

كانت إحدى المآزق الرئيسة التي واجهتها القواعد الجماهيرية منذ الثورة هي غياب أي شكل من أشكال الهياكل المؤسسية لتنظيم نشاطها. على الرغم من أن لجان التنسيق المحلية حاولت تأدية هذا الدور في بداية الثورة، إلا أن اتساع نطاق المشاركة الجماهيرية تطلب شكلاً أكثر تعقيداً من التنظيم والتمثيل⁽⁴³⁾. حتى مؤسسات العمل الجماعي مثل النقابات، التي بدأت في عهد حافظ الأسد، والتي كان من المفروض أن تؤدي دور تسهيل تنظيم الجماهير، أثبتت عدم جدواها، إن لم تكن مُعْرِقَة، لأنها صممت لتؤدي دوراً مختلفاً. وبالتالي، بعد الثورة، واجه الجماهير خواءً لا يضم أي وحدة تنظيمية لتحقيق مطالبهم⁽⁴⁴⁾.

بحثت القواعد الجماهيرية عن حاضنات مؤسسية لتنظيم وقيادة نشاطهم الشعبي ودمجهم في أهداف موحدة ومظلة وطنية مشتركة. لقد توقعوا أن يسد قادة المعارضة وتشكيلاتها الفجوة المؤسسية⁽⁴⁵⁾، لكن هؤلاء لم يكونوا مستعدين لمواجهة التحدي، ولم يرقوا إلى مستوى التوقعات الجماهيرية، ما كرس لاحقاً المشاعر المناهضة للحزب التي نشأت عن إرث حزب البعث. لم تطور تشكيلات المعارضة قدرة تنظيمية وتعبوية كافية للقاعدة الجماهيرية أبداً. لقد تجاهلوا حقيقة أن قوة الجماهير لم تكن تعتمد عددها فحسب، بل القدرة لتشكيل حركة منظمة ومحتشدة تهدف إلى ممارسة ضغط مستمر على النظام والقوى الدولية للاستجابة للمطالب الجماهيرية⁽⁴⁶⁾.

تجلى تهميش القواعد الجماهيرية، التي كانت في قلب الثورة السورية، في الغياب التام للتنسيق مع الناشطين داخل سورية وخارجها، ومع مكونات أخرى من المجتمع السوري⁽⁴⁷⁾. إضافة إلى

(41) Giovanni Sartori, *Parties and Party Systems*, 37.

(42) Norris, "Building Political Parties,"

(43) "The Supreme Council for the Leadership of the Syrian Revolution," Carnegie Middle East Center, December 20, 2012, <https://carnegie-mec.org/diwan/50424?lang=en>.

(44) Ghalioun, *Self-Criticism*, 305-306.

(45) Sarra Grira, "Cracks Emerge in Syrian Opposition amid Ongoing Anti-Government Protests," *The France 24 Observers*, January 13, 2012, <https://observers.france24.com/en/20120113-syria-cracks-emerge-opposition-amid-ongoing-anti-government-protests-assad>.

(46) Yezid Sayigh, "The Syrian Opposition's Leadership Problem", Carnegie Middle East Center, April 03, 2013, <https://carnegie-mec.org/2013/04/03/syrian-opposition-s-leadership-problem-pub-51373>.

(47) Yezid Sayigh, "The Syrian Opposition's Leadership Problem".

ذلك، تم تقييد التفاعل من خلال منظمات المجتمع المدني، بسبب الاعتقاد بأن تقديم المساعدة الإنسانية من خلال المنظمات غير الحكومية سيكون كافياً للانخراط مع الجماهير. لم تترك هذه العلاقة المضطربة أي فرصة للمنظمات الجماهيرية للمشاركة بفاعلية، ما حرم الأحزاب السياسية من القوة المحتملة لأعضائها⁽⁴⁸⁾. من دون هذه العضوية، لا يمكن للأحزاب المطالبة بشكل شرعي بأي دور تمثيلي في تقرير التنظيم الحكومي المستقبلي للبلد. على المستوى العملي، يؤدي تهميش العضوية في الحزب إلى إضعاف خطوط الموارد المالية والعمالة. من ناحية أخرى، يحتاج الأعضاء أيضاً إلى وجود الأحزاب بوصفها مؤسسات للعمل الجماعي. من خلال الانخراط الفاعل في العضوية يمكن رفع المطالب الجماهيرية ضد نظام منظم قوي⁽⁴⁹⁾.

خلال الفترة الحرجة للانتفاضة الجماهيرية، ومع الممارسات الاستبدادية السائدة للنظام القمعي الحاكم، تزداد مسؤولية الأحزاب السياسية والقادة في تنمية الثقافة والقيم الديمقراطية في المجتمع. يجب أن تبدأ عملية رفع الوعي من داخل الأحزاب عبر التمثيل العملي وتعزيز هذه القيم والممارسات، مثل تعزيز مشاركة الأعضاء جميعهم، والتسامح مع أفكارهم واقتراحاتهم المتنوعة، وكذلك تشجيع وجهات نظر جديدة، وربط ذلك بعملية صنع قرار واضحة والالتزام بها. وتأكيد أهمية وجود استراتيجية واضحة وشاملة اجتماعياً تهدف إلى إشراك النساء والأقليات المهمشة من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة⁽⁵⁰⁾، إلا أن أحزاب المعارضة فشلت حتى الآن في تحقيق كل ما سبق بسبب المشكلات التنظيمية والهيكلية الداخلية التي عانوها⁽⁵¹⁾.

تضمنت الإخفاقات السابقة استخدام الخطابات الشعبية من دون زيادة الوعي الشعبي بالمفاهيم الأساس. وبالمثل، بدلاً من أن تكون شاملة اجتماعياً، فقد زادت الأحزاب من عزلة نفسها عن الشريحة الأوسع من المجتمع، من خلال إظهار التحيزات، خاصة تجاه النساء، واستبعادهن من مناصب صنع القرار، مع إشراكهن في تلبية متطلبات وشروط المجتمع الدولي فحسب. كان هذا حال الأحزاب السياسية بمختلف أطرافها، من اليسار إلى اليمين، ما أدى إلى تثبيط النساء عن المشاركة السياسية، فتحولن بدلاً من ذلك إلى النشاط المدني للبحث عن مشاركة هادفة⁽⁵²⁾.

بشكل عام، طريقة تعامل أحزاب المعارضة مع الجماهير كانت نتيجة عوامل عديدة. أولاً، القمع التاريخي لأحزاب المعارضة التقليدية والقادة السياسيين الذين كانوا يعملون في الخفاء من دون أي قاعدة شعبية أو شبكات شعبية، ما أدى بدوره إلى نقص الخبرة في التعامل مع الجموع الجماهيرية. والنزعة الشخصية لدى سياسيين شاركوا في الصراع ضد النظام قبل الثورة، ومطالبتهم بمناصب قيادية على أساس وحيد للاستحقاق يقوم على النشاط والكفاح السابقين، بغض النظر عن أي

(48) Alalo, Political Configurations, 304.

(49) Michels Robert, Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy (New York: Hearst's International Library Company, 1915).

(50) Norris, "Building Political Parties,"

(51) Nahar, "Introduction," 15-23.

(52) Lama Kannout, In the Core or on the Margin: Syrian Women's Political Participation (The Syrian Feminist Lobby, 2016), <https://www.euromedwomen.foundation/pg/en/documents/view/7294/in-core-or-on-margin-syrian-womens-political-participation>.

مؤهلات ضرورية أخرى. ثانيًا، قلة خبرة الأحزاب الناشئة، التي لم تكن مستعدة، هيكليًا وتنظيميًا، لإشراك الأعداد الهائلة من الجماهير النشطة. بدلاً من ذلك، كان نشاطها محصورًا في المستوى الحزبي الذي اتسم بالسجال والمنافسة⁽⁵³⁾.

أخيرًا، إشكالية الطبيعة النخبوية لدى بعض التشكيلات التي عدت نفسها نخبوية تقدمية، والتي ألغت أي دور جوهري للجماهير في السياسة. وبدلاً من التفاعل النشط مع القواعد الجماهيرية واستخدام قوة الجماهير المنظمة أداة لتحقيق مطالب الجماهير، سعت تلك الأحزاب إلى السلطة بطريقتين: أولاً، استخدام تكتيك أن تكون جزءاً من التحالفات والاتحادات الأضخم، وأحياناً الانقسام إلى أكثر من تشكيل للحصول على ثقل انتخابي أكبر في أي تحالف أو مؤتمر دولي⁽⁵⁴⁾. ثانيًا، حاولت الأحزاب تجاوز إشكالية التمثيل الشعبي الضعيف عبر إقامة علاقات مع قوى إقليمية ودولية. ما أدى إلى تعظيم دور تلك القوى الخارجية في الصراع السوري، إضافة إلى خلق استمرارية محتملة لهذا التأثير في المستقبل⁽⁵⁵⁾. وبالتالي، كان توليد ديناميات التبعية الخارجية بدلاً من التمثيل الشعبي أحد أسباب الفشل في الوصول إلى توافق حول المبادئ الوطنية من أجل تشكيل أساس لأي حل للصراع السوري. علمًا أن المزيد من التمثيل الشعبي سيشرعن قوة الحزب في أي قرار أو اتفاق. إلى جانب ذلك، من المحتمل أن يؤدي الدور التمثيلي في الفترة الحالية إلى زيادة فرص الأحزاب في المشاركة المستقبلية في الفترة الانتقالية، أو حتى أي انتخابات ديمقراطية متوقعة.

تداعيات موقف الأحزاب السياسية تجاه الجماهير

عدم كفاءة تشكيلات المعارضة السياسية تجاه الجماهير أدت إلى عواقب وخيمة على الحراك الشعبي. هذه التشكيلات -الرسمية وغير الرسمية- متهمه بأنها أحد أهم أسباب الانقسام في الرأي العام تجاه القضايا الرئيسية، ومتهمه بخيانة الثقة الجماهيرية أيضًا. علاوة على ذلك، أدى تحول الثورة الجماهيرية إلى صراع بين النظام والمعارضة على السلطة إلى إعطاء الأولوية للدعم الدولي والإقليمي على التمثيل الشعبي. ما ساهم في التقليل من شأن القاعدة الجماهيرية وإهدار الكفاءات المحتملة لناشطين عديدين داخل سورية وفي الشتات، ممن كانوا متحمسين لاستخدام مؤهلاتهم ومهاراتهم للمشاركة بفاعلية في تحقيق التحول الديمقراطي، ما أفقد الثورة زخمها. وبالمثل، لم تستطع تلك الأحزاب جذب أعضاء جدد، فاقصرت على الأعضاء المؤسسين فحسب، وبالتالي عجزت عن تمثيل الاهتمامات والتطلعات والتوقعات الجماهيرية، ولا سيّما تلك المتعلقة بالشبان. ليس ذلك فحسب، بل واجه عديد من تلك الأحزاب حالة الاستقالات الجماعية أيضًا⁽⁵⁶⁾. ومع ذلك، فإن عدم القدرة على حشد وتنظيم القاعدة الجماهيرية كان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى واحدة من أخطر عواقب الثورة، وهي العسكرية التي أعقبها تطرف الثورة⁽⁵⁷⁾.

(53) Ghalioun, Self-Criticism, 305.

(54) Alalo, Political Configurations, 199.

(55) Alalo, Political Configurations, 304.

(56) Alalo, Political Configurations, 200, 304.

(57) Ghalioun, Self-Criticism 239-247.

بدأت عسكرة الثورة السورية في نهاية عام 2011، حيث بدأ المدنيون باستخدام الأسلحة الخفيفة لحماية أنفسهم من النظام. إضافة إلى ذلك، انشق بعض الضباط والمجندين عن الجيش النظامي وانضموا إلى المعارضة بعد رفض أوامر قادتهم باستهداف المدنيين⁽⁵⁸⁾. ومع ذلك، فإن انتقال التظاهرات السلمية إلى العسكرة كان نتيجة عوامل مشتركة، بما في ذلك زيادة وحشية النظام ضد المتظاهرين، واستخدام الأسلحة بأشكالها كافة، وإنكار النظام حالة «الثورة» في المقام الأول، وإعلانه عن مؤامرة كونية، نفذتها مجموعة من الإرهابيين المحليين، ما عنى عدم جدوى أي محاولة للتوصل إلى حل سياسي⁽⁵⁹⁾.

علاوة على ذلك، لم يتمكن قادة المعارضة وتشكيلاتها السياسية من إنقاذ الجماهير من ممارسات النظام، كما أدى عجزهم عن تمثيل القواعد الجماهيرية في المحافل الدولية إلى إضعاف أي إمكان للتمثيل⁽⁶⁰⁾. يضاف إلى ماسبق، تضارب آراء المعارضة، فبعضهم كان غير مبالي بانتشار الأسلحة، بينما أدان آخرون لجوء المتظاهرين إلى النزعة العسكرية. وكما تبين فإن شجب التسليح من دون تقديم أي بديل عملي للمتظاهرين لم يكن مجدياً. وهكذا نُظر إلى التسليح على أنه حل من نوع ما، فقد جادل بعضهم بأن المشكلة تكمن في فوضى التسليح لا في التسليح بحد ذاته، حيث كان من الممكن استخدامه درعاً لتحرك الجماهير⁽⁶¹⁾.

في مرحلة لاحقة، ومع فقدان النظام السيطرة على بعض المناطق، وما نتج عن ذلك من فراغات أمنية، خاصة في المناطق الحدودية، بدأت الجماعات المتطرفة بالصعود، ووجدت في تلك المناطق البيئة المثالية للسيطرة والتوسع. وجد الجماهير في تلك الجماعات الراديكالية بديلاً من تشكيلات المعارضة، لأنها قدمت ما لم تقدمه تلك التشكيلات. الجماعات الأصولية كانت أكثر خبرة في تنظيم وتعبئة الشبان، ولديها أيديولوجية واضحة، وخبرة طويلة اكتسبتها من مشاركتها في بلدان أخرى، ولديها تمويل سخّي، وشبكات واسعة، وتخطيط استراتيجي، وقيادة فاعلة. هذه العوامل أهلتها لأخذ زمام المبادرة في امتصاص واستخدام طاقات الشبان لتحقيق أجندها الخفية، من خلال استغلال رغبة هؤلاء الشبان في هزيمة النظام بأي ثمن⁽⁶²⁾.

رابعاً: تطور الأحزاب

يذكر لابلومبارا ووينر أنه «لطالما كان إنشاء الأحزاب عملية مستمرة. فالمقابر التاريخية تزدهم بالأحزاب التي هيمنت على المشهد السياسي، وفشلت فيما بعد في التكيف مع الأوضاع الجديدة،

(58) Rania Abouzeid, "The Soldier Who Gave Up on Assad to Protect Syria's People," Time, June 13, 2011, <http://content.time.com/time/world/article/0,8599,2077348,00.html>.

(59) Charles Lister, "The Free Syrian Army: A Decentralized Insurgent Brand," Brookings, November 30, 2016, <https://www.brookings.edu/research/the-free-syrian-army-a-decentralized-insurgent-brand/>.

(60) Azmi Bishara, Syria: A Way of Suffering to Freedom, A Foray into Current History (Arab Center for Research and Policy Studies, 2013).

(61) Ghalioun, Self-Criticism, 258.

(62) Ghalioun, Self-Criticism, 310.

وبالتالي ماتت، أو استوعبتها حركات جديدة أكثر نشاطاً، أو ذبلت في أحزاب هامشية صغيرة⁽⁶³⁾.
تختلف أسباب ظهور الأحزاب السياسية من منطقة إلى أخرى، وهناك نظريات مختلفة لشرح
تطور الأحزاب.

1 - تطور الحزب في البلدان المتقدمة

وضع علماء سياسة غربيون نظرية تطور الحزب السياسي، حيث تحول حزب الكادر في القرن
التاسع عشر إلى الحزب الجماهيري الذي ساد في العصر الصناعي، ثم الحزب الجامع في
الستينيات من القرن العشرين⁽⁶⁴⁾، تلاه حزب الكارتل بحلول عام 1990⁽⁶⁵⁾. وفي الآونة الأخيرة،
نشهد ظهوراً تدريجياً للحزب الرقمي⁽⁶⁶⁾.

لعل من المهم في سياق هذه الورقة، توضيح الاختلافات بين أحزاب الكادر والأحزاب
الجماهيرية، حيث نادراً ما تتحول الأحزاب في المنطقة إلى شكل جماهيري، أو أي شكل حزبي
آخر، لذلك من المفيد النظر في الخصائص المحددة لكل حزب على النحو المبين أدناه.

أ- أحزاب الكادر

يمكن وصف حزب الكادر بأنه هيكل حزبي بدائي، يتكون من مجموعة صغيرة من النخب
الاجتماعية والسياسية المتطابقة، يمارسون نفوذهم على المجتمع مع اللامبالاة الكاملة بالجماهير.
ما يجعل حزب الكادر، بميوله الفردية، بعيداً كل البعد عن كونه منظمة جماعية⁽⁶⁷⁾.

ب- الأحزاب الجماهيرية

على عكس حزب الكادر، يمكن تعريف الحزب الجماهيري بأنه منظمة عمل جماعي تهدف
إلى دمج شريحة كبيرة من الجماهير في السياسة، من خلال تنظيمهم في هيكل هرمي، تستحوذ
عليه بيروقراطية ضخمة من الحرفيين السياسيين. سيطر هذا النوع على العصر الصناعي عاكساً
البنية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي تعكس مفهوم المصانع الكبرى. تجمع الأحزاب
الجماهيرية الجمهور من خلال جمع مطالبهم ومصالحهم، وتعتمد القاعدة الجماهيرية في مواردها

(63) Joseph LaPalombara and Myron Weiner, "The Origin of Party System," in The West European Party System, ed. Mair Peter (Oxford: Oxford University Press, 1990), 25.

(64) Otto Kirchheimer, "The Catch-All Party," in The West European Party System (Oxford: Oxford University Press, 1990), 50-60.

(65) Richard S. Katz, and Peter Mair. "Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party," Party Politics 1, no. 1 (January 1995): 5-28.

(66) Paolo Gerbaudo, The Digital Party: Political Organisation and Online Democracy (Pluto Press, 2018). 2-7.

(67) Maurice Duverger, "Caucus and Branch, Cadre Party and Mass Party," in The West European Party System, ed. Mair Peter (Oxford: Oxford University Press, 1990), 40-45.

المالية والبشرية. وبالتالي، تسعى لتوسيع شبكاتها من خلال تجنيد المزيد من الأعضاء، الذين يستمد الحزب الجماهيري من خلالهم شرعيته وسلطته⁽⁶⁸⁾.

من الضروري ربط شرعية الحزب بأدواره، وهي شرعية تتأسس على القاعدة الجماهيرية التي ينشئها؛ تستخدم الأحزاب الجماهيرية هذه الشرعية لتقوية وصول الجماهير الجديدة إلى النظام السياسي والتحكم في هذا الوصول⁽⁶⁹⁾.

يتطلب الانتقال الحساس من حزب كادر إلى حزب جماهيري⁽⁷⁰⁾ وظائف حزبية جديدة، منسجمة مع تحديث المجتمع، وقيادة الجماهير وتعبئتها وتنظيمها والتعبير عن مطالبها، إضافة إلى توفير الوسائل التي يمكن للحكومة والشعب من خلالها الاتصال والتواصل⁽⁷¹⁾.

تنظر النظرية التاريخية التي تشرح تطور الأحزاب السياسية من منظور التحديث إلى ثلاث «أزمات» على أنها الأسباب الرئيسة وراء تطور الحزب؛ الشرعية والمشاركة والتكامل. تؤدي الأزمات الشرعية للأنظمة في السلطة إلى أزمة المشاركة، وتتطور الأحزاب لتكون أداة لتلك المشاركة، ومن خلال القيام بذلك تؤدي الأطراف دورًا حاسمًا في بناء هوية وطنية مشتركة مع دمج الفئات المختلفة في تلك الهوية⁽⁷²⁾.

بمقارنة بسيطة بين حزب كادر وحزب جماهيري، يمكننا تحديد التناقضات الجوهرية. حزب الكادر لديه عدد قليل من الأعضاء، ولا يسعى لضم المزيد منهم. وهو ليس مفتوحًا للعضوية إلا عن طريق الترشيح الرسمي. بشكل عام، لا تعتمد أحزاب الكادر القوة العددية، بل تعتمد نفوذ أعضائها، وبالتالي فهي تقتصر على النخب وتستبعد الجماهير. حزب الكادر يعتمد تبرعات النخبة في موارده المالية.

على النقيض من ذلك، يتمتع الحزب الجماهيري بعضوية مفتوحة، ويعتمد الانتساب إليه لتحصيل الموارد المالية، وليس عددًا محدودًا من المانحين. من الضروري للأحزاب الجماهيرية توعية أعضائها وتثقيفهم لإعدادهم للمناصب الرسمية المستقبلية على المستويين القيادي والإداري⁽⁷³⁾.

2 - تطور الأحزاب في البلدان النامية

كما أوضحنا أعلاه، إن تطور الحزب في الدول الغربية قد مر بمراحل عديدة؛ من الزمر الأرستقراطية، إلى مجموعة صغيرة من الأعيان والفصائل وأحزاب الكوادر، وتطورت إلى أحزاب

(68) Duverger, "Caucus and Branch," 40-45.

(69) Peter Mair, ed., The West European Party System (Oxford: Oxford University Press, 1990), 2.

(70) Mair, The West European Party System, 3.

(71) Anthony King, "Political Parties in Western Democracies: Some Sceptical Reflections," Polity, 2/2 (1969), 111-41.

(72) Osama Al-Gazali Harb, Political Parties in the Third World, vol. 117 (عالم المعرفة، 1987)، 78-80.

(73) 72.73. Duverger, "Caucus and Branch," 40-45.

مشاركة جماهيرية مع ظهور البرلمان والأنظمة الانتخابية وديمقراطية الاقتراع العام⁽⁷⁴⁾.

ومع ذلك، لا يمكن تطبيق تفسير النظرية البرلمانية هذه على البلدان النامية، بسبب الاختلافات في الأوضاع التاريخية التي مرت بها تلك المجتمعات. فبالنسبة إلى البلدان النامية في الشرق الأوسط، وتحديدًا الدول العربية، فقد انتقلت هذه الدول من السيطرة العثمانية في بداية القرن العشرين، إلى الحقبة الاستعمارية تحت سيطرة الدول الأوروبية. لم يترك هذا الإرث أي وجود برلماني أو مؤسسات ديمقراطية، حيث ركزت أنظمة الانتداب الاستعماري غالبًا على السيطرة والتبعية، تاركًا افتقارًا إلى جهاز ديمقراطي بعد انتهاء الاستعمار⁽⁷⁵⁾.

ومع ذلك، حتى في ظل الأوضاع التاريخية المختلفة، في البلدان المتقدمة والمتخلفة، كانت التكوينات الأولية متشابهة من حيث إنها كانت مؤلفة من عدد قليل من الرجال ذوي التفكير المتماثل، بناءً على علاقات وثيقة أو أيديولوجيات مشتركة أو مصالح مشتركة. الفرق، بحسب دوفيرجر، هو أن الأحزاب في الدول الغربية واصلت تطورها من «أحزاب الكادر» إلى أشكال حزبية جماهيرية⁽⁷⁶⁾. على النقيض من ذلك، استمرت الأحزاب في البلدان النامية على شكل حزب الكادر، مع حالات استثنائية نادرة. كان هذا بسبب أوضاع النظام الاستعماري التي لم تسمح عمومًا للتجربة البرلمانية أو الدستورية بالوجود أو التطور. ومن الأمثلة ما حدث في سورية عام 1920، عندما قصف الفرنسيون دمشق وفرضوا انتدابهم بدلًا من احترام رغبة الشعب السوري في دستور مستقل⁽⁷⁷⁾.

باختصار، بقيت الأحزاب بطابعها الكادري، أو اتخذت شكل حركات التحرير ضد الاحتلال الخارجي، وأحيانًا ضد الحكومات الداخلية ما بعد الاستعمارية، التي كان يُنظر إليها على أنها حلف متعاطف مع قوى الاحتلال السابقة، لسلوكها الذي يتناقض مع الإرادة الجماهيرية أو مصالح الأغلبية. لذلك، فإن تركت الاحتلال والإعانات الأجنبية والهيمنة الثقافية هي عوامل أساس أثرت في تحديث دول المنطقة بدلًا من أن تقوم الأحزاب بتأدية هذا الدور. وهكذا ركزت الأحزاب السياسية على تولي مواقع السلطة بدلًا من تبني دور بناء التكامل والهوية الوطنية أو تطوير أنظمة جديدة.

خامسًا: حالة أحزاب المعارضة السورية

بالنظر إلى ما ورد أعلاه وتطبيقه في ما يتعلق بالثورة الجماهيرية السورية، كان متوقعًا أن تبني أحزاب المعارضة نمط الحزب الجماهيري لتسهيل عملية مشاركة الجماهير. كانت الأحزاب

(74) Max Weber, 'Politics as a Vocation', in From Max Weber: Essays in Sociology (Routledge, 1998), 77.

(75) Harb, Political Parties in the Third World, 99.

(76) Maurice Duverger, Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State (London: Methuen, 1954).

(77) Elizabeth F Thompson, "Rashid Rida and the 1920 Syrian-Arab Constitution," in The Routledge Handbook of the History of the Middle East Mandates, ed. Cyrus Schayegh and Andrew Arsan (Abingdon: Routledge, 10 Jun 2015).

الجماهيرية هي النهج الأنسب لتنظيم القاعدة الجماهيرية وتعبئتها وقيادتها. لكن أحزاب المعارضة اختارت أسلوب حزب الكادر، واستبعدت الجماهير، وتجاهلت أهمية دمجها في المجال السياسي. وبذلك، أبقّت الأحزاب القاعدة الجماهيرية في دور منفعل، وقيدت نفوذها السياسي لمصلحة النخب الحزبية⁽⁷⁸⁾. علاوة على ذلك، هناك خطر آخر محتمل يلوح في الأفق. ففي تناقض مع إطار نظرية التحديث، التي ترى أن الأزمات تحفز ظهور الأحزاب، نجد توقعات كثيرة ترى أن الأحزاب ستفشل في التطوير والتحديث بعد اجتياز الأزمة. وبالتالي، فإن نوع تلك الأحزاب ومسارها وتطورها والأدوار التي قد تؤديها في المستقبل يمكن أن تبقى كما هي.

الآفاق المستقبلية للأحزاب السورية

على الأحزاب السورية، المنشغلة بصراعاتها الداخلية ومع الأحزاب الأخرى، أن تبحث عن موارد وممارسات جديدة لإعادة إضفاء الشرعية على دورها في الصراع المستمر منذ عشر سنوات. إنها بحاجة إلى أن تصبح لاعباً رئيساً من خلال جذب الدعم الشعبي، بدلاً من السعي لدعم القوى الأجنبية. من الضروري ألا يقود الشعب السوري المطالب بالانتقال الديمقراطي إلى أحزاب لا تتحمل عبء الاستماع إلى صوته أو لا تهتم بإشراكه في المحادثات والقرارات المتعلقة بالقضايا الرئيسية لمستقبله السياسي. إن الأعداء التي تستخدم لإقصاء الجماهير، مثل الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار، أو الجهل السياسي للجماهير التي تعلنها النخب السياسية، غير مبررة. فهذا النوع من السياسات الإقصائية لم يسفر عن أي تقدم سياسي خلال عقد من الزمان.

لقد وسعت الأحزاب السورية بأدائها غير الكفاء، وتخليها عن دورها في التعبئة الجماهيرية، مساحة أكبر لمنظمات المجتمع المدني، لتؤدي دوراً أكثر أهمية منها. على عكس الأحزاب، أثبتت تلك المنظمات أنها أكثر قدرة على جذب الشبان من مختلف مناحي الحياة بسبب حيادها الأيديولوجي النسبي. وقد قامت هذه المنظمات بإطلاق المواهب والكفاءات الشبانية من خلال إتاحة فرص المشاركة التي لم تستطع الأحزاب تقديمها⁽⁷⁹⁾.

حتى الآن، كان أداء الأحزاب مخيباً لآمال الجماهير، ولم يتم خلق تشكيل سياسي يحقق تطلعات الشعب السوري⁽⁸⁰⁾. فالأحزاب القائمة في أمس الحاجة إلى الإصلاح نظراً إلى تنظيمها الداخلي الضعيف، وأزمة الثقة العامة التي تنعكس في انخفاض عدد أعضائها. إذاً من الضروري للأحزاب إيجاد طرق جديدة لاستعادة ثقة الجماهير من أجل شرعيتها.

بادئ ذي بدء، لكي يستجيب الحزب السياسي لاحتياجات المجتمع ويتعامل مع تعقيداته الحالية، يجب أن يكون لديه تصور واضح لطبيعة العلاقة التي سيطورها مع الجماهير. يجب تطوير أدوات مختلفة لإشراك الجماهير وتعبئة التابعين وزيادة الوعي. على سبيل المثال، من المهم أن يكون لديهم منصة شعبية للتفاعل مع مجموعة واسعة من القطاعات الجماهيرية، من خلال معالجة جوانب

(78) Bishara, A Way of Suffering to Freedom.

(79) Alalo, Political Configurations, 304.

(80) Nahar, "Criticism of the Opposition's Political Discourse," 304.

مختلفة من حياتهم. إضافة إلى ذلك، من الضروري مواكبة التوجهات الجماهيرية وروح العصر من خلال استخدام الأدوات والتكنولوجيا المتاحة. وبالمثل، يجب على الأحزاب السياسية أن تكون واضحة بشأن نوع العلاقات المقصودة مع الأحزاب والتنظيمات والقوى الإقليمية والدولية الأخرى، حتى لا تصبح أداة في أيدي جهات أجنبية، خاصة في أوقات الأزمات⁽⁸¹⁾.

تؤيد هذه الورقة أن الإنترنت والتطورات التكنولوجية الجديدة قد تمثل فرصة لمثل هذا الإصلاح. يمكن للتقنيات الرقمية أن تؤدي دورًا فاعلاً في رسم نشاط الأحزاب السياسية السورية. لم تستخدم الأحزاب السياسية المعارضة تقنيات الإنترنت بأقصى طاقتها. على الرغم من أن استخدام هذه التقنيات لن يحل بشكل فوري المشكلات المترابطة جميعها من عدم المبالاة وانعدام الثقة، إلا أنها قد توفر التغيير التنظيمي الذي سيساعد على تضيق الفجوة بين النخب والقواعد الجماهيرية، والتأثير بشكل إيجابي في دور الأحزاب وأدائها.

يسعى القسم التالي من هذه الورقة لتطوير نماذج رقمية الأحزاب في السياق السوري، بما في ذلك كيفية استخدام التكنولوجيا أداة لاستعادة ثقة القواعد الجماهيرية، وتطوير إمكانات جديدة للمشاركة. إضافة إلى ذلك، فإنه يقترح فرصاً للمساعدة في تحدي الوضع الراهن، وإشراك اللاعبين الحاليين والتأثير في قوتهم. وبالتالي، فإن الإشكال الرئيس الذي تسعى للتحقق منه هو؛ ما الدور الذي يمكن أن تؤديه الأحزاب الرقمية في تحقيق التحول الديمقراطي في سورية، ودول الربيع العربي الأخرى؟

سادسًا: الإنترنت في سورية

تم إدخال الإنترنت إلى سورية عندما كان بشار الأسد رئيسًا للجمعية المعلوماتية السورية قبل أن يتولى الرئاسة. وقد أدخل الإنترنت لأغراض عديدة، بما في ذلك التحديث الاقتصادي، وإضفاء الشرعية على النظام وتعبئة مؤيديه⁽⁸²⁾. ومع ذلك، كان النظام حذرًا تجاه المخاطر السياسية والمخاوف الأمنية المرتبطة بإدخاله. وعلى الرغم من القيود الكبيرة المفروضة على التحكم في استخدام الإنترنت في السياسة الافتراضية⁽⁸³⁾، لمنع استخدامها من المعارضة السياسية للتنسيق أو التشاور فيما بينها، فقد تجاوزت المعارضة تلك القيود من خلال مجموعة متنوعة من الحلول التقنية⁽⁸⁴⁾.

بلغ استخدام الإنترنت من ناشطي المعارضة ذروته في عصر الربيع العربي. حيث أدت وسائل التواصل الاجتماعي على خاصة دورًا مهمًا في نقل عدوى الثورة إلى سورية بعد اجتياحها دولاً عربية

(81) Ghalioun, Self-Criticism, 289.

(82) Hinnebusch and Lesch, "Syrian Arab Republic," 269.

(83) "Syria | OpenNet Initiative," accessed September 14, 2020, <https://opennet.net/research/profiles/syria>.

(84) Walid Al-Saqaf, "Internet Censorship Circumvention Tools: Escaping the Control of the Syrian Regime," Media and Communication 4, no. 1 (18 February 2016): 39–50, <https://doi.org/10.17645/mac.v4i1.357>.

أخرى، ثم إشعال الثورة في الداخل السوري التي انطلقت من خلال نشر أخبار عن التظاهرات السلمية، وتعبئة الناشطين، وتنظيم الاحتجاجات، وفضح وحشية قوات النظام ضد المتظاهرين السلميين⁽⁸⁵⁾. أدى هذا دورًا مهمًا جدًا، خاصة أن النظام كان قد أجلى جميع الصحافيين من البلاد بعد اندلاع انتفاضة 2011⁽⁸⁶⁾.

استخدم الناشطون الإنترنت بإمكاناته كلها، على عكس أحزاب المعارضة السياسية الذين لم يتمكنوا من استغلال الإنترنت لإشراك الجماهير، أو حتى استخدامه أداة تسويقية لمصلحتهم. على سبيل المثال، لم يتم استخدام المواقع الإلكترونية للأحزاب مطلقًا في السياق السوري أداة تشاركية أو تنظيمية. وبينما تمتلك بعض الأطراف مواقع ويب، فضل بعضهم الآخر الاكتفاء بإنشاء حسابات على منصات وسائل تواصل اجتماعي مختلفة. ومع ذلك، اقتصر المواقع الإلكترونية على خدمة أغراض إدارية، مثل عرض معلومات حول الأعضاء المؤسسين للحزب، والنشاط، والأخبار الحديثة، والترويج لأفكار ومبادرات قادة الحزب، والإعلان عن مواقف الحزب تجاه الأحداث والتطورات السياسية⁽⁸⁷⁾. مع أن مثل هذه المواقع لديها القدرة على أن تكون وسيطًا تفاعليًا بدلاً من قصر الرسالة على اتصال أحادي الاتجاه⁽⁸⁸⁾. ومع ذلك، فإن استخدام الإنترنت إلى أقصى إمكاناته يتطلب، في المقام الأول، رغبة من صناع القرار في الحزب التي كانت غائبة في السابق لأسباب مختلفة، كما يجادل هيغ وأوم، «هذا التردد ينبع بلا شك من ترابط أسباب نفسية وهيكلية ومؤسسية»⁽⁸⁹⁾.

في السياق السوري، لم يتم استخدام الإنترنت أبدًا أداة لبناء العلاقات مع القواعد الجماهيرية والحفاظ عليها، ولم يتم استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات الجديدة أبداً لبناء علاقات بين الأحزاب، أو بين الأحزاب والقواعد الجماهيرية في محاولة لاستعادة ثقتهم.

فشلت الأحزاب في استغلال الميزة التشاركية الممكنة للتكنولوجيا. بحسب الإحصائيات، ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت بمقدار 422 ألف (+ 5.5٪) بين عامي 2019 و2020، وبحلول كانون الثاني / يناير 2020، كان هناك 8.11 مليون مستخدم للإنترنت في سورية. نحو ستة ملايين من هؤلاء كانوا من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في شباط / فبراير 2020⁽⁹⁰⁾. هذه الأرقام

(85) Al-Saqaf, "Internet Censorship Circumvention Tools,"

(86) Basma Atassi, "Syria's Missing Narratives," Reuters Institute Fellowship Paper University of Oxford 2015, <https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/our-research/syrias-missing-narratives>.

(87) Rachel Gibson, Paul Nixon, and Stephen Ward, Political Parties and the Internet: Net Gain? ed. Gibson et al. (Routledge & CRC Press, 2003).

(88) Stephen Ward, Rachel Gibson and Paul Nixon, "Parties and the Internet an Overview," in Political Parties and the Internet: Net Gain? ed. Gibson et al. (Routledge & CRC Press, 2003), 11-33.

(89) Rod Hague and Seung-Yong Uhm, "Online Groups and Offline Parties Korean Politics and the Internet," in Political Parties and the Internet: Net Gain? ed. Gibson et al. (Routledge & CRC Press, 2003), 196.

(90) Simon Kemp, "Digital 2020: Syria," DataReportal – Global Digital Insights, accessed June 16, 2020, <https://datareportal.com/reports/digital-2020-syria>.

من داخل سورية فحسب، ولكنها قد تكون أكثر كثيرًا إذا ما تم أخذ السوريين الذين يعيشون خارج بلدهم في الحسبان. ومع ذلك، هناك قليل من الأبحاث الموثوقة، إن وجدت، حول استخدام الإنترنت في مخيمات اللاجئين وبين النازحين داخليًا، ولكن مرة أخرى يمكن الاستدلال على أن مستويات المستخدمين فيها من المرجح أن تكون منخفضة بالنظر إلى الحالة السيئة للبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، والحالة المعيشية المروعة لهؤلاء الناس عامة.

1 - سيناريو التغيير: رقمنة الأحزاب

تم التأكيد على حكم حزب البعث العربي الاشتراكي مرة أخرى بعد أكثر من أربعين عامًا، ولم تبذل أحزاب المعارضة جهدًا كافيًا لتبديد المفهوم السلبي للحزب داخل سورية، وهنا تجب الإشارة إلى أن السلبية تجاه الأحزاب ليست ظاهرة محصورة بسورية فحسب⁽⁹¹⁾، وإنما تظهر دراسات عديدة أن الجماهير لديهم شكوك متزايدة حول الأحزاب التقليدية، ويشككون في كونها جديرة بالثقة لتمثيل مطالبهم، حتى إن بعضهم يشك في ضرورة الحزب بوصفه وحدة تنظيم العمل الجماعي. تنعكس هذه الفكرة السلبية من خلال التراجع في عدد الأعضاء، وانخفاض نسبة التصويت في الانتخابات العامة. ونتيجة ذلك، تفقد الأحزاب الدعم المالي الأساس ومصادر المتطوعين، من المؤيدين على الأرض والناشطين⁽⁹²⁾.

لقد تم استغلال عدم الثقة بالأحزاب السياسية من البدائل المختلفة التي تجذب الجماهير، مثل المنظمات غير الحكومية ومنصات التواصل الاجتماعي. تواجه هذه البدائل معضلة، فهي ليست أحزابًا، ولكنها مع ذلك تحتاج إلى تجميع المطالب والمصالح العديدة للناس في برامج منظمة⁽⁹³⁾. ومع ذلك، فإن التطور التاريخي للأحزاب هو عملية مستمرة، وأدوار الحزب تتغير باستمرار لتلائم أوضاع المجتمع. نشأت الأحزاب الرقمية استجابة لمتطلبات التغيير بدافع من الحركات الاجتماعية والسياسية التي تطالب بتغيير الأنظمة السائدة الحالية⁽⁹⁴⁾، هذه الأحزاب هي انعكاس للتقدم التكنولوجي في العصر الحالي، وتجربة تسعى لمعالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع⁽⁹⁵⁾.

(91) Scott C. Flanagan, 'Models of Change,' in The West European Party System, ed. Peter Mair (Oxford: Oxford University Press, 1990), 232-246.

(92) Richard Gunther, José Ramón Montero, and Juan J. Linz, Political Parties: Old Concepts and New Challenges (Oxford University Press), 291.

(93) Katz, "International Standards in the Field of Legislation on Political Parties"

(94) Marina Sitrin and Dario Azzellini, They Can't Represent us! Reinventing Democracy from Greece to Occupy (London: Verso Books, 2014).

(95) Frank Tachau, Political Parties of the Middle East and North Africa (Westport, Conn: Greenwood Press, 1994), xvii.

2 - ما الحزب الرقمي؟

يذكر جرباودو في تعريفه الحزب الرقمي، أن «مصطلح الحزب الرقمي يحاول التقاط الجوهر المشترك الذي شوهد عبر عدد من التشكيلات السياسية المتنوعة تمامًا التي ظهرت في السنوات الأخيرة، والتي تتقاطع في محاولة مشتركة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية، لابتكار أشكال جديدة من المشاركة السياسية وصنع القرار الديمقراطي»⁽⁹⁶⁾.

بعبارة أخرى، الحزب الرقمي هو تشكيل سياسي جديد يستخدم التقنيات الرقمية لتسهيل الديمقراطية المباشرة، بدلاً من تشكيل تمثيلي يختار فيه الجماهير ممثلهم للعمل نيابة عنهم، ويُزعم أنهم يظلون مسؤولين أمام الجماهير. وعلى الرغم من احتفاظ السياسيين بالسلطة في الديمقراطية التمثيلية، فإن الهدف هو نقل السلطة السياسية الاحتكارية من أيدي السياسيين إلى الجماهير العاديين، من خلال المشاركة الجماهيرية عبر المنصات الرقمية، مع استبدال بيروقراطية الأحزاب التقليدية بالتواصل المباشر بين الأعضاء والقيادة.

3 - ظهور الحزب الرقمي

ظهرت الأحزاب الرقمية في بداية الألفية، وتم تعزيزها بشكل أكبر بعد الأزمة المالية العالمية في 2007-2008 جنباً إلى جنب مع نمو وسائل التواصل الاجتماعي⁽⁹⁷⁾. من خلال استخدام هذه التكنولوجيا، تعد الأحزاب الرقمية بإعادة سيطرة الجماهير على حياتهم السياسية، والاستجابة للاحتياجات والتطلعات الجماهيرية. فهي تشركهم في تشكيل المجال السياسي من خلال التفاعل على نطاق واسع، والمشاركة في وضع السياسات، والانضمام إلى عمليات صنع القرار، إضافة إلى القضاء على البيروقراطية الضخمة للأحزاب التقليدية. يُنظر إلى هذه البيروقراطية على أنها عقبة أمام الاتصال المباشر بين الأعضاء والقيادة، وعائق أمام مساءلة ممثلهم عن القرارات والنتائج السياسية⁽⁹⁸⁾.

تقليدًا لمفاهيم منصات الوسائط الاجتماعية، تحاول الأحزاب الرقمية استخدام الإنترنت لتحقيق مشاركة لقاعدة واسعة من الأعضاء. يتم تشجيع الجماهير على المشاركة في هذه الديمقراطية المباشرة بعضوية مجانية. وباستخدام منصات الحزب الرقمية في التعبير عن مخاوفهم اليومية والخروج بمبادرات لحلها، تعمل هذه المنصات على إشراك الأعضاء في مناقشة المشكلات بنشاط واقتراح الحلول. إلى جانب التصويت على القضايا والسياسات الحاسمة، فإنها تشمل أيضًا المناصب القيادية للحزب، والتفاصيل الأخرى المتعلقة باستراتيجية الحزب.

هناك عديد من الأحزاب والحركات والحملات التي توصف بأنها أحزاب رقمية، إلا أن هذه التشكيلات تختلف في درجة تكيفها مع التكنولوجيا والهيكل الرقمي، بينما تشترك جميعها في تبني أجندة الديمقراطية الرقمية، للوصول إلى التغيير الذي يدعون إليه.

(96) Gerbaudo, The Digital Party, 7.

(97) Gerbaudo, The Digital Party, 50.

(98) Paolo Gerbaudo, The Mask and the Flag: Populism, Citizenism, and Global Protest (Oxford: Oxford University Press, 2017)

من أوائل الأمثلة على ذلك أحزاب القرصنة في شمال أوروبا التي تأسس أولها في السويد عام 2006، وحصلت على مقعدين في البرلمان الأوروبي في انتخابات البرلمان الأوروبي. تأسس حزب القرصنة الدولي (PPI-Pirate Party International) (99) في بروكسل عام 2009 بالتنسيق مع عديد من أطراف القرصنة الأخرى في مختلف دول شمال أوروبا، مثل ألمانيا وجمهورية التشيك وأيسلندا، وأصبح هذا الأخير ثالث أكبر حزب في أيسلندا في الانتخابات التشريعية لعام 2017. ومع ذلك، فقد حققت بعض الأحزاب الرقمية نتائج انتخابية، وبعضها الآخر لم يحققها. من الأحزاب التي فشلت، على سبيل المثال، الأحزاب التي بدأت في أميركا الجنوبية باستخدام مفهوم حزب القرصنة نفسه، ولكن بأسماء مختلفة، مثل Partido de la Red (حزب الشبكة) في الأرجنتين، و Wikipartido (حزب الويكي) في المكسيك.

لعل أحد أكثر مظاهر التشكيلات الرقمية نجاحًا MoVimento 5 Stelle M5S (حركة الخمس نجوم). بعد انطلاقه في عام 2009، وبنجاح تدريجي، أصبح الحزب الأول في البرلمان الإيطالي بعد الانتخابات الوطنية لعام 2018. مثال آخر حزب بوديموس في إسبانيا. في عام 2014، بعد وقت قصير من تأسيسه، تم انتخاب خمسة أعضاء من الحزب لعضوية البرلمان الأوروبي بعد حصولهم على ثمانية في المئة من الأصوات في الانتخابات الأوروبية. علاوة على ذلك، جاء في المركز الثالث في الانتخابات البرلمانية 2015-2016 (100).

في الحالة السورية، يمكن لمفهوم الحزب الرقمي إنهاء هيمنة النخبة على العملية السياسية، وتحويل عدم المبالاة السياسية بالقاعدة الجماهيرية إلى مشاركة نشطة من خلال إشراكهم، وتشجيعهم على المشاركة في المستقبل السياسي للبلاد. يمكن القول إن أحد الحلول هو أن تحول أحزاب المعارضة نفسها من شكل حزبي الكادر الحالي إلى شكل حزبي جماهيري. لكن هناك عقبات عديدة لتحقيق هذا التحول. أحدها الحواجز الجغرافية والمادية. يمثل انتشار السوريين في أنحاء العالم كافة تحديات مالية ولوجستية لأي تجمعات فيزيائية، ما يجعل من الصعب تنفيذ شكل حزبي جماهيري. من ناحية أخرى، من المهم أيضًا الوصول إلى الأشخاص داخل سورية، إن كانوا في المناطق الخاضعة للمعارضة أو الخاضعة لسيطرة النظام. لذلك، من الضروري استخدام تقنيات رقمية مبتكرة للتغويض عن الوظائف المهمة للأحزاب التقليدية، مثل التفاعل مع الجماهير وتثقيفها ورفع مستوى وعيها، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام الإنترنت.

4 - مزايا الحزب الرقمي

أ- العضوية

أعدت الأحزاب الرقمية تعريف مفهوم عضوية الحزب السياسي، وأعدت تشكيله عبر محاكاة عضوية "تسجيل الدخول" إلى منصات التواصل الاجتماعي. من خلال القيام بذلك، تنهي الأحزاب الرقمية اعتمادها المالي على رسوم العضوية، وهو مصدر تعتمد الأحزاب التقليدية. يمكن النظر

(99) "Pirate Parties International | PPI accessed 16 September 2020, <https://pp-international.net/>.

(100) Gerbaudo, The Digital Party, 11-12.

إلى هذا الشكل الجديد للعضوية على أنه نوع من الحل لتراجع عدد أعضاء الحزب على مر السنين⁽¹⁰¹⁾. إضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء شبكات جديدة، بناءً على علاقة مع الأعضاء يكون فيها الاتصال سهلاً ومنتجاً وفعالاً من حيث التكلفة⁽¹⁰²⁾.

تهدف هذه العضوية الجديدة إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الأشخاص، بغض النظر عن أي خلفيات اجتماعية واقتصادية. إن الهدف هو تعزيز الأفضلية العددية، التي تعني ضمناً القدرة على تعبئة الجماهير وتنظيمها. علاوة على ذلك، يشكل العدد الكبير من الأعضاء قاعدة هائلة من المتطوعين النشطين الذين يمكن تجنيدهم مصادر للمساعدة السياسية المجانية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إشراك الأعضاء الأقل نشاطاً لنشر أخبار الحزب، من خلال الحد الأدنى من النشاط الرقمي المتمثل في «الإعجاب بـ» أو «مشاركة» منشورات الحزب. ومن ثم، فإن الأحزاب الرقمية تتجنب الحاجة إلى كادر مدفوع الأجر، تتغلب على البيروقراطية عبر استبدال عنصر «جهاز» الأحزاب التقليدية بمنصة تشاركية، ما يؤدي إلى نزاع الوساطة في العلاقة بين أعضاء وقادة الحزب⁽¹⁰³⁾.

ب- المنصات

وفقاً لجرباودو، «المنصات هي أنظمة رقمية تعمل على أنها بيئات تنفيذ البرامج والتطبيقات المختلفة»⁽¹⁰⁴⁾. المنصة ضرورية للحزب الرقمي؛ في الواقع، إنها تحل محل العنوان المادي الذي اعتادت الأحزاب التقليدية على استخدامه. إنها طريقة فاعلة من حيث التكلفة لإشراك الجماهير، فهي تخفض التكاليف العامة مثل الرواتب والمكاتب والمصروفات الأخرى ذات الصلة للحزب التقليدي. إنها أداة متعددة الاستخدامات، تُستخدم للترويج لقيم الحزب، حيث تتيح جمع البيانات باستمرار، وتعديل استراتيجية الحزب وفقاً لذلك. تسهّل التفاعل بين الأعضاء والقادة من خلال توفير قنوات اتصال ثنائية الاتجاه، مع توفير القدرة على ضبط مستوى الردود. كما أنها تسهّل عمليات صنع القرار من خلال القضاء على الطريقة الهرمية المتعددة المستويات التي تستخدمها الأحزاب التقليدية، بدلاً من اعتماد عمليات مباشرة من القاعدة إلى القمة. تقوم المنصات أيضاً بإنشاء شبكات من هياكل محددة بدرجات خصوصية متفاوتة للأعضاء. حيث يمكن تقييد هذه الوظائف من خلال تصميم المنصة التي قد تحدد مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه المنصات في تعزيز المشاركة السياسية للأعضاء.

يتم تصميم المنصات بطرق متنوعة لخدمة احتياجات وأهداف الحزب. قد تستخدم بعض الأحزاب المنصات المصممة لهذا الغرض، بينما يستخدم بعضها الآخر منصات تفاعلية جاهزة، بما في ذلك

(101) Ingrid van Biezen, Peter Mair, Thomas Poguntke, "Going, Going ... Gone? The Decline of Party Membership in Contemporary Europe," *European Journal of Political Research* 51, 2012, 24–56.

(102) Susi Geiger and Shane Martin, "Building Relationships? The Marketing of Political Parties in Cyberspace," paper presented at The Academy of Marketing Special Interest Group Political Marketing Conference, Bournemouth, September 15–16, 1999.

(103) Gerbaudo, *The Digital Party*, 93.

(104) Gerbaudo, *The Digital Party*, 69.

منصات التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، حتى مع إنشاء منصة مخصصة، لا يجب على الأحزاب الرقمية أن تهمل أهمية منصات وسائل التواصل الاجتماعي في نشر رسائلها وقيمتها على أوسع شريحة من الجماهير. تستخدم التشكيلات المختلفة منصات مختلفة لإشراك الجماهير في السياسة، مثل منصة Rousseau لحركة الخمس نجوم أو أحزاب القرصنة التي تستخدم تطبيق LiquidFeedback. الهدف من استخدام هذه المنصات هو الاستغناء عن الوسطاء بين مختلف الأعضاء، وبين الأعضاء والقادة، وبالتالي الاستغناء عن البيروقراطية المعتادة⁽¹⁰⁵⁾.

ج- المشاركة

مع وجود منصات تفاعلية جديدة سهلة الاستخدام وعضوية مجانية، أصبحت المشاركة خيارًا قابلاً للتطبيق. على الرغم من ندرة الدراسات -إن وجدت- حول العلاقة بين استخدام الإنترنت والنشاط السياسي في البلدان غير المستقرة سياسيًا، بما في ذلك سورية، إلا أن هناك بعض الدراسات في الدول الغربية تُظهر ارتفاع المشاركة السياسية بين الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت، حتى في غياب الدافع السياسي.

تعد الأحزاب الرقمية بالديمقراطية المباشرة والمشاركة المفتوحة، الأمر الذي سيُتيح للناس التعبير عن آرائهم حول القضايا الرئيسية المتعلقة بحياتهم، وهي مهمة أساس للحزب، كما أشار سارتوري «الأحزاب هي قنوات التعبير»⁽¹⁰⁶⁾. يوفر الإنترنت قناة لحرية التعبير ويمنح للأشخاص العاديين حق تبادل المعلومات والمواد ذات الأهمية بحرية. من خلال استخدام الإنترنت أداة رئيسة للتواصل، تعمل الأحزاب الرقمية على تعزيز المشاركة الجماعية عبر الوصول إلى القواعد الجماهيرية أينما وجدت، والتفاعل معها، وبناء العلاقات معها والحفاظ عليها. ما يتيح القيام بنشاط متنوع، بما في ذلك استبيان آراء الجماهير وتلقي مبادراتهم، وحشد أفكارهم، والتداول في الموضوعات، والاقتراع على قضايا مختلفة، وتمكين المساهمة الجماعية، والوصول إلى عمليات صنع القرار. يساهم هذا النشاط في تشكيل النوى الأساس للمشاركة السياسية⁽¹⁰⁷⁾.

هذا النوع من المشاركة مرتبط بتطور تقنيات الاتصال عبر الإنترنت التي توفر الأدوات لتسهيل هذه الأساليب الجديدة، توفر منصات التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص وسيلة اتصال سهلة وغير مكلفة نسبيًا للوصول إلى الجماهير بسهولة. ومع ذلك، فإن اعتماد الأحزاب الرقمية الإنترنت يتطلب أيضًا أن تكون مرنة؛ حيث تحتاج إلى تكييف السياسات بسرعة مع البيئات المتغيرة، ولا سيما التركيز على تطلعات الأجيال الشابة التي تشكل أغلبية المستخدمين.

يعد الإنترنت أداة التواصل بين الجمهور وممثليه السياسيين لتحقيق أهداف ديمقراطية. يشكل تدفق المعلومات المفتوح في اتجاهين جودة تمثيل هذه الأحزاب، لذلك، فإن استعادة تمثيل القواعد الجماهيرية سيكون مكسبًا مهمًا تحققه الأحزاب الرقمية. وبالمثل، فإن شفافية السياسات

(105) Gerbaudo, The Digital Party, 69-73.

(106) Sartori, Parties and Party Systems, 24.

(107) Ian Budge, The New Challenge of Direct Democracy (Cambridge: Polity Press, 1996).

واستراتيجيات صنع القرار الناتجة عن المقاربة الرقمية هي خطوة نحو المساءلة والحوكمة الرشيدة لتلك الأحزاب.

أخيراً، العضوية السهلة والمفتوحة وغير المشروطة تقضي على أي شكل من أشكال التمييز بناء على الجنس أو الدين أو العرق أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. يتتج عن هذا فرصة لمزيد من الشمولية والمشاركة المتساوية، خاصة بالنسبة إلى النساء اللواتي كن تقليدياً ممثلاتاً سياسياً ناقصاً بسبب تحديات عديدة مثل المسؤوليات المنزلية التي تمنع المشاركة في الاجتماعات الفيزيائية.

5 - فوائد إضافية للأحزاب الرقمية في السياق السوري

إن فرص الانتشار الواسع للأحزاب الرقمية التي يوفرها الإنترنت تمنحها القدرة على تسهيل تنظيم وتعبئة القواعد الجماهيرية، ما يسهل على القيادة دعوة الجماهير إلى العمل، وتنظيم النشاط على الإنترنت ثم في الواقع، ما يجعل الحزب الرقمي نشطاً في مجال الجماهير. وهذا من شأنه التغلب على تراجع العمل الجماعي عبر الممثلين التقليديين. علاوة على ذلك، إتاحة إمكانية تنظيم دورات تدريبية على الإنترنت لنشر المعرفة والوعي حول القضايا المهمة لأعضاء الحزب⁽¹⁰⁸⁾.

هناك القدرة على توسيع الوصول السياسي عبر القنوات المنظمة التي توفرها أساليب الأحزاب الرقمية أيضاً. في سورية، قد يكون لدى المعارضة فرصة لترويج لمثل الثورة في أنحاء البلاد جميعها وحول العالم، وذلك باستخدام الوسائل الإبداعية لمجموعات النقاش، ورسائل البريد الإلكتروني، لإنشاء شبكات معارضة لسلطة الدولة الاستبدادية، وداعمة للتحويل الديمقراطي باستخدام الإنترنت أداة اتصال لنشر رسالتهم لبناء دعم محلي ودولي للإصلاح.

نظراً إلى التكلفة المنخفضة نسبياً للإنترنت، فإن اللجوء إلى الشكل الرقمي سيمكن الأحزاب ذات الموارد المحدودة من زيادة تمثيلهم الإعلامي وتأمين وجودهم⁽¹⁰⁹⁾. الأحزاب التي تلقت سابقاً تغطية قليلة أو معدومة في وسائل الإعلام التقليدية سيكون لديها منصة يمكن من خلالها الوصول إلى جمهور أكبر كثيراً، لتحل محل الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية لنشر رسائلها. سيكون ذلك مهماً نظراً إلى الوجود المتواضع للمعارضة في وسائل الإعلام التقليدية (غير مواقع التواصل الاجتماعي)، وندرة القنوات الفضائية المعارضة، مع فشل بعضها في الاستمرار بعد نشأتها⁽¹¹⁰⁾، وإعطاء بعضها الآخر الأولوية للأجندات الخاصة ومصالح أصحابها على أي أجندة وطنية.

(108) Mark S. Bonchek, "Grassroots in Cyberspace: Using Computer Networks to Facilitate Political Participation," paper presented at the 53rd Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, 1995.

(109) Carlos Cunha, Irene Martín, James Newell and Luis Ramiro, "Southern European Parties and Party Systems, and the New ICTs," in Political Parties and the Internet: Net Gain? ed. Gibson et al. (Routledge & CRC Press, 2003), 70-90.

(110) Ahmad Al-Ibrahim, "إيقاف البث التلفزيوني لقناة أورينت لـ «أسباب مجهولة»", April 8, 2020, (alaraby.co.uk). إيقاف البث التلفزيوني لقناة أورينت لـ «أسباب مجهولة»

6 - تحديات الأحزاب الرقمية

تشمل تحديات الأحزاب الرقمية المخاوف المتعلقة بالإنترنت مثل الأمن الرقمي، ونقص الخصوصية، وحماية البيانات الحساسة من الأطراف الثالثة، وغياب المعايير والضوابط⁽¹¹¹⁾.

ومع ذلك، هناك تحديات أخرى تتعلق بقدرة الأحزاب الرقمية على الالتزام بأهدافها المعلنة. تتمثل إحدى المخاطر المحتملة في أنه بدلاً من الدفع باتجاه الديمقراطية المباشرة، قد تتحول إلى ديمقراطية الاستفتاء. وسيقتصر دور المواطنين في الأخيرة على قبول أو رفض الاستفتاءات أو المبادرات التي تقترحها القيادات الحزبية، من دون أن تكون جزءاً من عملية اقتراح سياسات الحزب ومناقشتها وتشكيلها⁽¹¹²⁾. لتجنب ذلك، يجب على الأحزاب الرقمية إشراك الأشخاص من خلال التفاعل مع الأعضاء وتوفير خيارات الاستعانة بالجماهير، مع الانفتاح على الأفكار المختلفة بدلاً من محاولة استخدام أصوات الجماهير لتنفيذ رؤية قيادة الحزب. وبالمثل، فهم بحاجة إلى استخدام التكنولوجيا لتعزيز الخصائص التشاركية التي يفتقرون إليها حالياً، وتجنب استخدامها لمجرد تمكين ممارسات الحزب الحالية.

تحد آخر هو أن الأحزاب الرقمية تميل عادة إلى جذب مجموعة محددة من المكونات التي لا تمثل الشرائح كلها. عادة ما يكون هؤلاء المشاركون متعلمين تعليماً عالياً، ويتقنون استخدام الإنترنت، ما يعني عادةً جمهرة الشبان النشطين والمهرة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى استبعاد الأشخاص ذوي المهارات الرقمية المتدنية، الذين لا يملكون إمكان الوصول إلى شبكة الإنترنت، أو يملكون وصولاً محدوداً إليها. للتغلب على هذا، يتعين على الأحزاب الرقمية التوصل إلى آليات جديدة لإشراك المواطنين، واستخدام حلول مبتكرة، وأساليب غير مرتبطة بالإنترنت. على سبيل المثال، من خلال استخدام الموارد غير الرقمية التكميلية، وبذلك تجذب جمهوراً أوسع متخلصة من مخاطر العضوية الشكلية، التي تجعل من الأعضاء مجرد حيايين من دون نشاط أو التزام، وهو إشكال غالباً ما يرتبط بأنماط عضوية وسائل التواصل الاجتماعي.

ومع ذلك، فإن مشاركة الجماهير في صنع القرار وما يترتب على ذلك من ضرورة التكيف مع نتائج مطالبهم وورغباتهم، من شأنه أن يزيد من مخاطر تغيير المبادئ والقيم الأصلية للأحزاب، الأمر الذي قد يقوض صدقية الحزب من حيث ما ويدعو إليه في المقام الأول. علاوة على ذلك، فإن العضوية المفتوحة مع منصة مفتوحة للنقاش وصنع القرار قد تعرض الحزب للاستيلاء عليه من المعارضين أيضاً. وفي الحالة السورية، وبسبب الصراع الحالي، سيكون الخطر أكبر بالنسبة إلى الأطراف المعارضة مع استخدام نظام الأسد للجيش الإلكتروني⁽¹¹³⁾.

(111) Benjamin Roussey, "5 Challenges Facing the Internet of Things," TechGenix, August 2016, <http://techgenix.com/internet-of-things-challenges/>.

(112) Jacek Zalesny, "The Idea of Plebiscitary Democracy and Its Accommodation in the Countries of Post-Soviet Central Asia," Journal of Entrepreneurship Education, May 26, 2018, <https://www.abacademies.org/abstract/the-idea-of-plebiscitary-democracy-and-its-accommodation-in-the-countries-of-postsoviet-central-asia-7246.html>.

(113) Helmi Noman, "The Emergence of Open and Organized Pro-Government Cyber Attacks in the Middle East: The Case of the Syrian Electronic Army," OpenNet Initiative, accessed September 15, 2020, <https://opennet.net/emergence-open-and-organized-pro-government-cyber-attacks-middle-east-case-syrian-electronic-army>.

علاوة على ذلك، فإن التوتر الشديد والحساسية في هذه المرحلة من الصراع سيشكلان خطر زيادة استقطاب الرأي بين المعارضة نفسها من جهة، والسوريين جميعهم من جهة أخرى، حيث يميل الجماهير إلى الانجذاب إلى الآخرين الذين يشاركونهم آراءهم وقيمهم.

أخيراً، فإن تطبيق التقنيات الرقمية ليست هدفاً بحد ذاتها. حيث إن استخدامها لن يرمم الثقة الجماهيرية بالأحزاب القائمة. بل هي أدوات يجب استخدامها لتنظيم ودمج النشاط عبر الإنترنت وعلى الأرض، لإشراك القواعد الجماهيرية والتغلب على استبعادهم من المجال السياسي. إضافة إلى ذلك، تقدم هذه الأحزاب فرصة لتضييق الفجوة بين الجماهير والنخب.

الخاتمة

تعاني الأحزاب السورية مشكلات داخلية وخارجية عديدة، ولعل ممارسات الإقصاء الجماعي أهم أسباب تلك المشكلات. يبدو أن العمل السياسي لأحزاب المعارضة قد فقد اتجاهه خلال الصراع السوري عبر تهميش القاعدة. فبدلاً من أن تكون أدوات العمل الجماعي والمشاركة الجماهيرية والتمثيل العام، تراجعت الأحزاب إلى تشكيلات من نوع الكادر أو النخبة، لا تهتم إلا بمصالحها الخاصة ومشاركتها في المشهد السياسي. وبدلاً من القيام بدورها في تحديث المجتمع السوري، ورفع الوعي، وتثقيف المواطنين وبناء هوية وطنية مشتركة، تنازلت عن هذه الأدوار، لتتبع مصالح عرقية أو أيديولوجية ضيقة، وفي بعض الأحيان أجندات خارجية. ونتيجة ذلك، فقدت أحزاب المعارضة ثقة وتمثيل القاعدة الجماهيرية، وفي الوقت نفسه أهدرت القدرات والمؤهلات الكامنة لتلك الجماهير.

لإعادة إشراك الجماهير في العملية السياسية، يمكن أن يمثل شكل الحزب الرقمي خصوصاً الأداة الشاملة والحل المبتكر المطلوب. من خلال منصته التشاركية المفتوحة التي يسهل الوصول إليها، والتي تسمح بسياسات شفافة من القاعدة إلى القمة وتتيح عمليات صنع القرار، قد يغير هذا من عدم المبالاة وانعدام الثقة لدى الجماهير، ويحفز الجماهير على المشاركة مرة أخرى. وفي حين أن الأحزاب الرقمية وحدها لن تكون قادرة على معالجة التعقيدات الهائلة لتشكيلات المعارضة، إلا أنها يجب أن تستخدم بقوة لاستعادة الثقة والشرعية في المشهد السياسي.

تنويه: نشرت هذه الدراسة بالإنكليزية بعنوان:

The Digital Party as a Vehicle for Transformational Political Change in Arab Spring Countries:
Opportunities for Syria

مركز الدراسات السورية، جامعة القديس أندروز، في 28 شباط / فبراير 2021.

<https://ojs.st-andrews.ac.uk/index.php/syria/article/view/2168>

الربيع العربي والأحزاب السياسية؛ سوريا مثالًا

مازن عدي

تاريخ وصول المادة: 17 حزيران/ يونيو 2021

كاتب ومهندس مدني سوري، عضو هيئة تحرير «الموقف الديمقراطي»، وعضو في اللجنة التنفيذية للتجمع الوطني الديمقراطي بين عامي 1990 و2011، عضو لجنة مركزية في الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي 1979-2005، ملاحق ومعتقل سابق، عضو هيئة استشارية واللجنة السياسية في حزب الشعب الديمقراطي السوري، يقيم حاليًا في فرنسا.



مازن عدي

مقدمة

كان واضحًا منذ انطلاق الربيع العربي في تونس أواخر عام 2010 أن الطابع العفوي هو السمة العامة للانفجارات الشعبية التي عمت بلدان الربيع العربي في موجتها الأولى والثانية، وأن الغضب الشعبي على الأنظمة المستبدة الحاكمة وسياساتها، كان نتيجة عقود من القهر والإفقار والفساد، وأن التمرد الحاصل المطالب بالحرية والكرامة والعدالة، كان في جوهره ينصب على رفض احتكار السلطات الحاكمة للحقل السياسي، ومحاسبة الفاسدين سارقي قوت الشعب.

أفسدت السلطات المستبدة الحاكمة عالم السياسة، وجعلت من الأحزاب القائمة ملحقه بها ومهمشة عن دائرة الفعل، واستخدمتها أدوات في قمعها لشعوبها واحتواء تطلعاتها، ومن يعارضها كان مصيره إلغاء وجوده أو فعله، إذ ألغت وأقعت مفهوم المعارضة، وعدت من يخالفها أعداء وخصومًا تجب إزالتهم من الحياة السياسية بالاعتقال أو النفي.

يختلف هذا الأمر بين بلد عربي وآخر بالدرجة وليس النوع، وكانت الأنظمة الشمولية العسكرية الأمنية هي الأشد شراسة في قمعها لشعوبها وإلغاء أي هامش مستقل لعمل سياسي خارج سيطرتها.

المثال السوري هو الأشد تعقيدًا، إذ شهدت سوريا انفجارًا شعبيًا منذ أواسط آذار/ مارس 2011، واجهته السلطة الحاكمة بعنف شديد منذ البداية، وتحول إلى إعلان الحرب على الشعب (خطاب الأسد في 30 آذار/ مارس 2011)، بل إلى العمل على (إسقاط الشعب) بدلًا من الاستجابة لإرادة

الشعب المطالب بإسقاط نظام الفساد والطغيان⁽¹⁾.

كان شعار (الأسد أو نحرق البلد) هو الموجّه لنهج السلطة وحلفائها الإقليميين والدوليين، والذي تسبب بأكبر كارثة إنسانية بعد الحرب العالمية الثانية، أفضت إلى تشريد أكثر من نصف الشعب السوري، وتدمير مدن وبنى تحتية ومستشفيات، واعتقال وقتل مئات الألوف عبر استخدام كل صنوف الأسلحة التقليدية وسلاح الطيران والبراميل المتفجرة والسلاح الكيماوي المحرم دوليًا.

تُطرح أسئلة كثيرة عن دور الأحزاب السياسية قبل انطلاق الثورة السورية وخلالها؛ إلى أي حد كان لبعضها دور في تهيئة الأرضية لها؟ وكيف كان أدائها خلالها؟ وما الدور المطلوب راهنًا في ظل الاستعصاء الكبير في الوضع السوري؟

قبل أن نتلمس إجابات بهذا الخصوص، من المفيد الإضاءة على بعض النقاط في هذا السياق، ولا غنى عن التذكير بأن دراسة العمل السياسي في بلد مثل سوريا أمر شائك، وهو يتداخل مع عوامل جيوسياسية وتاريخية، خاصة أن سورية شهدت تقلبات كثيرة وحكمًا استبداديًا أقلويًا مديدًا، وتدخلاتٍ خارجية أفضت لاحتلالات متعددة.

سأقسم البحث إلى قسمين: قسم أول سيتناول دور الأحزاب السياسية قبل انطلاق الثورة في التهيئة للثورة، وقسم ثانٍ سيقارب أداءها خلال الثورة، والاستحقاقات المطلوبة منها راهنًا.

كلمات مفتاحية: الأحزاب السياسية . التجمع الوطني . إعلان دمشق . حزب الشعب . الإخوان المسلمون

أولًا: القوى السياسية قبل الثورة

1 - لمحة عن التاريخ السياسي السوري

مضى حوالى قرن على الكيان السوري الحديث الذي نشأ في عام 1918، بعد انحسار الإمبراطورية العثمانية عن بلاد الشام، كمملكة هاشمية بزعامة الملك فيصل، وانتهى إلى حدوده الجغرافية عند الاستقلال/ الجلاء عام 1946 (185 ألف كيلومترًا مربعًا) بدولة ما تبقى من سوريا الكبرى، بحسب تعبير غسان سلامة⁽²⁾، بعد أن خضع للانتداب الفرنسي حوالى ربع قرن (1920-1946)، تعرض خلالها لمحاولات تقسيم إلى كيانات أصغر، وحصل سلخ لواء إسكندرون عام 1939 لمصلحة تركيا. كان أول دستور عرفته البلاد لتنظيم الحياة السياسية في عام 1920 قبل أشهر من الانتداب الفرنسي. تشكلت الجمهورية الأولى في ظل الانتداب عام 1932، وفق دستور وضع

(1) لماذا لا يسقط النظام الشعب! هذه العبارة استخدمها بشار الأسد مازحًا وهو يضحك خلال لقائه مع أحد الوفود الشعبية من الغوطة الشرقية التي التقته بعد التظاهرات الأولى عام 2011 تعليقًا على شعار (الشعب يريد إسقاط النظام) الذي يهتف به المتظاهرون.

(2) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 59.

أول مرة عام 1928، وعرف بدستور 1930⁽³⁾، وكان إعلان الاستقلال عام 1941، وفعلياً تحقق في 17 نيسان/ أبريل 1946.

في عام 1949 حدثت ثلاثة انقلابات عسكرية، انتهت بانقلاب أديب الشيشكلي. لم تستطع الدكتاتورية في حينها إلغاء الحياة السياسية، إذ تمكنت الجمعية التأسيسية من إقرار دستور 1950، واستمر الشيشكلي في الحكم حتى عام 1954، إذ أُطيح بانقلاب عسكري سلّم فيه الحكم إلى المدنيين، واستؤنفت العملية الديمقراطية. تُعدُّ تلك المرحلة العصر الذهبي للحياة السياسية، لكنها مع ذلك لم تخل من أزمات، ما دفع قادة الجيش لتسليم الحكم إلى الرئيس جمال عبد الناصر عام 1958 من خلال الوحدة السورية المصرية بموافقة البرلمان السوري ومعظم القوى السياسية، وفي ظل حماسة شعبية واسعة. في عهد الوحدة القصير نسبياً (حوالي ثلاث سنوات ونصف) على الرغم من مناخ التسييس الواسع، والتحركات الشعبية العريضة المسكونة بالهم القومي العربي، إلا أننا شهدنا بداية نمو أجهزة الاستخبارات، واحتكار السلطة للحقل السياسي بعد حل الأحزاب السياسية، الذي كان شرطاً من شروط إنجاز الوحدة.

في عهد الانفصال، عادت الحياة السياسية البرلمانية، وانتُخب ناظم القدسي رئيساً للجمهورية، لكنها لم تستمر أكثر من عام ونصف، وأطاحها انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 تحت ذريعة إعادة الوحدة السورية المصرية، وجاء البعث إلى السلطة بقيادة اللجنة العسكرية (محمد عمران، صلاح جديد، حافظ الأسد..). بعد التخلص من التيار الناصري في الجيش والقضاء على حركة الضابط جاسم علوان، ثم أطاح حلف صلاح جديد - حافظ الأسد بأمين الحافظ ومحمد عمران والقيادة التاريخية لحزب البعث. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 استفرد بالسلطة وزير الدفاع حافظ الأسد، بعد خسارة الجولان في هزيمة حزيران/ يونيو 1967، بانقلاب سُمّي بالحركة التصحيحية، ليؤسس للمرحلة الأسدية بنظام شمولي استند إلى استمرار العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية الذي بدأ العمل به قبل ذلك، بدءاً من آذار/ مارس 1963، ثم جاء الدستور الدائم الذي أقر في عام 1973، وشرعن موضوعة الحزب القائد للدولة والمجتمع؛ فالرئيس هو نفسه الأمين العام للحزب ويملك سلطات استثنائية، أي أن الدستور ألغى فعلياً أي مفهوم لفصل السلطات، وأسس النظام الدكتاتوري الشمولي. حكم حافظ الأسد سوريا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات بالحديد والنار، وأورث الحكم لابنه بشار الذي حاول بداية الإحياء بالانفتاح، وتلبية مطالب الناس، لكسب التأييد وتمكين حكمه، لكن ربيع دمشق لم يدم طويلاً، وشهدت البلاد من جديد موجات اعتقال ونشطت شبكات الفساد بدم جديد، إلى أن أتى الربيع العربي الذي بدأ في تونس، وانتقل إلى مصر، ثم إلى عدد من الدول العربية، ومنها سوريا.

من خلال الاستعراض المكثف للتاريخ السياسي السوري، نلاحظ أن سوريا شهدت ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى صعود المفاهيم الحديثة بالسياسة من نشأة الكيان السوري إلى عام 1958، ثم مرحلة انتقالية من عام 1958 إلى عام 1970، مروراً بعام 1963 الذي أسس فعلياً للمرحلة الثالثة التي تلتها، وامتدت عقوداً في مسار انحداري كانت سمتها الأساس إلغاء السياسة من المجتمع،

(3) أسامة يونس، أبرز دساتير سوريا خلال 100 عام.. صراع الميدان والسياسة، موقع روسيا اليوم، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. <https://cutt.us/fmFUW>

واحتكار السلطة الحقل السياسي، إلى أن جاءت الثورة في آذار/ مارس 2011.

شهدت المرحلة الأولى بشكل عام نشوء الأحزاب السياسية وفصل السلطات والانتخابات وحرية الصحافة والنمو في مؤسسات المجتمع المدني بما فيها النقابات والتعرف إلى المفاهيم الحديثة مثل الدستور والمواطنة والدولة الأمة والاستقلال والسيادة والديمقراطية والاشتراكية... إلخ. يمكن عدها مرحلة تفتّح، من دون أن ننسى أن هذه المؤسسات كانت من حيث الشكل محاكاة لما هو قائم في الغرب، لكنها في الواقع كانت أقرب إلى مفهوم الجماعة الملتفة حول زعامة ما، وتلعب العوامل التقليدية دوراً مهماً في بنيتها. أما الأحزاب الأيديولوجية فكانت أقرب إلى مفهوم الجماعة الدعوية. واقعياً، حكمت البنية الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية التي تنتمي إلى عالم متخلف مفوت، البنية السياسية إلى حد كبير، على الرغم من الجهد النهضوي والإصلاحي والنقدي والحدائوي الذي حاول أن يخترق الحقل الفكري والثقافي (إصلاحات مدرسة الأفغاني ومحمد عبده، عبد الرحمن الكواكبي، طه حسين، علي عبد الرازق، ولاحقاً: نصر حامد أبو زيد، عبد الله العروي، محمد أركون، محمد عابد الجابري، الياس مرقص، صادق جلال العظم، ياسين الحافظ... إلخ).

في هذه المرحلة نشأت الأحزاب الليبرالية (الكتلة الوطنية وتفرعاتها) التي لعبت دوراً كبيراً في الحياة السياسية، وفي معركة الاستقلال، وانتهى دورها فعلياً في عام 1963 مع مجيء البعث إلى السلطة.

ونشأت أيضاً الأحزاب العقائدية كالحزب الشيوعي وجماعة الإخوان المسلمين والحزب السوري القومي، وفي مراحل متأخرة حركة الاشتراكيين العرب وحزب البعث وحركة القوميين العرب. أما المرحلة الثانية فشهدت نشوء أحزاب التيار الواحدوي الناصري وفي مقدمها حزب الاتحاد الاشتراكي. أما المرحلة الثالثة، فشهدت انقسامات في الأحزاب العقائدية، وتشكل حزب العمل الشيوعي وأحزاب جديدة في الساحة الكردية والمنظمة الأثرورية والحزب التركماني، على الرغم من أن بعضها ترجع جذور تشكله إلى المرحلة الثانية.

2 - مرحلة حافظ الأسد

عندما جاء حافظ الأسد إلى الحكم، استثمر ظاهرة التذمر من سياسات التضييق على الحريات السياسية والاقتصادية التي كانت تمارسها سلطات «الحزب القائد» على الصعيد الداخلي اقتداء بما يمارس في البلدان الاشتراكية. فأظهر انفتاحاً على الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية، وعلى طبقة التجار ورجال الأعمال. وعلى الصعيد الخارجي اتخذ مواقف براغماتية أكثر انسجاماً مع متطلبات المجتمع الدولي، وتخلّى عن ممارسة سياسات محكومة بالأيديولوجيا وحدها، بل وظف الأيديولوجيا في سبيل تدعيم حكمه. واستثمر أيضاً في مسألة مواجهة إسرائيل، بهدف تأمين تمويل ومساعدات مستمرة من دول الخليج.

كانت الأحزاب السياسية القومية والاشتراكية لا يزال لها حضور قوي في الشارع، واستبشر معظمها بمجيء حافظ الأسد. والحال كذلك بالنسبة إلى غرف التجارة والصناعة التي كانت تعبر عن مصالح الطبقة المدنية التي كان لها نفوذ سياسي سابق، وأيضاً طبقة رجال الدين، لكنه مارس القمع في حق كل من وقف ضد انقلابه.

استخدم حافظ الأسد الأسلوب المزدوج الذي يتبعه الحكام المستبدون، القائم على الترغيب والترهيب، أي سياسة الاحتواء من جهة والقمع والاعتقال من جهة ثانية، بعد أن تخلص من منافسيه المباشرين بالسجن المؤبد (كما حصل مع صلاح جديد) أو الاغتيال (كما فعل مع اللواء محمد عمران).

كانت سياسة الاحتواء مدخلاً لإلغاء السياسة بصورة ممنهجة من المجتمع. فكانت «الجهة الوطنية التقدمية» وفق شعار التعددية السياسية هي الستار لإلغاء الأحزاب وتحويلها إلى هياكل فارغة، حين ارتضت أن يكون القرار السياسي بيد قيادة حزب البعث، أي بيد حافظ الأسد الأمين العام للحزب، استناداً إلى ميثاق الجهة. بل ارتضت هذه الأحزاب أن تحرم من العمل في صفوف الطلاب والجيش، وخسرت عملياً إمكان التوسع والتأثير في القطاع الشبابي. وأشرك حافظ الأسد هذه القوى ببعض المغانم من خلال عملية التوزيع أو التعيينات، وعمل على إضعافها وتشجيع انقساماتها، بعد أن خسرت الكثير من قاعدتها الشعبية، لتتحول الجهة إلى وسيلة للاستثمار السياسي وإفراغ التعددية السياسية من أي مضمون حقيقي.

في وقت مبكر، غادر حزب الاتحاد الاشتراكي بزعامة جمال الأتاسي، وكان نائباً لرئيس «الجهة الوطنية التقدمية»، وسلك نهجاً معارضاً بعد إقرار الدستور الدائم عام 1973 الذي تضمن المادة الثامنة التي تكرس حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع. كما عارض قسم من التيار السياسي الإسلامي الدستور، وجرت احتجاجات، جرى على إثرها اعتماد المادة التي تنص على أن دين رئيس الدولة الإسلام. كذلك، كان التعاون مع نظام الحكم أحد خلفيات الانقسام الذي حصل في الحزب الشيوعي السوري عام 1972، وانتهى إلى مغادرة الجهة تدريجياً باسم الحزب الشيوعي السوري/ المكتب السياسي بزعامة رياض الترك وعمر قشاش وفايز الفواز. وتبلور خطه المعارض منذ عام 1976، إذ عارض دخول الجيش السوري إلى لبنان، وتعرض بعض كوادره الطلابية للاعتقال لعدة سنوات في إثر مشاركتهم في تظاهرة يوم الأرض⁽⁴⁾.

وعلى صعيد التيارات الإسلامية الموجودة في الساحة السورية، اعتمد الأسد سياسة الترغيب والترهيب نفسها، إذ احتوى القسم الأعظم المؤثر من طبقة رجال الدين المرتبطين بطبقة التجار، وجعل بعضهم في وزارة الأوقاف، وسهّل لهم الحصول على بعض الامتيازات والمغانم، وكذلك دعم مؤسسة المفتي الشيخ كفتارو، مؤسسة أبو النور، ومدارس الأسد لتحفيظ القرآن، ولاحقاً الترخيص للقيسيات (تنظيم نسائي بالآلاف). كما حدثت اعتقالات في صفوف التيار الإسلامي، ولوحقت كوادر من الإخوان المسلمين، والكوادر التي لها علاقة بمؤسس «الطليعة المقاتلة» الشيخ مروان حديد الذي اعتقل في دمشق أواسط السبعينيات، وجرت تصفيته في المعتقل، إذ لو حق أتباعه الذين بدؤوا بسلسلة من الاغتيالات تُوّجت بمجزرة المدفعية. لا شك أن نهج النظام الاستبدادي والشمولي، إلى جانب قراراته التي ارتكزت على أسس طائفية على صعيد المؤسسة العسكرية، قد سهلت حدوث جريمة المدفعية البشعة، وأفسحت الطريق لأعمال العنف المضاد ذي الصبغة الطائفية، وقد أدينت المجزرة من جميع القوى والشخصيات الوطنية.

(4) اعتقل في حينه عدد من الطلاب الجامعيين الذين أمضوا سنوات في المعتقل، من بينهم: حكمت أبو جمرة، فرحان نيربية، غازي البدين، عبد الرزاق عز الدين، تيسير الشهابي.

3 - القوى السياسية المعارضة في عهد الأسد الأب

ابتداءً من عام 1976، بدأت الحوارات بين أقسام الأحزاب التي خرجت من الجبهة التقدمية، بشكل رئيس بين حزب الاتحاد الاشتراكي والحزب الشيوعي السوري/ المكتب السياسي، ثم انضم إليهما حزب العمال الثوري العربي (بزعامه ياسين الحافظ) الذي لم يشارك أصلاً في «الجبهة الوطنية التقدمية» ثم «حركة الاشتراكيين العرب» بزعامه عبد الغني عياش، بالتنسيق مع أكرم الحوراني الزعيم التاريخي للحركة، وكذلك حزب البعث الديمقراطي بزعامه إبراهيم ماخوس، بعد إجرائه مراجعات نقدية مهمة، وجرت أيضاً حوارات مع حزب البعث-القيادة القومية، لكنها لم تفض إلى اتفاق مشترك.

في نهاية عام 1979 وقعت خمسة أحزاب ميثاق تحالف أُطلق عليه «التجمع الوطني الديمقراطي»، وانتخب جمال الأناسي رئيساً له، وتبنى الميثاق النضال في سبيل التغيير الوطني الديمقراطي وإقامة دولة المواطنة وإلغاء جميع أشكال التمييز.

جاء تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي في ظل أزمة عامة كانت تشهدها البلاد سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وفي ظل حراك شعبي كان على رأسه حراك النقابات المهنية والعلمية، وكان من تباشيره بيان نقابة محامي دمشق في عام 1978 الذي طالب بوقف العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية واستقلال النقابات وإطلاق الحريات⁽⁵⁾.

كما شهدت سوريا آنذاك حوادث وأعمال عنف و اغتيالات، كان أبرزها مجزرة المدفعية التي أشرنا إليها، والتي كان يقف خلفها تنظيم الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين. وقبل هذه المجزرة كانت السلطة تتهم حزب البعث/ القيادة القومية الموالي لقيادة البعث العراقي، بالقيام بمثل هذه الأعمال.

أعلن التجمع الوطني الديمقراطي عن نفسه، وكان آنذاك يمثل خطأً ثالثاً، في بيانه الشهير أواسط آذار/ مارس 1980 الذي وُزِعَ على نطاق واسع بعشرات الألوف في جميع مناطق سوريا خلال انتفاضة عام 1980، والإضراب العام الذي شمل معظم المدن السورية باستثناء دمشق، إذ حيّا البيان الحراك الشعبي، وطالب بسحب الجيش من المدن المحاصرة، وإلغاء الأحكام العرفية، ووقف حالة

(5) في حزيران/ يونيو 1978 أصدرت نقابة المحامين في دمشق قرارات تطالب فيها بالرفع الفوري لقانون الأحكام العرفية الذي كان سائداً منذ كانون الأول/ ديسمبر 1962، ودانت ممارسة التعذيب وحذرت المحامين أنهم سيتعرضون لتدابير مسلكية من قبل النقابة إذا شاركوا في نشاطات غير قانونية بانسجام مع السلطات. وفي 17 آب/ أغسطس 1978 تقدم رئيس النقابة صباح الركابي إلى السلطات طالباً احترام أحكام القوانين وإطلاق سراح المعتقلين بدون محاكمة. وفي 11 تشرين ثاني/ نوفمبر صوت مؤتمر المحامين العام في حلب داعماً قرارات مجلس نقابة محامي دمشق. في أول كانون أول/ ديسمبر دعا المؤتمر العام للمحامين في سورية إلى عقد جلسة طارئة وطالب باستقلالية القضاء، وإنهاء الأحكام العرفية وإلغاء المحاكم الخاصة. وبعد مدة وجيزة من ذلك الاجتماع تعدى أعضاء من فرق سرايا الدفاع - الحرس الرسمي - الذي يرأسه رفعت الأسد - على أحد المحامين وزوجته. وأعلن محامو دمشق الإضراب ليوم واحد احتجاجاً ودعمهم في ذلك نقابات المحامين في حمص وحلب وحماه ودير الزور. راجع: خلود الصغير، سوريا في معتقل البعث/ الأسد - قصة وطن (2)، موقع (سوريا حرة)، 28 نيسان/ أبريل 2012، <https://cutt.us/pP77x>.

الطوارئ المزمّنة، وطرح مخرّجاً للأزمة العامة التي تعصف بالبلاد من خلال جمعية تأسيسية تتولى صياغة دستور جديد ديمقراطي، وإجراء انتخابات حرة على طريق الانتقال إلى نظام وطني ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب. واستعاد البيان الشعار الذي رفع خلال مرحلة الاستقلال (الدين لله والوطن للجميع).

نجح النظام في إخماد الحراك الشعبي بعد وقوف غرفة تجارة دمشق إلى جانبه، وكذلك موقف قيادة الإخوان المسلمين في إثر مفاوضات جرت من خلال وسطاء في حلب (سُرّب أن أحدهم كان فتحى يكن رئيس الجماعة الإسلامية في لبنان) وأصدرت الطليعة المقاتلة بيانها الشهير في مواجهة قوى التجمع الوطني الديمقراطي «عودوا إلى جحوركم». كسب النظام الوقت، وانقضى في 7 نيسان/ أبريل 1980 على مدن الوسط والشمال، وقمع ملايين الناس بعد محاصرته للمدن معلناً بدء الحل الأمني، فاختزل الأزمة بمنطق المؤامرة، وحل النقابات المهنية التي تحركت في مواجهته، وتوجه إلى قمع الناس العاديين، لأنه يدرك أن عدوه الأساسي هو الشعب، الحاضنة الأساسية لأي معارضة ضده.

تعرضت قوى التجمع الوطني للتضييق والاعتقال، وتركز القمع على كوادر الحزب الشيوعي السوري/ المكتب السياسي، بعد اعتماد النظام المواجهة الأمنية والعسكرية في نيسان/ أبريل 1980، وخلال عمليات سحق الحراك الشعبي جاء حل النقابات المهنية، وتوجهت أجهزة النظام لتصفية الحساب مع من شارك في الحراك، وكذلك تجاه تنظيم الإخوان المسلمين، فوجهت حملة واسعة على أعضاء التنظيم بعد صدور القرار 49 الذي يقضي بتجريم المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين، وفي السياق ارتكب النظام مجزرة سجن تدمر في إثر المحاولة الفاشلة لاغتيال حافظ الأسد في حزيران/ يونيو 1980.

خلال رحلة حافظ الأسد إلى موسكو لتوقيع معاهدة الصداقة السورية السوفياتية في 8 تشرين أول/ أكتوبر، أمر بتوجيه ضربة شديدة للحزب الشيوعي السوري/ المكتب السياسي كهدية للسوفيات؛ التخلص من خصومهم لمصلحة معتمدهم في سوريا، أي حزب خالد بكداش الرسمي (الحزب الشيوعي السوري) المنضوي في جبهة النظام. استهدفت الحملة الجهاز العصبي للحزب الشيوعي المعارض، القيادات المركزية والمناطقية والفرعية، ونجحت في اعتقال نحو 250 كادراً لسنوات طويلة. أفلت بعض القياديين من الاعتقال، وانتقلوا إلى حياة التخفي، وقادوا الحزب طوال عقدين بصورة سرية. وكذلك كان الحال بخصوص كوادر حزب العمال وحزب الاتحاد الاشتراكي، إضافة إلى كوادر من البعث الديمقراطي، وكوادر أخرى لها علاقة بحزب البعث-القيادة القومية.

أما حزب العمل الشيوعي الذي نشأ في عام 1981، بعد تحوله من رابطة العمل الشيوعي، فقد تعرض لحمولات اعتقال في أواخر السبعينات، لكن حملات التصفية الكبيرة التي شنتها أجهزة السلطة حدثت بين عامي 1982 و1987. اعتقلت المئات من كوادره لسنوات طويلة، واستشهد بعضهم تحت التعذيب (محمد عبود، مضر الجندي). كما طالت الاعتقالات كوادر فلسطينية سورية من فتح وتنظيمات فلسطينية يسارية.

بعد مجزرة حماة في عام 1982 التي راح ضحيتها نحو 25 ألف قتيل من أهالي المدينة، واختطاف وتغييب الآلاف خلال شهر واحد (شباط/ فبراير)، ظهرت تحالفات جديدة في الخارج، كان أبرزها جبهة تحرير سوريا برئاسة أكرم الحوراني، ضمت آنذاك: حزب البعث-القيادة القومية المدعوم من البعث الحاكم العراقي، وحركة الإخوان المسلمين، وتيار من حركة الاشتراكيين العرب، وشخصيات سياسية سورية عديدة مقيمة في الخارج. وطرحَت الجبهة برنامجًا لإسقاط النظام وتحرير سوريا من السلطة الأسدية، لكن مفاجأة النظام كانت بعقد صفقة مصالحة مع الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين بزعامة عدنان عقله، على الرغم من أنه حملها مسؤولية العنف وارتكاب مجزرة المدفعية في حلب مع الضابط ابراهيم اليوسف الذي قتل بعد أشهر من حصولها. تمت الصفقة بإشراف ضابط المخابرات اللواء علي دوبا بعد الإمساك بعدنان عقله، القائد الميداني للطليعة المقاتلة، أو تسليمه نفسه. وصدرت في عام 1985 قرارات عفو بحق قيادات ومقاتلي الطليعة بعد تسليمهم مخازن أسلحة كانت في حوزتهم.

جرت أكثر من محاولة خلال الثمانينيات في الخارج لتشكيل جهات بأسماء مختلفة، معظمها كان مدعومًا من خصم النظام اللدود، أي النظام العراقي، لكن مثل هذه التشكيلات لم تستمر، أما التجمع الوطني الديمقراطي فقد استمر في ممارسة نشاط أقرب إلى العمل السري.

في بداية التسعينيات، حدث تقارب بين حزب العمل الشيوعي الذي كان يصدر جريدته السرية «الراية الحمراء»، والتجمع الوطني الديمقراطي، وظل الحوار قائمًا ومستمرًا، وكان يجري التنسيق على صعيد بعض المواقف، وأخذ حزب العمل على عاتقه توزيع نشرة «الموقف الديمقراطي» مثل أي حزب من أحزاب التجمع، وكان يأخذ حصته بشكل دوري إلى أن حدثت الضربة الأمنية القاسية باعتقال مجموعة كوادر قيادية ملاحقة، كان من بينهم عبد العزيز الخير.

انتقل التجمع الوطني بعد عام 1990 تدريجًا إلى استراتيجية جديدة⁽⁶⁾، تستند إلى المبادرة والدفع إلى نشاط علني، بعد تشخيصه لواقع الحال بأن هناك ظاهرتين تسيطران على الوضع الداخلي السوري؛ الأولى، تتلخص بالبنية المتكلسة للنظام غير القابلة لأي إصلاح أو تغيير داخلي، والثانية، حالة عجز المجتمع عن القيام بفعل ما من أجل التغيير بسبب القمع الشديد والسحق الذي تعرض له، خاصة خلال عقد الثمانينيات بما في ذلك قوى المعارضة السياسية التي استنفدت في الاعتقال والملاحقة وكم الأفواه، ولا سبيل إلى كسر هذه الحلقة وتجاوز الاستعصاء إلا بتشجيع كل المبادرات بما فيها تشكيل هيئات ولجان حقوق إنسان، وتقرر أن يُصدر التجمع نشرة تمثل الخط السياسي المشترك لأحزابه. صدر العدد الأول للنشرة المشتركة، وسميت (الموقف الديمقراطي)، واستمرت نحو عشرين عامًا، وتوقفت في عام 2011.

أصدر التجمع الوطني في شباط/ فبراير 2011 بيانًا حيًا فيه الربيع العربي في تونس ومصر، ودعا فيه الجماهير السورية إلى التحرك، وأشار إلى أن الربيع السوري قادم لا محالة بسبب تراكم الأزمات، وأن التغيير الوطني الديمقراطي هو المخرج الوحيد، وقد جاء البيان متناغمًا مع البيان الذي أصدرته الأمانة العامة لإعلان دمشق في حينه.

(6) رسالة داخلية موقعة من قيادة التجمع الوطني بتاريخ كانون أول/ ديسمبر 1989.

وفي 13 نيسان/ أبريل 2011، أصدر التجمع الوطني آخري بيان له⁽⁷⁾، لأنه بدءًا من تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2011 ستصبح معظم أطرافه جزءًا من هيئة التنسيق الوطنية. في هذا البيان الأخير، أعلن التجمع عن تأييده للحراك الشعبي السلمي الذي يطالب بالحرية والكرامة، وأوضح رؤيته إلى المخرج من الوضع المتأزم، وإلى الحوار بين السلطة والمعارضة الذي كان مثار نقاش عام.

حاول التجمع الوطني، خلال الثمانينيات والتسعينيات، تعزيز فاعليته بإنشاء مؤسسات مركزية وفرعية ولجانًا تخصصية، شارك فيها عدد من المثقفين المستقلين. لعب هذا النشاط، إضافة إلى تغييرات إقليمية ودولية (انتقال رياح التغيير الديمقراطي إلى بلدان عديدة، خاصة في أوروبا الشرقية، وسقوط نظام تشاوشيسكو حليف نظام الأسد) دورًا مهمًا في العودة التدريجية للسياسة. فخلال حرب الخليج الأولى والعدوان الأمريكي على العراق، صدر بيانات عن الكتاب والمثقفين، وكذلك المحامين، كما تشكلت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، اعتقل معظم مؤسسيها، ومع ذلك لم تستطع الاعتقالات والضغط وقف هذا النوع من النشاط.

تعرض عدد من أعضاء الحزب الشيوعي/ المكتب السياسي للاعتقال في مدينة يبرود شمال دمشق في إثر كتابات على جدران المدارس تدعو إلى إسقاط تشاوشيسكو سوريا. تعرضوا للتعذيب شديد، استشهد في إثره الشاب المهندس منير فرنسيس، ونجا آخرون (سمير حداد ويوسف غيث) بأعجوبة⁽⁸⁾. وقد عنونت جريدة نضال الشعب للحزب الشيوعي السوري/ المكتب السياسي افتتاحيتها في حينه (دولة اللادولة واللاقانون) واصفة النظام الحاكم بالهمجية الخارجة على أي قانون، ومن دون أن يقف في وجهها أي رادع.

مع بداية مرحلة التسعينيات، وجدت القوى السياسية المعارضة نفسها ضعيفة مستنزفة ومنهكة بسبب الاعتقال والقمع والملاحقات المديدة، إذ اضطرت إلى التقوقع النسبي، دفاعًا عن استمرارية وجودها، ما أدى إلى حسر تأثيرها ونفوذها السياسي في المجتمع، وأدركت أن الضربات المتتالية التي

(7) جاء في هذا البيان ما يلي: «يتعامل التجمع الوطني الديمقراطي مع أية دعوة للحوار بشكل متوازن، فهو لا يرفض أو يدير ظهره من حيث المبدأ، كما لا يقبل دون تبصُر. التديق في مصدر دعوة الحوار أو الطريقة التي تعرض فيها هام وأساسي، والمقبول هنا من طرفه هو تلك الدعوة العلنية أمام الرأي العام من قبل مصادر سياسية عليا في النظام. كذلك يفترض إطلاق الحوار أن تذهب الأطراف ولديها شكل ما من الثقة بجذواه، وهنا يصبح المطلوب من النظام إرسال عدد من الرسائل الإيجابية لتأكيد صدقيته في اختيار مبدأ الحوار، ولعل أهمها في هذه اللحظة السياسية: محاسبة المسؤولين عن ممارسة العنف والقتل ضد المتظاهرين، إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وقف الحملة الإعلامية المغرضة ضد الاحتجاجات والمعارضين، وقف العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية، والاعتراف العلني بوجود معارضة سورية وبحقها في العمل الحر.

دون هذه المؤشرات لن تخلق بيئة صحية للحوار، وستزداد القناعة بأن دعوة الحوار لا تخدم إلا خروج النظام من أزمته، والإيحاء للداخل السوري والخارج بأنه يسير في طريق الإصلاح. وهنا نؤكد أن التجمع الوطني الديمقراطي قد عاهد نفسه وشعبه، كما سائر قوى المعارضة الوطنية داخل سورية، ألا يساوم على دماء ونضالات شعبنا نحو الحرية والكرامة».

انظر الرابط الآتي: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=263968>

(8) تمكن من الفرار أيضًا لطيف حداد، الطالب الجامعي الذي سبق له أن اعتقل على خلفية نشاطه في الحزب الشيوعي السوري/ المكتب السياسي في تظاهرة جامعة حلب عام 1980.

قامت بها أجهزة السلطة، في إطار عملها الممنهج لإلغاء السياسة من المجتمع، قد أدت إلى خلل أكبر في ميزان القوى لمصلحة النظام، ومن ثم حاولت أن تعيد النظر في جانب من استراتيجيتها وتكتيكاتها بالتوجه إلى فرض نوع من النشاط العلني، من خلال دور مباشر أو غير مباشر، وخلق مناخ لمزاولة الشأن العام، ونجحت إلى حد ما باستعادة مواقع قد خسرتها، خاصة أن القبضة الأمنية للسلطة تراخت نسبيًا، وجرى الإفراج عن أعداد كبيرة من المعتقلين، وباتوا شخصيات علنية لها مكانتها الاجتماعية وحاضتها الشعبية، ويقصدها كل من لديه ميول معارضة، وبيحث عن دور. وعادت بعض الجمعيات المتوقفة والمجمدة إلى النشاط، مثل ندوة الثلاثاء الاقتصادية. وتم الإفراج في منتصف عام 1998 عن المعارض الكبير رياض الترك، الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري/ المكتب السياسي.

ثانيًا: عهد الأسد الابن وقيام الثورة

1 - موت حافظ الأسد ومجيء بشار

بعد طرح شعار «الأسد إلى الأبد»، كان حافظ الأسد يحضر لمن يخلفه من أسرته على طريقة كوريا الشمالية التي كان يشكل نظام حكمها الشمولي والوراثي بالنسبة إليه نموذجًا يحتذى.

بعد مجزرة حماة التي نفذتها السلطة، باتت حماة مثالاً قابلاً للتنفيذ في كل المدن السورية لسحق المجتمع والمعارضة، وانتقل الأسد إلى إضعاف مراكز القوى التي نمت داخل بنية النظام العسكرية والأمنية في معركته ضد الشعب بما فيها مركز قوة أخيه رفعت الأسد الذي أبعده إلى خارج سوريا. وتدرجًا، تم تحضير ابنه البكر بشار الذي مات في ظروف غامضة عام 1994، ما اضطره إلى أن يستدعي ابنه بشار من مكان إقامته في بريطانيا بغرض الدراسة، وبدأ بإعدادة بشكل مكثف عسكريًا وسياسيًا، وبإدخاله إلى ملفات سياسية عديدة.

في 10 حزيران/ يونيو 2000، أعلن عن موت حافظ الأسد. كان لافتًا حضور شخصيات رفيعة المستوى ممثلة للأطراف الدولية والإقليمية في جنازته، وكان واضحًا أن هذه الأطراف قد اتخذت قرارها بدعم بشار خلفًا لأبيه.

وكان لافتًا أيضًا تفاصيل مهزلة تسليم السلطة إلى بشار الأسد، بدءًا من قرارات خدام نائب رئيس الجمهورية بترفيح بشار الأسد لأعلى رتبة عسكرية، إلى مجلس شعب الذي عُقد بسرعة ليغير إحدى مواد الدستور خلال دقائق (تخفيض شرط العمر للترشح لمنصب رئاسة الجمهورية ليتوافق مع عمر بشار الأسد آنذاك 34 عامًا).

2 - ربيع دمشق والعقد الأول من عهد الأسد الابن

بعد أن سُمي بشار الأسد رئيسًا عبر عملية استفتاء شكلي، على طريقة والده، لا تتوافر فيها أي من مقومات العملية الديمقراطية، ألقى خطاب القسم في 17 تموز/ يوليو 2000، الذي أظهر فيه انفتاحًا وقبولًا بالرأي الآخر، مثلما فعل حافظ الأسد في بداية «حركته التصحيحية» حين أطلق

الوعود وزرع الأوهام. بعد ذلك، أزاح الأسد الابن بعض المديرين والمسؤولين الفاسدين، ورفع شعار «التحديث والتطوير»، وأعلن أن نهجًا إصلاحيًا قد بدأ، لكن سرعان ما عاد مضمون الخطاب القديم إلى الواجهة، إذ لم تتحمل السلطات الهامش الصغير لحرية التعبير والرأي الآخر، بعد أن عمّت النقاشات الواسعة معظم مناطق سوريا في المنتديات التي تشكلت سريعًا. فعادت لغة التهديد على لسان نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام، وتقرر حظر المنتديات في 17 شباط 2001، أي بعد سبعة أشهر من خطاب القسم، وأُغلق حوالي 70 منتدى، ثم رفعت العصا عاليًا في أيلول/سبتمبر 2001، وتم وأدها هذا الربيع، واعتقال مجموعة من الناشطين والسياسيين، منهم المحامي الراحل حبيب عيسى، الناطق الإعلامي باسم منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، والمحامي رياض الترك، الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري/المكتب السياسي.

إضافة إلى المنتديات، شهد ربيع دمشق حراكًا واسعًا، كان من أبرزه البيان الموقع من 99 مثقفًا سوريًا في تشرين الأول/أكتوبر 2000، ثم بيان الألف، وتشكلت لجان إحياء المجتمع المدني التي ضمت عددًا كبيرًا من الشخصيات الثقافية؛ ميشيل كيلو، نبيل المالح، عارف دليّة، حسين العودات، علي العبد الله، عبد الرزاق عيد، ياسين حاج صالح، حازم نهار... إلخ، ثم بيان المحامين والحقوقيين السوريين الذين طالبوا بإطلاق الحريات العامة، وبإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية وبمراجعة دستورية شاملة. كما تشكل عدد من منظمات وجمعيات ومراكز حقوق الإنسان مثل: الجمعية السورية لحقوق الإنسان، سواسية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان... إلخ.

كما حصل نشاط شبه علني لأحزاب التجمع الوطني الديمقراطي؛ مهرجانات خطابية حضرها الآلاف في أحد ملاعب دوما، في ذكرى تأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي وثورة 23 تموز/يوليو، شاركت فيها أحزاب التجمع وجمهور المعارضة الديمقراطية، وألقيت كلمات باسم التجمع الوطني في الأعوام 2003 و2004 و2005. والإعلان في مؤتمر صحفي في مكتب المحامي خليل معتوق⁽⁹⁾، في صيف 2005، عن عقد المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري/المكتب السياسي الذي غير اسمه إلى حزب الشعب الديمقراطي السوري، وانتخب عبد الله هوشه كأمين أول. صدور وثيقة الشرف عن الإخوان المسلمين في 2001، والتي لاقت ترحيبًا من بقية القوى السياسية، واعتبرت اقترابًا من الخطاب الوطني الديمقراطي⁽¹⁰⁾.

في بداية عام 2002 أصدر التجمع الوطني الديمقراطي بيانًا طالب فيه أعضاء الملاحقين والمتخفين بالظهور إلى العلن، وعددهم تسعة، وبعضهم أمضى ما يزيد على العشرين عامًا في حالة التخفي، في مبادرة تتضمن شكلاً من التحدي والتأكيد على حق القوى السياسية بالعمل والنشاط العام وكسر القيود المفروضة على العمل السياسي (بسام يونس، عبد الكريم شيخ الشباب، فهمي يوسف، عمر حنيش، يونس زريقة، سمير رحال، مازن عدي، رجاء الناصر، وائل معروف).

كان ربيع دمشق مؤشراً إلى عودة السياسة إلى المجتمع، ولم تتمكن إجراءات الضغط والتهديد والاعتقال من لجم أو ضبط تفاعل القوى السياسية والحقوقية والمدنية من متابعة النشاط والحوار،

(9) المحامي خليل معتوق ما زال قيد الاعتقال منذ أيلول/سبتمبر 2012.

(10) أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في أيار/مايو 2001 عن مشروع «ميثاق شرف وطني للعمل السياسي في سورية» عُرض خلال مؤتمر المعارضة السورية في آب/أغسطس 2002 في لندن.

وصمد متدى جمال الأتاسي للحوار الوطني حتى أيار/ مايو 2005 حيث أغلق بالقوة وحوصر ومُنع رواده من الدخول.

3 - إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، وقعت مجموعة قوى وأحزاب وشخصيات بياناً باسم ائتلاف «إعلان دمشق»، ضمّ طيفاً واسعاً من ممثلين عن التجمع الوطني الديمقراطي ولجان إحياء المجتمع المدني، وتنظيمات سياسية كردية وشخصيات مستقلة، وأيده الإخوان المسلمون، ثم انضموا إليه، ثم تخلوا عنه بعد عام، بعد أن شاركوا في «جبهة الخلاص الوطني» مع عبد الحلیم خدام الذي انشق على النظام بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط/ فبراير 2005، وهو الاغتيال الذي شكّل مفترق في التوازنات الإقليمية في المنطقة، وفرض على النظام السوري الانسحاب العسكري من لبنان.

وتركت حادثة الاغتيال آثارها في الأوضاع الداخلية، وفي العلاقات السورية اللبنانية، وفي هذا السياق جاء «إعلان دمشق-بيروت» الذي وقعه حوالي 150 مثقفاً وسياسياً من سوريا، ومثلهم في لبنان، ويدعو إلى علاقات متكافئة بين البلدية بعيداً عن الوصاية، ونجم عنه اعتقالات وملاحقات في الساحة السورية لمجموعة من السوريين الموقعين، ومنهم: ميشيل كيلو، أنور البني، ومحمود عيسى⁽¹¹⁾.

سعى ائتلاف إعلان دمشق للتحويل إلى مؤسسة من خلال تشكيل مجلس وطني، وانتخاب أمانة عامة، وقد عُقد في أواخر عام 2007 بشكل سري في أحد ضواحي دمشق، وحضره 132 عضواً من أصل 164 عضواً تمت تسميتهم أو انتخبوا من الأطر التي يمثلونها، لكن الائتلاف تعرض لأزمة داخلية بسبب نتائج الانتخابات وآلية الانتخاب، أدت إلى خروج حزب الاتحاد الاشتراكي برئاسة المحامي حسن عبد العظيم، ثم حزب العمل الشيوعي، وقد تركت هذه الأزمة انعكاساتها الكبيرة على وحدة المعارضة قبل وخلال الثورة، كما لم يمض أسبوع حتى بدأت حملة اعتقالات طالت عدداً من أعضاء الأمانة العامة، ومن كوادرفي مؤسسة الإعلان، كان من بينهم رياض سيف رئيس الأمانة المنتخب، ورئيسة المجلس الوطني فداء الحوراني، وتركت هذه الاعتقالات أثراً كبيراً في بنية الإعلان وتطوره⁽¹²⁾.

استمرّ الإعلان في العمل بأشكال أقرب إلى السرية، وأنشأ مكتباً للإعلام أشرف على موقع «نداء سوريا» وأصدر افتتاحيات دورية، وانتخب الشخصية الليبرالية الأستاذ سمير النشار رئيساً لمكتب

(11) صدر إعلان دمشق بيروت في 12 من أيار/ مايو 2006، ووقعه 274 مثقفاً وناشطاً وسياسياً سورياً ولبنانياً دعوا فيه إلى تصحيح جذري للعلاقات السورية-اللبنانية بدءاً بالاعتراف السوري النهائي باستقلال لبنان ومروراً بترسيم الحدود والتبادل الدبلوماسي بين البلدين.

(12) في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2007، شنت الأجهزة الأمنية السورية حملة على الأفراد الذين حضروا الاجتماع، واعتقلت أكثر من 40 شخصاً منهم. وفيما أخلت سبيل أغلبهم دون نسب اتهامات إليهم بعد عدة أيام، أبقّت على 12 عضواً محتجزين وأحالتهم إلى المحاكمة، والاثنى عشر شخصاً هم: وليد البني، ياسر العيتي، فداء الحوراني، أكرم البني، أحمد طعمة، جبر الشوفي، علي العبد الله، فايز سارة، محمد حاج درويش، مروان العيش، رياض سيف، طلال أبو دان.

الأمانة العامة، وأحدث فروعاً في المحافظات، كما نشط مجلس الإعلان في الخارج، وانتخب أنس العبدو عضو حركة العدالة والبناء الإسلامية رئيساً له.

شهد العقد الأول من عهد الأسد الابن نشاطاً ومبادرات لقوى شبابية، لكنها تعرضت للقمع. كما نشطت تيارات إسلامية خارج عباءة الإخوان المسلمين تتبنى الديمقراطية، وتطرح طروحات لاعنفية تنويرية، ومن بينها تيار الشيخ جودت سعيد.

إذ على الرغم من الاعتراض الذي أعلن عنه التجمع الوطني الديمقراطي على عملية التوريث وطعن بشرعيتها إلا أنه ترك الباب موارباً في حال أقدمت السلطة على عملية إصلاح جديّة تتيح لقوى المجتمع المدنية والسياسية أن تنمو وتحمل مسؤوليتها تجاه التغيير الديمقراطي المنشود، لكن هذا كان وهمًا، فالنظام السوري بطبيعته الشمولية وبنيته المغلقة كان عائقًا حقيقيًا أمام أي تقدم نحو الأمام على المستويات كافة، ولذلك أعلن التجمع الوطني، في إحدى افتتاحيات نشرته «الموقف الديمقراطي»، بعد سنتين على تسلم الابن السلطة، رأيه في اختصار: النظام السوري لا يصلح ولا يُصلح ولا يُصلح.

هل من دور للقوى السياسية في التهيئة للثورة؟

لا شك أن للقوى السياسية الوطنية الديمقراطية دوراً في التهيئة لثورة آذار/ مارس 2011، لأن انفجار الثورة ارتكز على أربعة عوامل رئيسية، كان أحدها التراث النضالي السوري في كليته.

الأول، مستوى الاحتقان الذي بلغته الأزمة العامة في البلاد من قمع وإفقار وفساد وسياسات تمييز، كبقية بلدان الربيع العربي.

الثاني، تأثير ثورة الاتصالات والمعلوماتية في وعي جيل الشباب، وانفتاحهم على عالم المعرفة غير المحدود، والتشرب بقيم الحرية وعالم الأنسنة في ظل معاناة الكبت والقهر وضيق فرص العمل.

الثالث، تأثيرات الربيع العربي في حينه من خلال المثالين التونسي والمصري، وما نقلته وسائل الإعلام عبر شاشات التلفزة، ما أعطى أملاً وثقة للشباب بالمبادرة والتحرك.

الرابع، الموروث النضالي في بعده الكفاحي السياسي والثقافي الذي ترك أثراً في أوساط النخب الشبابية والمسيئة.

هذا الموروث الذي يتضمن ما قدمته قوى المعارضة السياسية من تضحيات جمة خلال عقود، فضلاً عن مساهمات قوى الثقافة والفن في نقد الواقع وتغذية الوعي العام، مخترقة كل القيود وكبت الحريات التي مارسها النظام.

لم تخطّط القوى السياسية لقيام ثورة بل كانت تطمح في انتفاضة عام 1980، من خلال الإضرابات العامة والعصيان المدني، إلى إحداث تغيير جذري نحو نظام وطني ديمقراطي عبر عنه في حينه بيان التجمع الوطني في أواسط آذار/ مارس 1980، ومن أجل ذلك، حاولت ممارسة الضغط على السلطة للقبول بانتخابات جمعية تأسيسية تكون منطلق العملية الديمقراطية، لكنها دفعت أثماناً باهظة لقاء مواقفها وأدوارها، تجسّدت في اعتقال المئات من ناشطيها وكوادرها، واستشهاد عديد منهم

تحت التعذيب في السجون، أو من أثارها في ما بعد (منهم كوادر في الحزب الشيوعي السوري / المكتب السياسي: عبد الله الأقرع، هيثم خوجة، أميل نصور، يحيى الجوني، عبد الرزاق أبا زيد، رضا حداد).

لم تتوقف نضالات القوى السياسية السورية في أي لحظة طوال العقود الثلاثة السابقة للثورة السورية، على الجبهات المختلفة، الثقافية والسياسية والمدنية، خاصة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة (2000-2010)، فقد كانت البيانات المعارضة في محطات مختلفة، والتحالفات السياسية الجديدة مثل «إعلان دمشق»، والحوارات في المنتديات، وتشكيل الجمعيات الحقوقية، ولجان إحياء المجتمع المدني، والتنظيمات الشبابية والنسائية، في منزلة الإرهابيات التي هيأت مناخات جديدة نسبيًا تتجاوز مناخ الخوف والتقييدات المفروضة على المجتمع السوري، فضلاً عن المفردات والمفاهيم التي غذت بها الثقافة العامة للشباب السوري الذي أطلق الثورة بشعارات تركز على الوطنية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

4 - مقارنة أولية لدور القوى السياسية خلال الثورة والاستحقاقات المطلوبة

في 16 آذار/ مارس 2011، قبل تظاهرات درعا الأولى بيومين، ساهم فرع «إعلان دمشق» وفرع «التجمع الوطني» بدمشق في دعم اعتصام أسر المعتقلين في وسط دمشق، في ساحة المرجة أمام مبنى وزارة الداخلية. تعرض الاعتصام، قبل أن يكتمل الحشد، لقمع شديد بحضور وإشراف قادة أمنيين كبار، واعتُقل العشرات من المعتصمين⁽¹³⁾. وشارك فرع دمشق للتجمع الوطني الديمقراطي في إطلاق التظاهرات الأولى في برزة والمعضمية وتل منين ودوما وحرستا⁽¹⁴⁾.

كان تفاعل كوادر السياسة المعارضة قوياً إلى جانب الثورة، خاصة الفئة الشبابية، وتحول عدد منهم إلى قيادات ميدانية في الحراك الشبابي، مثل رزان زيتونة وناظم حمادي وسهير الأتاسي الذين بادروا إلى تشكيل لجان التنسيق المحلية⁽¹⁵⁾، والهيئة العامة للثورة السورية⁽¹⁶⁾ في ما بعد. لكن على الرغم من انضمام الكوادر السياسية والحقوقية والثقافية المعارضة إلى الحراك الشعبي في المحافظات السورية كافة، إلا أن الأحزاب والكتل السياسية عجزت أن تشكل مركزاً تنظيمياً موجّهاً لكوادرها وللحراك الشعبي، ولذلك تركت الأمور للمبادرات المحلية في كل منطقة.

(13) كان من بينهم: مازن درويش، سهير الاتاسي، ناهد بدوية، نارت عبد الكريم، ضياء دغمش، وفاء اللحام... إلخ.

(14) استشهد أحد أعضاء قيادة الفرع الوطني بدمشق فيما بعد، وهو محمود مدلل أبو مرشد، أحد المنظمين الأساسيين للحراك في مدينة حرستا بريف دمشق.

(15) أصدرت لجان التنسيق المحلية في 11 حزيران/ يونيو 2011 بياناً شاملاً، حدّدت فيه الطبيعة الديمقراطية للثورة، وهدفها إرساء الديمقراطية ودولة القانون. وحددت برنامجاً للمرحلة الانتقالية الديمقراطية تبدأ بتنحي الأسد. انظر: شمس الدين الكيلاني، مدخل في الحياة السياسية السورية: من تأسيس الكيان إلى الثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. انظر فصل «هيئات مدنية وتواصل اجتماعي».

(16) تشكلت الهيئة العامة للثورة السورية في أواخر آب/ أغسطس 2011.

تأخّر الإخوان المسلمون في اتخاذ موقف مؤيد للثورة السورية، وكان وضعهم في الداخل صعباً وضعيفاً بسبب التصفية المستمرة من الأجهزة الأمنية، ووجود القانون 49 لعام 1980 الذي يدين ويجرّم كل من ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين. لكن بعد الأشهر الثلاثة الأولى للثورة، بدأ نشاطهم يظهر إلى السطح في الخارج بدعم من التنظيم العالمي للإخوان المسلمين الذي تربطه علاقات قوية مع دول عربية وإقليمية⁽¹⁷⁾.

وحصل أيضاً تملل واضح في قواعد أحزاب «الجهة الوطنية التقدمية»، بما فيها حزب البعث الحاكم نفسه، وطالت الاعتقالات أعداداً كبيرة منهم لاشتراكهم في التظاهر ضد النظام، فزادت حالات الانشقاق والانقسام في صفوفها.

وفي الساحة السياسية الفلسطينية السورية كان انحياز جماعة أحمد جبريل (الجهة الشعبية - القيادة العامة) واضحاً منذ البداية إلى جانب السلطة، واستُخدمت أداة قمع في مواجهة الفلسطينيين السوريين الثائرين. بينما واجهت حركة حماس ارتباكاً في موقفها واضطرت إلى التخلي عن وجودها بدمشق، وتجميد مكاتبها فيها، أما الكوادر الوسطى لتنظيمات منظمة التحرير، فقد انخرطت في الحراك السلمي الذي عمّ سوريا، فقد كان للوجود الفلسطيني وزن قوي في العاصمة السورية ومحيطها (في مخيمي يرموك وفلسطين، وفي الحجر الأسود... إلخ)، وكان لهم مع نازحي الجولان المحتل مشاركة قوية وواسعة، وكانوا من أهم حواضن الثورة في الضواحي الجنوبية في دمشق، وتعرضوا لقمع شديد، ولم يتمكن النظام من سحق هذه المناطق، وإجلاء سكانها إلا من خلال إفساح المجال لدخول تنظيم «داعش» إليها، واستخدامه ذريعة لتدمير المخيمات، وتهجير ما يزيد على نصف مليون إنسان.

كانت هناك محاولات عديدة لتوحيد الطيف المعارض داخل سورية الذي كان منقسماً على نفسه قبل الثورة، خصوصاً بسبب انتخابات المجلس الوطني لإعلان دمشق الذي عُقد في أواخر 2007، وغادر الإعلان في إثرها حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل الشيوعي، فضلاً عن اعتقال بعض كوادر الإعلان آنذاك. كانت أهم محاولة خلال الأشهر الأولى من الثورة هي المبادرة التي دعت إليها شخصيات مستقلة بالتنسيق مع أعضاء في قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، وهم: ميشيل كيلو، برهان غليون، حبيب عيسى، حسين العودات، حازم نهار، عبد العزيز الخير، عارف دليّة، فايز سارة. تواصلت هذه المجموعة بتنسيق فيما بين أعضائها مع كامل الطيف السياسي المعارض في سوريا للاتفاق والتوقيع على وثيقة «عهد وطني»⁽¹⁸⁾، وبعدها عملت المجموعة نفسها على لَمّ شمل المعارضة، وقدمت وثيقة سياسية متكاملة تتضمن رؤية سياسية لسوريا المستقبل، وعُرضت المسودة على الطيف السياسي المعارض (إعلان دمشق، التجمع الوطني الديمقراطي، التجمع الماركسي «تيم»، الأحزاب الكردية، شخصيات مستقلة)، وحدثت تجاوب كبير باستثناء قوى وشخصيات من إعلان دمشق. وانتهت الوثيقة لتكون الوثيقة المعتمدة التي شكّلت هيئة التنسيق الوطنية في ضوءها، وأعلن عنها في 30 حزيران/ يونيو 2011⁽¹⁹⁾، وضمت في حينها 15 حزباً سياسياً بينها عدد من

(17) بالنسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين في بداية الثورة السورية؛ كانت في مرحلة تجميد موقفها المعارض للنظام السوري في إثر وساطات فلسطينية تركية وإيرانية بعد العدوان على غزة عام 2009.

(18) أصدرت مجموعة المثقفين هذا العهد في 29 آذار/ مارس 2011. للاطلاع على نص العهد على الرابط: <https://cutt.us/j6hE3>

(19) للاطلاع على الوثيقة التأسيسية لهيئة التنسيق الوطنية التي صدرت في 30 حزيران/ يونيو 2011،

الأحزاب الكردية⁽²⁰⁾، إضافة إلى شخصيات ثقافية مستقلة.

في اختصار، فشلت القوى السياسية المعارضة في داخل سورية في أن تتوحد ضمن إطار تنظيمي واحد، وعلى أساس برنامج عمل وأهداف مشتركة، وضيعت فرصة تاريخية ليكون للثورة رأس سياسي فاعل في الشارع، ويعبّر عن أهداف الثورة وإرادة الشعب السوري بصورة مستقلة، قبل أن يكون متاحًا للنظام وحلفائه الإيغال في العنف، وقبل تدخل أطراف دولية وإقليمية أكان يُتوقع أن تلعب بالثورة وتأخذها إلى مسارات بعيدة عن أهدافها.

إن فشل القوى السياسية في التوحد والمساهمة مع القيادات الميدانية الشابة في الحراك، أعاق تشكيل رأس حقيقي للثورة، يملك استراتيجية واضحة لبلوغ أهدافه، الأمر الذي يطرح سؤالاً كبيراً لا يزال راهناً حتى هذه اللحظة، سؤال يؤدي بالضرورة إلى سلسلة من الأسئلة الأخرى؛ إلى أي حد لعبت الأمراض التي تحملها المدارس القديمة التي تغطي عليها الأيديولوجيا في هذا الفشل؟ هل يعود الأمر إلى ضيق الأفق، وعدم القدرة على تجاوز الحساسيات الشخصية أم إلى نقص الإحساس بالمستوى المطلوب من المسؤولية الوطنية في لحظات تاريخية؟ أم أن الأسباب تكمن في الأوهام التي استبدت ببعض الفاعلين السياسيين، فبنوا حساباتهم وتصوراتهم وتكتيكاتهم وممارساتهم بصورة خاطئة وغير واقعية؟ أم أن هناك خللاً أساسياً يتمثل بقصور الوعي وضلال مناهج التفكير؟ تحتاج هذه المرحلة حقاً إلى الكثير من النقد والدراسة والتمعن لتحديد المسؤولية والأخطاء واستيعابها وتجاوزها لمواجهة الاستحقاقات الراهنة.

5 - إضاءة سريعة على أزمات الأحزاب السياسية خلال الثورة

بعد عقود من القمع وتجفيف العمل السياسي، كانت أحزاب المعارضة الديمقراطية مستنزفة ومنهكة حين فاجأتها الثورة، ولم يغير كثيراً العقد الأخير قبل الثورة من واقعها البائس ومن ضعف بناها وقصورها، ولذلك لم تكن مهيئة فعلاً كي تؤدي دوراً ريادياً مؤسسياً.

تعرض حزب الاتحاد الاشتراكي لهزة كبيرة خلال السنوات الأولى من الثورة بسبب اعتراض قاعدته الشعبية المندمجة بالحراك الثوري على قيادته السياسية التي كانت في نظرها مهادنة للنظام، ما أدى إلى شرخ كبير وحالة شبه انقسامية، فحصل تمرد على قيادة الحزب، كان على رأسه أحد أعضاء اللجنة التنفيذية في مدينة دوما (محمد سعيد فليطاني)، وهو الذي سبق أن تعرض للاعتقال في بداية الثورة، وبعد سنوات اغتيل في وضح النهار، خلال فترة سيطرة جيش الإسلام في دوما. قدم حزب الاتحاد الاشتراكي توضيحات كبيرة، واعتُقل عدد كبير من أعضائه، واستشهد عدد آخر منهم (عدنان وهبة، بسام بصل... إلخ)، ولا يزال حتى اليوم أحد قادته، رجاء الناصر، مجهول المصير بعد اختطافه من الأجهزة الأمنية⁽²¹⁾.

الرابط: <https://cutt.us/FOBAr>

(20) جدير بالذكر أن عدداً من مجموعة الشخصيات الثقافية (عارف دليلة، حازم نهار، عبد العزيز الخير) قد التقت مع ممثلين عن 12 حزباً كردياً في دمشق بهدف الحوار والتنسيق معها.

(21) اختطف أحد الأجهزة الأمنية في 20 تشرين الثاني / نوفمبر 2013، القيادي رجاء الناصر خلال مروره راجلاً في منطقة البرامكة بدمشق، وهو أمين سر هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي

أما حزب الشعب الديمقراطي السوري الذي كان له دور كبير في إعلان دمشق، فقد اعتُقل عدد كبير من كوادره، واستشهد بعضهم تحت التعذيب أو في التظاهرات، ولا يزال مصير القيادي فائق المير الذي اعتُقل في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2013 مجهولاً.

تعرض حزب الشعب لانتقادات واسعة على سوء الأداء، وعلى تأخير عقد مؤتمره الذي يضمن المراجعة وتجديد الطاقات. لم تعمل قيادته كي يكون فاعلاً كمؤسسة، وتُترك أعضاؤه لمبادراتهم الفردية خلال الثورة، في الوقت الذي لعبت بعض التصريحات السياسية لأحد مسؤوليه غطاءاً للإسلاميين المتشددين مثل جبهة النصرة⁽²²⁾. يُضاف إلى ذلك عدم الرضى عن أداء الحزب في المجلس الوطني والائتلاف الوطني الذي جُبر لمصلحة جماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم من التيارات الإسلامية. تفاقمت أزمة الحزب تنظيمياً، إذ صدرت قرارات فصل داخلية لمجموعة من الكوادر كانت تسعى لإنشاء منبر ديمقراطي داخلي بحسب النظام الداخلي، إلا أن القيادة رأت أنه تكتل بغرض الانقسام. احتكم المعارضون إلى هيئة التحكيم الوطنية داخل الحزب برئاسة عمر قشاش التي أنصفتهم، لكن القيادة المركزية لم تحترم قرارات هيئة التحكيم، وأعلنت حالة الطوارئ، ولجأت إلى قرارات الفصل التي طالت أعضاء في المركزية وكوادر أساسية. كذلك، لم تحدث استجابة لدعوة ثلث أعضاء المؤتمر السادس إلى عقد مؤتمر سابع، ولا يزال الأمر معلقاً حتى اللحظة الراهنة. انتهى الحزب واقعياً إلى جسمين تنظيميين يحملان الاسم نفسه مع تمييز الطرف الجديد بإضافة عبارة الهيئة القيادية إلى الاسم.

أما حزب العمل الشيوعي، فقد خسر أحد قادته البارزين عبد العزيز الخير، وهو قيادي أيضاً في هيئة التنسيق الوطنية⁽²³⁾. واجه الحزب أزمة على أكثر من مستوى، فقد فصل قائده السابق فاتح جاموس قبل الثورة لأسباب تتعلق بموقفه الضعيف تجاه النظام السوري، وخلال الثورة أيضاً غادرت الحزب كوادر مهمة لأنها لم تعد مقتنعة بجدوى العمل في إطار الحزب، وقد شكّل بعض أعضائه السابقين حركات أو مجموعات جديدة (مثل: حركة مواطن، حركة معاً، نواة من أجل سورية المستقبل)، في إطار الانحياز للثورة.

أما حزب العمال الثوري العربي، فقد واجه أيضاً حالة عطالة بعد أن غادر سوريا عدد كبير من كادراته، ساهم بعضهم في تشكيل حزب الجمهورية كحزب قيد التأسيس في 17 نيسان/ أبريل 2014. وظلت حركة الاشتراكيين العرب منضوية في إطار هيئة التنسيق الوطنية، واعتقل مسؤول الحركة إياس عبد الغني عياش، ولا يزال مصيره مجهولاً.

أدى الإخوان المسلمون فعلياً الدور الأكبر في مؤسسات الثورة التي تشكلت في الخارج برعاية إقليمية ودولية (المجلس الوطني ثم الائتلاف الوطني) من خلال بناء كيانات عديدة بأسماء مختلفة.

وأمين سرّ اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي في سوريا.

(22) المقصود هو جورج صبرة؛ القيادي في حزب الشعب وإعلان دمشق والائتلاف الوطني السوري، الذي استغرب إدراج الولايات المتحدة «جبهة النصرة» على لائحة الإرهاب، مشدداً على أن الشعب السوري يعتبرها جزءاً من الثورة. راجع الرابط الآتي: <https://cutt.us/8kxhL>

(23) بعد خروجه من المطار في 20 أيلول/ سبتمبر 2012، عند عودته من بكين مع وفد الهيئة، اختطف عبد العزيز الخير مع صديقيه إياس عياش وماهر طحان على طريق المطار، ويُرجح أن تكون الأجهزة الأمنية وراء اختطافه.

وقد شكلوا الغطاء الأكبر للمتشددين وسلطات الأمر الواقع في مناطق سورية مختلفة، خاصة في الشمال السوري، وباتوا غير قادرين على الخروج من الفلك التركي.

خلال السنوات العشر الماضية من عمر الثورة، نشأ خارج سوريا عشرات المجموعات والتجمعات والكتل السياسية، إضافة إلى العشرات من منظمات المجتمع المدني والمراكز القانونية والحقوقية، وتحولت مجموعات سياسية عديدة في الخارج إلى أحزاب سياسية مثل حزب اليسار الديمقراطي وحزب أحرار، وكلها تطمح إلى أداء دور في الساحة السياسية السورية، وجرى أيضًا تأليف هيئات ولجان تحضيرية في الخارج والداخل تشد الوصول إلى مؤتمر وطني سوري، لكنها تواجه صعوبات وعقبات عديدة في ظل أزمة الثقة السائدة، والتعثر في تحييد الخلافات الأيديولوجية أو الإخفاق في إدارة التباينات وتحييد أصحاب الأجندات المرتبطة بالخارج.

خاتمة

بعد سيطرة العسكرة على المشهد السوري، وارتسام حدود مناطق النفوذ بفعل المعارك العسكرية والتدخلات الخارجية، بات الشعب السوري موزعًا على سلطات ذات طابع ميليشياوي بما فيها سلطة النظام، وفي ظل تقزيم وتهميش دور المؤسسات الممثلة للثورة (ائتلاف، مجلس وطني، هيئة تفاوض)، والمتاهات التي دخلتها في مفاوضات جنيف، وقبولها مبدأ السلال الأربعة واللجنة السورية، انفض عنها تدريجًا كثير من الشخصيات والمجموعات السياسية من الكتلة الديمقراطية وإعلان دمشق، وانفض عنها أيضًا الجمهور الأوسع المؤيد للثورة. ومن ثم وجد الشعب السوري نفسه بلا تمثيل موحد يعبر عن مطالبه وتطلعاته، على الرغم من سعي عشرات الكيانات السياسة لتوحيد المعارضة أو للتواصل مع السوريين في الداخل الذين يعانون أزمات اقتصادية ومعاشية خانقة.

تواجه القوى السياسية تحديات كبيرة تتطلب مراجعات جذرية في وعيها ومناهجها وممارساتها لتحديد المسؤولية التي تتحملها بعد الهزيمة والمآل الذي وصل إليه الوضع السوري، وهنا تبرز أهمية نقدها لتجربة السنوات العشر الماضية، وعملها الجاد لتجاوز الحالة الراهنة من التشظي بأشكال من العمل التوحيدي المستقل عن الأجندات الإقليمية أو الدولية لاستعادة ما أمكن من دور في قرار مستقبل الوضع السوري بالاستناد إلى المصلحة الوطنية العليا بإقامة دولة المواطنة بعيدًا عن أي لون أيديولوجي، وبناء نظام ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب، ويستند إلى عقد اجتماعي جديد، واستثمار الطاقات الكبيرة لدى الشعب السوري داخل سوريا وفي مناطق الشتات، وبناء استراتيجيات عمل سياسي تصلح لاستثمار القرارات الدولية الخاصة بموضوع الانتقال السياسي في سوريا، واستخدام الملف القانوني للدفع باتجاه تحقيق العدالة والعدالة الانتقالية.

إن إعادة الاعتبار للسياسة بمعناها الحقيقي يشكل المدخل لبناء استراتيجية إنقاذ للشعب السوري من الوضع الكارثي الذي وصل إليه، ولتحقيق تطلعاته في الحرية والكرامة والعدالة.

المراجع

- غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- أسامة يونس، أبرز دساتير سوريا خلال 100 عام.. صراع الميدان والسياسة، موقع روسيا اليوم، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2019.

قراءة راجعة في إشكالات الربيع العربي المبكرة

صفوان قسّام

تاريخ وصول المادة: 26 أيار/ مايو 2021



صفوان قسّام

طالب دكتوراه علم الاجتماع في جامعة مرسين، حاصل على ماجستير علم الاجتماع ودبلوم التأهيل التربوي من جامعة دمشق، لديه عدد من الأبحاث النظرية والميدانية ومجموعة من المقالات السوسيولوجية والأدبية المنشورة.

ملخص

تحاول هذه الدراسة العودة إلى مسارات الثورات العربية في بواكيرها، لتستخرج منها الإشكالات التي وقعت فيها الثورات أو تنبأت بوقوعها، وتضعها أمام القارئ ليرى إن كانت هذه الإشكالات ما زالت قائمة أم إن الثورات تجاوزتها. عمومًا وجدت هذه الدراسة في مطالعاتها الأولى أن التحليلات كانت تتدرج من المتفائلة إلى المتشائمة، بحسب موضوعية وانخراط أو انغماس المفكرين والمحللين ومن تصدى لهذه المسائل السياسية في العمل الثوري؛ وإن قلنا إنها مسائل فذلك لأن خلفيات الثورات أخذت خصوصية كل بلد قامت فيه، فعلى الرغم من أن هذه الثورات كوّنت الربيع العربي إلا أنها في الحصيصة قامت فرادى. وتورد الدراسة مسألة إمكان عدّ الحركات السياسية والاجتماعية التي جرت في الأقطار العربية ثورات أو إصلاحات بحسب المعجريات والأحداث التي خاضها كل قطر منفردًا؛ فالحركات التي كانت تطالب بتغييرات جذرية للأنظمة سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا صنفت على أنها ثورات، أما التي كانت تطالب بتغييرات في السياسات والقوانين والممارسات صنفت على أنها إصلاحات.

وبناء على ما سبق، ترى الدراسة أن الثورات حدثت في ستة أقطار، هي تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن والسودان، وقد اختلفت مساراتها الثورية عما طمحت إليه؛ وعلى الرغم من اقتراب بعضها من هدفها، إلا أن بعضها الآخر لا يزال بعيدًا، بل ربما ازداد بعدًا عنه! ويعود هذا الاختلاف كما بينته الدراسة إلى وجود عوامل داخلية وخارجية تعدّ من الإشكالات التي وقعت فيها الثورات، وشكلت عقبات في طريقها، والتي تخص كل بلد بشكل منفصل.

وتقسم الإشكالات الداخلية إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يتعلق بالمعارضات، والقسم الثاني يتعلق بالأنظمة وتياراتها الاجتماعية، والقسم الثالث له علاقة بتفاعل الشعب مع طرفي الحراك. ومن أهم مشكلات المعارضة غياب المفاهيم النظرية التي تشكل أساس الحراك الفعلي، خاصة الهوية التي تقرّر كل ما سيليها من قوانين وتشريعات وبرامج وخطابات تشمل الجميع، وتحدد العلاقات ضمن المجتمع؛ أما الإشكالات الخارجية فتقسم إلى قسمين، القسم الأول يتعلق بالتدخلات الإقليمية، والقسم الثاني يتعلق بالتدخلات الدولية؛ وقد تكون هذه التدخلات على شكل دول أو تحالفات أو هيئات دولية، وقد تكون داعمة للمعارضات أو داعمة للأنظمة أو للشعب. هذه كلها كانت لاحقاً مهمّاً في مسارات الثورات العربية؛ وكان لها دور في التحليلات التي تنبأت بمسارات الثورات.

كلمات مفتاحية: الثورات العربية . الربيع العربي . الهوية الوطنية . التدخل الخارجي . المعارضة

أولاً: المشكلة والتساؤلات

نجد من خلال قراءات تطوّر الربيع العربي، أن هناك إشكالات بلغ عمرها عمر الربيع نفسه، شكلت عقبات أمام مسارات هذه الثورات، وهي لا تزال قائمة إلى اليوم بفعل عوامل عديدة؛ منها ما تعود جذوره إلى حقبة سابقة على الربيع، ومنها ما نشأت معه، ومنها ما تركبت عليه؛ وقد تكون الدراسات الأولى التي تناولت هذه الإشكالات واضحة في توصيفها، واقترحت حلولاً عملية، بل ربما تنبأت بمسار الثورات العربية. وهو ما ستعود إليه الدراسة لتقرأه مرة ثانية. حيث تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما خلفية الأسباب التي أفضت إلى الثورات العربية؟
- ما أسباب ظهور الثورات العربية؟
- ما الإشكالات التي وقعت هذه الثورات فيها باكراً وكان لها الأثر الاستراتيجي الذي لا يزال نعيشه إلى اليوم؟

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة حول السياق الذي أفضى إلى ظهور الأسباب المفجرة للثورات، نعود إلى مرحلة ظهور الأقطار العربية واستقلالها، ونتبع مساراتها التي بلورت أسباب الثورات ذاتها.

ثانياً: استقلال الأقطار العربية وصراعات الهوية

لم يكن انسحاب الإمبراطورية العثمانية من الأقاليم العربية في التوقيت نفسه، فقد كان انسحابها من الأقاليم المغربية ودخول الاستعمار الأوروبي أبكر كثيراً من انسحابها من وادي النيل والجزيرة والهلال الخصيب، وكان لذلك أثر واضح في كثير من مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

في بلاد المغرب العربي؛ وتبع ذلك انسحاب العثمانيين من باقي الأقاليم، ودخول الاستعمار الفرنسي والإنكليزي إليها في الربع الأول من القرن الماضي؛ وهو أيضًا ما كان له انعكاسه الواضح على الأقطار كلها، خاصة في مسألة الهوية؛ حيث شاهد العالم العربي نفسه فجأة في مواجهة مع سؤال حول هويته.

إن حكم العثمانيين تحت غطاء الإسلام والخلافة الإسلامية أجّل نوعًا ما هذه الإشكالية، على الرغم من أن إرهاباتها كانت واضحة طوال المرحلة العثمانية، حيث كانت الإجابة عن سؤال الهوية مريحة وسهلة، وهي أن الهوية دينية إسلامية. بينما في أوروبا انتشر الوعي القومي، وبدأ استقلال الدول قوميًا، وقامت الحروب على هذا الأساس؛ في المقابل عاش الإسلام تناقضًا بين أن يكون محصورًا بقوم معينين ليشكل هويتهم التي توازي القومية من جهة، وكونه دينًا أنزل للناس جميعًا، أي ليس لقوم بعينهم! ما أفرز عددًا من المفكرين والأحزاب والجمعيات التركية التي نظرت للقومية التركية، مثل عالمي الاجتماع والمفكرين التركيين ضياء غوك ألب⁽¹⁾، والأمير صباح الدين⁽²⁾، ما ظهر تأثيره في العرب بشكل مباشر، من خلال طبقة المثقفين العرب والقوميين، الذين يمكن ملاحظة أنهم كانوا يشبهون الأتراك في كل شيء تقريبًا، من اللباس والأفكار وطريقة الحديث والاجتماع وتصميم الأحزاب بناء على هوية تقوم على كتلة من التناقضات، حتى إن الجمعية التركية الفتاة التي تشكلت في اسطنبول تشكل على غرارها في اسطنبول أيضًا جمعية عربية، واسمها الجمعية العربية الفتاة⁽³⁾ ⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾؛ وعاشت فكرة العروبة نفسها مازقًا آخر، حيث اختلف المنظرون في خارطة الوطن والأمة العربية! فهناك من حصرها في شبه الجزيرة، ومنهم من مدها لتشمل الهلال الخصيب، وبعضهم وصلها إلى وادي النيل، وآخرون ضموا إلى المغرب العربي، وبعضهم ضم كل شمال الخليج العربي، وبعضهم الآخر اقتصر على الأحواز أو دونه، وبقيت هذه الخارطة موضع جدل إلى اليوم.

بعد أن استكملت الأقطار العربية استقلالها عن العثمانيين، ومن ثم الأوروبيين، وجدت نفسها في مواجهة مع سؤال حول هويتها لأجل اللحاق بالبعد الجغرافي القومي لها، على الرغم مما تركه الاحتلال من أثر واضح في ما يحدث اليوم بسبب الإرث الاجتماعي والسياسي، الذي انعكس على شكل تكريس التجزئة وخلق الاختلافات المقصودة والاحترافات في النواحي اللازمة من

(1) ويكيديا، ضياء غوك ألب، 23/4/2021، <https://ar.wikipedia.org/>

(2) ويكيديا، الأمير صباح الدين، 10/5/2021، <https://ar.wikipedia.org/>

(3) موسوعة المعرفة، جمعية الاتحاد والترقي، 29/9/2019، <https://www.marefa.org/>

(4) محمد روعي الخالدي، أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص 55-66.

(5) يمكن تفسير هذا التشابه وفق نظرية ابن خلدون أن المغلوب يقلد الغالب. والمرجح أن للسياسيين الأتراك من جماعة الاتحاد والترقي دور كبير في دعم الأفكار العربية القومية، بغية التحريض على الانفصال عن العرب، وإظهار التمايز القومي التركي عن العربي، وهو ما ظهر جليًا في المجازر التي لحقت بالأقوام غير التركية التي عاشت على الأرض التركية، كالأرمن، من أجل الحصول على مجتمع متجانس قوميًا؛ وقد أدى ذلك إلى اعتقال كل من حرض على تلك المجازم مثل ضياء كوك ألب نفسه حيث اعتقلته بريطانيا وفتته إلى جزيرة مالطا ستين بتهمة التحريض على الإبادة العنصرية.

أجل ضرب أي وحدة مستقبلية⁽⁶⁾؛ وهنا ظهرت أفكار عديدة تنادي بالهوية على شكل حلقات، بدأت بالحلقة الصغرى وهي الحلقة السياسية ضمن القطر السياسي، ومن ثم الإقليم الجغرافي⁽⁷⁾، وبعدها البعد العروبي، والبعد الأممي، وأخيراً حلقة البعد الديني الإسلامي؛ تخللها كثير من الجدل والدعوات الفرعية القبلية والعرقية والطائفية والمذهبية... إلخ، إضافة إلى وجود مشكلة في الهوية الاقتصادية أيضاً، خاصة مع انتشار تيارين متعارضين، الشيوعية والرأسمالية وما انبثق منهما ودار في فلكهما من تجارب أو أفكار مطورة أو متعلقة. وعلى الرغم من ذلك كله، فقد كانت هذه الدول صباح استقلالها تنادي على صعيد الشعوب والحكومات عموماً بالوحدة العربية؛ لكن لم يكن هناك كثير من التفاصيل حول آلية حصولها، خاصة أن بعض الدول ملكية وبعضها الآخر جمهوري، ولن يتنازل الملوك بطبيعة الحال عن عرشهم. وعلى العكس فقد حارب دعاة القومية العربية الدعوات الإقليمية والأممية؛ وعلى الرغم من وجود الصراع السياسي والصدامات الشرسة، إلا أن الجو العام كان سياسياً عموماً في الدول التي انتشر فيها العمل السياسي، لكن عدم حسم مسائل الهوية والبعد القومي والجغرافي والاقتصادي، أفضى إلى وصول العسكر والمستبدين إلى الحكم، الذين فرضوا رؤية قمعية أحادية الجانب على هذه المسائل، وعطلوا الحياة السياسية.

ثالثاً: وصول العسكر والاستبداد السياسي إلى الحكم

خرجت الحكومات العربية عموماً بعد الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي وهي تحمل نوعاً من الوعي السياسي والإداري الوطني، مكنها من بلورة حكومات وأنظمة دستورية وبرلمانية؛ فيها ما يشبه الفصل بين السلطات الثلاث، إلا الدول الملكية والوراثية التي كانت تحصر هذه السلطات في شخص الملك أو السلطان، وتعيد بلورة كل هياكل الدولة على هذا الأساس، بشكل يقترب أو يبتعد عن المركزية. لكن مع استمرار الصراع السياسي والفكري والإداري والاقتصادي والعسكري، ومع وجود تيارات وتدخلات عالمية فكرية وعسكرية واقتصادية، أدى ذلك إلى وصول ضباط من الجيش إلى حكم عدد من هذه الدول، حتى إن هناك انقلابات عسكرية أطاحت الملكية في بعضها، والملاحظ غالباً أن هؤلاء الضباط كانوا يدورون في فلك الاتحاد السوفياتي، وأن أنظمتهم اتجهت نحو اليسار والنظام الاقتصادي الاشتراكي، وتم تحييد الحياة السياسية والفكرية عن الساحة، واستبدل العسكر السلطة الشرعية، بسلطة القوة المفرطة، وصولاً إلى الاستبداد بالحكم، ما انعكس على الوعي الوطني والقومي، وأعاد الدول العربية إلى مرحلة ما قبل القومية، كالعشائرية والطائفية، وضربت المفاهيم المدنية كالمواطنة والمجتمع المدني والهوية الجامعة. وأثر ذلك في ما يتعلق بوضع المرأة وتمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، حتى إن بعض المنظمات التابعة للحكومات العربية التي تعنى بالشأن النسوي، كانت تساهم في تمييط وتأطير المرأة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً بناء على الدور المرتبط

(6) عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، ملف: العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي: الحالة العربية، سياسات عربية، العدد 36، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني 2019.

(7) بدر الدين عروذكي، الهوية الوطنية السورية بين الإشكالية والالتباس: التاريخ والواقع والمستقبل، الأبحاث الاجتماعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، اسطنبول، / <https://www.harmoon.org>، ص 13 و 14.

بالجنس على الرغم من أنها نسوية! وزاد الطين بلة تمكن الإسلام السياسي، والدعوات السلفية التي ألزمت المرأة بدور مجحف بحقها أخذ شكل الأمر الإلهي. وكان من السهل على هذه الحكومات استيراد الأفكار المعلبة التي تلائم طبيعة حكمهم وأفكارهم وشيطة كل ما هو غريب عنهم؛ حتى إن تحسين الوضع الداخلي اتسم بشيء من الإهمال بذريعة الاستعداد للمعركة، وظهرت هذه الدول وكأنها تسليح جيشاً لضرب إسرائيل. نادى الجميع بالوحدة العربية، لكن التجارب الوجدانية كانت فاشلة، أو لم تتخذ خطوات حقيقية لذلك⁽⁸⁾. ومن بين الأمور التي تسبب إلى العسكر وأنظمتهم الاشتراكية الاستبدادية، إضعاف البرجوازية الوطنية⁽⁹⁾؛ على الرغم من أن البرجوازية الوطنية كان لها اليد العليا في إنشاء الدول القومية، والنهوض بالصناعة والتجارة والتعليم والاقتصاد والمؤسسات والدستور والقانون والفن والتطوير الحضري والعلمي في دول كأوروبا⁽¹⁰⁾؛ إلا أنها كانت محاربة في دول الاستبداد، ونابت الدولة عنها في التصدي لهذه الأمور على الرغم من قصورها، ما انعكس سلباً على تلك المجالات؛ حيث كان حرياً بالدول أن تقوم بممارسة نوع من المراقبة والقوننة لهذه الطبقة، لا إخراجها من ساحة البناء الوطني. وأصبحت الحرية والديمقراطية والإصلاحات والتنمية أموراً شكلية صورية مفرغة من مضمونها⁽¹¹⁾.

رابعاً: أسباب الربيع العربي

قبل الخوض في أسباب الربيع العربي علينا أن نميز مفهوم الثورة؛ فالمفاهيم الاجتماعية، يأخذ مضمونها عادة طابعاً خاصاً، من حيث البعد الزمني أو الأيديولوجي. فما كان يعد قبل ألف عام «ثورة»، قد لا يعني اليوم أكثر من مجرد إصلاح عادي، وما تعده فئة اجتماعية أو سياسية ما «إصلاحاً»، يمكن أن تعده فئة أخرى معارضة لها «ثورة». ويعني مفهوم «الإصلاح» تعديلاً غير جذري في شكل الحكم، أو العلاقات الاجتماعية. أما مفهوم «الثورة» فيعني التغيير الشامل والكامل، المتمثل في رفض جذري وتام للأشكال والصور الاجتماعية القائمة، أي إزالتها؛ وهو ما يعني إحداث تبدلات ثورية عميقة وجذرية في حياة المجتمع الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية. مع العلم، أنه لا يجوز اللعب بالثورة وبالانتفاضة المسلحة أو استعجالهما، ذلك أن الثورة مستحيلة من دون أزمة قومية عامة، تلف طبقات الشعب جميعها، وتوقع الارتباك واليأس والهلع في صفوف الطبقة المستغلة، وتؤذن بدنو ساعة الانفجار⁽¹²⁾. وهذا يعني أن ما جرى في البلدان التي انتفضت لتغيير أنظمتها السياسية بشكل جذري هو ثورة تامة الأركان، وتشمل تونس

(8) بدر الدين عروودي، المرجع السابق، ص 13-14.

(9) حازم رحاحلة، تفكيك الاشتراكية العربية، عمران، العدد 6/24، <https://www.dohainstitute.org/>، ربيع 2018، ص 126-127.

(10) على الرغم من أن لها الكثير من المساوئ لكن الحل لم يكن يالغائها أو تهميشها إنما بالسيطرة على آثارها الجانبية لتجنبها، والتركيز على الفوائد منها.

(11) منى ظواهرية، أزمة الحرية والتنمية بعد ثورات الربيع العربي: قراءة في المشهد الراهن وأبعاد النقاش 2011-2019، <https://caus.org.lb/>، مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.

(12) محمد الزعبي، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، الطبعة 4، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991، ص 123-136.

ومصر وليبيا واليمن وسورية والسودان، بينما في باقي الأقطار كانت حركات من أجل الإصلاح. حملت الفترة التي بدأ بها الربيع العربي، دوافع من أجل حصول التغيير والثورة، كالفساد السياسي، واستبداد الأنظمة الحاكمة واحتكار مقاليد الحكم، والفقر المدقع وأوضاع المعيشة المزرية، وتدهور الاقتصاد وفساده، وسوء توزيع الثروة، وتمحور الأنظمة السياسية حول شخص الرئيس أو الحاكم، وغياب الأنظمة المؤسسية، ووجود السلطة القمعية الأمنية، وغياب الحريات عمومًا، والحاجات الثقافية والعلمية والشعور بالرضى والأمان والكرامة.

وهناك أسباب أخرى عديدة ناتجة من الحراك نفسه، ككسر الخوف من الأنظمة الذي حفز الناس على التحرك، ورد فعل الأنظمة نفسها الذي استثار الشعوب للدفاع عن نفسها، أو نصرة المظلومين، ودور الإعلام بشقيه الموالي والمعارض في تحفيز الشارع، حيث أدى الإعلام دورًا موضوعيًا أحيانًا من خلال عرض الحقائق، وتحريضًا أحيانًا أخرى من خلال عزو بعض ممارسات الأنظمة العنيفة والإجرامية والعكس، أو حتى من خلال إثارة النزعات الدينية والعنصرية وهذا يطال أسلوب الإعلام عمومًا، الذي ابتعد عن الوسطية أغلب فترة بداية الحراك السياسي الثوري في العالم العربي، وحرص على أسلمة الثورات.

ومن العوامل التي ساهمت أيضًا في الحراك أن الجيل الجديد من الشباب كان أكثر مرونة وانفتاحًا من الجيل القديم على أفكار ثورية خارج أطر السياسة الكلاسيكية العربية وأحزابها وتوجهاتها، واستخدامهم للتكنولوجيا، ما سرع في تنظيم الحركات وأنضجها⁽¹³⁾ ⁽¹⁴⁾.

خامسًا: خارطة القوى السياسية والاجتماعية عشية الثورات

في ربطنا تاريخ الشعوب العربية بالربيع العربي، نجد أن المسائل التي لم تحسم في ما مضى أدت دورًا في إظهار إشكالات كانت عاملاً حاسمًا في مسار الثورات العربية، فبالعودة إلى الحلقات التي تمثل الهوية مجازًا في المجتمعات العربية، نجد لها انعكاسًا متقاطعًا مع اتجاهات المجتمعات العربية السياسية عمومًا، يضاف إليها البعد الاقتصادي الذي يمثل لدى بعضهم ركيزة لاتجاههم. تجسد هذا أولاً في القوى والاتجاهات التي رأت أن انتماءها وهمها الوطني ينتهي عند الحدود السياسية لدولتهم، وبالتالي كان سقف هويتهم الوطنية لا يحمل أي أبعاد قومية، وربما حمل بعض الرواسب المنطقية والعشائرية والطائفية والرؤى الاقتصادية الاشتراكية أو الرأسمالية. في الحلقة الثانية، يمكن أن نجد القوى والاتجاهات التي تنادي بالبعد القومي على أساس الإقليم الجغرافي، والتي تقسم إلى أربعة أقاليم كبرى هي؛ إقليم الهلال الخصيب، وإقليم شبه الجزيرة العربية، وإقليم وادي النيل، وإقليم المغرب العربي مع ليبيا⁽¹⁵⁾؛ وقد نجد من يجتزئ منها أو يضيف إليها، فهناك من ينادي ببلاد الشام مثلًا على أنها سورية الكبرى. في الحلقة الثالثة، نجد الاتجاه العروبي، الذي ينادي بالبعد القومي العربي، والوطن العربي، ومنها الأحزاب الاشتراكية عامة، كالبعثية والناصرية

(13) منى ظواهرية، مرجع سابق.

(14) ويكيبيديا، الربيع العربي، 1/5/2021، <https://ar.wikipedia.org/>

(15) بدر الدين عرودي، مرجع سابق، ص 13.

والوحدوية الاشتراكية. بينما يتجه اليساريون والشيوعيون إلى المناداة بالبعد الأممي على أسس اقتصادية في الحلقة الثالثة، ونجد منهم من ينادي أيضًا بالبعد السياسي للدول أو البعد العربي، لكننا لا نجد منهم من ينادي بالبعد الإقليمي. في الوقت الذي يتجه فيه الإسلاميون إلى المناداة بالقومية والهوية الإسلامية في الحلقة الرابعة، داخل الإطار السياسي للقطر أو في الإطار العربي أو في العالم الإسلامي كله، وهناك دعوات أخرى تنادي بأن يعم الإسلام الأرض كلها؛ وتتشعب اتجاهاتهم من الدعوة السلمية، إلى السياسية التنظيمية، وصولًا إلى التنظيمات المتطرفة كلسلفية الجهادية.

وتتقاطع بطبيعة الحال الخلفيات الفردية لحاملي هذه الاتجاهات، وقد تأخذ تكتلاً آخر له دوره كما في الحالة الطائفية والعشائرية والمناطقية والعرقية؛ كما تظهر التنظيمات ذات الصيغة السياسية الصرفة من دون البعد السياسي القومي، كالتحالفات السياسية مع القوى الخارجية أو الداخلية؛ يضاف إلى ذلك الثائرون من دون أي خلفية معرفية أو سياسية أو عقيدة ثورية متبلورة، وينسب إلى هؤلاء دور مهم في تنامي باقي القوى التي سارعت إلى استقطابهم لسهولة تجنيدهم. إلى جانب ذلك كله هناك الشعب، الذي وجد أن مطالبه وقراراته واختياراته واتجاهاته وطموحاته هي موضوع خطاب أغلبية هذه الأحزاب والقوى والاتجاهات، والملاحظ عمومًا، أن الخطاب يقول «الشعب يريد كذا» على الرغم من أن الشعب منقسم على نفسه، وقد لا يكون له ما يريده أكثر من لقمة العيش بكرامة أو حتى من دونها⁽¹⁶⁾.

من جانب آخر، هناك الأنظمة العربية التي توأمتها غالبًا قوى طائفية أو عشائرية وأمنية من ضمنها الجيش، كالحالة السورية، أو من دونه، كالحالة التونسية؛ ويمكن أن توأمتها أيضًا قوى أخرى حزبية طائفية أو سياسية أو مرتزقة، ولا نستثني القوى الخارجية التي تدعم الجميع عند توافر المصالح متمثلة في دولة أو مجموعة دول؛ والمنظمات وتياراتها المدنية والإنسانية أيضًا.

يمكننا توضيح هذه الخارطة للقوى السياسية والاجتماعية والعسكرية على الأرض السورية بطريقة ثانية، استنادًا إلى مقياس ليكرت الشهير للاتجاهات الذي يتم استخدامه في قياس الاتجاهات النفسية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات، ويتم تطبيقه في الاستثمارات البحثية، ويتدرج بحسب اتجاه الفرد أو المجتمع نحو شيء ما، على النحو الآتي:

موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة.

وهو مشابه للتقسيمات التي يتم استخدامها سياسيًا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار؛ والتي تمتلك دلالاتها السياسية المعروفة، ويقابلها في علم الاجتماع قوى «الستاتيك» أو الاستقرار والثبات، كالقوى الدينية والسلطوية الجامدة، وحتى الفئات الاجتماعية التي تركز حالة الثبات الاجتماعي على واقع ما ثقافي أو اجتماعي، وقوى «الديناميك» وهي القوى الاجتماعية التغييرية التي تسعى للثورة على الأوضاع وتحسينها دومًا. وهما على طرفي نقيض سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، والصراع بينهما هو ما يولد حركة المجتمع وتطوره أو تدهوره. وبالعودة إلى المقاربة التي تحاول الدراسة

(16) عبد الحميد الأنصاري، الربيع العربي.. تغيير هويات المجتمعات العربية، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 461-467.

أن تطرحها هنا حول تصنيف القوى السياسية بحسب مقياس ليكتر للاتجاهات، أي اتجاهات هذه القوى من أنظمة الحكم العربية؛ يمكن أن نقسم المجتمع وقواه السياسية والعسكرية والاجتماعية على النحو الآتي:

- 1- الموافقون بشدة، ويقابلهم الموالون لأنظمة الحكم بشدة، وهي الفئات الموالية للأنظمة، فتحمل السلاح وترتكب الجرائم باسمها وبالنيابة، وهم من التيارات والقوى والأجهزة والفئات المتطرفة كلها .
 - 2- الموافقون، ويقابلهم الموالون لأنظمة الحكم، وهم من التيارات الفكرية والسياسية التي تنبذ العنف لكنها في صف الأنظمة أيضًا.
 - 3- المحايدون، ويقابلهم المحايدون اتجاه أنظمة الحكم، وهم غالبًا الشعب الذي يتجنب الصدامات ويطلب العيش فحسب، وهؤلاء هم من وصفهم يومًا ما بشار الأسد بالرماديين، ومن اتهمهم المعارضون بالجبين.
 - 4- غير الموافقين، ويقابلهم المعارضون لأنظمة الحكم، وهم من السياسيين عمومًا، الذين لا يريدون حمل السلاح، ومن دعاة السلمية من الأطراف المعارضة كلها.
 - 5- غير الموافقين بشدة، ويقابلهم المعارضون بشدة لأنظمة الحكم، وهم من حملة السلاح ومريدي التغيير الجذري والمتطرفين، بمختلف اتجاهاتهم الأيديولوجية والفكرية.
- يذكر أن للأنظمة العربية دور في خلق هذه التيارات والتلاعب بها أيضًا. كما أن هناك كثيرًا من الفئات المارقة والمرترقة والاصطفائية والمتملقة والانتهازية، يمكن أن تأخذ تصنيفًا ضمن هذه الاتجاهات بناء على أهداف ومصالح وغايات وإجراءات معينة.

سادسًا: إشكالات الثورات البكرة

لعل المشكلة الأكثر شيوعًا التي ظهرت في بداية الحركات الثورية العربية، كانت مشكلة ضبابية المفاهيم الثورية وغيابها في الشارع العربي، كمفهوم الدولة والهوية والمجتمع والسلطة والحرية والوطنية والمواطنة والديمقراطية⁽¹⁷⁾، وهي من المآخذ التي تصيدها إعلام الأنظمة وتاجر بها في كل أجنذاته الإعلامية الموجهة ضد الثورات، حيث ركز على جهل الجموع بهذه المفاهيم، وبالتالي فإن حراكهم غوغاء من دون هدف⁽¹⁸⁾، واستندوا إلى هذه النقطة في نعت الجماهير الثائرة، فقبل عنهم، جرذان وجرائم وغيرها. ولعل أغلبية الجموع الغفيرة التي نزلت إلى الشارع لم تكن تحمل الوعي الثوري الحقيقي، لكنها كانت تشعر بدافع قوي من حياتها ومعاناتها، بأن عليها تغيير شيء ما مسؤول عن كل البؤس الذي تعيشه. وما يترتب على هذه المشكلة أن الوعي الذي كان غائبًا

(17) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق.

(18) بعض المحللين الموالين، كانوا يقولون على الفضائيات وحتى في دراساتهم: كيف يمكن لمن لا يمارس الحرية ضمن أسرته وعائلته ومجمعه بسبب قيوده الاجتماعية والفكرية كاتمامته الديني والعرقى والطائفي والمناطقى والعشائري أن يطالب بالحرية والديمقراطية للدولة ولباقي فئات المجتمع، أليس عليه أولاً أن يتحرر هو نفسه وعائلته ومن ثم يطالب بها للدولة؟!

في تلك الفترة تقالتت وتسابقت قوى الثورة والمعارضة والمواالات إلى ملئه، وتجاوزته كثير من تلك القوى لتنمو على حساب الهدف الحقيقي للثورة غير الممنهج ولا المُنْفَق على آيته، وهو ما كان يترتب أساسًا على غياب الوعي بالهوية. هذا الوعي تشوّه وتغيّر ونما وبات مع مرور الزمن يُكوّن اتجاهات مختلفة، يمكن تصنيفها بحسب تصنيف ليكرت إلى الاتجاهات السابقة الذكر. وهي اتجاهات متباينة لم تعد تلتقي بين أبناء الوطن الواحد انطلاقًا من مواقفهم السياسية وأيديولوجياتهم التي كونوها حول ماهية الثورة والنظام، أي هل النظام مجرم؟ أم إن الثورة مؤامرة؟ فمن بنى اتجاهه ووعيه السياسي ومفاهيمه اليوم، بناها على أساس أمور باتت من مسلماته، وهي؛ إما أن الثورة عظيمة وناضجة وبفعل ووعي جماهيري مشروع ووطني تم جرّها إلى السلاح وتلاعبت بها القوى الشريرة حتى أسلمتها أو حاربتها وأخرجتها عن مسارها... إلخ، أو هي تظاهرات عميلة ومُسيرة بفعل مؤامرة خارجية أنتجت جماعات متطرفة وإرهابية! والنظام هو المخلص. وبناء على ذلك صار أي نقاش بين القوى الوطنية المختلفة حول المستقبل والأرضية المشتركة لا يصل إلى نتيجة إن كانت منطلقاتهم مختلفة بعضها عن بعضًا؛ أما داخل الاتجاه المعارض الواحد فإن الوعي بمفهوم الوطنية والمواطنة مثلاً يختلف تمامًا وجذرًا بين الشيوعي والإسلامي ممن يمثلون الاتجاه المعارض على سبيل المثال! وكل ما سبق يعود إلى السبب الأساس الذي لم نزل على خلاف حوله وهو مفهوم الهوية.

كما أن القوى التي تناولتها الدراسة في الفقرة السابقة، كانت تشكل سوسيولوجيا، قوى الستاتيك وقوى الديناميك؛ واللذان كانتا تمثلان التيارات المتصارعة على الهوية كلها، القطرية والإقليمية والعروبية والأممية والدينية والعرقية والطائفية والعشائرية والليبرالية والعلمانية واليسارية والتحالفات السياسية، مضافًا إليها الحاديون والأنظمة والحلفاء⁽¹⁹⁾. هذه القوى كانت تمثل محركات الصراع في الثورات، حيث يمثل النظام وحلفاؤه قوى الستاتيك، أي القوى التي تحاول الحفاظ على بقاء النظام والوضع كما هو، بينما يمثل الثوار والمعارضون قوى الديناميك، أي القوى المنادية بالتغيير والإصلاح. هذا الصراع بين قوى التغيير وقوى الثبات في المجتمعات موجود دائمًا ويأخذ أشكالًا عديدة، منها الثورة، وفي الثورات العربية كان الصراع محتدمًا بين هذه القوى في بعض الدول ونجم عن تشعبه واستمراره لمدة طويلة - حتى داخل القوى نفسها أحيانًا - استنزاف المجتمعات والدول والقوى كافة، وتمزق المجتمعات وانهيار الاقتصاد وتراجع قوة الجيوش ودمارها في بعض البلاد، ودمار البلاد كلها في بعضها الآخر. حيث إن كثرة الأطراف المعارضة وعدم وحدتها في مقابل وحدة الأنظمة وتماسكها أو استعدادها، قلب الموازين لمصلحة الأنظمة، كما أن الثورات المضادة التي خرجت في وجه الثورات الأولى أوصلت البلاد إلى الاقتتال في بعض الدول؛ والأمر كله يعود إلى الاختلاف في الرؤى والمفاهيم الموحدة والمشاركة التي يمكن أن تساهم في توحيد الصفوف.

كانت النقطة الثانية التي ظهرت بوصفها إشكالية، هي ابتعاد قوى الثورة الشابة عن خط الوحدة القومية، فكانت مسألة الوحدة العربية أو القومية أو مسألة فلسطين غائبة عمومًا عن خطابات تلك التيارات، خاصة الشابة منها، بل إن بعض القوى اليسارية وقسم كبير من الشارع خاصة الجيل

(19) عبد الحميد الأنصاري، مرجع السابق، ص 461-467.

الجديد منه، كانت لا تعنيها الهوية القومية أبداً، حيث تنتهي المسألة القومية لديهم عند الحدود السياسية للدول التي يثرون داخلها، فلا يعني لهم احتلال فلسطين قضية جوهرية قومية، بل هو موضوع سياسي لدولة مجاورة محكوم بالمصالح السياسية، ويمكن حله بطرق عديدة من دون شرط زوال إسرائيل وإعادة فلسطين إلى أبنائها! في المقابل طالبت بعض القوى على الأرض ذات الخلفية العرقية والإثنية أو المذهبية والدينية بالانفصال، كما يجري الآن في الجزيرة السورية، حيث يناهز الأكراد بدولة مستقلة. عموماً يمكن القول إن الخط القومي كان غائباً عن الخطاب الثوري⁽²⁰⁾.

نجد وفق السياق التاريخي لمراحل تطور الدول العربية، أن بعد الانفصال عن العثمانيين، ونتيجة فقر الوعي القومي لدى الشعوب العربية، سارعت القوى الأوروبية لاقتسام هذه الدول، ومن ثم تركتها ممزقة، بعد أن اطمأنت إلى أن القوى التي تدير البلاد ستكون بعيدة عن الوحدة لفترة ما، ووضعت الخطط اللازمة لذلك، وعلى الرغم من الانقسام الذي عاناه العرب، كان الخطاب الوحدوي لا يزال موجوداً، وتعداه إلى تجارب ومحاولات وحدوية فاشلة، أما أن تقود أجيال جديدة، تصبح معها الدول العربية بعيدة عن الخط القومي، وتنتقل إلى عد الكيانات السياسية التي تعيش فيها كيانات سياسية نهائية، فهي أزمة.

إذاً فإن النقاط الإشكالية حتى الآن هي غياب المفاهيم السياسية والثورية والإدارية، وتعدد التيارات المعارضة وتباينها واختلافاتها، وغياب السياق القومي عن خطابات القوى الشابة؛ يضاف إليها نقطة إشكالية جديدة وكانت تعد إحدى الذرائع التي حاججت بها الأنظمة العربية الثوار أيضاً، وهي غياب المطالب السياسية ومحدداتها وبرامجها، إذ كانت عامة وغير ناضجة، وأخذت وقتاً طويلاً نسبياً حتى تبلورت، وقد يعود سبب هذا الغياب والتأخير إلى تاريخ الشعوب العربية السياسي، الذي كان غصاً ومهمشاً سياسياً وثقافياً بسبب فعل أنظمة الاستبداد والقمع التراكمي لعقود عديدة؛ وأهم مظاهر هذا الغياب لجوء الثوار إلى عسكرة الثورة في بعض المناطق بفعل العوامل الخارجية والذاتية، والتخطيط الذي وقعت فيه القيادات السياسية الثورية التي كانت منفصلة نوعاً ما عن الأرض، والتناقض بين أنها تحمل برنامجاً سياسياً لتعمل عليه من جهة وأن الأرض تشتعل بالمعارك من جهة أخرى.

وكان وضع المرأة ومكانتها في الدولة والمجتمع، من النقاط الغائبة وغير المتفق عليها. فعلى الرغم من أن الشارع والحراك الثوري شاهد إنجازات مهمة ومشاركات فاعلة ومشرقة للمرأة، إلا أن بعض القوى كانت ترى أن المرأة لا يجب أن تخرج عن المنصوص عليه وفقاً لعقيدتها ومناطق مكانتها الاجتماعية؛ بل إن هذه القوى قامت بارتكاب انتهاكات بحقها⁽²¹⁾⁽²²⁾. وتبقى مسألة المرأة إلى اليوم موضع جدل مع القوى اليمينية، بل إن جيلاً جديداً من النسويات ظهر بمظهر أكثر جرأة

(20) عبد الملك محمد عيسى، ربيع اليمن: دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 69-80.

(21) مصطفى عمر التير، ربيع ليبيا: لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 58-59.

(22) أمال قرامي، أدوار النساء في أحداث الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 263-272.

وثورية وقدرة على المطالبة بحقوق المرأة، ولو أنه قليل الخبرة في العمل النسوي، أو لا يمتلك المهارات اللازمة للوصول إلى أهدافه، إلا أنهن كسرن حاجز الخوف من المجتمع وسدنة الدين. ولعل من النقاط التي عانتها الثورات في البداية أيضًا التخبط بين قراري الحرية والتنمية، ففي الوقت الذي كانت الثورات تسعى لتحسن الأوضاع كانت تعيش حالة مخاض لأنها تريد التخلص من مسبب سوء الأوضاع؛ وهذا ما رتب عليها المزيد من الترددي! فكان التخبط في اتخاذ قرار المواصلة في الثورة حتى إسقاط النظام ومن ثم إعادة الإعمار والتنمية أو الاكتفاء بهذا القدر من الدمار الحاصل نتيجة الصراع مع قوى الستاتيك لتتمكن من وقف الترددي وإعادة الإعمار⁽²³⁾ ⁽²⁴⁾ ومع الأسف فإن الأوضاع اليوم وصلت إلى الأسوأ وهناك كثير من الدعوات التي تندمت على المآزق التي حصلت نتيجة عسكرة الثورات مثلًا، ولو أنها بقيت سلمية لكان الضرر أقل بكثير. فلم تفلح أهداف الثورات في التنمية إلى الآن في أي من الدول الستة التي قامت فيها الثورات، ولو أنها كانت عبارة عن إصلاحات في بعض الدول العربية الأخرى التي استوعبت الحراك السياسي في الشارع ومطالبه ولم تتطور لتصبح ثورات.

يؤخذ أيضًا على الثورات في بداياتها التدخل الخارجي، عربيًا أكان أم أجنبيًا، أم حتى دينيًا، فدول الخليج كان لها تدخلاتها التي انعكست عمومًا سلبيًا في بعض الدول، مثلها مثل الدول الأجنبية، التي تدخلت في مصالح الأنظمة أو المعارضات، وهذه التدخلات أفضت إلى حروب ودمار في بعض البلاد، وكان التدخل أحيانًا باسم الدين كالسنة والشيعة، والذي أفزع الأقليات، وأثار تساؤلات حول حقيقة ما يجري، هل هي أحداث طائفية أم حراك شعبي سياسي؟ بعض التدخلات لم تكن كما يجب لها أن تكون، في مقابل أن بعض التدخلات كانت لحماية المصالح، مثل التدخل الروسي في سورية وفي ليبيا، لحماية مصالحها، خاصة أسواق سلاحها وتكنولوجياها العسكرية، وأمنها القومي⁽²⁶⁾ ⁽²⁷⁾ ⁽²⁸⁾. واللافت للنظر أن الإسلام السياسي صعد وأظهر حجم وجوده وقوته على الأرض، لكنه في الوقت نفسه أظهر حجم تناقضاته وضعف قدرته الإدارية والتنظيمية والاحتوائية، ودخل في صراعات سياسية مع اليساريين والمجتمع المدني والعلمانيين والليبراليين؛ وعلى الرغم من أن اليسار، والشيوعيين تحديدًا كان لهم دور في استنهاض الإسلام السياسي وتحريضه وجره إلى الماضي في الثورات، إلا أنهم لم يكونوا على تنسيق حول المسائل الحساسة، حتى إن الإسلام السياسي لم يتفق مع أطرافه واتجاهاته كلها حول هذه المسائل؛ كالعلمانية والشريعة الإسلامية،

(23) منى ظواهرية، مرجع سابق.

(24) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق.

(25) حسن نافعة، ربيع مصر: بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 33-54.

(26) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق.

(27) مصطفى التير، مرجع سابق، ص 55-58.

(28) مرشح البقاعي، وآخرون، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير - أربع سنوات من الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 471-542.

وحقوق المرأة والمواطنة، ومفهوم النظام الديمقراطي وموقع الدين من الدولة... إلخ⁽²⁹⁾ (30) (31) (32). ولا تزال هذه التناقضات والصراعات موجودة حتى اليوم، والسبب الكامن وراءها يعود إلى الجذر الأساس، الهوية.

لعل من النقاط الإشكالية المهمة التي عايشتها الثورات هي حيادية جزء كبير من الشعب وعدم اشتراكه في الثورة⁽³³⁾؛ على الرغم من أن الشعب هو المتضرر الأساس من سياسات الدول، وتدابير الثورات، إلا أن أكثر الإحصاءات تفاقماً ترى أن نسبة من تحرك من الشعب لم تتجاوز نصفه! وأن أغليته بقيت حيادية، وهو أمر مرجح الحدوث لأسباب عديدة منها تركيبة المجتمعات العمرية والجنسية، واهتماماتهم وجرأتهم على المشاركة، إذ إن أكثر من 45 في المئة من المجتمعات العربية ممن هم تحت سنة 18 إضافة إلى النساء وكبار السن، أي ممن لا يشاركون في النشاط السياسي، والفئة الواعية التي يمكن أن تشارك قليلة إجمالاً، وهي موزعة بين الثوار والأنظمة! لذا فإن نسبة من شارك لا تعد ممثلة عن الشعب كله، لكنها يمكن أن تكون تعبيرية، بمعنى أن هذه التظاهرات والثورات قد لا تمثل الشعب كله لكنها قد تنقل مطالبه وتعبّر عنها، فالشعب بجزء كبير منه بقي على الحياد وهو أمر يحصل في أغلبية الثورات؛ أما الإشكالية هي أن كل القوى تحدث باسم الشعب ككل وكأنها تمثله كله، من دون مراعاة أنه مقسوم على نفسه وفق نسبية غير محسوبة تماماً لكل اتجاه من اتجاهاته السياسية ومواقفه من الأنظمة. فمن يقول إن الشعب يريد إسقاط النظام يستثني بهذه الجملة قسماً ليس بقليل نسبياً من الشعب لا يريد إسقاط النظام! وفي المقابل من قال إن الشعب يحب الرئيس يستثني قسماً لا يحبه، والاثان يصادران رأي البقية ويتحدثون بالنيابة عنهم! وعموماً فإن هذا الخطاب كان يخضع لأجندة سياسية تحاول سحب أكبر عدد ممكن من الجماهير من أجل حسم الحراك وإظهار أن الشارع كله مع هذا الخطاب لكسب الشرعية وإقناع الفاعلين الدوليين والتيارات المناصرة.

إن ما ترتب عن هذه الإشكالات أخذ شكل «أثر الفراشة» التي تقال حول نظرية الفوضى، والتي ترى أن فرقاً طفيفاً في مسار خط ما، لا يُرى بالعين المجردة، يُفرز على المدى البعيد نتائج كارثية، ومغايرة تماماً للمأمول، فلقد أفرزت هذه الإشكالات في بعض الدول اختلافات بين أبناء الوطن، لدرجة أنه صار من شبه المستحيل أن يعودوا إلى الالتقاء.

في تتبع هذه الإشكالات وأثرها اليوم، نجد أن الوعي العام بالمفاهيم التي كانت مبهمة وضبابية

(29) صلاح الدين الجورشي، ربيع تونس: التآرجح بين الأمل والخوف، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 21-31.

(30) مصطفى التير، مرجع سابق، ص 61.

(31) محمد أبو رمان، الإسلام السياسي ومآزقه في حقبة الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 141-152.

(32) عبد الإله بلقزيز، لماذا تغلب الطابع الديني على أحداث الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 153-163.

(33) منذر خدام، ربيع سوريا: الشعب لا مع السطلة ولا مع المعارضة، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 82-96.

لدى فئات المجتمع عمومًا عند بداية الربيع العربي قد ارتفع، لكن الجدل حتى الآن لا يزال قائمًا حول الهوية والمواطنة والعلمانية والجندر وغيرها، وعلى الرغم من أنها صارت معروفة إلا أن الاتفاق عليها لم يتم بعد؛ كما أن قوى المعارضة ازدادت تباعدًا وتنافرًا بدلًا من أن تتقارب، وبات السياق القومي في الخطاب الشعبي أمر مُفرغ من مضمونه، وهو من المستحيلات التي لا طائل من الحديث حولها؛ وعلى الرغم من أن البرامج السياسية نضجت وتبلورت وغدت واضحة، إلا أنها مختلفة بين قوى المعارضة. كما أن العسكرية موضع جدل أيضًا بين مؤيديها ومعارض، وقد سادت البلاد والثورات إلى دمار على الصعيد كلها، وأسلمة الثورات أيضًا باتت واقعا لا بد من التعامل معه، وعلى الرغم من أن الإسلام السياسي ذو وزن سياسي وتمثيل قوي في الشارع، إلا أنه ضعيف من الناحية الإدارية، ويعد من القوى المعطلة في الثورات. كما ازداد التدخل الخارجي، وصار لآعيا أساسًا. وبقي الشعب هو الحامل الأكبر للخسائر الهائلة ويتلقى تبعات الصراعات كلها.

سابعًا: السيناريوهات التي كانت متوقعة

كانت السيناريوهات المحتملة تقوم على أساس ثلاث نتائج؛ سقوط النظام، الرضوخ لمطالب المتظاهرين، انكسار الثورات وخسارتها. وللوصول إلى ذلك كانت السبل تختلف، بين أن تكون الثورات سلمية فتتم مواجهتها بالعنف وتحافظ الثورات على سلميتها، أو تكون سلمية ولا يتم مواجهتها، وتبقى كذلك، أو تكون سلمية وتواجه بالعنف وترد بالعنف⁽³⁴⁾.

في حال حدوث سيناريو سقوط النظام أو رضوخه لمطالب المتظاهرين، فقد يأخذ الإصلاح شكل التنمية المستدامة والشاملة، وهو السيناريو المفضل، أو ستسحب البلاد إلى حرب أهلية طائفية، أو حرب مع أتباع النظام القديم؛ أو سيتولى الثوار إدارة وحكم بلادهم؛ لكن الاحتمالات كانت هنا تقول إن الأكثرية سوف تحكم الأقلية وفق قوانين وشريعة الأكثرية، ما سيعيد الوضع إلى حالة صدام، حتى يتم تنفيذ سيناريو الوصول إلى دولة المواطنة والانتخابات والأحزاب والديمقراطية والشرعية الدستورية والمؤسسية⁽³⁵⁾.

بالنسبة إلى الأنظمة كان السيناريو الشائع الذي ستلعبه من جهتها في تلك الفترات هو استجرار الشرعية، من خلال المسيرات المؤيدة والإعلام ومؤسسات الدولة، ووقوف الأمن عمومًا كما كان متوقعًا إلى جانبها، أما الجيش فهو السيناريو الذي كان يؤدي دور سقوط النظام أو استمراره، ففي الدول التي وقف فيها الجيش إلى جانب النظام بقي نظامها مستمرًا، والعكس، علمًا أن الجيش بوصفه مؤسسة يجب أن تبقى قائمة، بغض النظر عن ولائها، لأنها الحامية من تفكك النسيج الاجتماعي وتكرار السيناريوهات، كما جرى في لبنان فترة الحرب الأهلية، ويجري اليوم في ليبيا⁽³⁶⁾.

(34) منذر خدام، مرجع سابق، ص 82-96.

(35) منى ظواهرية، مرجع سابق.

(36) فرحات إلياس، الجيوش العربية وأدوارها في دول الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 247-262.

خاتمة

لا تزال أغلبية الإشكالات التي تعيشها الثورات موجودة، وازداد الشرخ نتيجتها بين أبناء الوطن الواحد، ولا تزال القوى المتصارعة متعنتة - بفعل عوامل ذاتية وداخلية وخارجية - ومتمترسة وفق اصطافات بفعل اختيارها الذاتي أو المفروض عليها. لقد كانت أكثر الإشكالات التي مرت بها الثورات العربية أهمية هي اختلاف الخلفيات الفكرية التي حركت الجماهير وثارَت على أساسها، لأن السلفي والإسلامي وجد في الحراك فرصة للجهاد وممارسة الدين، وفرصة لتحقيق الدولة الدينية! بينما كان العلماني واليساري والليبرالي يرى فيها دولة مواطنة! وبينما أفزع الأول الأقليات، لم يقدم الثاني تطمينات أكثر مما قدمتها له الأنظمة التي عملت على تعزيز هذه النقطة تحسباً لمثل هذه المواجهات، فلم تنخرط الأقليات عموماً في الحراك الثوري. استفز اليسار الحمية اليمينية ليتفض إلى جواره في نضاله، قبل أن يتفق معه على شكل البلاد! وتُرك الأمر للمستقبل! وعلى الرغم من وجود قاعدة شعبية لدى اليمين قلبت الموازين في بعض الأقطار إلا أن خبرتهم السياسية كانت ضعيفة، وأميل إلى الهيمنة السلطوية، ولم يكن خطابهم مطمئناً، أما اليساريون والعلمانيون والليبراليون لم يتفقوا على صيغة جامعة، والأمر كله بتقدير الدراسة يعود إلى عدم الاتفاق على الهوية التي ستتنصف الجميع. وتوسع الهوية الثقافية والمنطقية بين الاتجاهات جميعها، وصار المعيار الذي تبنى على أساسه ردود الأفعال هو رد الفعل نفسه؛ بحيث تناست أو تعامت الأطراف عن الفعل الذي ولد ردود الأفعال كلها.

قد يكون البعد القومي عاملاً مهماً من حيث تحديد الهوية اليوم، لكنه لم يعد مطروحاً على الأمد القريب أبداً، ومع ذلك على الأطراف كلها أن تتجمع إن كان هدفها فعلاً الأوطان والشعوب، وعليهم أن يحسموا برامجهم التي تضع خطة عمل زمنية لوقف القتال والتدخلات الخارجية، ووضع أسس دستورية تكفل للجميع العيش بكرامة ومساواة أمام القانون. وإن كان الإسلام السياسي والأنظمة العربية تتجاهل مثل تلك الدعوات، فعلى التيارات اليسارية والعلمانية والليبرالية والمدنية التكتل لأنها بحالتها المتفرقة هذه لن تكون ذات تأثير. كما يرى بعض الباحثين أن الديمقراطية بالمفهوم الليبرالي لا تلائم المجتمعات العربية، لأن البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات لا يساعد على تقبل الناس لأفكار الديمقراطية ومبادئها ولا الشروط والقواعد التي تتطلبها⁽³⁷⁾، وهذا يسوقنا إلى باب مراجعة المفاهيم التي نتبناها في خطاباتنا كافة، ونحاول مقاربتها من موائمة وتقبل مجتمعاتنا لها، وتحديد المفاهيم التي نعتقد أنها ستكون حلاً لوضعنا التنموي بينما في المقابل ليست قابلة للتطبيق في بلادنا. ولا ننسى أن الجيش في أي دولة هو العمود الفقري لهذه الدولة، حتى لو كان جيشاً يرتكب الفظائع بسبب الأوامر أو الاصطفافية لكنه الضمانة الأخيرة لبقاء البنية والنسيج الاجتماعي بحسب بعض الرؤى، والجيش في وظيفته الأولى حام للدستور، والحدود والشعب، وليس الأنظمة؛ ولا يجب أن يتدخل في الحياة المدنية بأي شكل من الأشكال.

(37) مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص 65.

المراجع

1. آمال قرامي، أدوار النساء في أحداث الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
2. حسن نافعة، ربيع مصر: بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
3. صلاح الدين الجورشي، ربيع تونس: التآرجح بين الأمل والخوف، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
4. عبد الإله بلقزيز، لماذا تغلب الطابع الديني على أحداث الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
5. عبد الحميد الأنصاري، الربيع العربي.. تغيير هويات المجتمعات العربية، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
6. عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، ملف: العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي: الحالة العربية، سياسات عربية، العدد 36، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني 2019.
7. عبد الملك محمد عيسى، ربيع اليمن: دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
8. فرحات إلياس، الجيوش العربية وأدوارها في دول الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
9. محمد أبو رمان، الإسلام السياسي ومأزقه في حقبة الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
10. محمد الزعبي، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، الطبعة 4، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991.
11. محمد روهي الخالدي، أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.
12. مرح البقاعي، وآخرون، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير - أربع سنوات من الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
13. مصطفى عمر التير، ربيع ليبيا: لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
14. منذر خدام، ربيع سوريا: الشعب لا مع السطلة ولا مع المعارضة، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.



ملف العدد

الربيع العربي بعد عشر سنوات المسارات والحصائل والآفاق (الجزء الثاني)

مقالات رأي

■ اليسار المتشظي أمام الثورات

غياث نعيسة

■ حول الربيع العربي في موجته الثانية

الأهمية والميَّزات

ليلى عبد الحميد

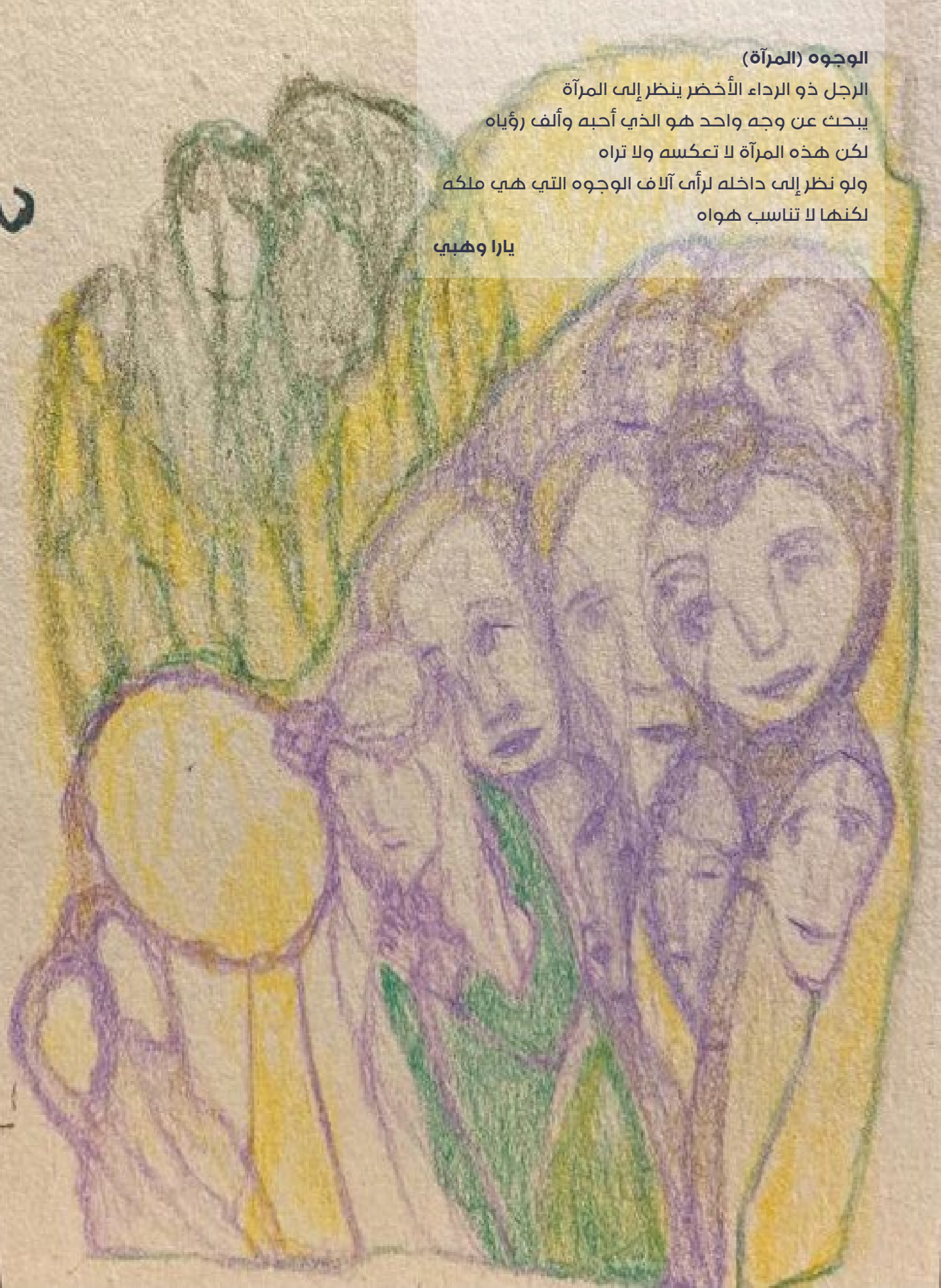
■ الجانب المجتمعي للربيع العربي

فؤاد القطريب

الوجوه (المرأة)

الرجل ذو الرداء الأخضر ينظر إلى المرأة
يبحث عن وجه واحد هو الذي أحبه وألف رؤياه
لكن هذه المرأة لا تعكسه ولا تراه
ولو نظر إلى داخله لرأى آلاف الوجوه التي هي ملكه
لكنها لا تناسبه هو

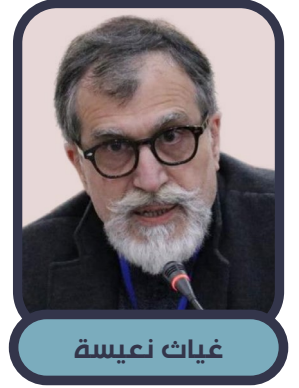
يارا وهبي



اليسار المتشظي أمام الثورات

غياث نعيسة

تاريخ وصول المادة: 28 نيسان/ أبريل 2021



كاتب يساري سوري، منبثق تيار اليسار الثوري في سورية، طبيب مقيم في فرنسا.

غياث نعيسة

إن تفاوت مواقف اليساريين، أفرادًا وأحزابًا، من قضايا جوهرية تواجههم، ليس شيئًا استثنائيًا، إذ توجد دومًا مروحة واسعة من الآراء المتباينة التي تعبر عن تعدد وتناقض مواقفهم في المنعطفات التاريخية التي تواجه بلدانهم أو العالم.

ولعلّ المثال الأبرز الذي يعبر عن انقسامهم تاريخيًا هو الانقسام الذي جرى خلال الحرب العالمية الأولى بين أولئك «الانتهازيين» من جهة، الذين بشكل أو بآخر ساندوا حروب حكومات بلدانهم الرأسمالية، و«الثوريين»، من جهة أخرى، الذين دعوا إلى تحويل هذه الحرب بين الضواري الإمبريالية إلى ثورات اجتماعية وإلى تضامن البروليتاريا في كل البلدان المتحاربة.

بيد أن اليسار في العقد الأخير، على الأقل، قد ازداد تشرذمًا وتخبطًا في مواقفه. ونعتقد أن حدثًا كبيرًا هو ما فاقم التشوش اليساري المرتبط عضوياً بالتحويلات التي جرت في الاتحاد السوفياتي بعد انتصار ثورة أكتوبر 1917 بسنوات، حيث سيطرت بيروقراطية الحزب على السلطة، وقامت فعليًا بثورة مضادة على السلطة العمالية التي تمخضت عنها الثورة الروسية. وبلي ذلك، في الأربعينيات من القرن الماضي، تشكيل بلدان الكتلة الشرقية في أوروبا، في إثر الحرب العالمية الثانية، بفضل تدخل الجيوش السوفياتية وإقامتها أنظمة «اشتراكية»، وهكذا حولت الدعاية السوفياتية روسيا إلى الوطن «الأم» للاشتراكية، وصار حلف وارسو «المعسكر الاشتراكي»، ومارست الدولة السوفياتية سطوتها سياسيًا وأيديولوجيًا على اليسار عالميًا.

إن أغلبية الأحزاب الشيوعية الرسمية، وتلك القومية التي كانت تعرف نفسها بالاشتراكية، وقفت إلى جانب «المعسكر الاشتراكي» حتى انهيار الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية في التسعينيات من القرن الماضي. كل ما كان يفعله هذا المعسكر في سياساته الداخلية والخارجية كانت تنظر إليه هذه القوى المذكورة بوصفه السياسات الصحيحة والماركسية الحقة. وهكذا تحولت إلى ملحق تابع

يخدم ويبرر سياسات «المعسكر الاشتراكي» في كل الفظاعات التي قام بها: غزو هنغاريا، والقضاء على الثورة المجرية عام 1956، وغزو تشيكوسلوفاكيا عام 1968، وغزو أفغانستان 1979، وقائمة طويلة من التدخلات العسكرية في العالم لمصلحة بيروقراطية الدولة السوفياتية على حساب مصالح العديد من شعوب العالم، في إطار التنافس السوفياتي - الأميركي فيما سمي بالحرب الباردة.

هذا لا ينفي أن أقساماً أخرى من اليسار العالمي، وإن كانت نسبياً ضعيفة عدداً ونفوذاً، اتخذت مواقف وسياسات نقيضة لمواقف وسياسات الأحزاب الشيوعية الرسمية. وهي مجموعات وأحزاب تعرف نفسها بالماركسية (أو الاشتراكية) الثورية تميزاً عن القوى الستالينية بتنوعاتها، حيث انتقدت سياسات ما يسمى بالمعسكر الاشتراكي، ودعا بعض منها إلى ضرورة قيام ثورات «سياسية» لإطاحة البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية سابقاً⁽¹⁾، وبعضها الآخر دعا إلى ثورات «اجتماعية» فيها، لكون هذه الدول المسماة «اشتراكية» ليست إلا شكلاً من أشكال رأسمالية الدولة⁽²⁾.

على الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي ومعه دول أوروبا الشرقية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، لم تنهر معه تماماً تأثيرات ما عرف بالماركسية «السوفياتية» التي ما تزال فاعلة في بقايا هذه الأحزاب والقوى الشيوعية التقليدية. وما تزال هذه الأيديولوجيا البائسة تعبر عن نفسها في ممارسات وسياسات هذه الأحزاب التي وإن غاب داعمها المادي والسياسي السابق (الاتحاد السوفياتي)، وجدت حضناً لها في أنظمة فاسدة وبرجوازية مستبدة تدعي معاداة الإمبريالية. لكن لم يقتصر انهيار الاتحاد السوفياتي على ذلك، فقد أدى انهياره إلى فقدان كثيرين من اليساريين المخلصين لقناعتهم بالاشتراكية نفسها، وانتقل قطاع مهم منهم إلى مواقع تعرف نفسها بالليبرالية، وإن بقي أسير المنظومة التحليلية للماركسية. وهو ما يمكن أن نسميه، ربما تجاوزاً، اليسار المتحول ليبرالياً. بيد أن الهزة الهائلة التي تعرض لها اليسار عالمياً بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي وصلت إلى داخل القطاعات التي حافظت على قناعاتها الاشتراكية، وطرحت قضية البديل الاشتراكي موضع تساؤل كبير، كما فتحت الباب واسعاً لأطروحات عديدة تخرج، كثيراً أو قليلاً، عن التراث الماركسي والاشتراكي الكلاسيكي.

هذا المدخل ضروري لفهم وتفسير مواقف عديدة صدرت عن أطراف يسارية تجاه ثورات المنطقة أو «الربيع العربي».

حينما اندلعت الثورات في منطقتنا في نهاية عام 2010 بدءاً من تونس لتصل إلى ليبيا والبحرين ومصر واليمن وسورية وغيرها من البلدان. أطلق عليها الإعلام والانتلجنتسيا السائدة مصطلح «الربيع العربي» مقارنة، على الأرجح، بما عرف بربيع الشعوب في أوروبا في القرن التاسع عشر، عندما اجتاحت البلدان الأوربية سلسلة من الثورات عام 1848، ولا سيما أن سمتها الأساسية أنها كانت ثورات «ديمقراطية». هكذا سلفاً وضع توصيف الثورات في منطقتنا بـ «الربيع العربي» قالباً لهذه الثورات وسقفاً لها، إنها تقتصر على التغيير السياسي «الديمقراطي» متجاهلاً - عن قصد أو غير قصد، والأغلب عن قصد - الطابع الاجتماعي العميق لها، وهذا ليس موضوع مقالتنا هنا.

(1) المنظمات المنضوية في الأممية الرابعة مثال على هذا الموقف.

(2) المنظمات المنضوية في تيار الاشتراكية الأممية مثال على هذا الموقف.

فيما يلي نحاول أن نصنف، وإن كان بكثير من الاختزال والتبسيط، كيف تمايزت مواقف الأفراد والأحزاب اليسارية من الثورات والأنظمة في منطقتنا، وإبراز بعض المقولات أو المبادئ المقر بها منهم أو تلك الخفية التي تدفع بهم إلى اتخاذ مواقف معينة، وسنجد أن هذا التمايز في مواقف اليساريين يتجاوز التصنيفات السابقة بين تلك التي توصف بالإصلاحية، وتلك التي تصف نفسها بالراديكالية.

توفر قائمة الشروط اللازمة للثورة!

عانى بعض اليسار في مقاربتة، أو بالأحرى لتبرير تخاذله في أغلب الأحيان، للثورات في منطقتنا من ادعائه بأن هنالك قائمة شروط يلزم توافرها للإقرار بأن ما يجري هو ثورات أو احتجاجات شعبية يجب الوقوف معها ودعمها على الأقل، إن لم يكن الانخراط فيها.

ينطلق هذا من قائمة شروط يعتقد أن عدم توافرها جميعها أو حتى جزء منها، ينفي عما يجري صفة الثورة، من بين قائمة الشروط هذه مثلاً: هل الطبقة العاملة في أماكن عملها في المصانع قامت بإضرابات أو نزلت إلى الشارع بصفتها طبقة؟ هل يوجد حزب يساري «شيوعي» يقود «الثورة»؟ هل تألفت مجالس عمالية؟ هل تألفت فصائل مسلحة عمالية؟ هل تدعو شعارات الجماهير الثائرة إلى «الاشتراكية»؟ ويمكن أن نضيف، هل النظام القائم محبوب أو مكروه من الإمبرياليات الغربية؟ ما موقف «الثورة» من تحرير فلسطين؟

استخدم العديد من الأفراد أو الأحزاب اليسارية غياب واحدة أو أكثر مما يعده شروطاً للثورة لتبرير مواقفه المتخاذلة من «الاحتجاجات» التي عمت بلدان المنطقة، منتظراً «ثورته» النقية المتخيلة. وفي الواقع فإن أغلب هذه الأحزاب والأفراد أصحاب «الشروط اللازمة» وقفوا ضد الثورات الشعبية، أو مع بعضها خارج بلادهم.

وإن كان أي يساري أو ماركسي يدرك تماماً بأنه لم ولن توجد أبداً ثورات نقية وفق تصوراتنا أيًا كانت، لأن الثورات هي تكثيف، وعلى صعيد واسع، للصراعات الاجتماعية الكبرى والحادة، التي تقلب المجتمع بأكمله، وعلى كل الصعد رأساً على عقب، إنها دخول الجماهير الواسعة إلى مسرح التاريخ في القضايا التي تمس حياتها. والثورات لها معادلاتها الجبرية المعقدة والقاسية، لا تعنيها الفضلكات اللفظية والحشو الكلامي، ولا يضير هنا الإشارة إلى ما قاله لينين قائد أهم الثورات الاجتماعية في عصرنا بهذا الخصوص: «إن من يتوقع ثورة اجتماعية (نقية) لن يعيش مطلقاً حتى يراها. مثل ذلك الشخص، يتحدث بلا انقطاع عن الثورة، دون أن يفهم معنى الثورة.»⁽³⁾

نمطان من معاداة الإمبريالية!

يسود مفهوم تقليدي شائع لدى أوساط يسارية، يشمل ذلك الأحزاب الشيوعية الرسمية، ولكنه لا يقتصر عليها وحدها، بل يتجاوزها إلى حد كبير. يتمحور هذا المفهوم حول أن الإمبريالية هي

(3) لينين، حصيلة نقاش حول حق القوميات في تقرير مصيرها بنفسها، بالفرنسية- الترجمة لكاتب المقالة:
<https://www.marxists.org/francais/lenin/works/1916191600/07/k.htm>

الدول الغربية الكبرى فقط، وغيرها ليست كذلك. وكأن العالم لم يصبح بأكمله رأسمالياً، أو كأن الاتحاد السوفياتي ما يزال قائماً، أو أن الصين ما تزال هي صين (ماو) الثورة الثقافية.

هذا التصور الضيق لمعاداة الإمبريالية ينظر بعين واحدة، ويقف على لحظة من تاريخ العالم أصبحت من الماضي، ولم يبق لوجودها أثر.

لأن عالمنا الراهن عالم رأسمالي معولم، تشكل فيه كلاً من الصين وروسيا جزءاً مهماً وقوياً لا يتجزأ من الدول الإمبريالية والرأسمالية العالمية، مثلها مثل أميركا وبريطانيا وفرنسا وغيرها، تتنافس فيما بينها وتتصارع وتسعى كل منها لزيادة نفوذها العسكري والاقتصادي والجيوستراتيجي في العالم. بل أكثر من ذلك، إننا نشهد، إضافة إلى الدول الإمبريالية الكبرى المشار إليها، بزوغ إمبرياليات إقليمية - من دون الدخول في تفاصيل هذا الموضوع، ننصح بالاطلاع على دراسة الباحثة الاشتراكية البريطانية آن الكسندر حوله⁽⁴⁾ - مثل تركيا وإيران والهند والبرازيل والسعودية التي فسح لها التنافس المحتمل بين الإمبرياليات الكبرى وتأثيرات الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي المستمرة منذ قرابة عقد ونصف، هامشاً أكبر لتحركها ونموها. هنالك إذاً تغيرات كبرى جرت في العالم منذ أكثر من ثلاثة عقود لا يمكن قراءة وقائع اليوم وكأنها في عصر آخر مضى.

لذا نجد أن عدداً من الأحزاب الشيوعية والقومية اليسارية تتعامل اليوم مع روسيا والصين على أنهما روسيا البلاشفة وصين ماو. حيث تحابي هذه الأحزاب مواقف هاتين الدولتين في أي مواجهة بينهما والإمبرياليات الغربية، ولا ترى الإمبريالية إلا في الإمبرياليات الغربية ولا أحد سواها.

وبالنسبة إليها، أي لهذه الأحزاب، فإن معسكر «التقدم والاشتراكية» ما يزال في روسيا والصين، حيثما يكونان يكون الموقف الصحيح. ونجد في سورية مثلاً فظاً ومفجعاً على مواقفهم المعادية للثورات الشعبية.

ولمزيد من التفاصيل يمكن القول بوجود فرعين لمقولة معاداة الإمبريالية (الغربية)، الأولى تقوم على مفهوم أن هنالك أنظمة تواجه الإمبرياليات الغربية، ولا سيما في دول ما يعرف بالعالم الثالث، بشعارات قومية وشعبوية، وبالتالي لا بد، بالنسبة إلى هذا اليسار، من الوقوف مع هذه الأنظمة في مواجهة «عدوان الدول الإمبريالية (الغربية) عليها». ويشط بعضه إلى حد أن أي بلد يعاديه الغرب يجب دعمه. وفي منطقتنا كل من يدعي دعم «مقاومة الشعب الفلسطيني» ومواجهة «إسرائيل» يجب دعمه، أيًا كانت طبيعته الاجتماعية والسياسية وسياساته بحق شعبه.

هذه المعاداة البدائية للغرب شائعة في منطقتنا، ولكن لها امتدادات عالمية. بعض اليسار العالمي يلوي عنق مقولة ماركسية ثورية مهمة أطلقها كارل ليبكنخت عام 1915 في مواجهة الحرب الإمبريالية العالمية الأولى، حين كتب كارل ليبكنخت «إن العدو الرئيس للبروليتاريا هو في بلدها»، أي إن عدو شعب ما هو أولاً النظام الحاكم في بلاده نفسها.

يلوي «يسار معاداة الإمبريالية الغربية» عنق هذه المقولة، عندما يستنتج، مثلاً، الموقف التالي: ما دامت أميركا أو بريطانيا تقف ضد النظام السوري، إذاً يجب الوقوف مع هزيمة أميركا وبريطانيا

(4) آن الكسندر، الديناميات المعاصرة للإمبريالية في الشرق الأوسط - تحليل أولي، موقع بوابة الاشتراكي
[/https://www.revsoc.me/theory/38328](https://www.revsoc.me/theory/38328)

وانتصار النظام السوري. لأن عدونا هو نظامنا في أميركا وبريطانيا... إلخ. هذا المنطق الأعوج، القائم على تقديراته لصراع الدول الكبرى والإقليمية بشكل أساس أدى حتى ببعض الراديكاليين إلى التخلي عن التضامن مع كفاح الجماهير الشعبية السورية من أجل تحريرها، أو عدها ضحية طبيعية في هذا الصراع العالمي الدامي (جون ريز اليساري البريطاني، مثلاً)⁽⁵⁾.

في المقابل، نجد على الضفة الأخرى ميلاً مشابهاً، لكن معاكساً عند بعض اليساريين، لنصفهم الآن بـ «الأكاديميين»، يقوم على التركيز على بشاعة ووحشية الإمبرياليين الروسية والصينية، ونجد له تعبيراً في العريضة الأخيرة حول الوضع السوري وإدانته لما سماه «أنتي إمبريالية حمقاء»، حيث خفف بشكل واضح من الدور الأميركي في سورية بوصفه «غير مركزي»⁽⁶⁾. وكان قد عبر بعضهم عن «تفهم» مطالب بعض المعارضات للتدخل الغربي في ليبيا وسورية ولو مشروطاً، لكن لأسباب إنسانية، أي لمنع أنظمة دكتاتورية من ارتكاب مجازر بحق شعبها. في حين أنه بلا هوادة يدين الإمبريالية الروسية والصينية بشكل مطلق، وكأنهم يستعيرون زمن ماركس، حيث كانت روسيا القيصرية هي «قلعة الرجعية» في أوروبا.

هذان الموقفان المعاديان، كل منهما على طريقته، للإمبريالية يتشابهان في أحادية نظرتهما. حيث إن الأولين يرون أن روسيا والصين هما «أهون الشرين»، والأخيرين يرون، بشكل مباشر أو غير مباشر، أن الدول الغربية، مقارنة بروسيا والصين، هي «أهون الشرين».

المهم، إن لكلا الموقفين تبعات سياسية وعملية على كفاح الشعوب وحاجات تحريرها وتخلصها من كل وصاية واحتلال.

أهون الشرين مجددًا!!

لم تقتصر سياسة أهون الشرين، للطرفين المشار إليهما أعلاه، على المفاضلة، أحياناً النسبية، وأحياناً أخرى دون إعلانها صراحة، بين الإمبرياليات، بل هي أسست لسياسات قوى سياسية عديدة محسوبة على اليسار، وهناك أمثلة عديدة على ذلك في أحداث بلدان المنطقة، حيث إن منطلق أهون الشرين انطبق على سياسة بعض اليساريين تجاه الصراع الدائر داخل البلدان. نجد مثلاً على ذلك اصطفاً بعض اليسار والعلمانيين «الديمقراطيين» مع العسكر في مصر في مواجهة ما عدوه تهديداً من الإخوان المسلمين. ومثال آخر حيث وقف بعض منهم في تونس مع بقايا النظام البائد ضد حركة النهضة الإسلامية، وفي سورية وقف قسم من اليسار والعلمانيين مع النظام خشية انتصار الإسلاميين.

واضح أن ثمة ميل لدى بعض اليسار في كل وضع معقد ومركب، إلى اختزال الممكنات أو أطراف الصراع إلى ثنائيات، وفي أفضل حالاته يدعو إلى درب ثالث بينهما ذي ماهية وسطية.

(5) John Rees, <https://www.counterfire.org/index.php/theory/157-international/15938-syria-empire-and-revolution-a-reply-to-the-critics-of-the-antiwar-movement>

(6) موقع الجمهورية نت، محو الناس عبر التضليل، سورية و«أنتي إمبريالية الحمقى». <https://www.aljumhuriya.net>

يقدم لنا عام 2012 درسًا في هذا السياق حينما تقدم حمدين صباحي بترشيحه لانتخابات الرئاسة في مصر في مواجهة مرشح الإخوان محمد مرسي من جهة، وممثل النظام المصري أحمد شفيق من جهة أخرى، لم تقتصر دعوة بعض اليساريين إلى دعم وانتخاب حمدين صباحي الناصري في مواجهة المرشحين المذكورين بل حثوا على أهمية التحاق كل اليساريين بحركة حمدين صباحي السياسية. نشهد اليوم أن لا حياة تذكر لحركة صباحي الذي أصبح هو نفسه بدوره داعمًا لحكم العسكر.

هذا الاختيار بين ثنائيات، طبع بشكل مأساوي سياسات المعارضة السورية الرسمية في السنوات العشر الماضية، إذ انطلق بعض اليساريين والليبراليين من مقولة إن هناك خيارًا بين طرفين إما النظام أو «الإخوان المسلمون» فاخاروا التحالف مع الإخوان المسلمين ضد النظام بوصاية تركية - قطرية مع تشكيل المجلس الوطني عام 2011 ثم الائتلاف الوطني عام 2012، وانتهى بهم الأمر إلى أن جميع هذه الهياكل المعارضة السياسية كانت تابعة ومطبعة لما يقرره النظام التركي.

في المقلب الآخر، الوجه الآخر من عملة معاداة الإمبريالية العوراء، ارتأى يساريون وقوميون آخرون في سورية أن الإمبريالية الأخطر هي أميركا، فتوجهوا «شرقًا» إلى موسكو والصين لإيجاد حل سياسي تفاوضي لـ «الأزمة»، كما يروجون. في تكرار ممجوج لمقولة «المعسكرين» القديمة. معسكر «اشتراكي» سابقًا مقابل المعسكر الغربي الإمبريالي. وعلى الرغم من انهيار هذا المعسكر المسمى «اشتراكيًا» إلا أن هذه القوى المحسوبة على اليسار ما تزال تتعامل مع الصين، الشديدة الرأسمالية، وروسيا الإمبراطورية البوتينية بصفتها المعسكر «الجيد» مقابل المعسكر الغربي الشرير⁽⁷⁾.

هنالك لازمة متكررة وشائعة في أي نص يصدر عن القوى السياسية المذكورة، وهي أنها تتحدث عن مصالح الشعب المعني، كموجه لمواقفها المذكورة. ولكنها في الواقع غريبة عنه تمامًا. كلمات «مصالح الشعب» اللتان نجدهما في كثير من كتاباتهم هي مجرد ذريعة هدفها الواضح تبرير مواقف يصعب، أو يستحيل، تبريرها، من وجهة نظر الخبرات والتراث الثوري للحركة العمالية العالمية.

والحال، يبدو واضحًا أن الثورات في منطقتنا وضعت اليسار، بمعناه العام، إقليميًا وعالميًا، على محك جديد، وفاقت من اهتزاز جعبته الفكرية وسياساته، وغيرت من بعض اصطفاقاته الكلاسيكية، وزادت من تمزقه وارتباك هويته اليسارية. واللافت للنظر أن هذه اللخبطة في المواقف المتفاوتة للييسار من الثورات لم تقم على أسس كلاسيكية معهودة، لأن بعض القوى والشخصيات التي كانت توسم بالثورية والاشتراكية لم تقف كلها مع الثورات والاحتجاجات الشعبية، في حين أن بعض تلك التي كانت تعرف بإصلاحيتها أو وسطيتها وقفت مع الثورات. هذا الأمر ضاعف من التشوش العام الفكري والسياسي والعملي والأيدولوجي للييسار.

يبدو أن هذه الأحجية و«اللخبطة» في مواقف اليسار المتعدد الميول من الثورات تحتاج إلى مقاربة، ولو سريعة، في محاولة أولية لتفسيرها.

نعتقد أن الصدمة التي سببها سقوط الاتحاد السوفياتي، وبالشكل الذي تم فيه، سبب انقلابًا عميقًا في مرجعيات وثوابت وأفكار اليسار والماركسية، لدى قطاعات كبيرة من اليساريين. ونعتقد أن ما

(7) مثالان على ذلك في سورية، ما يسمى بمنصة موسكو للمعارضة السورية، وأيضًا، إلى حد ما، هيئة التنسيق الوطنية.

زاد من عمق هذه الصدمة والانقلاب المفاهيمي والأيديولوجي هو الهيمنة الأيديولوجية الليبرالية والنيو ليبرالية منذ أكثر من ثلاثة عقود على الصعيد العالمي.

وتنتج من ذلك إلى حد ما مراجعات، تبدو وكأنها تقدم مخرجًا جديدًا، لكنها، من وجهة نظرنا، لا تقدم في الحقيقة جديدًا، بل أعادت بعث ما كان يرشح في بعض كتابات إنجلز والأممية الثانية ولا سيما كاوتسكي، الذي علينا ألا ننسى أنه كان ينادي بالثورة، ولكن كيف؟ على طريقته. حيث يرى أنه يجب أن تسود الرأسمالية لتحمل معها قيام طبقة عاملة قوية تسود الأخيرة فيه من خلال النظام الديمقراطي وتقيم نظامها الاشتراكي، أو وفق مقولة شهيرة له تقول إن «الديمقراطية ضرورة للثورة كضرورة الماء والهواء للجسم الحي»⁽⁸⁾. ما حمل بعضهم على الحديث عن أن خصوصية نمط الإنتاج الرأسمالي في بلدان «الربيع العربي» تتميز فيه الأنظمة السياسية بالاستبداد وفرضها علاقات إنتاج تعيق نمو وتطور قوى الإنتاج. ما يعني، بالنتيجة، دعوتهم لضرورة الثورة على هذه الأنظمة الدكتاتورية التي تكبح تطور الرأسمالية «الكلاسيكية». يتقاطع هذا الطرح، بشكل أو بآخر، مع أطروحات اليساريين المتحولين ليبراليًا، على الأقل، في قضية ضرورة الخلاص من النظام السياسي الاستبدادي الكابح للحريات والمعيق لتطور الاقتصاد الرأسمالي.

في محاولة أولية لتصنيف هذه المواقف اليسارية المتنوعة، والتي تحتاج لاحقًا بالتأكيد إلى مزيد من التدقيق، يمكن القول إن من وقف من اليساريين ضد الثورات الشعبية بحجة غياب دور واضح وقيادي للطبقة العاملة، أو بحجة أن الأنظمة التي هبت ضدها الثورات الشعبية هي أنظمة «معادية» للإمبريالية - الغربية طبعًا - إنما يمكن عدّهم استمرارًا للمواقف الستالينية المعادية للثورات، وهي اجترار لمعتنقي أيديولوجيا «المعسكرين» في زمن لم تعد فيه هناك دول «اشتراكية». ويمكن لتسهيل العرض دمج هذين الميلين من اليساريين، وإطلاق تسمية الستالينيين - المعسكرين عليهم.

«الأداة اللاواعية للتاريخ»!

ثمة ما لا بدّ من ذكره، وهو أن لدى عدد من اليساريين والمتحولين ليبراليًا منهم، واعيّن بذلك أم لا، ميل للاعتقاد بأن التدخل الإمبريالي (الغربي) لإسقاط بعض الأنظمة الدكتاتورية التي تجد الشعوب صعوبة في إسقاطها يعدّ فضيلة لا يجب الوقوف ضدها بالمطلق، وهي تستند، كما نعتقد، إلى تفسيرها الخاص لبعض مقولات ماركس التي وردت في بعض مقالاته في جريدة نيويورك ديلي تريبيون عام 1853 عن الاستعمار البريطاني للهند، والدور البريطاني في تحطيم النظام القديم، وفتح آفاق التقدم للهند على الرغم من الآلام العظيمة، حيث كتب ماركس «صحيح أن إنكلترا، حين تسببت باندلاع ثورة اجتماعية في الهند، لم تكن مدفوعة إلا بأحط المصالح، وكانت غيبة في فرضها تلك المصالح، ولكن ليس هذا هو السؤال. إنما السؤال هو، هل بوسع البشرية بلوغ مرامها من دون ثورة أساسية في وضع آسيا الاجتماعي؟ إن كانت الإجابة بالنفي، فأيا تكن جرائم إنكلترا، كانت أداة التاريخ غير الواعية في إحداث تلك الثورة». صدق مقولة الأداة اللاواعية للتاريخ نجدها في مقولة المعارض السوري المعروف رياض الترك عن «الصفير الاستعماري»، إذ رأى في تصريح له لجريدة

(8) Karl Kautsky et notion de démocratie

<https://materialisme-dialectique.com/karl-kautsky-et-la-notion-de-democratie>

النهار اللبنانية أن الغزو الأميركي - البريطاني للعراق عام 2003 سيرفع العراق «من الناقص إلى الصفر». والواقع إن موقفه هذا لم يكن، بالمناسبة، حكراً عليه وحده، بل كان فكرة شائعة لدى قطاعات واسعة من النخب المعارضة (ومنهما اليسارية) السورية وغير السورية. ويمكن بشيء من الاختزال أيضاً وصف هذه التلوينات من اليساريين والمتحولين ليبرالياً باليساريين النيو كاو تسكيين - والمتحولين ليبرالياً.

يتميز جليبر أشقر، اليساري المعروف والأستاذ الجامعي، في تناوله للموقف من التدخلات الإمبريالية حيث يضع للموقف منها شروطاً وإطاراً «استثنائياً»، إذ يكتب في مقالته المنشورة في جريدة ذي نيشون في 6 نيسان / أبريل 2021: «حتى في الحالات الاستثنائية حينما يكون تدخل قوة إمبريالية هو لمصلحة حركة تحرر شعبية - وحتى عندما يكون هذا هو الخيار الوحيد المتاح لنجدة الحركة من التصفية الدموية، فإن على المعادين للإمبريالية التقدميين أن يعلنوا عن عدم ثقتهم الكاملة بالقوة الإمبريالية ويطلبوا بتقييد تدخلها لأشكال تضيق قدرتها على فرض سيطرتها على أولئك اللذين تدعي إنقاذهم»⁽⁹⁾.

بيد أن اليسار لا يقتصر على ما تم ذكرهم أعلاه، فقد نشط، وإن بقي دوره وحجمه ضعيفاً، يسار اشتراكي ثوري، وقف بحزم مع الثورات الشعبية داعياً إلى تعميق مطالبها الاجتماعية وليس الاقتصار على التغيير السياسي الديمقراطي فحسب. كما وقف بحزم ضد الأنظمة الدكتاتورية داعياً إلى إطاحتها، رافضاً، في الوقت نفسه، كل تدخل إمبريالي عالمي أو إقليمي. وتجلى ذلك بمواقف مشتركة للمنظمات الاشتراكية الثورية في عدد من بلدان المنطقة (الاشتراكيون الثوريون في مصر، تيار اليسار الثوري في سورية، المنتدى الاشتراكي في لبنان، تيار المناضلة في المغرب ورابطة اليسار العمالي في تونس، واتحاد الشيوعيين في العراق) التي لم تكتف باللقاءات والتشاور والبيانات المشتركة، بل أصدرت مجلة فكرية - سياسية باسم «الثورة الدائمة». كذلك، تجاوز التشاور وتبادل الخبرات والتضامن الإطار الإقليمي إلى الإطار العالمي أيضاً.

هذا اليسار الاشتراكي المنظم والثوري الذي انخرط في النضال والثورات الشعبية، في اعتقادنا، هو الذي حافظ على التراث الثوري والأصيل للماركسية، وكان التعبير الأكثر إخلاصاً للتقاليد والإرث الكفاحي والأرقى للحركة الاشتراكية والعمالية الثورية في منطقتنا والعالم، ولا شك أن خبراته ومواقفه وسياساته، خلال لهيب الثورات، تستحق الدراسة والعرض والتحليل في مقالات أخرى.

(9) Gilbert Achcar, How to avoid the anti-imperialism of fools, <https://thenation.com/article/politics/anti-imperialism-syria-progressive/tnamp>

حول الربيع العربي في موجته الثانية

الأهمية والميزات

ليلى عبد الحميد

تاريخ وصول المادة: 22 أيار/ مايو 2021

كاتبة سورية، تخرجت في كلية الإعلام بدمشق عام 2010، مهتمة بقضايا الحريات والديمقراطية.

ليلى عبد الحميد

أولاً: مقدمة

قبل عقد من الزمن، حين أضرم «البوعزيزي» النار في نفسه، احتجاجاً على واقعه المزري الخالي من أدنى معايير الكرامة والعدالة والحرية، كان يضرم بذلك شعلة الحرية والكرامة في واقع عربي «هشيم» متشابه، فسرعان ما تناقلت شعوب عربية عديدة هذه الشعلة، وتلقفتها بعطش وتوق إلى واقع مغاير يضمن الحريات وحقوق الإنسان والعدالة والمواطنة للأفراد. أضاءت تلك الشعلة وافتتحت مرحلة عربية جديدة عنوانها الأبرز «الشعب يريد إسقاط النظام». وما إن هرب زين العابدين بن علي، بضغط من حناجر الشارع التونسي، حتى فجّرت بلاد عربية عديدة حراكاً شعبياً، أو حضّرت لحراك مشابه آت. وما هي إلا أيام قليلة حتى قامت ثورة 25 يناير في مصر، فأطل حسني مبارك معلناً عن تنحيه عن الرئاسة، بضغط من حناجر الشارع المصري، لتفضي الثورة المصرية إلى فوز محمد مرسي في أول انتخابات ديمقراطية مصرية، ومن ثمّ لينقلب عبد الفتاح السيسي على هذه الديمقراطية، ويقود ثورة مضادة، معيداً مصر إلى عهد أسوأ من عهد مبارك.

تستمر دائرة الثورات العربية في الاتساع، ويسقط معها القذافي في ليبيا، بضغط السلاح؛ بعد أن تحول الحراك الثوري الشعبي السلمي إلى حراك مسلح، نتيجة حملة العنف التي تعرض لها، لكن الحراك المسلح تبعه التدخل الدولي العسكري المباشر أيضاً. أما ثورة البحرين فقد تم وأدها خليجياً، بينما استمر الحراك الثوري السلمي في اليمن، وأجبر علي عبد الله صالح على التنحي، لتندلع صراعات دامية بين الحوثيين والحكومة الجديدة، وتزداد جرعة العنف بدخول الإمارات العربية والسعودية وإيران الساحة اليمنية عسكرياً، ويُقتل علي عبد الله صالح. في العراق، تمت تصفية جنين الحراك الثوري إيرانياً بحجة القضاء على تنظيم «داعش». أما سورية، أكثر ثورات الربيع العربي دموية، فقد انتصر فيها نظام الأسد على معارضيه، بدعم إيراني وروسي مباشرين.

تمركز الموجة الأولى من الربيع العربي في البلاد الأنفة الذكر، واكبه حراك شعبي خجول في بلاد عربية أخرى، لكن سرعان ما تم استيعابه من الطغم الحاكمة، كحراك الأردن على سبيل المثال. كما قامت حكومات عربية عديدة بإجراءات احترازية طالت مناح ضيقة من الحياة السياسية والاقتصادية، بغية تخفيف الغليان الشعبي الحاصل، وتقليل التأثير بالثورات القائمة، مثل ما حدث في المملكة المغربية.

مآلات الموجة الأولى من الربيع العربي، وحصائلها، لم تكن ضمن المأمول، كما كانت بعيدة كل البعد عن تصورات أو توقعات الشارع الثائر ذاته. فمن هذه الثورات ما قوبلت بثورات مضادة أعادت إنتاج الأنظمة البائدة، ومنها ما دخلت في اقتتال داخلي، ومنها ما سيطر عليها الإسلام السياسي فتحوّلت إلى عقبة جديدة تضاف إلى عقبة الأنظمة القائمة، ومنها ما أصبحت ضحية تدخلات إقليمية ودولية. في الحصيلة؛ هُزمت الموجة الأولى من الربيع العربي، وساد شعور عام يخلط بين الهزيمة والفشل من جهة، وإنكار الهزيمة من جهة أخرى، وتنامى حس عام بعدم جدوى الثورات، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف إزالة الأنظمة المُثار عليها، ونتيجة ذلك، أصبح الربيع العربي يُنعت بالخريف العربي، كما جرى تقييم الشارع العربي بأنه دون مستوى الثورات، وليس أفضل حالاً من حاكميه.

عانى هذا الشارع بطش الطغم، وتواطؤ المجتمع الدولي، كما عانى انحرافه الذاتي عن الخط الإنساني التقدمي للثورة، حيث خاض خلال ثوراته إرهابات واقتتالات دموية ذاتية، يقبع مسبها الرئيس في عمق ثقافتنا السائدة، ليسود بعد ذلك كله شعور عام بالخذلان ممزوجاً بعار الهزيمة.

ثانياً: موجة الربيع العربي الثانية، أهميتها وفضائلها

كانت انطلاقة الربيع العربي نتيجة واقع مفرط الفساد ومشبع باستبداد استمر لعقود عديدة، لم تنجز خلالها الطغم الحاكمة إلا البطالة، وكم الأفواه، وتردي جميع مناحي الحياة، الاقتصادية والثقافية والسياسية، ما عمّق تهميش الشبان، ووصولهم إلى حالة إحباط كلي. إن استمرار هذه الأوضاع في باقي البلاد العربية، جعل إمكانية نشوء موجة جديدة من الربيع العربي قائمة وواردة، وهذا ما حدث بعد ثماني سنوات من انطلاقة الموجة الأولى، وأطلق عليها تسمية «الموجة الثانية من الربيع العربي». ففي 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018، انطلقت الثورة السودانية ضد عمر البشير، وتدخل الجيش وعزل البشير واعتقله، لتتبعها ثورة الجزائر في 22 شباط/ فبراير 2019 التي جاءت رفضاً لترشح بوتفليقة لعهد خامسة، وتم إجباره على التنحي. ثم قامت ثورة العراق في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وأجبرت رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي المسؤول الأول عن مقتل أكثر من 700 متظاهر، على الاستقالة. ودمرت وأحرقت مكاتب الميليشيات المتنفذة، خصوصاً في النجف وكربلاء والناصرية والبصرة، كما حاول بعض السياسيين من النواب، أو قادة الكتل، ركوب موجة التظاهرات والتظاهر بتبنيها، لكن تنسيقيات التظاهرات رفضتهم⁽¹⁾. لتتبعها الثورة اللبنانية في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 التي بدأت احتجاجاً على الضرائب المتزايدة على الوقود والتبغ والإنترنت، ليرتفع سقف المطالبات والاحتجاجات، ويستهدف إسقاط النظام الطائفي السياسي الذي حكم لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية في بداية تسعينيات القرن المنصرم.

بعد سقوط البشير وتنحي بوتفليقة، دخلت الموجة الثانية في حالة ركود، حالها حال العالم كله، فقد اجتاح وباء كورونا العالم، وأجبره على اتخاذ إجراءات وقائية حالت دون التجمعات والتجمهر. أتى وباء كورونا بشعار التباعد الاجتماعي بدلاً من التباعد الفيزيائي، فحكم على العالم، وعلى

(1) فارس الخطاب، التظاهرات العراقية والمسار الصعب، العربي الجديد، 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

<https://cutt.us/hPXSJ>

ثورات الموجة الثانية من الربيع العربي، بدءًا من نيسان/ أبريل 2020، بحظر تجول طويل الأمد، ما أعاق مسارات هذه الموجة. فالزمن الفعلي الذي عاشته هذه الموجة، أي منذ انطلاقها إلى انتشار وباء كورونا، يُقدر بسنة واحدة، وعلى الرغم من ذلك، فقد ظهرت أهمية هذه الموجة، كما اختصت بخصال نوعية متفردة.

مما لا شك فيه، أن الموجة الثانية للربيع العربي، كانت أقل دموية بما لا يُقاس من الموجة الأولى، وعلى الرغم من قصرها الزمني نسبيًا، وكونها لم تُمتحن عنفياً؛ إلا أنها قد عبّرت عن ثلاث نقاط أساس في هذا الربيع. الأولى؛ عبّرت عن الحقيقة الثورية لهذا الحراك، أي إنها جسّدت جوهر المنطق التاريخي لمفهوم الثورة، بوصفها سيرورة تاريخية. فالموجة الأولى للربيع العربي، لم تكن «هبة» منفلة من شروط وأوضاع واقعتها ومنطقها التاريخي، وليست سياقاً عبثياً، بل حركة مستمرة، تملك إرادة التغيير، ولها من وضوح الأسباب والمقدمات، ما حملها بإصرار على الانتقال إلى خطواتها الثانية مستكملة النضال نحو تحقيق رؤاها وتصوراتها في الحرية والكرامة والعدالة والمواطنة.

النقطة الثانية، وهي ما دحضته هذه الموجة من «يأس» خيم على الشارع العربي، نتيجة مآلات الموجة الأولى، وضربت بعرض الحائط كل المنهجيات الرامية إلى تكريس الإحباط، ووسم الشبان العرب بالفشل. فقد أعلنت الموجة الثانية، أول ما أعلنته، عن عظمة هذا الحدث وأصالته من جهة، وعن فشل كل الأساليب الهمجية والإجرامية التي مورست من الطغم الحاكمة بتواطؤ من المجتمع الدولي في سبيل وأد هذا الربيع من جهة أخرى، كما دحضت ونقضت نظرية المؤامرة التي حاولت أجنداث إعلامية موالية للأنظمة القائمة إلصاقها بالمحتجين وثوار الربيع العربي. كما نبّهت أصحاب المعتقد القائل بانتصار الثورات المضادة إلى أن المسار النهائي للثورات لم يُحسم بعد، كما أكدت انطلاق الموجة الثانية حيوية الشارع العربي وعنفوان شبانه، إضافة إلى تأكيد احتمالية حدوث موجات أخرى، ثالثة ورابعة.. الخ.

النقطة الثالثة، تمثلت بما عبّرت عنه الموجة الثانية من مسارات تقدمية، على صعيدي الخطاب والممارسة، وهذه النقطة هي ما يمكننا تسميتها بـ «التمايزات الإيجابية لموجة الربيع العربي الثانية»، أو «فضائل الموجة الثانية».

ثالثاً: فضائل الموجة الثانية للربيع العربي على المستوى الذاتي

تتكشف في مسألتي مركزيتين؛ الأولى تعبيرها عن تراكم تجارب الموجة الأولى واستيعابها. والثانية، في تأصيل وترسيخ مرجعية الموجات اللاحقة في إطار الوعي الوطني. وتجلي ذلك بما عبّرت عنه في جوانب عديدة، أهمها:

1. نبذ الواقع المتشظي ولفظه؛ فقد أكد حراك الموجة الثانية أهمية الوطنية، رافضاً أي اعتراف بما

دونها، فقد رُفعت شعارات «العلمانية» إلى جانب شعارات «لا للطائفية»، كما خلت ساحات المتظاهرين من أي مظاهر دينية أو مناطقية أو حزبية جهوية أو فئوية.

فلبنان مثلاً، بلد معروف بنظام المحاصصات الطائفية الذي تسيد الحياة السياسية والاجتماعية في نهاية الحرب الأهلية اللبنانية استناداً إلى «اتفاق الطائف»⁽²⁾، لكنه على الرغم من ذلك خرج في ثورة شعارها الأوحـد «كلن يعني كلن»، داعياً إلى إسقاط النظام الطائفي بشخصه ومؤسساته وقواه. وكما هو حال شعارهم؛ لم يستثن الثائرون اللبنانيون أحداً من تلك «الزعامات»، بل لم يفوتوا فرصة لتأكيد البعد الوطني لثورتهم وإجماعهم عليه، كما رفضوا في ساحات التظاهر أي محاولة، من أي «زعيم» لأي طائفة بالتودد للشارع المتفض أو التقرب منه. فجسّدوا بذلك حقيقة خلعهم ثوب الطائفية والمناطقية. أرغمت الثورة اللبنانية في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 سعد الحريري على تقديم استقالة حكومته التي تضم «حزب الله» و«حركة أمل» مع قوى أخرى. أما «حزب الله» المعروف بسيطرة سلاحه على مفاصل الحياة في لبنان، فقد «وجد نفسه في وضع جديد مربك في مواجهة الشعب اللبناني». فأنتهى نصر الله خطابه الذي «تساهل» فيه مع التظاهرات و«تفهمها» بتهديد اللبنانيين، داعياً اللبنانيين إلى العودة إلى بيوتهم وانتظار الإصلاحات بعد أن أبدوا رأيهم، وإلا فإنه سينزل إلى الساحات (يعني احتلالها) ولن يخرج منها. وهذا ما ضاعف حركة الاحتجاج⁽³⁾.

وفي العراق، المُنهك من جرّاء طبقتة السياسية الطائفية الفاسدة، كان الشعار الرئيس لتظاهراته «نريد وطناً»، وهو تكثيف لخطاب عراقي ينبذ الطائفية، ويتبنى العلمانية والوطنية. فلم تعد الخطابات الطائفية الشعبية التحريضية تجدي نفعاً مع عراق الثورة، خاصة الخطابات التي تصدر من رجالات دين «سنّة» و«شيعة»، يتزعمون الميليشيات، ويدعمون سياسيين يتغذون على الطائفية.

2. على الرغم مما واجهته الموجة الثانية من عنف نسبي، إلا أنها حافظت على سلميتها، وعلى شعاراتها الوطنية الأصيلة، ولم نشهد أي انزياح لها عن خطها الإنساني التقدمي. في المقابل، في الموجة الأولى، كان النضال السلمي خياراً مؤقتاً (كما في ليبيا وسورية) سرعان ما تحول إلى صراع مسلح بضغط من العنف الدموي الموجه من نظامي هذين البلدين.

في العراق، على سبيل المثال، حاولت «قوى الممالي» وممثلوها الذين قرؤوا في حراك الشارع العراقي الثائر دعوة جديدة وفاعلة إلى الاستقلال والسيادة العراقية، أن يجروا الحراك إلى التسلح عبر تطبيق سياسات عنيفة، من تفجيرات و اغتيالات وملاحقات لأبرز ناشطات وناشطي الحراك، إلا أن الشارع تمسك بسلميته وصانها، مركزاً، على الهوية العراقية، ومعلنًا عن ذلك عبر هتافاته، «إيران برا برا.. بغداد تبقى حرة»، «هذا العراقي آني.. يا قاسم سليمان»، «لا طائفية ولا

(2) وهو الاسم الذي تُعرف به وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي تعد المرجعية الأولى التي يستند إليها اللبنانيون بوصفها مرجعاً نهائياً يستمدون منها وفاقهم الوطني وسلمهم الأهلي بعد الحرب الأهلية التي استمرت نحو 15 عاماً. وتمت الموافقة على وثيقة الوفاق الوطني اللبناني في جلسة مجلس النواب في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989. <https://cutt.us/GXIVc>

(3) منى فياض، الثورة الجميلة.. لبنان موحد بلا طائفية، موقع قناة الحرة، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. <https://cutt.us/JGkOU>

حصص.. الشعب مو صبره خلاص».

3. مسألة التكاتف الذاتي والإيمان به، فلم نسمع أصواتًا طالبت بتدخلات خارجية. إن كنا قد شاهدنا خلال الموجة الأولى للربيع العربي، مطالبات بتدخل خارجي (كما في سورية)، أو بحصوله نتيجة تلك المطالبات (كما في ليبيا)، فإن الموجة الثانية، لم تبادر إلى ذلك إطلاقًا، بحكم وعيها لخطورة وكارثية ذلك التدخل الذي ساق الدول المُتدخل فيها عن طريق دولي أو إقليمي مباشر أو عن طريق التسليح، إلى ساحة الدول الفاشلة، كما في ليبيا وسورية واليمن.
4. انطلاقًا من مقولة «الوعي أساس التغيير» يبدو أن الشارع العربي، وعبر وعيه لكوارث الاستبداد، واستلهامًا من الموجة الأولى، قد قرر بوعيه الجمعي القطيعة مع تلك الأنظمة الشمولية والطغم الفاسدة، وأن مسألة إغلاق ملف أنظمة الاستبداد والفساد قد بدأت، ولن تنتهي إلا بانتهاء تلك الأنظمة، وقد طالت الموجة الثانية بنضالها ليس الأنظمة السياسية القائمة فحسب، بل بُناها، وفكرها، وثقافتها أيضًا.

إن ثورات الربيع العربي فعلت فعلها على مستوى الوعي، وعلى مستوى التغيير الواقعي، فالخطوة التي تبدأ لقطع الألف ميل قد خطاها الربيع العربي الذي يمثل مدخلًا للتغيير السياسي، فالتغيير السياسي في حاجة إلى سنوات مديدة كي يُنجز، وعلى الصعيد التاريخي، لا تعدّ عشرة أعوام أو عشرون عامًا مدة طويلة، وقياسًا بمدة «عقد» على الثورات، فمن الموضوعي القول إن الأوضاع الراهنة ليست مثالية، ولكنها لن تعود إلى ما كانت عليه قبل الربيع العربي. فمسارات الشعوب، تاريخيًا، مسارات متعرجة، ومعقدة، ومرتبكة، ولكنها تراكمية أيضًا. ولا سيما أن الأنظمة والطغم العربية الحاكمة التي يواجهها الربيع العربي، ذات سلطات متجذرة في الحكم لأكثر من نصف قرن، ولن تتنازل عن سلطتها بسهولة، إضافة إلى أن معسكر الثورات المضادة لم يوفر جهدًا لإجهاض ثورات الربيع، ولم يتوقف عن إفساد منجزاته، وهذان الأمران يوضحان، بشكل جلي، الأمد الطويل لمرحلة الثورات العربية، وتعدد موجاته. وهذا ما أفضى إلى فضيلة إضافية للموجة الثانية؛ تتمثل باستمرار استشعار الأنظمة القائمة لخطر يستهدف وجودها.

5. تصدر النساء الصفوف الأولى في الحراك الشعبي؛ لم تخلُ موجة الربيع الأولى من مشاركة نسائية متفاوتة في ساحات نضالها، فقد شارك في حقول الثورة المختلفة؛ الميداني والطبي والسياسي والإعلامي وغيرها، وأبرزت الموجة الأولى العديد من الثائرات والناشطات اللواتي أصبحن أيقونات ثورية. كما تعرضت النساء للاعتقال والتنكيل والملاحقة والتعذيب والقتل، حالهن كحال كل فئات الشارع الثائر، إذ لم تفرّق آلة قمع الأنظمة القائمة بين رجال ونساء وأطفال ومسنين. في الموجة الثانية، يمكننا إضافة عاملين مهمين في هذا الإطار، هما كثافة المشاركة في الفاعليات الثورية، والكثافة النسبية في قيادتها. وإن خير تمثيل للمرأة ودورها الوازن في الموجة الثانية، هو ما مثلته مشاركة المرأة السودانية. تقول الكاتبة إسماء الشاهر في صحيفة إندبندننت عن تاريخية نضال المرأة السودانية، ودورها في الثورة ضد البشير: «في عام 1996، صدر قانون قضت المادة 152 منه بضرب النساء إذا ارتدين ملابس فاضحة من دون توضيح ماهية تلك الملابس التي راح يحددها رجل الشرطة وفق (مزاجه). وحرمت من ممارسة النشاط السياسي بصورة طبيعية بضغط من الجانيين (الأهل والحكومة)، حيث كان

رائجاً اعتقال الناشطات السياسيات فترات طويلة، وتعذيبهنّ وحرمانهنّ من الدراسة، وفصلهنّ من الجامعات الحكومية، وغيرها من أساليب الضغط لمنع النساء من حقهنّ في التعبير، لأنهنّ يلهبن الشارع دائماً، ويقمن بأدوار تُحقق نجاحات ثورية. بانطلاق ثورة ديسمبر، شكلت النساء الأغلبية العظمى في التظاهرات حتى وصلت أعدادهنّ إلى 70 في المئة بمختلف مستوياتهنّ التعليمية والاجتماعية. وقد تعرضن خلال فترة الثورة لأساليب قمع قاسية، فتم اعتقال آلاف الفتيات وحلاقة شعرهنّ وإدخالهن السجن فترات طويلة، وجلدهنّ ووسم أجسادهنّ بآلات حادة، وتمزيق ملابسهنّ وحتى اغتصابهنّ. توجد نماذج لفتيات كان لهنّ دور عظيم في الثورة في مجالات مختلفة، تم الاحتفاء بهنّ، وأصبحن شخصيات ملهمة في المجتمع السوداني.

آلاء صلاح، وهي طالبة جامعية، ارتدت ثوباً سودانياً أبيض اللون، وهو زي يُعبر عن هوية المرأة السودانية، كانت ترتديه الطالبات والموظفات زياً رسمياً. قدمت صلاح هتافاً ثورياً يعبر عن المرأة السودانية (الكنداكة) من داخل ميدان الاعتصام، صوّر وانتشر ليصل إلى أنحاء العالم كلها. ومن خلاله تم التعرف إلى المرأة السودانية التي تعبر عن مطالبها داخل ميدان يُهدد فيه الناس بالقتل والقنص بالرصاص. وهناك صحافيات تعرضن للقمع والتهديد المستمر والفصل من العمل في أثناء الاحتجاجات. فمثلاً، تعرضت لينا يعقوب، مراسلة قناة العربية، لتمزيق قميصها من أفراد الأمن في أثناء تغطيتها موكباً يطالب بإسقاط البشير، بينما تعرضت يسرا الباقر، مراسلة القناة الرابعة البريطانية، لتهديد صريح من جهاز الأمن بتوجيه تهمة التحريض على الكراهية ضد الدولة، وتصل عقوبتها إلى الإعدام، ما أجبرها على مغادرة السودان. أما نبأ محي الدين، مراسلة «صوت أميركا»، فقد واجهت مضايقات من جهاز الأمن السوداني وتهديداً مستمراً بالإيقاف عن العمل وسحب بطاقتها وملاحقتها بوساطة أفراد يتبعون للأمن. والقائمة تطول. لم يكتف النظام السابق بقتل المحتجين، بل مارس حصاراً وضغطاً كبيرين على أمهات الشهداء، اللواتي كنّ من أبرز المساهمات في نجاح الثورة. فقد طالبن بإسقاط النظام ولم يتنازلن عن مطلبهنّ الأساس الذي هو القصاص، وكانت منازلهنّ نقطة انطلاق دائمة للمتظاهرين الذين يثون لهنّ من وقت إلى آخر الطمأنينة بقرب سقوط النظام الذي قتل أبناءهنّ. كانت المرأة السودانية ركيزة أساس في اعتصام القيادة العامة للجيش السوداني، حيث شاركن في إعداد الطعام وتنظيم الندوات التثقيفية والتنويرية، وحتى المبيت في ساحة الاعتصام لضمان استمراريته ونجاحه. كل هذا التفاني قوبل بتقدير من الحكومة الجديدة، فكانت المرأة حاضرة في مجلسي الوزراء (أربع وزيرات) والسيادة الذي ضم سيدتين، هما عائشة موسى السعيد ورجاء نيقولا. وتقلدت مولانا نعمات عبدالله رئاسة القضاء، وهي أول امرأة تتولى المنصب في العالم العربي وأفريقيا. وقد سعت الوزيرات لتمكين النساء في العمل السياسي والاجتماعي وتأكيد حقوقهنّ والعمل على تقديم الفرص لهنّ، حيث تم إطلاق دوري كرة قدم السيدات بصورة رسمية عبر وزيرة الشباب والرياضة، وإلغاء قانون النظام العام. وعملت وزيرة العمل لينة الشيخ على إطلاق مشروعات مختلفة لمساعدة النساء، خصوصاً في مناطق النزاع⁽⁴⁾.

(4) إسراء الشاهر، نساء السودان كنّ في طليعة ثورة ديسمبر، الإندبيندنت العربية، 9 كانون الأول / ديسمبر 2019. <https://cutt.us/JP7hO>

لعل أحد أهم الجوانب الذاتية للموجة الثانية هو انتفاضها في وجه الإسلام السياسي ومناهضته، فثلاثة من الأنظمة المُثار عليها خلال هذه الموجة، تنتمي إلى الإسلام السياسي، كما في السودان ولبنان والعراق. كما تجلت هذه المناهضة، من خلال ما طرحه شارع الموجة الثانية من أهداف ومطالب وهتافات وشعارات ذات بعد وطني. ليكون الانتقال من ضيق الطائفة إلى آفاق الوطنية، بمنزلة البوصلة والموجه، وهو ما يفسر عدم الارتهان لمشاريع أو أجنداث إقليمية حاولت التودد للشارع الثائر أو الالتفاف عليه. وإذا ما أقرينا بركوب الإسلام السياسي لثورات عديدة في الموجة الأولى، فإننا سنقرُّ بقدرة الموجة الثانية على وعي هذه الحالة من جهة، وعلى مدى حيويتها في تصحيح وتصويب ومراكمة مسارات الموجة الأولى من جهة ثانية.

رابعًا: فضائل الموجة الثانية للربيع العربي على المستوى الموضوعي

تكشف في استكمال تعرية الواقع الذي أنتجته الطغمة الحاكمة وذيولها، فقد وسّعت هذه الموجة مساحة كشف زيف خطابات وممارسات مدّعي «المقاومة والممانعة»، كما زادت من تعرية الدور الإيراني المعادي للشارع العربي وطموحاته، فقد وصلت المساحة المكشوفة حدود «جمهورها» أو «حاضنتها الشعبية»، فأغلبية «شيعية» لبنان كانوا السبّاقين إلى الساحات، كما هو حال أغلبية «شيعية» العراق، الذين أعلنوا انضمامهم إلى ثورة بلدهم ضد فساد واستبداد رجال السياسة العراقيين وتبعيتهم لملاي إيران، وليقف الشارع العراقي واللبناني بأطيافه كافة متكاتفًا ومطالبًا بحقوقه المشروعة. كما نجحت الموجة الثانية في كسر «القدسسية» التي طوق زعماء الطوائف أنفسهم بها، مبشرة بأقول أصنام الطائفية، والطائفية ذاتها معهم، وبدء مرحلة جديدة تمتاز بمدنيتها ووطنيتها.

إضافة إلى ذلك؛ كشف وعي حراك «الموجة الثانية» عن «بروباغندا» الإعلام العربي، الرسمي وغير الرسمي الذي حاول عبثًا بث روح الكراهية والبغضاء والتفرقة ضمن صفوف الشارع العربي، داخل البلد الواحد أو بين بلدين، فقد صنّع ذلك الإعلام وهول وصدّر ما بات يُعرف بـ «العنصرية اللبنانية» و«الصراع السني الشيعي» و«عراق قاسم سليمان»، وهذا ما دحضته ثورات هذه البلاد، فقد امتلأت ساحات النواصر اللبنانية بلافتات وهتافات تعبر عن تضامن واسع مع السوريين والفلسطينيين. ولم تخلُ الساحات العراقية من رفض وتحقير لإيران الملالي و«منتجاتها» الفاسدة. وفي الجزائر، فضح حراكها الثوري ما حاكه النظام الحاكم من بث لروح التفرقة بين العرب والأمازيغ.

لا يمكن لمتتبع مسار الموجة الثانية، أن يتجاهل البُعد العروبي فيها، ولا نعني هنا بعدًا أيديولوجيًا قوميًا للعروبة، بل بعدًا حيويًا لها، وهذا ما أفصحت عنه حالة التضامن العربي التي عبّرت عنها أغلبية الشارع العربي عمومًا، وما عبّرت عنه ساحات الموجة الثانية خاصة، فكثيرًا ما رأينا لافتات تضامنية، أو هتافات معبرة عن «وحدة الحال» بين الثورات، ففي الجزائر رأينا تضامنًا مع لبنان والسودان، وفي السودان تضامنًا مع الجزائر والعراق، وفي العراق تضامنًا مع سورية ولبنان، وهكذا.

لقد عمل الربيع العربي خلال موجتيه، الأولى والثانية، كأداة فرز في قطاع الوعي الجمعي العربي، نتج عنها ذلك الانقسام/ التصنيف الرئيس في المجتمعات العربية، فقبل الربيع العربي، كان التشطي الهوياتي والعقائدي والأيديولوجي التقليدي، هو المعبر السائد عن الانقسامات والشروخ الأفقية والعمودية الحاصلة داخل المجتمعات العربية، فركائز هذه الانقسامات كانت قائمة على

أسس «ما قبل وطنية» أي على أسس طائفية وعشائرية ومذهبية ودينية وإثنية، وهذا الواقع هو ما أنتجه الاستبداد ودأب في المحافظة عليه، شاركه في ذلك تأخر البنى المجتمعية العربية ولبسها لبوسات تقليدية، أما بعد الربيع العربي، فقد ارتقت تلك الانقسامات تبعاً لمعايير الدولة الوطنية الحديثة وأسسها؛ ما بين مناضل في سبيلها، ومناهض لها. فالتصنيف اليوم هو بين وطني حداثي، وما قبل وطني وتقليديوي. وإذا ما كان الفضل للموجة الأولى من الربيع العربي في إعادة اكتشاف قيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومفهوم الدولة الحديثة، فإن للموجة الثانية منه الفضل في بلورتها وتجسيدها نسيباً، وإن كان هذا التجسيد لم يصل بعد إلى المستوى السياسي، إلا أن لسان حال الشارع المتفض ومؤيديه يمثل ذلك التجسيد، لتبقى مسألة تجسيده سياسياً مسألة وقت.

إن تأكل ثقافتني الخوف والخنوع يعني احتمالية حدوث موجة ثالثة، قد تكون بلادها وأزمانها غير معروفة، إلا أن الشيء الوحيد المعروف والمؤكد، هو أن روح الربيع العربي ستبقى تحوم فوق البلاد العربية وفوق رؤوس الطغم الحاكمة، تنتظر وضعاً مواتياً في بلد، أو شرطاً ناضجاً في بلد آخر لتحل به وتسكنه. وإذا ما اتفقنا على أن مسار الربيع العربي يأخذ صفات تصاعدية تراكمية، فإننا بذلك نقرب بأن الموجة الثالثة، أو بتعبير أدق، خصائص الموجات التالية ستكون أكثر نزوعاً إلى القطع مع الوعي المحلي التقليدي، وأكثر التصاقاً بقيم الحداثة، ومعاييرها.

إن كل حركة ذات نزعة تغييرية تقدمية، نهضوية، لها بوصلتها في الوعي الجمعي، ويمكن إدراك ملامح هذه البوصلة أو بعض ماهيتها، من خلال ما ترفعه من مطالب، وتنادي به من شعارات، ومن خلال سلوكياتها في أثناء حراكها. وإذا ما تناولنا ما تم في هذا الإطار خلال الموجة الثانية، فإننا سنرى: حرية التعبير، وحقوق الإنسان بشقيها المدنية والسياسية، والعدالة، والمواطنة، والديمقراطية، وغيرها من قيم الحداثة. إذا فالربيع العربي ذو نزعة حداثة، عفوية أو غير عفوية، وقد عبّر عن ذلك بلسان أهله، وإبرادتهم. ومهما يكن توصيف المتتمين إلى الربيع العربي، من ثوار أو ناشطين أو مؤيدين له، فإن التعبير الأكثر التصاقاً بهم والمعبّر عنهم هو مصطلح الحداثيين، ليكون في المقابل، التعبير الأكثر التصاقاً وتعبيراً للمناهضي الربيع العربي، هو مصطلح التقليديين. لقد أوضحت الموجة الثانية من الربيع العربي أكثر من الموجة الأولى، مدى انتماء الربيع العربي إلى الحداثة ووقوفه في وجه التقليد والتقليدية. وإن جزءاً أساساً من الصراع البيني داخل ثورات الموجة الأولى، كان أحد أبعاد هذا الصراع، فقد كان في الموجة الأولى ثوار، لكن قسماً كبيراً منهم كانوا من ذوي النزعة التقليدية، وهذا ما لم نشهده في الموجة الثانية. ومن هذا المنطلق، فإن الوعي المحلي التقليدي يجري تجاوزه، أو في الأحرى، يجري هجره، مقابل تنامي وعي حداثي، ولكن على الرغم من أهميته، يبقى عفويًا.

مما أخذ على ثورات الموجة الأولى من الربيع العربي من العديد من المنظرين، أن الثورة، كي تكون ثورة، وكي تحدث تغييرها المنشود، عليها أن تستند إلى فكر تقدمي، أي تأثر الثورة بأفكار تقدمية، تشور بسببها ومن أجلها، وتعيد إنتاجها. وقد استقوى أصحاب هذا الرأي بأمثلة تاريخية لعل أهمها الثورة الأمريكية 1775-1783، والثورة الفرنسية 1789، فهاتان الثورتان تأثرتا بمفكري وفلاسفة عصر التنوير، من أمثال فولتير، المدافع عن «الإصلاح الاجتماعي» والمنتقد لدوغمات الكنيسة الكاثوليكية. كذلك جان جاك روسو صاحب كتاب «العقد الاجتماعي» وغيرهما. ولا سيما

أن ثورات الربيع العربي ليست ثورات جوع، أو ثورات خبز، بل ثورات نتجت عن واقع تغيب فيه مفاهيم إنسانية أصيلة، كالحرية والكرامة والعدالة وغيرها. وما يحملنا على التساؤل حول مدى معرفتنا بهذه المفاهيم معرفة حقة، هو ما شاب الموجة الأولى من اختراقات لها، فكم من مدع قبول الآخر، تطيف وتمترس حول هويته المتأخرة، وانتهك حقوق الإنسان/ الآخر، وكم من مدع الديمقراطية لم يوفر فرصة سانحة لاعتقال خصومه أو تصفيتهم. وكم من مدع المواطنة يصنف الناس بحسب طائفتهم أو مناطقهم. والأهم من ذلك، ألم تكن هذه العفوية التي قبعت وراء تلك الإدعاءات هي أحد أهم نقاط ضعف الموجة الأولى، وأحد الأسباب الرئيسة لانزمامها؟!!

يقول المفكر ياسين الحافظ: «إن شعبًا يعي مغزى تجربته لا يمكن، على المدى الطويل، أن يُغلب. بل سيجعل من الهزيمة محررًا نضاليًا، عبر عملية مراجعة نقدية وجذرية لتجربته الماضية، تتيح شق طريق جديدة للثورة العربية»⁽⁵⁾. فالأهمية على هذا الصعيد تتوجه إلى خروج معرفتنا بوصفنا نخبًا ومنتقنين وناشرين، من إطارها العفوي ووضعها ضمن إطار تأصيلي لها، عبر شحذ معرفتنا بتناول مفاهيم الحداثة، وعن طريق نقد وعينا التقليدي، الذي أغرق بلادنا بما هي فيه من تأخر، وأنتج أوضاعًا رديئة استدعت ثورات هذا الربيع.

خامسًا: خاتمة

تجلى الفضيلة الأعظم لموجة الربيع العربي الثانية - في اعتقادي - في استمرارية الربيع ذاته، فقد اخترقت هذه الموجة، شعور اليأس الذي اعترى الشارع العربي بُعيد الموجة الأولى وما رافقها من موت ودمار وكوارث، وثورات مضادة. فالموجة الثانية، كانت بمنزلة إحياء أمل ثورات الموجة الأولى من جهة، وامتدادًا لها وتصحيحًا لأخطائها وتقديمها نحو الحداثة من جهة أخرى. تؤكد موجة الربيع العربي الثانية بذلك، على المنطق التاريخي للربيع العربي، بوصفه سياقًا وضرورة وديموية لن تتوقف إلا بتحقيق مطالبه المحقة، والنهوض بواقعه. ومهما كان «سيناريو» سياق الموجة الثانية للربيع العربي، ومهما كانت أدوات ووسائل أعدائها في قمعها أو تحريفها، فلن يغير هذا من حقيقة انطلاقها الحداثية، فالوعي المرافق لها هو الوازن، ولا تعويل إلا عليه.

(5) ياسين الحافظ، كتاب الهزيمة والإيديولوجية المهزومة، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 95.

الجانب المجتمعي للربيع العربي

فؤاد القطريب

تاريخ وصول المادة: 14 نيسان / أبريل 2021

كاتب سوري، دكتوراه في الكيمياء الحيوية من فرنسا 1987، دبلوم دراسات معمقة من جامعة باريس الثالثة-السوربون الجديدة، أستاذ سابق في جامعة دمشق-كلية الزراعة. مهتم بمسألة الدولة والسلطة في الإسلام ودراسة فلسفة الإمام علي بن أبي طالب.



فؤاد القطريب

إن الكتابة عن الربيع العربي أو الحركات العربية أو الثورة أو الثورات العربية أو الانفجار العربي الكبير أو العظيم، ليست بالأمر السهل؛ فكل هذه التسميات — المصطلحات مغرية، ولكل منها خصوصيته الفكرية والسياسية، ولكنها كأسماء الزهور أو الفتيات الجميلات لا تغير من حقيقة الحدث. المتغير هو زاوية الرؤيا، وما يراه الناظر، وما يريد أن يرى الناظر، ووسيلة النظر.

ليست الكتابة عن هذا الحدث التاريخي في بلاد العرب سهلة؛ لأنه ما زال في طوره الأول، في عشرينته الأولى، نعرف متى بدأ ولماذا وكيف وماذا حدث حتى الآن، ولكن لا نعرف متى ينتهي أو يستقر، وماذا سيولد من رحمته.

لا يمكن ضبط الأحداث التاريخية العظيمة بساعة الزمن العادية، والأمثلة عديدة في تاريخ الشعوب وثوراته، لماذا؟ لأن الثورات أكبر من الزمن، هي سيرورة تاريخية تصنع تاريخها الخاص بالترابط والتفاعل مع ومن داخل التاريخ البشري العام، وكذلك الأحداث الكبرى المجتمعية ليست شيئاً يتكرر وبسرعة داخل الزمن، حتى إن الله تعالى لم يرسل إلا ثلاث رسالات كتابية خلال ألفي عام. لذلك أنا أقول على طريقة أجدادي إنه أحدث يوم من أيام العرب قضى أسبوعه الأول، وكل أسبوع مدته عشر سنوات مما تعدون.

هذا الحدث العربي الكوني، أو الزلزال العربي، لم يكن ضد الطغيان والاستبداد والفساد والإفساد السلطوي الفرعوني الهاماني القاروني بلباسه العسكري المخبراتي، أو هندامه المتأورب السائد في بلاد العرب منذ عقود طويلة فحسب، بل إنه طال الثقافة السائدة والبنى المجتمعية المتأخرة تاريخياً والمتوارثة، والأيدولوجيات المرتبطة بها أيضاً.

عشرات الملايين من الناس، ذكوراً وإناثاً، من كل الأعمار، خاصة شريحة الشبان، خرجوا من

بيوتهم وسكونهم وصمتهم، وهجروا خوفهم، ونزلوا إلى الشوارع والساحات في العشرات من المدن العربية يهتفون للحرية والعدالة والكرامة من دون تنظيم مسبق، أو زعماء وقادة معروفين مشهورين كما فعل الفرنسيون والروس والإيرانيون والصينيون والكوبيون والبيد والقرامطة والعباسيون... إلخ، هكذا كالطوفان والبراكين تجرف كل من يقف أمامها. في تونس كان الأمر سهلاً نسبياً، وكذلك حالياً في الجزائر ولبنان مقارنة بالبركان السوري واليمني والليبي والبحريني، وما بينهما البركان المصري والسوداني والعراقي.

من الخطأ على صعيد التحليل أو التقييم الأكاديمي تقييم هذا الحدث الآن، هل نجح أم فشل، لأنه يجب تحديد معنى النجاح والفشل أولاً، واحترام مسألة الزمن ثانياً. فهو في الجزائر والسودان ولبنان والعراق ما زال في بدايته، لأن من يريد أن يرى هذا الحدث التاريخي من منظور النجاح والفشل عليه أن ينظر إلى الثورات الفرنسية والروسية والصينية والإيرانية... إلخ، وعليه أن ينظر إلى تجربة الرسل والأنبياء، هل نجح الرسل الثلاثة الذين هم من أولي العزم: موسى وعيسى ومحمد عليهم السلام في (ثوراتهم)، وحققوا الأهداف النبيلة الإنسانية لهذه الرسالات!؟

هل الصراع الدموي المأساوي في سورية وليبيا واليمن مبرّر؟ قطعاً لا، ولكن طبيعة الأنظمة وطبيعة القوى المعارضة، خاصة الإسلاموية السلاحيّة، والقبائلية السلاحيّة، والبعد الاستراتيجي لهذه الدول العربية، والنظام العالمي الرأسمالي السائد، كلها تفسر لنا هذا الجانب المأساوي للانفجار الكوني العربي في هذه البلدان. التاريخ العام يعلمنا أن الثورات والتغيرات الكبرى في التاريخ لها أثمانها، وضحاياها تفوق تصورات من قاموا بها وتجاوزهم بحركتها، وقد يتحولون هم ذاتهم إلى ضحايا لها، لذلك هناك مقولة معروفة وهي إن الثورة تأكل بعض أبنائها، حتى الثورات الكبرى غير السياسية بالمعنى الضيق للكلمة مثل الثورة الزراعية الأولى في ميزوبوتانيا، والثورة الثانية الصناعية، راح ضحيتها كثير من الأبرياء.

حتى ثورات أنبياء الله ورسله إذا صح التعبير، راح ضحيتها كثير من الناس، منذ النبي الرسول نوح إلى محمد عليهم السلام، ومنهم من كان هو نفسه ضحية العنف المجتمعي الناتج عن الثورة الفكرية الفلسفية الروحية التي جاءت في رسالته.

أحلام ومشاريع عديدة ما زالت تتفاعل في الشوارع والساحات والمخيمات والمدن العربية. هناك المشروع الديمقراطي العلماني القطري - الوطني، والقطري - العروبي، والقومي العربي، حيث إن حلمهم جميعاً هو نظام ديمقراطي عادل في كل قطر فقط، أو هو خطوة لازمة أساسية لوحدة أو اتحاد أو تكامل عربي، وهناك من يريد خلافة إسلامية طوعاً، كما تقول كل التيارات والحركات والأحزاب الإسلامية أو الإسلاموية في البلاد العربية، مثل الإخوان المسلمين في مصر وسورية ولبنان، وحركة النهضة التونسية، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، والحركات الإسلامية في البلدان العربية الأخرى، أو كرهاً مثال تنظيم «داعش» وأشقائه، مثل القاعدة وجبهة النصرة وجيش الإسلام. وهناك من لهم أحلام إثنية كردية، وأمازيغية، وتركمانية، ومشاريع مذهبية وطائفية وعشائرية في العراق وسيناء مصر واليمن.

هناك أنظمة تقا تل بكل قوتها وقوة حلفائها للبقاء، وأخرى تستعد للمواجهة وترصد وصول البركان العربي إلى أراضيها.

هذا البركان أو الزلزال العربي يشبه الماء الذي أحيا الأرض بعد موتها، فنبتت الكروم والجنان والغابات والزهور والورود والأشواك والنباتات السامة والضارة. في مرجل الزلزال العربي الكبير يتداخل صراع الطبقات مع صراع الطوائف والإثنيات وحتى أفراد الطائفة والعائلة الواحدة، ويتفاعل المحلي مع الإقليمي والدولي وكأنه مشهد سريلي.

هذا الحدث التاريخي المعقد فرض نفسه على المثقفين والمتعلمين والسياسيين العرب كما على الجماهير الشعبية، ودخل كل بيت وشارع في بلاد العرب، ووصلت نتائجه إلى أوروبا وأميركا وكندا، وغيرها.

مئات الحركات والأحزاب والدكاكين السياسية ولدت من رحم هذا الحدث الرهيب، آلاف الناشطين والسياسيين تحولوا إلى تجار سياسة ومنظمات مجتمع مدني على أبواب السفارات الأميركية والأوروبية، كما فعل العديد من أسلافهم أيام الثورة العربية ضد العثمانيين، ومنظمات المجتمع المدني الأوروبية والأميركية، ومنهم من تصهين على رؤوس الأشهاد، وهذا صار معروفًا للنخب والجماهير العربية.

ازدهرت سوق المال والإعلام السياسي والسلاح بشكل غير مسبوق، مئات الألوف من الضحايا والمعتقلين والمفقودين ومئات الألوف من الأراذل واليتامى، ملايين السوريين مثلاً نزحوا عن ديارهم إلى بلاد أخرى قريبة وبعيدة، وأصبح الملايين منهم يتكلمون لغة أجنبية جديدة، تركية أو أوروبية، وهذا كله سيكون له نتائج كبيرة في السنوات المقبلة على طريق سيرورة الزلزال العربي. هذا المشهد السريالي حيث مشاعر الألم والحزن والفرح والأمل تختلط داخل البيت والعائلة الواحدة، لا يكتمل من دون ذكر تداخل قوى الصراع الثلاث: المحلية والإقليمية والعالمية.

في اختصار، يمكنني القول إن ما حدث للعرب في عشر سنوات أكبر كثيرًا مما حدث لهم خلال قرن من الزمان، بما في ذلك تجزئتهم، وسرقة فلسطينهم، وشرعنة هذه السرقة من الصهيونية العالمية وقوى الاستعمار القديم والجديد. هذا الحدث الكوني العربي لم يقلب أو يشقلب المفاهيم السائدة والمتوارثة والرؤى المستوردة فحسب، بل وهذا الأهم، خلق عصرًا جديدًا يتطلب مناهج جديدة للقراءة والتحليل والفهم.

نعم، لم تعد القراءات الماركسية والقومية والقومية والإسلامية والإسلاموية قادرة على فهم ما جرى ويجري، وكذلك ما يسمى بالعقلانية التبسيطية المتوارثة منذ القرن الثامن عشر الأوروبي.

نحن في حاجة إلى عقلانية عربية جديدة مركبة ومعقدة تناسب العصر، وتسبر أغوار هذا الانفجار العربي الكوني. عقلانية تتجاوز كانط وأرسطو وأفلاطون وحتى ماركس وهيغل. عقلانية عصر البيولوجيا الجزيئية والمكانيك كوانتيك والفيزياء الحديثة السائلة والغازية والمعلوماتية والهولوجرام، عقلانية تستوعب وتستثمر النهج القرآني = آلية التفكير الإلهي إذا صح التعبير، حيث الكل يتكون من ترابط وتفاعل الأجزاء المتعددة المتميزة المتكاملة، وحيث كل جزء يحتوي هذا الكل، كما الذرة التي تحوي شمسًا، وحيث كل آية تحتوي روح القرآن.

هذه العقلانية يمكنني أن أسميها العقلانية القرآنية التي استخدمها الإمام علي بن أبي طالب في فكره وتفكيره، كما هي موضحة في نهج البلاغة، وكما بسط بعض جوانبها المفكر الكبير إدغار موران في عمله الكبير: النهج = الطريقة.



ملف العدد

الربيع العربي بعد عشر سنوات
المسارات والحصائل والآفاق
(الجزء الثاني)

أوراق جلسات (رواق ميسلون)
الحوارية حول ملف الربيع العربي

حامي السماء
هذه دمشق... الذي يحمي
سماءها متعب
والذي يحمي أرضها متعب
وفي الفراغ بين هذين أرواح
وإن لم ترها ... تتعانق
يارا وهبي



أوراق جلسات (رواق ميسلون) الحوارية حول ملف الربيع العربي (الربيع العربي بعد عشر سنوات؛ المسارات والحصائل والآفاق)

عقدت هيئة تحرير مجلة (رواق ميسلون) عددًا من الجلسات الحوارية خلال المدة بين 5 و15 نيسان/ أبريل 2021، انطلاقًا من ورقة خلفية أعدتها هيئة التحرير بعنوان «الربيع العربي بعد عشر سنوات؛ المسارات والحصائل والآفاق». وشارك في هذه الجلسات عدد من المثقفين والباحثين والسياسيين في المنطقة العربية، قدّموا خلالها أوراقًا بحثية نوقشت أغلبيتها خلال الجلسات، وأُرسل بعضها الآخر إلى المجلة من خارج الجلسات لنشرها ضمن أوراق ملف الربيع العربي.

تنشر هيئة التحرير في هذا العدد من المجلة بقية الأوراق، بعد أن نشرت بعضها الآخر في العدد الثاني من المجلة الذي يحمل عنوان الملف نفسه.

برنامج الجلسات الحوارية خلال المدة من 5 إلى 10 نيسان/ أبريل 2021، حول ملف: الربيع العربي بعد عشر سنوات؛ المسارات والحصائل والآفاق

| الرقم | المتحدّث الرئيس | الدولة | تاريخ الجلسة | التوقيت (غرينتش) | موضوع الجلسة | مدير الجلسة |
|-------|------------------|---------|-----------------|---------------------|---|-----------------|
| 1 | ناصر الدين باقي | الجزائر | 5 نيسان/ أبريل | 5 | مفردات حراك الجزائر؛ صراع الدولة العميقة وبفايا النخب الوطنية | يوسف فخر الدين |
| 2 | عبد الحسين شعبان | العراق | 5 نيسان/ أبريل | 7 | إعادة قراءة فكرية للربيع العربي بعد 10 سنوات على اندلاعه | حازم نهار |
| 3 | عمر التاور | المغرب | 6 نيسان/ أبريل | 5 | الثقافة السائدة ودورها في مآلات الربيع العربي | نور حريبي |
| 4 | أحمد الحاقبي | المغرب | 6 نيسان/ أبريل | 7 | الربيع العربي؛ ثورة اجتماعية في عقدها الأول | راتب شعبو |
| 5 | سمير ساسي | تونس | 7 نيسان/ أبريل | 5 | الربيع العربي والفشل؛ أسئلة المصطلح | مازن الرفاعي |
| 6 | أنور جمعاوي | تونس | 7 نيسان/ أبريل | 7 | الموجة الثانية من الربيع العربي؛ علامات فارقة | عبد المجيد عقيل |
| 7 | منصور أبو كريم | فلسطين | 8 نيسان/ أبريل | 5 | الطائفية والتطرف ما بعد الربيع العربي؛ الأسباب والمسارات والمآلات | راتب شعبو |
| 8 | جلبير الأشقر | لبنان | 8 نيسان/ أبريل | 7 | العقد الأول من السيرة الثورية العربية | نور حريبي |
| 9 | جمال نصار | مصر | 10 نيسان/ أبريل | 5 | عشر سنوات على ثورة يناير المصرية؛ المآلات والأسئلة الحرجة | خليل الحسين |

| | | | | | | |
|----|---------------------|---------|------------------|---|--|-----------------|
| 10 | مهند عبد الحميد | فلسطين | 11 نيسان / أبريل | 5 | الاستجابة الفلسطينية السلبية في الربيع العربي | يوسف فخر الدين |
| 11 | ريم تركماني | سورية | 11 نيسان / أبريل | 7 | الربيع العربي والدستور | عبد المجيد عقيل |
| 12 | محمد العمار | سورية | 12 نيسان / أبريل | 5 | الربيع العربي: آمال وتحديات | مازن الرفاعي |
| 13 | بسمة قزمانى | سورية | 12 نيسان / أبريل | 7 | دور المؤسسات العسكرية والأمنية في دول الثورات العربية بين النهج السلمى والنزاع المسلح | ألان خضركي |
| 14 | إشراق المقطري | اليمن | 13 نيسان / أبريل | 5 | نجاحات وإخفاقات الربيع اليمني | نور حريري |
| 15 | أبو بكر عبد البرازق | السودان | 14 نيسان / أبريل | 5 | دور المرأة في الربيع العربي وامتداداته: دور المرأة السودانية في ثورة كانون الأول / ديسمبر 2018 | هنادي زحلو |
| 16 | ساطع نور الدين | لبنان | 14 نيسان / أبريل | 7 | الربيع العربي: إضاءة على التجريبتين اللبنانية والسورية | يوسف فخر الدين |
| 17 | عبد الباسط سيدا | سورية | 15 نيسان / أبريل | 5 | القراءات الخاطئة والإخفاق في طمأنة السوريين | ولاء عواد |
| 18 | حازم نهار | سورية | 15 نيسان / أبريل | 7 | الثورات في ميزان المراحل الانتقالية عبر التاريخ | فؤاد القطريب |

التنظيم والإدارة التقنية للجلسات الحوارية: آلان خضركي، شادي الشحادة

ناشط سوري في الحيزين المدني والثقافي، من مواليد 1979، ويقوم في فرنسا. يحمل شهادة جامعية في التجارة والاقتصاد - اختصاص بنوك ومصارف، ولديه خبرة إدارية ومصرفية مدة 15 عامًا.



ألان خضركي

ناشط سياسي ومدني سوري، إجازة في القانون من جامعة دمشق، دبلوم في حوار الحضارات، دبلوم في الأدب الفرنسي. يعمل كمسؤول ربط وشراكات في منظمة غير ربحية في جنيف، مؤسس منظمة «زيتون» التي تعمل على التوعية المجتمعية لمجتمع اللاجئين في القاهرة، عضو في مجلس إدارة منظمة «سلمى» لدعم اللاجئين في سويسرا.



شادي الشحادة

المشاركون في الجلسات والأوراق الحوارية



سمير ساسي



أحمد الحاقبي



عمر التاور



عبد الحسين شعبان



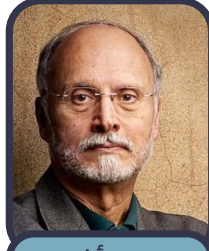
ناصر الدين باقبي



أبو بكر عبدالرازق



جمال نصار



جليل الأشقر



منصور أبو كريم



أنور جمعاوي



إشراق المقطري



بسمة قضماني



محمد العمار



ريم تركماني



مهند عبد الحميد



نوال الراضي



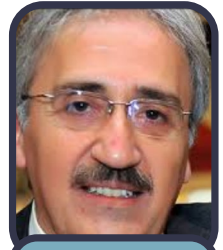
ليث الشبيلات



حازم نهار



عبدالباسط سيدا



ساطع نور الدين

ورقة خلفية لملف العدد الثاني من مجلة (رواق ميسلون): الربيع العربي بعد عشر سنوات؛ المسارات والحصائل والآفاق

في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، قبل نحو عشر سنوات، أضرم التونسي محمد البوعزيزي النار في جسده احتجاجاً على الظلم الذي تعرض له، فانفجرت الاحتجاجات في تونس، وبعدها امتدت إلى مصر، وليبيا، واليمن، وسورية، تطالب بالحرية والكرامة، وتساعد الأمل في أن عقوداً من التدهور والدكتاتورية تقترب من نهايتها، وأن ربيعاً عربياً ينتظر شعوب المنطقة.

ما الذي تحقق من أحلام «الربيع العربي» بعد مرور عشر سنوات على انطلاقه؟ انهيار عدد من الأنظمة العربية سريعاً، بعد أن كان ذلك يبدو أمراً مستحيلاً. ثمة أيضاً أمر واضح جداً هو سقوط «حاجز الخوف» في السنوات الأولى من الربيع العربي؛ فقد سنحت الفرصة لكثير من المواطنين في البلاد العربية، أول مرة منذ عقود، لقول كلمتهم والاعتراض على واقعهم، والتفكير في مستقبلهم، وهذا في حد ذاته يعد إنجازاً مهماً كونه يفتح أبواب المستقبل للتغيير، لكن هذا الحاجز عاد في السنوات الأخيرة.

لم يُزهر «الربيع العربي» كما توقع كثيرون، بل تحول إلى «شتاء عربي» بدد الآمال، مع الانقسامات الداخلية، والتدخلات الخارجية، وعسكرة الثورات وصعود التطرف الديني، واندلاع الحروب والنزاعات، والسلطات التي مارست عنفاً كبيراً، خصوصاً في سورية، للاحتفاظ بالسلطة والتشبث بها.

بعد مرور عام على ثورة 25 يناير، انتخب المصريون محمد مرسي رئيساً، لكن أداءه وبرنامجه ومقاومة جهاز الدولة القديم قد حرضت من جديد احتجاجات شعبية واسعة، ما مهد الطريق لانقلاب وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي عليه عام 2013. ولا يزال السيسي في السلطة إلى اليوم، ويُنظر إلى حكمه بوصفه أكثر استبداداً من حكم مبارك، وباتت خيبة أمل من خرجوا إلى الشوارع والساحات أكثر مرارة. وفي ليبيا، توزع الثوار بين ميليشيات كثيرة، وتصارعوا، ما أدى إلى تفتيت البلاد، وتغذى النزاع الدامي بتدخلات خارجية عديدة. وانزلق اليمن بدوره إلى حرب أهلية مع تأثيرات خارجية. أما في سورية، فقد تحولت الاحتجاجات في سورية إلى حرب مدمرة، بينما بقي النظام السوري القمعي في مكانه.

هناك سؤال مهم يُطرح حول نجاة الأنظمة الملكية العربية الخليجية من آثاره؛ فهل يعود ذلك إلى تمكّنها من بناء تحالفات محلية داخلية، خلال العقود الماضية، أم يعود إلى خصوصياتها الثقافية التقليدية، أم إلى الرخاء المالي الذي يعيش في ظلّه مواطنوها؟ هل مازال الربيع العربي خطراً يهدد هذه الأنظمة أم أنه تجاوزها نهائياً؟

هناك أيضاً أنظمة ملكية أخرى، لكنها لا تمتلك موارد نفطية، كما في الأردن والمغرب، وتعاني أحوالاً اقتصادية متردية، لكنها أثبتت قدرة على التكيف إبان الربيع العربي، وأظهرت مرونة نسبية في التعامل مع الاحتجاجات مقارنة بالأنظمة الجمهورية؛ فقد أجرى الملك المغربي بعض

الإصلاحات الدستورية التجميلية، وسمح بتكوين مجلس نيابي مقبول نسبيًا، ما مكنه من تجاوز آثار الربيع العربي.

هل تتحمل الثقافة السياسية السائدة بعض المسؤولية عن عدم تحقيق الربيع العربي لأهدافه. ألم تكن رؤية الشعوب العربية إلى مفهوم التحرر السياسي مختلفة كثيرًا عن رؤية شعوب أخرى في أوروبا الشرقية مثلًا؟ ألم تكن أكثر اهتمامًا بعلاج مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية عن التأصيل لحقوقها السياسية؟

مع الثورات، ظهرت الأفكار والبنى التقليدية إلى السطح، وبرزت الظواهر الإثنية والطائفية، ونمت جماعات جهادية متطرفة في كثير من البلدان تعادي الحداثة والتقدم، وظهر تنظيم «الدولة الإسلامية» الذي سعى لإقامة «دولة الخلافة» على أراض واسعة من سورية والعراق، وأثار التنظيم ذعر الدول الغربية خصوصًا لناحية قدرته على تجنيد آلاف المقاتلين من أوروبا ومناطق أخرى، ما خفف من حماسة تلك الدول تجاه مطالب الديمقراطية في دول «الربيع العربي». وانصب اهتمامها بعد عام 2014 على قتال التنظيم المتطرف، ومن ثم غص النظر عن ممارسات الأنظمة الاستبدادية التي قدّمت نفسها حصنًا أخيرًا في مواجهة الجهاديين، لكن ما لبث التنظيم أن أقل نجمه بعد سنوات أثار خلالها الرعب في العالم.

هل ما زال «الربيع العربي» مستمرًا؟ على الرغم مما حدث، يبدو أن روح الثورة لم تمت بعد، إذ اندلعت موجة ثانية من الانتفاضات الشعبية، تمثلت العام الماضي بتظاهرات حاشدة في السودان والجزائر والعراق ولبنان، رفعت الشعارات ذاتها التي جرى رفعها قبل عشر سنوات، ما أكد أن شعارات الربيع العربي ما تزال مؤثرة بين الشباب العربي، ويبدو أن الموجة الثانية تمايزت عن الأولى بالابتعاد عن اللغة الطائفية والعنف.

في ظل وجود مجتمع مدني ضعيف قبل الثورات، ليس من المستغرب دخول قطاع واسع من البشر في دول الربيع العربي في حالة من الضياع. تشكلت قوى وأحزاب عديدة في دول الربيع العربي، لكنها ظلت هشة، وقسم كبير منها قد انتهى. في تونس، كان هناك أكثر من 80 حزبًا سياسيًا في انتخابات عام 2011، وكان لدى المصريين أكثر من 50 حزبًا سياسيًا، وكان لدى الليبيين أكثر من 100 كيان سياسي للاختيار من بينها. في تونس، ذهبت أغلبية الأصوات في انتخابات المجلس التأسيسي إلى مرشحي الإخوان المسلمين الممثلين لحزب النهضة، وهو ما حدث في أول انتخابات برلمانية مصرية بعد الثورة.

كان حضور الإسلام السياسي بارزًا طوال السنوات العشر الماضية، وهذا يطرح سؤالًا جوهريًا: هل ستكون النتيجة النهائية للثورات العربية أن تكون المنطقة محكومة دائمًا بالصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي؟

تمكن مقارنة موضوع الربيع العربي من زوايا مختلفة وبمعاوين متنوعة؛ دور الشباب، دور التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، دور المرأة، أثر التدخلات الإقليمية والدولية في دول الربيع، سياسات إيران وتركيا خلال الربيع العربي، الموجة الثانية من الثورات في لبنان والعراق والسودان، دور النخب الثقافية والسياسية، الحركات اليسارية والربيع العربي، المراحل الانتقالية بعد الثورات، القضايا الإثنية والطائفية خلال الربيع العربي، الإسلام السياسي والربيع العربي، المؤسسة

العسكرية والربيع العربي، الثقافة السائدة ودورها في مآلات الربيع العربي، دول الخليج والربيع العربي، آفاق الثورات ومآلاتها، «إسرائيل» والربيع العربي، دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ثقافة العنف والكراهية، الحركات الجهادية... إلخ.

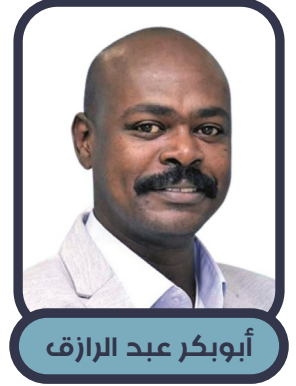
وتمكن مقاربة أيّ من الموضوعات السابقة على مستوى دول الربيع العربي كافة أو على مستوى إحدى دوله. لكن من المفيد الإشارة أخيراً إلى أن الكتابة حول الربيع العربي تبدو سهلة، بحكم كثرة ما قيل فيه خلال السنوات الماضية، لكن يبقى الرهان معقوداً على كتابة قولٍ جديد فيه، ينع في تقديم قراءة أكثر موضوعية وعمقاً للظاهرة، ويفسح في المجال لتقديم خلاصات أو نتائج مفيدة لشعوب المنطقة مستقبلاً.

هيئة تحرير (رواق ميسلون)

ديسمبر 2018.. ثورة نساء السودان المتجددة

أبو بكر عبد الرازق

تاريخ وصول المادة: 14 نيسان/ أبريل 2021



أبو بكر عبد الرازق

كاتب وباحث من السودان، ماجستير من معهد الدوحة للدراسات العليا، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومساعد باحث في المعهد.

مقدمة

تناول هذه المقالة مشاركة المرأة السودانية في ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018، في محاولة لفهم دوافع وأسباب تلك المشاركة الواسعة للنساء في إنهاء حكم الإنقاذ العضوض، من خلال تتبع جذور ونشأة وتطور الحركة النسوية السودانية منذ الاستقلال وحتى انقلاب الإنقاذ في 1989، ضمن القسم الأول والثاني من المقالة، أما القسم الثالث فهو محاولة لفهم أوضاع النساء في فترة حكم الجبهة الإسلامية، وتشريح سياسات النظام البائد في فرض طابع اجتماعي وديني واحد عليهن بشكل قسري، ويتناول القسمين الرابع والخامس من المقالة الأثر الحاسم لمشاركة المرأة السودانية في ثورة ديسمبر 2018، ويعنى القسم السادس بمناقشة تمثيل المرأة السودانية في مؤسسات الحكم الانتقالي، والإصلاحات القانونية التي كسبتها، وما ترتب عليها من تصاعد لحالة العنف المجتمعي والأسري ضد النساء والفتيات، إلى جانب خاتمة استشرافية لمستقبل الحركة النسوية في السودان.

الحركة النسوية السودانية تاريخيًا

يعود تاريخ الحركة النسوية في السودان إلى ما قبل استقلال السودان في عام 1956، وكانت نواتها خريجات مدارس الإرساليات⁽¹⁾ والمدارس الأهلية⁽²⁾ والحكومية، وارتكزت قاعدة الحركة

(1) عملت إرسالية أميركية تابعة للكنيسة البروتستانتية بولاية بوسطن الأميركية على تأسيس مدرستين لتعليم البنات عام 1900 الأولى مدرسة الراهبات بالخرطوم وعرفت بمدرسة «سانت أن» والأخرى في أمدرمان، وحملت اسم مدرسة «سان جوزيف». أنظر خالد مبارك، التعليم العالي في السودان، (بيروت: دار الحياة 1985) ص 60.

(2) أسس الشيخ بابكر بدري أول مدرسة لتعليم البنات في العام 1906، وتواصل جهده بتأسيس أول

النسوية على النساء المتعلّقات من بنات الأسر التي استوطنت المدن الكبيرة، وبنات الموظفين الحكوميين وكبار ضباط الجيش، وهي الفئة من النساء المتعلّقات اللائي أُسسن لاحقًا للاتحاد النسائي في 1952. وفي عام 1953 أفلح جهد الاتحاد النسائي السوداني في ضمان حق التصويت للمرأة المتعلّقة في الانتخابات العامة، وتواصل جهده ليثمر كفالة هذا الحق لكل نساء السودان عقب انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1964، التي أطاحت بحكومة الفريق إبراهيم عبود، ودخلت أول امرأة سودانية منتخبة البرلمان في عام 1965⁽³⁾.

أوضاع النساء خلال مرحلة النظام البائد

مارس النظام المخلوع طوال فترة حكمه إذلاً ممنهجاً ضد النساء والفتيات السودانيات، فبعد ست سنوات من انقلاب الجبهة الإسلامية، سنت ولاية الخرطوم ما يسمى «قانون النظام العام»، استناداً إلى نص المادة (1/152) من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991، وتبعها بقية ولايات السودان مستنسخة ذات المضمون والمواد، ولتنفيذ هذا القانون الجديد ألفت محاكم وفرق شرطية خاصة تقوم بمطاردة النساء في الشوارع والأماكن العامة، وفحص أزيائهن إذا ما كانت مطابقة للشرع أم مخالفة، وفق تقديرات شخصية لأفراد تلك الفرق، تخضع لأمزجتهم الشخصية، ما أسفر عن كثير من التجاوزات والانتهاكات، والاستغلال، والابتزاز للنساء⁽⁴⁾.

ولدت سياسات العنف المفرط التي انتهجها نظام البشير تجاه النساء السودانيات إحساساً قوياً بالغبن، وشعوراً متنامياً بالظلم ظل يتشكل يوماً بعد يوم، يتنامى مع كل فيديو استعراضي لسلطات إنفاذ القانون وهي تقوم بتطبيق عقوبة الجلد على إحدى النساء بوحشية على الملأ، تقطع أصوات صراخهن وأنيهن قهقهات ولعنات أفراد شرطة إنفاذ القانون⁽⁵⁾.

منذ استقلال السودان وحتى مجيء انقلاب البشير في 1989، كانت الهوية واسعة بين نساء الريف والمدن، المتعلّقات منهن وغير المتعلّقات، في مستويات الدخل والتمتع بالحقوق المكتسبة مثل حق العمل والتعليم والتنقل، لكن سياسات النظام البائد الاقتصادية والاجتماعية قلصت إلى حد بعيد تلك الهوية، حتى كادت أن تتلاشى الفوارق، إلا من استثناءات قليلة ارتبطت بأوضاع فئات قليلة من النساء المنحدرات من أسر أرستقراطية أو لها ارتباط بالسلطة الحاكمة، وصار العنف الممأسس بواسطة أجهزة السلطة القمعية هو السمة السائدة في حياة قطاع واسع من النساء السودانيات.

مدرسة ثانوية للبنات في عام 1935، وسارت أسرة بدري في طريقه بتأسيس أول كلية جامعية للبنات في العام 1966، التي أصبحت الآن «جامعة الأحفاد للبنات»، سيرة شيخ بابكر بدري الذاتية: «تاريخ حياتي» (1 - 2). عرض وتلخيص: بدر الدين حامد الهاشمي، شوهد في 13/4/2021، على: <https://bit.ly/3uReXaj>

(3) ليف تونيسون وسامية النقر، الحصاة النسوية في المجلس التشريعي السوداني.. اختلاف الأيديولوجيات حول مساواة النوع الاجتماعي، (ARUSS 2015) شوهد في 13/4/2021، على: <https://bit.ly/3uSv9bD>

(4) قانون النظام العام.. إلى متى تبقى السودانيات رهينات «السوط» الحكومي؟، تقرير إخباري لعبد الجليل سليمان، موقع حفريات، شوهد في 14/4/2021، على: <https://bit.ly/3wN0QVZ>

(5) مقطع فيديو تقوم فيه شرطة النظام العام بجلد امرأة سودانية بأحد مخافر الشرطة على الملأ، شوهد في 24/4/2021، على: <https://bit.ly/3sNRxkR>

وعلى الرغم من تقلص الفوارق بين نساء الريف ونساء المدن في عهد النظام البائد، ولا سيما في السنوات الأخيرة منه، إلا أن أوضاع نساء الأقاليم التي كانت تعاني من الحرب الأهلية التي أشعلها النظام ضد مواطنيه - دارفور، جنوب السودان، جبال النوبة، النيل الأزرق وشرق السودان - كانت هي الأكثر هولاً ومأساوية، فقد جلبت الحرب لنساء هذه المناطق صنوفاً جديدة من العذاب، تبدأ من التشريد والنزوح وفقدان العائل وأفراد الأسرة، وتنتهي بالاغتصاب تشفيًا والقتل، فلا يمكن بأي حال مقارنة معاناة نساء هذه المناطق المنكوبة من جراء الحرب بنساء بقية أقاليم السودان⁽⁶⁾.

بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشها معظم السودانيين منذ الاستقلال في عام 1956 التي استفحلت في فترة نظام الجبهة الإسلامية الانقلابي، اضطرت المرأة السودانية إلى الخروج إلى العمل مبكرًا في مهن ظلت هامشية على الرغم من أهميتها في التكوين الاقتصادي والاجتماعي للبلاد عملت النساء السودانيات مبكرًا في الزراعة والرعي والخدمة المنزلية والأسواق - واجتذبت هذه المهن التي ظلت «هامشية» قطاعًا واسعًا من النساء المتعلمات وغير المتعلمات. إلا أن نظام البشير كرس خالص جهده لمحاربة جهد المرأة السودانية في العمل المأجور داخل أو خارج المنزل، وواجهت مهن مثل بائعات الشاي والقهوة «ست الشاي» وصانعات الأطعمة الشعبية في الأسواق، حملات مستمرة ومسعورة، شكلت هذه الحملات المتكررة موردًا ماليًا هائلًا لشرطة النظام العام ومحاكمه التي كانت تثير الفزع والرعب في أنفس النساء السودانيات العاملات في هذه المهن، من خلال مصادرة معدات عملهن وتقديمهن إلى محاكم النظام العام، وإجبارهن على دفع غرامات باهظة لاسترداد معدات العمل المقاعد لجلوس الزبائن، أدوات صنع الشاي والقهوة، أو اني الطعام وغيرها - إن يلاحظ هنا أن إجراء المحاكمة يشمل دفع غرامة مالية لاستعادة معدات العمل، وهي آلية تضمن لأولئك النساء الاستمرار في عملهن ليحافظن على تغذية هذا الجهاز القمعي بالإتاوات المالية المقتطعة من دخولهن الشحيحة.

خلقت هذه الحالة من التعدي المستمر من قبل السلطة الحاكمة على الفضاء العام الضيق بطبعه وعلى جهود النساء السودانيات في العمل المستقل، حالة من التضامن الطبيعي بين المواطنين السودانيين وهؤلاء النسوة الكادحات، انعكس هذا التضامن غير المعلن خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام البائد، في مقاومة المواطنين لهذه الحملات بالتصدي لها، وحماية النساء العاملات، وإنقاذهن من تلك الهجمات المسعورة، حيث كان زبائن هؤلاء النسوة والمارة في الشوارع يقومون بتحذيرهن قبل وصول الحملات لحماية معدات وأدوات العمل وإخفائها حتى مضي الحملة.

خلفت هذه الأجواء من القمع المنظم للنساء التي أوجدها النظام البائد كمًا هائلًا من المرات المتزايدة في أنفس النساء وقطاع كبير من السودانيين، وساهمت في إيجاد وضع من الظلم وانعدام العدالة ظل محتقنًا قابلاً للانفجار في أي لحظة، علاوة على أنها وحدت النساء وأزالت لحد كبير الفوارق الاجتماعية بينهن.

(6) للاطلاع على الأوضاع في أقاليم السوداني التي تعاني الحرب، وحتى بعد مجيء الحكومة الانتقالية، انظر: المرأة العربية «غصون كسيرة» في ميادين حروب تشبه الأوطان، شوهد في 24 / 4 / 2021، على: <https://bit.ly/3gARKW3>، وكذلك: كيف استقبلت نساء المعسكرات زيارة بنسودا للسودان؟، شوهد في 24 / 4 / 2021، على: <https://bit.ly/3epOXwk>

مشاركة أصيلة يغذيها غبنٌ تاريخي

كانت مشاركة المرأة السودانية في ثورة ديسمبر المجيدة 2018، مثار إعجاب واستغراب لمراقبين عديدين، لفرط أهميتها ومركزيتها في هزيمة نظام 30 يونيو 1989. لكن بالنظر إلى المشهد الكلي لأوضاع النساء السودانيات في ظل النظام البائد، نستطيع أن نفهم دوافع ذلك الانخراط الواسع للنساء السودانيات في الثورة، كانت هذه المشاركة الواسعة واللافتة والحاسمة للمرأة السودانية في الثورة، هي نتاج نحو 30 عامًا من القمع والظلم والإقصاء الممنهج والمقنن لمحاولات المرأة السودانية القيام بمسؤولياتها ومقتضيات حياتها وفقًا للأوضاع التي وجدت نفسها فيها.

عكس اختيار المرأة السودانية ضمن مشاركتها في ثورة ديسمبر 2018، لأيقونة «الكنداكة» التاريخية التي تعود إلى عصور ما قبل الميلاد في الممالك السودانية القديمة⁽⁷⁾، وعيها الكبير بتراجع أوضاع المرأة السودانية، ليس في ظل نظام الإنقاذ البائد فحسب، وإنما كذلك في وعي المجتمعات السودانية التي ساهمت بشكل واع أو غير واع في ترسيخ نظرة دونية للمرأة، تراجعت معها أدوارها السياسية والاجتماعية وأوضاعها الاقتصادية، ما عزز من حالة الظلم الذي تعيشه، فرفعت النساء السودانيات أيقونة الكنداكة وحملن اسمها كسقف لا يمكن أن تقل عنه طموحاتهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الحرية والمساواة والعيش الكريم.

خرجت جميع المواكب التي رفعت شعار إسقاط النظام «تسقط بس» استجابة لنداء معلن يتضمن تحديد موعد ومكان انطلاق الموكب، وكانت مشاركة النساء فيها لافتة لانتباهه، وطوال ثلاثة أشهر أصر السودانيون على تطبيق تكتيك المواكب المركزية المعلن مسبقاً في تحدٍ سافر للسلطة، وهي المواكب التي انطلقت من قلب المدن الحيوية، إلى أن تبنى الثوار تكتيك المواكب المعلن غير المركزية، وتركوا للمشاركين حرية اختيار وقت ومكان انطلاق الموكب على حسب بعدهم عن قلب العاصمة الخرطوم.

ونسبة لأن مواكب الثوار السودانيين في الأشهر الأولى للثورة كانت معلنه، حرصت أجهزة الأمن على إحاطة الميادين والمساحات المعلن عن انطلاق المواكب منها بكامل قوتها القمعية، بحيث لا يمكن لأي موكب أن يتجمع أو ينظم صفوفه ويتحرك قبل أن تتمكن الأجهزة الأمنية من قمعه. وكانت كل التقديرات الأمنية تقول بفشل هذا التكتيك الثوري المكشوف، ولا سيما أن القوات الأمنية للنظام تحيط بمكان انطلاق الموكب إحاطة السوار بالمعصم. لكن المشاركة النوعية والكمية للمرأة السودانية في مواكب المرأة السودانية هي التي غلبت كفة الثوار على القوة القمعية للنظام، ليس بالإمكان شرح الاختراق الثوري الذي أحدثته مشاركة جموع السودانيات من مختلف الأطياف - نساء عاملات، طالبات المراحل الثانوية والجامعية، ربات منازل، وخريجات جامعات - وجميعهن كن ممن اختزن في ذاكرتهن كل تجارب النظام البائد في القمع. كانت «الزغرودة» كصافرة وإشارة لبدء المواكب التي أسقطت نظام البشير، تنطلق في تمام الساعة الواحدة ظهرًا في كل مدن السودان، من ألسن وأفواه النساء اللائي كن يسرن في الشوارع.

(7) ماذا تعني «كنداكة» أيقونة المرأة في احتجاجات السودان؟، تقرير إخباري، شوهدي في 26/4/2021، على: <https://bit.ly/3euA9wz>، كذلك: Kandaka: Resurrecting the Sudanese Queens, accessed in 26L4L2021, at: <https://bit.ly/3niq0qk>

وبالعودة إلى ثقافة السودانيين وفولكلورهم الشعبي، فالزغرودة أو الزغاريد هي أصوات نغمية تُصدر فموياً للتعبير عن البهجة أو السرور -هي تعبير مشترك في وادي النيل بين السودان ومصر والمشرق العربي- واستخدمت الزغاريد على مر السنوات تعبيراً عن فرحة الناس بقدم الموالي الجدد وفي الأعراس أو الفرح بالنجاح، لكنها كذلك استخدمت منذ القدم في السودان لإثارة الحماسة، وبث روح الثبات في الناس لحظة مواجهة المخاطر.

ليس بمقدورنا الحديث عن الأثر الذي أحدثته الزغاريد التي كانت تصدح بها النساء السودانيات إيداً بانطلاق المواكب الثورية، دون رؤية هذا الأثر بالعين، لكن بالإمكان الحديث عن حالة جزئية غير مكتملة يمكن ملاحظتها ضمن المشهد الذي يلي انطلاق الزغاريد: «كانت الزغرودة تبث في أنفس المشاركين في الموكب حالة استثنائية من الحماس يدفعهم إلى أقصى مدى من الهياج الثوري، فيتحول سريعاً السيل الساكن والبطيء من جموع الناس المتحركين في الشوارع إلى كتلة مشتعلة من المقاومة، وفي المقابل كانت الزغرودة تحدث فعل السحر ضد حشود قوات الأمن المخصصة لقمع المواكب، كانت تشل حركتهم، تصنع منهم تماثيل حجرية غير قابلة للحركة، تقيد أيديهم المسلطة ضد الثوار والممسكة بالعصي، والسياط، وقاذفات عبوات الغاز المسيل للدموع والبنادق المحشوة بالرصاص المطاطي والحي، كانت زغاريد النساء السودانيات تحول جميع ذلك إلى ما يشبه الكتل الحجرية الصماء، فتعيد لثوانٍ ليست طويلة، لكنها حاسمة في تماسك الكتل الثورية وانسياب سيلها، بحيث يصعب على أفراد أجهزة الأمن -بعد أن يستيقظوا من جمودهم- قمع حشود الثوار وكبح جماحها أو تفريقها.

إدراك متأخر لقوة مشاركة المرأة

أدرك النظام البائد في وقت متأخر جداً قوة مشاركة المرأة السودانية في الثورة، فاتجه إلى حياكة مؤامرة بغرض تحجيم مشاركة المرأة السودانية في الثورة وتعطيل قدراتها التي لم تستطع قواته القمعية مواجهتها. حينها سرب النظام تسجيلاً صوتياً لمدير جهاز أمن النظام البائد «صلاح قوش» -المطلوب الآن عن طريق الإنترنت- يعلن فيه ضمن تنوير لقواته أنهم تمكنوا من كشف هوية الشخص الذي اغتال الشهيد الطيب «بابكر عبد الحميد»، اغتاله أحد منسوبي جهاز الأمن في أثناء أداء واجبه كطبيب بإسعاف المصابين من الثوار، وعلى مرأى ومسمع من شهود عيان في حادثة كشفت حجم وحشية النظام تجاه المتظاهرين السلميين -وادعى مدير الأمن قوش حينها أنهم كشفوا واقعة مقتل الشهيد بابكر، وأن من قتلته هي «فتاة استخدمت بندقية مورييس أخرجتها من حقيبتها»، وتوعد قوش فتاة مجهولة بالويل بمحاكتها وإعدامها!!

في غضون ساعات فقط في عقب خروج التسريب المقصود للتسجيل الصوتي الخاص بمدير جهاز أمن البشير حينها، كشف الثوار المغزى من هذا التسريب الذي قصد منه إحباط وتقليل مشاركة النساء في مواكب الثورة، حيث أن كل فتاة سودانية كانت ستصبح متهمه وفقاً لإفادات قوش. حينها تفجرت قدرات المرأة السودانية المشاركة في الثورة أمام هذا الادعاء، وازدادت مشاركتهم في المواكب ولم تغب مساهمتهم البارزة حتى سقوط النظام.

محاولة مؤودة لإنصاف النساء

في عقب سقوط النظام البائد كفلت الوثيقة الدستورية لنساء السودان المشاركة في مؤسسات الحكم -تنفيذية وتشريعية وسيادية وولائية- حصة أثبتت بـ(40 في المئة) من المقاعد، لكن رفاق نضال الأمس في الحرية والتغيير لم تتوافر لديهم الإرادة السياسية الكافية لتنفيذ نص مشاركة النساء على أرض الواقع، فمثلت النساء بشكل صوري وغير منصف في مجلسي السيادة والوزراء⁽⁸⁾، ولم يتبق من مؤسسات الحكم الانتقالي سوى المجلس التشريعي الذي تعتمزم النساء الآن نيل حصتهن فيه كاملة غير منقوصة.

يُعيد عديدٌ من النساء السودانيات المنخرطات في العمل في الفضاء العام خاصة السياسي، ضعف تمثيل النساء في مؤسسات الحكم الانتقالية، إلى سيادة التفكير الذكوري داخل الأحزاب والتنظيمات السياسية السودانية، إلى جانب ضعف تمثيل النساء داخل هذه الأحزاب والتنظيمات نفسها⁽⁹⁾، وسيادة منظورات نمطية للمرأة تصمها بعدم الأهلية، وتحصرها في أدوار ثانوية داخل ميدان العمل العام، على أفضل تقدير⁽¹⁰⁾.

مطالب النساء بالعدالة والمساواة

حمل وضع الاقتصاد السوداني المتردي، الحكومة الانتقالية على البحث عن دعم بلدان العالم لاقتصادها المنهار، فقامت الحكومة الانتقالية بقيادة «عبد الله حمدوك» بإلغاء بعض القوانين السارية منذ عهد النظام البائد وتعديل أخرى، فألغت الحكومة قانون النظام العام⁽¹¹⁾، أدخلت الحكومة تعديلات على القانون الجنائي ليتضمن تجريم ختان الإناث⁽¹²⁾، لكن تظل تلك التغييرات ضعيفة جداً مقارنة بتطلعات النساء نحو العدالة والمساواة، إذ لا يزال قانون الأحوال الشخصية للمسلمين ساريًا بالنصوص ذاتها التي صاغها النظام البائد، ويتضمن عدم الموافقة على سفر النساء والبنات من دون محرم، وعدم قدرة النساء على السفر بمعية الأطفال الذين يحظون بحضانة أمهاتهن، ويشمل ذلك عدم قدرة النساء على استخراج وثائق السفر اللازمة إلا بموافقة والد الطفل /ة، بجانب استمرار هذه القوانين التي تحد من قدرة المرأة على مواصلة تعليمها وترقيتها في سلم العمل أو حصولها على وظائف أعلى بأجور مساوية للرجل، ما تزال النساء السودانيات يتطلعن إلى مزيد من

- (8) ماذا جنت المرأة السودانية خلال الفترة الانتقالية؟، تقرير إخباري على «اندبندنت عربية» شوهد في: <https://bit.ly/3sNSauJ>، على: 2021 /4 /24
- (9) المرأة السودانية ورحلة البحث عن الحقوق الغائبة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، شوهد في 2021 /4 /24، على: <https://bit.ly/3sQTdKu>
- (10) قيادات نسوية تبدي قلقها بشأن تعديلات الوثيقة وإقصاء النساء من مجلس الشركاء، تقرير إخباري على موقع «التراسودان» شوهد في 2021 /4 /24، على: <https://bit.ly/3dOeFLW>
- (11) إلغاء قانون النظام العام: «نصر أول» للمرأة السودانية، تقرير إخباري على موقع «العربي الجديد»، شوهد في 2021 /4 /24، على: <https://bit.ly/2QyHy5Z>
- (12) رسمياً... تجريم ختان الإناث في السودان بعقوبة تصل إلى 3 سنوات، تقرير إخباري على دي دبليو، شوهد في 2021 /4 /24، على: <https://bit.ly/2PljAKL>

الإنصاف في ما يخص التشريعات المتعلقة بالحماية من مختلف أشكال العنف⁽¹³⁾، وهي مطالب تزداد يوماً بعد يوم مع كل حادثة عنف جديدة تظهر للإعلام⁽¹⁴⁾.

عنف مجتمعي وأسري متزايد

على الرغم من ضعف الإصلاحات القانونية المشار إليها أعلاه، ومحدودية تأثيرها، وعدم ارتقائها إلى مستوى مطالب النساء، والتي انتهجتها الحكومة الانتقالية تجاه القوانين المقيدة لحرية المرأة والمطالبة، إلا أنها سرعان ما انعكست على واقع النساء والفتيات السودانيات، في أشكال مختلفة من العنف المجتمعي والأسري القاسي بما يشبه التشفي والانتقام⁽¹⁵⁾، خاصة ضد من هن في قيادة مسيرة المقاومة.

وفجرت حادثة القتل المأساوي للطفلة السودانية «سماح الهادي» على يد والدها لمخالفتها أوامره بالخروج من المنزل⁽¹⁶⁾، وما تلاها من تواطؤ أسرته وبعض سكان المنطقة وتواطؤ الشرطة، وعدم قيامها بواجبها تجاه الجريمة على الوجه الأكمل، فجرت موجة من الغضب في أوساط الرأي العام، وداخل الحركة النسوية على وجه الخصوص، قاد إلى المزيد من التضامن النسوي، وحمل سلطات إنفاذ القانون على إعادة فتح التحقيق في الحادثة، وتشريح جثة القتيلة، وتوجيه الاتهام بالقتل العمد لوالدها، والتستر وتضليل العدالة إلى بقية أفراد أسرته الذين شهدوا الحادثة.

أحدثت جريمة قتل الطفلة سماح الهادي هزة كبيرة في وجدان معظم السودانيين، وحملت على ظهور ما عرف بـ«البيان النسوي»⁽¹⁷⁾ الذي أحدث حالة انقسام كبير في أوساط السودانيين، ولا سيما بين الناشطين سياسياً منهم، ما سمح لأول مرة بانكشاف أصوات عديدة انخرطت في الثورة، لكنها

(13) مبادرة نسائية تطالب بقانون رادع ضد التحرش والجبليّة تصف السلوك بغير المقبول، تقرير إخباري على موقع «الترا سودان» شوهد في 24/4/2021، على: <https://bit.ly/3vpjaCJ>

(14) في واقع الأمر، ما تزال الانتهاكات الواقعة على نساء الريف والنساء والفتيات المنحدرات من أقليّات دينية وإثنية صغيرة، بعيدة عن متناول الإعلام وقلما تهتم بها حملات المناصرة والتضامن لعدة أسباب اجتماعية وطبقية فصلها بشكل مميز المقال المعنون: «يسرا فؤاد تكتب.. طبقية النضال وأزمة اليسار في عهد الإنترنت» شوهد في 24/4/2021، على الرابط: <https://bit.ly/3vIA1q2>

(15) انتشرت حملة على وسائل التواصل الاجتماعي تنادي بجلد الفتيات اللائي يرى مطلقو الحملة أن لباسهن غير محتشم، وتزامنت مع مطلب من مدير شرطة ولاية الخرطوم بعودة قانون النظام العام، وعد عديد من المدافعين الحقيقين الواقعتين مخططاً منظماً لقمع النساء وسلب حريتهن تشارك فيه عناصر النظام البائد المتواجدة في قيادة الشرطة، أنظر: ظاهرة جلد النساء.. ما هي الرموز والدلالات؟، شوهد في 24/4/2021، على: <https://bit.ly/3xpLtt1>

(16) مقتل سماح.. جريمة بشعة أمام مكتب النائب العام، تقرير إخباري على موقع «الترا سودان» شوهد في 24/4/2021، على الرابط: <https://bit.ly/3vk6s8g>

(17) حول البيان النسوي يمكن العودة إلى: جدل على مواقع التواصل بشأن البيان النسوي السوداني، تقرير إخباري مصور على الجزيرة مباشر، شوهد في 24/4/2021، على: <https://bit.ly/3sQsTjF>، وكذلك انظر: الموكب النسوي في الخرطوم.. حشد تاريخي على الرغم من الاعتداءات والتحرشات، شوهد في 24/4/2021، على: <https://bit.ly/3exstcl>

في حقيقة الأمر تستبطن منظوراً تقليدياً، ومحافظة جداً تجاه قضايا تحرر المرأة⁽¹⁸⁾. هذا بالطبع مع وجود تيار واسع يعارض أي مساس بالقوانين المقيدة لحرية المرأة، قوامه أساساً من أنصار النظام البائد والقوى السلفية الدينية والعديد من أنصاف المتعلمين والتكوينات العشائرية والقبلية⁽¹⁹⁾ من المدافعين عن القيم التقليدية التي لا تركز إلى أي مرجعية دينية.

خاتمة

حملت حالة العنف المجتمعي والأسري الممارس ضد النساء والفتيات في الآونة الأخيرة - كما مر معنا في هذه المقالة - على عودة الحركة النسوية بشكل أقوى مما كانت عليه طوال الفترة الانتقالية، وأدت إلى حالة من التضامن الواسع، كانت إحدى نتائجه المباشرة حالة الجراءة والشجاعة التي اعترت الفتيات السودانيات، وقادت إلى الكشف عن عدد لا يستهان به من جرائم الاعتداء والقتل ضد النساء والفتيات، التي كانت تتم في السابق بتكتم وتواطؤ واسع داخل إطار الأسر والمجتمعات الضيقة، كما ساهمت حالة الانتفاضة الحالية التي تعيشها الحركة النسوية السودانية في بروز أصوات قوية تطالب النساء والفتيات بالدفاع عن أنفسهن في الشوارع ضد أي من أشكال التعدي والتحرش المحتمل، ما عزز الثقة في أنفس كثير من الفتيات والنساء وجعلهن ينخرطن بقوة في حركة التضامن النسوي الحالية. لكن في المقابل حركت هذه الانتفاضة النسوية الأخيرة مخاوف عديد من القوى المحافظة والمتدثرة بدعاوى الدين والعادات والتقاليد، وحملتها على بث خطابات الكراهية وتهيج العواطف في مواجهة ما تعدّه خطراً تمثله مطالبة النساء بحقوقهن، إلا أن نشاط هذه المجموعات المعادية لمطالب النساء الحقوقية يتوقع أن يدفع إلى المزيد من الصلابة وقوة التضامن داخل الحركة النسوية السودانية، بما يعني أن ثورة نساء السودان ما تزال في بداياتها، وهي «ثورة متجددة» بتجدد التحديات والعقبات التي تقف في طريقها، كما يفيد عنوان هذه المقالة.

(18) خيضت العديد من النقاشات، على وسائل التواصل الاجتماعي بين النشطاء السودانيين، أوضحت حجم الاصطفاف مع أو ضد مطالب النساء بالحرية والمساواة والإنصاف، حتى داخل الكتلة الجماهيرية التي انخرطت بقوة في الثورة وساهمت في إسقاط النظام، لكن كانت المفاجأة أن من بين هذه الأصوات المناصرة للمنظور التقليدي والمحافظ تجاه قضايا المرأة، نساء كن مشاركات في ثورة ديسمبر، إلى جانب أكثرية من الرجال الذين يتبنون هذا المنظور المحافظ.

(19) عادة ما تدخل القيادات العشائرية والقبلية في جرائم القتل أو الضرب التي يرتكبها أحد الذكور ضد نساء أسرته، ويحاولون حل القضية خارج الإطار القانوني بحجة أنه لا يعقل أن تفقد الأسرة شخصاً آخر بالسجن أو الإعدام - يقصد الجاني - بعد أن فقدت أحد أفرادها، وفي كثير من الحالات يتطوع البعض بتهديد الفتيات اللاتي يسعين للفت انتباه الرأي العام لمثل هذه الجرائم التي تقع ضحيتها قرياتهن أو صديقاتهن. وقد يأتي التهديد من أقرباء الأسرة وكثيراً ما تتواطأ الشرطة في مثل هذه الجرائم مع الجناة.

الربيع العربي والدستور

ريم تركماني

تاريخ وصول المادة: 11 نيسان/ أبريل 2021

أستاذة سورية متخصصة بالفيزياء الفلكية في إمبريال كوليدج لندن وكذلك بالعلوم السياسية، وباحثة (زميلة) لدى الجمعية الملكية. هي عضو مجلس إدارة في منظمة مدني، وكانت حتى 2016 عضو مجلس إدارة مؤسس في التحالف المدني السوري تماس، وهو عبارة عن تحالف منظمات مجتمع مدني سورية. ولها نشاط في مجال تاريخ العلوم عند العرب. تشغل حاليًا منصب مديرة برنامج أبحاث سوريا في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ومنصب الباحث الرئيس في مشروع الشرعية والمواطنة في العالم العربي. وهي عضوة في المجلس الاستشاري للنسائي للمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا. في عام 2011 صممت وأنجزت معرض جذور عربية الذي استمر ستة أشهر في الجمعية الملكية.



ريم تركماني

رفع الربيع العربي في معظم البلدان شعارات بمطالب عديدة، كانت أغلبيتها مطالب دستورية، أكانت مطالب تتعلق بالحقوق، أو الحريات، أو العدالة، أو المساواة، أو القضاء على الفساد، أو رفض التهميش. كلها في الحقيقة مطالب تتعلق بشكل الحكم، ولا يمكن ضمانها من دون دستور يصونها، وإن كانت الضمانات الدستورية شرطًا لازمًا وغير كافٍ لتحقيقها، لكن على الأقل لا يمكن تحقيقها من دون تغيير الدستور.

لكن مع ذلك، نرى أن تعاطي البلدان التي مرت بالربيع العربي مع الدستور كان تعاطيًا مختلفًا بشكل كبير، أكان ذلك التعاطي من جهة الشارع، أم من جهة النخب الثقافية، أم من جهة الحكومات واستجاباتها لمطالب التغيير عن طريق استخدام الدستور، أي إن ردة الفعل الدستورية للربيع العربي كانت مختلفة بشكل متفاوت، وسأحاول استعراض النماذج المختلفة لطرق التعاطي هذه. بالتأكيد، إن موضوع الدستور موضوع شائك وضحخم جدًا، لا يمكن الدخول في كل تفاصيله دفعة واحدة، لذلك سأحاول التركيز تحديدًا على التاريخ الدستوري لكل بلد، وشكل الحكم فيها، وعلى ردة الفعل الدستورية فيها، وأثر الوعي الدستوري، والمشاركة العامة في الخطاب أو النقاش، في صوغ الدستور، أو المطالبة بالتعديلات الدستورية في كل بلد.

لكن قبل أن أخوض في هذا الأمر، أريد أن أطرح سؤالًا أسمعه كثيرًا عندما أتكلم عن الدستور: هل يهم الدستور؟ من قال إن الدستور مهم؟ نسمع هذا تحديدًا في السياق السوري، فالجميع يقول إن النظام فوق الدستور، وإنه يخالف الدستور كل يوم، كما أن بعض الدساتير العربية تبدو متقدمة

جدًا من حيث النصوص التي تضمن الحقوق والحريات، ولكن على أرض الواقع لا نجد إلا الانتهاك للحقوق والحريات يوميًا.

وبشكل عام، حتى خارج السياق العربي، فإن الاعتقاد بعدم أهمية الدستور في الدول التي تحكمها ديكتاتوريات، هو أمر شائع جدًّا في الأدبيات الأكاديمية التي تبحث في الدستور والدستورانية، فهناك اعتقاد سائد أن الدستورانية التي تعني أن سلطة الحكومة يجب أن تكون مقيدة قانونيًا عبر الدستور، وأن شرعية هذه الحكومة تعتمد على مدى مراعاتها لتلك القيود، مفهوم يقتصر على الدول الديمقراطية أو شبه الديمقراطية.

هناك افتراض سائد بأن الدساتير في الأنظمة الاستبدادية ليست مهمة، لذلك نجد أن معظم الأدبيات الدستورية الأكاديمية تكون معنية بالدول الديمقراطية، أو الدول التي بدأت عجلتها تسير على مسار التحول الديمقراطي، لكن مؤخرًا، وتقريبًا في السنوات العشر الأخيرة، بدأت تظهر أدبيات أكاديمية جديدة، ودراسات تؤكد أهمية الدساتير حتى في الأنظمة الاستبدادية، وتؤدي وظائف مهمة جدًّا، بما في ذلك إطالة العمر المتوسط للنظام، أي إن الدستور يؤدي دورًا في إطالة عمر الديكتاتوريات.

فالمستبد واع تمامًا لأهمية الدستور على الرغم من كل ما يقال، وهو في النهاية يرسم دستورًا يشبهه، خاصة إذا كان هو من يتحكم بطريقة كتابة الدستور، ومحتواه، فيوزع السلطات ويقسمها على هواه، بل إنه قد يضمن الدستور بعض البنود التي تكفل الحريات وتضمن المساواة، ولكنه في الدستور نفسه يقوم بانتهاك هذه الحريات، فما يهم من أجل ضمان الحقوق ليس أن تكون مذكورة أو مضمنة في بند الحريات في الدستور فحسب، وإنما بنية الدستور وهندسة الدستور بشكل عام، وتركيب وتوزيع السلطات فيه، هو الأهم.

فإذا أخذنا النموذج السوري مثلًا، فإن ما نجده من انتهاك للحقوق والحريات والكرامات، ونهب موارد البلاد، ما هو إلا تطبيق عملي للدستور السوري الحالي، فهو دستور يتكلم عن ضمان الحريات للمواطن، لكن بنيتة تقوض أي فرصة لضمان هذه الحقوق، وتمكن المشرع الذي هو في أغلب الأحيان الرئيس، من الخروج بقوانين تتعارض تمامًا مع كل ما يضمنه بند الحريات في الدستور. فهو واحد من أكثر الدساتير في العالم تركيزًا لجميع السلطات بيد السلطة التنفيذية المتمثلة بالرئيس، فهو يسيطر على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهذا ينطبق على دستوري 1971 و2012. هذه الدساتير كُتبت من لجان يعينها رأس السلطة نفسه، ومن الطبيعي أن تخرج بهذا الشكل.

فكيف يمكن ضمان الحريات في القانون، إذا كان الرئيس يمتلك صلاحية التشريع؟ كيف يمكن تغيير هذه القوانين عبر السبل الرسمية، إذا كانت الآليات التي تضمن تناسق القوانين مع الدستور، وهي المحكمة الدستورية، مغلقة تمامًا أمام المواطن والمجتمع المدني وأي جهة أخرى، بل إن هذه المحكمة متحكم فيها من الرئيس نفسه.

وكيف يمكن ضمان تطبيق القوانين التي تضمن الحريات، إذا كان الرئيس نفسه هو المسيطر وفقًا للدستور على القضاء؟

إذًا، إن مخطط البناء الاستبدادي مرسوم بعناية في الدستور، ومن الصعب تخيل حصول أي تغيير حقيقي ما لم يتغير هذا المخطط.

لكن ما أود مناقشته في سياق العالم العربي والربيع العربي، ضرورة إعادة الدستور والدستورانية إلى المركز، من أجل فهم وتحديد مسارات الخروج من الاستبداد والصراعات العنيفة، ويجب أن يتم ذلك ليس من خلال النظر إلى الدساتير المعاصرة فحسب، بل من خلال تتبع التاريخ الدستوري لكل بلد، ووجهات نظر مواطنيها حول مختلف القضايا الدستورية أيضًا.

فإن ما تحتاج إليه الدول العربية لتحقيق المطالب الأساس للربيع العربي، وإنهاء الصراعات المسلحة العديدة في المنطقة العربية، صوغ مسار دستوري، تشاركي، تضميني، لا يقصي أحدًا، مبني على حوار وطني، ضمن بيئة موائمة للحوار، يتم عبرها بناء توافقات بين أبناء البلد الواحد للوصول إلى نصوص توافقية تتحول إلى دستور مقبول للجميع، وهذه التوافقية والمسارات، هي الضامن الحقيقي الأهم لتطبيق الدستور، أي أن يكون مبنياً على التوافق، لا القسر، وعندها يلتزم المواطن بشكل طوعي لا قسري.

إذا نظرنا إلى تجارب بلدان الربيع العربي، يمكن أن أصنفها وفق استجاباتها الدستورية للربيع العربي إلى:

أولاً، التجارب الناجحة؛ للأسف توجد تجربة واحدة ناجحة من حيث التغيير الدستوري والمشاركة الشعبية، هي تجربة تونس.

ثانيًا، تجارب الملكيات الدستورية؛ وهي نسبيًا ناجحة، أي أنجح من غيرها، فالإصلاح الدستوري في الملكيات الدستورية جاء على أنه حركة استباقية لتجنب المزيد من الاحتجاجات، لكن من دون مشاركة شعبية، وأهم الأمثلة: الأردن والمغرب وإلى حد ما البحرين.

ثالثًا، تجربة كتابة الدستور في لحظة استقطاب سياسي حاد جدًا؛ مثل مصر.

رابعًا، تجربة احتجاجات شعبية؛ نتيجة فشل عملية دستورية سابقة، وهي كتابة دستور دائم فورًا بعد الخروج من الحرب، وفي سياق انقسامات كبيرة، وبعد عملية تطيف كبيرة للمجتمع، وازدياد دور الهويات الطائفية والقبلية، وسط تدخل خارجي كبير في عملية الكتابة، كما هو الحال في العراق

خامسًا، تجربة التمتع بالإصلاح؛ والتجاهل التام للمطالب الشعبية، ولكن مع ارتفاع في الوعي الشعبي لأهمية تغيير الدستور والقوانين، مثل تجربة لبنان.

سادسًا، تجربة التقهقر الدستوري؛ وهي التجربة السورية، التي تعد نموذجًا مثاليًا لتغييب كامل لأكثر من قرن للمشاركة الشعبية في صوغ الدستور والقوانين، وهي مثال على كيفية استخدام التغيير الدستوري نفسه بعد الثورة، كحركة ظاهرها الاستجابة للمطالب الشعبية، وجوهرها تركيز المزيد من السلطات في يد الرئيس.

سأدخل في تفاصيل بعض هذه التجارب العربية، وسأبدأ بالتجربة الأنجح، التي هي التجربة التونسية.

إذا نظرنا إلى مؤشر فريدوم هاوس للحريات بشكل نسبي على أنه مؤشر مبدئي، مع كل التحفظات على هذا المؤشر، فإن تونس هي الدولة العربية الوحيدة التي تنال تقييم «دولة حرة»، حيث نالت

علامة 73 من أصل 100 على مستوى الديمقراطية والحريات، كما تصدر قائمة المؤشر الذي يطلقه المركز العربي من ناحية الديمقراطية، ومن أكثر ما يثير الاهتمام في تتبع التاريخ الدستوري في تونس، أنها موطن أول تجربة دستورية على الإطلاق، وهذا ما لا يمكن في رأيي، فصله عن النجاح النسبي للتجربة التونسية عند مقارنتها ببقية دول الربيع العربي.

على الرغم من وجود إشكالات كبيرة في تونس، وعدم استقرار الوضع بشكل مثالي، إلا أنها تجربة تمشي في مسار أفضل كثيرًا من مسارات بقية دول الربيع العربي.

هذه التجربة التاريخية، بدأت عام 1857 مع إطلاق وثيقة عهد الأمان الذي أعلنه محمد باي، وهو أول نص يمنح السكان التونسيين حقوقهم الأساسية في الأمن على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم عبر إحدى عشرة مادة أقرت مساواة التونسيين في الحقوق والواجبات مهما كانت ديانتهم أو جنسياتهم، وضمنت أيضًا حرية المعتقد، والأمان في المال والأجساد، لكل سكان تونس، بل ضمنّت حتى حقوق الوافدين إلى تونس من خارجها.

هذا العهد أصبح بعد سنوات قليلة أساسًا لأول دستور تونسي، بل أول دستور عربي، صدر عام 1861، أصدره محمد الصادق باي، وأهم إنجازات هذا الدستور الحد من سلطات الباي نفسه الذي أصدره. فقبل صدوره كانت سلطات الباي مطلقة غير مقيدة، فأتى الدستور ليقيدها، وهذه هي الدستورية، أن يقوم الدستور بتقييد سلطات الجهة الحاكمة، وإخضاعها لمبدأ المشروعية المقتبس حينها بشكل كبير من الفكر الليبرالي الغربي، وعلى هذا الأساس نص الدستور على إمكانية إقرار مسؤولية الباي أمام المجلس الأكبر في حال خالف القوانين.

ضمن الدستور هناك أيضًا الفصل بين السلطات، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى الرغم من أنه أتى في سياق موجة إصلاحات، بدأت بعدما زار الباي فرنسا وتأثر وانبهر بمظاهر التمدن والحضارة، وقرر استعارة بعض ملامح هذه التجربة إلى تونس، لكن على الرغم من ذلك لا نستطيع أن نقول إنه دستور جاء به الحاكم فقط، لأننا إذا نظرنا في تاريخ صياغته، نجد أن بعض المثقفين والمتنورين ساهموا في صياغته أيضًا، منهم أحمد بن أبي ضياف، وهو كاتب، ومؤرخ، نظر إلى الإصلاح السياسي في تونس، وكان من أهم من ساهم في كتابة وثيقة عهد الأمان.

للأسف، توقف العمل بهذا الدستور لفترة قصيرة في بداية فترة اضطرابات استمرت بضعة أعوام، ثم عاد العمل به، إلى عام 1881 حتى أعلنت الحماية الفرنسية على تونس.

ومع انتهاء الحكم الفرنسي عام 1956، وإعلان استقلال تونس، تم البدء بالعمل على دستور الاستقلال، الذي أقر عام 1959، والذي أتى عبر مجلس تأسيسي انتُخب بعد الاستقلال، واستغرقت عملية كتابة هذا الدستور نحو سنتين أو سنتين ونصف تقريبًا، وظل هذا الدستور تقريبًا حتى بداية الثورة التونسية هو دستور تونس، وإن كان قد خضع لتعديلات في مراحل متعددة.

بعد أن قامت الثورة في تونس، فإن أول شيء تم عمله بعد رحيل الرئيس، هو تعليق العمل بالدستور في آذار/ مارس 2011، وتعويضه بقانون تنظيم مؤقت، أي دستور مؤقت للجمهورية، ثم تم انتخاب مجلس تأسيسي في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، أوكلت إليه مهمة صوغ الدستور.

يستند هذا المجلس التأسيسي إلى تاريخ عريق في الدستورية والمشاركة في صوغ الدستور، واستغرقت عملية صوغ الدستور نحو سنتين ونصف تقريباً من العمل الذي رافقه كثير من النقاشات العامة، في الصحافة، والمجتمع المدني، وندوات، وحوارات، كانت تغذي عمل المجلس التأسيسي، حتى أنهى عمله بعد سنتين ونصف، وتمت الموافقة على دستور 2014.

خلال هذه المراحل كلها، كان دور المجتمع المدني في تونس بارزاً وملحوظاً جداً، ليس في الدستور فحسب، وإنما في صوغ بعض أهم القوانين التي رافقته، مثل مسودة قانون الانتخابات في تونس التي قام بصوغها المجتمع المدني التونسي، وبالتالي كانت المشاركة دائماً ظاهرة ولها دور كبير، وكانت جزءاً أساساً من نجاح التجربة الدستورية التونسية.

ننتقل إلى تجارب الملكيات الدستورية العربية التي تمثل نموذجاً لكيفية إجراء تعديل دستوري كحركة استباقية، ومنها الأردن التي نسى أحياناً أنها كانت جزءاً من الربيع العربي، لأن كل شيء فيها بدأ بسرعة وانتهى بسرعة، إذ بدأت الاحتجاجات في كانون الثاني/يناير 2011، واستجاب النظام الملكي بعد شهر تقريباً، فأصدر الملك عبد الله الثاني توجيهات بأن تشكل الحكومة الأردنية لجنة حوار وطني من خمسين شخصاً، حاولوا ضم أطراف المجتمع الأردني كما تخيلها من ألف هذه اللجنة. إذاً هي لجنة مؤلفة وليست منتخبة، كان هدفها إدارة الحوار الوطني، من أجل صوغ إصلاحات سياسية. وبعد عمل هذه اللجنة، ووضع توصيات، صدرت في نيسان/أبريل أوامر ملكية بتأليف لجنة لمراجعة نصوص الدستور الأردني، والنظر في إجراء تعديلات عليه، فقدمت مسودة، وتم بالفعل إقرار تعديلات من مجلس الأمة الأردني، ووافقت الملكية الأردنية على هذه التعديلات، كما جرت بعد ذلك تعديلات أخرى في 2014 و2016.

التعديلات بشكل عام كانت باتجاه التحول الديمقراطي، إذ أكدت على استقلال القضاء، وأهمية تحقيق المساواة، وأسست لمؤسسات جديدة لم تكن موجودة من قبل في النظام السياسي الأردني، مثل المحكمة الدستورية، وهيئة مستقلة للانتخابات، ومجلس قضائي. على الرغم من الطريقة التي تمت هذه التعديلات من خلالها، إلا أنها كانت بشكل عام خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن كان ما زال جزء من المعارضة يرفض هذه التعديلات، ويعدها شكلية، ولا تمس جوهر سلطة الحكم الملكي في الأردن.

في المغرب، كانت التجربة مشابهة تقريباً، إذ بدأت الحركة الاحتجاجية في شهر شباط/فبراير، حركة 20 فبراير كما يسمونها، واستجاب الملك بعد شهر تقريباً، وما يميز التجربة المغربية ظهور الوعي بأهمية الإصلاح الدستوري الذي نادى به بعضهم فيما ذهب فريق آخر إلى ضرورة نزع الشرعية عن هذا الإصلاح الدستوري. وعلى الرغم من التباين الكبير بين هذين الفريقين في المواقف، ولكن اللافت للنظر هو التركيز على الدستور.

بعد خطاب الملك في آذار/مارس، تألفت لجنة بحسب رؤية الملك وفريقه، لا عبر الانتخاب، وتم الترويج لشعار أن الشعب أراد والملك استجاب، بعد أن طلب إجراء تعديل دستوري شامل للدستور المغربي، وبالفعل أتى دستور مغربي جديد يقر المغرب مملكة دستورية برلمانية ديمقراطية واجتماعية تنتهج المبدأ التشاركي، لإضفاء طابع من التواصل بين الملك وشعبه.

ضمن هذه التعديلات تم تقليص صلاحيات الملك، وإعطاء صلاحيات أكثر لرئيس الوزراء ورئيس السلطة التنفيذية، وتم تنظيم وضع المعارضة في البرلمان، كما تمت دسترة الأمازيغية بوصفها لغة رسمية للمملكة، ودسترة حقوق الإنسان كافة كما هو متعارف عليها عالمياً، وعرض للاستفتاء في تموز/ يوليو وتم إقراره.

لا يزال هناك كثير من المنتقدين لهذه التعديلات الدستورية، ويعتقد البعض أنها خطوة إلى الوراء، وإعادة إنتاج لهيمنة النظام الملكي على النظام الدستوري، لكن بشكل عام، إذا نظرنا إلى معظم وجهات النظر، فهي كانت خطوة إلى الأمام، وقد تكون جنبت المغرب الانزلاق نحو مسارات أخرى.

بالانتقال إلى تجربة مصر التي تنام على تاريخ دستوري عريق، هناك سلسلة من اللوائح الأساسية في عصر محمد علي والخديوي إسماعيل، لكن أشهر دستور في تاريخ مصر الذي يمكن أن نقول عنه إنه الدستور المؤسس، كان سنة 1923، والذي كان نقلة حقيقية في تاريخ مصر، وضعت لجنة مكونة من 30 عضواً مثلت جميع الأحزاب السياسية والزعامات الشعبية الموجودة في مصر في ذلك الحين.

ظل العمل بهذا الدستور، مع وجود فترة انقطاع لثمان سنوات تقريباً، إلى أن قامت ثورة الجيش عام 1952، حيث تم تعليق العمل بهذا الدستور، وصدر إعلان دستوري مؤقت، وبعد ذلك أعلنت الجمهورية العربية المتحدة، ومرة أخرى تم وضع دستور من جهات عليا من دون أي عملية تشاركية. وبعد الانفصال أتت معظم الدساتير مثل دستور عام 1962 و1964 لتكون دساتير مؤقتة يضعها الحاكم، إلى أن دعا السادات مجلس الشعب المنتخب عام 1971 إلى إعداد دستور جديد لمصر، وبالفعل تمت كتابة الدستور من لجنة مؤلفة من ثمانين عضواً من ضمن مجلس الشعب، وعرضته على الاستفتاء، وظل هذا الدستور هو الدستور المعمول به حتى عام 2011 عندما قامت الثورة، وإن كان قد خضع لكثير من التعديلات.

إذاً، هذا الدستور إن قارناه بدستور عام 1971 في سورية، الذي كان موضوعاً من السلطة، سنجد أن دستور عام 1971 في مصر قد صاغته لجنة منتخبة.

وفي عام 2011، وعندما قامت الثورة، وتنحى الرئيس، عطّل العمل به المجلس الأعلى للقوات المسلحة، في كانون الثاني/ يناير 2011، ثم مرر المجلس الأعلى إعلانات دستورية جديدة، وتم التعامل مع الإعلان الدستوري على أنه مسودة يتم التعامل معها في فترة ما بعد الثورة حتى صوغ دستور جديد.

تولى محمد مرسي الرئاسة، وأصدر قانون انتخابات جديد لانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية تقوم بكتابة الدستور، وفعلاً تم انتخاب هذه اللجنة، ووضعت مسودة دستور، وأقرته، ولكن هذه العملية تمت في وقت قياسي، في أشهر قليلة وسط انقسام شديد جداً من الانقسامات السياسية، ما حال دون الوصول إلى توافقات سياسية ملموسة، تكون أساساً لحماية هذا الدستور.

كان الإخوان المسلمون مؤيدين بشكل شديد، بينما أطراف أخرى مثل جبهة الإنقاذ الوطني كانت تعترض بشكل كبير على هذا الدستور، وقد ظهرت لاحقاً نتائج هذه الانقسامات الحادة، وكتابة

الدستور في مرحلة انقسامات، من خلال ما جرى في مصر من انقلاب، وإعلان دستوري بعد ذلك، في يوليو 2013، ثم قيام الرئيس الجديد بتأليف لجنة - وليس انتخاب لجنة كالمرّة السابقة- من خمسين شخصاً برئاسة عمرو موسى، هي لجنة الخمسين التي وضعت مسودة دستور تم إقراره عام 2013، ثم عُرض للاستفتاء في كانون الثاني/ يناير 2014، وتمت الموافقة عليه، وهو الدستور المعمول به حالياً، غير أنه خضع لبعض التعديلات في سنتي 2014 و 2016، طالت تحديداً مدة الرئاسة، وأدت إلى السماح بتكرار الولاية الرئاسية لأكثر من مدتين شرط عدم تتابعهما، وضمن للرئيس عبد الفتاح السيسي ليس ست سنوات فحسب، وإنما السماح بانتخابه لمدة ثلاثة.

في الخلاصة، إن وضع الدستور في مرحلة انقسامات حادة، وكتابته خلال فترة قصيرة جداً، كما في التجربة المصرية، أدى إلى نكوص وتراجع في مسألة الديمقراطية، والآن بعد التعديلات الأخيرة نجد تدهوراً كبيراً في ما يخص مؤشرات الديمقراطية.

سأنتقل أخيراً إلى التجربة السورية. سورية لديها تاريخ دستوري عريق أيضاً، لكن للأسف لدينا انقطاع كبير عن هذا التاريخ الدستوري، وهناك حائط يفصل بيننا وبين التاريخ الدستوري والمدونات الدستورية التي جرت في تاريخ سورية.

بدأ تاريخ سورية الدستوري عام 1919 مع تأسيس أول قانون انتخاب للمؤتمر السوري العام، الذي دعا إليه الملك فيصل، فالملك فيصل أتى بفكرة بعد أن بدأت المحادثات في أوروبا حول مصير سورية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وانتهاء الدولة العثمانية، وتقسيم سورية بين الدول الخارجية، وطرح موضوع مستقبل سورية على الطاولة، وبعد زيارته إلى أوروبا، وبعد أن استشف وضع الانقسامات الموجودة حول سورية، وغياب الرؤية حول ما يريد السوريون بالتحديد، وضرورة وجود دستور لسورية لتتأسس الدولة السورية قبل أن يتم تقرير مصيرها على موائد فيرساي، دعا بعد عودته إلى سورية من فرنسا إلى تشكيل ما سُمّي بالمؤتمر السوري العام الذي هو بمنزلة لجنة تأسيسية لوضع أول دستور للبلاد، وكانت أمام هذا المؤتمر مهمتان رئيستان: أولاً، تقديم تقرير للجنة كراين-كينغ وهي لجنة أميركية مهمتها أن تأتي إلى سورية لتستشف ماذا يريد السوريون فعلاً من الدول التي تنوي تقاسم السلطة في منطقتهم، ثانياً، وضع القانون الأساس للبلاد، أي الدستور.

وتم فعلاً انتخاب المؤتمر السوري العام من جميع أنحاء سورية، وحينها كانت سورية أكبر كثيراً من حدودها الحالية، فتم انتخاب أعضاء من فلسطين، من القدس، من غزة، من نابلس، من جميع أنحاء لبنان، ومن الأردن، ومن جميع أنحاء سورية الحالية، أي تم اختيار أعضاء من جميع المناطق، باستخدام القانون الموجود حينها، وهو القانون العثماني، إلا في بعض المناطق الساحلية، حيث عرقل وجود الفرنسيين عملية الانتخابات، وبشكل مقصود، فاضطروا إلى الوصول بشكل توافقي إلى تسمية ممثلين للمؤتمر السوري العام.

الجميل في تجربة المؤتمر السوري العام، أنها موثقة بشكل كبير نسبياً، ونستطيع العودة إلى ما جرى في كثير من جلسات هذا المؤتمر. وبالنتيجة وصل المؤتمر إلى مسودة دستور سوري، كان أول دستور في عام 1920، غير أنه لم يحكم البلد في الحقيقة، وإذا نظرنا في طريقة المداولات والحوار الجميل الذي جرى بين التيارات المختلفة بمن فيهم الإسلاميون والليبراليون والمحافظون،

نرى عملية حوار حقيقي بهدف الوصول إلى توافق، والوصول إلى نصوص توافقية مبنية على هذه الحوارات. ونتيجة هذه الحوارات خرج ما يمكن أن نقول عنه إنه كان أكثر دستور ديمقراطي وليبرالي في تاريخ سورية، خصوصاً إذا أخذنا معطيات المرحلة التاريخية في الحسبان.

لكن للأسف، أتى بعد ذلك إنذار غورو، ورفض فرنسا لكل هذه التجربة، ودخول الجيش الفرنسي إلى دمشق، ومعركة ميسلون، ورميت كل هذه التجربة في سلة المهملات.

بعد تقويض هذه التجربة، ظلت الرغبة في كتابة دستور لسورية أحد أهم الأمور التي نادى بها مناضلون سوريون ضد الاحتلال الفرنسي، بل إن الثورة السورية الكبرى عام 1925، كان أول مطالبها وضع قانون أساس للبلاد، بمعنى الدستور، وإذا قارنا ذلك بالثورة السورية اليوم، نجد أن هذا الموضوع كان شبه غائب عنها.

كان هناك دائماً نضال سياسي كبير في تلك الفترة لإجبار فرنسا على أن تسمح ببدء عملية كتابة دستور في سورية، وهذا النضال غائب كثيراً عن حديثنا، ولا نعلم عنه الكثير، حتى المثقفين والعارفين بالشأن العام، عندما نعود إلى تلك المرحلة، نتذكر تاريخ معارك ميسلون وغيرها، ولا نعرف كثيراً عن النضال ضد الفرنسي لإجباره على الرضوخ والقبول بعملية دستورية.

ونتيجة هذا النضال، بما في ذلك الثورة السورية الكبرى، رضخت فرنسا، وقبلت أن تجري انتخابات لتأليف مجلس تأسيسي جديد عام 1928، لكتابة دستور جديد لسورية، ومرة أخرى تم انتخاب هذا المجلس، كان بعض أعضائه من أعضاء المؤتمر السوري العام، وأجرى اجتماعاته بشكل دوري على مدى سبعة أشهر تقريباً ليصل إلى مسودة دستور توافقي.

لدينا محاضر كل هذه الاجتماعات، وما هي التوافقات التي تم الوصول إليها، خاصة النقاشات بين الليبراليين والمحافظين، ونقاشات حول اللامركزية، كل هذه الأمور موثقة بشكل جيد جداً، لكنها غائبة عن ذاكرتنا، وغائبة عن معرفتنا للأسف.

هذه النقاشات كلها أنتجت دستوراً جيداً جداً أيضاً، لكن في الجلسة الأخيرة للتصويت على بنود هذا الدستور، حضر ضابط فرنسي بوصفه ممثل السلطة الفرنسية، وقال إن هذا الدستور جميل جداً في الحقيقة، لكن توجد ستة بنود لدينا اعتراض عليها، وعليكم أن تحذفوها من الدستور، وهي بنود تتعلق بالسيادة السورية. مثلاً من يقرر موضوع العلاقات الخارجية، ومن يوقع المعاهدات الخارجية، ومن يرأس الجيش، وغير ذلك، بينما كانت فرنسا تريد أن يؤكد الدستور أن فرنسا هي السلطة، وهي السيادة، وأن السوريين وإرادتهم يأتون تحت هذه السيادة.

في الجلسة نفسها، تم التصويت على قبول أو رفض المقترح الفرنسي، فتم رفضه بشكل شبه مطلق، حيث وافق سبعة أعضاء فقط على المقترحات الفرنسية. باختصار، عندما رفض المجلس المنتخب التعديلات المطلوبة من فرنسا، قامت فرنسا بإجهاض هذا المسار كله، وقالت لهم انسوا هذا الدستور، وانسوا التجربة كلها، وقامت بحل المجلس.

بعد سنتين من هذه التجربة، قامت فرنسا بإعادة إنتاج مسودة عام 1928، لكن مع فرض التعديلات التي أرادتتها، وكان دستور عام 1930.

بعد ذلك كان هناك النضال السوري ضد الاحتلال الفرنسي، الذي توج بالاستقلال، وأتت بعد ذلك تجربة كتابة الدستور بعد الاستقلال، وهو الدستور الذي نفتخر به بشدة، عام 1950، وتمت كتابته من جمعية تأسيسية انتُخبت عام 1949.

مرة أخرى، جميع محاضر هذه الجمعية وجلساتها موجودة لدينا، وهي أكثر من ألف صفحة، فيها نقاشات غنية جدًا، وتشكل جزءاً كبيراً ومهماً من تاريخ سورية الحديث، وهي غائبة تمامًا عن حاضرنا السوري.

توصلت اللجنة النهائية بعد عملية طويلة إلى دستور تم إقراره، وكان أول دستور في سورية يُكتب بطريقة شرعية، أي بمعنى أنه مكتوب عبر هيئة منتخبة، ويتم إقراره، لكن للأسف لم يُكتب لهذا الدستور أن يحكم أكثر من ثلاث سنوات، حيث جاءت بعد ذلك مرحلة الانقلابات لتقوض هذه التجربة، ثم جاء الاتحاد مع مصر الذي أدى دوراً في تغييب دستور 1950، على الرغم من أنه عاد بعد الانقلاب لفترة قصيرة جداً، إلا أن سلسلة أخرى من الانقلابات أُلغته، وأنتجت دساتير تم فرضها من جهات عليا متجاهلة بشكل كامل أي مشاركة شعبية وأي إرادة شعبية.

الدستور الدائم الذي كنا نعيش وفقه قبل الثورة، هو دستور عام 1973، أتى به حافظ الأسد، وتمت كتابته من لجنة معينة من الرئيس نفسه، وفعلاً قامت اللجنة بتفصيل دستور على قياس الرئيس.

بعد بدء الثورة في سورية، والمطالبة برفع قانون الطوارئ، وإنهاء المادة الثامنة، وغيرها من مطالب الثورة السورية، قام الرئيس بحركة ظاهرها الاستجابة لبعض المطالب التي هي وضع دستور 2012، ولكن تم وضعه من لجنة معينة من الرئيس نفسه، لا أحد يعلم على أي أساس تم تعيينها، ولم تكن تمثيلية بأي طريقة كانت، ولا يوجد لها حتى محاضر، كنا قد حاولنا الوصول إليها.

لذلك، خرجت اللجنة بدستور على مزاج الرئيس، يلغي المادة الثامنة، لكن عملياً يركز كل السلطات بيد الرئيس أكثر من ذي قبل، إضافة إلى تراجعات كثيرة أخرى تمت ضمن هذا الدستور.

قبل أن أنهى، لدي بعض الملاحظات على التجربة السورية. معظم القضايا الأساسية التي لا تزال تحرك الشعب السوري، وتحرك الفضاء العام السوري، هي ذاتها تقريباً القضايا التي كانت تُناقش في ذلك الوقت، وكأننا أمام المشكلات نفسها منذ مئة عام، مثل دور الدين في الدولة، وقضية الإثنيات، واللامركزية... القضايا نفسها ما زالت تناقش، بالطريقة ذاتها، أي لم تتحول هذه النقاشات والتوافقات المبنية عليها إلى نصوص توافقية تحدد نظام الحكم إلا لفترة محدودة، وفي رأيي، لن نصل إلى بلد ديمقراطي مستقر إلا بعد أن تمر البلاد بمرحلة تخرج فيها كل القضايا التي ننام عليها، بما في ذلك موضوع الهوية، والتنوع العرقي، ودور الدين، واللامركزية، يجب أن تخرج إلى العلن، وتخضع لنقاشات وحوارات، يتم تحويلها إلى توافقات، تتحول بدورها إلى نصوص دستورية.

من الملاحظ في التجربة السورية أيضاً، إصرار كثيرين ولا سيّما المثقفون على أن الدستور لا يهم، وفي رأيي هذه ثقافة أسس لها المستبد نفسه الذي من مصلحته تكريس فكرة أن الدستور لا يهم، على الرغم من أن أول أمر يقوم به المستبد هو أن يغير الدستور، وهذا نجده في كل الانقلابات، فكل مستبد يأتي بدستوره، فإذا كان الدستور لا يهم، لماذا لا يتم الإبقاء على الدستور السابق ثم يتجاوزوه؟

وعندما أتى الرئيس بشار الأسد، فإن أول شيء قام به تعديل الدستور، لم يتجاوزوه إنما عدلوه، والتعديل على الرغم من كل انتقاداتنا له تم وفق مقتضيات دستور 1973، لأن الدستور كان مُجهَّزاً نفسه لمثل هذه الحالات.

للأسف، كرس المستبد هذه الثقافة بشكل ممنهج، حتى من خلال المسرحيات، عندما ظهرت مقولة «الدستور أكله الحمار»، لا، الدستور لم يأكله الحمار، بل هو مهم جداً، ويجب أن يعود إلى نقاشاتنا وإلى وعينا، ويجب أن نطالب بتغيير دستوري، وبتعديلات دستورية، ويجب أن يظل حاضراً في نقاشاتنا في الميدان السياسي، فمن دونه لن يكون هناك تغيير.

إذا أردنا أن نأخذ بعض الدروس، فإن ما تعلمناه من التجربة التونسية هو عدم الاستعجال، مقابل التسرع الذي حصل في التجريبتين العراقية والمصرية في كتابة الدستور، إضافة إلى تجنب كتابة الدستور في فترة انقسامات حادة وعميقة كما حصل في مصر، وضرورة الاعتماد على دساتير مؤقتة في الفترات التي يتم العمل فيها على دستور دائم.

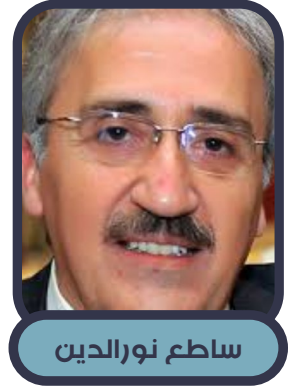
ما تعلمناه أيضاً من تجارب الدول العربية، ضرورة إشراك المجتمع المدني في عملية كتابة الدستور، والنقاش العام حول الدستور، وإثارة الوعي حول الدستور.

بال تأكيد، لا تبدو اللجنة الدستورية الحالية حلاً، لا من حيث طريقة تعيينها، ولا من حيث طريقة اختيار أعضائها، ولا من حيث أنها أتت بقرار دولي، ولكنها المسار الوحيد، أو أحد المسارات القليلة المتاحة الآن، حتى لو كنا لا نؤيدها، فإنها قد تخرج علينا بدستور، يُقرض على البلاد، ويرسم مسارها، لذلك ينبغي لنا في رأيي عدم تجاهلها، بل يجب محاولة التأثير فيها بكل الطرق، والتأثير في مخرجاتها، ويجب أن نناضل جميعاً ليكون أي مخرج دستوري من هذه اللجنة، أو غيرها، هو مخرج مؤقت، مهمته أن يأخذ هذه البلاد إلى مرحلة تستطيع عبرها الدخول في حوار يتتج توافقات تؤسس لدستور جديد تستحقه سورية.

الربيع العربي الذي لم يحن موعده، ولا سيّما في لبنان وسورية

ساطع نورالدين

تاريخ وصول المادة: 14 نيسان/ أبريل 2021



كاتب وصحافي لبناني، شغل منصب مدير تحرير جريدة السفير مدة 36 عامًا (1976 - 2012)، صاحب زاوية «محطة أخيرة» في «السفير»، وهو مؤسس ورئيس تحرير جريدة المدن الإلكترونية. من مؤلفاته: كتاب «محطة أخيرة خارج السياق»، إصدار دار الفارابي للنشر والتوزيع عام 2009، وكتاب «محطة أخيرة خارج المكان»، إصدار دار الفارابي للنشر والتوزيع عام 2012.

ساطع نورالدين

ترددت كثيرًا قبل أن أكتب، لأنني ما زلت حائرًا في العثور على جواب عن سؤال الربيع العربي في ذكرى عشرينته الأولى: هل هي مناسبة للاحتفال أم للعزاء؟ وهل يمكن للإقرار بالهزيمة، أن يؤسس لنصر ما، في مكان ما، من هذا العالم العربي.

أعرف أن كثيرًا من الكتاب والباحثين العرب ما زالوا يرفضون الاعتراف بأن الهزيمة مطلقة وشاملة في كل بلد عربي انتفضت أجياله الشابة على الاستبداد، وبأن الحال في هذه البلدان أسوأ بما لا يقاس بما كان عليه قبل شتاء العام 2011، وبأن المستقبل القريب على الأقل لا يعد بما هو أفضل. وأعرف أيضًا أن هؤلاء الزملاء ما زالوا مختلفين على مصادر ذلك الربيع وإلهاماته وحوافزه، وإن كانوا يتقاسمون المبالغة في تقدير مغزى خروج العرب إلى الشوارع والبياديين، بكونه ثورة على الطغيان تندرج في سياق ثورات شعبية كبرى مثل الثورة الفرنسية أو الشيوعية أو حتى الإيرانية؛ بينما هي من وجهة نظري كانت فورة غضب شعبي على أجهزة الأمن والحكم الطاعنة في السن، أو الفارغة من أي محتوى أو دور.

لا أقصد التقليل من شأن تلك الحركة الشعبية، ولا طبعًا من التفاؤل بمستقبلها، عندما أجزم الآن بأن الربيع العربي لم يبدأ بعد، وربما لن يبدأ قبل عشرات السنين. لاحظت بوادره الأولى قبل عشر سنوات، ثم أتمدت على الفور، من دون أن تحفر في الوعي العربي ثقافة سياسية جديدة. الانتفاضة على الشرطة لا تعني ثورة، حتى لو تطورت إلى شعار: «الشعب يريد إسقاط النظام» الذي لم أفهمه إلا لاحقًا، عندما تنبّهت إلى أن المتظاهرين لم يكونوا يخاطبون «النظام»، بل كانوا يناشدون رعاة ذلك النظام الخارجيين، المساعدة في التخلص منه، بعدما استنفد غرضه.

أحسب أن التاريخ هو الذي سيحسم ذلك النقاش المفتوح حول مصادر الربيع السياسي - الاجتماعي العربي. هو في نظري الخاص صدى للنهاية البائسة التي ختمت فيها الحرب الباردة بين الشرق الشيوعي والغرب الليبرالي، وسقطت فيها الجدران الحديدية والأسمتية في أوروبا الشرقية، واستعادت دول ذلك الجزء من القارة الأوروبية هويتها التاريخية التي طمسها التجربة السوفياتية، وتحولت بين ليلة وضحاها إلى دول حرة، ديمقراطية، طبقاً للمعايير والأعراف الغربية المتصرة.

كانت أخبار ذلك التحول السياسي التاريخي في الشرق الأوروبي، الذي لم يتطلب سوى بضع سنوات من ثمانينات القرن الماضي، مدوية في العالم العربي. دُعر زعماء عرب كثيرون كانوا يتابعون تساقط قادة أوروبيين شرقيين، شيوعيين، ربطتهم بهم صداقات شخصية وصفقات عسكرية وأمنية وشركات استخباراتية. في المقابل شعر الجيل العربي الشاب أول مرة بأن ثمة أملاً: إذا كان طغاة ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفا وبلغاريا والمجر قد سقطوا، فلماذا لا يسقط طغائنا؟ ولا سيّما أن الأحزاب الشيوعية العربية لم تكن يوماً حاكمة أو راسخة أو متجذرة وقادرة على الوقوف في وجه ذلك المد الغربي.

كان هذا الأمل مقروناً بالإحساس بالانتماء، أو على الأقل بالرغبة في الانتماء إلى موجة عالمية كاسحة، موجة نهاية التاريخ الاشتراكي، وسيادة التاريخ الليبرالي. وكان متسلحاً بثقافة طاغية، تُعلي قيم الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة. كان ذلك الجيل العربي الشاب يطمح إلى الاندماج في صفوف المنتصرين في الحرب الباردة، حتى قبل أن يمتلك أسباب الانتصار أو أدواته طبعاً. لكنه كان واثقاً، بأن العالم العربي لن يظل بمعزل عن روح العصر الجديد.

وهنا أضيف حدثاً تاريخياً آخر ساهم في تكوين حلم الربيع العربي، هو هجوم 11 أيلول/ سبتمبر 2001 الذي هز العالم بأسره، وأخرج أميركا عن رشدها، وحملها على إطلاق حملة عسكرية وسياسية واسعة النطاق على العالم العربي، توجت بإطاحة النظام في العراق، وترافقت مع مطالب أميركية لجميع الأنظمة العربية من دون استثناء، بالإصلاح والتغيير على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والتربوية والدينية طبعاً، وكادت تمس جوهر النص القرآني وتفسيراته المختلفة.

كان وجود أكثر من نصف مليون جندي أميركي على أرض العراق، بمنزلة إنذار لأنظمة الحكم في سورية ومصر وليبيا واليمن، مثلما كان أشبه بتحذير إلى بقية الأنظمة العربية، التي وجدت صعوبة في إيجاد طريقة للتعامل مع ذلك الحشد العسكري، وللتجاوب مع ذلك الضغط السياسي المصاحب له، خاصة أنها لم تكن تعرف ما إذا كانت أميركا قد قررت فعلاً التخلي عن حلفائها العرب، الذين كانت أنظمتهم تنتج الإرهاب، أم أن الأمر مجرد خدعة دعائية تستهدف الجمهور الأميركي والغربي بادعاءات مثل أن شن الحرب على العراق، لم يكن عملاً ثأرياً فحسب، بل كان مشروعاً لتحريير العرب وإخراجهم من قرون التخلف والاستبداد.

من هذه الخلفية، المخادعة طبعاً بحسب ما أثبتت التجربة العراقية نفسها، أطل الربيع العربي، ليعبر عن توق جديد إلى الالتحاق بثقافة الغرب المنتصر، وبشعاراته، الزائفة حتمّاً، بالحرية والديمقراطية. وخرج المتظاهرون العرب إلى الشوارع متوجهين إلى ذلك الغرب بطلب «إسقاط

النظام». تجاوب الأميركيون مع النداء والحواء، بدرجات متفاوتة من الحماسة، على زين العابدين بن علي وحسني مبارك وبشار الأسد وعلي عبد الله صالح ومعمّر القذافي، بالرحيل. لكنهم سرعان ما بدؤوا بالتريث في دعم مطالب تغيير الأنظمة، بل حتى قادتها، لأسباب لا يمكن تعميمها على مختلف بلدان الربيع العربي التي كان لكل منها خصوصياته وحساسياته.

وهكذا انتهى بسرعة شهر العسل الذي لم يدم، فعليًا، بضعة أشهر بين الأميركيين ورواد الربيع العربي وطلّاعه الشاب، ما أفسح المجال لقوى الثورة المضادة بأن تستعيد بالقوة زمام الأمور، وتعيد أحوال جميع الدول العربية إلى نصابها السابق، المبني على الاستبداد المطلق والمتجدد، بذريعة إضافية هي الاشتباك مع الإسلام السياسي الذي استفاد من جو الحرية النسبية، وانتَهز الفرصة السانحة لتجديد حلم الخلافة.

كانت نهاية الربيع العربي، أو في الأحرى نهاية الحلم العربي، خاتمة حقة عابرة استكشف فيها الجيل العربي الشاب فرصة التغيير، وعاد منها خائبًا، تائها، موزعًا على السجون والمنافي.. والمجهول، الذي يجيز الاستنتاج اليوم بأن مفاهيم مثل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية لم تتحول إلى قيم راسخة في وعي ذلك الجيل ووجدانه، ولم تتبلور في أشكال وصيغ تنظيمية طبيعية، تؤسس لأحزاب، ولو سرية، ترفع مثل هذه الشعارات وتطلق برامج تستوحي في حدها الأدنى التجارب المهمة التي انطلقت في بلدان أوروبا الشرقية فور تحررها من الهيمنة السوفياتية، وما زالت مستمرة بنجاح. حتى الشتات العربي الذي تضاعفت معدلاته في السنوات العشر الماضية، عجز عن إنتاج مثل هذه الصيغ في بلدان المهجر، التي توفر له هامشًا معقولًا للانتظام السياسي.

أعرف أن البعض يمكن أن يعدّ أحكامي قاسية، أو يائسة من إمكان خروج دول مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وغيرها من الإخفاقات والمآزق التي شهدتها طوال العشرية الماضية، لكنني سأدافع عن هذه الأحكام باختصار شديد، استنادًا إلى تجربة لبنان المضحكة وتجربة سورية المبكية:

في الفترة ما بين العامين 2013 و2015 تحمس اللبنانيون لتقليد أشقائهم العرب، خرج الآلاف منهم إلى الشوارع أكثر من مرة مرددين الشعار الساذج إياه: «الشعب يريد إسقاط النظام»، فإذا بأحزاب «النظام» ومليشياته تسير في صفوفهم الأمامية، وتنادي بإسقاطه أيضًا، من دون أن يعرف أحد ما إذا كان المطلوب إسقاط نظام الطائف، الذي أنهى الحرب الأهلية على عجل، أم نظام الطوائف الذي يوزع الدكتاتورية على 18 مركزًا للصناعة القرار اللبناني. ولما ثبت أن هذا التحرك هو مجرد عرض كوميدي ساخر. أطلقت مجموعة من الشبان والشابات المتحمسين حركة أطلق عليها اسمٌ منقّرٌ: «طلعت ريحتكم»، هدفت إلى توجيه المعركة ضد مظاهر فساد السلطة، وليس جوهرها وتكوينها السياسي. استمر العرض الكوميدي الجديد بشكل متقطع لمدة سنة أو أكثر، وكان يحتوي على مشاهد تلفزيونية مشوقة، ولقطات سياسية باهتة. إلى أن جاءت «ثورة» 19 تشرين الأول / أكتوبر 2019، التي لم تدم سوى بضعة أسابيع، عبر فيها اللبنانيون أول مرة في تاريخهم عن ضيقهم بالنظام الطائفي وتوجههم إلى تغيير جذري، لم يتم الاتفاق حتى اليوم على عناوينه الرئيسة بين الثوار الذين توزعوا على ما يزيد على 180 مجموعة سياسية، لم يجمعها لقاء واحد، ولا برنامج موحد، وإنما مجرد شعار عفوي آخر هو «كلن يعني كلن»، كان المقصود به أن «الثورة»

موحدة وتريد إسقاط جميع المسؤولين والسياسيين التقليديين من دون تمييز، على الرغم من أنها باتت اليوم، تتوسل هؤلاء المسؤولين البقاء في السلطة وتشكيل أي حكومة ممكنة، لوقف انهيار الدولة اللبنانية تحت وطأة الإفلاس المالي الذي تسببوا به «كلهم».

لن أطيل أكثر، لأنني أودّ إدراج سورية في هذا السرد السريع، ليس فحسب من زاوية الهزيمة التي منيت بها الثورة السورية، عندما طعنها الأميركيون في الظهر وعندما ذبحها الروس والإيرانيون من الوريد إلى الوريد، بل من زاوية أن ثمة حالة فريدة، هي أن النظام يضعف كل يوم، وكذلك المعارضة التي كان يفترض أن تخلفه. وليس لدى أحد من الجانبين أدنى فكرة عن المستقبل، عن الأشهر المقبلة، وليس عن السنوات الآتية؛ سوى تلك الفكرة المبسطة، والقدرية، التي تسلم بأن الحل مرهون بتفاهم أميركي روسي، من دون الأخذ في الحسابان مصاعب هذا التفاهم أو حتى استحالاته، ومن دون الأخذ في الحسابان دور كل من إسرائيل وتركيا وإيران في إنتاج مثل هذا التفاهم أو في نقضه.

طبيعة الحرب السورية بعد التدخل العسكري الروسي والإيراني، لا تسمح بإثارة الجدل حول قيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وما إذا كانت قد تقدمت أو تراجع في سورية طوال العشرية الماضية. حجم الخسائر البشرية والمادية الهائلة، لا تبيح مثل هذا النقاش الآن. لكنها تطرح السؤال عما إذا كانت فضيحة المصالحات التي توصل إليها ثوار سورية مع النظام في مختلف المناطق السورية، يمكن أن تكون يوماً ما مدخلاً لمراجعة تجربة الثورة، وبناء سرديّة جديدة، تطمح إلى تغيير النظام وإنهاء حكمه المؤبد على الشعب السوري؛ بناء على موازين قوى فعلية، وليس موازين قوى نظرية أو مستمدة من الخارج.

المعضلة السورية اليوم هي أن شرعية النظام وصدقته لدى جمهوره، تعادل شرعية المعارضة وصدقيتها. لكننا لا نشهد صراعاً بين شرعيتين. وهو ما يقود حتماً إلى كارثة جديدة عنوانها تحول هيئة تحرير الشام، جبهة النصر سابقاً، من أمر واقع فرضته وقائع الميدان إلى لاعب سياسي مرشح لدور رئيس في المستقبل السوري، يسد الفراغ المزدوج والمتزايد على طرفي المواجهة. وهو ما لا يمكن كبحه إلا إذا بادر المعارضون السوريون على اختلاف انتماءاتهم ومناطق انتشارهم ولا سيما من منهم في الشتات، إلى تنظيم مؤتمر وطني سوري عام يشكل مظلة سياسية ومرجعية وطنية، تتجاوز تجربة السنوات العشر الماضية التي انتهت إلى الهزيمة، وتبدأ بفكرة جوهرية إلزامية: كيف يمكن تحرير سورية من الاحتلالين الروسي والإيراني؟ وما الأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف؟ وما التحالفات التي تختصر الطريق إلى الحرية؟

تلك الأولوية المطلقة، تؤجل البحث في عناوين الربيع السوري، لكنها تقدم موعد استعادة الوحدة الوطنية التي باتت طموحاً مشتركاً لدى عامة السوريين، مواليين ومعارضين، كي لا يفلت مصير سورية من أيدي الجميع، ويصبح أسير جيوش ومليشيات وجهات طارئة على الأرض السورية، لا يمكن أن تحمي النظام إلى الأبد، ولا يمكن أن تنهي المعارضة إلى الأبد ايضاً.

الربيع السوري، خرج منذ سنوات عن مساره المنشود. الزعم بأن إكمال ذلك المسار ممكن هو ضرب من الخيال. ثمة حاجة إلى العودة إلى نقطة الصفر، إلى البدايات الأولى، التي تعري النظام وتفضحه، وتفسح المجال لخطاب جديد، يركز على استقطاب الموالين، عسكريين ومدنيين،

بقدر ما يسلط الجهد على مقاومة الاحتلالين، من دون التورط بأي شكل من الأشكال في تحويل تلك المقاومة إلى سبب إضافي لنزاع أهلي سوري يمضي بلا نهاية، ومن دون المراهنة على تدخل خارجي يحسم الصراع على سورية، ويمهد بحسب موازين القوى الراهنة إلى تقاسم الأرض والنفوذ والمصالح.

سورية اليوم، تختزل مأزق الربيع العربي، الذي أجهضته قوى الثورة المضادة في الداخل السوري، واستدعت دولة كبرى مارقة فعلاً، لم تخف يوماً عداؤها للثورات الملونة، في أي مكان في العالم. إخراج روسيا ومعها إيران من الأرض السورية لن يكون مهمة سهلة، لكن تجارب الشعوب التي خضعت لمثل هذا الغزو والاحتلال غنية بالتجارب والأمثلة المشرفة.

هي مهمة أصعب وأدق من تلك التي تواجهها بقية بلدان الربيع العربي التي لم تدرك أيضاً لا الحرية ولا الديمقراطية ولا العدالة الاجتماعية. لأن نيل الاستقلال الوطني السوري يستحق اليوم مرتبة القداسة، التي لا تحتمل التشكيك، ولا الانتظار.

القراءات الخاطئة والإخفاق في طمأنة السوريين

عبد الباسط سيدا

تاريخ وصول المادة: 15 نيسان/ أبريل 2021

باحث وكاتب سوري، ولد في عام 1956 بمدينة عامودا/ محافظة الحسكة شمال شرق سورية، حصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة دمشق ثم عمل في مجال التدريس في الجامعات الليبية لمدة ثلاث سنوات لينتقل بعدئذ إلى السويد عام 1994 حيث تفرغ لتدريس الحضارات القديمة وإجراء الأبحاث والدراسات عنها. من مؤلفاته كتاب «المسألة الكردية في سوريا-نصوص منسية من معاناة مستمرة للأكراد السوريين»، و«ذهنية التغيب والتزييف-الإعلام العربي نموذجًا»، إضافة إلى مجموعة مقالات حول تاريخ الأديان والفكر السياسي، شغل في عام 2012 منصب رئيس «المجلس الوطني السوري» المعارض.



عبد الباسط سيدا

التحديات الوجودية الكبرى التي يواجهها السوريون اليوم، وهي تحديات تهدد آفاق تعايشهم المشترك ووحدة دولتهم، ومستقبل أجيالهم المقبلة، إنما هي حصيلة عقود من تراكمات الاستبداد والفساد التي بدأت بصورة جلية في عهد حكم حزب البعث الذي شدد حافظ الأسد عبر دستوره لعام 1973 على أنه «قائد الدولة والمجتمع». وليس سرًا أن مرحلة الوحدة بين سورية ومصر، على الرغم من قصر مدتها كانت قد مهدت لهذه العقلية التسلطية.

ومن المشتركات بين المرحلتين الناصرية والبعثية أنهما ركزت على الشعارات الكبرى، لتكون غطاءً للانقضاض على الداخل الوطني عبر الأجهزة القمعية، التي استخدمت أساليب ووسائل أجهزة المخابرات الروسية، ومخابرات دول أوروبا الشرقية لقمع الناس، وغسل أدمغتهم، ليتحولوا إلى مجرد كتل جماهيرية تتفاعل بحماس مع الشعارات الشعبوية التي أثبتت الأحداث والتطورات لاحقًا خواءها وضررها. وما زالت شعوب منطقتنا تدفع ضريبتها.

وما يلاحظ رهنًا هو أن جملة من القوى القومية وحتى اليسارية، وحتى الشخصيات، لم تتمكن من التحرر من المنظومة الفكرية- الأيديولوجية التي رسختها التجربتان المعنيتان هنا: (الناصرية والبعثية) في العقول والأفئدة، وذلك في ظل غياب، أو ضعف تأثير، العقلية النقدية التي كان من شأنها تفكيك خطاب الاستبداد، وبيان تهافته بصورة منهجية متماسكة، وتؤسس لرؤية موضوعية تساعد الجيل الجديد على فهم الأمور بصورة أوضح وأعمق.

فالمناهج الدراسية ما زالت تمجد الاستبداد، ووسائل الإعلام تمارس دوراً في تضليل الناس، والأجهزة القمعية تلاحق المعارضين الجادين، والأحزاب التي برمجت نفسها تحت حكم الاستبداد ما زالت تدور في الحلقات المفرغة ذاتها التي لم ولن تمكّن السوريين من بلورة معالم هوية سورية وطنية أساسها عقد وطني جامع، يطمئن الجميع من دون أي تمييز أو استثناء.

وعلى الرغم من البدايات الواعدة التي بدأت بها الثورة السورية من جهة تركيز المتظاهرين على أهمية الوحدة الوطنية السورية، ومطالبتهم بالحريّة والكرامة والعدالة الاجتماعية لكل السوريين، وحرصهم على سلمية الثورة، وإبعادها عن مظاهر العنف التي كان النظام يعمل على دفع الثورة نحوها ليسوغ لامحدودية عنفه التوحشي، إلا أن القراءات الخاطئة للمشهد، من جانب المجلس الوطني السوري، والقوى السياسية التي شاركت فيها، أو من جانب مختلف الأحزاب والشخصيات المعارضة، قد تكاملت مع استراتيجية النظام، وأبعدت الثورة عن مسارها الوطني الجامع، حتى بدت نتيجة التدخلات الإقليمية والدولية، وكأنها معركة بين قوى متطرفة تهدّد وحدة النسيج المجتمعي الوطني، وأخرى انتهازية تبحث عن موقع ما بأي ثمن من جهة، ونظام مستعد لأن يفعل كل شيء، ويُقدم على كل أشكال القتل والتدمير من أجل البقاء حتى ولو على رأس سلطة شكلية، تحرص الأطراف الداعمة على المحافظة عليها لإسباغ الشرعية على وجودها، وتحكّمها بموارد سورية وقرارها، بل وتغيير واقعها السكاني بأبعاده المختلفة.

فقيادة المجلس الوطني السوري كانت تتصور في بدايات التأسيس أن الأمور ستحسم في سورية سريعاً كما حدث في تونس ومصر. وكان التدخل العسكري الغربي في ليبيا يعزز هذا التصور، ولم يؤخذ في الحسبان موقع سورية ودورها المحوري في منطقة الشرق الأوسط. كما لم تعط القيادة المعنية أي اهتمام للموقف الإسرائيلي، وحرصه على استمرارية النظام الذي أثبت، على مدى عقود، التزامه الشروط الإسرائيلية على الأرض، في الوقت الذي يدعي فيه النقيض في الإعلام.

أما القوى الإسلامية، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، فيبدو أنها كانت على «يقين» بأن ما حصل في تونس ومصر من جهة سيطرة الإسلاميين على المشهد سيسري مفعوله في سورية، وربما كان الاعتقاد بأن الغرب في طريقه إلى التعامل مع الإسلام المعتدل في ضوء التجربة التركية التي كانت في ذلك الحين واعدة في المنطقة.

في حين أن القوى الكردية السورية كانت تعتقد أن تجربة إقليم كردستان العراق ستتكرر في سورية، أو هكذا كانت تمنى النفس، لذلك رفعت السقف من دون أن تمتلك أي أسس موضوعية لذلك سوى القراءة الخاطئة للمشهد.

وما أدت إليه هذه القراءات الخاطئة هو أن الجهد لم يُبذل، خاصة من جانب قيادة المجلس الوطني السوري الذي كان خلال عامه الأول في موقع مؤثر على الصعيد الشعبي، وتوفرت له ما لم تتوفر لأي جسم معارض سوري قبله وبعده.

فقد كانت أنظار السوريين تتطلع إليه، وتُعدّد عليه الآمال، خاصة أنه كان يحظى باهتمام لافت غير مسبوق من جانب القوى الدولية والإقليمية. كما أن الإعلام العربي والدولي قد ساهم هو الآخر بالترويج له ولقياداته. وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذلته قيادة المجلس على صعيد التواصل

مع المجتمع الدولي، وطلب الدعم للسوريين الثائرين، ومساعدة وحماية المدنيين من بطش النظام، وعلى الرغم من الوعود الكثيرة التي حصل عليها، إلا أنه في الواقع العملي لم تترجم تلك الوعود على الأرض كما ينبغي. كما أن المجلس لم يركز على المطلب السوري الجوهرى. فالمجلس لم يبذل تحت وطأة القراءة الخاطئة المشار إليها، الجهد اللازم لطمأنة السوريين جميعاً، كل السوريين من دون أي استثناء. ولا نذيع سرّاً عندما نقول إن هذه القراءة الخاطئة قد تكاملت مع استراتيجية النظام، ومكنت هذا الأخير من بلوغ أهدافه بمساعدة مستمرة قوية على المستويات كافة من جانب حليفه الأساسيين: إيران وروسيا.

كانت استراتيجية النظام واضحة المعالم، بينة الأهداف، تركز على إبعاد المكونات السورية المجتمعية، خارج نطاق المكون العربي السني، عن دائرة التفاعل مع الثورة وبأي ثمن. وقد ركز النظام في هذا السياق على العلويين والمسيحيين والكردي بصورة خاصة.

والموضوع كان سهلاً بالنسبة إليه فيما يتصل بالعلويين والمسيحيين بصورة عامة، وقد استغل في هذا المجال عوامل الترغيب والترهيب، مستفيداً من واقع اعتماده الشباب العلويين في الجيش والأجهزة الأمنية، ونجاحه في إقناع معظمهم بأن مصيرهم مرتبط ببقاء النظام أو زواله. فبقاؤه معناه استمرارية استفادتهم من الامتيازات، وزواله مؤداه خسارتهم لكل شيء، بل تعرضهم للمذابح. هذه هي الأفكار التي كان قد زرعها النظام في أدمغة أنصاف المتعلمين من الشباب العلوي. أما النخب العلوية، وأصحاب الكفاءات العلمية، التي كانت تدرك أبعاد خطورة المشروع الأسدي، فلم يكن لها التأثير الكبير بكل أسف في هؤلاء الشباب الذين تلازمت في أذهانهم الرغبات مع الهواجس، وكان بقاء النظام بالنسبة إليهم هو الضمان الذي لن يعوضه أي شيء آخر. والأمر ذاته، وإن بدرجات أقل، فعلة النظام مع المسيحيين. واعتمد في هذا المجال بصورة أساسية على رجال الدين المسيحيين المرتبطين به في سورية أكانوا أم في لبنان.

أما بالنسبة إلى الكردي، فقد كانت الوضعية معقدة بعض الشيء. لأن واقع الاضطهاد المزدوج الذي تعرضوا له على مدى عقود من حكم البعث، خاصة في حقبة الأسدية، وعمليات القتل التي أقدم عليها النظام في مرحلة بشار الأسد، وإصداره لجملة من القرارات التعسفية التي استهدفتهم بصورة مباشرة، خاصة المرسوم 49 لعام 2008، كان من بين العوامل التي من المفروض أن تدفع بالكردي نحو التفاعل التام مع الثورة السورية، الأمر الذي كان يثير مخاوف النظام، ولا سيما أنه كان يدرك مدى صعوبة تسويق أكذوبة الإرهاب الإسلاموي هنا، أو الادعاء بأن القوى الإسلامية المتطرفة هي التي تحرك الشارع المناهض له هناك.

فاعتمد في هذا المجال حليفه القديم - الجديد حزب العمال الكردستاني الذي أدخله إلى المناطق الكردية باسم «حزب الاتحاد الديمقراطي» الذي استغل تردّد الأحزاب الكردية السورية في اتخاذ الموقف المساند للثورة؛ كما استغل المشاعر القومية الكردية عبر رفع شعارات تضليلية. وكان من الملاحظ أن هذا الحزب نفسه كان يتهم الناشطين الكردي والتظاهرات الكردية المساندة للثورة التي كانت حينئذٍ في عنفوانها، بأنهم من أتباع «عرعور» و«الإخوان المسلمين» وغيرهم من القوى الإسلامية، وذلك في سياق عملية تسييق واضحة مع ماكينه النظام الإعلامية.

كما تمكن النظام من استمالة كثيرين ضمن الوسطين التجاري والديني السني في دمشق وحلب، وذلك بناء على تقاطع المصالح. ثم بدأ باتهام الثورة بأنها مؤامرة، وأن القوى المحركة لها هي القوى الإسلامية المتطرفة. ولتعزيز هذه الاستراتيجية أطلق النظام سراح المتشددين الإسلاميين الذي كانوا معتقلين لديه.

وفي مقابل كل ذلك، لم يتمكن المجلس الوطني السوري، ولم تتمكن القوى والأحزاب الأخرى المعارضة للنظام، من اتخاذ الخطوات المطلوبة لإفشال خطة النظام، وطمأنة السوريين بعقود مكتوبة، ومواقف واضحة، وخطوات عملية تعزز الثقة، على الرغم من وجود مفاتيح مهمة في هذا المجال. فقد كانت هناك إمكانية التواصل بصورة أفضل مع النخب العلوية. كما كانت هناك إمكانية لتوجيه خطاب وطني جامع إليهم. وكذلك الأمر مع المسيحيين والدروز. وكانت هناك إمكانية التواصل مع الكنائس المسيحية الوطنية ومع الفاتيكان، وحتى مع الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. ولكن القراءة الخاطئة هي التي تسببت في عدم إعطاء هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحق.

وحده الموضوع الكردي حظي ببعض الاهتمام، وذلك نتيجة الضغوط والإلحاح والمبادرات من جانبنا وجانب بعض الأصدقاء، وبفعل وجود أحزاب وقوى كردية كانت ترغب في التواصل، وتؤيد الثورة السورية بوضوح. وقد بُذل جهد مركز من جانب المجلس الوطني السوري لإقناع المجلس الوطني الكردي بالانضمام إليه؛ ولكننا لم تتمكن من بلوغ المطلوب إلا في مرحلة الائتلاف، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013. ويُشار في هذا السياق إلى أن بعض التصريحات غير المدروسة من طرف المحسوبين على المجلس كانت تُستغل على الفور من جانب حزب الاتحاد الديمقراطي الذي كان يستخدمها في ماكينته الإعلامية ضد الثورة السورية عموماً، وضد المشاركين الكرد في نشاطها ومؤسساتها.

وعلى الرغم من صدور بعض الوثائق الخاصة بالقضية الكردية، من جانب المجلس الوطني السوري ربيع عام 2012، أو من جانب مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة صيف عام 2012، أو من جانب الائتلاف خريف عام 2013، فإن أطرافاً من المعارضة كانت تتجاهل ما صدر، بل تعلن من المواقف ما لا ينسجم مع ما تم التوصل إليه، والتوافق عليه.

ومع انتقال الثورة إلى العسكرية، وغلبة الطابع الإسلامي عليها، وظهور كل من جبهة النصرة وداعش بقوة، إضافة إلى الفصائل الأخرى الإسلامية المتشددة، واعتماد كل فصائل على «الشرعيين» في عمليات البت في الخلافات، ومحاسبة الخارجيين على إرادة ورغبات قيادات الفصائل، أصبحت المناخات سوداوية تنذر بما كنا نحدّر منه، وندعو إلى اتخاذ الخطوات الاستباقية من أجل عدم الوصول إليه.

وما ساهم في المزيد من الانهيارات هو أن المجلس الوطني السوري، ومن ثم الائتلاف، لم يتمكن من اتخاذ الموقف المطلوب من القوى المشددة، ولم يبيّن بوضوح عدم موافقتها على مشروع كل من جبهة النصرة وداعش.

وكذلك فعل الإخوان المسلمون الذي كانوا جزءاً من المجلس والائتلاف؛ بل إنهم كانوا يبنون في الوقت ذاته، ولحسابهم الخاص مشروعاً عسكرياً، ومن دون إعلام المجلس بذلك أو أخذ رأيه

أو موافقته. وكذلك فعلت الفصائل الإسلامية الأخرى التي لم تكن تتبع أصلاً المجلس الوطني بشيء، وإنما كانت تلتزم بتعليمات وأوامر الجهات الداعمة، في حين أن المجلس، وكذلك الائتلاف، كانا في واقع الحال بعيدين عن صورة ما كان يجري على أرض الواقع.

كل ذلك ساهم في نجاح خطة النظام الذي تمكن بفعل ذلك من وضع العالم أمام بديلين سيئين فاسدين: الاستبداد أو الإرهاب. وما ساعد النظام في تمرير خطته هو غياب الموقف الأميركي الواضح من الموضوع السوري، واكتفائه ببعض التصريحات، وغض النظر في المقابل عن واقع دخول سورية في فوضى عارمة، خاصة بعد أن استمر النظام على مدى سنوات من قصف المدن والبلدات السورية ببراميل البارود، والصواريخ، والأسلحة الكيماوية.

إننا حينما نقوم بهذه المراجعات، فإنما الغرض منها هو فهم أسباب ما نحن فيه راهناً، علناً، نتمكن من دفع أمور نحو ترميم النسيج المجتمعي الوطني السوري. ولكن هذه العملية المطلوبة، الحيوية حتى الحد الأقصى، لن تتحقق من دون وجود قيادة وطنية جامعة، تستند إلى حامل اجتماعي وطني سوري قوي، وتمتلك رؤية واضحة تتجسد في مشروع وطني يطمئن الجميع على أساس احترام الخصوصية، والإقرار بالحقوق، وأخذ نتائج ما حصل على مدى عشرة أعوام في الحسبان، وذلك حتى نتمكن من بلورة هوية وطنية سورية، تمكّن السوريين من توحيد مواقفهم ورؤاهم، الأمر الذي سيمكنهم، في حال بلوغه، من التأثير في مواقف الدول، وذلك ضمن أي توافق دولي يمكن أن يتم مستقبلاً حول سورية.

فالمصير في نهاية المطاف مصير شعبنا، وأجيالنا المقبلة، ومصير بلدنا الوطن. وعملية الطمأنة لن تتحقق ما دامت المشاريع القومية والإسلاموية فاعلة مؤثرة، هذه المشاريع التي تحاول منذ الآن فرض الهوية الخاصة بها على الدولة السورية المقبلة.

لقد علمتنا التجربة القاسية، التي ما زلنا نعيشها، أن الحل لن يكون من دون الدولة الحيادية التي تقف على مسافة واحدة من جميع مواطنيها، على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم ووجهاتهم. دولة تجعل من سورية عنصر استقرار وتواصل في المنطقة. دولة تبني أفضل العلاقات مع مجتمعات المنطقة ودولها، وتدخل في مشاريع تنموية طويلة الأمد، تستثمر موارد المنطقة الطبيعية والبشرية بعقلانية وحكمة، وبما يضمن مستقبلاً واعداً لأجيالها المقبلة.

الربيع العربي آمال وتحديات

محمد العمار

تاريخ وصول المادة: 12 نيسان/ أبريل 2021

طبيب سوري، مواليد مدينة درعا 1962، ويقيم حالياً في ريف درعا، مستقل سياسياً من خلفية إسلامية، ينتمي إلى مدرسة الشيخ جودت سعيد في التغيير، مهتم بالتغيير السلمي، كان له نشاط نقابي معارض منذ الثمانينات، وشارك في نشاط «إعلان دمشق»، تعرّض للاعتقال السياسي الأول في 21 آذار/ مارس 2011 بعد انطلاق الثورة السورية، وتكرّر خمس مرات خلال السنة الأولى للثورة، أنشأ خلال الفترة التي خرجت فيها منطقة درعا عن سيطرة النظام نشاطاً ثقافياً لنشر الديمقراطية والتغيير السلمي من خلال محاضرات أسبوعية تشرح أهمية التغيير الثقافي بوصفه التغيير الحقيقي، له العديد من المحاضرات والمقالات.



محمد العمار

لقد انطلقت شرارة الربيع العربي في لحظة ممتدة من تاريخ الأمة، الأنظمة القابضة على السلطة تعيش لحظة وثوقية مطلقة، فقد حدث التورث في سورية بيسر، وها هم في مصر وليبيا يهيئون الورثة، فيما تشكو أجهزة الأمن السامة لطول الركود وإزمان الاستقرار بما يشبه الموات، ولذلك تجندت في الكثير من الدول لخدمة أميركا في حربها على الإرهاب، وشاركتها الجهد والخبرة والمرافق، وقامت بالأعمال القذرة على حد تعبير أحد ضباط الـ (إف بي آي).

لم يتوقع أحد أن تدب الحياة في هذه المنطقة! فلا الخبراء والمحللون السياسيون، ولا مراكز الاستطلاع، وعلماء الاجتماع، ولا المثقفون الميدانيون الذي كانوا في حالة يأس مقعد! لم يخطر لأحد إمكان تحرك الجمهور وقابلية هذه الأوضاع للزحزحة، فضلاً عن التغيير، وتكشف التحركات المعزولة الخجولة للنخب في مناسبات مختلفة هذا الوضع البائس، فالمنطقة تسير وفق وتيرة عادية من التحكم الأمني، المحروس من قبل المجموعة الدولية بما يضمن مصالحها، وحتى بعد تهاوي أول الأنظمة، قال عديدون إن نظامهم استثناء وحالة خاصة، وإن ما حدث في تونس لن يتكرر أبداً، قاله الليبيون والمصريون، بل إن السوريين أعلنوا أن موقفهم (الممانع) يجعلهم خارج دائرة الاستهداف، لكنهم قاموا بالتعبئة العامة والنفير الأقصى لجهاز الأمن بحسب مشاهداتي، في استعداد ليوم يعتقدون جازمين أنه لن يكون بعيداً!

إن انطلاقة الربيع العربي حتى الآن، تبدو شكلاً من ميثافيزيقا التاريخ، وكأن الأمور وصلت إلى حالة استعصاء على مستوى الإمكان البشري! فكان هذا الخارق في زمن لم يعد فيه خوارق! ولا بد

أن الدراسات المستقبلية عندما يتم الإفراج عنها ستبين طبيعته والعوامل المطلقة له، والتدخلات التي حدثت عليه، لإدارته والحد من تداعياته على مستوى المنطقة والعالم، إن موجة الاحتجاجات التي طافت عواصم عديدة في إثر قتل جورج فلويد من غير شك، ومثلها احتجاجات السترات الصفراء، لم تكن إلا صدى غير بعيد لنداء الربيع العربي.

ومن وجهة نظري، إن الربيع العربي رد تاريخي على سايكس بيكو، حيث تم تقاسم تركة الرجل المريض وتوزيعها والتوكيل عليها، بغياب أصحاب الحقوق، بينما في الربيع العربي حضر أصحاب الحقوق وأعلنوا وجودهم، واعتراضهم على القسمة، وبطلان الوكالة، وعدم شرعية الوكلاء، وحقهم في إعادة بناء عالمهم بما يخدم مصالحهم، وإدارة مواردهم بحيث لا يحرمون جل عائداتها، وحقهم في أنظمة حكم غير أبدية تسهر من أجل مصالحهم، وتقوم بخدمتهم كباقي خلق الله.

لم يصل الربيع العربي إلى مداه، فقد تمت إعاقته، لكنه زرع في المنطقة روحاً جديدة، على الرغم مما حدثت فيه من كوارث وما سالت فيه من دماء، لقد ولد في المنطقة إنسان جديد، لن يثنيه عن تحقيق طموحاته الوطنية والإنسانية قوة، ولا سبيل أمام الأنظمة العربية والنظام العالمي من ورائها، إلا التصالح مع هذه الروح الجديدة، إن بدء الموجة الثانية من الربيع العربي قبل أن تضع الموجة الأولى أوزراها، برهان هذه الروح ودليل هذه الحقيقة، إن ما تقوله الموجة الثانية من الربيع العربي: إن دوام الحال من المحال، وإن طريق الربيع لا رجعة عنه، وإن بعض النجاحات التي أصابتها الثورة المضادة لن تغير معادلة الربيع أبدا!

فلا بديل عن الإصلاح السياسي والاقتصادي، وإعادة كتابة معادلة الثروة والسلطة في المنطقة من جديد، والتحول نحو دولة القانون، لقد سئمت الأجيال الجديدة حياة الهامش، وهي لن تقبل بعد اليوم، أن تعيش على هامش الحياة في بلدانها، ولا أن تعيش بلدانها على هامش الحضارة في العالم، وبقدر ما كان في الربيع من مرارات وآلام بقدر ما أحيأ في النفوس من آمال، وملاها ثقة بمستقبل أفضل.

أولاً: آمال الربيع العربي

1. إثبات أن التغيير ممكن

لقد كسرت ثورات الربيع حالة جمود واستعصاء في أنظمة الحكم امتدت نصف قرن، وأثبتت أن الأبد وهم، وأن التغيير ممكن، والتسليم بالإمكان هو الشرط اللازم للمحاولة، فلا يمكن للإنسان أن يفكر في المحاولة فيما يبدو مستحيلًا، لقد بينت تجربة الربيع العربي أن التغيير ممكن، وأن هذه الأنظمة ليست عصية على سنن التاريخ، فقد أثبت جهد ملايين المواطنين العزل، من شرائح واسعة مختلفة الأعمار والأجناس والانتماء، قدرتها على صناعة التغيير، لقد أصبحنا بعد الربيع على يقين أن التغيير ممكن، وهذا أمر مهم وأساس لحدوث التغيير، فالإيمان بإمكان التغيير يشجع على المحاولة ويقود إليها، وما دام التغيير أصبح ممكنًا من وجهة نظر الثقافة العامة، فإن محاولات التغيير لن تتوقف، ولن يكون بعيداً اليوم الذي سيتمكن فيه المواطنون في المنطقة من إنجاز هذا التغيير، وطبي صفحة الاستبداد، وبناء دول مواطنة يسودها القانون، ويتم فيها التبادل السلمي للسلطة، وينعم

فيها المواطنون بالحريات الفكرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن ضراوة الثورة المضادة في هجمتها، تعود في جزء كبير منها، إلى منع تجذر هذه المسلمة في الوعي العام، إنها سعي مستميت لإثبات استحالة التغيير، ولذلك كان هذا المستوى من الدمار والوحشية الذي طال عددًا من دول الربيع العربي، أو ربما في الحد الأدنى لاقناع الجمهور أن عواقب التغيير لا تطاق، وأن السلامة في الاستسلام، وأن تغيير هذه الأنظمة يجعل الحياة مستحيلة، وأن الشعار العدمي الذي ساد في بعض البلدان، ومورس في معظمها، هو خلاصة وجهة نظر النظام العالمي الذي لن يقبل هذه البلدان إلا في خدمته أو فلتواجهه الخراب!

فقد بُذل جهد كبير من قوى متعددة محلية وإقليمية وعالمية، لتحويل الربيع العربي إلى شتاء قاس يعطي الشعوب درسًا لا ينسى، حول استحالة التغيير، أو الأثمان الخيالية التي يتطلبها، بحيث لا تفكر في الانتفاض على مستعبدتها مرة أخرى! ويبدو أن هذه المساعي ذهبت أدراج الرياح، ففي خضم المجزرة، وقبل أن تضع الحرب التي شنتها الثورة المضادة على الشعوب الثائرة أوزارها، وعلى الرغم مما لاقت من نجاح، تجددت الاحتجاجات في الجزائر والسودان والعراق ولبنان، متسلحة بخبرات الربيع العربي، في ما يتعلق بالحراك المطلبي المتحرر من الأيدلوجيا، والسقف الوطني المتحرر من الانتماءات دون الوطنية، والسلمية بعيدًا عن منزلقات العسكرية واختلاطاتها.

2. تطور أداء الموجة الثانية

كانت الموجة الثانية من الربيع العربي (2019) أكثر نضجًا، وأكثر وعيًا لطبيعة المواجهة، ولدروس الموجة الأولى من الربيع العربي، ولذلك فإنها في الوقت الذي أثبتت فيه فشل مساعي إحباط التغيير الديمقراطي، تعلمت دروس الموجة الأولى عبر رفع درجة تنظيم قوى الحراك لنفسها والانفتاح، وعدم رفض المفاوضات مع النخب المهيمنة، من أجل تحقيق التحول الديمقراطي التدريجي، وقد أكدت الموجة الثانية ثلاث مسلمات هي جوهر الربيع:

- الطابع السلمي للثورات، فلم يكن السلاح مطروحًا على أنه خيار حتى، ومجرد طرحه خيارًا بداية الكارثة كما في الموجة الأولى.
- جذرية الموقف من الديمقراطية بوصفها شرط تحقيق أي إنجاز وطني على أي مستوى.
- ضرورة تغيير علاقة النخب بالجمهور التي سادها، خلال نصف القرن الماضي، القطيعة والتعالي، حيث شاركت النخب أنظمة الحكم في التشكيك بقدرة الجمهور، والوصاية عليه، لكن الثورة أبطلت هذه الوصاية، ولا يمكن اليوم وضع فيتو على حركة الشعب لتأكيد وجوده والدفاع عن حقوقه، ولا يمكن للنخب الحاكمة، تجاهل رأيه ومصالحه، بل إن حركة الجماهير هي التي تقود عملية التغيير.

هذا ما قالته موجة الربيع الثانية، وما قاله صمود شبان السودان أمام المجلس العسكري، وما قاله انتفاض الجزائريين ضد العهدة الخامسة لرجل عاجز، وما أكده صمود العراقيين واللبنانيين أمام قمع الشرطة وبلطجة عصابات القتل، وهذا ما أكدته تظاهرات درعا في عشرية الثورة السورية، التي قالت بكل وضوح إن زمن القهر والإذلال وغيبية الشعوب قد ولى إلى غير رجعة، فالثورات تفتح صفحات

جديدة في تاريخ الشعوب، ولا تحسم مصائرهما، لكن بمقدار ما تتعلم الشعوب من تجاربها، وتراكم من الخبرات والمعارف، بمقدار ما تقترب من الحالة المدنية التي تميّز الديمقراطيات الناجزة، فكل ثورة هي مشروع أمة حرة، تشكّل الانتفاضات فيها لحظة القطع مع الماضي، وهي لحظة ضرورية لتحويل مسار المجتمعات إلى سكة جديدة، حيث تحرير الإنسان غاية الاجتماع.

إن نجاح الموجة الجديدة من الربيع العربي في تجاوز دول الطوائف في العراق ولبنان، يعزز هذه الآمال، ويشي بأن الجمهور قد حفظ درسه، وشب عن الطوق، وأنه لن يضيع هدفه، ولن يتراجع عن قضيته، وأنه لن يكون ممكناً بعد اليوم جره إلى مستنقعات العنف والمحاصصة، وهذا يفرض على المثقف صياغة خطاب سياسي واقعي يعزز هذه الروح، ويتجنب استدعاء الانقسامات دون الوطنية، ويؤسس لثقافة سياسية جديدة تعزز عملية التحول الديمقراطي.

3. ظهور قوة الجمهور

إحدى ميزات الربيع العربي في موجتيه، أنه حركة جماهير، وليس حركة نخبة مدنية أو عسكرية، وأن هذه الحركة، استندت إلى قوة الجمهور وتعبئته لاحتلال الساحات، والسيطرة على الفضاء العام، وقد سهل وجود بعض الأجسام التنظيمية (مصر وتونس) على امتداد هذا الحراك، وتحوله إلى حالة وطنية، وبالتالي إلى قوة فيها من الكثافة والامتداد ما يجعلها عصية على الهزيمة والقمع، بل المواجهة، ما حمل العسكر الذين تبينوا استحالة القمع إزاء هذه الجموع الغيرة المصممة، على اتخاذ موقف (الانحياز للجمهور)، وهذا أهم الأسباب التي جعلت للثورة التونسية والمصرية مسارين متميزين، عن باقي دول الربيع العربي، حيث تضعف أو تنعدم الحياة السياسية!

كانت قوة الجمهور السلاح الحقيقي الذي واجه المستعمرين والمستبدن عبر التاريخ، لكنه أيضاً عبر التاريخ استخدم وقوداً لحركات الطامحين والطامعين، وخاض معاركهم فسجلت الانتصارات بأسمائهم، وحصلوا على العوائد والامتيازات، بينما هو دفع الأثمان.

ولم تفت هذه القوة نظر علماء الاجتماع، (غوستاف لوبون) وتصبح محل الاهتمام والنظر والتحليل، أو ربما خضعت للبحث والتحليل دون نشر، فلم تخضع الثورة الإيرانية فيما هي حركة جماهيرية للقراءة والتحليل كما تستحق، ولم تخضع حركة الجماهير في غزة التي كسرت الحصار المصري المطبق على القطاع من خلال الانفجار إلى الخارج، ولم يذكر أحد إمكان تطوير هذا الانفجار ليحدث في كل الاتجاهات في غزة، ويتحول إلى قوة تحرير يمكن أن تجتاح كل معاير غزة، ويمكن أن تجتاح كل حدود استعمارية، ويمكن أن تفجر كل حالة انسداد داخلي، وإنهاء أي احتلال، وأنه لا توجد قوة داخلية أو خارجية، يمكنها الوقوف في وجه طوفان مليوني من المواطنين الذين يريدون العودة إلى ديارهم، ولا يوجد قوة أو نظام حكم قادر على مواجهة ملايين العزل بالقوة العارية أمام الإعلام؟، إن تجربة الغزويين التي اقترحها أبو أرثيمة هي مثال على الإمكان، وإن لم تكن بالمستوى المطلوب لأسباب كثيرة.

إن إدراك أنظمة الحكم في الربيع العربي خطورة وعي الجماهير لحقيقة قوتهم، وأنها قوة لا قبل لأحد بها، جعلها تحرص على العنف وتشجعه بدس مرتكبيه بين الجماهير وتيسير تسليح المحتجين،

إن إدراكها لهذه الحقيقة، وحرصها على عدم تجذر فعالية هذه القوة في الشارع، بحيث يصبح إخراجها منه مستحيلًا، جعلها تبذل المستحيل في نزع الطابع السلمي الجماهيري عن الاحتجاجات، كي يتاح لها تحييد الجمهور وعدم وعيه لطبيعة القوة التي يمتلكها، وإنما حكمت الأنظمة العربية بتذير المجتمعات، وجعل كل مواطن عالم منفصل عن الآخر.

لقد كان الربيع العربي المرة الأولى في التاريخ الذي تتحرك فيه الجماهير بهذا الشكل الواسع، لتدافع عن مصالحها ومستقبلها، على امتداد دول عديدة بما يشبه انتشار الجائحة المرضية، إن هذه الموجة المتدرجة تكشف المعادلة الحقيقية الخفية الواحدة التي تحكم هذه البلاد.

لقد أثبت الربيع العربي أن الجمهور قوة، قادرة على صناعة التغيير، وأنها تصلح ملاذًا حقيقيًا في مواجهة الاستبداد، كما كانت ظهيرًا حقيقيًا في حرب التحرير من الاستعمار، وأنها قد قطعت شوطًا واسعًا باتجاه التخلص من مرض العنف والتطرف.

وقد فتحت ثورة الاتصالات أفاقًا جديدة وعززت فعالية قوة الجمهور، ذلك أنها سهلت عمليات الحشد والتعبئة، كان الأمر واضحًا في الثورة المصرية، ولكنه كان موجودًا في كل الثورات، لكن بغض النظر عن دور التكنولوجيا، فإن المعاناة المشتركة والتطلعات الموحدة، هي العامل الموحد الأكبر.

إن الموجة الثانية من الربيع العربي دليل أن بذور الحرية قد نثرت في التراب العربي، وأن هذه الأرض حبلت بموجات جديدة، وأن الربيع لن يتوقف وأن روحه كامنة تنتظر اللحظة الملائمة لتنتقل مؤذنة بنهاية عصر الاستبداد إلى الأبد وبصورة نهائية.

4. فضح خرافة الاستثناء العربي

لقد سقطت كل الدعاوى التي يستند إليها الحديث عن الخصوصية العربية منذ زمن، إن كان في تناقض الإسلام والديمقراطية، أو سلطوية الثقافة العربية، أو خصوصية المجتمعات العربية، ولم يبق في جعبة منكري حق الشعوب العربية في التطلع إلى بناء الديمقراطية والحكم الرشيد سوى التذرع بغياب الحراك الجماهيري، وعندما بدأ الربيع العربي، كان المتوقع أن يغرب حديث «الاستثناء العربي» إلى غير رجعة، لكن ذلك لم يحدث، لأن غاية دعاة الاستثناء هي إيداع المجتمعات العربية سياسيًا لإغلاق أفق التحول الديمقراطي فيها، وإدانتها أخلاقيًا كونها لا تملك الفرصة لبناء حياة مدنية تستبطن معنى القانون والحرية والمسؤولية الفردية، ذلك أن جوهر ثقافتها متكيف مع الاستبداد!

لقد أثبت الربيع العربي أن الاستثناء العربي خرافة، وأن الأبد الذي تتحدث عنه أنظمة المنطقة وأملت به نفسها وهم، وأن شعوب المنطقة مثل كل شعوب الأرض تتوق للحرية والكرامة والعدالة، وأنها أصبحت تعي أن معركتها من أجل الحرية لا تنفصل عن معركتها من أجل التحرر من الاستعمار، وأنه كان من الخطأ البين الفصل بين المعركتين، فالاستبداد هو شرط الاستعمار المؤسس، لأن شعبًا ذاق طعم الحرية لا يمكن أن يستعمره جبار، فلا وجود لشعوب سيادة نبيلة، ولا وجود لشعوب خلقت لتكون مستعبدة ذليلة، بل الجميع يصدق عليهم قوله تعالى «بل أنتم بشر ممن خلق» تسري عليهم السنن والقوانين نفسها. وإذا كان لا بد من الحديث عن الخصوصية العربية، فإنني أميل إلى

قول د. غليون: «الخصوصية العربية الوحيدة في ميدان الانتقال الديمقراطي، تكمن في الإجهاض المنهجي لمشاريع الانعتاق والتحرر والتحديث، وتفريغها من مضمونها، بالتدخل العسكري المباشر، أو بالامتناع عن دعم الحركات الديمقراطية، أو بتشويه صورة ما يحصل منها وإدراجها جميعاً في دائرة الهبات السلبية الطائفية أو الدينية أو القومية أو الإثنية».

نعم يوجد فيتو عالمي على تطور هذه المنطقة وحدود التغيير فيها، وقد كشفت ذلك تطورات الربيع وأحداثه لكل ذي عينين، لكن ذلك لا يعني أن هذا هو قدر المنطقة، فأقدار المنطقة يصنعها أبنائها، لكن العامل الخارجي قد يجعل العملية أصعب وأكثر تعقيداً، وعندما تتوافر العوامل الداخلية المكافئة للتغير لن يستطيع التدخل الخارجي إيقاف ذلك التغيير، وسيضطر إلى التراجع أمامها كما حدث عند بداية الموجة الأولى للربيع العربي.

ثانياً: التحديات التي واجهت الربيع العربي

1. غياب المشروع الوطني الجامع

إن غياب المشروع الوطني الجامع للمعارضة المدنية سهل المواجهة على الأنظمة، وكانت الصورة أكثر وضوحاً في مصر، حيث فرقت الأيديولوجيا شركاء ميدان التحرير الذي جمعتهم السياسة، وتمكن العسكر من التلاعب بهم، حيث أفتعوا كل طرف أنهم له حلفاء، وأنه يمكنهم الوثوق بهم، ونجحوا في تفخيخ العلاقة بين شركاء الميدان، وتبديد القوة التي شكلها الميدان، وقاموا بتأييد قسم من شركاء الميدان ضد الآخرين، بعد أن تصوروا أن العسكر يمكن أن يكونوا لهم حلفاء، وأنهم بصدد نزع السلطة من جماعة الإخوان، ووضعها في أحضان القوى الليبرالية، لكنهم كانوا يريدون الاستقواء بهم، للتغلب على المعارضة الأكثر قوة، لينقلبوا بعدها على الجميع، وهذا ما يسرته لهم القوى الليبرالية التي بلعت الطعم الذي ألقاه العسكر.

لقد كان من شأن وجود مشروع وطني محل إجماع الفرقاء السياسيين أن يسهل التوافق، وأن يساعد في انطلاق عجلة التغيير بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ويكبح جماح الدولة العميقة ويحد من تأثيرها، لكن تواطؤ القوى المدنية ضد نظام الحكم الوليد شكل رافعة للدولة العميقة، لإجهاض التغيير الديمقراطي، وساهمت حركة «تمرد» التي صنعها العسكر بتمويل الخليج في تأليب الجماهير التي تعطلت مصالحها.

لقد تصرف الشركاء في البناء الديمقراطي وكأنهم في ديمقراطية ناجزة راسخة مستقرة، ولذلك كانت الخلافات بين الفرقاء تفصل بروح حدية، أدت إلى تفرق الجموع واتهام كل فريق الآخر بأنه يريد الاستئثار بالسلطة، واستغلت الثورة المضادة حماقة السياسيين ونزوعهم الأيدلوجي إلى نسف أي احتمال لحوار وطني يقود إلى التوافق على المبادئ الأساسية لإدارة المرحلة الانتقالية وتوفير شروط العدالة الملائمة لها بما يتلاءم مع مبادئ حقوق الإنسان، وبدل ذلك رأينا الصورة التالية:

1. فالعلمانيون وجدوها فرصة للمطالبة بتجسيد أديولوجيتهم في تدبير قضايا المجتمع.

2. والإسلاميون المعتدلون عدّوا المرحلة فرصة تاريخية للبحث عن السلطة من خلال صناديق الاقتراع مفرطي الثقة في شعبيتهم وقدرة الشعب على حراسة الثورة وفي ذهاب النظام إلى

الأبد.

3. والسلفيون الذين ظلوا لعقود ينتقدون العمل السياسي انتفضوا ينادون بتطبيق الشريعة الإسلامية.

في الحالة السورية كانت الأمور أكثر مأساوية، فلم تتمكن المعارضة بعد مضي عشر سنوات على الثورة، من التوافق على مبادئ مشتركة، تجعلهم قادرين على تشكيل جسم سياسي يشكل رافعة للثورة، يستطيع أن يمثلها أمام العالم، بل ما زالت الأجسام التي تنتمي إلى الثورة تتوالد وتتكاثر، وإن سادت نغمة في الآونة الأخير تدعو إلى التوبة لتلافي ما حدث من خسائر وما تمت إضاعته من فرص، وتدعو إلى تحمل المسؤولية عما صارت إليه الأوضاع في المعارضة خلال السنوات الماضية.

وحتى في تونس النموذج غير الدامي الوحيد في دول الربيع لم تنطلق عجلة الدولة أيضًا بسبب غياب المشروع الوطني الجامع، وانشقاق النخب الثقافية، وتغليبها الأيدلوجي على السياسي، ولذلك فإن التجربة التونسية على الرغم من تجنبها إلى الآن المسار الدامي، فإنها ما زالت تراوح مكانها وتعجز عن الانطلاق وتتفاهم أزمتها، بسبب عجز مؤسسات الحكم عن تكييف صلاحياتها، في تنفيذ إرادة الدولة، ودفعها للحركة، والنتيجة هي تعطيل المسار الديمقراطي ودفع الجمهور للكفر به وخلق بيئة تمكن من الانقلاب عليه! فما زالت الجموع المشاركة تعجز عن تأجيل المشاريع الخاصة لمصلحة المشروع الوطني الكبير.

إن ما حدث في مصر بوضوح، وما يحدث في تونس، وما يتم الحديث عنه في أوساط المعارضة السورية، من اختلاف المرجعيات وتعدد الولاءات يلخص لنا خلاصة القرن الماضي من تاريخ العرب، حيث:

- فشل تجارب إعادة إنتاج الماضي بوصفه النموذج الأمثل في الحكم.
- فشل دعاوى القطيعة مع الماضي والتسليم المطلق لنموذج ثقافي آخر.
- إذاً الحاجة ملحة لمسار ثالث لا يقدر الماضي ولا يقيم معه قطيعة، بل يحرره ليصبح الأرض الصلبة التي يستند إليها، لبناء الحاضر الوطني، الذي يمكن من الاستجابة للتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاشة، والتفاعل مع الآخرين كذات واعية لها تاريخها وخصائصها، متحررة من مشاعر الدونية والاستتباع.

2. العجز عن إدارة الاختلاف

هذا الموضوع يكشف عن الإعاقة التي تصيب المواطنين الذين يعيشون في ظل حكومات تصادر الكلمة وحق الكلام والتجمع والنشاط السياسي والفكري! وأعتقد أنه موضوع جدير أن يكتب فيه المؤهلون.

لقد كشف الربيع العربي عجز القوى المدنية، عن عقد تحالفات صلبة، وإجراء مساومات عقلانية، تمكنها من العمل المشترك وإدارة المرحلة الانتقالية بنجاح، كان هذا واضحًا في الحالة

المصرية، ونراه اليوم في الحالة التونسية، ولن تشذ الحالات الأخرى عن ذلك، لقد ضاعف العجز عن إدارة الاختلاف صعوبات المرحلة الانتقالية، وجعل الأطراف تفشل في التوافق على مهمات المرحلة الانتقالية، وهذا قاد إلى التنازع والفشل في مصر والانسداد والعطالة في تونس.

إن العجز عن إدارة الاختلافات وعدم القدرة على التمييز بين التناقضات الرئيسة والتناقضات الثانوية، بما يدفع رموزاً ثورية للتحالف مع العسكر، ليس سببه غياب الكفاءة لدى النخب السياسية، وعجزها عن اجترار توافقاتٍ حول تكاليف التحول الديمقراطي!

إنه يعود بحسب تصوري للملاحظة التي أشار إليها. حازم نهار في إحدى مداخلاته، بتعبير عدم الإخلاص للديمقراطية، وليسمح لي أن أقول: بتعبير مستعار من الفيلسوف مالك بن نبي مع بعض التحوير: إنها جبن في الإيمان بالديمقراطية.

فقد رأى معظم الفرقاء أن الفرصة متاحة لتوسيع النفوذ السياسي، وتصفية الحسابات الأيديولوجية، وخدمة المشاريع الخاصة، ولينتظر المشروع الوطني، عمل الجميع بهذه الروح، ومن المغالطة وانعدام النزاهة اتهام طرف بذلك وتنزيه الآخرين عنه، فلم يكن التحالف مع الانقلاب إلا خدمة المشاريع الشخصية والحزبية، على حساب المشروع الوطني الكبير، فالجميع حاول الحصول على تفاحة السلطة، والتحكّم في مفاصل الدولة، لخدمة مشاريعه الخاصة، هذه المشاعر المتبادلة وما نتج منها من سلوكيات عززت التقاطب الحزبي، وجعلت التحول الديمقراطي مستحيلاً، فلا ديمقراطية بلا ديمقراطيين كما يقال، وكما بينته الحالة المصرية، وحتى في حال النجاح في حدوث الانتقال (الديمقراطي) كما في تونس، فإن الديمقراطية في هذه الأجواء تصاب بالشلل والعطالة، وتصبح غير فعالة في إدارة مؤسسات الدولة.

إن عدم الإيمان بالديمقراطية، الذي يعني عدم القدرة على الاعتراف بالآخر، لا يمكن إلا أن يقود إلى التفكير في المشاريع الخاصة، وهذا شغل القوى الثورية عن الانشغال بالمهمات الملحة للمرحلة الانتقالية ووضع برنامج مواجهة يمكن من الخروج، فالاحتجاجات التي أسقطت الأنظمة، لا يمكنها أن تساعد في مواجهة أعباء المرحلة الانتقالية، وبناء المستقبل، لكنها بدل ذلك تاهت في مواجهاتٍ فكرية، ألتهتها عن التحديات الكبيرة العاجلة، وسهلت للمتربصين العودة إلى الساحة والاستيلاء على السلطة وإبعاد الجميع بصورة أسوأ كثيراً مما كان من قبل.

3. التورط في العنف

فاتني أن أذكر في سياق العرض الدور المدمر الذي تركه حضور الحركات المتطرفة، لكن مجرد حضورها هو إعلان لموت الثقافة، وغياب المثقف الذي لم يقدّم بدوره في تحرير تراث أمته من الأفكار الميتة التي أنتجت هؤلاء، بحسب تعبير مالك بن نبي.

لقد بدأ الربيع العربي في كل محطاته سلمياً، وقوبل بالعنف المفرط في أحسن الأحوال، وبالوحشية في معظمها، لكن ذلك لم يحرفه عن السلمية، وهذا حرره من المديونية للخارج، ومكنه من المحافظة على استقلالية القرار، وجعل إمكانية التدخل للغير محدودة جداً.

كما منح هذا الوضع الثورات التفوق الأخلاقي، والتعاطف الشعبي، وجعلها تكسب الرأي العام العالمي، وأربك الدوائر الاستعمارية المناهضة لحرية الشعوب، الحارسة للنظام العالمي بترتيباته التي تواضعت عليها بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن ضمور ثقافة اللاعنف في الوسط الثقافي، ووجود تراث حاضر بقوة في الثقافة العامة يشيع قيم العصر الوسيط في ما يتعلق بمفهوم القوة، إضافة إلى وجود أدب ثوري عنيف سجل في القرن الماضي، وله حضور في الأدبيات والمناهج المدرسية، عزز كل ذلك تردد النخب الثقافية على العموم في الانخراط الواسع في الحركة الاحتجاجية، إضافة إلى تصالح هذه النخب اليسارية والإسلامية والقومية والليبرالية مع العنف ودوره في عملية التحرر.

كما عزز ذلك عدم وجود أجسام سياسية تحمل الاحتجاجات لتحويلها إلى حالة وطنية منظمة، وعدم وجود موقف حاسم من المثقفين، في ما يتعلق بمخاطر التسلح على الثورة، من ناحية استقلالها، ومساراتها وقدرتها على الوفاء لأهدافها في ظل حاجتها إلى الجهات الممولة التي يجعلها التسلح ضرورة لا يمكن التخلي عنها، وأعتقد أن انزلاق الثورات باتجاه العنف في كل بلد أمر يتحمل مسؤوليته المثقفون وليس الجمهور:

- فالمثقف لم يشارك الجماهير حركتهم، ولم يشرف على نشاطهم، ولم يقيم بدوره الذي ينبغي أن يقوم به.

- كما أن المثقف العربي عمومًا خان تاريخه الفكري عندما أمّلنا أن أكبر إمبريالية في العالم، والداعمة الأولى لكل الاستبدادات في العالم، طوال القرن الماضي يمكن أن تكون شريكة وراعية لمسار ديمقراطي في المنطقة العربية.

- شابه المثقف - وأنا أتحدث وعيني على الحالة السورية - نظراءه في دول الربيع الأخرى، في جبن إيمانه بالديمقراطية، وظهرت عورات الجميع في النزاع على جلد الدب قبل اصطياده.

كل ذلك وكثير غيره، مما استدعي أن تكتب فيه الأقلام المؤهلة، سهل انزلاق الحراك السلمي باتجاه العنف، تحت حجج وذرائع كثيرة وقابلة للجدل، ومع هذا الانزلاق بدأت قبضة الثورة ترتخي فيما يتعلق بحرية قرارها واستقلالها، وحرية حركتها وطبيعة مساراتها، وربما كان المظهر الباكر لهذا الفقدان للقرار والسيادة، انتقال المعركة من إسقاط النظام في العاصمة الذي قاب قوسين أو أدنى لوقت طويل، إلى حرب تحرير لكامل التراب السوري، بمعنى أن يعمم الخراب الذي كان يفترض أن يحدث في ساحة معركة وحيدة، إلى خراب يشمل كل الجغرافيا السورية، وهذه من وجهة نظري هي فلسفة النظام العالمي التي نفذناها بأيدينا: إذا كان لهذه البلد أن تستجيب لتطلعات أبنائها، في الحرية والكرامة والعدالة، وتخرج عن النظام العالمي فلتذهب إلى الجحيم.

إن تأثير العنف على مجريات الربيع العربي، ودوره في المعركة ضد الاستبداد، لم يخضع للدراسة والتحليل بما يستحق، ولقد كانت البدايات السلمية للربيع العربي قد أوحى أن العنف في معركة الاستبداد قد تم تجاوزه، لكن مع تفاقم القمع وزيادة الوحشية، وغياب القديسين بحسب تعبير توينبي، ويقصد بهم المؤمنين باللاعنف المستعدين للتضحية بأنفسهم في سبيل فكرتهم دون التورط في العنف، لم يبق غير المحارب الشجاع في الميدان، الذي يخوض معركته وسلاحه في يده، فإذا

كان التورط في العنف في الحالة السورية خطأً وجريمة، فإن تجنب القيام بواجب الشهادة خطأً أكبر.

لقد كان من آثار التورط في العنف:

- تحويل الثورة إلى ثورات تتبع كل ثورة فيما يتعلق بحركتها وبرامجها الممول.
- تحويل السلاح إلى وسيلة تخاطب وأداة لحل المشكلات بين الفصائل، وضياع وجهته بصورة نهائية كما نلاحظ اليوم.
- تحول السوريين إلى رقم غير مؤثر في ما يتعلق بالترتيبات النهائية للوضع السوري، وهذا تم بعد أن تم البيع بين الثوار والممولين، فالأوضاع الحالية تم دفع ثمنها بطريقة غير واعية ومقدمًا.
- كذلك، فإن مستوى الخراب والدمار الحاصلين كان من الممكن تجنبهما لو أمكن الاستمرار في العمل السلمي، ولكانت أيضًا الأثمان الإنسانية أقل بما لا يقاس.

الربيع العربي والقضية الفلسطينية

مهند عبد الحميد

تاريخ وصول المادة: 11 نيسان/ أبريل 2021

كاتب وصحافي فلسطيني من رام الله، خريج جامعة عين شمس بالقاهرة/ ليسانس علم نفس. يكتب مقالة أسبوعية في جريدة الأيام الفلسطينية، ويعمل عضوًا في هيئة تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية. وله كتابات عديدة في مجلات فلسطينية وعربية. صدر له العديد من الأبحاث والدراسات، منها: المناهج المدرسية بين استثمار الرأسمالي البشري وهدره/ مؤسسة روزا لوكسمبورغ، اختراع شعب وتفكيك آخر / مركز مسارات، الطريق إلى تحرير المرأة / مؤسسة روزا لوكسمبورغ، الانتقال من المشاريع الفردية إلى التعاونيات / روزا لوكسمبورغ، دور الإعلام في تعزيز قيم النزاهة والمساءلة / مؤسسة أمان، القدس بين استراتيجيتين / وزارة الإعلام.



مهند عبد الحميد

مدخل

أرى أهمية تقديم مفهوم مختصر للربيع العربي بوصفه مدخلاً لا بدّ منه لنقاش الاستجابات الفلسطينية السلبية والإيجابية لانتفاضات الربيع.

- عبرت الانفجارات الشعبية (الانتفاضات) عن احتدام التناقض بين أنظمة مستبدة قمعية فاسدة تدور في فلك التبعية للإمبريالية، وبين السواد الأعظم من الطبقات الشعبية، وقد اندلعت الانتفاضات عند لحظة عجز الأنظمة المطلقة عن تلبية الحد الأدنى من حاجات الأغلبية الساحقة المعيشية والصحية ومن توفير الحد الأدنى من الحريات العامة والخاصة. واحتدم التناقض أكثر في ظل التزام الطغمة الأوليغارشية العائلية بثقافة الاستهلاك وبالاقصاد النيو ليبرالي الذي همّش دور الدولة في دعم نظام الصحة والضمان والتعليم والسلع الأساسية وتأمين فرص العمل للأجيال الجديدة، وأطلق يد أصحاب الرأسمال الاحتكاري، مكرسًا بذلك متوالية «الفقراء يزدادون فقرًا وكثًا، والأغنياء يزدادون غنى ويتقلصون كثًا، فضلًا عن عجز تلك الأنظمة في الاحتفاظ بالاستقلال النسبي في ما بعد الاستعمار المترافق مع العجز الكامل في حل المسألة الوطنية.

- مع بداية الانتفاضات انكشفت حقيقة غياب فكر تحرري علماني ديمقراطي يطرح قضية التغيير وعدم تداول الوظائف المهمة لبعض المفكرين، وعدم امتلاك المتنفضين جهازًا سياسيًا تنظيميًا إداريًا يتكون من أحزاب ونقابات واتحادات شعبية ومنظمات نسوية وشبابية ومهنية وثقافية، جهاز يتولى مهمة نقل الانتفاضات من الحالة العفوية إلى الحالة المنظمة التي تضع الأهداف والبرامج وآليات عمل توفر في المحصلة «الحامل الاجتماعي الشعبي»

الذي له مصلحة حقيقية في التغيير. السبب يعود لعجز قوى المعارضة العلمانية في بناء مقومات تغيير، بسبب القمع الدائم وعمليات استئناس الأنظمة لأحزاب المعارضة وإخضاعها، لشرط غياب حرية التعبير والحريات العامة والخاصة.

اعتمدت الأنظمة في فرض هيمنتها على خطاب وثقافة تضليل بالترافق مع قمع منهجي للمعارضين. ولكن مع انتهاء صلاحية الثقافة الديماغوجية في التضليل والتبرير، لم يبق في جعبة الأنظمة غير سلاح القمع، والمزيد من القمع الدموي. لم يملأ فراغ الفكر السلطوي وهشاشته الفاقعة، فكر تحرري علماني تنويري، ولم تتأسس إدارة ديمقراطية (حامل اجتماعي) تحمل الفكر وتستقطب قوى تغيير من داخل الطبقات الشعبية المنكوبة، الخطاب الأصولي الديني ملاً الفراغ، وكان محمولاً بأشكال تنظيمية دينية معززة بالمال وبجيش من الدعاة والداعيات، ومدعوماً بالغزو الوهابي المعزز بالبترو دولار والغاز دولار لبلدان وشعوب المنطقة. لقد تواطأ القطبان الممثلان لأجنحة الرأسمالية التابعة، النظام من جهة والإسلام السياسي من جهة أخرى في منع تشكل ديناميات التغيير الديمقراطي لمصلحة القطبين وتحولتهما الرجعية للمجتمع عبر تقاسم وظيفي بينهما، الإسلام السياسي يسيطر على المجتمع من خلال الخطاب الديني المتمزمت، وأنظمة التعليم وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات والمؤسسات الخاصة التي حملت بصماته. ويحتكر النظام السلطة السياسية وأجهزة الأمن والمؤسسة العسكرية. وكلاهما قد عملا في إطار علاقات التبعية ضد التغيير والتحرر الاجتماعي. ما أدى إلى تصدر الإسلام السياسي للانتفاضات خلال مراحل انتشارها وتعمقها.

الطغمة المستبدة وعسكرها في أكثر من بلد عربي رفضت رفضاً مطلقاً الاستجابة لمطالب المنتفضين، لأنها هيمنت بالمطلق على مؤسسات الدولة، خاصة المؤسسة العسكرية والأمنية، وأنشأت مصالح اقتصادية خاصة، معتبرة أنها صاحب الملكية الحصرية للبلد بموارده الاقتصادية والبشرية، وأنها وحدها من يقرر مصير البلد والشعب. ولهذا رفضت بالكامل تقديم التنازلات ذلك الرفض الذي عبر عنه في سورية شعار «الأسد أو ندمر البلد»، في حين ضحى النظام في مصر وتونس واليمن والسودان والجزائر برأسه الأول في سبيل بقاء هيمنته السياسية والاقتصادية وحلفه الطبقي الجشع. ولم يلجأ الناتو إلى إسقاط النظام السوري كما أسقط النظام الليبي، وكما أسقط الاحتلال الأميركي نظام صدام حسين خشية من توزيع السيطرة بين أصولية دينية وقبائل وعشائر، ومن هيمنة الميليشيات الطائفية الإيرانية بوصفها أداة سيطرة على المجتمعات، ومن عدم القدرة على إعادة بناء نظام في إطار علاقات التبعية.

بررت الأنظمة المستبدة استنكافها عن عملية التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، وترويج ذلك بدولة مدنية حديثة وديمقراطية، وسوغت تخاذلها بالانصراف إلى مواجهة الخطر الإسرائيلي والمؤامرات الخارجية. أقصى ما فعلته الأنظمة المستبدة، هو محاولة تحسين شروط تبعيتها الجديدة إما باستسلامها للشروط الأميركية كما حدث مع مصر كامب ديفيد وليبيا القذافي، أو باستخدام أوراق إقليمية خارجية (فلسطين ولبنان وإيران) كما حدث مع النظام الأسدي.

كان كعب أخيل المعارضات هو الاستقواء بالتدخلات الخارجية لإسقاط النظام أو تغيير شكل الحكم، قافزة عن طبيعة وأهداف دول التدخل (كدول الناتو ودول البترو دولار والغاز دولار

الرجعية التابعة)، التي التقت عند هدف قطع الطريق على التحول الديمقراطي المستقل، واستبقاء علاقات التبعية والهيمنة، ولهذا لم تحاول تأمين الحماية الإنسانية لملايين البشر الذين تعرضوا للتدمير والتهجير والموت والقمع الوحشي. ولم تلتفت قوى المعارضة إلى خطر الأصوليات المتغلغلة في المجتمعات العربية بمساعدة الأنظمة المستبدة، مساهمة في اختلاط الحابل بالنابل، وفي اختلاط الثورة بالثورة المضادة، وفي سيطرة الثورة المضادة على الأرض.

لماذا كانت الاستجابة الفلسطينية للربيع العربي سلبية؟

المفكر والناقد المصري إبراهيم فتحي الذي رفض ضمن مجموعة من الشيوعيين المصريين حلّ الحزب الشيوعي، والالتحاق بنظام ذي توجه اشتراكي مزعوم، قدم رؤية عميقة للنظام المصري الناصري والأنظمة العربية المتقاربة معه قال فيها: إن هزيمة 67 نقلت مهمة استكمال التحرر الوطني الديمقراطي من محور الأنظمة البرجوازية الوطنية إلى محور الطبقات الشعبية. وكان يستند إلى أن رأسمالية الدولة المتشكلة في مرحلة الصعود استنفدت دورها الوطني، وفتحت الأبواب على مصراعيها أمام الانخراط في علاقات تبعية جديدة بعد الهزيمة المزلزلة في حرب 67 التي كان من نتائجها الإقرار بحق إسرائيل مركزاً إمبريالياً في الوجود ضمن حدود آمنة، ومعترف بها بحسب قرار 242. عمقت الهزيمة فشل الأنظمة الوطنية الذريع في حل المسألة الوطنية، ولم تغير حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 من معدلات تحول الأنظمة نحو علاقات التبعية، بل عززت الفشل باستسلام (كامب ديفيد) وبالتدخل الأسدي في لبنان لمصلحة النظام الطائفي والقوى الفاشية.

ومن الجدير بذكره أن أول مقارنة عملية لانتقال عملية التحرر إلى محور الطبقات الشعبية، جاءت إبان صعود المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة 67 التي شكلت موضوعياً حالة استقطاب جديد تحت عنوان استراتيجية حرب تحرير شعبية طويلة الأمد. حينذاك امتلأت قواعد المقاومة في الأردن ولاحقاً في لبنان بالثوريين من معظم الدول العربية ومن إيران وتركيا وبلدان أخرى. لكن هذه الحالة لم تعمّر طويلاً في غياب فكر ثوري داعم للاستقطاب، وبفعل اعتماد تنظيمات المقاومة الفلسطينية على البترودولار الذي ساهم في تهادنها وتعايشها مع النظام العربي وتحولات بلدانه في الحقبة السعودية، وفي بناء أجهزة بيروقراطية عسكرية، وانتشار أشكال من البيروقراطية والفساد.

التحول الأخطر جاء عبر ربط مشروع التحرر الفلسطيني بالتسوية، وبالوساطة الأميركية التي زعموا أنها تملك 99 في المئة من مفاتيح الحل، بدعم الأنظمة العربية في ظل سيطرة الدول النفطية التابعة التي رعت اتفاقات كامب ديفيد والتوجه الفلسطيني للتسوية. شيئاً فشيئاً أصبحت منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية جزءاً من النظام العربي المستبد والتابع. أصبحت الاستراتيجية

الفلسطينية تعتمد ثلاث ركائز، الأولى الوساطة الأميركية، والركيزة الثانية النظام العربي الموغل في علاقات الاستتباع والتبعية، والركيزة الثالثة حزب العمل الإسرائيلي بزعامة راين وبيرس، الذي أراد تكريس الاحتلال والاستيطان عبر مشروع تقاسم وظيفي تكون فيه الكتلة الأكبر من السكان تحت حكم فلسطيني مسيطر عليه وتابع اقتصادياً وأمنياً، في حين تبقى السيادة على الأرض والموارد والمعابر الداخلية والخارجية لدولة الاحتلال. في الوقت الذي كان فيه اليسار الفلسطيني عاجزاً

عن تقديم البديل، ولم يتجاوز سقف برامجهم ومواقفه مواقف محور الممانعة (النظام الأسدي والنظام الإيراني). أما الإسلام السياسي (الإخوان المسلمون الذين تحولوا إلى حركة حماس) فكانوا جزءاً من مشروع الإخوان المسلمين في المنطقة، وقد استخدمت حماس سلاح المقاومة في إفشال الحل الفلسطيني مع حزب العمل، ليس لمصلحة بديل وطني فلسطيني، بل لمصلحة سيطرتها على المجتمع الفلسطيني ضمن العلاقات الاستعمارية ذاتها. وكان تنظيم الإخوان في الضفة والقطاع الذي تحول إلى حماس لاحقاً قد هادن الاحتلال على امتداد عقدين من الزمن، وأخذ ترخيصاً إسرائيلياً بوجوده وبنشاطه الدعوي، والمناهض لمنظمة التحرير. من جهة أخرى سمحت حماس، إضافة إلى تنظيم الجهاد الإسلامي، لإيران باستخدام القضية الفلسطينية كورقة سياسية بغية تعزيز مكانتها الإقليمية مقابل الدعم بالسلاح والمال. لقد ساهم الإسلام السياسي في رعاية ودعم التحولات الرجعية داخل المجتمع الفلسطيني. وفرض التدين المتمزمت - النسخة الوهابية - بتواطؤ من السلطة، ومن الاتجاه المحافظ في حركة فتح. والتزم قواعد سلطة أوسلو للتنافس على الحكم، مقدماً نموذجاً قمعياً بائساً للحكم في قطاع غزة، بما في ذلك التنسيق الأمني الموارد مع سلطات الاحتلال الذي جوهره الحفاظ على أمن غلاف غزة للمستوطنين الإسرائيليين مقابل الحقيبة الشهرية من المال القطري الذي يصل إلى قطاع غزة عبر دولة الاحتلال وبشرطها.

- عندما اندلع الربيع العربي بدءاً من تونس ومصر، خيم الصمت على موقف القيادة الفلسطينية والجهاز البيروقراطي للسلطة والمنظمة. كان (الموقف الرسمي) الفعلي منحازاً للأنظمة المستبدة. فقد أعلنت تأييدها ودعمها للسياسي بعد انقلابه وقمعه للمتفضين العلمانيين واليساريين والليبراليين، فضلاً عن الإخوان المسلمين. وانتقلت القيادة الفلسطينية من موقف حذر من الانتفاضات إلى موقف مناهض لها، هو الموقف ذاته المعتمد من الأنظمة، مستخدمة مصطلح ما يُسمى بـ «الربيع العربي». وقد أبرمت القيادة الفلسطينية صفقة مع النظام الأسدي، متبينة روايته الكاذبة حول «المؤامرة» التي تستهدف سورية ودولتها ووحدتها. ولم تطرح من قريب ولا من بعيد محنة اللاجئين الفلسطينيين من جراء الدمار والحصار، وعمليات القتل داخل المخيمات وفي المعتقلات. ولم تحرك ساكناً إزاء عمليات التطبيع الفاقعة بين الدول الخليجية، بما في ذلك السعودية ودولة الاحتلال، خلال أكثر من عقدين، وعندما وقعت الإمارات والبحرين الاتفاقات مع دولة الاحتلال اتخذت القيادة الفلسطينية موقفاً رافضاً لها، لكنها سرعان ما تراجعته عنه بـ «تفاهم بين الكوايس» مع تلك الدول، وتوقفت عن رفض الاتفاقات اللاحقة التي ضمت السودان والمغرب إلى ركب التحالف والتطبيع مع دولة الاحتلال.

- اليسار الفلسطيني (الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب والحزب الشيوعي في مناطق 48)، أيد الربيع في تونس وتلغثم في تأييد ربيع مصر، لكنه انحاز للقذافي ونظام حكمه وانحاز بالكامل للنظام الأسدي وحلفه غير المقدس مع إيران وحزب الله والمليشيات الطائفية من البداية وحتى الآن. تناغم اليسار مع الموقف الرسمي الفلسطيني، وقد تفوق في الدفاع الصريح عن النظام الأسدي، متجاوزاً استراتيجياته السابقة التي اعتمدت علاقة تحالف وصراع مع الأنظمة المعادية لإسرائيل. شطب اليسار الصراع وألغى بالمطلق حتى مجرد نقد النظام الذي يرتكب المجاز والتهجير والتدمير ضد شعبه، ويدمر ويهجر المخيمات الفلسطينية.

انحاز اليسار للبرجوازية ونظامها المستبد والدموي وناصب العداء للطبقات الشعبية، متبنيًا رواية النظام الكاذبة، مسقطاً بذلك أهم مبادئ الماركسية والفكر اليساري. الذريعة التي اعتمدها اليسار ثنائية قطب نظام ممانع ضد إسرائيل وداعم للمقاومة، مقابل قطب داعش والنصرة - القاعدة - وتنظيمات تكفيرية بالترافق مع تدخلات إمبريالية ورجعية تحاول تفكيك سورية وتقاسم السيطرة عليها. مسقطاً من حساباته الشعوب وقوى التحرر بوصفها قطباً أساساً ثالثاً ضد القطبين المتناغمين والمتصارعين في آن، متجاوزاً الفكرة الجوهرية للربيع العربي، المتمثلة بإزاحة الغطاء عن ورقة تبرير الاستبداد والقمع والديكتاتورية وتخلف التنمية لمجرد رفع شعارات العداء لأميركا وإسرائيل وشعار دعم المقاومة. تلك الورقة التي بطل مفعولها نظرياً بعد هزيمة 67 المذلة، وكان الاستبداد أحد ركائز فكر الهزيمة. إبان صعود المقاومة لم يكن مصادفة أن أحد تنظيمات اليسار الفلسطيني رفع شعار (يا أنظمة الهزيمة والاستسلام نحن أصحاب قضيتنا). ذلك أن أي مواجهة جديّة مع الاحتلال والإمبريالية تحتاج إلى إشراك الشعب في المعركة، وإلى بناء اقتصاد صمود، وبناء مؤسسات دولة مدنية تلتزم حقوق المواطنة، ولا يتحقق ذلك إلا بأحزاب ديمقراطية، وبحريات عامة وخاصة، وبتنمية بشرية تطال التعليم والصحة والعمل والضمان الاجتماعي، وتزيل التمييز ضد نصف المجتمع من النساء. هذه الاستراتيجية المبتغاة والمفترضة كانت على النقيض من استراتيجية النظام المضللة التي انحاز لها اليسار الفلسطيني والسوري والعربي ما عدا القليل. يجوز القول إن تنظيمات اليسار الفلسطيني أصابت في موقفها الرفض والمناهض لتنظيمات الأصولية السنية بمختلف ألوانها، لكنها لم تنبس بكلمة واحدة ضد ميليشيات الأصولية الشيعية التي انخرطت في الحرب إلى جانب النظام. وأصابت تنظيمات اليسار في مناهضتها للتدخل الخارجي (دول الناتو بما فيها تركيا) مضافاً إليها إسرائيل، لكنها لم تنبس بكلمة واحدة ضد التدخل الروسي المتفاهم مع إسرائيل على قواعد الصراع في سورية لمصلحة إسرائيل، الشيء نفسه ينطبق على الصمت اليساري المريب من التدخل الإيراني. وفي المحصلة يجوز القول: سقط اليسار الفلسطيني في موقفه من انتفاضة الشعب السوري شر سقوط.

• كانت أكثرية النخب الثقافية والسياسية الفلسطينية - باستثناءات قليلة - تغط في صمت مريب، وتعيش في حالة انتظار لما ستؤول إليه الانتفاضات العربية، وكأنها تشد عدم المسّ بمصالحها الضيقة، كالسفر والمشاركة في مؤتمرات ونيل جوائز المسابقات، وكل ذلك في لحظة تاريخية فارقة. ليس هذا وحسب، فقد انبرى اتحاد الكتاب الفلسطينيين وعدد من الكتاب في الدفاع عن النظام الأسدي، وبادر وفد من اتحاد الكتاب وبعض الأدباء إلى زيارة دمشق كي يعلن ولائه للنظام، ولم يكلف الوفد نفسه عناء زيارة المخيمات المنكوبة والتضامن مع محتتها. هكذا، تناغم موقف النخب الثقافية - ما عدا القليل - مع مواقف التنظيمات اليسارية، ومواقف قيادة المنظمة والسلطة، ومواقف حركة حماس التي حاولت العودة إلى حضان النظام الأسدي بعد سقوط الإخوان المسلمين في مصر - ومواقف تنظيم الجهاد الإسلامي في الانحياز لنظام يقتل شعبه، مسجلين بذلك موقفاً تاريخياً مزريراً مسيئاً للشعب الفلسطيني والشعب السوري والشعوب العربية، وهابطين بالفكر السياسي وثقافة التحرر والحداثة إلى الدرك الأسفل.

- داخل سورية، قاتلت تنظيمات فلسطينية (كالقيادة العامة وأجزاء من جيش التحرير والمنشقين عن حركة فتح وغيرهم) إلى جانب النظام الدموي، جالين الخزي والعار لفلسطين، مقابل ذلك تحول جزء مهم من أبناء المخيمات ولا سيما مخيم اليرموك في دمشق إلى جزء من انتفاضة الشعب السوري، فكانوا أمناء على علاقة التحالف التاريخية بين الشعبين، وهناك مجموعات فلسطينية في الضفة وغزة والقدس وحيفا وغيرها من المدن والمخيمات الفلسطينية آزروا الانتفاضات العربية خاصة الانتفاضة السورية، وكانوا أمناء في الانحياز للشعوب التي تواجه أشجع أشكال التنكيل والقهر.

الموقف الإسرائيلي

مع بداية الانتفاضات العربية طرحت دوائر الأمن الإسرائيلي سؤالاً جوهرياً، هل إسرائيل مع نظام عربي ديمقراطي، أم مع بقاء النظام المستبد؟ أجاب خبراء الأمن لمصلحة بقاء الأنظمة المستبدة. وكان أخطر ما توقعه الخبراء في حالة التحول إلى أنظمة ديمقراطية هو القطع مع مسارات كامب ديفيد الاستسلامية، وعلى أقل تقدير، إعادة فتح الاتفاقات والتفاهات المبرمة المتضمنة إذعائاً للهيمنة الإسرائيلية، وإعادة ربط الحلول السياسية مع بعضها بعضاً، خاصة ربطها بحل القضية الفلسطينية. وكان ناعوم تشومسكي قد تندر في محاضرة له في الجامعة الأميركية قرب ميدان التحرير/ في القاهرة، بالموقف الأميركي الداعم للديمقراطية!، قائلاً إن التحول إلى نظام ديمقراطي سي طرح أول ما يطرح الهيمنة الأميركية على مصر والمنطقة العربية.

لقد تعاضم الدور الاستعماري الإسرائيلي بوصفه جزءاً من الهيمنة الإمبريالية على المنطقة ومواردها الحيوية، عبر تكريس الاحتلال المباشر (فلسطين والجولان)، وعبر الهيمنة على بلدان باتفاقات (كامب ديفيد/ مصر، ووادي عربة وأوسلو/ مع الأردن والقيادة الفلسطينية)، وعبر نقل التحالف والتعاون مع الأنظمة الخليجية (الإمارات والبحرين والسعودية وعمان)، ومع أنظمة كالمغرب والسودان، إلى العلن والترسيم في إطار علاقات التبعية والتبعية والهيمنة الإسرائيلية على الإقليم من خلال حلف رجعي صريح. في أثناء الانتفاضات سعت دولة الاحتلال وحلفها الجديد بكل ما أوتيت من جهد وخبرات لمنع إفلات دول المنطقة من علاقات التبعية والهيمنة الإسرائيلية. وعلى الرغم من الحضور الإسرائيلي الكابح للتغيير في سياق الدور الوظيفي التاريخي، بقي هذا الحضور على هامش الخطاب السياسي والإعلامي للمتفضين في كل البلدان تقريباً، متجاوزاً واقع أن دولة إسرائيل الاستعمارية العنصرية عقبه أمام انتقال الشعوب العربية إلى الديمقراطية والتحرر الوطني والخلاص من الاستبداد والديكتاتوريات. النموذج الفاقع للدور الإسرائيلي جاء في السودان الذي كان ربيعاً مبشراً، لكن اتفاق التطبيع مع إسرائيل عزز حكم العسكر والدولة العميقة.

لا شك أن مصالح الشعوب العربية تلتقي عند أهدافٍ من أبرزها الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت في العام 1967. ذلك أن إنهاء الاحتلال يعني مستوى من التراجع الإمبريالي الإسرائيلي عن الهيمنة والتدخلات، ومستوى من انفكاك الشعوب العربية عن علاقات التبعية للمركز الإمبريالي الإسرائيلي، ويعني مستوى من فك التحالف الرجعي الخليجي مع دولة الاحتلال، فضلاً عن تسهيل مهمة استبدال أنظمة الاستبداد بأنظمة ديمقراطية، والانتقال من

حكم العسكر والأوليغارشيات إلى الدولة المدنية لكل مواطنيها. ويعني وضع حد للأطماع الإيرانية والروسية ولدورهما في تثبيت أنظمة مستبدة دموية. إن فرض التراجع على الاحتلال التوسعي مهمة أساسية للانتفاضات، تشكل محطة مهمة في طريق إنهاء وظائف المركز الإمبريالي الممثل بإسرائيل، وفي فتح المجال أمام إعادة الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه.

سأختم بحدث بسيط لا يخلو من مغزى بقي خارج الأضواء. عندما انتفضت الشعوب العربية، خاصة في مصر وسورية، وقدمت في أشهرها الأولى نموذجاً حضارياً مدهشاً، أصدرت مجموعة من الإسرائيليين تضم عشرات اليهود العرب بياناً جاء فيه: «إنهم يتمنون للحضارة العربية وإنهم جزء من عملية التغيير الديمقراطي في المنطقة، وفي الدول التي سلخوا منها».

مسار الربيع العربي وإخفاق عملية التحول الديمقراطي

نوال الراضي

تاريخ وصول المادة: 14 نيسان/ أبريل 2021

باحثة مغربية، تحوّلت في عام 2018 على شهادة الدكتوراه من جامعة القاضي عياض كلية اللغة العربية-مراكش، تخصص مقارنة الأديان - في موضوع: صفات الله عز وجل بين الديانات السماوية (دراسة تحليلية مقارنة)، شهادة الماستر في عام 2013 مسلك الدراسات السامية ومقارنة الأديان، إجازة في الدراسات الإسلامية في عام 2009. لها العديد من المقالات والدراسات المنشورة في مجلة التنوير، والعديد من شهادات التدريب، ومشاركات عديدة في المؤتمرات وتقديم المحاضرات. لديها مشاركات أدبية في مجال القصة.



نوال الراضي

مقدمة

جاءت ثورات الربيع العربي لإسقاط أنظمة الحكم المستبد، وسعت لتغيير قواعد الظلم السائدة، وتأسيس أنظمة حكم عادلة متركزة على دستور يصنعه الشعب ويشارك في تدبير شؤونه من خلال تأكيد مبدأ الحرية السياسية، وبناء دولة الحق والقانون التي يخضع فيها الجميع للعدالة القانونية، لكن ما حدث في ثورات الربيع العربي حمل في طياته وقائع عديدة، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، فما هي أبرز الوقائع التي حملتها ثورات الربيع العربي؟ وهل حققت الأهداف التي قامت من أجلها؟ وهل اكتملت ثورات الربيع العربي أم لم تكتمل بعد؟

مسار الربيع العربي

انطبع مسار العالم العربي خلال القرن الماضي بالانقلابات العسكرية التي جاءت بقيادة سياسية عسكرية دشنت مؤسسات وأحزاباً ديكتاتورية، بينما تميزت ثورات الربيع العربي الراهنة بكونها انتفاضات شعبية لم يعهدها العالم العربي الحديث، ويتمثل جوهرها في تغير نظرة الشعب العربي إلى الحياة السياسية التي لا تلبى ما ينشده منها من آمال وطموحات، فلم يعد يحتملها بداية ونهاية. وكان القاسم المشترك بين الانقلابات العسكرية والانتفاضات الشعبية إرادة الشعب العربي، وشجاعته التي كبلت أو خدعت من أنظمة عربية ديكتاتورية تدعي القومية والاشتراكية في أغلبها. ومن سمات الثورات أنها فاجأت العالم وفي مقدمه زعماء الدول التي ثار شعبها عليهم وخلعواهم عن عروشهم كونها مبررة وصادقة وضرورية، فكانت نتيجة حتمية وهي قبل كل شيء قرار الشعب

العربي لا غيره من الشعوب أو الدول ولا أميركا ولا أوروبا ولا مؤامرات الشرق الأوسط الجديد، ولا سيناريوهات الفوضى الخلاقة ولا مؤامرات ضرب هذا المحور أو ذلك؛ إنما هي استجابة طبيعية للمرحلة التاريخية التي مرت بها شعوب الدول العربية.⁽¹⁾

وقد مرت بعقبات عديدة أوقفت إتمام عملية التحول الديمقراطي، فما هي أبرز العقبات؟

عقبات إتمام عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي

حاولت الأنظمة العربية الجديدة أن تشكل على وقع الثورات الديمقراطية التي اجتاحت بعض الدول العربية، ولكنها أخفقت في إتمام عملية التحول نحو أنظمة ديمقراطية؛ وقد فشلت عملية الانتقال من أنظمة سلطوية وشبه سلطوية إلى أنظمة ديمقراطية، وهذا ما سبب حالة ضبابية من الفوضى، وكان من أسباب هذه الفوضى صعود القوى الإسلامية وتمكنها من تحقيق نتائج إيجابية في الانتخابات النيابية في الدول التي شهدت التحولات بصيغة ثورية، مثل مصر وتونس، أو بصيغة إصلاحية، مثل المغرب والكويت على سبيل المثال لا الحصر.

وما زاد الطين بلة إعلان القوى الإسلامية التي دخلت المشهد السياسي أن قبولها بالديمقراطية ليس قبولاً مطلقاً، بل هو قبول مقيد بأيديولوجيتها الفكرية بتطبيق الشريعة الإسلامية؛ والذي تخوف منه العلمانيون فسارعت تياراتهم إلى إعلان الخوف من ولادة أنظمة إسلامية ذات طابع أيديولوجي بدلاً من أن يتحول مسار الثورات إلى إقامة أنظمة ديمقراطية.⁽²⁾

مظاهر سلبية حولت مجرى الثورات العربية

في بداية الثورات جاء تأييد المطالب الشعبية والعمل على وضعها في مسارها السلمي والديمقراطي، وعدم الانجرار وراء توريثها بالعمل العنفي أو العسكري مهما كانت الأسباب، لأن ذلك هو ما كان يضمن نجاحها وعدم انحرافها عن مسارها، وعدم إدخالها في معادلات صراع غير متكافئة مع أنظمة أمنية معبأة بأجهزة أمنية وقمعية ضخمة مستعدة منذ عقود لحل هذه المنازعات الدموية مع شعوبها.

نأى الإسلاميون في البداية بأنفسهم عن الثورات الشعبية حيث كانت أصوات الشبان في الشرق الأوسط من الأردن إلى الجزائر واليمن تصدح على الفيسبوك والتويتر مطالبة بالديمقراطية والحرية، حيث قيل سوف تجتاح الديمقراطية الليبرالية المنطقة دون توقف، وفور سقوط ديكتاتور واحد فإن الباقين سوف يسقطون بعده.

(1) محمد زاهد جول، انعكاسات صعود الإسلاميين في العالم العربي على السلوك التركي تجاه القضية الفلسطينية، مؤتمر «الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغييرات والثورات العربية»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 28 و 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2012، (بيروت-لبنان)، ص 1 و 9.

(2) محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت-لبنان)، آذار/ مارس 2013، ص 201.

- بعدها انقلبت الأوضاع، فرحب الثوار بالزعيم المنفي راشد الغنوشي في تونس، وفي غضون مدة قصيرة استبدل حظر مواقع الإنترنت بحظر أوسع نطاقاً، وبدأت أعمال التخريب:
- في تونس تعرضت النساء للهجوم لعدم ارتداء الحجاب، وجاب المتعصبون الشوارع بحثاً عن العصاة، وكل هذا على الرغم من دعوة الغنوشي نفسه إلى مجتمع إسلامي أكثر اعتدالاً.
 - في مصر أحرقت الكنائس وهدمت أضرحة الصوفية المعتدلين، وهوجمت النساء المتظاهرات من رجال بلحى غير مهذبة وعيون يتطاير منها الشرر، وطالب الإسلاميون بمنع بيع المشروبات الكحولية.
 - في سورية ظل النظام العلماني متحفزاً لضرب الإسلاميين.
 - في المملكة العربية السعودية كان هناك اشتياق ليوم الغضب من مؤسسة دينية تدعم حكام المملكة الطاعنين في السن، وأعلنت أن جميع أشكال التظاهر ليست من الإسلام في شيء، وأذعنت الجماهير السعودية، ولزم أغلب الناس بيوتهم، وفي الوقت نفسه أتقنت واشنطن سياسة النفاق في المنطقة، وتجاهلت اعتقال السلطات المواطنين السعوديين الذين شقوا عصا الطاعة.
 - في دولة البحرين الصغيرة المجاورة سحقت الدبابات السعودية الانتفاضة الشعبية.
 - في اليمن سيطر تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على بلدات بأكملها باسم الربيع العربي، في حين اختطف حزب الإصلاح الإسلامي التظاهرات الشعبية في البلاد.
- بالطبع كان هناك ليبراليون وسط كل هؤلاء المتظاهرين، كان أغلب هؤلاء الليبراليين من الشبان اللذين أرادوا المزيد من الحريات، وتطلعوا إلى الغرب على أنه نموذج لمستقبلهم المأمول، من بينهم مثقفون في منتصف العمر، وهم أقلية ضئيلة لا تمتلك ما يلزمها من مهارات سياسية ولا حتى تأييد شعبي لتحقيق النصر، ولم تكن الأغلبية العظمى من المتظاهرين تعرف شيئاً عن الأيديولوجيات السياسية، فلم يكن ما أخرجهم رغبة في انتخابات حرة ونزيهة، وإنما أوضاعهم الاقتصادية الطاحنة بسبب أنظمة الحكم الفاسدة.⁽³⁾
- كل هذه المظاهر أثرت سلباً في نجاح الثورات، وهيأت لتدخل جهات خارجية لإخمادها، فكيف أخفقت الثورات في تحقيق أهدافها؟

إخفاق ثورات الربيع العربي في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها

ساهمت عقبات وخلافات عديدة في عدم تقدم الثورات، من أهمها أن الشعوب العربية لم تعرف الديمقراطية من قبل، لذا تأخرت الثورات بداية في تحقيق أهدافها ووقفت مكانها ونشب الخلاف بين أطرافها.

وشتت الخلافات بينهم لتتوقف مسيرة الثورات، وكان من مآلات توقفها تسابق الدول المشاركة في

(3) جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي، كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة (القاهرة-مصر)، الطبعة الأولى 2013، ص 147 و 148.

إسقاط القذافي للاستيلاء على ما يمكن الاستلاء عليه من أموال ليبيا المجمدة في أثناء المعارك، ووجود تيار إسلامي منظم وقوي يسعى للسيطرة على الحكم، ما خلق مشكلات ومواجهات مع القوى الأخرى أدت إلى إعاقة تحقيق أهداف الثورات.

ومنها أيضاً: المشكلات التي عانت منها تونس ومصر وليبيا، مطالبة طوائف كثيرة بمطالبة فتوية، ومشكلات مصطنعة من أطراف تريد إجهاض الثورات، مثل ظهور النزعات الانفصالية في ليبيا والمشكلات الموروثة من الأنظمة السابقة.

فلم يحقق الربيع العربي ما كان مأمولاً منه، ويعود ذلك إلى المدة الزمنية التي مرت على الثورات، وتزايد المطالب الشعبية مما يصعب تحقيقه، والمشكلة الأكبر التي واجهت هذه الثورات هي قدرتها على تغيير النظام الحاكم دون اقتلاع جذوره، وهو ما أدى إلى ظهور مقولة أن الثورة نجحت في خلع رأس النظام بينما قواعد النظام ما زالت تعمل، وي طرح ذلك مشكلة التداخل بين نظام الحكم والدولة، ففي بلادنا العربية ولطول الفترة الزمنية، التي يستمر فيها الحاكم في سدة الحكم، يستطيع أن يتغلغل في شرايين إدارة الدولة من خلال من يتم توظيفهم لإدارة دولا العمل، ما يخلق طبقة من المتفعين المرتبطين بالنظام التي تعمل على مقاومة أي محاولة للتغيير.⁽⁴⁾

وهذا ما هيا لنشوب الصراعات الفكرية وانقسام الشعوب إلى تيارات أيديولوجية، فما محور الصراع بينها؟ وكيف انتهز الأجنب الوضع للتدخل في تحويل مسار ثورات الربيع العربي؟

صراع التيارات الفكرية (علاقة الدين بالسياسة)

أعدت ثورات الربيع العربي من جديد الصراع بين تيارات الفكر العربي والفكر الإسلامي المعاصر، حيث فتحت المجال لبحث العلاقة بين الدين والسياسة لتظهر ثنائية الدولة الدينية والدولة المدنية في الساحة العربية، وقد واكبت هذه الثنائية تداعيات عديدة من بينها إنتاج الخطابات الكلامية، وافتعال المعارك بين السلطة والهوية، وعمقت شرخ البحث عن توافقات تاريخية لبناء كتلة حضارية تتج عملية التحول الديمقراطي، وساهمت في ظهور ثنائية التضاد بين الإسلام والعلمانية، ما أدى إلى الانقسام الفكري حول الفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي، وفرض الاختيار بين مع أو ضد ليوظف الصراع في مجال الانتخابات والديساتير والقوانين العربية بطرق زادت تأزم الوضع، وانسداد أفق التحول الثوري بدلاً من فتح نقاش وحوارات إيجابية تنهل من روح الثورة قيماً أخلاقية وأنساقاً فكرية تنسجم مع خيارات الأمة.⁽⁵⁾

وقد انتهز الغرب الاختلاف، وحوله إلى خلافات، تطورت فيما بعد إلى تهديد أمن الشعوب العربية، فما الوسائل التي نهجها الغرب لتنفيذ مخططه؟

(4) محمد صفوت قابل، اقتصاديات الربيع الإنجاز والإنقاذ، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع (القاهرة-مصر)، الطبعة الأولى 2012، ص 5 و 6.

(5) سلمان بونعمان، أسئلة دول الربيع العربي، نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، مركز نماء للبحوث والدراسات (بيروت-لبنان)، الطبعة الأولى 12 نيسان/ أبريل 2013، ص 123 و 124.

الاختراق الأجنبي لثورات الربيع العربي وتحويل مسارها

نهج الغرب التمويل الخارجي بكونه مدخلاً من مداخل التغيير في الخارطة العربية بعد لجوء كثير من الدول العربية إلى مراجعة ملف التمويل الأجنبي للحركات المدنية العربية، التي فضحت المنظمات الأجنبية الممولة في تهديد الاستقرار في دول الربيع العربي، بل وصل الأمر إلى رصد كثير من اختراقاتها من خلال إدراك بعض الدول العربية ارتباط المنظمات المانحة بالمخابرات التخريبية، ومنها تقديم فرنسا مساعدة عسكرية لقوات المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا في 29 مارس 2011، كان من بينها أسلحة ومدربون فرنسيون.

وما يؤكد هذا زيارة القائد العسكري لحركة الانقلاب المسمى بعبد الفتاح يونس إلى باريس في 13 من نيسان/ أبريل لسنة 2011، حيث ذكر أنه رافق هو وقادة عسكريون آخرون في منتصف ليلة 23 نيسان/ أبريل السيد برنار هنري ليفي للقاء الرئيس الفرنسي سركوزي في قصر الأليزيه، وأن المساعدة الفرنسية تم تسليمها عبر قطر، ومن بين ما تضمنه 100 آلية رباعية الدفع، وأجهزة للبحث، و200 جهاز لاسلكي، و100 سيارة (بيك آب)، وبين 700 و800 قذيفة (آر بي جي 7)، و1004 رشاش، و5 قاذفات صواريخ (ميلان) لتجهيز الجماعات المسلحة والمتطرفين والإرهابيين بجبل نفوسة جنوب غرب طرابلس.⁽⁶⁾

وهذا التدخل ليس إلا نموذجاً تم كشفه من خلال شاهد من أهل التدخل، حين باح بمخططات فرنسا لتحويل مسار ثورات الربيع العربي، ليكشف عن خلل العقل العربي في تدبير شؤونه السياسية ومنها غياب الحنكة السياسية وأثرها في إخماد الثورات.

غياب الحنكة السياسية وإخماد ثورات الربيع العربي

لما خلت جعبة الأكاديميين السياسيين من أي شيء يمكن أن يقدموه لصانعي القرار السياسي في ما ارتبط بالأحداث التي حصلت في تونس ومصر ودول الشرق الأخرى، سعى المسؤولون الجدد لتنزيل مضامين سيادة المجتمع بالقوة، حيث تستولي القوة العسكرية على السلطة كونها الجهة المنظمة الوحيدة في المجتمع القادرة على إدارة الحكومة، حينما تصبح المشاركة السياسية عبارة عن إضرابات وتظاهرات، فلم تحصل أي تنمية سياسية معبرة ذات معنى، لأن ازدهار أي مؤسسات حديثة من شأنه استيعاب مشاركة المواطنين بسلام.⁽⁷⁾

وبهذا تكون نهاية الربيع وتحوّله إلى نكسة من نكسات تاريخ الشعوب العربية المستبدة.

(6) فريحة عوض الترهوني، المؤتمر الكبيرى فوضى الربيع العربية وحقيقة الحرب على ليبيا، مؤسسة نيولينك، (القاهرة-مصر)، الطبعة الأولى 2014، ص 165 و166.

(7) فرانسيس فوكو ياما، الإسلام والحداثة والربيع العربي، حوار رضوان زيادة، ترجمة حازم نهار، المركز الثقافي العربي، (الدار البيضاء-المغرب)، الطبعة الأولى 2015، ص 255-257.

خاتمة

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول: إن الثورات العربية كشفت عورة الشعوب العربية، وأظهرت جهلها في المجال السياسي، وفشلها في تدبير شؤونها الداخلية وتأخرها في إرساء أعمدة الديمقراطية، فضلاً عن عدم إدراكها لمعنى الوحدة الوطنية والمصلحة العامة، والسير في طريق التنمية من أجل حفظ الحضارة والمحافظة على الهوية.

فمتى تزرع بذور ربيع عربي يزهر عدلاً وحرية ومساواة في الحقوق والواجبات؟!



ملف العدد

الربيع العربي بعد عشر سنوات
المسارات والحصائل والآفاق
(الجزء الثاني)

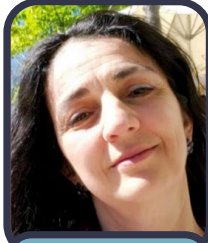
ملف خاص؛

تجارب نسوية خلال الربيع العربي

المشاركات في هذا الملف



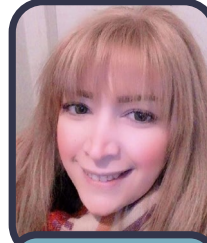
ربا حبوش



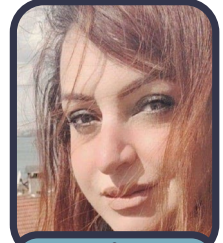
تمارا شقير



أنجيل الشاعر



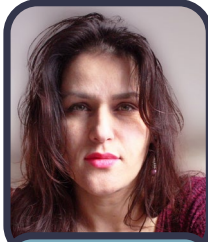
إيمان الصادق



إيمان أنجيلة



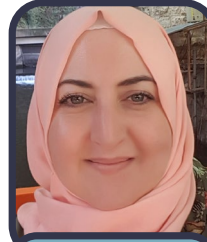
علياء أحمد



سهير فوزات



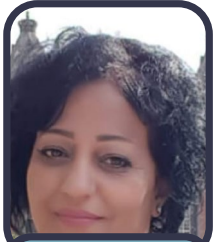
سماح هدايا



سعاد حبية



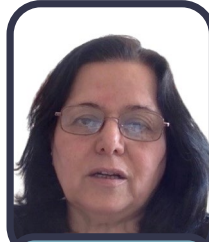
رهم حنا



ميسون شقير



ميساء شقير



لينا وفائي



لمى قنوت



غدير ملكة



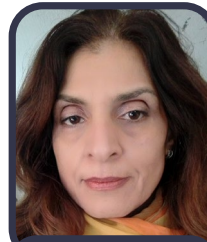
وفاء علوش



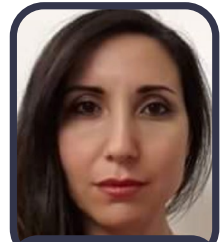
واحة الراهب



هيفاء بيطار



هوازن خداج



هنداء زحلوط

تنويه: تنشر (رواق ميسلون) في هذا العدد عشر مشاركات كتابية أخرى حول ملف (تجارب نسوية خلال الربيع العربي)، بعد أن نشرت في العدد السابق عشر مشاركات حول الملف نفسه.

حب في زمن الحرب!

أنجيل الشاعر

تاريخ وصول المادة: 15 آذار/ مارس 2021



كاتبة وشاعرة سورية، مهتمة بقضايا المرأة.

أنجيل الشاعر

يقولون: الإنسان، الفرد الإنساني، ابن شروطه الموضوعية؛ الشروط الموضوعية لحياة الأفراد تختلف من مكان إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، ومن حال إلى حال، ومن فئة اجتماعية إلى أخرى. في مثل هذه الأيام من عام 2011 استجدت في سوريا شروط موضوعية عرّكت السوريين والسوريين كافة، وأعدت تشكيلهم، وعرّكت المجتمع السوري والشعب السوري كليهما وأعدت تشكيلهما. لعلها أول مرة في تاريخ سوريا الحديث تتولد ظروف عامة على هذا النحو، لا يستثنى من إيجابياتها أحد، ولا ينجو من سلبياتها أحد.

في هذا السياق، يمكنني أن أعرف نفسي بأنني أم سورية دخلت الثورة في حياتها، ودخلت هي في حياة الثورة، فتأثرت كثيرًا، وأثرت قليلًا. حين قامت الثورة كان ابني البكر في الجيش، يؤدي الخدمة الإلزامية، خدمة العلم، في حين كنت أحيط على ماكينتي، رفيقة دربي، نسختُ لعلم سوري آخر. لم أفطن يومها لمغزى وجود علمين في دولة واحدة، ثم تكاثرت الأعلام والرايات. فعشت تجربة جميع الأمهات السوريات اللاتي كان أولادهن في الجيش، أو في جيش مقابل، لأن الجيش هو الجيش والخوف هو الخوف والموت هو الموت والقتل هو القتل. كانت ثلاث من بناتي الأربع في الجامعة في مدينة دمشق يشاركن في التظاهرات الجمعية، فعشت تجربة جميع الأمهات البعيدات عن بناتهن، ويوم اعتقلت ابنتي عشت تجربة الأمهات اللاتي اعتقل أولادهن أو بناتهن، هذه تجارب يصعب التعبير عنها، وأخرى يستحيل التعبير عنها، أعني تجارب من فقدن أحياءهن.

بصفتي أمًا لأربع بنات وثلاثة أولاد كان عليّ أن أعمل إلى جانب زوجي؛ هو يكدح في ليبيا وفي لبنان وأنا خلف ماكينة الخياطة، أو في عمل موسمي في مديرية الزراعة، قبل أن أعمل بائعة كتب وقرطاسية ولوازم مدرسية لحسابي الخاص، فكنت حبيسة فضائي الخاص، وفضاء العائلة الممتدة.

وبصفتي امرأة سورية أخرجتني الظروف التي استجدت عام 2011 إلى فضاء أوسع فأوسع، فمع المعصمات والمظاهرات والمحتجات والناشطات في مجال الإغاثة والثقافة والإعلام استطعت أن أسيطر على خوفي، خوفي على ابني العسكري، وبناتي المشاركات في فعاليات الثورة، وأن أصنع لنفسني ذاكرة جديدة وتطلعات جديدة، ذاكرة أوسع وتطلعات أرحب، مع أشخاص لم أكن لأعرفهم/ من لولا الثورة؛ فأن تكون إحدانا أمًا، مجرد أم، غير أن تكون امرأة، فلقد جعلتني الثورة امرأة، ومنحتني ذاكرة أوسع وتطلعات أرحب. هذه وغيرها من أهم مكاسبي ومكاسب غيري من النساء السوريات المواليات والمعارضات على السواء.

الآثار الإيجابية والسلبية، التي أشرت إليها يمكن ترجمتها إلى مكاسب وخسائر. أنا كغيري من النساء السوريات كسبت بالثورة كثيرًا، وخسرت بالحرب أكثر. حين كنت أسمع الشبيحة يصفوننا بالعاشرات، ونحن عائدات من الاعتصام، كنت أتساءل: أليست الحرية والكرامة اللتان نتطلع إليهما حرية وكرامة لجميع السوريين والسوريات، فلم تُصنّف النساء إما عاهرات أو طاهرات؟ أعتقد أن الثورة مباح صافية للجميع، بلا استثناء والحرب خسائر صافية للجميع بلا استثناء.

ويوم صدحت أصوات الشابات السوريات والشباب السوريين تعانق السماء في آذار/ مارس عام 2011، مطالبة بالحرية والكرامة، وجدت نفسي مسحورة بها، وددت لو أعانقهن شابة وشابًا شابًا، كانت تلك الأصوات تقول لي إن الحب لا يزال ممكنًا؛ فلتتعلم «فن الحب».

مضت أشهر وغير قليل من النساء السوريات يرددن شعارات الحرية والكرامة إلى جانب الرجال، إلى أن أصبح بعضهن ثكالي وأرامل، وفاقدات لأبسط شروط الحياة ومستلزمات العيش، وبدأن مشوارهن الطويل، لقد صنعن من الموت حياة، ومن الخوف إقدامًا، وما زلن يصنعن إلى الآن، لكن أعين الكاميرات أغفلت عملهن وحصرته في العمل النمطي المعتاد في الأزمات، كمعالجة الجرحى ونقل الأغذية والأدوية إلى الثوار، كما حصر المجتمع دورهن في العمل المنزلي وتربية الأطفال. وما زالت النساء نائرات إلى الآن، بطرائق مختلفة، على أرض سوريا، على الرغم من الخسائر والويلات.

كان صعبًا على السلطة وصم الدروز بالإرهاب أو بموالاته إرهابيين وتنظيمات إرهابية، كجبهة النصرة أو تنظيم داعش، لذلك كانت التهمة التي واجهني بها محقق في فرع الأمن العسكري هي «مساعدة الإرهابيين الذين نزحوا إلى السويداء» ومساعدة الإرهابيات بالطبع، لأن الإرهابي يتزوج إرهابية، ويخلف إرهابيين وإرهابيات، ولحسن حظي لم يتهمني بالضلوع في المؤامرة الكونية على سوريا. وكان طريفًا أنه سمى الثورة باسمها الحقيقي، ولكنه سرعان ما تراجع كمن لدغته أفعى، ونصحني بالألتورط ثانية مع «أذبال العصابات المسلحة»، فقلت: لكم ذلك، وفي داخلي سخرية ممزوجة بالقهر لاستخفافهم بعقولنا.

للثورة وجوه كثيرة وأساليب أكثر؛ الكتابة أحد هذه الأساليب، قبل إطلاق سراح ابنتي بدأت بكتابة رواية تكون ابنتي واحدة من شخصياتها، وربما الشخصية الرئيسة؛ فالثورة هي الثورة مهما اختلفت أدواتها، قررت أن أجمع بين الحب والألم تعبيرًا عن الثورة الجديدة التي اجتاحتني، في رواية عن التفاصيل الدقيقة لمعاناة الشعب السوري، ومعاناة المعتقلين والمعتقلات بحسب ما حدثتني ابنتي بعد الإفراج عنها، ومنيت نفسي بأن تكون نهايتها انتصار الثورة، ولكنني تنبهت إلى

أنني أكتب عن الحرب، وأن الكتابة عن المعاناة تبقى قاصرة مهما كانت بليغة. لم أستطع متابعة الكتابة عن الغرق في بحر إيجة، ولا عن الجثث المترامية في حلب وحمص ودرعا، وعلى امتداد خريطة الوطن، ولا عن اغتصاب الفتيات وإجهاض من حملت منهنّ، وقبل أن أنهي الرواية مزّقتها، لعل تلك الآلام التي في تلايفها تتمزّق هي أيضاً، فأنا لا أملك سوى هذا القلب الذي انشطر بين الألم والأمل.

بدأت البحث عن بداية جديدة، في خضم ازدحام الأسئلة في داخلي، لماذا تأكل المدن ساكنيها، لماذا يلفظ الوطن أبناءه وبناته، ما الذي يدفع الإنسان إلى ارتكاب الحماقات، كالعنف والقتل والتدمير وما إلى ذلك؟ وكثرت الـ لماذا، وجفت الـ لأن. فاتیجهت إلى الكتابة في منحى آخر غير الحرب، قررت أن أكتب عن الحب، ومعاناة النساء في الحرب والسلم على حد سواء، الحب الذي أوقف الحرب بين الرجال والنساء، وأنسن «أنكيدو» المتوحش، ورسم حدود دمشق وبيروت والسويداء، وأعاد تشكيل الإنسانية من جديد، وأنسن الجنس وحوله من غريزة حيوانية إلى رغبة إنسانية، هكذا رأيت الثورة التي في داخلي تتأجج لتخرج إلى الحرب الحقيقية التي تعيشها سوريا لتقول لها: كفى، كفاك نهشاً في أكبادنا أيتها الحرب اللعينة، أحيوا أيها السوريون، أحيين أيتها السوريات، سترون العالم مختلفاً، سيتزوج المسيحي مسلمة، وتتزوج الدرزية علويّاً أو كرديّاً، ونكون جميعاً في فضاء الإنسانية الرحب أحراراً وحرائر، أمنيات كثيرة لسوريا ورجالها ونسائها وأطفالها خططتها على صفحات كتاب، عشت معه أربع سنوات طوال، أبحث عن الحب بدلاً من الغدر المعاش في ساحات الحرب وميادين القتال، يعتصر قلبي ألمّاً، ويعتصر قلبي مفردات جديدة تتصالح مع الواقع ثم ترفضه. يرن هاتفني المحمول، وأنا في غمرة اللهفة للكتابة، أجيب، يدعوني المتكلم إلى توزيع سلال غذائية على ضيوف البلد، أو يدعوني إلى فعالية احتجاج ضد ممارسات العنف والاقتيال، أفضل حاسوبي وأهرع مسرعة لتلبية النداء الإنساني، أعود منهكة النفس قبل الجسد، أعيش تناقضاً مرعباً بيني وبين ذاتي التي رفضت أن تصور الحرب على صفحات كتاب، فيكفي أن نعيشها نحن بؤساء سوريا وبأوساتها.

كانت الكتابة بالنسبة إليّ هبة من هبات الثورة وقشة الإنقاذ من الغرق، حاولت أن أنجو من الألم ولو لبضع ساعات في اليوم الواحد، مقابل أيام كثيرة يسبح فيها السوريون/ات في بحر من الآلام، في بعض الأحيان كنت أخرج من تلك النجاة، لكن كان يجب أن تنجو إحداهنّ هنا وأخرى هناك، وثالثة هنالك. لعلّ عدوى النجاة تصيب أخريات. لم أستثن الحرب في روايتي، لكنني صورتها لوحة تشكيلية ترسمها أنثى، وتلونها كما تريد أن تكون، تنقش مخاوفها على جلد العالم، تستدين من الحرب لحظة واحدة لتعيش الحب.

الثورة حرّرتنا نحن النساء منذ أيامها الأولى، حرّرتني أنا شخصياً وأدخلتني إلى الفضاء العام، علمتني المشاركة المتكافئة مع الرجال في الحياة العامة، ومعنى العمل الجماعي وسمو الرابطة الاجتماعية، الرابطة الوطنية، على سائر الروابط. حرّرتنا الثورة من الخوف ومن عبوديتنا لأنفسنا، أدخلتنا في الحياة السياسية بعد تصحّر سياسي شهدته سوريا على مدار نصف قرن، أخرجتنا من الأيديولوجيات الأحادية إلى قبول الرأي الآخر والاعتراف به، علمتنا معنى الحملات والعمل الإنساني، معنى الاحتجاج، وكيف نستطيع أن نقول لا ونحن مؤمنون ومؤمنات بها، ذهب الـ «نعم»

القسرية إلى غير رجعة، (اللهم إلا عند الذين لا يؤمنون بالثورة)، علمتنا الثورة على ورش العمل المدني وأخلاقيات النقاش، وأدركنا من خلالها مفهوم المجتمع المدني ومنظماته، كما أنها فتحت أمامنا سبل الصداقة المدنية والتعاطف مع الآخرين والأخريات ممن لا نعرفهم/من ولا يعرفوننا. تعلمنا معنى الحرية التي كانت غائبة في غياهب الاستبداد، علمتنا كيف نطالب بحقنا كنساء ونطالب بتعديل القوانين المجحفة بحقنا، كيف نعمل على نشر وعي جديد في مجتمعنا لتغيير النظرة النمطية للمرأة، علمتنا كيف ندخل سوق العمل من دون وجل، من دون أن يكون هذا العمل أو ذاك مخصصاً للنساء.

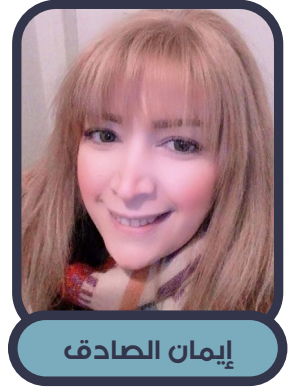
سترحل الحرب يوماً، ويبقى الحب، وتبقى الثورة لتعلم ما كنا نجهله، أو ما جُهلنا به عن قصد، ستبقى الثورة كي تبقى أحياء.
كل عام ونحن أحرار وحرائر.

تجربتي

إيمان الصادق

تاريخ وصول المادة: 25 آذار/ مارس 2021

ناشطة سورية، من مواليد 1985، خريجة كلية الصيدلة في جامعة دمشق، تعمل في المجالين الطبي والإنساني، شاركت في حملات داخل سورية لدعم الأطفال النازحين من ريف دمشق، عملت مع عدة منظمات مجتمع مدني في القطاعات الصحية والتعليمية والتنمية، ساهمت في عدة حملات إعلامية تطوعية؛ روسيا قاتلة ليست ضامنة، أنقذوا الغوطة.



إيمان الصادق

اسمي إيمان؛ واحدة من أكثر من مليون «إيمان» مكرّرة، قبل عام 2011، ولدت في بلد، كان أيضًا قد كرّر ذاته لعشرات السنين قبل العام 2011، ففي لحظة ولادتي؛ تدمّر عمي من أمي كونها أنجبت أنثى، حاله كحال أكثر من مليون «عم» مكرر، تمنى أن يكون المولود ذكرًا. مع أول نفسٍ لي؛ همسوا في أذني: اسمي، ديني، ليرافقاني مدى الحياة، كما جرت العادة.

تدعرنني عبارة «كنا عايشين»، تجعلني أمضي في رحلة طويلة، منذ الولادة، وحتى مطلع عام 2011، باحثة عن معنى لها، فقد أمضيت اثني عشر عامًا في المدارس الحكومية، والتي كان يطلق عليها اسم «منظمة تربوية وتعليمية»، ولعلّ أبسط ما يجمعني مع أبناء جيلي طوال هذه السنوات الدراسية هو تلقي المعلومات، كتابة واجبات دراسية مطولة، كمّ الأفواه، عدم التجرؤ على مناقشة المدرسين، إضافة إلى مزيد من أنظمة العقوبات، والتي تبدأ بالإهانة والتحقير، وتنتهي أو لا تنتهي، بالضرب والتعنيف اللفظي والجسدي. تجمعتني مع أبناء جيلي، أيضًا، تلك السلطة الحاكمة في المدرسة، والمكونة من مديرة عاقدة الحاجبين، يرافقها شرطة مدرسية، تحت مسمى «موجهات تربويات»، يحملن العصا، ومدربة عسكرية. ويجمعنا أيضًا وجود مخبرين بين صفوفنا كتلاميذ، يتبعون لسلطة الإدارة، بمهمة نقل كل الأحاديث الدائرة بيننا.

أنا إيمان واحدة من مليون إيمان مكررة، حصلت في نهاية المرحلة الثانوية على علامة خولتني الدخول إلى كلية الصيدلة في جامعة دمشق. حقيقةً، لم تكن هذه الجامعة الحكومية بنظامها التعليمي مختلفة عن ما يسمى المدارس الحكومية، حيث المزيد من التلقين، وحواجز تمنع الطلاب من مناقشة أساتذتهم تحت طائلة التهديد بترسيبهم أو فصلهم من الجامعة. جمعتنا أنا وزملائي في الكلية ضوابط تعكس ماهية مجتمعنا السوري، حيث تعرفت في تلك المرحلة إلى

بلدي بكل ألوانها وأطيافها، فكان لي زملاء من جميع المحافظات، ولكل منا سلته الخاصة من العادات والتقاليد والأفكار الثابتة؛ كل منا كان يرى هويته الخاصة فيها. وهي غالباً ما كانت تجمعهم ضمن تكتلات صغيرة مع أبناء المنطقة الواحدة، تحميمهم من خطأ الحديث مع غيرهم من التكتلات الأخرى، يؤسفني ذكر بعض العبارات التي تشكل صورة مقربة عن هذا المجتمع الصغير؛ «يا شباب، لا تقربوا عليهم هدول سمعولية، عم يتخانقوا مع بعض، إذا دخلتوا بالقصة يمكن تروحوا فيها». «أنا بفرجيك يا درزي، حسابك عنا» وهي جملة ردّتها ابنة ضابط على مسمع الجميع داخل المخبر بعد ملاستها زميلها. ونفذت ذاك الحساب في اليوم التالي. «هي صبية بتسلم باليد على رفقاتها الشباب وبتضحك معهم مع إنها محجبة، لهيك نحنا ما لازم نحكي معها، نحنا بنات محافظات ما بدنا نختلط مع مين ما كان». «رايحين نحضر دروس دين، تروحي معنا، بلكي الله بيهديكي». «لا تحبيه ولا تفوتي هالفوتة، مسيحي وما رح تكونوا البعض». «هلاً أنت مو حموي؟ عنجد هيك صار معكن بهالزمنات؟ لا مو حموي، ولا تحكي بالقصة مو ناقصني روح أنا وأهلي من ورا حكيك». «بتعرفوا.. هديك الصبية مظبطة علاقتها مع الدكتور، يعني نجاحها مضمون».

تخرجت عام 2009، وبدأت مرحلة العمل، وبدأت أتعرف أكثر إلى هذا المجتمع، وأتقرب أكثر من هؤلاء الناس، من همومهم اليومية ومشاكلهم الروتينية، وذلك من خلال عملي في صيدليتي الكائنة في منطقة ملونة طائفياً، وأيضاً ضمن تكتلات على شكل شوارع تسمى «شارع الدروز، شارع المسيحية، شارع السنة، والذي أطلق عليه لاحقاً اسم «شارع العراير».

في هذا الشكل، يبدو لي أن حياتنا قبل عام 2011 كانت مكررة، يعمّها القهر والسكون، لكن مع انطلاق الثورة التونسية، انطلقت شعلة النور في قلبي، وأصبح هناك، من بعيد، منارة تجعلني أتجه نحوها بكل ما أملك من أفكار وعواطف إنسانية. عرفت مع هذه المنارة أن الحياة تستحق أن نعيشها، عرفت مع هذه المنارة، كثيراً من المغيبات عن أذهاننا، أو التي أجبرنا على تغييبها، عرفت الأمل وإنسانية الإنسان.

يسعدني أنه في هذه المرحلة أصبحت «إيمان»، غير تلك المكررة، وتعرفت إلى ذاتي، ولمست إنسانيتي، أصبح لدي شغف متابعة الأخبار، ومعرفة ما يدور في رأس كل تونسي حر، ما يحدث في كل شارع، ومنزل، لدعم الحراك الثوري التونسي. توالى ثورات الربيع العربي، ومعها كبر الأمل، وزاد الحماس، وأصبحنا أمام أحداث عظيمة، تواجه الطغيان وتصنع بلدًا وهوية على الرغم من كل وسائل القمع والعنف، توجّه هذا الربيع انطلاق الثورة السورية في شهر آذار/ مارس 2011، فخرج السوريون إلى الشوارع في تظاهرات تطالب بالحرية والحياة الكريمة، هنا بدأت أدرك معنى ما فاتني خلال 25 عاماً من عمري، خرجت من قوقعتي بكامل إنسانيتي وشخصي وقناعاتي كلها، وشعرت بالسعادة الحقيقية مع كسر حاجز الخوف، وبدأت أتعلم معنى الوطن، هذا المعنى المختلف عن ذلك الذي ذكرته كتب القومية أيام الدراسة، أتعلم معنى الحرية، الذي يختلف عن ذلك الشعار الذي كان يُردّد في شعارات الصباح المدرسية، أتعلم معنى العمل الجماعي لتحقيق المصير المشترك.

لم يكن هناك ما هو أجمل من صرخات مليونية تطالب بدولة الحرية والعدالة والكرامة للجميع.

تعرضت في شهر آذار/ مارس 2012 للاعتقال من طرف الأمن العسكري، خلال فترة عملي في صيدليتي، وبقيت نحو شهرين، تعرفت في هذين الشهرين إلى الوجه الحقيقي المجرم للنظام. وحتى هذا اليوم لم تغب عن ذاكرتي أصوات التعذيب ومعاناة من كانوا معي من سيدات متقدمات في العمر، وتلك الشابة الحامل التي تحول جسدها إلى اللون الأزرق نتيجة لاستخدام الكبراج وعصا الكهرباء في تعذيبها.

عرفت بعد خروجي من المعتقل أن الهدف الذي نسعى له يحتاج إلى مزيد من التضحيات والإصرار. وهذا ما جعلني أستعيد عملي على الرغم من التهديدات والمضايقات والمراجعات الأمنية العديدة، وكان أسوأها اعتقال والدتي بعد امتناعي عن تقديم أسماء الناشطات والناشطين الذين كنت أعمل معهم، ورفضت مراجعتهم، وتواريت عن الأنظار، وذلك في نهاية عام 2013.

وبعدها، اعتقلت من أمن الدولة في لحظة قهر لا تُنسى، حيث كان يرافقني والدي ووالدتي وأختي، وحتى هذه اللحظة، يمتلئ قلبي ألمًا لدموع والدي وفقدان أمي وعيها وتجربتي شقيقتي على أن تطلب منهم أن يعتقلوها بدلاً مني. بعد هذا الاعتقال لم يكن لي خيار البقاء في البلد؛ وأصبحت مضطرة إلى توديع عائلتي وأصدقائي وأحب الأماكن إلى قلبي «صيدليتي»، والذهاب باتجاه تركيا للبدء بحياة جديدة بعيداً عن بلدي. تعرفت خلال فترة وجودي في تركيا إلى الوجه الآخر للمعارضة، إلى تلك الهياكل التي تدعي تمثيلها للثورة، وما نتج عنها من مؤسسات، وكانت لي تجارب عمل مع منظمات المجتمع المدني.

حين يُطلب مني تقديم رأيي في عمل المنظمات، يؤسفني ذكر بعض المشاهد التي كانت تثير دهشتي، منها على سبيل المثال: وجود مئات المؤسسات لعقد ورشات عمل بعنوان مناصرة المرأة بتكلفة عشرات الآلاف من الدولارات، يحضرها نساء أغلبهن يمضين وقتهن على شاشة الهاتف وفي أحاديث جانبية، بينما يقع كثيرٌ من النساء في الطرف المقابل في الداخل السوري، وبعد نزوحهن إلى مناطق سيطرة النظام، في قبضة الاستغلال الجنسي من طرف عناصر جيش النظام في الحدائق العامة. أيضاً، بينما توجد منظمات تطرح عناوين ضخمة بحجم العدالة الانتقالية، لا يزال المعتقلون قابعين في سجون النظام. وبينما توجد منظمات تعقد ورشات لإعادة الإعمار، يستمر القصف الأسدي والروسي فوق المدن السورية. وبينما تعقد المنظمات جلسات للعيش المشترك، يسكن النازحون ضمن مناطق النظام في أحياء يُغلق بابها بعد الساعة السادسة. وأكثر ما يؤسفني هو وجود تلك الهيكلية المماثلة لمؤسسات الدولة وبطريقة العمل ذاتها. لا بدّ هنا من الإشارة إلى وجود قليل من المنظمات التي كانت في موقع السند والدعم والعمل قوياً وفعالاً. لكن الغالب هو الوجه الفاسد، والذي انعكس لاحقاً على الداخل السوري، حيث ساهم في مزيد من الهزائم وإظهار العفن إلى السطح.

في هذه المرحلة، لم يكن الحراك في الداخل في وضع أفضل. فمع عسكرة الثورة وظهور الجهات المتطرفة المسيطرة على ما «حُرّر» من مناطق زاد فشلنا أكثر فأكثر.

ما أحوجنا اليوم إلى الوقوف أمام المرأة والاعتراف بفشلنا، والتفكير جدياً بما علينا فعله لتصحيح ذلك المسار الموصل للهدف. نحن في حاجة إلى قراءة موضوعية بعيدة عن العواطف

والأحلام الوردية، نحن في حاجة إلى توضيح المفاهيم التي نتبناها ونطالب بها، نحتاج إلى فهمها وممارستها، وليس حفظها وترديدها فحسب.

بعد الذكرى العاشرة للثورة السورية لم أعد قادرة على رؤية النصف المليء من الكأس، وربما لم أعد قادرة على رؤية الكأس بأكمله، وأحاول أن أعوض فشلنا الجمعي، بنجاح ثورتي على ذاتي، واكتشاف «إيمان» الحقيقية المختلفة عن كل من يشبهها قبل عام 2011.

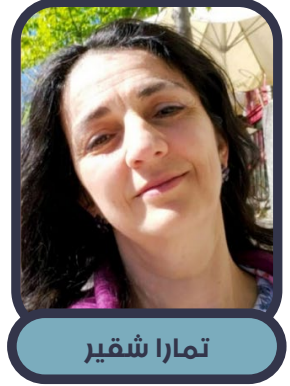
أعزّي نفسي بتلك النجاحات النادرة التي شهدناها، أعزّي نفسي بالنجاحات الفردية التي حققها أبناء بلدي في دول الخارج بينما كان النظام يعمل على هدمها. أعزّي نفسي بالبدايات، بأننا حصلنا على فرصة لإلقاء حجر في تلك البركة الراكدة، بفرصة تعرّف بعضنا إلى بعض بكل إيجابياتنا وسلبياتنا. ولا بدّ أن نصل في يوم ما إلى طريق الخلاص.

إيمان الصادق، ابنة الثورة السورية، بكل حالاتها، بعظمتها، ونجاحاتها، وتشوّهها، وفشلها.

تجرأنا على الحلم

تمارا شقير

تاريخ وصول المادة: 24 آذار/ مارس 2021



طبيبة وناشطة سورية في مجال حقوق الإنسان ومساعدة اللاجئين.

تمارا شقير

«تجرأنا على الحلم»، هذا ما كتبه آلاف السوريين على صفحاتهم.

عشر سنوات مضت، وما زلت أذكر الشرارة الأولى، ما زلت أذكر ذلك اليوم من شهر آذار/ مارس 2011 حين وقفت أمام السفارة السورية وصرخت لوقف نزيف الدم الذي كان قد بدأ.

لم أكن أتصور أنني سأعود إلى الوقوف هناك عشرات المرات لأرفع صوتي دعمًا للثورة، ولم أكن أتصور أنني سأمضي قدمًا في شعارات «إسلامية» اللحن، وأقبل بها لأنها مع الثورة فحسب. بدأ الربيع العربي، وبدأت حينها الألوان الجميلة الغاوية تظهر متأقنة بعد شتاء طويل، وبدأت تملكني مشاعر مضطربة كأول حب يتخبط بين الممنوع والمتاح.

هاهنا تفتّحت براعم ثورتنا، وهاهنا تفتّح إحساسنا بقرب الحرية والخلاص، كنا نعرف أن الطريق صعبة، لكن لم يخطر في بالنا أننا لن نستطيع الوصول، ومرّ ربيع إثر ربيع، عشر مرات تفتّح الورد في الشجرة قبالة شرفتي، وفي كل يوم كنا نقول غداً سيكون أجمل، لكن ذلك الغد الجميل لم يأت. كل يوم قتلى جدد، كل مساء حصيلة يومية دامية.

أردت أن أكون هناك، أردت أن أكون واحدة من الذين يخرجون في الشوارع.

الآن، أشتاق إلى وطني، أشتاق إلى حضن الشام وسرّة قاسيون، أشتاق إلى الياسمين، إلى زهر البرتقال والزنبق، أشتاق إلى بردى حتى وإن جفّ، إلى الزحمة في الطرقات، إلى كل زاوية في باب شرقي، إلى كل حارة في باب توما، إلى القلوب التي كفت عن الخفقان، إلى الشفاه التي نسيت لون الضحكات ولبست الأسود ثوبًا وكفنا، إلى العصافير التي فرّت من سمائنا، إلى الأحلام التي ضاعت ملامحها.

وما زلنا نغني: «يموت المغني وتحيا القصيدة».

وطني

«بدنا نكمل باللي بقيو»

أصلي

كي تكون الشمس أقل حرارة هذا الصيف، وكي يكون القمر أكبر حجماً، ليته يستطيع أن يكون
مرأةً ليعكس قبح الحرب وجمال الحرية.

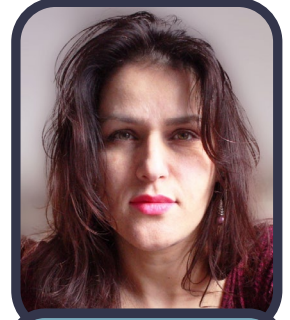
كنا نتفتح في مشاعر الحرية كما تتلقى البراعم شمس الربيع بأحضان مفتوحة، نستمد قوة الحلم
في غد أجمل مع كل جمعة تحمل اسماً جديداً. لكن مع مرور الوقت، انخفضت طاقة الحلم
وأصبح البقاء في قيد الحياة هو الهم الأكبر.

أقف الآن هنا على حافة الحلم كـ «شاهدة عيان» على الخوف المتأصل فينا، لا أعرف حقاً متى
ضاع الأمل، لكنني «لا أريد لهذه القصيدة أن تنتهي»، فما زال جزء من الحلم جمرَةً متقددةً تحت
الرماد، وما زلنا نعرف أننا «محكومون بالأمل» دوماً وأبداً.

ما كانت الثورة خياراً، بل نتيجة طبيعية مؤجلة

سهير فوزات

تاريخ وصول المادة: 25 آذار/ مارس 2021



سهير فوزات

كاتبة وشاعرة سورية، مجازة في الأدب العربي من جامعة دمشق عام 2006. من منشوراتها: مجموعة شعرية بعنوان (أبجديةٌ ظل) عبارة عن حوار شعري مع الفنان أدهم عام 2009، مجموعة شعرية حصلت على جائزة الصالون الأندلسي عام 2013 بعنوان (سماء من رماد امرأة)، ديوان قيد النشر (بعنوان كما ضاع نجم). لها مقالات وقصص منشورة في مواقع الكترونية متفرقة، تعمل حالياً في تعليم العربية لغير العرب، وفي إدارة مركز لغات خاص.

كنت أقف كل صباح في مكان عملي أمام مستشفى ابن النفيس على سفح قاسيون أتأمل الشام تغط في غيمة رمادية، كانت بالكاد تتنفس وسط دخان «صفقة السرافيس» المشبوهة، دمشق مدينة الماضي العريق والحاضر المختنق والمستقبل المجهول.

كان ذلك في منتصف صيف عام 2005 تقريباً بين الربيع السوري والربيع العربي. لم تكن تلك الغيمة الرمادية التي تخيم على دمشق وسوريا كلها سوى الأرواح اليائسة لأجيال من السوريين المبدعين والحالمين بوطن حقيقي، من السوريين المعتقلين والمعذبين والمهمشين، غيمة حلت على هذا البلد منذ عقود حتى صار «محكوماً بالانتظار».

في عام 2010 حين هاجرت إلى كندا كنت قد فقدت الأمل نهائياً - شأني شأن جميع شباب جيلي - في أي تغيير، أو على الأقل في القدرة على التغيير من الداخل، قلت لأحد الأصدقاء قبل أن أغادر: وطني محتل وسأحاول تحريره من مكاني الجديد. لم أكن أعرف أنني دخلت حرباً سينزع مني فيها سلاح الوحيد، أي اللغة، وأبدأ من الصفر، لتقوم الثورة في وقت قصير لم يتسن لي فيه التسلح أو المحاربة على جبهتين.

مرحلة اكتشاف الصوت

لعل تزامن بداية وجودي في بلد حرّ مع انطلاقة الثورة السورية هو ما جعلني أشعر بالأحداث كلها وكأنني لم أغادر. كان كل شيء في ذاكرتي لا يزال طازجاً، القمع والقهر وعشق الحرية والأحلام الكبيرة. أول تظاهرة خرجت فيها لم أكن أعرف أحداً ولأول مرة في حياتي هتفت مع الجموع بمحض إرادتي وبفرنسيتي المبتدئة وبالعربية. كنت أشعر بصوتي بين الثائرين هناك، لكن

ذلك لم يكن يلغي المقارنة المؤلمة بين متظاهرين تحيط بهم سيارات الشرطة لتمهيد الطريق لهم ومتظاهرين يغطيهم سيل الرصاص ويحملون دماءهم على كفوفهم.

حين أحرق البوعزيزي نفسه كنت في دورة اللغة الفرنسية، وراح جميع العرب معي من تونس والجزائر وسوريا ولبنان يتحدثون عن فعل خارق، قبلة أمل انفجرت وأطلقت موجات التغيير، لم يكن الجميع متفقاً في الرؤية، لكن الحماس كان يكشف سوء الأوضاع في جميع أنحاء العالم العربي ويُلْمَح إلينا أيضاً باختلافاتنا التي سنذكرها لاحقاً.

كنت قد عدت لأعيش بتوقيت سوريا فأسهر هنا طوال الليل، على الفيسبوك أنشر وأعلق وأتفاعل. وأحداث الأصدقاء هناك على الخاص وفي مجموعات وصفحات انضمت إليها. كان الحذر السوري حاضراً، لكن طوفان الخوف الذي غطى جزءاً من الشخصية السورية والذاكرة المشتركة لجيل بأكمله، انحسر دون أن يختفي، كان يعلو ويهبط كال موج. لا يخاف المرء على نفسه، بل على من يحب، لذا كلما زادت شجاعة الثائرين في الداخل، زاد خوفي عليهم هنا. وزاد معي حبي لهم ولد «سوريا الحرة» التي أنتمي إليها. لم تكن غيمة رمادية إذًا، بل شرقة ينضج فيها الشعب السوري العظيم ليستعيد الفضاء في لحظة ولادة بدت وكأنها مصادفة (خريشة أطفال على جدار).

كان هذا قبل أن تبدأ نغمة الداخل والخارج التي أرجح أنها من أفكار النظام وجواسيسه.

بدأت ألتقي بسوريين من جميع المحافظات: بطلاب أتوا للدراسة ومهاجرين ولاجئين سياسيين. وبدأت تتوطد الصداقات بيننا. في السنة التالية أسسنا منظمة غير ربحية أسميناها «فسحة وطن» تجمع السوريين على الثقافة والفكر والهم المشترك. كان أحد أهدافها الحوار السياسي بين السوريين والعرب من مختلف الانتماءات.

هل كانت أسلمة الثورة وتسليحها مصادفةً، مخططاً، أم نتيجة طبيعية؟

في منتصف عام 2011 وصلتنني رسالة على الفيسبوك باللغة الإنكليزية من امرأة محجّبة قالت إنها قرأت ما أكتب وهي جاهزة للتعاون ضد هذا النظام الظالم. وجدت اسمها في ويكيبيديا: كاتبة أمريكية من أصل سوري، والدها من جماعة الإخوان المسلمين، تكتب بالإنكليزية وبعربية ركيكة. حينها خفت وشعرت بخطر ما نقوم به. هذا النظام الذي له تاريخ طويل من العنف والقمع وكثير من الأعداء والأصدقاء لاعتبارات مصلحية لا اعتبارات حقوقية سوف يجرّ علينا ويلات الانتقام المحتملة كلها. لم يعد الأمر إذًا مجرد استرداد حرية ومساواة وحقوق إنسان. بل هناك أيضاً الخطر الذي كثيراً ما لوّح به النظام كفضاعة: التطرف الإسلامي. لا شك أن هذه المناضلة الإسلامية اتصلت بكثيرين غيري. لم أجب على الرسالة لكنني لم أتوقف عن النشر أو الإيمان بحتمية الثورة.

إضافة إلى التظاهرات صرنا نقيم وقات شموع تضامنية أسبوعياً، ننشر فيها صور ضحايا النظام ونجمع فيها المعونات من المارة. كنا نجد فيها طريقة للحفاظ على التواصل والنقاش بالمستجدات. وذات مرة تغيبت شابة من الشابات اللواتي كن يقفن معنا، فقال لي شاب إنها غضبت من حوارها الأخير معه لأنه قال لها «إننا كأكثرية يحق لنا أن نحكم سوريا». كان يقول ذلك ببساطة وبنقطة وكأنه أمر بديهي، وقفت للحظة لأفهم ماذا يقصد بـ «نحن» و«هم». سيبدو ساذجاً أنني لم أسأل يوماً

عن ملة المتظاهرين. عرفت بعدها أن تلك الفتاة علوية والشاب سني، لا بدّ أننا كنا عينة مصغرة من المجموعات الثائرة والمتظاهرة في الداخل، وأن خلافاتنا كانت انعكاساً لما يحدث هناك. بدأنا ندرك أننا نخرج للأسباب نفسها، وأن اتفاقنا على رفض النظام ليس سوى نقطة تقاطع عابرة في مسيرة ثوراتنا التي كنا نلحظها ثورة واحدة. هل كان ضعف الوعي الثوري هو ما يفرّقنا؟

بعد مدة قصيرة بدأ شاب آخر يطرح فكرة التسلّح ويدافع عن الجيش الحرّ بشراسة. وبدأت الانقسامات بيننا تزداد، وبالطبع ازداد التخوين والمفاضلة في الوطنية. بدأت أشعر أن الدم السوري الذي أثور وأحزن وأبكي وأتألم من أجله ليس دمي، بل هناك ناطقون باسمه يحسبونني غريبة، ويؤكّدون لي ذلك لأنني من طائفة أخرى.

كنت منذ البداية ضد السلاح، لكنني كنت أعرف أن العين لا تقاوم المخرز وأن نظاماً أبداً أبنية بسكانها وعبء الطرقات فوقها في مجزرة حماه، أن نظاماً وصلت به العنجهية والثقة في رضوخ شعبه إلى رفض أي إجراء وقائي بإلغاء قانون الطوارئ، لن يمنع شيء من دفن آلاف المتظاهرين السلميين ووآد ثورتهم. الأمر الواضح الوحيد كان بحر الدم الذي تشارف عليه سوريا، وكنا أمام خيارين: دم أو دم أكثر، دم نائر أو دم بلا هوية، دم سني أو دم سوري.

في تظاهرة بأوتوا، أمسك شاب ليبيّ أو تونسي فجأة مكبر الصوت وبدأ يصيح الله أكبر ويكررها. كان ذلك أولى صدماتنا، تركنا التظاهرة أنا وزوجي وبعض الأصدقاء لتجول في المدينة ريثما يحين موعد العودة إلى مونتريال، وقررنا ألا نشارك بعد الآن في تظاهرة لسنا على معرفة مباشرة بمنظمتها. حقاً، سوريا ليست تونس أو مصر أو ليبيا. سوريا نسيج ملون، كيف لنا أن ننقذه من دون «اتفاقية طائف» أخرى ومن دون أن نخسر حلم الحرية؟ الدكتاتورية التي ربانا عليها النظام، التخوين السريع والشك في أقرب الأصدقاء، الطائفية المستترة ونقص وعي الأغلبية الثائرة، كل ذلك بدأ يظهر. انقسامات حادة تفرّق الصف الواحد وتضعف كلمة الحرية، ثم جاءت الانتهازيّة والنفاق الثوري والنهب باسم الثورة بالضربة القاصمة.

محاولات يائسة

في عام 2013 أضربنا عن الطعام واعتصمنا أمام مبنى الأمم المتحدة في مونتريال، كنا من عدة مدن وطوائف سورية. خلال النهار الثاني مرّ بنا العديد من الأصدقاء ورفاق التظاهرات، فأسعدنا تضامنهم وخفف عنا، حتى وإن لم يشاركوا في ما نفعل. في المساء المتأخر، سجلت إحدى الناشطات مشاركتها في الإضراب في صفحتها في الفيسبوك وسط تضامن أصدقائها وقلقهم على صحتها ومرّت بنا مساءً لالتقاط الصور معنا. هذه السيدة أصبحت صاحبة إحدى أهم إذاعات الثورة، لكن لسوء حظنا لم تكن معروفة حينها. طففتي ذات الستّ سنوات غادرت المكان بحيلة أنني سألحق بها لاحقاً، ونامت على دموعها أول مرة بعيدة عني، كان شعوري بالذنب تجاهها يعادل شعوري بالعجز تجاه كل الأطفال الذين ينامون بلا أمهاتهم هناك بسبب الحرب. تساءلت هل تقتضي العدالة أن تذوق المعاناة لمجرد كونها ولدت لأبوين سوريين!

سورينا سوريات والشعب السوري ليس واحداً

في لقاء حول الاندماج كنت قد دعيت إليه، التقيت بثلاث سوريات لاجئات بين مجموعة متنوعة الأصول، كن يتكلمن الفرنسية بطلاقة على الرغم من حداثة وصولهنّ، فسألت إحداهنّ أين تعلمتها، قالت إنها تعلمت الإنكليزية والفرنسية في سوريا، كدت أسألها إن كانت أتت من «سوريا» نفسها التي أتيت منها، فهناك في المدارس العمومية -التي لم أعرف سواها في محافظتي- لا نتعلم إلا اللغة العربية إضافةً إلى لغة ثانية نتعلمها لمدة ساعتين أسبوعياً ولا نستخدمها. تساءلت عن الشيء الذي يجمعني بهؤلاء السوريين، النصف الآخر الذي رفض الثورة خوفاً من التغيير وحرصاً على مكاسبه الصغيرة في ظل الحاكم القوي، السوريين الذين لا يزعجهم وجود دكتاتور، ولا يخافون إلا من تطرف ديني ومن قتل علني، بينما لا يعينهم القتل السري لشعب كامل ومبديه ومفكره. هؤلاء الذين لوبقيت هناك لما سمعوا بي في حياتهم، لأنني ببساطة من طبقة اجتماعية مختلفة وحلم مختلف، لأنني أكتب خلف المنبر وضده، وهم يقرؤون ما يُقدّم لهم، إن قرؤوا أصلاً.

دُعي زوجي، الفنان التشكيلي وعازف العود، إلى إحياء حفلة جمع تبرعات من أجل الشعب السوري في أحد أفخر المطاعم في لافال، وصرحت منسقة الحفل إنها جمعت عشرة آلاف دولار كندي. حين سألتها في وقت لاحق كيف تتمكن من إيصال المبلغ على الرغم من رقابة الحكومة الكندية على تحويل المال إلى سوريا، فأجابت إنها تعطيه لأحد هناله علاقات مع أهلها هناك، وبينما كنت أنتظرها لتتم إجابتها وتشرح لي أكثر كيفية وصول المال إلى «الشعب السوري»، أجابت بابتسامة واثقة: «الأقربون أولى بالمعروف». لم يكن الشعب السوري واحداً كما حرصنا أن نردد دوماً! ولا كانت «سوريا الحبيبة» نسخة واحدة في أذهان السوريين.

مرحلة الاكثاب واللامبالاة

«من قال إن البعد يحميننا، نحن الهاربون من جحيمين: قمع وقصف؟! كلما دوت قذيفة هناك، خبأت رأسي كنعامة وشبكت حوله رمل الأصابع، من دون أن أدري حقاً، هل كل هذا الخراب في داخلي نتيجة القصف، أم نتيجة القدرة على تجاهله!»

في 2012، كان من يحكي عن أخطاء الثائرين خائناً للثورة، ومن يصمت هو لا مبالٍ ورمادي، ومن يكتب عن ألم المقصوفين من دون أن يكون تحت القصف هو كاذب ومنافق، التهم جاهزة لكل سوري يحاول أن يقدم شيئاً ويعتقد أنه قد يخفف المأساة السورية. لذا دخلت في اكتئاب عميق وتوقفت عن كل شيء سوى الانتظار، لكنني لم أفقد إيماني بمطالب الحرية والعدالة والسلام ولا إيماني بحتمية الثورة، حتى وإن أخفقت بتوقيتها. لأجل المدنيين الذين ما زالوا يدفعون فاتورة الصمت لعقود، لأجل السوريين في الشتات المهديين بعيشهم وبأمانهم وبسوريتهم، لأجل الإنسان الذي سطّحته الحياة وحوّلت له لسمة تنفادي التيار، لكل ذلك وأكثر علينا أن نكتب ونحكي حكايات كثيرة عن شعب أراد أن يتنفس هواء نقياً فخذلته رتته وخذله الغلاف الجويّ لكوكب لم يتسع لحلمه.

الثورة بين آلام الذاكرة ومخاض المستقبل

علياء أحمد

تاريخ وصول المادة: 25 آذار/ مارس 2021



علياء أحمد

باحثة سورية، ومدرّبة في قضايا حقوق المرأة والطفل. مجازة في علم الاجتماع، تدربت و عملت مدربة في العديد من المنظمات الدولية والحقوقية. تعمل حالياً منسقة لمشروع «صانعات الشجاعة» في منظمة داميفرا في ألمانيا. لها العديد من المقالات والدراسات المنشورة في صحف ومجلات ومواقع الكترونية. من مؤلفاتها المنشورة «واقع المرأة السورية في ظل الأزمة الراهنة» بيت المواطن 2014.

صعب ومؤلم جداً تكثيف مشاعر وتجارب سنوات عشر من الثورة، بدءاً بمخاض ولادتها، بدم شهدائها، بحربها، وانتهاءً بموت ونفي أبنائها، لكنني حاولت!

المخاض

كنت في الشهر السابع من الحمل حين قدم محمد البوعزيزي نفسه قرباناً من نار أشعلت ثورة. ومع هتاف الملايين في شارع الحبيب بورقيبة، «الشعب يريد اسقاط النظام»، رفرفت روحي وأنا أربّت على بطني المكورة، فترد ضربات طفلي القادم صداها، أضحك «إنه في تظاهرة الآن»، وأهمس لنفسي «المخاض قادم»!

وصلت الشعلة إلى مصر ثم ليبيا. نزل الملايين إلى الشوارع، ورتنا جنيني تشكّلات على وقع صرخات الحرية. في أقلّ من شهر هرب زين العابدين بن علي، وتنحّى حسني مبارك، وأدركنا كشعوب أسيرة كيف «هرمنا» تحت حكم أنظمة متسلّطة، وأن أربعة أسابيع من الشجاعة أنهت عقوداً من الاستبداد. لكن ليبيا بقيت تعارك، فالقذافي المهووس بجنون عظمتة أثبت أن تسارع الأحداث وسلاستها، كما في تونس ومصر، ليس الاحتمال الوحيد.

في بيتنا في إحدى ضواحي جنوب دمشق، كان حديث الثورات العربية خبزنا اليومي، في جلسات تمتد حتى الفجر، مع صديقات وأصدقاء، بعضهم ما زال بيننا وبعضهم رحل إلى العالم الآخر. تبدأ النقاشات هادئة، ولا تلبث أن تتعالى أصواتنا بين توافق واختلاف. كنا مؤمنين بأن الثورة في سوريا مقبلة، لكن مزيج الترقّب والحماس والقلق انعكس في وجهات النظر المختلفة عند مناقشة السيناريوهات والمخاطر المحتملة. وأنا أعقد يديّ فوق بطني، في شهري التاسع، كان الخوف

يخفض من صوتي وأنا أقول لمن حولي «ستكون ولادة الثورة في سوريا عسيرة»، وأخبرهم عن كوابيس ترهقني، أرى فيها الشوارع أنهار دماء. يحاول الأصدقاء التخفيف عني والقول إن مخاوفي وكوابيسي مبالغ فيها، وسببها «هرمونات الحمل» واقتراب الولادة.

كثيراً ما قيل «سوريا ليست تونس»، و«ليست مصر». أفكر بصوت عالٍ، «طبعاً لا شيء يشبه ما لدينا»، إنه داء من نوع خاص، نظام فريد بقذارته، امتدت أذرعها كالأخطبوط لينسج صفقات مريبة حول العالم، داعماً الإرهاب ومحارباً إياه، شريكاً للمحتلين ورافعاً شعارات «المقاومة والممانعة»، متاجراً بالإسلاميين وبخصومهم في الآن نفسه. إنه يتلون وفق مقتضيات استمراريته، وهو أشبه ما يكون بنظام «الأخ الأكبر» الذي تحدث عنه جورج أورويل في رواية 1984، يبدل الأعداء والأصدقاء بين ليلة وضحاها. نظام يقوم على أجهزة أمنية لم يشهد التاريخ نظيراً لإجرامها. وعلى رأس الهرم يتربّع مهووس سلطة تربى في بيئة ثيمتها التسلط وسحق الخصوم، وقد ورث عن والده الدكتاتور كرسياً مسخ على مقاسه، إذ كان الكرسي أكبر من حجم الوريث الذي تابع العبث بمقدرات البلاد الغنية، بينما تحبب السوريون في الفقر والجهل، مطمئناً إلى استفحال الفساد وقدرات سرطان جهاز والده الأمني، الذي سمم كل بقعة من سوريا.

تأخر مخاضي، فقرر الأطباء إجراء «عملية قيصرية»، لأن الانتظار سيعرض المولود لأذى جسيم. لن أختبر ذلك الشعور إذاً. كم تمنيت عيش التجربة، إذ كثيراً ما أدهشتني قوة النساء اللواتي يضعن مواليدهن بكل هذا الألم، ويعاودن الكرة مع ذلك. سألد وأنا بكامل وعيي وهدوئي وسخريتي، لكنني سأطلب توثيق عملية الولادة من خلال تسجيل فيديو، وسط دهشة الطبيب ومساعديه من طلبي «الغريب» من وجهة نظرهم.

قبل أن يتم طفلي أسبوعه الرابع، أطلقت الثورة السورية أولى صرخات مخاضها. صرخات السوريات والسوريين في الشوارع، كانت إيذاناً بولادة جديدة له ولي ولوالده ولعالمنا كله. لم أكن أقوى على المشاركة في التظاهرات، وحين استعدت قواي لم أملك الجرأة لحمل رضيعي والنزول به إلى الشارع. حاولت إرضاء ضميري بأن لدي عذراً كافياً، لكنه أبى أن يرضى أو يسامحني حتى الآن، وبقيت أغبط كل من شاركوا في التظاهرات وامتلكوا الشجاعة وخاضوا التجربة.

الدم

كانت الليالي ثقيلة. أجد نفسي في شوارع مخضبة بالدماء راكضةً أحتضن طفلي، تلاحقني أصوات رصاص وبكاءٍ وصراخ أشخاص يُعذبون، فيوقظني الرعب من كابوس ليلقيني في آخر غيره. وفي كل نهار، كانت رائحة الدماء ونشرات الأخبار تؤكد أن هذا ليس كابوساً، بل حقيقة يوثقها عداد شهداء الثورة ومعتقليها الذي كان يرتفع يومياً.

لقد كذبوا، ليست مسألة أسابيع وأشهر. مضت سنوات ولم يسقط جزارنا الساقط أخلاقياً. سقط كل شيء سواه، القيم والوطن والإنسانية. زمن السقوط اللامتناهي بدأ حين أجهضت الثورة الشعبية السلمية، برصاص النظام وصواريخه وبراميله، وحين صار للثورة دين وطائفة، وحين نادى المتحدثون باسمها طلباً للسلاح، وحين رفض إعلامها التبرؤ من جرائم يرتكبها بعضهم باسم الثورة، مُتعللين بأن «ذلك سيؤكد رواية النظام» وبأن «الأخطاء الفردية تحصل»، وأن الإنكار جزء من «المعركة

الإعلامية». في بيتنا احتدمت النقاشات والجدالات حول كل ذلك، وانضمَّ إليها صديقات وأصدقاء جدد جمعتنا بهم الثورة، ولدوا من رحمها وابتلعتهم بعد حين.

كنتُ من القائلين بضرورة رفض وإدانة كل ما يدفع بالثورة نحو التطرف والعنف، ويحرفها عن سلميتها وهويتها الوطنية الجامعة، ورفضت التذرع بأن هذا «رد فعل طبيعي على ممارسات النظام»، لقناعتي بأن الثورة قامت ضدَّ نهج كهذا، ولا يجوز أن تتماهى به. أشار بعض الأشخاص بالغمز واللمز إلى أن «المنبت الطائفي» هو الدافع وراء انتقادي للممارسات المرتكبة باسم الثورة، وأن هذا «خطاب أقلوي يخدم النظام»! كنتُ أشعر أن نبض الحرّية يخبو، وعفن القرون الغابرة بدأ يختلط برائحة الدماء الطازجة. المفارقة أنني لم أسلم من اتهامات الفريق الآخر من الأقارب والمحيط الاجتماعي، حيثُ وُصمتُ، مع زوجي، بـ«الخيانة» نتيجة انتمائنا إلى الثورة التي من وجهة نظرهم ليست إلا إرهاباً قُتل أولادهم الأبرياء باسمها.

لم تكن القذائف التي تسقط في كل مكان أسوأ كوابيسنا، ولا الخوف من الاعتقال على الحدود وعند كل حاجز. الكمائن التي نصبت شراكاً وضيعة لتصيد الناشطين السلميين، دماء الأبرياء رصاص القناصات، نظرات الأطفال الذين شهدوا ذبح أهاليهم، تبولهم اللاإرادي، «قرف» أساتذتهم وجيرانهم وتململهم من نوبات الهستيريا التي كانت تصيب الأطفال، وكل مؤشرات تراجع الإنسانية أمام فجائع المصابين كانت تثير هلعِي، فقد بتنا نعيش في ما هو أسوأ من غابة.

جيراننا رفعوا الجدار بين حديقتينا، وأوصلوا إلى أهلنا أخباراً وتحذيرات بأننا نستضيف في منزلنا أناساً «مشبهين». صديقاتي الفلسطينيات اللواتي هُجّرن مع أطفالهن من مخيم اليرموك بعد نكته، كُنَّ من بين «المشبهين» الذين استقبلتهم. ارتداؤهنَّ الحجاب كان دليلاً كافياً عند بعض جيراننا لمقاطعتنا نهائياً، كوننا «ندعم الإرهاب»!

لم أنتم بحبِّ إلى أيِّ مكان كما انتميت إلى المخيمات وأهلها. كنتُ أمازح الفلسطينيات العجائز، السعيدات بنظقي لحرف (القاف) على طريقة أبناء بعض القرى الفلسطينية: «أنا من الطنطورة وأخوالي طبروية». عملي في وكالة الغوث (الأونروا)، منحني فرصة معرفة تلك المخيمات وأزقتها وبيوتها، وما تخترنه من الحب والطيبة والجنون والصدقة، وعشت في ثناياها روايات عن الثورات والبطولات، اختلطت فيها الحقيقة بالخيال. لكنها صارت ركائماً، بعدما استباحها النظام، وبعض من ادَّعوا الثورة ضده.

الحرب

جف الحليب في ثديي قهراً ووجعاً، بعد أن رأيت مشاهد أطفال في مجزرة قرية البيضا في بنايس، كانوا قد قُتلوا حرقاً على مرأى ومسمع «العالم المتحضّر». ذلك الصغير المحترق تحت الشجرة كأنه طفلي الذي احتضنه بين ذراعي، وروحي لم تعد تطيق المزيد من المجازر التي باتت خير كل يوم. صارت سوريا مرتعاً لتجارة أسلحة العالم، وسوقاً لنخاسته، ولمخدراته وموبقاته كلّها. لقد تواطأ ضد الثورة، لأن نجاحها يهدد المصالح التي يحفظها نظام السفّاح، فكان لا بد من إجهاضها، أو تشويهها على الأقل. ولم يكن الأمر صعباً بوجود معارضة سياسية هزيلة، كمعارضاتنا الفذة التي تصدّرت المشهد، بعد استشهاد واعتقال وتغييب الثوار والمعارضين السياسيين من ذوي الرؤية الثورية الوطنية.

انحسرت الثورة مع تغوّل حرب ضاعت فيها الحدود والمعالم. ولأنّ الحروب والثورات عواصف البشر، تضرب أعماقهم فينضح كل إناء بما فيه، كشفت الثورة وبعدها الحرب عن أجمل ما فينا نحن السوريين، وعن أقبحة. التجأ كثيرون إلى هوية ضيّقة، وجعلوها عنواناً لثورة لا تشبه تلك التي عشنا بداياتها، فتجاهلوا المفهوم الأوسع للوطنية، بل وحاربوه، مدعومين بما أغدق عليهم من الخارج، «من قوّة ومن رباط الخيل» يهربون به كل من لا يوافقهم الرأي.

أمّا المؤمنات والمؤمنون بقيم الثورة الأولى وبحقوق الإنسان، كل إنسان، فباتوا قلة مبعثرة، تبتذهم «الجماعات» التي خرجوا على أحكامها. صارت الإنسانية تهمة، وصار استنكار قتل الأبرياء والمدنيين سبباً للتخوين والقطيعة من طرف من كنت تظنّه صديقاً. وقد أصبح رفض التطرّف الديني المتغوّل باسم الثورة موقفاً انهزامياً يستدعي رجمك بحجارة الثورة. وأصبح التمسك بحقوق النساء وبضرورة مشاركتهنّ بشكل فعّال «ترفاً»، إذ ليس هذا وقت «دلع النساء»، فيما الرجال يتقاتلون.

يوماً بعد يوم بدأت الدوائر تضيق، وعدد الأصدقاء الذين ضمّهم بيتنا يتناقص، منهم من استشهد أو اعتقل أو اختفى، ومنهم من ابتلعتهم «الهيّات»، «أكثرية» كانت أم «أقلية»، فأصبحنا في نظرهم أعداء. ازدادت حدة الاغتراب في ما كنت أظنّه وطناً، وإذا به لم يعد يشبهني بشيء، فكان لا بدّ من الهروب. لقد بات كلّ شيء مرعباً وطارداً.

المنفى

كثيرون منّا، نحن السوريين والسوريين في المنافي، كلّ بطريقته، يواصلون المسار الذي اختاروه منذ عشر سنوات عند بداية الثورة: الحرية والكرامة والعدالة للناس جميعاً بوصلتهم، وما تعيشه سوريا يؤرّق عيشهم. لكنّ خياراتنا بائسة، نتابع عن بعد تفسّخ بقايا وطن، ونحاول عبثاً التخفيف ما أمكن عن أولئك العالقين في جحيم البلاد. نخادع أنفسنا بأطواق نجاة فردية، ونحن نتفرج على أطفالنا يكبرون بهويات لا تشبهنا.

على هامش صفقاتها وصراعاتها، تقرّر الدول تأجيل البتّ في مصيرنا، فتطوى في الأدراج كل «الحلول السياسية»، فلا أحد يريد التنازل عن حصّته من الجثّة. وتستمرّ المتاجرة باسم «الشعب العظيم»، فيما شباب وشابات الشعب نفسه يتعفّنون في المعتقلات التي لم تعد حكراً على النظام وحده، وعلى خصومه أيضاً. يأكل أطفال «الشعب العظيم» من الحاويات في الشوارع، ولا جئوه في دول الجوار يقاسون جميع أنواع الانتهاكات، وفوق هذا يقبض مضطهدوهم الأموال الطائلة باسمهم.

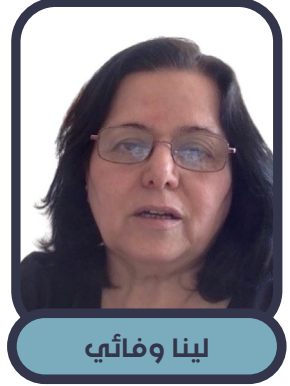
أشعر بالغيرة من أي شخص صادق في تفاؤله بشأن سوريا. لا أعرف كيف لأحد أن يكون متفائلاً تحت وطأة كارثة بهذا الهول. فقدت إيماني بقدره الله على صناعة معجزة، فكل المجازر وعمليات القتل والاعتصاب والتعذيب التي طالت نساءً وأطفالاً ورجالاً، رافقتها أصوات الضحايا التي تنسج «يا الله». لكنّ «الله» بقي صامتاً، لم يحرك ساكناً لينقذ أحداً من الأبرياء. حتى هو لم يكتثر لسوريين. إننا في نفق مظلم، لا أعرف إن كنا سنجد مخرجاً منه، أو سنتلقى في نهايته رصاصة في الرأس كالتي تلقاها بطل رواية أرويل. إن حدث ذلك، أمل، على الأقلّ، أن يكون «الأخ الأكبر» قد انتهى أيضاً.

عشر سنوات على انفجار الحلم

لينا وفائي

تاريخ وصول المادة: 24 آذار/ مارس 2021

ناشطة سياسية ونسوية سورية، من محافظة حمص، درست هندسة مدنية، اعتقلت عام 1987 ضمن حملة على حزب العمل الشيوعي، بقيت في المعتقل 3 سنوات. عادت إلى النشاط السياسي من خلال ورشة دمشق للعمل الديمقراطي. غادرت سورية في عام 2013 إلى مصر ثم إلى ألمانيا. عضوة مكتب سياسي لتيار مواطنة، عضوة في شبكة المرأة السورية، عضوة في الحركة السياسية النسوية، تعمل الآن في مشاريع خاصة بالمرأة اللاجئة.



لينا وفائي

أنتقل من محطة إخبارية إلى أخرى، هل صحيح ما أراه، إنه كانون الثاني/ يناير 2011، وقد انفجر الربيع العربي في تونس ومصر، أفكر هل سيصل إلينا في سوريا، وأعود لأقارن وضع مصر السياسي ووضع تونس بالوضع السياسي في سوريا، وتزداد مخاوفي، ويكبر القلق.

قبل ثورة يناير كان هناك في مصر حراك مطلبي، وخصوصاً عندما ظهر هناك تخوف من التوريث كما حصل في سوريا، فرأينا العديد من الاعتصامات التي قامت بها «كفاية»، كما ظهرت ترشحات للرئاسة في مواجهة مبارك، وإن باءت بالفشل. أيضاً في تونس كانت الساحة زاخرة بوجود ديمقراطي مطلبي وبغليان إسلامي. أما الوضع في سوريا فقد كان مختلفاً تماماً. إذ استطاع النظام السوري فرض سيطرته المطلقة بعد أحداث الثمانينيات، وبعد الصراع مع الإخوان المسلمين، والذي استغله ليمدد قمعه إلى جميع معارضيه، فقد زج النظام السوري، منذ الثمانينيات، معارضيه في السجون لفترات طويلة، وقد نالني وعائلتي نصيبنا من هذا القمع، إذ قضيت ثلاث سنوات في ثمانينيات القرن الماضي في فرع فلسطين بسبب انتمائي إلى حزب العمل الشيوعي، ثم أمضيت اثنتي عشر سنة أخرى في انتظار شريك حياتي ونضالي، الذي أمضى في المعتقل ما يقارب الخمسة عشر عاماً للسبب ذاته متنقلاً من سجن إلى آخر.

لم يركن الشعب السوري ويستسلم تماماً للقمع، بل حاول دومًا، وإن لم يكن بشكل جماهيري معمم، خرق هذا القمع ومواجهته، من خلال نضال بعض التنظيمات الصغيرة التي قُفعت بشكل كامل وأودعت في السجون، أو عبر حراك النقابات في عام 1980 والذي أيضاً قُمع بشدة ودفع ثمنه الكثير من قيادي النقابات سنيناً طويلة من حياتهم في المعتقلات. ولكن ما إن لاح بعض الانفراج وتبدى تراخ نسبي للقبضة الأمنية حتى حاول السوريون مرة أخرى تنظيم أنفسهم ومواجهة

آلة القمع، فكان ربيع دمشق ومنتدياته في بدايات القرن الحالي، والبيانات التي وقّعها العديد حينها للمطالبة بالإصلاح والتغيير السياسي السلمي (بيان 99، وبيان الألف، وإعلان بيروت دمشق). سرعان ما قمع النظام أيضًا هذه المحاولة، فزجّ بقيادي إعلان دمشق في السجن، وأغلق المنتديات، ودفع كثيرًا من الأشخاص ممن وقعوا البيانات والإعلانات ثمنًا لهذا التوقيع بالتسريح من العمل أو حتى بالاعتقال. شخصيًا، كان لي نصيبٌ مرة أخرى من هذا القمع فسُرحت من عملي عام 2006 على أرضية توقيعي إعلان بيروت دمشق.

إذًا، عندما انفجر الربيع العربي كانت القبضة الأمنية مُحكمة في سوريا، وهو ما دفع رأس النظام لإطلاق تصريحه الشهير حول استبعاد وصول الربيع العربي لسوريا وخصوصية الحالة السورية. تنادى السوريون إلى يوم غضب في أوائل شباط/ فبراير 2011، لكن دمشق في ذلك اليوم كانت خاويةً تمامًا، لم يكن في الشوارع إلا قطعان الأمن المنتشرة، وخصوصًا حول البرلمان، المنطقة المتفق عليها للتجمع. مرةً أخرى عجز السوريون عن تفجير غضبهم وبقي الغضب حبيس الصدور، لكن ذلك لم يدم طويلًا، فقد خرج السوريون إلى الشوارع في منتصف آذار/ مارس، وانطلقت الحناجر تنادي بالحرية والكرامة، عمّت التظاهرات أغلب المدن السورية، فكانت تخبو في منطقة وتنطلق في أخرى، أخيرًا وصل الربيع إلى سوريا.

رقص قلبي فرحًا مع المتظاهرين، غنّى معهم، وتنقّل على أكتافهم، شعرت أن انتظاري الطويل أثمر انتفاضة وتظاهرات، وأن ما انتظرته وعملت له طويلًا قد جاء.

بدأت تظهر تشكيلات سياسية جديدة على الساحة السورية إلى جانب الأحزاب والتشكيلات القديمة، كما وتبلورت تنظيمات مجتمع مدني مستقلة أول مرة في سوريا، وبدأ السوريون يتعرفون إلى العمل السياسي والمدني بعد سنوات طويلة من القمع، وحاولوا تشكيل تحالفات مختلفة، بعضها فشل حال ظهوره، وبعضها الآخر استمر من دون فاعلية حقيقية.

واجه النظام انتفاضة السوريين بالقمع كعادته واعتمد الحل الأمني، فاضطر الشعب إلى حمل السلاح للدفاع عن نفسه، السلاح الذي كان وبالاً عليهم، فتحوّلت الثورة السورية إلى حرب، تطورت لتصبح حربًا أهلية إقليمية دولية مركبة، وكثر المتدخلون في الشأن السوري، وأصبحت سوريا ساحة صراع للمتنفذين الدوليين إما بشكل مباشر أو عبر وكلائهم المحليين. ابتعد الحلم، وقد يكون انكسر أيضًا، فرغت الساحات من المتظاهرين، سكنت الحناجر وارتفعت قرعة السلاح، وكثر المستبدون والطغاة وتحاربوا فيما بينهم، وأصبح السوريون وقود حرب لهم.

ساهمت في تشكيل «تيار مواطنة» منذ الأيام الأولى للثورة، انخرط التيار في الثورة وفي العمل السياسي والمدني المرافق لها، عقد عدة تحالفات مع تشكيلات ديمقراطية، باء معظمها بالفشل للأسف، انضم التيار لائتلاف قوى الثورة والمعارضة إبان تشكيله، وانسحب منه في عام 2017، بعد أن أرسل إلى الائتلاف المذكور رسالة تطالبه بتصحيح مساره، والتمايز عن التشكيلات الإسلامية المتطرفة التي تسيء للثورة دون أن يتلقى رد. ما زال التيار يؤمن بأهمية التحالفات والعمل السوري المشترك، فقد عقد مؤتمره الأخير تحت شعار «نحو جبهة ديمقراطية عريضة»، ولكنه يؤمن أيضًا أنه لتجاوز الاستعصاء والفشل الذي وصلت إليه الثورة السورية، يجب الوقوف على السنوات العشر

الماضية وقراءتها قراءة نقدية لتجاوز الأخطاء، وهذا ما قام به في مراجعته النقدية في مؤتمره الأخير في نهاية العام الماضي.

ساهمت في عام 2013 في تأسيس شبكة المرأة السورية، منظمة مجتمع مدني تنحاز للثورة، وتدمج النضال من أجل حرية سورية بالنضال من أجل حقوق المرأة السورية. عملت الشبكة على تمكين النساء سياسياً لتساهم في رفد الساحة السياسية في سوريا بسياسيات فاعلات.

وفي عام 2017 دعونا مجموعة من النساء السوريات إلى تشكيل الحركة السياسية النسوية، وهي تشكيل سياسي من منظور نسوي، كانت الحركة بالنسبة إليّ حلمًا تحقق، فهي تجمع بين نضالي السياسي وهمّي النسوي اللذين افترقا طويلاً. قبل الثورة السورية كنت أو من بأولوية النضال السياسي على الهمّ والنضال النسوي، كنت أرى أن النضال النسوي ليس له معنى قبل التخلص من الدكتاتورية. بعد انطلاق الثورة السورية وانخراط النساء فيها بشكل كبير، من التظاهرات إلى العمل الإغاثي والمدني، واستبعادهن في أغلب الأحيان من طرف المجتمع الذكوري عن قيادة التشكيلات السياسية ومراكز صنع القرار، أو محاولة تطيرهن في دور تزييني شكلي من دون فاعلية، تغيرت وجهة نظري، وصرت أرى تلازم مساري النضالين معاً، إذ لا ديمقراطية من دون وجود النساء وحصولهن على حقوقهن، ولا مواطنة كاملة من دون مساواة جنديرية في القانون وأمامه.

لطالما تلقت النساء جواباً على مطالبتهن بوصول المرأة إلى مراكز صنع القرار بالسؤال: «وأين تلك النساء اللاتي يعملن بالسياسة؟» ردّاً على ذلك جاء تشكيل الحركة السياسية النسوية والتي تضم الآن نساءً نسويات ورجالاً نسويين، يعملن/ون معاً على وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار وعلى انخراطها في العمل السياسي بمستوياته كافة، ولبناء سوريا الجديدة، دولة خالية من الاستبداد.

خلال السنوات العشرة الماضية تأرجحت مشاعري تجاه تطورات الحدث، من التظاهرات إلى التسلح والحرب، التهجير والنزوح والدمار، القمع والاعتقالات، الأسلحة وسيطرة السلاح، بين فرح وغبطة بالانفجار، أو حتى اليأس في بعض اللحظات مما وصلنا إليه. غزا التطرف ثورتنا التي تحولت إلى حرب، وابتعد المنخرطون فيها عن هتافاتنا الأولى، فأصبحت تنادي بدولة إسلامية بدلاً من الحرية والكرامة، وتطيقت، وفاقمت الشرخ في المجتمع السوري. عاد كثيرون إلى انتماءاتهم ما قبل وطنية، تقسّمت سوريا إلى مناطق نفوذ، وتعددت الاحتلالات. نحن الآن في ثورة مضادة تتجلى في تنظيمات إسلامية مهيمنة، تُراوح بين الاعتدال والتطرف والأكثر تطرفاً، تخوض حرباً مع نظام طغمة، يرهن كل إمكانيات سوريا لمصلحته، وتدفع سوريا ثمنًا لبقائه، لكنني ما زلت أو من بأن الثورة خلقت أفقاً للحراك المدني والسياسي، وأن جدار الأبد الذي سجننا النظام السوري خلفه قد خرق، وأن الثورة فتحت عدة فتحات في هذا الجدار.

نحتاج الآن إلى نشاط دؤوب وصبور، يعمل على البحث في المشتركات بين السوريين، يعمل على رآب صدع مجتمعنا الذي تشظى، يبني هوية سورية جامعة، ويعمل على صوغ عقد اجتماعي يجمع السوريين، ويحقق دولة مواطنة كاملة لكل مواطنيها، عمل يستغل كل الإمكانيات التي أتاحتها سنوات النضال العشر الأخيرة، السياسية منها والمدنية، من أجل الوصول إلى سوريا الغد، سوريا الحلم.

توهجات ذاكرة منطفئة

ميساء شقير

تاريخ وصول المادة: 25 آذار / مارس 2021



ميساء شقير

صحافية سورية، خريجة هندسة زراعية وأدب إنكليزي من جامعة دمشق، سكرتيرة تحرير سابقة في صحيفة صدى الشام، صحافية في أسرة العربي الجديد، غادرت سورية في أيلول/ سبتمبر 2013، مقيمة في ألمانيا-هامبورغ.

قبل ثماني سنوات، حزمت امرأة تشبهنني حقائبها الكثيرة على عجل وتأبطت مخدتها المحشوة بأحلامها الجريحة وخرجت من باب منزلها لتخطو خطواتها الأولى في الفراغ الذي أضاع ملامحها، وكساها بأخرى تبدلت كثيرًا، لتأخذ شكل وجهي وروحي اليوم.

لم أعد اليوم أعرفني، بتّ امرأة مثقوبة الذاكرة. وكلما حاولت استعادة صورتي قبل أن أقطع الحدود تتفتت ذكرياتي كزجاج سقط على الأرض فتراكمت أجزاءه المهشمة بعضها فوق بعض، وكل محاولة مني لإعادة ترتيبه لم تكن تسفر إلا عن جرح جديد لأصابع روعي يصبغني وحطامي بالدم.

يقولون إن النسيان يحمي الروح والجسد كآلية دفاعية، لكنه إن تمكن منّا فلن نستطيع بعدها التعرف إلى أرواحنا وربما حتى إلى أجسادنا.

لم تلفظني البلاد حين خرجت منها ذلك اليوم، لكنها دفعتني كأم يحترق بيتها فترمي أبناءها من النوافذ لعلهم ينجون حتى ولو بعاهة مستديمة. عاهتي كانت شرخًا في الذاكرة، فهل نجوت؟

في منفاي وعلى طول السنوات الثمانية، كنت أشتري دفاتر جديدة لأثبت ما بقي في ذاكرتي على الورق وأكتب ما عشته قبل تجاوز نقطة المصنع الحدودية، علني أجد نفسي من جديد أو أستعيد بعض ملامحي. كنت في كل مرة أتخذ مواقع مختلفة للكتابة: كرسي وطاولة، كرسي في مقهى، على الكنب، في السرير. وأفتح الدفتر ممسكةً قلمًا أبدله أيضًا كل حين، أغمض عيني وأحاول استرجاع السنوات، لكنها تطير كسرب حمام حين أفاجئها. ألقي برأسي إلى الخلف عل تفاصيل الأيام المترسبة في قعر جمجمتي تطفو إلى السطح، بلا جدوى. كل ما كنت أحصل عليه في جميع محاولاتي تلك لم يكن أكثر من صور ثابتة، يحضر معظمها مع دفعة هائلة من الحزن. ولا شيء منها يرضى النزول إلى الورق. فأرمي الدفتر والقلم بعيدًا محمّلة إياهما وزر الفشل، ثم أعيد بعد

حين المحاولة المحكومة بالفشل بدفتر وقلم جديدين.

ثمة «لقطات» تومض في رأسي بلا هوادة وتذكرني كل حين بمن كنت ومن كانت تلك البلاد الشقية التي اسمها سوريا، لكن تفاصيل تلك المشاهد وأزمتها تبقى ضبابية لا قدرة لي اليوم على استحضارها بوضوح:

وجه دمشق الكئيب والرعب المعشعش في كل زاوية فيها في العاشر من حزيران / يونيو 2000، ووجه رجل الأمن القبيح الحاقد على كل شيء والذي أنزلني من سيارة الأجرة بعد نصف ساعة من إعلان موت حافظ الأسد بسيل من الشتائم الذي أطلقه في وجهي لأنني كنت أبتسم داخل السيارة في خيانة عظيمة للحزن المفروض بالكرباج على طول البلاد وعرضها. كانت تفاصيل ذلك اليوم تلخص الوجه الأبشع لدولة الرعب التي كنا نعيش فيها.

الستائر السميكة التي غطت النوافذ المغلقة على الرغم من الحر، في أثناء فترة الحداد في ذلك الصيف، ليستطيع من في داخل البيوت التنفس أو الضحك أو مشاهدة التلفاز من دون أن يدفع حياته ثمناً لذلك.

الملاحم العصية على التفسير التي اعترت وجه زميلتي في الدراسة حين خرج والدها من المعتقل بعد 23 عاماً كانت أطول من عمرها بأشهر.

أول تظاهرة شاركت فيها كطفلة في الثانية عشر من عمرها حين خرج طلاب المدرسة اعتراضاً على إجبارهم على دفع ثمن مازوت التدفئة في صفوفهم، والتي قادها طالب بكالوريا ما لبث أن اعتقل لسنوات بعد عام.

الدهشة المجبولة بالترقب في عيون كثيرين من معارفي وأهلي عند خروج أول تظاهرة في تونس في 2011. شكل الحلم الذي خرج من رماد قلوبنا كمارد حين «هرب بن علي». ذلك الهروب الذي صاغ الحقيقة الصادمة آنذاك بأن الثورات قد تنجح في هذا العالم العربي الميؤوس منه. الصخب الجميل الذي كان يرافق تجمعاتنا لمشاهدة ميدان التحرير في مصر. شكل آخر للحياة لم نألفه من قبل.

الليالي الطويلة بلا نوم في انتظار تنحي مبارك، والرقص الهستيري عند سماع الخبر. ترقب اندلاع الشرارة المستحيلة في سوريا لحظة بلحظة.

تمرّ تلك الصور كشريط سينمائي قديم بالأبيض والأسود، وعبثاً أحاول التقاط أي منها وتثبيتها في رأسي للحظات، فهي تنزلق مثل الزئبق حين تحاول الإمساك بها بأصابعك.

لكن بضع صور من سنواتي التالية ما تزال محتفظة بألوان متباينة الوضوح والتمايز:

شكل شاشة التلفاز أيام الجمعة حين كانت تعرض معظم نقاط التظاهر في سوريا فتقسم إلى شاشات وشاشات ترسم قوس قزح السوري.

أهازيج تشييع الشهداء أيام السبت أو الأحد.

صوت الأغنيات في أمسيات حمص ذو الأجنحة، كان صوتاً قادراً على التحليق.

صورة حمزة الخطيب التي لا تزال ألوانها طازجة حتى اللحظة، والتي كانت أول تخطٍ صارخ لحدود توقعاتنا في مدى الإجرام.

دوي السقوط الممتع لتماثيل حافظ الأسد، الأصنام التي أسقطت كأحجار الدومينو في كل مكان من درعا إلى الرقة.

الرصاصات الخرقاء التي ثقت جسد أخي؛ الرجل الأكثر سلمية في العالم، ووجهه الشاحب داخل التابوت. لم أعد أذكر لون عينيه منذ أن أغمضهما حينها، لكنني أذكر تماماً لون قلبه الأبيض وبهاء ضحكته المعلقة في الهواء الذي أتفسه أينما كنت.

لكنني، وعلى الرغم من عطب الذاكرة التفصيلية، أعرف بيقين الثائر أن ما حصل منذ عشر سنوات في سوريا كان حدثاً أسطورياً أو ربما ملحمة جديدة تضاف إلى تاريخ الملاحم الإنسانية. فلم يكن يخطر حتى في أجمل أحلامنا قبل آذار/ مارس 2011 أننا سنعيش ما عشناه، لم نكن نعرف أصواتنا إلا حين نصرخ من الألم تحت التعذيب، وربما كان صوت النواح هو أعلى ما نسمعه أو نطلقه. لكن الثورة جعلتنا نكتشف مهمةً أخرى للحناجر ووقعاً آخر للصوت، وامتلاكنا جميعاً لسلاح لم نكن ندرك حجم قوته.

وككل السوريين الثائرين، حملت الثورة أحلامي، كسورية بشكل عام وكامرأة بشكل خاص. فقد عُبِد انطلاق الثورة غير المتوقع الطريق لأحلامنا المدفونة منذ زمن لتنفض عنها الغبار وتستفيق، وكان لكل فرد في سوريا أحلامه الخاصة التي أصبحت فجأة بمجرد قيام الثورة المستحيلة، جزءاً من أهداف قيامها. وكما حصلت على حصتي من الفرح والتفاؤل بتحقيق أحلامي وتفعيل العمل على القضايا التي أوّمن بها، حصلت كذلك على حصتي من الخوف والوجع والإحباط كاملة.

كان احتمال الموت خلال التظاهرات قائماً منذ اليوم الأول للثورة، وكذلك احتمال الاعتقال وما يمكن أن يتبعه من تعذيب لا حدود له، لكن شبح اعتقال النساء ظل الأكثر حضوراً ووعباً، في مجتمع لا يتحمل مطلقاً مجرد التفكير في ما قد تتعرض له المعتقلات من نظام تتخطى قدرته وقدرته على الأذى أي احتمالات يمكن لعقل بشري أن يتوقعها.

ولم يكن الرجال المقربون مني آنذاك بمعزل عن رعب هذا الاحتمال الأكثر قسوة، ما دفعهم لمنعي من المشاركة في التظاهرات التي شهدتها مدينتي «السويداء» والعديد من البلدات والقرى التابعة لها ومنها بلدتي «القرية». وعلى الرغم من تفهمي لمخاوفهم ومبرراتها، إلا أن الأمر كان أشبه بقمع آخر تعرضت له فقط لأنني امرأة.

في الأشهر الأولى من الثورة كنت أعتقد أن التظاهر هو الطريقة الوحيدة للمشاركة فيها، وهو الشكل الوحيد لتفعيل الانتماء إليها، لكن الرد العنفي السريع للنظام بالبداية بالتدمير الممنهج للمناطق الثائرة وبداية حركة النزوح الكثيفة خلق أشكالاً أخرى من المشاركة وأدواراً جديدة يجب القيام بها ويمكن من خلالها لمن لم يستطع التظاهر الانخراط في صفوف الثورة بشكل علني.

لم تشهد مدينتي قصفاً أو تدميراً للبيوت والبنى التحتية، وذلك ضمن مخططات النظام لتحديد مناطق الأقليات، ما جعلها «آمنة» فكانت مقصداً للمهجرين من المدن المجاورة كدرعا وريف دمشق.

عطب الذاكرة يعيب اليوم تفاصيل الضيوف من الأهل والجيران المنكوبين والذين كنت أتعامل معهم بشكل يومي، لكنهم موجودون دومًا في جميع صور تلك المرحلة والتي تحضرني بكل ألمها كل حين:

الأطفال في مركز الإيواء، «معسكر طلائع البعث في السويداء سابقاً»، ورسوماتهم في بداية نشاطنا هناك والتي كانت في معظمها أشكالاً مختلفة لعلم النظام، إما واضحاً وممتدداً على مساحة الورقة البيضاء أو صغيراً محجماً وموضوعاً عن قصد في إحدى زواياها. ذلك العلم بدأ يختفي تدريجياً مع ازدياد ثقة الأطفال بأننا لسنا تابعين للأمن ولا نشكل مصدر خطر عليهم وعلى عائلاتهم المقيمة في المركز الذي كان لا يشبه شيئاً أكثر من شبهه بمعقل في الهواء الطلق. استغرق الأمر أشهراً من المحاولات المتكررة لطمأنة الأطفال وإقناعهم برسم ما يحلو لهم حتى غاب العلم تماماً عن لوحاتهم، وراحوا يستمتعون باختيار ما يرسمون بحرية مطلقة وأمان دفع بعضهم لرسم الجيش الحر أو بيوتهم المهدامة بالقصف مع الطائرات التي قصفتهم. لكن مجرد دخول أحد المسؤولين الأمنيين إلى قاعة الرسم ذات يوم كان كفيلاً برسم ملامح الخوف والاستنفار على وجوههم جميعاً من دون استثناء. مزق بعضهم رسوماته على الفور، ووضع البقية على الطاولة قبل مغادرتهم الغرفة مسرعين ما يزيد عن عشرين لوحة جديدة. كانت كلها رسومات مرتبكة لعلم النظام!

في مركز الإيواء ذاته، طفل في الرابعة من عمره أصيب بالخرس قبل أشهر من مجيئه وبقياً عائلته إلى المركز، كان يأتي إلينا في كل زيارة ويطلب، بإشارات من يديه وغمغمات غير مفهومة وضحكة تفيض براءة، ورقة وقلماً أحمر حصراً، ثم يجلس على الأرض ويرسم بضعة خطوط تبدو عبثية أول وهلة، لكنه كان يرسمها ذاتها كل مرة ثم يعطينا الورقة. وعند سؤاله عن ما رسم كان في كل مرة يشرح بيديه وعينيه وصوته الأمي بأن تلك الخربشات هي صورة القنبلة التي سقطت من سقف الغرفة في بيته ثم انفجرت فتلونت الجدران بدم أفراد من عائلته.

كلمات عنصر الأمن عند حاجز قصر المؤتمرات في دمشق عندما أوقف سيارتي في أثناء نقلي إلى عجوزين من درعا كانا قد نزحا إلى بلدي وكنت أقلهما بسيارتي إلى مستشفى سنجري فيه السيدة العجوز عملية إسعافية. بعد طلب الهويات والنظر إليها، وجّه العنصر الأمني كلامه إليّ قائلاً: «شو جايهن معك هدول؟» ثم أردف بالجملة التي سقطت كصفعة على وجهي: «يالله مري. انتو أولاد عمنا بس هني لاء».

ثمة صور ومشاهد أخرى، بعضها مزركش بفرح عابر وبعضها الآخر نازف وموجع حدّ البكاء، تعبت برأسي كل حين لكنني لم أستطع اليوم اصطيادها وحبسها بين السطور.

آخر صورة في ألبوم سوريتي قبل الرحيل الأخير كانت عندما عبرت الحدود باتجاه لبنان في 9 أيلول/ سبتمبر 2013. لم أعد أذكر ملامح والديّ يومها ولا حقيقة مشاعري المتضاربة بين الخوف الذي رافقني أياماً قبل المغادرة والأمل بأن أعبر الحدود سالمة، والمجهول الذي كنت سأواجهه. كل ما أذكره هو أنني، وفي لحظة عبوري إلى الجهة الأخرى من المعبر، اجتاحني إحساس قوي بأنني قد نسيت شيئاً هناك. واستغرق الأمر سنوات حتى أدركت أن ما نسيتُه كان أناي، كان ملامح تلك المرأة التي تشبهني ولم أعد اليوم أشبهها.

أفقاً عين الخوف

هيفاء بيطار

تاريخ وصول المادة: 8 آذار/ مارس 2021

كاتبة روائية وصحافية سورية، طبيبة متخصصة بطب العيون. كتبت 19 مجموعة قصصية، تتناول في معظمها قضايا المرأة، وحازت مجموعتها القصصية (الساقطة) التي نشرتها دار رياض نجيب الريس على جائزة أبي القاسم الشابي في تونس عام 2003. ومن رواياتها: أبواب مواربة، أحلام نازفة، امرأة من هذا العصر (ترجمت للفرنسية)، أيقونه بلا وجه، نسر بجناح وحيد، هوى (الرواية التي صارت فيلمًا سينمائيًا أخرجه واحة الراهب). كتبت العديد من المقالات في السفير والحياة، وفي جريدة العرب القطرية، وفي مجلة المنارة في أبوظبي، وتكتب حاليًا في العربي الجديد.



هيفاء بيطار

بدايةً أحب أن أعطي لمحة عني فأنا طبيبة متخصصة بطب العيون وجراحتها، عملت مدة ربع قرن في المستشفى الحكومي -المستشفى الوطني في اللاذقية- وكذلك في عيادتي الخاصة، وعلى الرغم من أن أمي أستاذة فلسفة وأبي أستاذ لغة عربية أحسست بالخيبة حين قررت أن أصير كاتبة وندمت لأنني لم أدرس الفلسفة أو الأدب العربي. ثم تبين لي أن التزاوج الأنجح في العالم هو تزاوج الطب والكتابة، فكنت أمارس الطب بعين كاتبة وأمارس الكتابة بموضوعية طبيب. كتبت عشرات القصص القصيرة عن حالات إنسانية واجهتني خلال عملي الطبي، كما كتبت روايتين من وحي عملي الطبي هما رواية نسر بجناح وحيد ورواية هوى وقد اشترتها المؤسسة العامة للسينما وطلبت المؤسسة من المخرجة المبدعة والصديقة الغالية واحة الراهب إخراج روايتي هوى، كان ذلك في نهاية عام 2010. كنت أحضر أحيانًا مع واحة جلسات التصوير التي جرى قسمٌ منها في المشفى الوطني، لكن الفيلم لم يُعرض في سوريا إطلاقًا، حتى أنا لم أحضره والسبب غامض فلا يمكنك أن تعرف شيئًا في سوريا، وقد عُرض فيلم هوى في دول عدّة ونال التقدير لكنه لم يُعرض في سوريا.

كنت أمارس عملي الطبي بإنسانية ومتعة وحب، وكان معظم مرضاي من الأحياء الفقيرة البائسة في اللاذقية (الرمل الجنوبي - بستان السمكة - السكتوري). كتبت عن كثير منهم قصصًا إنسانية -لدي 36 كتابًا منها قصص قصيرة وروايات طُبعت مرات عديدة- وقد حصلت مجموعتي القصصية الساقطة التي صدرت عن دار رياض نجيب الريس على جائزة أبي القاسم الشابي في تونس عام 2003 من بين 150 مخطوطًا. لكنني أحسست دومًا بعدم الرضى وبأنني أتوق لشيء رائع غامض لا أعرف تمامًا ما هو. وكنت أكتب مقالات كثيرة في صحف مختلفة كالسفير، الحياة، الدوحة القطرية، العرب القطرية، ونزوى، وكانت معظم المقالات عرّوضًا لكتب استوقفتني وأعجبتني. وحين بدأ الربيع العربي

ورأيت بأم عيني شباناً في اللاذقية يحملون لافتات كتبت عليها شعارات رائعة «الشعب السوري واحد» وغيرها من الشعارات، أدركت بحدسي الذي لم يخب أبداً أنني أوشن ولادة كاتبة جديدة في روحي، كنت لا أزال أعمل في المستشفى الوطني الذي امتلأت جدرانها كلها، بما في ذلك جدران غرف المرضى، بعبارة «خلصت - خلصت - خلصت»، وهي العبارة التي قالتها بثينة شعبان والتي تقصد من خلالها أن المؤامرة على سوريا «خلصت»، ولم يكن أحد يجرؤ على التفوه بكلمة واحدة، وبدأت اللافتات تملأ شوارع اللاذقية وأظنها كلفت ملايين الليرات، فقد كانت اللافتات من أفضل أنواع الكتان، أذكر ما كتبت عليها: «الجزيرة والعربية وفرانس 24 هي قنوات سفك الدماء»، «حين تلامس رؤوس أعدائك بنعل حذائك لك الفخر»، والمقصود طبعاً في العبارة الأخيرة هو الرئيس، أما العبارة التي أطاشت صوابي فهي «إنه الأسد أيها الحمقى»، فكتبت يومها مقالة عن احتقار الشعب السوري وعده أحمقاً، واستدعيت بالطبع إلى فرع أمن الدولة وأتهمت بأبني «أنشر الغسيل الوسخ» من خلال مقالتي، فقد كنت أكتب بشكل أسبوعي في جريدتي الحياة والسفير. عرفت حينها، بعد سنوات من الاستدعاءات إلى فروع أمن الدولة، أن العبارة الموحدة بينهم هي «نشر الغسيل الوسخ» حتى صرخت ذات مرة بالمقدم: وماذا تريدني أن أكتب عن الربيع.

لا يمكنني ذكر المهازل والتشبيح والظلم كله الذي جرى خلال عشر سنوات، لكن ثمة حادثتان أحرص عليّ ذكرهما، فبعد أشهر من بداية الثورة السورية - وكنت لا أزال طبيبة عيون في المستشفى الوطني - قُدمت إلى جميع العاملين في المستشفى وفي دوائر الدولة كلها أوراق بعنوان «مؤامرة بندر بن سلطان». كانت الأوراق تقول إن بندر بن سلطان مع متأمرين معه سيدمرون سوريا، وتشرح الأوراق بالتفصيل مراحل التدمير، كما حصل في السنوات اللاحقة تماماً. بعد أيام من تلقي هذه الأوراق التي رميتها في القمامة، كنت أمارس عملي في العيادة العينية في المستشفى الوطني وحشد كبير من المرضى يرجوني أن أسرع في الفحص، أمرنا صوت جهوري عبر مكبر الصوت أن نترك عملنا كله ونجتمع في ساحة المستشفى الوطني الشاسعة، لم أستطع أن أخالف الرأي واعتقدت أن كارثة ما حلت في اللاذقية.

وقفت في ساحة المستشفى الوطني التي ضمت مدير الصحة ومدير المستشفى والمحافظ وقائد الشرطة وشخصيات أخرى، إضافة إلى الأطباء والممرضات والمرضى، فأمر مدير المشفى بعض الموظفين بأن يثقبوا أكياساً ضخمة بحجم أكياس الباطون، فثقبوها وتدفت آلاف الحبوب البيضاء الصغيرة من الأكياس، فقال لنا مدير الصحة بأن هذه حبوب الهلوسة التي أرسلتها قناة الجزيرة، أي تلفزيون الجزيرة، إلى المستشفى الوطني في اللاذقية. كان مكتوباً بالأحمر العريض على الأكياس «تلفزيون الجزيرة»، يومها تساءلت ببراءة «طيب من المرسل إليه» وتلقيت نظرات نارئة من المسؤولين، وأمر رئيس المشفى الموظفين أن يصبوا الكاز على حبوب الهلوسة، فاشتعلت النيران، وكم تمنيت لو أنني حصلت على بعض هذه الحبوب لأعرف ما إذا كانت الحبوب طباشير أم حلوى رخيصة.

يومها كتبت هذه المقالة وأنا في اللاذقية وتعجبت لعدم استدعائي إلى فرع أمني، ثم كتبت بعده مقالة بعنوان «مُتهم حتى يثبت العكس»، وهي مقالة ساخرة تتناول المواطن السوري الذي يشعر طوال الوقت بأنه متهم ومطالب بتقديم براءة ذمة تجاه الدولة، وقد جنّ جنون أجهزة الأمن بسبب هذه المقالة واستدعيت وحُقق معي وكالعادة «نشر الغسيل الوسخ». لا يمكنني أن أصف شعوري

وأنا أكتب بحرية شاعرة حين أتحدى عنصر مخبرات صغير مزروع بين تلافيف دماغي يتوعدني ويرهيني وأنا أكتب وأكتب، ولا أخجل من الاعتراف أنني حين كنت أضغط على كلمة إرسال كنت أبكي خوفاً ومع ذلك صار لوجودي معنى وقيمة وفرح، والكرامة فرح والفرح قوة، إلى أن كتبت مقالة «غرفة لا» حيث تذكرت كيف كنا نجدد البيعة للسيد الرئيس حافظ الأسد ونحن لا نزال طلاباً في الجامعة، كانت هناك غرفتان -غرفة «نعم» مشرعة الأبواب يدخلها الجميع ليقولوا له نعم والغرفة الأخرى «لا المقفلة» - يومها تساءلت لماذا تقفلونها ولا أحد يجرؤ على الدخول إليها، وطبعاً قامت القيامة واعتبروني تجاوزت الخطوط الحمراء، فالسيد الرئيس خط أحمر، وصار كل شيء خطأ أحمر، صار الوطن أحمر.

لكن لا توجد سعادة في العالم توازي سعادة تحقيق الذات، كنت سعيدة بأنني اكتشفت نفسي وبأنني سأشهد للحق وسأكون شاهدة عصر، وأعترف أنني لست كاتبة سياسية لكنني كاتبة أوجاع الناس ومآسيهم، وكان بيتي في اللاذقية أشبه بصالون أدبي سياسي يجتمع فيه الأصدقاء ونحكي في أوضاع البلد. وأريد أن أترحم بكل حب على الصديق الرائع الذي أثر في شخصيتي الأستاذ عبد الله هوشة الذي كان أغلى الأصدقاء. لم أفكر يوماً واحداً في أن أترك اللاذقية، على الرغم من وجود أسرتي كلها في باريس وابتني في بريطانيا مع زوجها الإنكليزي، كنت أؤمن أن الأمكنة أرواح وأن روعي في أزقة اللاذقية، كنت أجد متعة في تأمل الغسيل المهترئ المنشور على الشرفات، وكنت أحب مقاهي البحر البسيطة التي أقصدها كل يوم، وقد كتبت معظم قصصي ومقالاتي في مقاهي بحرية، وكنت أقول دوماً «باريس لا تخصني»، هي رائعة لكنني لا أحس شيئاً تجاهها، فعلاً باريس لا تخصني، هي «كالزواج من دون حب». لكن أزعت بشكل فظيع في الفترة الأخيرة بين 2018 و2019، خاصة بعد أن عرض علي الأستاذ العظيم الصديق حسان عباس طباعة جميع مقالاتي في كتاب وأطلق عليه عنوان أن تكون إنساناً، وللأسف لم ألتق الأستاذ حسان عباس، وفوجئت بأنني مطلوبة للأمن العسكري في حزيران/ يونيو 2020 وكان أحد السفلة (ب.س) قد طبع عشرات المقالات لي وقدمها إلى فرع الأمن، فمُنعت من السفر. وحين راجعت فرع الأمن العسكري، صُعدت بتساؤل أحدهم عن مقالة كتبها منذ أكثر من أربع سنوات عن الخوذ البيض! وقلت له: لكن ما معنى أن تناقشني بمقالة كتبها منذ سنوات؟ قال: «أنت مدحتهم وهم إرهابيون».

لن أطيل الحديث في حادثة الشاحنة التي أتمنى أن أكتبها ذات يوم رواية والتي كنت قد كتبتها مقالة. كنت في يوم خريفيّ أجلس في صيدلية إحدى صديقاتي وكانت صيدليتها قريبة من المستشفى العسكري -الذي تحول الآن إلى مستشفى لتدريب الأطراف الاصطناعية- وكانت الساعة حوالي السادسة عصرًا وشارع الجمهورية يغصّ بالناس والأطفال حين مرّت شاحنة تطفح بالجنث وأشلاء الجنث -رؤوس مقطوعة، أرجل مقطوعة، أياد تائهة تبحث عن أصحابها- وكانت الشاحنة مكشوفة وسائقها يصرخ «وسّع طريق يا حيوان» يريد أن يصل إلى المستشفى بسرعة. أذكر نظرة الذعر المتجمدة في عيون الأطفال، فقد بال طفل في ثيابه وهو ييرطم «بابا هدون ناس»! لم أنم في تلك الليلة وتناولت مهدئاً للأعصاب لم يؤثر فيّ أبداً، وتعجبت لتركهم الجنث والأشلاء مكشوفة وقولهم إنها جنث الإرهابيين الذين قتلهم بكل فخر الجيش السوري.

لكن المعجزة التي حصلت لي، وأنا أسميها فعلاً معجزة، هي أنني لم أعد أخاف. فعلى الرغم من تفرير الأصدقاء والمحبيين، إلا أن «شرش الخوف طق» كما يقولون، لأنني تذوقت معنى أن تكون ذاتك، تذوقت متعة أن تقول ما تريد، أن أشهد على قصص الناس الذين كانوا يقصدون بيتي. عدو الحياة هو الخوف وليس الموت، لأن كل كائن حي سيموت، أنا لم أعد خائفة، فقأت عين الخوف - كان هذا عنوان محاضرتي التي قدمتها في هولندا وسط حضور عربي وهولندي كثيف، خاصة طبقة الروتاري - من يذوق طعم الحرية لا يعود يخاف أبداً. روعي ليست أعلى من قيمة روح أي سوري مات. لا معنى للحياة من دون حرية. أجد أنه ضروري أن أذكر بنزاهة أنه منذ بداية الثورة السورية كتبتُ ثلاثة كتب: كتاب وجوه من سوريا الصادر عن دار الساقبي، وقد تركت في هذا الكتاب أسماء الشخصيات كما هي حفاظاً على طهارة الحقيقة، والمجموعة القصصية طفل التفاح الصادرة عن الدار العربية للعلوم، ورواية الشحادة الصادرة عن منشورات ضفاف.

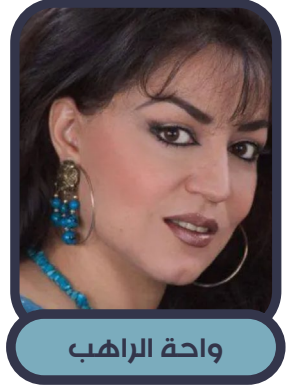
أعيش الآن بأمان في شقتي في باريس لكن الهوى، وهو عنوان روايتي، يذيني شوقاً لبحر اللاذقية الساحر ولناسها الطيبين المقهورين، لكن بقائي صار خطراً، ولا سيما أنني بذلت جهداً جباراً كي ألغي منع السفر. لكنني أحلم وأؤمن بحلمي الذي هو حلم كل السوريين، أحلم أننا سنعود إلى حيث ننتمي، إلى اللاذقية أرملة الساحل السوري، إلى اللاذقية التي بلطوا بحرهما وردموا أجمل مقاهيها البحرية وشوهوها بأبنية عملاقة وهدموا كل بناء أثري فيها. ولا أنسى اليوم الذي كتبت فيه أنه لم يعد هناك ما يُسمى «اللاذقية القديمة» لأنهم هدموا بيوتها الأثرية كلها، فاتصل بي أحد المسؤولين المهمين وصرخ بي قائلاً «هذه الأبنية التي تدافع عنك عنها كانت وكرّاً للإخوان المسلمين»، وقد أغاظه ضحكي حين قلت له: كان في الإمكان القضاء على الإخوان المسلمين من دون أن تهدموا أجمل بيوت أثرية في اللاذقية!

لكل حصان كبوة

واحة الراهب

تاريخ وصول المادة: 14 نيسان/ أبريل 2021

كاتبة ومخرجة وممثلة سورية، تحصّلت على إجازة في الفنون الجميلة بدمشق ودبلوم دراسات عليا في السينما من فرنسا بباريس، ألّفت عدة سيناريوهات، وكتّابًا بعنوان صورة المرأة في السينما السورية. وثلاث روايات (مذكرات روح منحوسة- الجنون طليقًا- حاجز لكفن)، أخرجت عدة أفلام سينمائية وتلفزيونية. حصدت عدة جوائز، كان آخرها جائزة الفيلم القصير (قتل معلن) بمهرجان كُيف. تم حفظ فيلمها (رؤى حاملة) في متحف السينما اليابانية العالمية. عضوة مؤسسة في جمعية المبادرة لقضايا المرأة. عضوة لجان تحكيم بمهرجانات سينمائية وتلفزيونية.



واحة الراهب

حين اندلعت ثورات الحرية المكبوتة حدّ الانفجار، من هول القمع والمظالم المتخمة بها شعوبنا العربية، ما كانت في حاجة إلى أكثر من فتيل أشعله محمد بوعزيزي في جسده الفتى كقربان افتدى به شعوب العالم العربي المسحوق، وعلى الرغم من أننا كسوريين ما كنا نملك أي مقومات أو أرضية للحلم بامتداد شرارة الفتيل إلى بلادنا المقبوضة من خناقها بالحديد والنار من قوى الأمن، لإدراكنا حجم حماية القوى الكبرى العالمية للنظام، منذ مجازره السابقة التي ارتكبتها في حماه وغيرها والتي يرتكبتها باستمرار في المعتقلات، والتي تعامى ويتعامى عنها العالم إلى يومنا هذا، إلا أن حلم الحرية المشتته لم يكف عن مراودة خيالنا كعشيق محرم عصي المنال، ونحن نعلم أن استعصاءه قد يكلفنا الحياة وأعلى ما نملك.

مع انتصارات الشعب التونسي الحر، وإطاحة الشعب المصري رئيسه، تأجج الحلم وتفاقم مندلعًا بركان هائج، فقدت معه الترسانة الأمنية للنظام صلابة قدرتها على وقف انفجاراته المتلاحقة، بعد عجزهم عن قمع شرارته الأولى في تظاهرة الحريقة التي أعلنت أول صرخة بأن الشعب السوري «حر ما بينذل»، وبعد اقتلاع أظافر أطفال درعا الذين خطوا درب تحول الشرارة إلى حمم بركانية هائجة لا يوقف انبثاقها من العتمة إلى النور أي حاجز أو عائق. وبدلًا من أن ينفث بركان الحرية هواءً سأمًا كان يؤدي بمستنشقه إلى الموت الزؤام سابقًا، أصبح هو المنتفس الوحيد لنا وما دونه هو الموت الزؤام في عينه. وكلما زاد قمع النظام له وكبت منافذه، استحوذ على رثائنا واستحكم وجودنا بتشبث أقوى، ليصبح هواء الحرية هو مبرر الوجود ذاته.

لقد بدا لي آنذاك أن استحواذنا على الحرية واستحواذها على وجودنا، في ظل كل هذا القمع والعنف والإبادة، كان مرادفًا لكوننا أحياء حتى في موتنا، وأن أعداءنا من عبيد النظام وقتلته باتوا في نزعمهم

الأخير، حتى لو كُتبت لهم الحياة وأُفرج الشعب عنهم. وكان هناك كثيراً مما يبرر هذا التفاؤل آنذاك. لقد كنا فعلاً قاب قوسين من تنويع حلمنا بالنصر، لو لم تُخترق الثورة عبر السماح للنظام بارتكاب مجازر الإبادة في حق المتظاهرين السلميين بمنحى طائفي متقصّد لتفتيت اللحمة الداخلية لأبناء الثورة والشعب السوري الواحد، بما يسمح بتفتيت موازٍ لثوابتها الأساسية كالحرية والسلمية والحفاظ على وحدة الشعب السوري والقرار السيادي ونبذ العنف والطائفية، ومن ثم فرض التسليح والتطرف الديني عليها لمواجهة عنف لا تمكن مجاراته بكل الأحوال.

في أول مشاركة لي بتظاهرة في حي الميدان، فاجأتني ذاتي حينها بسرعة انقلابها من الخوف الذي أدى بقدمي للارتعاش لحظة اقترابي من التظاهرة إلى إدراكي أي بكل خطوة أخطوها باتجاهها، أسير بقدمي إلى حتفي مباشرة. لكنني خطوت تلك الخطوات أسوة بشعبنا الجبار وبوحي منه، شعبنا الذي قدم الروح والدماء ثمناً لحريته، فحطّم معها حاجز الخوف الى غير رجعة. وباغتني مدى تحطمه بمدى استهانتني بالموت المرتقب، حين بدأ زخ الرصاص فوق رؤوسنا، وهرب المتظاهرون راكضين في كل الاتجاهات، فنزلت زخاته برداً وسلاماً عليّ، وأكملت ساقاي سيرهما بكل تؤدة وهدوء. وحينها سمعت صوتي كأنه آت من شخص آخر، يُطمئن من حولي بثقة وهدوء تامين، مكرراً عبارة: «لا تخافوا.. لا تخافوا» إلى أن توارينا مع الجميع بين أزقة حي الميدان التي كان أهلها يوجهوننا من خلف الأبواب المغلقة إلى المسارات الأكثر أمناً لنسلكها بعيداً عن أذرع الأمن.

منذ ذلك الحين أصبحت أكثر جرأة في إعلان رأيي الذي سبق لي رفض تزويره، برفض ثلاث دعوات للظهور على شاشتهم لقول رأيي في الثورة، معلنة بصراحة أن رأيي هذا سيُزور لأنه لن يكون حتماً في مصلحتهم. وكنت قد نسقت مع أصدقاء للمشاركة في تظاهرات حمص في الخالدية قبل حوالي أسبوع من تدمير أحيائها الثائرة. تلقيت بعدها تهديدات تتعلق بابنتي من طرف شبيحة النظام المسعورين وواجهتهم بفضح حقيقتهم، وكنت غالباً أرفق شعاري المفضل بما أكتبه حينذاك: «ما يبحك جلدك إلا ظفرك» لإيماني الراسخ بأن أي هزيمة لجبروت تلك الثورة العظيمة، سيأتيها من مكنم الارتهان للخارج. وهو ما حصل فعلاً. وحين غادرت البلد مع زوجي وابنتي للعمل في دبي، كنت حينها أتوقع أن أعتقل في المطار، فرجوت زوجي تهريب ابنتي من دون أن يلتفت إليّ في حال حدوث ذلك. وعلى الرغم من أنني لم أعتقل حينها، لكن تهديداً وصلني إلى دبي عبر إخبار أهلي، في جنازة أبي التي مُنعت من حضورها، بأن رأسي مطلوب في حال عودتي. كما سُرحت من مؤسسة السيينا تعسفاً ومُنعتنا من التصرف في أي أملاك لنا بإدراج أسمائنا في لائحة الإرهاب، على الرغم من أننا لم نحمل السلاح يوماً، ولسنا منتمين إلى أي جهة سوى لمبادئنا التي نعلنها من دون خوف، في حين غُص الطرف عن الإرهابيين الحقيقيين من النظام والمتطرفين. ومع ذلك لم أكن أظن أنها ستكون آخر مرة أرى فيها بلدي، على الرغم من تأخير الحل لجعل الوضع يتعفن ويسهل فرض الحلول عليه بما يخدم مصالح القوى التي تدير الصراع، وهو ما جعل حتى حلمنا بالعودة يتباعد.

لقد تمكنت قوى الثورة في البداية مع حفاظها على ثوابتها الأولى، من السيطرة على سبعين في المئة من الأرض السورية، وكادت أن تنتصر لو لم يُفَرط باستقلالية قرارها الثوري الذي منع تقدمها في دمشق وجبهة الساحل، في الجبهتين اللتين كانتا كفيلتين بحسم المعركة لولا الارتهان لقرارات الخارج التي

أدت إلى تصعيد التطرف الديني والانقسامات الداخلية. وهو ما استتبع بدوره التفريط أكثر بثوابت أخرى. واتضح أن كل تفريط كان يجر معه انتكاسات وتنازلات متوالية، انتهت بالارتهاق لسيطرة الإرادة الخارجية وتدويل قضيتنا، وقد برهنت أنها غير معنية بانتصار ثورتنا، بل عملت على شذمتها وتضييع بوصلتها عبر إدخال المال السياسي في لعبة فرز القيادات والممثلين المزيفين لقوى الثورة، وعبر تسليح المتطرفين على حساب الجيش الحر وأبناء الثورة الحقيقيين.

لقد بدأت أتلمس مؤشرات التراجع مع إطالة أمد الثورة، وبدأت أتساءل حينها، هل كنا حقاً مستعدين للقاء الحلم والحرية المعشوقة بعد أربعة عقود من الحرمان ودفع أبهظ الأثمان لإنضاج لحظة الوصال تلك؟! أم أنها ستباغتنا بحضورها العظيم الأسر الطاغي، ونحن ما زلنا نتردد. هل نسمي «جمعة الدولة الديمقراطية» دولة الحريات، أم أن هذا قد يشكل خطراً على مصالح متعصب أو طائفي ما ممن حُسبوا على الثورة وهم كالنظام أبعد ما يكونون عن الإيمان بحرية الشعوب كما حدث حينذاك؟! وهل الحرية التي نريدها بديلاً للاستبداد، هل هي ديمقراطية مدنية أم ستأتينا بأشكال أخرى من الاستبداد، تحت مسمى الحاكم المستبد العادل الذي يروج له الطغاة من جميع الأطراف، أو الحاكمية باسم دين وحيد أو ولاية فقيه مما يروج له المتطرفون السلفيون تلغي الآخرين؟ إذ لا حل وسطاً بين الحرية والاستبداد.

ما كانت لتفتق مخيلتنا حتى في الأحلام أن يصل عنف النظام والقتل والتدمير والتهجير والتعذيب والإبادة إلى أغلب سكان البلد، لتصبح سورية الهولوكوست الأكبر، وجريمة العصر الحديث المسكوت عنها عالمياً، بما سمح بتحويل سورية إلى ساحة حرب عالمية ثالثة، تتصارع فيها وعليها جميع قوى العالم، ويباح فيها استخدام جميع أسلحة الحروب والدمار الشامل، المرخصة والمحرمة دولياً، ما رهن البلاد لاحتلالات خارجية متعددة، وبدد تحت سياط موجة صقيعه الشتوي القارص ما بدنا حلماً وربيعاً، وزوى معه ما زرعه وأثمر براعم ربيعية كان لها أن تبشر بمستقبل واعد، لولا أن دُفع الحلم ليتحول إلى كابوس ومأساة لم يستفك منهما الكثيرون إلى الآن. لذا، مهما بلغنا من التفاؤل والقدرة على الحلم، لا يمكننا إنكار هزيمتنا الآنية، كمدخل يوجهنا إلى كيفية الانتصار على أوها منا أولاً، وهو خير لنا من وهم انتصار كاذب يجرفنا إلى هزائم أكبر لا تقتصر على هزيمة الروح والذات المنوط بها تحقيق الانتصارات، وكما يقال: «لكل حصان كبوة، وإن ما خربت ما بتعمر، والمصيبة التي لا تقتلنا تقوينا»، أمثلة صاغت تجارب الشعوب لتنهض بنفسها من كبوتها، تبني من هزائمها قوة أصلب تشد عودها وتقويه أكثر. فهل يذكر العالم أن نحو قرن من الهزائم والتراجعات مرّ على الثورة الفرنسية، التي كانت شعاراتها الأولى: «المساواة والحرية والإخاء» قبل أن تتوج كمنارة للحرية ومبادئ حقوق الإنسان في عصرنا الحديث؟!!

لا شك أن مشاعرنا تفاوتت ونحن نشهد ثورات الربيع العربي تورق براعمها وتذوي قبل أن تنضج وتزهر أحلامنا بها لتصبح وقائع مجسدة، ولا شك أن مشاعرنا، خلال سنوات ثورتنا العشر، تناوبت بين قمة التفاؤل وقمة الإحباط. بين بدايات، كنت أقول فيها لمن يسألني عن رأيي في نتائجها، إن الشعب إن أراد الحياة يوماً، لا بدّ أن يستجيب له القدر. وبين النهايات التي بتنا نتوجس فيها حتى من الحلم ذاته، أن يوقعنا في هاوية الوهم الذي تم سوق الثورة وأبنائها إلى مسلخه، من أقرب من ادعوا صداقتهم لها.

كما لا شك أن اعترافنا هذا بهزائمنا لا يعني أبداً انتصار العدو الذي سلم البلاد إلى خمسة جيوش احتلال يرهنها ويرتهن لها بكل قراراته. وهو لا يعني أبداً أننا لم نحقق انتصارات ما كان لها أن تتحقق لولا قوة استحقاق حلمنا وقوة إيماننا به وبحريتنا، التي ذقنا طعمها ولن نستسيغ دونها أي طعم آخر، مهما بلغت التضحيات المرتقبة لتحقيقها، دون أسفٍ أو ندم على أي خسائر شخصية، أو أي رغبة في المهادنة أو تسليم راية تنكس حلمنا. وقد هانت علينا أرواحنا وكل ما استحوذ عليه النظام مما نملكه فداء له، أمام فكرة خسارتنا لوطننا وحلمنا بحريته واستقلاله.

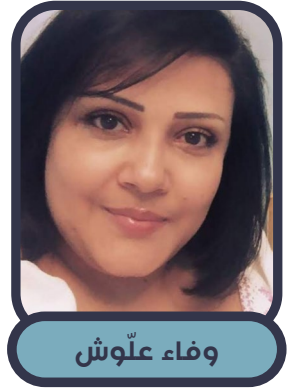
والمكسب الأكبر الذي لا يستهان به من إنجازات الثورة، هو تحطيمنا لحاجز الخوف، محطمين معه نحو نصف قرن من العبودية الراسخة، استحكم نظام الطغيان من خلاله شعبنا، وحولته إلى عبيد عاجزين حتى بأحلامهم عن الانعتاق من عبوديتهم. لقد كانت ثورة على ذاتنا وعلى خوفنا أولاً وقبل كل شيء، كما هي ثورة لنيل الحرية لا تموت بالتقدم كفكرة، والفكرة لا تموت والأمل لا ينطفئ إلا مع انطفاء الحياة ذاتها. وستبقى حية متوقدة تشعلنا كلما خبا لهيئنا، ما دام تحالف العالم أجمع لم يتمكن من إطفائها طوال عشر سنوات، على الرغم من دعمه غير المسبوق لنظام القتل والإبادة، ومحاولته إعادة تدويره وفرضه بالقوة علينا. وشعبنا ما زال حتى الآن يهتف لثورة الحرية والكرامة ولا يجد بديلاً عنها. وما زلت معه أو من أنها ستُحقق يوماً ما تطمح إليه مهما طال الزمن، على الرغم من الإحباطات المتتالية وتعثر تحقيق النصر إلى الآن، وتشردم القوى على الساحة الوطنية وبعثرتها. لأن من التحموا بجسد الحرية عشقاً حتى الموت، الحرية بجميع أشكالها، مضحين بالغالي والنفيس، ومن يسعون بدأب لإنضاج التجربة واستبصار المصير بوعي تام ومسؤولية، لاستحقاق لقاء الحرية المعشوقة بقلب طاهر وعقل نقى من رجس الأنانية والاستفراد وإلغاء الآخر، يحق لهم في النهاية أن يُزفوا إليها ليتربعوا على عرش قلبها وعقلها، ليسودوا ويحكموا بما تمليه عليهم تضحياتهم العظيمة لأجلها.

النساء السوريات.. حق تقرير المصير ونضال الاستمرارية

وفاء علّوش

تاريخ وصول المادة: 24 آذار/ مارس 2021

كاتبة حقوقية وروائية سورية، من مواليد مدينة حمص في عام 1983، درست الحقوق في جامعة دمشق وتخرجت منها في عام 2005، وتابعت دراساتها العليا في الإدارة في المعهد السوري - الفرنسي «المعهد الوطني للإدارة العامة». محامية تكتب في مجال حقوق المرأة وتمكينها. نالت جائزة كتارا للرواية في دورتها الخامسة لعام 2019. ينشر لها مقالات رأي بشكل دوري في المواقع والصحف الإلكترونية. تكتب القصة القصيرة والنصوص النثرية. عملت مدربة للدراما في القاهرة ضمن فريق أكاديمي بهدف تمكين الأطفال اللاجئين من الاندماج عن طريق الفن.



وفاء علّوش

فتح الربيع العربي باب الأمل واسعاً أمام النساء لتحقيق أهداف قضيتهن، وجددت نسائم الصحوة التي شهدتها الدول العربية في العقد الأخير أمنيات النساء في الحصول على بيئة متفهمه تحترم وجودها كاملاً.

تأثرت الحركة النسوية بمناخ الحرية العام ورأت أن النضال في سبيل الحرية لا يتجزأ، وأنها قد مُنحت الفرصة لإثبات قدرتها على قيادة المجتمع وإبراز دورها الريادي.

لقد رافق انطلاق الربيع العربي صحوة حرية عامة، حيث بدأت تتضح ملامح الحرية الفردية ووعي المسؤولية الاجتماعية لدى كثير من الأشخاص، ولم تتخلف الحركة النسوية عن الركب فقد بدأت تتضح ملامح المشروع النسوي وتسجيل النقاط وبناء الاستراتيجيات والأهداف من أجل استكمال تحصيل الحقوق الإنسانية والقانونية كاملة.

عشر سنوات من الربيع مرت على قيامة الشعب السوري ثائراً في وجه الطغاة، تختلف التسمية ويحتال المرردون على الكلمات وتبقى النتيجة واحدة والألم واحد، هي ازدياد معاناة المواطن وازدياد معاناة النساء بصورة خاصة في حملهن مسؤوليات تفوق قدراتهن النفسية والجسدية، في غياب الحماية القانونية والمجتمعية، علاوة على المشكلات والمعوقات القانونية التي تعانها في ظل وجود قانون قاصر، وإجراءات معوقة وروتينية تشل حركة النساء في المجتمع وتحرمهن القدرة على التصرف قانونياً.

يضاف إلى معاناة النساء في شؤون الحياة اليومية بعد الثورة، الثمن الذي دفعنه في المعتقلات، فصوتهن المخنوق في المعتقلات والإمعان في تعذيبهن من السلطات الأمنية الجانية، واستخدام

وسائل تعذيب مهينة تترك آثاراً نفسية وجسدية على المدى الطويل، مثل الاغتصاب الذي كان أهم وسيلة من وسائل التعذيب، أدى إلى طعن جسد المرأة وروحها في آن واحد، وأكد على نظرة دونية تسلع جسد المرأة وتجد منه باباً للإهانة والتجريح، ولا يُستثنى من تلك المعاناة ما ألمّ بهنّ من تغييب وإخفاء قسري ومحاولات طعن وتشويه وتحييد عن المشهد العام والسياسي على وجه الخصوص.

فقد عانت المرأة محاولات تهميش مستمرة بهدف تنحيها عن المشهد الاجتماعي والسياسي على الرغم من تحملها العبء والمسؤوليات، بالموازاة مع الرجل، مرات كثيرة وأضعافاً مضاعفة في أحيان مختلفة.

لقد شهدت العقود الأخيرة تطوراً لافتاً في ذلك الصدد على صعيد حضور النساء في الميادين الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، قوبل ذلك بصدد مجتمعي كبير في بعض الأحيان، من جراء سيطرة الفكرة القديمة القائلة إن بعض الميادين تعد حكراً على الرجال، ما يجعلنا أمام استحقاق محاولة تفكيك بعض الأفكار السائدة بخصوص النساء إلا أن استبدالها ما زال يصطدم بصعوبات مختلفة.

تتضمن دساتير الدول عادة إرساء مبادئ مجتمعية غير قابلة للمساس بها وعلى القوانين الوضعية احترامها وعدم الخروج عليها في النصوص القانونية وتطبيق ما يتناسب معها، وتنص عادة على نصوص تكفل المساواة بين الجنسين، غير أن القوانين الوضعية الخاصة تخالف تلك المبادئ في كثير من الأحيان وتقع في فخ التمييز الواضح بين الجنسين عن دراية أحياناً أو عن سوء فهم في أحيان أخرى بحجة مراعاة الأعراف الاجتماعية والدينية، ليقى الدستور في نهاية الأمر بمبادئه لا يتعدى كونه حبراً على ورق.

تشير الإحصاءات أنه على الرغم من ازدياد مشاركة المرأة في مجالات العمل العامة، فإن نسبة المشاركة مقارنة بنسبة الرجال العاملين فيها، ما تزال قليلة وقد لا تشكل فرقاً واضحاً في رحلة نضالها من أجل الحصول على حقوقها الإنسانية كاملة لأسباب اجتماعية غالباً وعملية ومهنية في أحيان أخرى.

ومن باب الإنصاف؛ علينا أن نشير إلى نقطة قد نغفل عنها في خضم نقاشاتنا بخصوص المرأة وحقوقها وعملاتها، فمن غير المنطقي أن يقتصر عمل المرأة على ميادين الحياة العامة فحسب، ذلك أن كثيراً من النساء قد يعملن في مزارع وحقول أو مصانع أو في المنازل وفقاً لاحتياجاتهن أو لظروفهن المعيشية، من دون أن تؤخذ هذه الأرقام في الحسبان في الدراسات والإحصاءات الموجودة، إضافة إلى أن ربات البيوت قد يعملن بدوام كامل في منازلهن ويؤدين مهمتي التربية والتعليم، في وقت ينكر العالم على ربات البيوت صفة المرأة العاملة، ذلك أنهم يعدون أداء الواجبات المنزلية من اختصاصها ولا تستحق عليه شكراً أو عرفاناً.

عملت المرأة في المنزل وفي المزرعة وفي مجالات الميادين العامة السياسية والاجتماعية، إلا أن ذلك لم يثنها عن دأبها في رحلة نضالها المستمر منذ مئات السنوات لتحصيل حقوقها التي لا تختصر فقط في حق الاقتراع أو التمثيل السياسي أو ما شابه.

لقد برزت المرأة في التنظيمات الحزبية وفي قيادة التظاهرات ودعم الحراك، واستمرت قدرتها على الاحتواء في صياغة مفهوم جديد للعدالة والتسامح مع أطراف المجتمع التي همشتها زمنًا طويلًا.

أثبتت التجربة وفقًا لقراءة التاريخ أن المرأة حملت عبئًا كبيرًا في بناء الدول في معناه الحرفي في الأوقات التي تلت الحروب، فقد ساهمت في أعمال البناء مثلما ساهمت في البناء في معناه المجازي على صعيد النفس البشرية، كما أدت مهمتها التربوية والاجتماعية، ولم تتخلف المرأة السورية عن الركب في ما يخص هذه الأمور فقد صنعت من الخيام بيوتًا دافئة ووقفت في التظاهرات متصدرة المشهد مدافعة عن حق المجتمع السوري في الحرية والديمقراطية، خطت فوق آلامها وحملت لواء القضية مجددًا.

غير أنها قوبلت في أغلب الحالات بنكران عرفانها ورفض الاعتراف بها كائناً كاملاً، إذ ما زالت حتى اللحظة تعدّ كائناً من الدرجة الثانية إنسانياً واجتماعياً وقانونياً وسياسياً.

لقد شكل نضال المرأة في العقد الأخير علامة فارقة إذ إن المرأة وعلى اختلاف مجالات عملها، أدت واجبها الثوري ونالت حصتها ودفعت ثمنًا كبيرًا من مغبات الحروب التي ما تزال قائمة في بعض الدول.

فألربيع العربي يثبت - بما لا يدع مجالاً للشك - أن مشاركة المرأة الرجل جنبًا إلى جنب في الحلم أو في الخروج لتحقيقه، بات أمرًا جليًا حتى لو كثرت الأقاويل حوله أو اختلفت بخصوصه.

بعد شهر آذار/ مارس شهر الاحتفال بالنساء والأمهات وربما من قبيل المصادفة أن يكون شهر انطلاق الثورة السورية التي شاركت فيها المرأة وتصدرت فيها مشاهد عدّة، سواء كانت أمًا امرأة عاملة ووضعت بصمتها في الحراك.

يتبدى لنا بعد اندلاع الثورة السورية وما تبعها من كوارث إنسانية أخذت أشكالًا عنيفة من حرب مستعرة، أو اعتقال أو تهجير أو تغييب وإخفاء قسري، الدور الذي سقط على كاهل المرأة ربة المنزل بعد غياب الرجل الذي كانت تتقاسم معه المهمات العائلية، إذ وجدت نفسها وحيدة يتقل كاهلها واجب تعويض غياب رب الأسرة وتأمين احتياجات المنزل ماديًا وتأدية واجبات الأب والأم المادية والمعنوية.

لم تختلف معاناة المرأة مجتمعيًا وقانونيًا عن معاناة الرجل بسبب أحداث العنف كثيرًا فقد كانا في الخندق نفسه وعاشا الألم ذاته في كثير من الأحيان، علاوة على ما وقع على أكتافها من مسؤوليات أسرية وتربوية ومهنية بسبب غياب الرجل بفعل عامل الحرب المستمر، رافق ذلك وجود تحجر قانوني تجاه الحقوق الممنوحة للنساء وانعدام مرونة تطبيق النصوص القانونية لتناسب مع الظروف العامة والخاصة التي تقف عائقًا في وجه إتمام كثير من المهمات الأسرية.

خرجت المرأة في التظاهرات السورية والعربية أيضًا متجاوزة خطر إطلاق النار أو احتمالية الاعتقال، صدح صوتها عاليًا ونظمت حركات سياسية مناهضة للأنظمة السياسية في سبيل المطالبة بالحرية المنشودة فدخلت المعتقلات وتحملت صنوف التعذيب المختلفة التي تمعن الأجهزة الأمنية في استخدامها.

لم تثبت النساء بمشاركتها في الحراك الثوري أحقيتها في اكتساب حقوقها فحسب، بل أوضحت للعالم أنها شريكة في حمل الهمّ العربي والمواطنة والأحلام من دون اعتبار أن هذه مهمة الرجل فحسب، بل عدّت نفسها عنصرًا اجتماعيًا فاعلاً عليها أن تكون عاملاً أساسيًا في التغيير المأمول.

رافق ذلك -في بعض الأحيان- وجود هجمة مضادة تنفي عن الحركة النسوية أحقيتها وترفض استمرارها بحجة أنها ليست أولوية، وإنما تنحصر الأولوية في الوقت الحاضر بالتخلص من الاستبداد والطغيان، فحصل تشويه لصورة النشاط النسوي الخاص في فئات المجتمع، أدى إلى نفور عام من الحركة ما انسحب على رفض المطالب المحقة بالمطلق ونبذ السيدات المشاركات في الحركة.

لقد بيّن ما سبق وجود مشكلة حقيقية كشفها الوعي الذي اكتسبته الشعوب بعد انطلاق الثورات ضد الطغيان، إذ أوضح وجود فجوة عميقة بين النص والتطبيق وبين الإنشاء النظري والأمر الواقع، وفتح الباب واسعاً لإثارة كثير من القضايا النسائية التي كانت من التابوهات المرفوض تداولها اجتماعيًا.

إن خروج المرأة عن صمتها جعلها تدفع الثمن الأكبر في أحيان كثيرة بسبب سعيها إلى الخروج من عباءة المجتمع، ولا يعد ذلك أمرًا غير طبيعي فهو استمرار لسلسلة المعاناة التي ألمت بها منذ قديم الزمان.

لكن خروج المرأة من عباءة العادات والتقاليد لا يعني كسر قيمة المجتمع ولا يعني تفكيك الأسرة أو كل المثالب والعيوب التي يتفنن في سردها رافضو فكرة المساواة، إن المرأة بوصفها إنسانًا كاملاً تحاول إثبات ذاتها وتدفع الثمن غالبًا في سبيل تحقيق تلك الغاية، من أجل أن تنال اعترافًا عالميًا بها على أنها ليست جسدًا فحسب تقتصر مهمته على الجنس والإنجاب.

وفي هذا الصدد فإن الأمر الأكثر أهمية هو ما حققته المرأة في ثورتها على صورتها النمطية والقالب الذي وضعت فيه زمنًا طويلًا، فاخترت المرأة أخيرًا أن تتعد عن الصورة المثالية التي رسمها لها العالم إذ خرجت من قالب التضحية والأمومة على الرغم من قدسيته، واختارت أن تريح هالة القداسة عنها لتظهر إنسانًا عاديًا قابلاً للخطأ والصواب، ومن حقه أن يختار لنفسه طريقًا مختلفًا عما درج عليه المجتمع.

تقاسمت النساء الهموم والأعباء مع الرجل وحملن عنه نصف ما كان يحمله في زمن السلم، من دون أن نغفل انقطاع قلبهن لفقدان فلذات أكبادهن استشهادهن أو اعتقالهن أو تغييبهن قسرًا.

لم يكن يوم الثامن من آذار/ مارس مناسبة للاحتفال في بداية الأمر، بل كان إعلانًا تضامنيًا مع نضالها لتحصيل حقوقها ومناصرتها، ولهذا فإن غايته لا تقتصر على الاحتفال من عدمه، مع الأخذ في الحسبان أن ما حصلت عليه المرأة حتى الآن من أهداف ما زال غيضًا من فيض، تثبت ذلك التشريعات القانونية التي تنتقص من حق المرأة وتعدّها كائنًا قاصرًا ناقص الأهلية في الولاية على نفسه وأبنائه والقائمة تطول.

ما زالت التشريعات القانونية التي تنتقص من المرأة حتى الآن مثار أخذ ورد وغير مرحب بها رسميًا واجتماعيًا، إضافة إلى النظرة الاجتماعية التي تقزّم جهودها وإمكاناتها.

ولهذا فقد آن الأوان للعمل على تغييرها، فالاحتفال لم يحن وقته بعد كون النضال ما زال في بدايته والقضية بحاجة إلى وقت طويل لتحقيق الهدف.

تناهض الجمعيات والمنظمات للدفاع عن حقوق المرأة أو إصلاح القوانين التي تكشف تمييزاً جندياً، في حين تتعرض المرأة إلى عنف نفسي يوازي العنف الجسدي ويكافئه، إلا أن الحديث عنه يعد في حدوده الدنيا أو أنه لا يلقي بالاً لدى أولي الأمر وأصحاب الشأن ذلك أنهم يرون البحث في التعنيف النفسي رفاهاً لا محل له من الإعراب في ظل ما تعانيه الدول والمجتمعات على الصعيد العام.

من نافل القول إن تلك المعاناة تعد أمراً طبيعياً في بلاد تفتقر إلى الدينامية، وانعدام التعامل بروح القانون وتكيل بمكيالين في مختلف الوجوه السياسية والقانونية وهذا أمر تعرفه النساء والرجال ممن لا يتمتعون بحياة طبيعية تحترم الإنسان والمواطن ذكراً كان أم أنثى.

لكن ما لا يعد أمراً طبيعياً هو مناهضة المجتمع ورفضه النشاط النسوي، وتهميش دور النساء الإيجابي ومحاولة قلبه دورها في إطار اجتماعي معين، ورفض تصدرها المشهد العام بحجج دينية واجتماعية واهية.

إن المشكلة الحقيقية التي تقف في وجه نهضة المجتمع بحراكه النسوي هي الأصوات المتعالية التي تهزأ من تجدد المطالبة بحقوق المرأة، وتسخيف دورها وأحقيتها ومحاولة النيل من الخطاب النسوي القائم، والهجوم على الناشطات في الحركة النسوية وبعثهم بألفاظ دميمة، للقفز فوق المعالجة المنطقية للمطالب المشروعة.

لقد افتقر المجتمع إلى تكوين حاضن يحتوي مطالب النساء، ويعد منصة ومنطلقاً لرغبتهن في الحفاظ على إنسانيتهن كاملة وتحصيل حقوقهن، فكان المجتمع بشرائحه عبئاً إضافياً للمرأة، إذ إنه يكيل تجاه النساء بمكيالين فتارة يطالبهن بأداء واجباتهن الإنسانية، بحكم الظرف غير الطبيعي القائم ومرات كثيرة يحاول كم أفواههن عن المطالبة بحقوقهن.

لا تطمح النساء إلى المساواة مع الرجل في الدول الاستبدادية القائمة على الإساءة إلى الإنسان وسلب حقوقه، فالرجل ليس أفضل حالاً في دول عديمة المعايير إنما تسعى المرأة إلى الاعتراف بإنسانيتها كاملة وتحصيل حقوقها من دون نواقص، ومن دون أن نحتاج إلى وصاية ذكورية ومجتمعية تعتقد أنها الأفضل والأنجح في تسيير حياتها وتقرير مصيرها وفي هذا تتمنى النساء أن يكن مع الرجال يداً واحدة من أجل العمل على إزاحة الظلم والنضال من أجل مجتمع ودول عادلة.

إن المطالبة بالحرية أمر لا يتجزأ ولا يمكن أن يحمل وجهين متناقضين لتكون الحرية مجزأة إلى أقسام أو توزع بحسب المستحقين، إذ من غير الممكن النضال من أجل الحرية الفردية أو السياسية والعمل على النهضة بالمجتمعات، في مجتمعات تتجاهل وجود المرأة أصلاً، أو تعمل على استئثارها من حزمة المناداة بحقوق الشعوب، فمن يؤمن بالحرية ويناضل من أجل نيل الحقوق عليه أن يعترف أن للمرأة حقاً لا يقل أهمية ولا يقل درجة عن حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها.



حوار العدد

حوار مع جليبر الأشقر؛
العقد الأول من السيرورة الثورية العربية
إدارة الحوار: نور حيربي



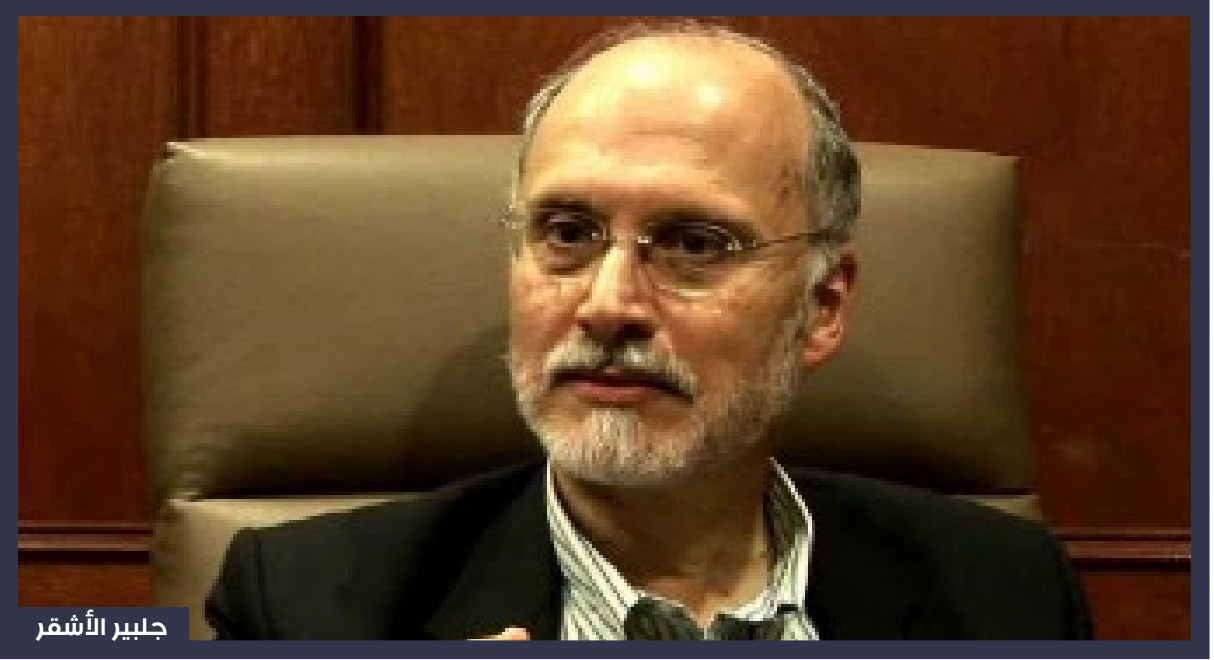
الموسيقي الناجي

الموسيقي السوري الذي لم يتلعه البحر
هو الذي حمل معه الطرب
جَدَّفَ بعود خشبي من حلب
حمل فوق ظهره قطعة من قلب حلب..
وهرب وهرب وهرب

يارا وهبي

حوار مع جليبير الأشقر؛ العقد الأول من السيرة الثورية العربية

إدارة الحوار: نور حريبي



جليبير الأشقر

باحث وأكاديمي لبناني في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، يدرّس في فرع دراسات التنمية، متخصص بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، العولمة والإسلام. من مؤلفاته: «الحرب الباردة الجديدة: العالم بعد حرب كوسوفو» (2000)، «صدام الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل 11 أيلول وبعده» (2002)، و«الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي» (دار الساقبي 2004)، و«السلطان الخطير» (دار الساقبي 2007) بالاشتراك مع نعوم تشومسكي، و«الشعب يريد. بحث جذري في الانتفاضة العربية» (2013)، و«انتفاضة الانتفاضة العربية. أعراض مرضية» (2017). كان قد غادر لبنان في عام 1983 إلى فرنسا حيث نال شهادة الدكتوراه بعد 10 سنوات حول موضوع الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط في ضوء العدوان الأميركي على العراق عام 1991.

نور حريبي

مساء الخير، أهلاً بكم في جلسة حوارية جديدة من جلسات (رواق ميسلون). جلستنا الحوارية مع الدكتور جليبير الأشقر بعنوان العقد الأول من السيرة الثورية العربية.

لدينا أسئلة كثيرة اليوم، بعد مرور نحو عشر سنوات على الربيع العربي الذي بدأ عندما أضرمت التونسي محمد البوعزيزي النار في جسده، احتجاجاً على الظلم الذي تعرض له، وانفجرت

الاحتجاجات في تونس، وبعدها انتقلت إلى دول عديدة، تطالب بالحرية والكرامة، وتصاعد الأمل في أن عقوداً من التدهور والديكتاتورية تقترب من نهايتها، وأن ربيعاً عربياً ينتظر شعوب المنطقة. انهار عدد من الأنظمة العربية سريعاً، وسقط حاجز الخوف، وقد سنحت الفرصة لكثير من المواطنين في البلاد العربية أول مرة منذ عقود، لقول كلمتهم، والاعتراض على واقعهم، ولكن مع الانقسامات الداخلية، والتدخلات الخارجية، وعسكرة الثورات، وصعود التطرف الديني، لم يزهري الربيع العربي كما توقع كثيرون، بل تحول إلى شتاء عربي هدد الآمال. مع الثورات ظهرت الأفكار والبنى التقليدية إلى السطح، وبرزت الظواهر الإثنية والطائفية، ونمت جماعات جهادية متطرفة في كثير من البلدان، تعادي الحداثة والتقدم، وهنا تبرز أسئلة كثيرة، من بينها: هل ما زال الربيع العربي مستمرًا؟ هل ستكون المنطقة محكومة دائماً بالصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي؟ يبدو الحديث عن الربيع العربي سهلاً، بحكم كثرة ما قيل وكُتب فيه خلال السنوات الماضية، لكن يبقى الرهان معقوداً على كتابة جديدة وقول جديد قد ينفعان في تقديم قراءة أكثر موضوعية وعمقاً للظاهرة، ويفسح المجال لتقديم خلاصات، أو نتائج مفيدة، لشعوب المنطقة مستقبلاً.

يسعدني أن أستضيف في هذه الجلسة الحوارية الدكتور جليبر أشقر، وأرحب أيضاً بكل من انضم إلى هذه الندوة، وأدعو الجميع في نهاية الجلسة الحوارية إلى المشاركة في فقرة النقاش وطرح الأسئلة.

أهلاً بك دكتور جليبر أشقر، وسعيدة جداً بتبليتك الدعوة، ووجودك معنا اليوم.

جليبر الأشقر

أهلاً بكم.

نور حريز

أبدأ في النصف الأول من الجلسة، بالسؤال الأول وهو حول مطالب الشعوب في دول الربيع العربي. كثرت وتنوعت مطالب الشعوب في دول الربيع العربي، وكانت هناك مطالب سياسية، ومطالب دستورية، وأصوات أخرى مطالبة بالديمقراطية والحرية، وأخرى مطالبة بإلغاء الطائفية السياسية كما حصل في لبنان، فهل تكفي هذه المطالب على تنوعاتها واختلافاتها لإحداث تغييرات جذرية؟ أو ربما على نحو أدق، كيف يمكننا إضفاء الطابع الجذري على هذه المطالب، مطالب الحرية والديمقراطية؟ هل يمكننا تسمية هذه القيم ببرنامج أو مشروع تنموي أو اقتصادي أو اجتماعي؟ أي كيف يمكن تحويل هذه المطالب من شعارات إلى خطة وبرنامج عمل؟

جليبر الأشقر

إن الشعار الذي عُده شعاراً مركزياً في الانتفاضة العربية، في الموجة الأولى عام 2011، والموجة الثانية عام 2019، كان شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، وهذا شعار ثوري بامتياز، إذ لم يكن

«الشعب يريد الإصلاح»، بل يريد «إسقاط النظام».

إن المطالب العامة تعتمد الحالة في كل بلد، فمثلاً الشعار الذي طغى في مصر بوجه عام في ساحة التحرير، «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، يعبر عن برنامج ضخم يضم الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ فالتطلعات الشعبية في كل الانتفاضات هي تطلعات عميقة وجذرية جداً، لأن الناس متعطشة لتغيير جذري، لا إلى تغيير في وجوه الحكام مع الإبقاء على النظام نفسه، وإنما إسقاط النظام بشكل كامل. وإذا كان الموضوع كيف نصل إلى هذا التغيير، فقد كانت هناك أوامم كبيرة في عام 2011، أوامم ارتبطت بتسمية الربيع العربي، فهي تسمية طغت في الإعلام العربي، والغربي أيضاً، واعتمدت هذه التسمية بناء على تجربتي تونس ومصر، وعلى السهولة النسبية في سقوط الرئيسين، بن علي في تونس، ومبارك في مصر، على الرغم من سقوط بعض القتلى في البلدين. ولكن نظراً إلى حجم الحراك اعتُبرت العملية سهلة نسبياً، خاصةً في منطقتنا المعتادة على القتل بالجملة، وبالتالي كان هناك وهم بأن الحالات الأخرى ستكون مشابهة، وفي هذا إغفال للاختلاف النوعي بين طبيعة الدولة والنظام في تونس وفي مصر، وطبيعة الدولة والنظام في سورية أو في ليبيا أو في البحرين مثلاً. هناك اختلاف كبير، فالسيناريو التونسي والمصري، سيناريو إقالة الرئيس من جهاز الدولة، ممكن في بلدان فيها درجة من التمايز بين العائلة الحاكمة أو الحاكم وحاشيته، وجهاز الدولة. إذا أخذنا مثال مصر وهو المعروف أكثر لدى الجميع، من الممكن أن نقول إن مبارك هو ابن الجيش المصري، لكن الجيش المصري ليس وليد مبارك، بمعنى أن مبارك كان مرتيناً للمؤسسة العسكرية، والمؤسسة العسكرية المصرية هي مركز الثقل في النظام السياسي في الدولة المصرية، ومن ثم عندما حصل الحراك الشعبي الضخم، والانتفاضة الشعبية الكبيرة، وتحول حسني مبارك إلى موضوع إحراج بالنسبة إلى النظام، وبالنسبة إلى المؤسسة، إضافة إلى ضغط العرب الأميركيين للدولة المصرية باتجاه التغيير، قامت المؤسسة بإقالة الرئيس. مثل هذا السيناريو غير ممكن في دولة كسورية، حيث بدأ حافظ الأسد منذ وصوله إلى الحكم في عام 1970 بإجراء تغييرات في بنية الدولة خاصة القوات المسلحة وأجهزة النخبة في القوات المسلحة، من خلال وضع أفراد عائلته وقبليته وقبيلة زوجته وأفراد طائفته، فقد كان استخدام العامل الطائفي من حافظ الأسد عاملاً مهماً في إرساء سيطرته، وتحقيق التحكم العائلي الكامل في السلطة والدولة، والأمر نفسه ينطبق على ليبيا مع القذافي، أصبح كوضع الملكيات في ثماني دول فيها أنظمة ملكية في الدول العربية، الدول الست لمجلس التعاون الخليجي، والأردن، والمغرب، وصار لدينا جمهوريتان حتى عام 2011 يمكن إضافتهما إلى الملكيات الثماني، بسبب سيطرة حكم العائلة التي تعدّ القوات الخاصة حرسها الخاص، ولذلك في هذه الدول كان من الخطأ وجود توهم بأن السيناريو سيكون مشابهاً للسيناريو التونسي أو المصري.

وبالتالي، نحن كنا أمام عملية تغيير في وضع عربي له عقود طويلة في الاستبداد، في وضع أنظمة تكلمت في السلطة ولديها امتيازات شتى. ومن ثم، فإن محاولة تغيير كل ذلك بربيع واحد، وهم كبير في الحقيقة، ولذلك منذ البداية وصفت ما يحدث بتغيير السيرورة الثورية، أي إن ما بدأ في 2011 هو سيرورة طويلة الأمد ستستمر لسنوات عديدة ولعقود من الزمن، وستمر كما كل السيرورات التاريخية بمراحل متعاقبة من المد والجذر، مراحل الصعود الثوري ومراحل الردة

المضادة للثورة، وحروب أهلية، وغير ذلك، كما رأينا في السيرورات الثورية الكبرى في التاريخ. انظر إلى الثورة الإنكليزية التي امتدت على مسافة طويلة جداً من الزمن، والثورة الفرنسية التي مرت بحروب أهلية طاحنة في تلك الأيام، هذه كلها أمور تنتمي إلى السيرورات الثورية التاريخية بشكل عادي.

لبّ الموضوع أنه كان ينبغي فهم ما يجري بهذا الشكل، وهذا يسمح بفهم أن الربيع كما ذكرت، تلاه شتاء، وشتاء قارس، ولكن كان يمكن توقع ربيع آخر، وقد حصل، وبدأ ربيع آخر بعد ثماني سنوات تحديداً، حيث انطلقت الأمور في كانون الأول/ ديسمبر 2010 من تونس، وانطلقت الموجة الثانية في كانون الأول/ ديسمبر 2018 من السودان، بل يمكن عدّ ما حدث في الأردن صيف 2018، الهبة الشعبية والحراك الشعبي، بداية الموجة الثانية، ثم السودان، ثم الجزائر، ثم العراق ولبنان، ولولا جائحة كوفيد لكانت هذه الأمور تفاقمت إلى أبعد من ذلك، لكن السلطات في معظم البلدان المذكورة استغلت الجائحة لتجميد الحركات الشعبية. ومع ذلك نحن على العكس أمام تعمق للجدور الأساسية التي ولدت الانفجار الكبير، والتي هي بالدرجة الأولى قبل السياسة، الشروط الاجتماعية والاقتصادية، فنحن شعوب عرفت الاستبداد لفترة طويلة، لماذا إذا تحركت فجأة في هذا الوقت وبهذا الشكل؟ هذا لا يفصل عن أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي هو الذي تفاقم بصورة خطيرة خلال العقود السابقة، أما الديكتاتورية فلم تتفاقم، وإذا أردنا أن نتكلم عن الديكتاتورية والديمقراطية، فإن نظام حسني مبارك كان أكثر ليبرالية من جميع الأنظمة العربية، فهناك معارضة مصرية كان لها وجود في الشارع، تتحرك، وتعمل، وتُضرب، وتحتل، والإخوان المسلمون كانوا موجودين بوصفهم تنظيمًا كبيرًا تحت رقابة السلطة، لكن موجودون، ليس مثل سورية أو حتى تونس من هذه الناحية. فالانفجار الكبير يأتي بسبب تفاقم الأوضاع الاقتصادية.

إن المنطقة العربية كانت تعاني من جمود اقتصادي، ومن معدلات نمو اقتصادي أكثر انخفاضاً من أي منطقة أخرى في آسيا وأفريقيا، ما ولد أعلى نسبة بطالة شبابية ونسائية في العالم، ولذلك فإن هذا التفاقم الاقتصادي والاجتماعي هو الذي أوصل الأوضاع في المنطقة إلى حد الانفجار، وهذا الانفجار كان يحتاج إلى شرارة، وأتت الشرارة من تونس، وفي تونس نفسها هذه الشرارة سبقتها شرارات، بمعنى أنه حصلت جملة توترات اجتماعية وانتفاضات محلية في تونس قبل الانتفاضة الكبيرة. والشيء نفسه يقال عن مصر التي شهدت صعوداً مميزاً للنضالات العمالية في السنوات الخمس السابقة للانتفاضة في الـ 2011، وبالتالي فإن المؤشرات كلها كانت قائمة. وكما ذكرت أكثر من مرة، السؤال الكبير في الـ 2011 لم يكن لماذا انفجر الوضع، بل لماذا تأخر الانفجار إلى هذا الحد؟ نظراً إلى أن الشروط التي تراكمت في السنوات السابقة، ووصلت قبل وقت طويل إلى مستوى لا يطاق. لكن الأوضاع الثورية شيء، والانفجارات العفوية الشعبية شيء، والثورات الناجزة شيء آخر، فحتى تستكمل ثورة، المعنى العميق في تغيير النظام وتحقيق الطموحات العميقة، فإن الأمر يتطلب وجود تنظيم للحركة الشعبية، وتنظيم ذاتي للحركة الشعبية، بحيث تكون هذه الحركة الشعبية قادرة بوجود أطر تمثيلية وقيادية لها، على إتمام التغيير الذي تشده، وهذه هي المعضلة الكبرى في السيرورة الثورية العربية، كما في كل السيرورات الثورية في التاريخ. الموضوع الأساس هو وجود أطر قيادية قادرة على إدارة هذا التغيير. هذا السؤال الكبير في المنطقة، ومن هذه الناحية

نحن نشهد بعض التقدم ما بين الموجة الأولى والموجة الثانية، وهناك اختلافات ما بين البلدان، فحالة السودان هي الأكثر تقدماً اليوم من حيث طبيعة التنظيم للحركة الشعبية، ولكن على الصعيد الإقليمي بشكل عام لا تزال لدينا مسافة طويلة، والأمل في أن الأجيال التي تسيست من خلال التجذر، ومن خلال وضع التوتر العام، ستتعلم الدروس، فحتى الفشل على طريقة المأساة السورية فيه دروس، وأمل بأن الأجيال الصاعدة ستستوعب هذه الدروس وتتمكن من إيجاد الأطر التنظيمية وأشكال التنظيم، بحيث لا تكتفي بالفيسبوك والتويتر ووسائل التواصل الاجتماعي، بل يجب أن تصنع تنظيمًا على الأرض.

إن التغيير الجذري للنظام، أي التغيير الاجتماعي والسياسي للدولة في المنطقة العربية، يتطلب كسر أدوات القمع التي تستند إليها هذه الأنظمة في كل البلدان المذكورة، ولكل جهاز مسلح، ما يضعنا أمام معضلة إما الصدام الذي يؤدي إلى حرب أهلية طاحنة، كما رأينا في سورية واليمن وليبيا، أو استسلام الحركة الشعبية، وبالتالي إجهاض أي آمال تغييرية، أو تمكن الحركة الشعبية من كسب قاعدة القوات المسلحة، وهذا ما فشلت في تحقيقه الثورة السورية. على الرغم من بعض الانشاقات عن الجيش، إلا أن الجسم الأساس للقوات المسلحة بقي تحت حكم النظام. وفي الحالة السورية، لا بدّ أن نأخذ في الحسبان التدخل الخارجي، الإيراني ومن ثم الروسي، الذي حمى النظام من السقوط الذي كاد أن يحدث عام 2013، وكذلك في عام 2015 كان في ورطة حقيقية لولا التدخل الخارجي الذي أنقذه.

كلما تمكنت الحركة الثورية من كسب أبناء الشعب ممن ينتسبون إلى القوات المسلحة، وإقناعهم برفض التحول إلى أدوات قمع كما تريد الأنظمة، عندها يمكن تخفيض تكلفة التغيير الثوري، ومن دون ذلك نحن أمام مأساة بالتأكيد.

نور حبرية

السؤال الثاني ذو شقين، الشق الأول، كيف يمكن أن يكون المسار الاجتماعي الاقتصادي سابقاً على المسار السياسي؟ وهل هو سابق عليه أصلاً أم إنهما متلازمان في الآن ذاته؟

الشق الثاني، ما مفهوم العقوبات الاقتصادية عامة، وما هي العقوبات الاقتصادية الأميركية على سورية خاصة تلك التي تهدف إلى التضييق على النظام سياسياً، كما تستهدف النظام المالي والموارد النفطية؟ فهل ترى أن العقوبات الاقتصادية الخارجية قادرة على تغيير موازين القوى القائمة حالياً، وإن كان كذلك، فإلى أي مدى؟ وما آثار هذه العقوبات على النظام؟ وعلى الدولة؟ وعلى المجتمع؟

جليبير الأشقر

أولاً بالنسبة إلى موضوع علاقة الاقتصاد بالسياسي، فهي علاقة وثيقة، فإذا لاحظنا عبر تاريخ الأنظمة الديكتاتورية، نجد أنها تقوم بإنجازات اقتصادية واجتماعية، على طريقة النظام الناصري مثلاً، فلا شك أن جمال عبد الناصر كان له شعبية ضخمة في مصر، ليس لأنه رئيس ديمقراطي،

فقد كان النظام مخابراتياً وعسكرياً، ولكنه كان نظاماً تقدمياً بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي حتى بالمعنى الوطني، إذ قام بإنجازات لا يمكن إنكارها، ونجح في تحسين الوضع الشعبي والوضع الجماهيري، وتحقيق درجة من العدالة الاجتماعية، ما حمل أغلبية الناس على مساندة هذا النظام على الرغم من ديكتاتوريته. أما ما يحدث في منطقتنا فهو تردّد اقتصادي في ظل الديكتاتورية. فمع بداية التسعينيات بدأ الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالتردي أي شهدت المنطقة عشرين عاماً من الانحطاط المستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتصاعد المستمر في اللامساواة الاجتماعية والفساد والمحسوبية، ما أدى إلى النفور من النظام، ولا سيما أن أغلب الناس لا يجدون فرص عمل، خاصة الشبان، كل ذلك جعل الوضع سيئاً جداً، وبالتالي عندما تتكشف هذه النقمة الاقتصادية والاجتماعية تتحول إلى سياسية بطبيعة الحال، وتحتاج كما قلنا إلى شرارة، وإلى عامل تفجيري، وهذا ما حدث في تونس وانتقل إلى البلدان الأخرى، وهكذا تتم عملية الانفجارات السياسية الكبرى.

ليس بالضرورة أن تحدث الانفجارات السياسية نتيجة خلفية اجتماعية أو اقتصادية، وإنما قد تحدث نتيجة الخضات التاريخية الكبرى كما يحصل في المنطقة العربية، إذ تكون عادة الحالة السياسية وثيقة الارتباط بأزمة اقتصادية واجتماعية، وهذا هو التشخيص الدقيق لما جرى ويجري في المنطقة العربية.

بالنسبة إلى العقوبات، لا أعتقد أن العقوبات لها تأثير كبير في نظام معزول، كالنظام السوري، خاصة بعد سنوات تحولت فيها سورية إلى ساحة حرب، وارتفعت ارتهاً كاملاً لروسيا وإيران، فلن تؤثر هذه العقوبات في إسقاط النظام. ويجب أن تكون مرفوضة لأنها لم تطل المجرمين وأفراد الأسرة الحاكمة والحاشية في سورية فحسب، وإنما تعدت ذلك إلى التأثير في حالة الشعب السوري، الذي يعاني من كارثة ومن مأساة هائلة. رأينا أن العقوبات التي كانت مرفوضة على العراق بين عامي 1991 و2003، لم تؤثر على صدام حسين ولا على أولاده ولا على عائلته، فيما دفع الشعب العراقي ثمناً باهظاً، فقد كانت العقوبات أكثر صرامة مما هي اليوم على سورية، لكنها أدت بحسب تقديرات الأمم المتحدة إلى فارق في معدل الأموات في العراق، إذ بلغ 90 ألف نسمة في السنة، هذا يعني أن هذه العقوبات قتلت ما فوق المليون عراقي، معظمهم من الأطفال دون الخامسة من العمر. لذلك تجب الموافقة على العقوبات التي تطال الحكام، وفي الوقت نفسه يجب رفض العقوبات التي تثقل كاهل شعب مسكين يعاني أصلاً من مشكلات كبرى.

لقد كانت العقوبات على جنوب أفريقيا ذات تأثير حقيقي على الاقتصاد في الجنوب الأفريقي، وبالتالي ساهمت في إسراع عملية القضاء على نظام التفرقة العنصرية في العهد العنصري، أما في سورية، فإن الاقتصاد السوري تحول إلى اقتصاد حرب، ولذلك لن تحقق هذه العقوبات أي معجزات في التغيير، ذلك لأن الصراع في سورية لم يعد صراعاً بين معارضة ونظام، بل إن الصراع الأهم بالنسبة إلى المرحلة التاريخية التي نحن فيها هو بين روسيا وإيران، حتى تركيا باتت طرفاً ثانوياً بالنسبة إلى هذا الصراع الذي تحاول فيه روسيا اليوم أن تصل إلى نوع من التنسيق والتوافق.

على الرغم من ذهاب بشار الأسد إلى موسكو ليتوسل بوتين للتدخل، إلا أننا يمكن أن نطرح السؤال، لماذا تدخل بوتين عام 2015؟ الأسباب عديدة منها:

- 1 - اقتناعه بأن الولايات المتحدة الأميركية وإدارة أوباما غير مهتمة اهتمامًا كبيرًا بالوضع السوري ولن تعرقل التدخل الروسي، بل رحبت فيه في البداية، وادعت اعتقادها أنه تدخل ضد داعش، وهذه كذبة كبيرة.
- 2 - أزمة القرم في أوكرانيا، والعقوبات الدولية الغربية على روسيا، وهذه عقوبات مهمة بالمناسبة، لأن اقتصادها عادي وليس اقتصاد حرب مثل سورية.
- 3 - النزوح الشعبي الكبير إلى أوروبا، في صيف 2015 بسبب هجمة داعش في الـ 2014.

كل هذه المعطيات أخذها لاعب الشطرنج فلاديمير بوتين في الحسبان، لفهمه أن سورية أصبحت ورقة مهمة، فتدخل في سورية لالتقاط هذه الورقة، والتفاوض مع الغرب، ومع أوروبا بصورة خاصة، ووراءها الولايات المتحدة، على الورقة السورية. فما هي الورقة السياسية عند روسيا؟ هي عملية إقصاء إيران عن الساحة السورية، وضبط الوضع في سورية، وفسح المجال لإعطاء ضمانات للاجئين للعودة، وهذا ما يطالب به الأوروبيون والأتراك وغيرهم. بالمقابل تبقى الورقة الغربية هي المال، فبوتين يحلم بإعادة بناء سورية بوساطة شركات روسية، أي يريد أن يجني ثمار ما زرعه من خراب في سورية، فبعد تخريب سورية يريد بناءها والاستفادة اقتصاديًا من ذلك، لكنه يحتاج إلى التمويل الغربي، وعليه تتم المفاوضات المستمرة.

نور حبري

تحدثت دكتور عن ضرورة وجود قطب ثالث يتصدى لقطبي الثورة المضادة، أي قطب النظام القديم، وقطب المعارضة الدينية الرجعية، هذا القطب الذي من شأنه أيضًا أن يتصدى للتخبطات القائمة بين هذين القطبين، كما حدث مثلاً في مصر وتونس، فما هي ركائز هذا القطب الثالث؟ وكيف يمكن أصلاً توحيد خطاب ما من خلال هذا القطب في ظل وجود أنظمة استبدادية، وفي ظل وجود ثقافة سائدة ذات صبغة دينية وإثنية وأيديولوجية؟ ما سمات هذا القطب؟ ومن أين نطلق لبناء قطب من هذا النوع؟

جليبر الأشقر

التغيير المطلوب في المنطقة العربية تغيير اجتماعي اقتصادي سياسي ديمقراطي، والديمقراطية تفترض فصل الدين عن الدولة، إذ لا يمكن تحقيق ديمقراطية حقيقية بفرض الدين على الدولة، ذلك لأن الديمقراطية هي سيادة الشعب، بينما المنطق الديني يقول إن النص الديني لا يمَسُّ، ويجب أن يفرض، وبالتالي لا سيادة للشعب على ما هو إرادة إلهية بالمنطق الديني، ولذلك فإن موضوع ما يسمى بالعلمنة هو فصل الدين عن الدولة، بما يسمح باستقلال الدين عن الدولة أيضًا. فالدين أيضًا يريد أن يكون مستقلاً عن الدولة لا أن يتم استغلاله من الدول كما في بلداننا، التي تستخدم المؤسسات الدينية بما يخدم مصالحها. فالتغيير المطلوب إذاً هو تغيير يلتقي مع آفاق جملة من القوى، مما يمكن تسميته بالليبرالي الإصلاحي، أي ليبرالي سياسيًا، وإصلاحي اقتصاديًا واجتماعيًا،

إلى التقدمي، أو ما يمكن تسميته باليساري، علمًا أن هذه التسمية في المنطقة لدينا نظرًا إلى طبيعة معظم الأطراف التي تدعي اليسار، صارت عند البعض جزءًا من الأنظمة، خاصة في الحالة السورية، وهي حالة واضحة. إذاً هذه الجملة من القوى يجب أن تجد لها طريقة انتظام بالشكل الذي ذكرته سابقًا فيما يتعلق بقدرة الحركات الشعبية على إيجاد الأطر القيادية الديمقراطية، أي الأفقية لا العمودية.

أي إن المطلوب هو جملة من القوى تعمل باتجاه ديمقراطي واحد، وتعلم أنها تواجه قوتين مضادتين بطبيعتهما للطموحات والأمانى التغييرية الثورية الشبابية، والقوتان هما النظام القديم، والقوى الدينية.

في الموجة الأولى حدثت الانتفاضات في بلدان كانت فيها القوى الدينية في المعارضة، ليس جميع القوى الدينية، فمثلاً في مصر كان الإخوان المسلمون في المعارضة، وكان السلفيون مع مبارك، لكنهم ركبوا الموجة في الـ 2011، وتظاهروا بالانضمام إلى الصفوف التغييرية، ثم عادوا اليوم لينضموا إلى جانب السيسي.

إذاً في الموجة الأولى، كانت هناك قوى دينية في المعارضة، وهذه القوى تمكنت بسبب دعمها الخارجي والتمويلي والإعلامي وغير ذلك، من الوصول إلى مراكز القيادة في الحركات الشعبية، وهي التي استفادت بصورة أساس من الموجة الأولى في الانتخابات، في تونس ومصر، ونراها في قيادة الأمور في ليبيا وسورية واليمن، متمثلة بجماعة الإخوان المسلمين بصورة أساس.

في الموجة الثانية، بعدما هُزمت الموجة الأولى، وهُزِم معها الذين كانوا قد وصلوا إلى مركز الأمور من خلالها، نرى أنها بدأت في السودان التي تجمع بين الديكتاتورية العسكرية والجماعات الدينية الرجعية في آن، ما أدى إلى استبعاد هذه القوى عن الحراك الشعبي.

وفي الجزائر، كانت القوى الدينية منبوذة في الحراك الشعبي، ولا سيما أنها شاركت في حكومات متفرقة.

وفي العراق ولبنان، نجد حزب الله وميليشيات الحشد الشعبي العراقي تمثل القوى الأصولية الدينية، على الرغم من أنها شيعية وليست سنية، لكن في النهاية الأمران سيان، فهي جزء أساس من السلطة في البلدين، في العراق ولبنان.

غير أن الوضع الحالي تخطى مؤقتًا اللحظة التاريخية الأولى التي انخرطت فيها القوى الدينية في السياسة وأمسكت بزمام الأمور، بسبب الضعف التنظيمي والمادي والسياسي للقوى الأخرى.

نحن اليوم أمام آفاق جديدة، ولكن يبقى هناك ضعف شديد في مجال تنظيم هذه القوى. الحالة الأكثر تقدمًا في المنطقة هي الحالة السودانية، حيث تمكنت الحركة الشعبية من خلق إطار لها من خلال تجمع المهنيين السودانيين الذي أنشأته المعارضة السرية غير الشرعية لنظام البشير، التي تحولت إلى الناطق الرئيس باسم الحركة الشعبية الفعلية في السودان، يضاف إليها حراك شبابي منظم بصورة رائعة، عبر لجان تضم عشرات الآلاف من الشباب، والتفاعل بين هذين الطرفين هو أساس الحركة الشعبية السودانية، فهي إذاً حالة متقدمة، وقد تليها حالات أخرى، وتتمنى ذلك. هذا طبعًا لا يكفي، لأن الوضع صعب جدًا في مواجهة الجيش والقوات المسلحة المدعومة من مصر والإمارات

العربية المتحدة والمملكة السعودية وغيرها، أي أن الوضع السوداني صعب جداً، لكن هناك حركة شعبية استطاعت تحقيق مكاسب عديدة ومستمرة في الصراع. الوضع السوداني قد ينتهي بمأساة، فليس هناك شيء مكتوب في السماء حول مصير ما يجري، لكن الأمور مفتوحة، والمهم أن هناك تنظيم متقدم للحركة الشعبية.

الحالة الأخرى كانت حالة تونس، فقد كان دور الاتحاد العام التونسي للشغل الذي سمح أصلاً لتونس أن تكون البلد الأول الذي أسقط ديكتاتوراً، رئيساً في تنظيم الحراك الشعبي والانتفاضة التونسية في الـ 2011، لكن للأسف لم تخض الحركة النقابية الصراع السياسي، بمعنى أنها لم تخض الصراع الذي يؤدي إلى وصولها إلى السلطة، لأنها كانت الحالة الوحيدة المنظمة المعبرة عن الحركة الشعبية تعبيراً كاملاً وعميقاً، واكتفت، بحراسة شروط الديمقراطية، وهذا يحد ذاته مكسب، ولذلك فإن تونس هي الحالة الوحيدة في المنطقة التي حققت الديمقراطية السياسية، بل ويمكن أن نقول إن تونس هي أكثر بلد من البلدان العربية ديمقراطية، بمعنى تحقيق الحريات الفعلية، ووجود انتخابات نزيهة، أي مقارنة بالمحيط العربي هي بالتأكيد حالة متقدمة.

في الوقت نفسه، تعدّ تونس أكبر دليل على أن الديمقراطية ليست بذاتها الحل الكافي، والدليل على ذلك الانتفاضات المتتالية في تونس، انتفاضات شبابية قامت في مطلع هذا العام، سببها تفاقم البطالة الشبابية وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يشير إلى أن التغيير المطلوب أعمق كثيراً من مسألة الديمقراطية، وأن الديمقراطية جزء من الحل، وليست الحل بذاته.

نور حبري

ذهب بعض الكتاب والمنظرين والمثقفين إلى القول إن أخطاء المعارضة كانت خارجة عن السيطرة، وما كان ممكناً توقعها ولا تداركها، بسبب الانقطاع الطويل عن المناخ السياسي، وغياب قيادة فعلية ونخبة سياسية، فهل كان في رأيك من غير الممكن فعلاً تدارك هذه الأخطاء؟ وهل كانت هناك أخطاء كبرى يمكن تلافيها؟ وما هي هذه الأخطاء؟

جليبير الأشقر

بالتأكيد هناك أخطاء، وبالتأكيد الفشل مرتبط بأخطاء. صحيح أنه لا يمكن إعادة كتابة التاريخ بناءً على الخيال، ولكن يمكن رصد هذه الأخطاء، وإعطاء أمثلة عن بعض الحالات الأكثر شهرة. في حالة مصر؛ إن وقوف القوى التقدمية والليبرالية المتمثلة بحمدنين صباحي والبرادعي (الليبرالي واليسار) مع السيسي في الـ 2013 قضى عليها، حيث وقعت في وهم كبير بأن الجيش سوف يكفني بإزاحة محمد مرسي، ثم سيفسح مجالاً جديداً أمام الديمقراطية، وهذا وهم قاتل، أي لقد ارتكبت خطأ تاريخياً جسيماً بالفعل.

وإذا نظرنا إلى الحالة السورية، تكفي قراءة كتاب برهان غليون، وهو يعترف بكل الأخطاء، التي أدت إلى سيطرة الإخوان المسلمين على المعارضة التي تحولت إلى واجهة غير فعالة حقيقةً لأولئك الذين يمسكون بزمام الأمور والفعل، وبسببهم سيطرت الدول على المعارضة الخارجية السورية.

وأنا في رأيي أن الثورة السورية صُربَت منذ انتقال زمام المبادرة من الداخل إلى هيئة في الخارج أصبحت تحت سيطرات مختلفة.

هناك إذاً بالتأكيد مشكلات كبرى، ولكن لا ألوم مثلاً الحركة الشبابية السورية ولجان التنسيق واللجان المحلية في المرحلة الأولى من الانتفاضة الشعبية، على عدم إفرانهم قيادات منهم، لأنهم كانوا أضعف من الواقع. فإن طبيعة النظام القمعية لم تفسح المجال أمام الناس حتى تترى سياسياً وتربط شبكات على الأرض، غير الفيسبوك ووسائل التواصل، نتمنى أن يحصل ذلك في المستقبل. والشيء نفسه يقال عن بعض التجارب، مثل التجربة السودانية، التي شاركت فيها القطاعات الإنتاجية الفعلية في الانتفاضة، وأثرت في شكل البلد اقتصادياً من خلال الإضراب العام، هذا ما افتقدت إليه سورية.

نحن أمام سيرورة ثورية طويلة. أنهيت كتابي الأخير حول الانتفاضات في درس الانتكاسة بعد الـ 2013، أنهيته بالتمييز بين التفاؤل والأمل، إذ ليست هناك دواعٍ للتفاؤل في المنطقة العربية، بل على العكس وبكل وضوح، إن أسباب التشاؤم أكثر من أسباب التفاؤل، نظراً إلى ضعف الحركات الشعبية، ونظراً إلى شراسة وضخامة الأجهزة القمعية الموجودة، لكن هناك مجال للأمل بالأجيال الجديدة الصاعدة، التي تتعلم من دروس ما حدث، وبالتالي فإن العمليات الثورية عمليات تراكمية، وهنا محط الأمل، الأمل هو الإقرار بأن هناك طاقة وإمكانية للتغيير، والنصر في نهاية المطاف، وتحقق هذه الإمكانية يعتمد على قدرة هذه القوى على تحقيق كل ما ذكرناه. وعليه فإن الأمل يختلف عن التفاؤل. التفاؤل هو الاعتقاد بأن الأفضل سوف يحصل، وأنا في الحقيقة لست متفائلاً ولا متشائماً، بل أفضل الحديث عن الأمل، لأن الأمل شرط تفاؤل الإرادة، ونحن نستطيع أن نجمع تشاؤم العقل مع تفاؤل الإرادة، وهذا يتطلب الأمل، وهو موجود ومشروع.

أسئلة الحضور

ريمون معلولي

كنت أكتب عن العشوائيات في سورية، والثورة، أو الربيع السوري، وأنهيت من الكتابة في هذا الموضوع أمس، وأنا أعرف جيداً هذه المنطقة، لأنني بحثت فيها بشكل عميق في سنوات سابقة، وحتى عام 2011، وكان يبدو، أن سكان العشوائيات هم خليط من مستويات اقتصادية واجتماعية مختلفة، وليس صحيحاً أنها تمثل حزام الفقر بالملق، في سورية على الأقل، حيث هناك فئات اجتماعية اقتصادية يمكن أن تصنفها أو تصنفها بمستوى الطبقة الوسطى، إضافة إلى وجود ضباط برتب عالية يقيمون في هذه المناطق، كما يوجد مهندسون، ومحامون، وفي الوقت نفسه هناك فئات مهمشة تعمل على الرصيف، بعربات البيع غير المنتظمة ومن دون منشآت، أي تعمل في كل أشكال العمل النظامي وغير النظامي، المأجور وغير المأجور، إضافة إلى عمل النساء على الأرصفة.

إذاً، أريد أن أصل من هذا الكلام، إلى أننا أمام تركيب اقتصادي اجتماعي لا يمكننا أن نصفه بصفة معينة، من الناحية الاقتصادية، بأنه فقير جداً، لكنني وجدت - وكانت لدي معلومات كبيرة

جدًا من كل الاتجاهات -، ووصلت عبر التحليل العاملي إلى المتغيرات المؤثرة في الحالة. والسؤال كان إحصائيًا: ما هي أكثر العوامل تأثيرًا في هؤلاء السكان؟ الذين اندفعوا منذ اللحظة الأولى إلى الثورة، واندفعوا إلى الشوارع بقوة عنيفة، وكانوا أكثر من تلقى الأذى، أولاً بالعصي، وثانيًا بالبي كي سي، أي كانوا يتعرضون للضرب بالطلقات ذات الخردق، وكنت ممن شهد ذلك وشارك في إسعافهم، وبعد ذلك بدأ الرصاص، ثم استخدم النظام كل أشكال العنف، حتى على البنية التحتية، بما في ذلك تجاه مساكنهم التي مسحها عن الأرض، وهنا أقول: هل العامل الاقتصادي هو الذي حرك هؤلاء؟ أي أنا أريد أن أقول إنني لست مع مقولة إن العامل الاقتصادي هو المحرك، كما كان يقال في الأدبيات الماركسية الكلاسيكية، بل أنا أقول إن هؤلاء السكان يعيشون حالة تهيمش بكل أنواعه، الأمان والأمن والضغط والتهديد بالترحيل، إضافة إلى الفقر طبعًا، وإضافة إلى تقاليدهم التي جاؤوا بها من الريف، وموقف السلطة منهم، ووضعهم في ما سميتهم بمتلازمة التهميش. هؤلاء أعتقد أن العامل الاقتصادي عندهم ليس العامل الحاسم في تحريكهم وانطلاقهم، بل جملة من عدة عوامل من بينها شعورهم بتهميشهم وعدم الاعتراف بهم من أي أحد، ومسألة الكرامة التي ثار من أجلها الشعب السوري، فهو لا يريد الحرية فقط، بل الكرامة أيضًا، فما هو مدى مشاركتك لي في هذا الاستنتاج؟

عصام دمشقي

أعتقد أن المنطقة العربية نجت من موجة التغيير الديمقراطي التي اجتاحت العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، والتي خلقت مناخًا جديدًا في العالم كله، وأحدثت تغييرات ديمقراطية عديدة في دول أميركا وأفريقيا وآسيا، فيما نجت الدول العربية منها، لذلك فإن المقاربة غير صحيحة عندما نقول إنهم تحركوا في هذه اللحظة بسبب تراكم الوضع الاجتماعي فحسب. فالوضع الاجتماعي موجود بالتأكيد، لكن لا نستطيع أن نقول إن لحظة تفجر الربيع العربي كانت لحظة صراعات طبقية، أو لحظة تأزمات طبقية، هي لم تكن هكذا، حتى البوعزيزي احتج لأن الشرطة لم تقبل شكوته على الشرطة التي ضربته، وفي مصر لم يكن في ساحة التحرير عمال ولا فلاحون، بل كان هناك شبان ونساء. صحيح أنه كانت هناك شعارات عامة حول «العيش» والحرية والعدالة الاجتماعية، ولكن الأساس كان هو الانزعاج من الاستبداد الدائم، ومن استبداد بن علي وزوجته في تونس، وسيطرتهم وفسادهم، وكذلك مبارك الذي كان يريد توريث ابنه، وفي سورية الوضع أسوأ، في ظل الوضع الاستبدادي والطائفي.

وفي الحديث عن سورية، نحن نعرف جيدًا أن ريف دمشق الذي انتفض هو ريف غني ينافس دمشق العاصمة في الغنى، فهو ريف صناعي وتجاري، وليس من المعقول أن يترك هذا الريف كل شيء ويتنفض، لكن هذا الريف كانت تذله السلطة أكثر كثيرًا من المدينة، وكانت تتحكم أجهزة المخابرات في كل تفاصيل صناعته وتجارته وحياته اليومية، أكثر كثيرًا من دمشق العاصمة. المشكلة الأساس كانت مشكلة الحرية، ومشكلة الكرامة، ومشكلة الاستبداد، ونحن كثيرًا ما ناقض أنفسنا، فنقول إنه كان هناك دور كبير للإسلاميين في ثورات الربيع العربي، فهل الإسلاميون كانوا يحملون

رأية التمرد الاجتماعي؟ وهل كانوا ممثلي العمال والفلاحين؟ بالتأكيد لا، لكنهم بشكل طبيعي يشكلون أكثرية الشعب، خاصة أن الحركات السياسية قد قُمت، فيما بقي التدين والإسلام موجودين بشكل طبيعي مع وجود المساجد. إذاً هنا يوجد تناقض في قولنا إن الناس كانوا إسلاميين، وفي الوقت نفسه نقول إنها كانت حركة اجتماعية، أبدأً هي لم تكن حركة اجتماعية. لو تحدثنا عن مصر وثورة الخبز سنة 1977 التي كادت تتحول إلى حركة سياسية، نقول نعم، هذا الكلام صحيح، لكن لم تكن كذلك حركة ميدان التحرير، وشاهدنا العائلات التي ظهرت في المقابلات، لم يكن لها علاقة بالعمال ولا الفلاحين، وأنا كما يغريني التحليل الطبقي، يغريني أيضاً التحليل الملموس.

جمال الشوفي

في الحقيقة توجد نقاط كثيرة تقارب فيها وجهات نظرنا في تحليل سياق الربيع العربي بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بموضوع الأمل والموجة الثورية المقبلة، وأنه لا يوجد حل سحري في المنطقة، مع الاختلافات التي درستها حضرتك بشكل كثيف ومعتم، باختلاف تجارب المجتمع المدني في المناطق العربية. الألفت للنظر، وهو الرائع، وضع حالات معيارية لتقييم ثورات الربيع العربي بغض النظر عن أحلامنا ورغباتنا. إذا سمحت لي أن أضيف، وأتمنى أن أسمع رأيك في هذا الموضوع، أولاً، هل يمكن إضافة خلاصة عامة لمؤسسات الربيع العربي في العقد الماضي، تقوم وفق نقاط معيارية محددة، ومنها عدم حل سحري جاهز لتطبيقه في المنطقة العربية بثوراتها المتعددة والمختلفة، ثانياً، فعلى قوات التحرر المدني عدم التمسك بشرعيتها الثورية السياسية وخوض حوار عقدي اجتماعي طويل يقارب التجربة التونسية مع قوى المجتمع المحلية خاصة الإسلامية، كونها تمثل الأكثرية الشعبية في المنطقة، وثالثاً، الإدراك العميق لزمان التغيرات الكبرى، ومحطات صراعه المتغيرة، وأشارت حضرتك بوضوح إلى الـ 2013، وفي سورية نشير بوضوح إلى الـ 2015 وما بعدها، عندما أصبحت عقدة دولية، هذا مع التمسك بالحقوق المدنية والحريات العامة وفق جدول زمني مفتوح لا يكتفي بمرحلة انتقالية ولا بمغريات الحالة السياسية.

جلبير الأشقر

سأبدأ من الأخير فصاعداً، أولاً لست أدري ما الذي يجعلك تقول إن القوى الإسلامية تمثل الأغلبية الشعبية، أنا لست مقتنعاً على الإطلاق بهذا، حتى في ليبيا، عندما جرت أول انتخابات ديمقراطية فيها، فشلت تلك القوى في الانتخابات، وفي مصر محمد مرسي في الدورة الأولى لانتخابات 2012 حصل على أقل من ربع الأصوات، وفي الدورة الثانية انتُخب بفضل 60% من الأصوات التي لم تصوت له في الدورة الأولى، أي لم تكن تريده، لكنها صوتت له في الدورة الثانية لأنها فضلتها على أحمد شفيق ممثل النظام القديم. طبعاً الوضع السوري أنتم تعرفون فيه أكثر مني، لكنني لا أعتقد أن الشعب السوري أغلبته مع القوى الإسلامية، ولو كان ذلك لكننا رأيناه، لكننا شاهدنا فشل المعارضة بعد هيمنة القوى الدينية عليها، ما قضى على قسم كبير من قدرتها على التأثير في قسم كبير من الشعب السوري.

هذه في رأيي أسطورة استشراقية، فالاستشراقيون مثل إدوارد سعيد، يعتقدون أن ثقافتنا محكوم عليها بالدين، وتبقى دينية، وهذا خطأ. انظر إلى العراق اليوم، تجد قوى دينية مهيمنة بالكامل على العراق، ولكن لو عدنا إلى الخمسينيات في العراق، تجد أن القوى التي كانت مهيمنة على الشارع في العراق شيوعية، وكان يقال في العراق شيعي شيوعي، بمعنى أن الحزب الشيوعي كان القوة الأكبر بين الأغلبية الشيعية العراقية. إذًا، كفانا توهماً، واستيعاباً للتصوير الاستشراقي لمجتمعنا، فنحن لا كمنطقة ولا كشعوب محكوم عليها أن تتبع قوى دينية، وهذا يختلف عن الإيمان، الإيمان شيء، وهيمنة قوى تستخدم الدين برنامجاً سياسياً، شيء آخر تماماً.

ثانياً، عندما نقول، بما أن القوى الإسلامية هي التي قادت، فالثورة لم تكن اجتماعية، لأن هذه القوى الإسلامية لا تمثل المطالب الاجتماعية، فهل تمثل القوى الإسلامية المطالب الديمقراطية؟! من الذي يعتقد أن القوى الدينية الأصولية هي ممثلة الديمقراطية وحاملة راية الديمقراطية؟

إذًا، حجة أن القوى الإسلامية مهيمنة تثبت أنها ليست ثورة اجتماعية، يمكن استخدامها نفسها للقول إنها لم تكن ثورة ديمقراطية، فالموضوع إذًا ليس كذلك.

إن الموجات الديمقراطية التي حصلت في الثمانينيات، والتي شملت أميركا اللاتينية، وقسمًا من شرق آسيا، كانت تحولات ديمقراطية في بلدان شهدت نموًا اقتصاديًا وصناعيًا وتحديثًا سريعًا خلال العقود السابقة، ما خلق فيها طبقة عاملة، وطبقة وسطى، وقوى طالبت في وقت ما بالتغيير الديمقراطي، ومثال واضح على ذلك، يمكن التحدث عن بلدين، هما البرازيل، وكوريا الجنوبية، إذ نجد السيناريو نفسه؛ دولتان شهدتا تصنيعًا متسارعًا، ثم وصل الأمر إلى حد أن الحركة العمالية كان لها دور أساس مع الطبقة الوسطى وغيرها في قلب الديكتاتورية العسكرية، وتحقيق التغيير الديمقراطي.

إذا انتقلنا إلى أوروبا الشرقية، نجد حالة مختلفة تمامًا، فمجتمعات أوروبا الشرقية كانت في حالة جمود اقتصادي لفترة طويلة، قابلة للانحيار، أي كانت في مستنقع اقتصادي، خلافًا للمثال الأول، وانهارت الأنظمة فيها بسهولة، لأنها أنظمة كانت قائمة على موظفين، لا على ملاك، أما في الحالة العربية، وهي الأسوأ، نجد عائلات تملك الدولة كلها، ولا تملك الرأسمال أو الأراضي فحسب. إذًا هذا يجب وضعه في تصورنا، نحن ننتهي إلى حالة جمود اقتصادي، وإلى منطقة كاملة تعاني من أزمة اجتماعية واقتصادية شديدة، ويهمني ما قاله الدكتور ريمون عن العشوائيات وغيرها، فهي موضوع مهم، لكن كل الإحصائيات عن فترة التسعينيات، وفترة العقد الأول من هذا القرن السابق للانفجار، تشير إلى تصاعد أرقام البطالة بشكل كثيف، وإلى تصاعد الفقر ونسبة الفقر، وهي من أعلى النسب في المنطقة العربية.

التهميش الذي تكلمت عنه، يبدأ أساسًا بأن قسمًا كبيرًا من المجتمع يعمل في القطاع غير المنظم كما يسمى، هذا هو التهميش بعينه، وهذه حالة اقتصادية اجتماعية، كما كنت أقول دائمًا، حيث يوجد ترابط بين الحالتين، ولم أنكر البعد الديمقراطي، والعطش للديمقراطية، ولا أحد يمكن أن ينكر أن الثورات ضد الاستبداد، وأن الناس تريد الكرامة، ولكن الكرامة ليست فقط كرامة بمعنى الكرامة السياسية، بل إن الكرامة تبدأ من الحالة الاقتصادية للناس، فالعاطل عن العمل يرى نفسه

دون كرامة، لذلك ضم الانفجار الثوري بصورة واضحة هذا العدد الضخم من الشبان العاطلين عن العمل في منطقتنا، ولا سيّما أصحاب الشهادات منهم.

ما سبب تراكم القهر عند البوعزيزي؟ هل سببه فقط أن الشرطة عاملته بهذه الطريقة؟ ولماذا عاملته الشرطة بهذه الطريقة؟ لأنها كانت تريد أن تمنعه من بيع بضاعته في منطقة ما؟ أي هو اضطر إلى الخروج من المدرسة وتوقيف دراسته بسبب وضعه الاجتماعي التبعس، والانتقال إلى هذا العمل البائس الذي كان يقوم به. إذًا، إن تغييب الحالة الاقتصادية والاجتماعية خطأ كبير، هل تعتقد أن البوعزيزي درس كارل ماركس أو درس جون لوك أو غيرهما وقام بما قام به لأسباب سياسية؟ لا بل كان لديه قهر نتيجة وضعه الاجتماعي والاقتصادي التبعس.

فضلاً عن أننا إذا تحدثنا عن الحالة السورية، فينبغي الانتباه إلى بشكل خاص إلى حالة الجفاف الذي عانت منها المناطق الريفية وغيرها، ثلاث سنوات سابقة للانفجار، والتي أدت دورها في مفاخرة الأوضاع. ويكفي أن ننظر إلى التظاهرات، كما قال الأخ دمشقي، إذا كان من خرج في التظاهرات من غير العمال فمن هم الذين خرجوا للتظاهر؟ هل هم البرجوازيون بربطات عنق؟

في الحالة التونسية كما ذكرت، كان اتحاد العمال هو المحرك الرئيس للانتفاضة التونسية، ثم في الحالة المصرية، سبق الانفجار كما ذكرت خمس سنوات من النضالات العمالية في مصر، أكبر وأوسع موجة من النضالات العمالية في مصر، شهدتها البلاد قبل الانفجار، وخلال الانفجار نفسه.

في 7 شباط / فبراير 2011 تحديداً، عندما قررت الحكومة المصرية إعادة فتح الاقتصاد، يشل البلد إضراب عام عمالي، مئات الآلاف من العمال. نحن نقع في خطأ الإعلام الغربي وغيره، الذي يريد أن يسقط أحلامه على ما يجري عندنا، وهي أن تكون الاحتجاجات مرتبطة بإطلاق عملية ديمقراطية فحسب لا تمسّ النظام الاقتصادي والاجتماعي، ولا علاقة لها بالسياسات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي، على دول المنطقة كافة، والتي هي سبب رئيس لتفاعلها مع طبيعة الأنظمة الفاسدة القائمة في المنطقة، في خلق هذه الأوضاع المزرية اجتماعياً واقتصادياً والتي أدت إلى الانفجار السياسي الذي رأيناه. فهذه الأمور يجب أن تؤخذ بكاملها في الحسبان، والتحليل كما قلت. فعندما يقال موجة ديمقراطية، فهذا يعني أن تحولاً ديمقراطياً يأتي بعد تقدم كبير، وهناك انفجار ديمقراطي يأتي بسبب جمود وانهيار، الحالتان مختلفتان تمامًا.

المسألة ليست مسألة ماركسية أو غير ذلك، المسألة هي مسألة فهم انفجار وسيرورة ثورية تاريخية، نبحث في شروطها كافة دون مسبقات نظرية، يكفي أن صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية تعترف بأن الانفجار الكبير في المنطقة العربية يعود إلى أزمة اجتماعية اقتصادية عميقة، لكننا نختلف على الحل، إذ يرون أن الحل في المزيد من النيوليبرالية والتحرير الاقتصادي، أما أنا فأرى غير ذلك، أرى أننا في منطقة لا مجال فيها لأن يؤدي الرأسمال الخاص دور المحرك الرئيس، لأن هذا الرأسمال ضمن الشروط القائمة يتوجه نحو المضاربة ونحو العقارات والربح السريع، وليس نحو التوظيف الصناعي المطلوب للتنمية. إذًا لا تنمية في منطقتنا إلا بالعودة إلى دور مركزي للدولة في العملية التنموية، لكن ليست دولة على طريقة ديكتاتوريات الأمس، بل نريد لهذا الأمر أن يأتي ضمن شروط ديمقراطية حقيقية وجذرية، هذا هو الحل كما أنا أراه.. وهو ليس حلاً جاهزاً، لكن لنقل هو تصوري للحل بحسب تشخيصي للأزمة. ماذا يتطلب الأمر للخروج من الأزمة، وإعادة

وضع هذه المنطقة من العالم على سكة التنمية، وفي الوقت نفسه على سكة الديمقراطية؟ نعلم أن التنمية في شروط الديكتاتورية كما شاهدناها في الستينيات، تؤدي إلى حالة من الفساد والتبذير، تلغي فوائدها في نهاية المطاف.

طارق عزيزة

لدي ثلاث نقاط سريعة. النقطة الأولى، أشرت في المداخلة إلى ثانوية الدور التركي، في حين أن الوقائع العنيدة، كما وصفتها حضرتك، تتحدث عن تخطيط وممارسات اقتصادية واجتماعية ضمن استراتيجية تريك ممنهجة للوجود الطويل الأمد، أتمنى أن تتوقف عند هذه النقطة.

النقطة الثانية، تركيزك على موضوع التنمية، ودورها في الانفجار، ثم دورها في الحل. فيما لو قامت قوى الأمر الواقع الحالية في مناطق نفوذها بتحسين شروط عيش الناس، بعد سقوط أورشيل رأس النظام، وبعد اختفاء بشار الأسد من الصورة، هل من شأن تحسين وضع الناس اقتصادياً تثبيت الأمر الواقع الحالي؟ بمعنى أن تقسيم مناطق النفوذ سيصبح له صيغة ما بتحسين الشرط الاقتصادي؟

النقطة الأخيرة، من الممكن أن تكون بمنزلة تعقيب، فعلاً إنه لوهم دخل إلى أذهاننا جميعاً، من قال إن القوى الإسلامية تمثل الأغلبية على الرغم من تصدرها المشهد، ولكن إذا وضعنا موضوع الإيمان جانباً، فهو موضوع آخر، ونظرنا إلى تجربة هذه القوى على الأرض، نرى نتائج حكم القوى الإسلامية بوصفها سلطات أمر واقع على الأرض وانتفاض الناس في وجهها.

الشيء الأخير، حضرتك في نهاية دراساتك ومقالاتك، تتحدث عن مهمة اليسار، وتنظيم جديد، وأعتقد لم تأخذ هذه النقطة حقها اليوم، فأى يسار؟ رأينا وضع اليسار وترهله والتحاقه باليمين، حتى قوى اليسار السوري، إما التحقت يمينياً مع الأنظمة، أو يميناً مع القوى الرجعية، فهل ما زلنا نتوهم بيسار ما؟

ماهر إسبر

نحن السوريين ربما كنا ناشطين في الثورة في البدايات، وأنت ذكرت لجان التنسيق المحلية، أو التنسيقيات، وكوني كنت أحد المؤسسين لها، وعملت في المكتب السياسي لمدة سنتين تقريباً، في الحقيقة كما تفضل كثير من المتداعلين سابقاً، لم يكن للإسلاميين دور في البداية، لكننا واجهنا مشكلة حقيقية في الواقع، هي أن الحامل الشعبي للثورة السورية، كان حاملاً ذا إرث إسلامي، أو هو إرث ثقافي تقليدي كلنا نعرفه، وهذا الإرث في مرحلة ما بعد عنف النظام والتدخلات الدولية التي دعمت بعض الحركات الإسلامية، أدت إلى انفراط عقدنا، وكان توجيه النظام لكل سهامه باتجاه هذه الحركات الديمقراطية.

وسؤالي هنا خارج النظرية، بمعنى التطبيق أكثر، نحن بوصفنا حركات ثورية، أو إذا كنا حركات ثورية في البداية، كيف يمكن أن تكون لدينا إمكانية للتنظيم ومواجهة هذا الواقع؟ أي مواجهة نظام

يفتك بنا، ومواجهة تدخلات دولية تدعم القوى الإسلامية، ومواجهة قوى كامنة داخل المجتمع، إسلامية، هي أكثر جذرية منا، وأكثر قدرة على الحشد والتنظيم والقتال، ونحن في ظل هذا الواقع، على الرغم من أننا لم نكن نفتقد الشجاعة أو التضحية، لكن حصل أن تم الاعتماد على نخب لم تؤد دورها، فنخب المعارضة السورية كنا نعرف أنها كانت كارثة على الثورة، فما الذي كان في إمكاننا عمله؟ ونحن في هذا الواقع، إذا كنا نريد أن نكون متفائلي الإرادة، أريد أن أسمع رأيك ما هي الإمكانية لاستئناف مطالب شعبنا بالديمقراطية والتحرر؟

محمود الوهبة

السؤال حول السودان، لا أختلف مع الدكتور في ما قاله، أن أفضل الثورات التي قامت كانت في السودان، بسبب الحوامل الشعبية المنظمة، ولم يذكر حضور المرأة أيضًا، إذ كان لها حضور فاعل جدًا، وفي الوقت نفسه جاء رئيس مجلس الوزراء على أرضية اقتصادية سياسية وطنية، لكنه اصطدم مباشرة مع مسألة مقايضة السياسة الوطنية بالتنمية الاقتصادية، إذا صح التعبير، وهذا ما ستصطدم به كل بلداننا العربية المتخلفة، الذاهبة إلى التنمية، هذه المسألة إلى أي مدى يمكن أن نتساهل بها؟

الناحية الأخرى، أنا لا أعرف، في ما يتعلق بالدكاترة أو الأساتذة الذين تحدثوا، عن محيط المدن الكبرى، فمحيط المدن الكبرى لا تشبه العشوائيات، ولا يمكن أن أقتنع أن جماعة عش الورور في دمشق هم مثل جماعة أبورمانه أو جماعة المزرة، أنا ابن حلب، وأعرف المنطقة جيدًا، هذا الحزام اسمه حزام الفقر. من غير الممكن لأي حدث مما حدث في المنطقة ألا يكون له صلة بالوضع المعاشي والوضع الاقتصادي بشكل عام. وأحزمة الفقر أغلبها جاء من الأرياف وأهل المدن الذين اضطروا إلى بيع بيوتهم في المناطق الأفضل ومن ثم السكن في تلك الأحياء.

إبراهيم هوش

أمام هذا الواقع السوداوي، أو الأقرب إلى السوداوي، هل من الممكن إيجاد شعار أو مهمة للقوى الديمقراطية اليوم في كل بلدان الربيع العربي؟ نحن كنا نحلم بأن ننجز المهمات الديمقراطية كلها خلال شهرين، وكنا في بداية الثورة السورية نقول في الشهر السابع سننهي الأمر، هكذا كنا نعتقد، وكنا نرى أن سقوط النظام يساوي نجاح الثورة. اليوم في لبنان مثلاً، هناك استعصاء لإنجاز شعار «كلن يعني كلن»، وهناك استعصاء لإنجاز وطن في العراق اليوم، فلماذا لا نفكر في مهمة، تكون مدخلاً لإنجاز مهمات أخرى؟

ولدي تعقيب بسيط؛ الأحياء المخالفة في حلب تمثل 40% من مدينة حلب، وجماعة الريف يتجمعون حول بعضهم ويعيدون إنتاج القرية داخل هذا الحزام، والأهم هو الموضوع الاقتصادي، إذ يوجد تقسيم عمل بين هذه الأحياء، قسم لعمل القمامة، وقسم يجمع الخبز اليابس، وقسم يجمع الورق، وقسم يجمع الزجاج، أو المخلفات المعدنية، وهذا فعلاً كان حزام فقر، بكل معنى الكلمة، لكنه أنتج أيضًا شبيحة حلب في معظمهم.

عماد الظاهرة

هناك دول تنفجر في المشرق العربي، وهناك منظومة دولة وظيفية، من لبنان، إلى الأردن، إلى سورية، إلى العراق، وحتى قد تطال تركيا وإيران، هناك مشكلة نعاني منها في منهجية التحليل، خاصة في عملية رصد المتحولات من أوساط المثقفين واليساريين، فكأن الطائفية مثلاً هي في جوهر المصيبة، أو أن الإسلامية، وهي حالة لم تكن قبل السبعينيات، فالاستبداد لم يكن إسلامياً، بل كان طابعه ناصرياً وشيوعياً وبعثياً وقومياً عربياً وقومياً سورياً، هذا جزء من مفاهيم المنطقية. وبالمقابل، في البداية كانت السياسة، وفي النهاية كانت السياسة، لكن السؤال الكبير، هل الشعب يعرف ماذا يريد؟ ما هو دور النخب؟ وما هو دور الإطار العام للدولة؟ وحضرتك أشرت إلى نقطة أساس سيقع الجميع بها، كل من سيتصدر المشهد السياسي، هذه دولة أمامك، هذا اقتصاد مخرب، وهذه مصيبة أمامك، إما دول الخليج، أو صندوق النقد الدولي، أو الغرب وشروطه، كيف ستحضر التمويل للدولة؟ معظم الطروحات تقول الليبرالية، والاقتصاد الليبرالي الحر، لكن حضرتك تقول، وأنا أتفق معك، إنه إذا غابت دولة الرعاية، ذهب الشرق الأوسط برتمته، ونعود مرة أخرى إلى الوضع المستباح القديم. والسؤال: إلى أي حد يمكن لدولة الرعاية أن تؤدي دوراً في الشرق الأوسط؟

جليبر الأشقر

سأخذ الأسئلة بالتسلسل هذه المرة، بدءاً بالأخ طارق، الذي تحدث عن تركيا، وأنا لم أقصد أن تركيا دورها غير مهم، وبالتأكيد أنا واعي تماماً لعملية التتريك، لكن تركيا اليوم مفعولها أصبح في جزء من الساحة السورية، وعلى أطراف الساحة السورية، أتحدث عن منطقة النفوذ التركي، فقد عرضت مؤخراً على الدول الأوروبية، أن تمول ما يسميها أردوغان منطقة أمانة على الحدود، أي أن يكون هناك تمويل أوروبي لتوظيفات اقتصادية في تلك المنطقة، أي أن يكون له مشروع لإطالة وإدامة السيطرة التركية على المنطقة، ونحن نرى اليوم في عفرين مثلاً أننا انتقلنا من صور بشار الأسد إلى صور أردوغان، وأنا لا أعتقد أن الشعب السوري قام بثورة للعودة إلى الإمبراطورية العثمانية. إذاً، أنا مدرك أن هذا موجود، لكنه هامشي، أما ما يتعلق بالقسم الأساس من الساحة السورية، الذي يسيطر عليه اليوم ما يسمى بالنظام، والذي هو شبح، يخضع للصراع الأساس بين روسيا وإيران، أي بين الطرفين المسيطرين هناك، حيث مصالح الطرفين ليست منسجمة، ولكل طرف مصلحة الخاصة، وهذا يتبدى في الضوء الأخضر الروسي للقصف الإسرائيلي للمواقع الإيرانية، حيث سورية متروسة اليوم بـ «إس 400» وغيرها، أي إن الدفاعات الجوية الروسية موجودة، لكنها لا تستخدم اليوم ضد الطيران الإسرائيلي، ومن الواضح تماماً أن هناك صراعاً خلف الستار سيكون الصراع الأهم في المرحلة المستقبلية إذا حصل بوتين على مبتغاه من الغرب، سنرى تطاحنًا روسياً إيرانياً في الساحة، في حال تم فك العقوبات المفروضة على روسيا.

هل يمكن أن يبقى النظام من دون بشار وتحسن أوضاع الناس؟ كل السيناريوهات موجودة في الحقيقة، لكن لو حصل فعلاً إخراج بشار، وتسوية تحت رعاية روسيا، مع موافقة غربية

عليها، وتمويل غربي وخليجي لإعادة الإعمار، ستكتفي الناس بهذا الوضع، إذا تحسنت أوضاعها الاقتصادية والمعيشية، وحصل متنفس سياسي بسبب هذه التغييرات، قد تسمح بإعادة الوضع إلى ما يشبه الوضع الطبيعي، لكن ستبقى التوترات الاجتماعية. يمكن لعملية إعادة البناء أن تشفي البلد، ويمكن أن تخلق متنفساً لأي نظام.

بالنسبة إلى الأخ ماهر الذي شارك في اللجان في مرحلة الانتفاضة في الساحة السورية، أنا لا ألوم الذين شاركوا في اللجان لعجزهم عن تحقيق ما هو شبه مستحيل، لأنهم رفعوا الغطاء بعد عقود من غطاء ثقيل يمنع التنفس، عقود زجت فيها الدولة عشرات الآلاف في السجون، وقضت على أي حراك سياسي في البلد. إذاً الحالة السورية قريبة من الشمولية، وأيضاً ليبيا، فيما يختلف الوضع في الأردن ومصر، مع وجود قوى سياسية قادرة على العمل، وهذا ما لم يكن قائماً في سورية، وفي ما يتعلق بالشرط الأساس، أي في ما يتعلق مثلاً بالتأثير في القوات المسلحة وغيرها. الثورة أو الانتفاضة إذا أخذنا مجازات حربية، المرحلة الثورية هي حرب حركة، هناك تمييز معروف بين حرب المواقع وحرب الحركة، وأنت عندما تبدأ بحرب حركة وليس لديك مواقع أصلاً، كما كان في سورية، فأنت تكون في موقع ضعف شديد. وبالتالي لا أتصور أنه كان هناك مجال للنجاح، لكن أعتقد أن قبول اللجان بحل نفسها عملياً وقبولها بوجودها في المجلس الوطني، أنا في رأيي، خطأ سياسي يمكن تداركه، ولو كانت ستتمتع، لتبقى تجربة داخلية، ولا تنتهي هذه التجربة بفساد المعارضة الخارجية، التي تحولت إلى مدخل لشتى أنواع النفوذ من الدول الإقليمية وغير الإقليمية، ورأينا ما حصل في نهاية المطاف.

بالنسبة إلى السؤال عن السودان، الدور النسائي وجد من البداية، وفي تونس هناك حركة نسائية منظمة أدت دوراً مهماً منذ المرحلة الأولى للتغيير في تونس، حتى في اليمن شهدنا مشاركة نسائية، لكن في الموجة الثانية في 2019 كان الدور أبرز. لكن في السودان، لم يكن الدور النسائي في قيادة الحراك، بل كان في قاعدة الحراك، فالأغلبية النسائية كانت في الانتفاضة الشعبية السودانية، لكن هناك دور لقوى نسائية منظمة وما زالت فعالة جداً في السودان. وأيضاً في الجزائر كانت هناك مساهمة نسائية مهمة في الحراك الجزائري، وفي لبنان كان دور النساء بارزاً جداً، وكانت النساء في الطليعة في الـ 2019، وفي العراق، على الرغم من أننا نعرف أن شروط المجتمع العراقي لا تساعد، لكن تأثراً بما حدث في لبنان، وعندما التحقت الحركة الطلابية بالانتفاضة العراقية، شهدنا مشاركة نسائية لشابات.

وبالنسبة إلى السؤال الذي طرحه الأخ محمود، حمدوك هو رجل المساومة، فهو رجل مقبول من العسكر، ومقبول من الإمارات، ومقبول من السعودية، ومقبول من مختلف الأطراف، قبلت به أيضاً الحركة الشعبية حلاً انتقالياً، علماً أن له ماض يساري، ومر بمرحلة شيوعية في تاريخه. وهذا ما ساهم في القبول به، لكن في النهاية وجد نفسه أسيراً للمؤسسة العسكرية، وأسيراً للتركيبة التي دخل إليها، والضغط الخارجية التي خضع لها، لكن كل هذا لا يبرر القبول بالتطبيع وغير التطبيع كما يحصل، على الرغم من أنه هو بذاته لم يقبل، لكنهم ساءرون على هذا الطريق، لأنه لا يوجد إلا طريقان، إما طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيره، وهذا يؤدي بك إلى التطبيع وغير التطبيع، لأن النظام الغربي يسود في هذا المجال، وتبتعد تماماً عن الحل المنشود، أو البديل عن

ذلك، بسيادة مستندة إلى الطاقة المحلية، ونحن مجتمعات فيها ثروات، لكن هذه الثروات مهدورة بطرق شتى، ما يتطلب نظاماً ديمقراطياً فعلاً، قادراً على تعبئة الشعب، وبالتالي جذب الاستثمارات الخارجية وغيرها، لكن من خلال ضبط العملية وتعبئة الطاقات الشعبية ومن خلال دور مركزي للدولة في خلق شروط التنمية.

اليوم أسرع تنمية في العالم هي التجربة الصينية، والتجربة الصينية عكس النموذج النيولبرالي بخلاف ما يتصور البعض أو يدعي، حيث في التجربة الصينية كان هناك دور أساس للدولة في النمو السريع الذي حصل في العقود السابقة وصولاً إلى اليوم، كما حدث بشكل تدريجي توسيع نطاق القطاع الخاص حتى أصبح طاغياً، لكن هذا لم يحصل بين ليلة وضحاها، إنما حصل بوصفه عملية تراكمية خلال سنوات عديدة أدت فيها الدولة، وما زالت تؤدي دوراً أساساً، لكن توظيف استثمارات الدولة والاستثمارات الحكومية كان لها الحصة الأكبر لفترة طويلة جداً حتى وصلت إلى الوضع الحالي.

ومجتمعاتنا لديها طاقات يجب أن تستخدمها، وبعدها تذهب للشركات الدولية بين أميركا وألمانيا والصين وروسيا وغيرها، فهذا يتطلب حكومات تعبر عن السيادة الوطنية، وبالتالي قادرة على أن تكون تنموية وسيادية في الوقت نفسه، في رسم سياسات تختلف كلياً عما نراه حالياً.

وأخيراً، بالنسبة إلى لبنان والعراق، الحالة صعبة جداً، إذ لا أرى تغييراً ممكناً في العراق أو لبنان، خاصة لبنان، ما دامت الدولة الإيرانية قائمة كما هي، لأنه ما دامت الدولة الإيرانية تمدد هذه القوى بدعمها، يصعب جداً التغلب عليها، تمدد تمويلياً وتسليحاً وتدريباً وغير ذلك.

لكن نحن نرى أن إيران نفسها بدأت تشهد هبات شعبية متتالية، والوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها مزر، فإيران ليست بعيدة عن حالة بلداننا العربية، وبالتالي هناك ترابط وثيق بين حالة لبنان والعراق، ويمكن أن نضيف إليهما سورية، والوضع الإيراني، سنرى كيف سيتطور هذا الترابط تاريخياً.

وأخيراً، قبل أن أنهى، بقي موضوع اليسار. للأسف، واضح أن قسماً كبيراً من القوى التي تحمل هذه الياقطة في منطقتنا العربية، لا تمت لليسار بصلية صراحة، فكيف لطرف ما يعد نفسه يساراً، واليسار يعني قيم المساواة بالدرجة الأولى، وقيم الديمقراطية، فاليسار الحقيقي تاريخياً يختلف عن الأنظمة التي ظهرت بادعاءات يسارية، فكيف يمكن أن يدعم اليسار مثلاً بشار الأسد؟ أو الحكم الإيراني؟ أو أن يعد حزب الله قدوة؟ ما علاقة ذلك بأي قيمة من قيم اليسار؟ إذاً مهما كانت التسمية، المطلوب فعلاً قوى تقدمية من نوع جديد، هذا اليسار القديم انتهى، وكما أقول دائماً، ما تبقى منه محنط تماماً، وليس له آفاق، وقسم منه ما زال امتداداً لما قام به اليسار الفلسطيني، مثل الجبهة الشعبية وغيرها، وعلاقاتها، بليبيا، والعراق، ودمشق، هذا ينسف معنى اليسار! ما معنى اليسار الذي يرتبط بأنظمة ديكتاتورية برجوازية طبقية استغلالية كهذه الأنظمة التي ذكرناها؟!!

إذاً العلة هي فيما يسمى باليسار في هذه المنطقة من العالم، وأنا أمل بصعود يسار من نوع جديد، والأمل في الأجيال الصاعدة لتحقيق ذلك. نرى عالمياً موجة صعود لنوع من التقدمية



الجديدة، حتى في الولايات المتحدة الأميركية رأيناها في ظاهرة حركة السود، بلاك لايفز ماترز، وغيرها، هناك حركات دائماً، وهناك تجدد، نأمل أن نشهد مثل هذا التجدد في منطقتنا بوصفه جزءاً من هذا التركيب من القوى الليبرالية التقدمية الإصلاحية إلى اليسارية التي يجب أن تكون هي صانعة التغيير، على الأقل في طور التغيير الديمقراطي الاجتماعي الأول في هذه المنطقة من العالم.



دراسات ثقافية واجتماعية (مكّمة)

■ الجوهرانية والجوهرانية الجديدة

في النظرية النسوية

نور حريري

■ التفكير مع العولمة

عبد الإله فرح، عبد اللطيف طالبی

■ الصراع على السلطة في سوريا في أثناء الحكم

الانفصالي؛ الخريطة السياسية

آلاء دياب

حب

هكذا يكون الحب.. قريبًا وقرَّبًا
يارا وهبي



الجوهرانية والجوهرانية الجديدة في النظرية النسوية

نور حبري

تاريخ وصول المادة: 25 أيار/ مايو 2021

مهندسة وكاتبة ومترجمة. ماجستير في الفلسفة. حائزة على المركز الأول في مسابقة القصة القصيرة لعام 2016 التي ينظمها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط في برشلونة، إسبانيا. لها عدة ترجمات منشورة منها: مفترق الطرق: اليهودية ونقد الصهيونية لجوديث بتلر، سُبل النعيم: الميثولوجيا والتحول الشخصي لجوزيف كامبل، الحياة النفسية للسلطة: نظريات في الإخضاع لجوديث بتلر؛ وعدة أبحاث منشورة منها: الترجمة تفكيكياً: الخطاب النسوي نموذجاً، جوديث بتلر: أدائيات الذات.



نور حبري

ملخص

صيغ عدد كبير من النظريات النسوية في القرن العشرين كمحاولة لرصد التفاوتات بين الأنثى والذكر، وتشريح الأنظمة الاجتماعية والثقافية المختلفة التي تمارس هيمنتها على الأنثى، وضبط مفهوم الأنثى، ما يُسمى بالذات الأنثوية، الذي يُعدّ مفهوماً مركزياً في النظرية النسوية. لقد كان هذا المفهوم، ولا يزال، ضرورياً وإشكالياً للنسويات، فهو نقطة انطلاق بناء أي نظرية، ومن دونه لا يمكن إحكام بناء النظرية النسوية. من خلال هذا المفهوم، تحاول المنظّرات النسويات تعريف الأنثى بدقة من دون الرجوع إلى المعايير الذكورية، من دون الاستناد إلى الخطاب التمييزي السائد، ومن دون الوقوع في شبك الحتمية التي يمكن أن تحتم على المرأة صفات معينة، أو تربطها إلى أفكار ثابتة، أو تلحق بها ما يقيدها ويكبّلها. فالمعضلة الحالية التي تواجه المنظّرات النسويات هي أن أي تحديد للذات الأنثوية ينتهي إلى حتميات من نوع معين. وعليه، تعددت النظريات النسوية، وتضاربت الأفكار والآراء حولها، وانتقدت جميعها أشد الانتقادات. راحت مجموعة من المنظّرات النسويات تُعرّف الذات الأنثوية بالإيجاب، وراحت مجموعة أخرى تعرّفها بالسلب. في كلتا الحالتين، ظل التعريف إشكالياً وملتبساً، ولا يزال السعي إليه مستمراً لارتباطه بمسائل شديدة الأهمية كالتمثيل السياسي، والفاعلية، والاستقلالية.

ولفهم العقبات الحتمية والجوهرانية التي تعترض سبيل النظريات النسوية المطروحة في هذه الورقة وإدراك كيفية تأثير هذه العقبات على صياغة مفهوم الذات الأنثوية، أروم في ورقتي هذه تسليط الضوء على الفلسفات التي مهدت الطريق لهذه النظريات النسوية وأستنها من جهة،

واستخلاص تفسير لمفهوم الذات الانثوية المرتبط بكل نظرية من هذه النظريات من جهة ثانية. تُقسّم الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسة. في القسم الأول، بالاستناد إلى نظريات النسوية الثقافية، أنظر في مفهوم المرأة وأفحص الدور الإشكالي الذي لعبته الجوهريانية في صياغة نظريات النسوية الثقافية. في القسم الثاني، أتوجه إلى عمل سيمون دو بوفوار الجنس الآخر، الذي يُعدّ نقطة تحوّل في الفلسفة النسوية وحجر الأساس للنظريات النسوية بعد النيوية، وأتقصى موضوع هذا العمل وإسقاطاته على ما جاء بعده من نظريات. وفي القسم الثالث، بالرجوع إلى النظريات النسوية بعد النيوية، أتطرق إلى تعريف الذات الأنثوية وإلى عدد من التفسيرات الحتمية والجوهريانية المتعلقة بالذات إياها.

كلمات مفتاحية: الجوهريانية . النظريات النسوية . النسوية الثقافية . الجندر . النيوية

أولاً: مقدمة

تُعدّ النظرية النسوية امتداداً للحركات النسوية الاجتماعية والسياسية التي انطلقت في منتصف القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من انهماك النظرية النسوية سياسياً واجتماعياً في تفسير مظاهر القمع والاضطهاد الواقعين على الأنثى وتحليل التفاوتات المختلفة بين الذكر والأنثى، تبقى جزءاً لا يتجزأ من منظومة الفلسفة الغربية المعتمّدة، وتبقى مرتبطةً بالسياقات الفلسفية الرئيسة وما تنتجها من مفاهيم جوهرية كالفردية، الذاتية، البنائية، وغيرها. فعلى سبيل المثال، نجد أن النظريات النسوية الثقافية التي ترجع إلى فترة العصر الحديث المتأخر للفلسفة الغربية، التي بدأت في منتصف القرن التاسع عشر وانتهت بعد الحرب العالمية الثانية، تتعامل مع مفهوم المرأة بوصفه ثابتاً وقابلاً للتعريف والتفسير. تركّز هذه النظريات جهودها على التصدي لمشكلة تعريف المرأة من طرف الرجل بلغة ذكورية سائدة ومنتشرة عبر التاريخ، وتحاول بناء تعريف جديد للمرأة بمصطلحات زعمت النظرية الثقافية بأنها غير ذكورية. اعترضت هذه النظريات بشدة على كيفية تصوير ووصف المرأة في وسائط الإعلام، فركزت بصورة خاصة على الثقافة السائدة وحاولت بناء ثقافة مضادة وخلق صورة «إيجابية» عن المرأة. في الواقع، لا يمكن الإحاطة بهذه النظريات وفهم خطابها والمفاهيم الكبرى التي تتعامل معها كمفاهيم الحرية، والجسد، والسلطة وإدراك أبعادها والعقبات التي تواجهها من دون تناول الفلسفة التي تبطنها وتملي عليها أحكامها، حتى وإن زعمت هذه النظريات بأنها وليدة الثقافة، وربما السياسة، لا الفلسفة. ومن ناحية أخرى، وبصورة مناقضة، نجد أن النظريات النسوية بعد الحدائية وبعد النيوية تستمد أفكارها بشكل واضح من فلسفات منتصف وأواخر القرن العشرين، وتعتمد اعتماداً كبيراً على مفهوم التفكيك الذي صاغه جاك دريدا، إلا أن جذوره تعود إلى مارتن هايدغر الذي استخدمه بمعنى الهدم والتخريب. ترى هذه النظريات أن المشكلة لا تكمن في الثقافة وإسقاطات الثقافة على اللغة فحسب، كما ادّعت النظريات النسوية الثقافية، بل تكمن في الخطاب بصورة خاصة، وتعتقد أن مفهوم المرأة، أو ما أصبح يُسمى بالذات الانثوية، لا يمكن تعريفه أو تفسيره ببساطة، فليس ثمة مدلول نهائي ثابت لـ «المرأة». كما تتناول هذه النظريات أدوات أخرى لتحليل التفاوتات بين الذكر والأنثى ومنها النظرية النقدية التي تسائل مفهوم الهوية ومنظومة

علاقات القوى المعتمّدة في المجتمع الأبوي، والتحليل النفسي الذي تعدّه أداة فعالة للكشف عن مركزية الذكر في الخطاب السائد. تسعى النظريات النسوية بعد البنيوية إلى تصحيح مسار النظريات الثقافية وتخطي مشكلاتها لترسيخ الاختلاف والتعددية بين النساء. وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلتها النظريات النسوية في هذا الاتجاه، أكانت هذه النظريات ثقافية أم بعد بنيوية، فقد تجاهل جزء كبير منها الاختلافات الداخلية الكامنة في الهوية الأنثوية، ووقع في شباك الجوهرانية والحتمية، وكشف عن أوجه قصور عدة.

في هذا السياق، يبرز سؤال حول كيفية بناء نظرية نسوية غير جوهرانية أو الوصول إلى طريقة يمكن من خلالها تحديد هوية أنثوية غير جوهرانية. وعلى الرغم من أن الإجابة على هذا السؤال غير متوفرة تمامًا في الوقت الحالي، يمكن المرء أن يجني نفعًا من تقصي النظريات المتاحة والمطروحة في هذه الورقة وبصورة عامة، وتحديد الاختلافات الدقيقة بين نظرية وأخرى، وبناء ما أسمته المنظرة النسوية شيلا ساندوفال (Chela Sandoval) بالوعي التعارضى التفاضلي الذي يسمح بالتنقل الحر بين هذه النظريات، من جهة، ومواصلة النقاش الذي لا بدّ من أن يثمر يومًا، من جهة أخرى. تقول ديانا فوس (Diana Fuss)، «إن التوتر الذي ينتجه نقاش الجوهراني/ التفسيري، مسؤول عن بعض أعظم استبصارات النظرية النسوية» (Fuss, 1995).

ثانيًا: النسوية الثقافية

يُعدُّ مصطلح النسوية الثقافية، الذي أستعيره من الفيلسوفة النسوية ليندا ألكوف Linda Alcoff، مصطلحًا شاملاً يتضمن عددًا كبيرًا من النظريات التي تدرس بناء الأنثى ثقافيًا، وتتصدى للقيم والمعايير الذكورية، وتميل إلى ترسيخ مفاهيم علمية وبيولوجية وسمات ثابتة وغير تاريخية عن المرأة. «تعيد النسوية الثقافية تقييم المرأة من خلال تفسير تأثيراتها على أنها مسألّمة، وحساسيتها على أنها ميل إلى الاحتضان، وخضوعها على أنه وعي ذاتي متقدم، وما إلى ذلك. لم تصد النسوية الثقافية لتعريف المرأة، بل للتعريف الذي قدّمه الرجل فحسب» (Alcoff, 1988). يبدو واضحًا أن النسوية الثقافية تؤكد على خضوع المرأة، وتفرض عليها صفات بيولوجية وطبيعية معينة، فتضمّنها إلى الطبيعة وتضعها في أدوار اجتماعية أدنى من أدوار الرجل الذي تنسبه إلى الثقافة. وعليه، تشجع النسوية الثقافية على حصر المرأة في محيط العائلة وبيئة المنزل وأدوار الأمومة والرعاية والاحتضان. من ناحية أخرى، تُعرّف الرجل من خلال الثقافة التي تحتوي الطبيعة وتتفوق عليها. بكلمات أخرى، تُبقي النظرية النسوية الثقافية على ثنائيات ضدية مختلفة _ثقافة/ طبيعة، سيد/ عبد، ذات/ موضوع، عقل/ جسد_ وتسعى من خلالها إلى خلق تراتيبات وجودية، تفرض على الرجل التموضع في المركز، وتفرض على المرأة التموضع في الهامش، ما يجعل الطرف الأول قادرًا على ممارسة القمع والاستبداد في حق الطرف الثاني.

هذا التفكير الثنائي الذي يفصل بصورة أساس بين العقل والجسد ينحدر من الإرتين الأرسطي والديكارتي اللذين يصرّان على الفصل بين «المادي» و«الروحي» وعلى وجود فجوة بين الخبرة الذاتية والخبرة الموضوعية. يُعدُّ ديكارت أبا الحداثة والفلسفة الحداثيّة، حيث تستند المعرفة والعلوم الحديثة إلى الكوجيطو الديكارتي الذي يمجد العقل ويدعو إلى التحرّر من الجسد. وقد رسّخ الفكر الديكارتي ومعايير الحداثة طريقة التفكير الثنائية، وكرّس بناء التراتيبات الهرمية بين

الثنائيات بصورة غير واعية. «إن الثنائية الديكارتية بين العقلي واللاعقلي، أو بين العقل والجسد، كانت لها انعكاساتها على فهمنا للاختلافات الجنسية، والتي نتج عنها التمييز بين العقل والتفكير العقلاني الذي يمثله الرجل، والجسم والتفكير اللاعقلاني الذي يمثله المرأة [...] حاول ديكارت أن يعيد النظر في مفهوم الطبيعة كخطوة أولى، ويقدم هذا المفهوم في حدود ومصطلحات ذكورية خالصة، فالطبيعة لا بد أن تُفهم بوصفها آلة ميكانيكية هندسية خالصة ويتعين على الفيلسوف والعالم أن يتحكمما وسيطرًا عليها عن طريق المعرفة الموضوعية التي يمدنا بها العقل كخطوة ثانية، لهذا أعلن ديكارت موت الكون أو الطبيعة بوصفها أنثى أو أمًا، وأعلن ميلاد وجهة النظر الميكانيكية الذكورية» (قطب، 1102). على هذا النحو، أثرت الفلسفة الثنائية الديكارتية بصورة خاصة في نظريات النسوية الثقافية وأملت عليها مفاهيمها ومبادئها، «تعدُّ الثنائية الديكارتية أصل الاضطهاد الجندي» (Wise, 2005). وبناءً على تمييز ديكارت بين العقل كجوهر غير مادي والجسد كجوهر مادي، وُضعت الأنثى في ثنائية ديكارت في موقع المادة بوصفها جسدًا بلا عقل، بوصفها طبيعةً تنحصر مسؤولياتها في الجنس والإنجاب.

الجوهريّة في النظريات النسوية الثقافية

انتهج ديكارت الشكّ الجذري في الذات والعقل والأشياء من أجل بناء قواعد راسخة وثابتة لبنائه الفلسفي والوصول إلى اليقين والبداهة الأولى التي تقوم عليها جميع البدايات الأخرى. وفي سعيه إلى اليقين، استنتج أنه لا يستطيع أن يكون متيقنًا إلا من نفسه وأفكاره الخاصة بوصفه ذاتًا مفكرة، ومن انفصال الوعي عن العالم الطبيعي الفيزيائي. ظل ديكارت أسير الفكر الأرسطي فتكلم لغة الجواهر، وربط جوهرًا بين وجود الأنا والتفكير، وجعل جوهر النفس العقل. على هذا النحو، دشّن ديكارت طريقة جوهريّة في اكتساب المعرفة، «إن الأطروحة الأساسية للجوهريّة هي أن قوانين الطبيعة حالة في الأشياء الموجودة في الطبيعة، وليست مفروضة عليها من الخارج» (Ellis, 2002). وبكلمات أخرى، تتمثل الجوهريّة في الاعتقاد بوجود جوهر حقيقي ثابت بوصفه «مقوّمًا أساسيًا لشخص أو شيء معين» (Fuss, 1995). يُردّ هذا الفهم التقليدي للجوهر إلى الفكر الأرسطي والديكارتي اللذين احتل لديهما مفهوم الجوهر مكانة خاصة واعتقدا أن المعرفة ليست سوى تحديد لأنواع وربطها إلى الجواهر الثابتة التي لا تحتاج إلى برهان.

إن القول بوجود جوهر جعل المنظرات النسويات يعتقدن بوجود حقيقة أنثوية ثابتة في الطبيعة، ويحاولن اكتشافها وتوصيفها، فقد رأى ديكارت أن معرفة طبيعة الشيء سابقة على معرفة وجوده. وعليه، ظهرت النسوية الثقافية التي رأت أن المشكلة تكمن في الثقافة فحسب، وأن الحل يكمن في الطبيعة. ركّزت النسوية الثقافية جهودها في البحث في طبيعة المرأة والتنظير في خصوصية جسدها ووظائفه الفيزيولوجية والبيولوجية التي تمنح المرأة بنية نفسية مختلفة. «يبدو أن جسد المرأة يضعها بالقرب من الطبيعة مقارنة بفيزيولوجية الرجل التي تحرّره تمامًا لينشغل في مهام الثقافة [...] إن ارتباط المرأة بالدائرة المنزلية قد يساهم في رؤيتها قريبة من الطبيعة. كما أن ارتباط المرأة الوثيق بالأطفال يجعلها أقرب إلى الطبيعة» (Ortner, 1972). هكذا، تصدّت النسوية الثقافية للقمع والاضطهاد الثقافيين الواقعيين على المرأة، إلا أنها لم تعترض على مفهوم الثقافة في حد ذاته

وارتباطاته بالقمع والاضطهاد إياهما، بل اكتفت بالاعتراض على المعايير والقيم الذكورية الموجودة في الثقافة، «إن النسوية الثقافية هي أيديولوجية الطبيعة الأنثوية أو الجوهر الانثوي [...] وفقاً للنسويات الثقافات، ليس عدو المرأة نظاماً اجتماعياً أو مؤسسة اقتصادية أو مجموعة من المعتقدات المتخلفة، بل الذكورة نفسها» (Alcoff, 1988).

تتضمن النسوية الثقافية عدداً كبيراً من الأفكار والنظريات بما في ذلك، على سبيل المثال، نسوية الموجة الثانية. تُعدُّ ماري دالي (Mary Daly) إحدى أهم فيلسوفات الموجة النسوية الثانية وقد دافعت عن مفهوم الأنثى الجوهرية وسعت إلى بناء بيئة خالية من الأعراف الذكورية حيث قالت، «بما أن الطاقة الأنثوية ميّالة جوهرياً إلى الطبيعة وأشكال الحياة الأخرى، فإن روح الأنثى أو جسدها هو الهدف الأساس في هذه الحرب العدائية المستمرة على الحياة» (Pierson, 1987). أيضاً نجد أدريان ريتش (Adrienne Rich) المدافعة عن النسوية الثقافية تتبنى موقفاً جوهرانياً بيولوجياً وتسعى إلى ترسيخ السمات الأنثوية المرتبطة بالطبيعة حيث تقول، «علينا أن نشعر بوحدة وتناغم أجسادنا، ارتباطنا بالنظام الطبيعي، الأساس الجسدي لذكائنا» (Pierson, 1987). هذا الفهم الجوهراني للجسد يفترض ذاتاً سلبية تؤثر فيها الطبيعة باستمرار وتجعلها عاجزة عن الفعل أو التأثير. على هذا النحو، تُحتّم على المرأة مجموعة من السمات طبيعية بوصف الطبيعة حيزاً للثبات، ويؤجّه النقد إلى الثقافة والمجتمع بوصفه حيزاً للنشاط والتغيير. هذا الفهم لا يتجاهل قدرات الذات نفسها فحسب، بل يغفل أيضاً عن تأثيراتها وقدراتها النفسية. ولهذا السبب نجد كثيراً من المنظّرات النسويات اللواتي تحوّلن إلى التحليل النفسي لقدرته على التصدي لهذه الجوهرانية من وجهة نظر نفسية مختلفة. غير أن إسناد الذات الأنثوية والجسد الانثوي إلى الثقافة ومعاييرها لا يعني تجنب الجوهرانية، وهذا ما سأطرق إليه في القسم الثاني من هذه الورقة.

ثالثاً: التحوّل نحو البنائية النسوية

أثار كتاب سيمون دو بوفوار الجنس الآخر جدلاً كبيراً منذ صدوره، وكان نقطة تحوّل غيرت مسار الدراسات النسوية ودشنت ظهور النظرية النسوية الحديثة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة متنوعة من المجالات كالفلسفة والأدب والسياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع والتحليل النفسي. في هذا الكتاب ومن خلال العبارة الشهيرة، «لا تولد الواحدة منا امرأة، لكنها تصبح كذلك»، رأت دو بوفوار أن وضع المرأة البيولوجي ليس له أي دور في تحديد هويتها ولا يشكل عائقاً في حد ذاته، وأشارت إلى ارتباط المرأة بعلاقة اضطهاد طويلة الأمد بالرجل، ثم قدّمت مفهوم البنائية المرتبط بالهوية الجندرية، حيث وجدت أن الجندر ليس بنية ثقافية مفروضة على الهوية، بل هو عملية متكررة ومستمرة تُبنى من خلالها الذات والهوية. فالمرأة لا تولد امرأة، بل تكتسب هويتها الجندرية من خلال الصراع مع السائد الثقافي. أعادت دو بوفوار بذلك الفاعلية للمرأة وقدرتها على التغيير بعد أن كانت ذاتاً سلبية غير قادرة على التأثير. ومن خلال نقدها البنائي للهوية الأنثوية الجوهرانية، تصدّت للحتمية البيولوجية ووضعت حدّاً لمفهوم الجوهر الطبيعي، ومهدت الطريق لتطوير النظريات النسوية بعد البنوية وبعد الحدائية. في هذا السياق، أسّس التمييز بين مصطلح «أنثى» الذي يدلّ على الحقيقة المادية الطبيعية ومصطلح «امرأة» الذي يشير إلى مجموعة من السمات المكتسبة ثقافياً.

وعلى الرغم من اعتراض دو بوفوار على الجوهرانية ومحاولتها التصدي لها، يبدو أن هناك تماثلاً بين مفهوم الذات الأنثوية الذي صاغته دو بوفوار ومفهوم الذات الديكارتية وكوجيطو ديكرت، حيث تشابه الثنائية البوفوارية جندر/ جنس مع الثنائية الديكارتية عقل/ جسد. وفي هذا الشأن تقول جوديث بتلر (Judith Butler)، «إن ازدواجية الثنائية الديكارتية عقل/ جسد تعاود الظهور في كتاب سيمون دو بوفوار/ الجنس الآخر، وإن كان ذلك على نحو أقل خطورة [...] إن تحليل دو بوفوار قاصر بشكل واضح وسبب ذلك استنساخها غير النقدي للتمييز الديكارتية بين الحرية والجسد» (Butler, 2006). تطرح دو بوفوار في أعمالها سؤال «الاختلاف الجنسي» الذي سيصبح فيما بعد الموضوع الرئيس في الفلسفة النسوية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

رابعاً: النسوية بعد البنيوية

تتضمن النسوية بعد البنيوية عددًا كبيرًا من النظريات، حيث تتفق جميع هذه النظريات على تاريخية وخطابية فئة «المرأة»، وترى أن اللغة تبني الواقع، خلافاً للنسوية الثقافية التي تتعامل مع اللغة بوصفها انعكاساً للواقع. وفقاً للنسوية بعد البنيوية، «تكمُن مشكلة النسوية الثقافية في أنها، حين تردّ على التمييز الجنسي، لا تنتقد الآلية الأساسية للسلطة القمعية التي تُستخدم لمواصلة التمييز الجنسي، وفي الواقع، لإعادة تفعيل الآلية في حلّها المفترض» (Alcoff, 1988). تؤكد النسوية بعد البنيوية، التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، على عدم قابلية فئة «المرأة» للتعريف أو التحديد أو التفسير. وبدلاً من ذلك، تهتم هذه النظريات في تحديد الثنائيات الضدية في اللغة والمفاهيم الحدائية المهترئة للجندر وتفكيكها. واستناداً إلى أعمال المنظرين الفرنسيين بعد الحدائيين وبعد التفكيكيين من أمثال جاك لاكان وجاك دريدا وميشيل فوكو، تسعى النسوية بعد التفكيكية إلى تجريد الذات الأنثوية من الطابع الجوهراني والتأكيد على الطابع البنائي الاجتماعي لهذه الذات. «يستخدم لاكان التحليل النفسي، ويستخدم دريدا قواعد اللغة، ويستخدم فوكو تاريخ الخطاب، لمهاجمة و«تفكيك» مفهوم الذات بوصفها حاملةً لهوية جوهرية ولبّ أصيل يجمعه المجتمع» (Alcoff, 1988).

علاوة على ذلك، تسعى النظريات بعد البنيوية إلى تقويض الذات الديكارتية، حيث ترى «أن ديكرت هو المسؤول الأول عن خلق الذات الحدائية والمشكلات المرتبطة بها» (Trepanier, 2016). وفقاً للفكر بعد البنيوي، ليس للذات وجوداً ثنائياً أو طبيعة جوهرية. تفترض النسوية بعد البنيوية التغيّر والتجزئة وعدم التماسك وعدم التجانس، فالذات تتغير وتتدفق باستمرار، حيث تمثل البنائية محوراً أساسياً في فهم الذات الحدائية، فكل ما تكون عليه الذات هو نتيجة البنائية. وقد حاول جاد دريدا تفكيك هذه الذات الثنائية من خلال إبطال عمل الدوال وإتاحة الفرصة للعب الحرّ بها على حساب المدلولات، فأبطل عمل دالة «الطبيعة» بحيث لا تتمكن هذه الدالة من التبدل على، ولا تصل إلى، مدلولها؛ «تمكّن دريدا من تقديم ذات بعد حدائية مناقضة للذات الديكارتية» (Trepanier, 2016).

في هذا السياق، انتقدت لوس إيريجاري (Luce Irigaray)، التي تُعدّ إحدى أهم فيلسوفات النسوية بعد البنيوية، الفهم الحدائي للذات الأنثوية وحاولت تفكيك البديهيات التي يركز عليها الخطاب

العقلاني الذكوري، حيث تقول، «لقد استحوذ المذكر على نظريات الذات كافة» (Irigaray, 1985). ما تسعى إليه إيريجاراي هو إبطال تماسك الذات الأنثوية الديكارتية والتصدي لهيمنة مركزية اللوغوس والفالوس. تفترض إيريجاراي خطاباً جديداً تُبنى فيه الذات الأنثوية اجتماعياً، لكنها تركّز في الوقت نفسه على مسألة الاختلاف الجنسي. «من أجل إنقاذ النساء من الآثار القمعية للمركزية القضيبية، تفترض إيريجاراي خطاباً أنثوياً بديلاً يُصاغ على نحو يلائم أعضاء الأنثى التناسلية» (Berg, 1991).

الجوهرانية الجديدة في النظريات النسوية بعد البنيوية

على الرغم من سعي النسوية بعد البنيوية إلى التغلب على مشكلات النسوية الثقافية وتخطي الحتمية البيولوجية والجوهرانية المتصلة بمفهوم الذات الانثوية، ظهرت معضلة جديدة في النظريات النسوية بعد البنيوية وبعد الحدائية. تمكن تسمية هذه المعضلة بالجوهرانية الحديثة، فلا ترتبط هذه الجوهرانية بالطبيعة بصورة خاصة، لكنها ترتبط بمعطيات جديدة أفرزتها النسوية بعد البنيوية في حدّ ذاتها. في عملها هذا الجنس الذي ليس واحداً This Sex Which Is Not One، تقول إيريجاراي، «من خلال شفاهنا نكون نساء [...] ربما يكون الاختلاف الجنسي الخلاص على المستوى الفكري» (Irigaray, 1985). يبدو واضحاً أن إيريجاراي تقدم سردية للذات الأنثوية تعتمد بصورة مباشرة على الاختلاف الجنسي وتجربة الأعضاء الأنثوية. وعلى الرغم من أن هدفها متمثل في نقد المركزية القضيبية المتفشية في التحليل النفسي لدى فرويد ولاكان، فإنها تعرّف المرأة جوهرياً من خلال ربط هذا التعريف إلى «التجربة» الجسدية، حيث تقول، «الاختلاف الجنسي هو مُعطى طبيعي مباشر» (Irigaray, 1985). تقدّم إيريجاراي شكلاً جديداً من المادية يشدّد على جسد الأنثى الطبيعي بوصفه موقعاً للتجربة وأداةً مُجنّسة للذاتية الأنثوية، فهي تؤكد على الذاتية الأنثوية المتجسّدة كمحاولة «لتخريب» نظام اللغة والتفكير المتمركزين حول القضيب. على هذا النحو، تقترح إيريجاراي نموذجاً للجسد يقع خارج اللغة، ويسعى إلى الدخول إلى الحيز السابق على الهيمنة الذكورية. غير أن إيريجاراي، حين تفعل ذلك، تقلّل من شأن المنطق الثنائي (طبيعة/ ثقافة) الكامن في التعريف الذي تقدّمه والذي يقيها ضمن ثنائيات المصطلحات الذكورية (جندر/ جنس، وعي/ لاوعي، جسد/ عقل). «تستمدّ ذاتية الأنثى [في النسوية الفرنسية] من فيزيولوجيا المرأة وغرائزها الجسدية لأنها تؤثر في التجربة والوعي الجنسين» (Jones, 1981). تحاول إيريجاراي التصدي مرة بعد مرة للفهم الذكوري للذات عن طريق ربط الجسد إلى الذات الأنثوية وفصل الجسد عن دلالاته الثقافية، إلا أن الجسد يكتسب دلالة من جديدة، فليس للجسد معنى قبل اللغة، «إنه موقع النقش ولا يمكن تحويله إلى ثيمة صريحة» (Butler, 1997). بينما وجدت إيريجاراي أن الوقوف في وجه الحتمية البيولوجية يتطلب تركيزاً على الاختلاف الجنسي، فكّكت جوديث بتلر ثنائية الجنس/ الجندر للوقوف في وجه المعايير الخطابية الذكورية التي تملي على الحتمية البيولوجية أحكامها ومصطلحاتها. في كتابها الشهير مأزق الجندر Gender Trouble، تمكّنت بتلر من تجاوز المنطق والتفكير الثنائيين من خلال التركيز على البناء التاريخي للغة وللمصطلحين الجنس والجندر. اعترضت بتلر على الفكرة القائلة بأن الجنس يبني الجندر، ورأت أن كلاً من الجنس والجندر مبني اجتماعياً ونتيجة للخطاب السائد.

«إن اختلف الجنس اختلافاً جذرياً عن الجندر، فإن ذلك يبطل الفكرة القائلة بأن جنس المرء يحدّد جندر المرء؛ بكلمات أخرى، ليس ضرورياً أن تنطوي كلمة «امرأة» على البناء الثقافي لجسد

الأنثى، وليس ضروريًا أن تُفسّر كلمة «رجل» أجساد الذكور [...] شأنه شأن الجندر، الجنس مبني ثقافيًا» (Butler, 2006).

من خلال إشارتها إلى هذا التمييز الخاطيء بين هذين المصطلحين وتفكيكهما، تتغلب بتلر على السرديات الجوهرانية للذات الأنثوية، وبدلاً من ذلك، تُعرّف الذات الأنثوية بوصفها ممارسةً متكررةً مستمرةً تكشف عن نفسها في حالة أدائية. بكلمات أخرى، يُؤسّس الجندر من خلال سلسلة من الممارسات الأدائية_الأنثوية أو الذكرية_التي تُنقل عبر التاريخ من جيل إلى جيل وتنتشر بين الناس، فيقلدها الفرد ويمثلها أدائيًا كما يؤدي الممثل دورًا معينًا في عمل فني. ويُؤسّس الجنس الذي هو مثال ideal من خلاله تجسيد هذا المثال ماديًا مع مرور الوقت. «ليس الجنس حقيقةً بسيطةً أو حالةً ثابتةً لجسد ما، بل هو عملية من خلالها تُجسّد المعايير التنظيمية «الجنس» ماديًا وتحقق هذا التجسيد من خلال تكرار هذه المعايير بصورة إجبارية» (Butler, 2006). على هذا النحو، ترى بتلر أن البيولوجيا لا تُحدّد الجندر، وأن الجسد الأنثوي لا يوجد خارج اللغة والخطاب الثقافي، وأن تفسيرات الجسد الأنثوي كافةً هي نتيجة التفكير الثنائي. كما أنها تنتقد المنظّرات النسويات اللواتي تجاهلن الاختلافات التاريخية وجعلن «النساء» فئة غير تاريخية، وتشير إلى أن مقاربتهم هذه تؤكد النظرة الثنائية للعلاقات الجندرية، وتضفي على التوجهات الجنسية والجندرية طابعًا جوهريًا. «بسبب عدم وجود «جوهر» يعبر عنه الجندر أو يمثله خارجيًا وعدم وجود مثال موضوعي يتطلع إليه الجندر؛ بسبب عدم تمثيل الجندر لأي حقيقة، فإن الأفعال الجندرية المختلفة تخلق فكرة الجندر، ومن دون هذه الأفعال، لن يكون هناك جندر على الإطلاق» (Butler, 2006).

من ناحية أخرى، تعترض طائفة من المنظّرات النسويات على نظرية بتلر الأدائية وتعدها غير كافية ومقيّدة للفاعلية، لأن فهم الذات الأنثوية بوصفها ناتجة عن الثقافة والخطاب السائد يهدّد بنفي الفاعلية والإغائها. فعلى الرغم من الوعود التي تقطعها النسوية بعد البنيوية على نفسها بمزيد من الحرية والتعددية والاختلاف للمرأة، يبدو أن النتيجة ليست في مستوى هذه الوعود والتوقعات. إذا عُرّفت الذات بوصفها تكرارًا، فإن كل فعل يُختزل إلى مجرد رد فعل، ويكون الفعل متوقّعًا ومُحدّدًا مسبقًا، وتقتصر أي مقاومة للسلطة على المقاومة السلبية. تقول بتلر، «نحن نعتمد على لغة لم نصنعها من أجل الوجود. ونظرًا إلى أننا كائنات لغوية، فنحن نوجد حين تُسائلنا أشكال المخاطبة المقبولة اجتماعيًا» (Butler, 2006).

استنادًا إلى ما سبق، نجد أن الذات الأنثوية في النظريات النسوية بعد البنيوية ليست محدّدة بواسطة الطبيعة ولا مُحتم عليها من طرف البيولوجيا، بل هي بالأحرى مبنية من خلال الممارسات الخطابية الثقافية، وأن الاختلاف الجنسي مؤسّس من خلال الخطابات التي تتعهد بها السلطة وتروّجها. تتفق هذه المقاربة مع فكرة فوكو القائلة بعدم ثبات الجنس؛ «فالجسانية هي الاسم الذي يمكن أن يُطلق على بناء تاريخي» (Foucault, 1980). بهذا المعنى، تُقيّد فاعلية الذات من خلال القيود الموجودة في اللغة. فلا يكون للذات تاليًا إلا قدرًا ضئيلاً من الحرية في التعريف والفاعلية.

«إن رفض الحتمية البيولوجية [وفقًا للنسوية بعد البنيوية] لا يركز على الاعتقاد بأن الذوات البشرية غير محدّدة بشكل كاف، بل بالأحرى يركز على الاعتقاد بأننا محدّدون بإفراط (أي مبنيون) بواسطة الخطاب الاجتماعي و/أو الممارسة الثقافية [...] نحن عبارة عن بُنى (أي أن تجربة الذاتية هي بناء يتوسطه و/أو يركز عليه خطاب اجتماعي خارج عن سيطرة الفرد» (Alcoff, 1988)).

خامساً: خاتمة

في انطلاقتها الأولى، حاولت النظرية النسوية عبر اتخاذها المسار الثقافي التصدي للمعايير والقيم الذكورية السائدة من خلال إيجاد تعريف خاص بالذات الأنثوية، فاستحضرت النظرية مفهوم الجوهر آملّة أن تجد فيه ضالّتها، لكنها سرعان ما اكتشفت هشاشة هذا المفهوم وعجزه عن تحقيق مطالبها. ثارت النظرية النسوية على هذا المفهوم حين انقلب عليها وأظهر وجهه الحقيقي الذكوري، هجته، فككته، وأظهرت مواطن الضعف والقصور فيه. اعتقدت النظرية أنها بهذا الاكتشاف أصبحت قادرة على التصدي لهذا المفهوم وإيجاد تعريف للذات الأنثوية بمعزل عنه. فظهرت النظرية النسوية بمسارها التفكيكي، بعد البنيوي، وبعد الحداثي تقطع على نفسها عهداً جديداً بتعريف أكثر رحابة وطواعية للذات الأنثوية. لكن النتيجة لم تكن أيضاً في مستوى العهود والتوقعات والآمال. ففي حين حتمت الأولى الطبيعة والبيولوجيا على المرأة وأسقطت عليها صور الطبيعة، حتمت الثانية التاريخ على المرأة، وحددت فعلها، وقيدت مقاومتها وجعلتها سلبية، فأزاحت عنها جميع الإسقاطات حتى أصبحت المرأة خالية من كل صفة وتسمية وتعريف. وعلى الرغم من أنها أضعفت قبضة الجوهرانية على الذات الأنثوية، فلم تتمكن من تحرير الذات من هذه القبضة تماماً.

المراجع

- Alcoff, Linda. "Cultural Feminism versus Post-Structuralism: The Identity Crisis in Feminist Theory." *Signs* 13 (1988): 405436-. Print.
- Berg, Maggie. "Luce Irigaray's "Contradictions": Poststructuralism and Feminism." *Signs* 17 (1991): 50-70. Print.
- Butler, Judith. *Excitable Speech: A Politics of the Performative*. New York: Routledge, 1997. Print.
- Butler, Judith. *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*. New York: Routledge, 2006. Print.
- De Beauvoir, Simone. *The Second Sex*. Translated by H. M. Parshley. London: Penguin, 1972. Print.
- Ellis, Brian. *Philosophy of Nature: A Guide to the New Essentialism*. Quebec: McGill-Queen's University Press, 2002. Print.
- Foucault, Michael. *The History of Sexuality, Volume 1: An Introduction*. Translated by Robert Hurley, New York: Vintage Books, 1980. Print.
- Hekman, Susan. "Reconstituting the Subject: Feminism, Modernism, and Postmodernism." *Hypatia* 6 (1991): 4463-. Print.
- Irigaray, Luce. *This Sex Which Is Not One*. Translated by Catherine Porter. New York: Cornell University Press, 1985. Print.
- Jones, Ann Rosalind. "Writing the Body: Toward an Understanding of L'écriture Feminine." *Feminist Studies* 7 (1981): 247263-. Print.
- Pierson, Ruth Roach. *Women and Peace: Theoretical, Historical and Practical Perspectives*. New York: Routledge, 1987. Print.
- Trepanier, Lee. *Subjectivity: Ancient and Modern*. London: Lexington Books, 2016. Print.
- Wise, Constance. "An Alternative to Gender Essentialism Based on Process Thought." *Process Studies* 34 (2005): 279- 296. Print.

خالد قطب، فلسفة العلم التطبيقية: الفلسفة تبحث عن آفاق جديدة داخل العلم، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 2011.

التفكير مع العولمة

عبد الإله فرح، عبد اللطيف طالببي

تاريخ وصول المادة: 25 آذار/ مارس 2021

باحث في علم الاجتماع بجامعة ابن طفيل القنيطرة .المغرب. له مجموعة من المقالات المنشورة في المجالات العلمية المحكمة، له مشاركات في الندوات على المستوى الوطني والدولي، باحث مهتم بقضايا التنظير والنظرية في السوسيولوجيا، إلى جانب اهتمامه بقضايا المجتمعات الافتراضية. يحضر الدكتوراه في علم الاجتماع في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة تحت إشراف الأستاذ الدكتور مبارك الطايبي.



عبد الإله فرح

باحث في علم الاجتماع بجامعة ابن طفيل القنيطرة .المغرب. ملحق اجتماعي لدى قطاع وزارة التربية الوطنية. عضو الجمعية المغربية لعلم الاجتماع، يحضر الدكتوراه في علم الاجتماع في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة تحت إشراف الأستاذ الدكتور مبارك الطايبي. يهتم الباحث بمجال علم الاجتماع وقضايا التنمية الجهوية، وقضايا التربية، وعلى وجه التحديد قضية الأمية وتعليم الكبار، متخصص في البرامج الإحصائية الأكثر استعمالاً في العلوم الاجتماعية، مثل الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، SPHINK.



عبد اللطيف طالببي

ملخص

صار لمفهوم العولمة في علم الاجتماع تأثير كبير في توجيه البحوث والدراسات السوسيولوجية. إذ ظهر هذا المفهوم في الفترة الأخيرة من القرن العشرين. وتهدف هذه المقالة، إلى المساهمة في إعادة قراءة مفهوم العولمة، والتعرف إلى أهم الانتقادات التي وجهت إليه، إضافة إلى أهمية استمرار مفهوم العولمة، لمساعدة القارئ في رؤية كيفية تطور المفهوم في علم الاجتماع.

الكلمات المفتاحية: العولمة . العولمة الجديدة . الثقافة . الاقتصاد . الدولة.

مقدمة

توجد كتابات عديدة حول «العولمة»، وعلى نطاق واسع في مختلف العلوم الاجتماعية، نظرًا إلى أهمية هذا المفهوم في فهم ما يحدث من تحولات في كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وغيرها. وهي من المفاهيم العلمية التي انبثقت من مجال علم الاقتصاد وعلم الاجتماع في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين.

يتميز مفهوم العولمة عامة بأنه مرتبط بتغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية؛ أو بعبارة أخرى، إنه مفهوم يحيل إلى التغيير في كل شيء، وفق مجموعة من المميزات التي يجب أن تتفق حولها معظم الأنظمة الاقتصادية والسياسية والثقافية. وهو مفهوم مرتبط كثيرًا بمجموعة من الآليات أهمها؛ المؤسسات والمنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، ووسائل الاتصال والمواصلات... إلخ.

في هذا السياق يمكن طرح الأسئلة الآتية: ما هي أصول مفهوم العولمة؟ ما المعنى الذي يتخذه مفهوم العولمة في الأدبيات السوسولوجية؟ وما هي مظاهر العولمة الجديدة؟ وما أهم الانتقادات التي وجهت للعولمة؟ وهل هناك أهمية لاستمرار المفهوم في السوسولوجيا؟

وانطلاقًا من هذه الأسئلة، سنحاول أن نعرض تصورنا للعولمة عبر ما تنطوي عليه من اللابقينيات واللامتوقع في عالمنا المعاصر المركب الذي ندعوه بالكونية، أي المجتمع العالمي، لأن العولمة وضعت الأسس والقواعد من أجل بناء مجتمع عالمي. ومع ذلك، قد تكون مستعصية على البناء بسبب التناقض الذي يميز عملياتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في الآن نفسه.

أولًا: المفهوم العملي

يأخذ تعريف العولمة أبعادًا عديدة، فهناك من يربطها بتراجع الدولة القومية، وهناك من يربطها بتحرير السوق وتشجيع التبادل الاقتصادي الحر بين الدول، وهناك من يربطها بتعميم الخطاب الواحد على مستوى القيم والأفكار والسلوكيات والتمثيلات. ولهذا، فإن العولمة من وجهة نظرنا، تعني قيام مجتمع عالمي واحد على الأصعدة كلها؛ بمعنى جعل كل المجتمعات التي تبدو متباعدة جغرافيًا بأنظمتها (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية) متقاربة، ومتراصة، ومتضامنة، وعلى تواصل دائم مع بعضها بعضًا، فتصير ذات مصالح مشتركة ومصير مشترك (العالم الواحد، المجتمع الواحد).

ثانيًا: أصول المفهوم

غالبًا ما يتم الحديث عن أن مفهوم العولمة له جذور تاريخية تعود إلى قرون خلت، نظرًا إلى أن الظاهرة في مستواها الكوني، كانت حتى قبل الرأسمالية أو الحداثة، وذلك عبر الهجرات الإنسانية، وظهور الأديان العالمية، وبروز الأنظمة الإمبريالية الأولى⁽¹⁾، وتطور شبكات التجارة البعيدة المدى بين المناطق المختلفة. إلا أن النقاش حول العولمة يرتبط دائمًا بالعصر الحديث أو المعاصر. إذ يمكن تتبع

(1) إدغار موران، هل نسير إلى الهاوية؟، ترجمة عبد الرحيم حزل، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء - المغرب، 2012، ص 65.

فكرة العولمة من خلال الأعمال الكلاسيكية التي تم إنجازها في أواخر القرن التاسع عشر، مثل حديث «إيميل دوركهايم» Émile Durkheim حول الانتشار الجغرافي لظاهرة تقسيم العمل، وحديث «كارل ماركس» Karl Marx عن التوجهات الممتدة للرأسمالية، وحديث «ماكس فيبر» Max Weber عن الاقتصاد والقيم المسيحية. غير أنهم يشتركون في تركيزهم على مشكلات المجتمع في أغلب الأحيان، على الأقل في ما يتعلق بأزمته التي كانوا معاصرين لها. وعلى سبيل المثال، نجد أن الإرث السوسيولوجي الذي تركه لنا «دوركهايم» كان يركز في تحليله على المخاوف بشأن التحولات المجتمعية وتأثيرها في نفسية الأفراد. وهو تحليل يحمل تشابهاً كبيراً مع الحقبة التي نعيشها اليوم بسبب التحول العالمي المتزايد الذي تفرزه العولمة. ومع ذلك، يمكن إرجاع مصطلح العولمة إلى «مارشال ماكلهون» Marshall McLuhan الذي استحدث مفهوم «القرية العالمية» Global Village في كتابه «مجرة غوتنبرغ» في أوائل الستينيات من القرن العشرين⁽²⁾. كما يعد كتاب (نظرية منظم العالم) لـ «إيمانويل فالرشتين» Immanuel Wallerstein واحداً من أهم الأعمال السوسيولوجية التي تفسر ظهور النظام العالمي الحديث، فهو يمثل في الواقع تحليلاً اجتماعياً للعولمة. ويبين في كتابه أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يشتغل على مستوى عابر للقوميات، حيث إن السياسة العالمية والأحداث الاجتماعية تتحرك ضمن إطار عالمي يخضع لمنطق النظام الرأسمالي. وهو نظام يقوم على الترابط بين مختلف المناطق والدول، وهي علاقة تقوم على مركزية الدول الغنية، بينما الدول الفقيرة والمتخلفة فهي جزء من العالم المهمش أو شبه المهمش⁽³⁾. وقد نجحت هذه العلاقة في تسريع العولمة، وذلك عبر آليات عديدة مثل المنظمات الدولية، وهي منظمات خلقتها دول الشمال واندجت فيها دول الجنوب، إذ تقوم بتسهيل التعاون والتعامل الاقتصادي بين الدول، وأشهرها «منظمة التجارة العالمية» World Trade Organization، و«البنك الدولي» The World Bank، و«صندوق النقد الدولي» The International Monetary Fund. إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات، وهي شركات تتميز بميزانيات ضخمة تفوق ميزانية دول الجنوب، كما ساهمت مجموعة من العوامل في تسريع العولمة مثل تطور وسائل النقل والمواصلات وانخفاض تكاليف السفر، إضافة إلى ظهور الشبكة العنكبوتية Internet التي ساهمت في ربط الدول بعضها ببعض عن طريق ما هو رقمي. ما جعل من المعلومات الإلكترونية تحمل محل اللغة من دون اتصال لغوي مباشر. وبالتالي، فإن كل هذه الآليات والعوامل جعلت من العولمة منظومة معقدة تمتد إلى كل القطاعات والمجالات. وانطلاقاً من عام 1990، دخل مفهوم العولمة في صلب علم الاجتماع مؤثراً في كل حقوله المعرفية. حيث جاء نتيجة مجادلات في العلوم الاجتماعية، إضافة إلى استخدام وتضمين السياسيين هذه الرؤى بعيداً عن بعض حكومات اليسار⁽⁴⁾.

(2) Marshall McLuhan, (1962) : The Gutenberg Galaxy_ The Making of Typographic Man -University of Toronto Press, Scholarly Publishing Division, P.21.

(3) Immanuel Wallerstein, The Modern world-System, 3 Vols. (New york : Academic Press, 1974; 1980; 1989).

(4) فيك جرج وبول وبلدنغ، العولمة والرعاية الإنسانية، ترجمة طلعت السروجي، المركز القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط 1، 2005، ص 19.

ثالثاً: البحث عن المعنى

قدم الباحثون في علم الاجتماع كثيراً من التعريفات المتشابهة حول العولمة. فهي تعرف «بوصفها عملية يتم بمقتضاها تحطيم الحدود القومية والدولية عن طريق النشاط الاقتصادي، والسياسي، والثقافي الذي يجري على مستوى العالم بأسره. ويعزى هذا الوضع إلى ظهور الشركات العابرة للقوميات، والتقسيم الدولي الجديد للعمل، وتطور شبكات الاتصال العالمية»⁽⁵⁾، ويعني ذلك أن العولمة تشير إلى سيولة ارتباط العالم بعبءه ببعض. وعلى الرغم من أن التعريف العملي الذي أشرنا إليه في البداية قد يتم قبوله من طرف الباحثين على نحو نسبي، فإن هناك بعض الخطابات التي تنظر إلى العولمة بوصفها «علة فاعلة وعلة نهائية لتطور المجتمعات. هي علة فاعلة، عندما نرى في العولمة تفسيراً للتصاعد القوي لبعض الصناعات على حساب صناعات أخرى، أو لتسارع حركات الهجرة. وهي علة نهائية، إذ ما وافقنا على أن العولمة تؤدي إلى نمو مطرد لانعدام المساواة ما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة أو إلى تدهور في المناخ»⁽⁶⁾.

تضم العولمة عمليات عديدة تؤثر في النشاط البشري، مثل نشر التكنولوجيا الرقمية، والتعاون في مكافحة الأمراض العابرة للحدود، وتشجيع الهجرة الدولية، والتصدي للجرائم الدولية، وتحقيق التبادلات التجارية، وتسويق المنتجات، والبضائع، وغيرها. فمن وجهة نظر أنثروبولوجية «يمكن تعريف العولمة بأنها تسريع لتدفقات رأس المال والكائنات البشرية والسلع والصور والأفكار»⁽⁷⁾. إذ تجعل من النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي يجري بسرعة على المستوى العالمي. حيث تؤدي إلى نوع من التوحيد الثقافي وتقليص التباين عبر توحيد الممارسات الثقافية وأساليب الخدمة والعمل داخل المؤسسات والتنظيمات. فهي تعمد في الأساس إلى توحيد نظام الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في المجتمعات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه العمليات تؤثر في الدولة، ذلك أن العولمة تنتج في الأساس من ضعف الدولة في سيطرتها على جميع النشاط الاقتصادي، فالعولمة تشير إلى تراجع الدولة التي تسمح لعلاقات السوق الدولية أن تحظى بموطئ قدم. لأن العولمة تهدف إلى تعزيز اقتصاد عالمي يتجاوز الحدود الإقليمية، ودمقرطة العلاقات الاجتماعية خارج سلطات الحكومات الحالية، من خلال وسائل عديدة أهمها التطور التكنولوجي. فالعولمة «تعني الزيادة والسرعة في نقل الاقتصاد العالمي، وقد ظهر ذلك في أثناء النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة التكنولوجيا المتقدمة واتحاد السوق الفردية»⁽⁸⁾.

كما تتميز العولمة بأنها اتجاه أو خطاب يسعى لتعزيز ما يسمى بـ «المواطن العالمي»، وهو اتجاه يدعو إلى نبذ المشاعر الوطنية والثقافة القومية والخروج عن النطاق المحدود للمجتمع المحلي،

(5) ميل تشيرتون وأن براون، علم الاجتماع: النظرية والمنهج، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2012، ص 368.

(6) مارك أبيليس، أنثروبولوجيا العولمة، ترجمة عبد الحميد بورايو، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سورية-دمشق، ط 1، 2017، ص 22.

(7) المرجع نفسه، ص 37.

(8) جرج وويلدنغ، العولمة والرعاية الإنسانية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

باسم وحدة الجنس البشري»⁽⁹⁾. وبما أن المواطن العالمي يعيش في المكان الذي يعيش فيه الآخرون حتى إن كان بعيداً عن موطنه الأصلي، فهذا يعني أنه جزء مما يعيشه الآخرون، فهو يساهم بشكل أو بآخر في تجسيده للمجتمع العالمي أو الدولي. فالعولمة تؤثر في إعادة رسم المجالات والأمكنة، فهي «تشكل عالمًا مشتركًا حيث يمكن لكل واحد أن يجد ما يخصه من مؤشرات مهما كان بعده عن موطنه الأصلي»⁽¹⁰⁾. كما أنه كثيراً ما ينظر إلى المواطن العالمي على أنه الشخص الذي يعيش في أي مجتمع من المجتمعات التي تضمن له ممارسة الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية، مع الحق في التصويت السياسي والمشاركة السياسية.

ولعل أفضل معنى يمكن تقديمه للعولمة، هو تعريف كلاً من دافيد هيلد David Held وأنتوني مكرو Anthony McGrew الذي يركز على تنامي الترابط العالمي، فالعولمة بالنسبة إليهما تدل على «النطاق الواسع، والضخامة المتزايدة، وتسريع تعميق أثر التدفقات بين الأقاليم، وأنماط التفاعل الاجتماعي. وتشير العولمة إلى التغيير أو التحول في حجم التنظيم الاجتماعي الإنساني الذي يربط المسافات بين المجتمعات بعضها ببعض، ومد نطاق علاقات القوة بين المناطق الرئيسة في العالم، وقاراتها»⁽¹¹⁾. حيث نستكشف من خلال هذا التعريف أن للعولمة أربعة مفاهيم⁽¹²⁾:

- تمدد العلاقات الاجتماعية، حيث إن الأحداث والعمليات التي تحدث في جزء واحد من العالم لها تأثير كبير في أجزاء أخرى من العالم.
- تكثيف التدفقات Intensification of Flows بمزيد من الكثافة الاجتماعية، والثقافية العامة، والاقتصاد، والتفاعل السياسي في أنحاء العالم كافة.
- تزايد التداخل بحيث تمتد العلاقات الاجتماعية، كما أن هناك تداخلاً متزايداً في الاقتصاد والممارسات الاجتماعية لتقريب المسافات بين الثقافات وجعلها تتفاعل وجهاً لوجه.
- البنية التحتية العالمية التي تمثل الترتيبات المؤسسية الأساسية الرسمية وغير الرسمية لعمل الشبكات المعولمة.

رابعاً: العولمة الجديدة

يمكن القول، إن العولمة تتغير من حالتها القديمة إلى حالتها الجديدة، فإذا كانت «العولمة القديمة» مرتبطة بتدفق السلع والخدمات والهجرة عبر الحدود، فإن «العولمة الجديدة» تتعلق بالتكامل الاقتصادي السريع من خلال التبادل الرقمي والتكنولوجيا والابتكار الذي يمس مختلف المجالات، فهي عولمة قائمة على انتشار الأفكار ونشر المعرفة، وفي الوقت نفسه، لها تأثير كبير

(9) رونالد روبرنسون، العولمة والنظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، المركز القومي للترجمة. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط 1، 1998، ص 30.

(10) مارك أبيليس، أنثروبولوجيا العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(11) شمسي العجيلي وباتريك هايدن، النظريات النقدية للعولمة، ترجمة هيثم غالب الناهي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، ط 1، 2016، ص 47.

(12) المرجع نفسه، ص 47 و 48.

في النظام البيئي وتؤدي إلى انتشار الأوبئة، حيث يلاحظ تراجع العولمة القديمة، ونمو العولمة الجديدة بسرعة.

يلاحظ أن للعولمة الجديدة تأثير كبير في الناس والمجتمعات في أنحاء العالم كافة، بسبب مجموعة من التغيرات في حركة التنقل والمواصلات والاتصالات. فقد قامت بدور كبير في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وسهلت أيضًا من النمو الاقتصادي السريع بلدان ومناطق عديدة. وكما يقول «إدغار موران» Edgar Morin: «بدأت تطالعنا خلال العشرة الأخيرة بوادر مجتمع عالمي فهو مجتمع له شبكته من وسائل الاتصال، التي صار لها فروع في كل مكان، وله اقتصاده الفعلي المعولم»⁽¹³⁾.

في العولمة الجديدة، ساهم الانفتاح الاقتصادي في إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي بعد الأزمة الاقتصادية لعام 2008. علمًا أننا نتذكر الخطاب حول نهاية العولمة، نظرًا إلى ارتباطها بالنظام الرأسمالي. غير أن العولمة لا تتعلق بالاقتصاد فحسب، لأنها تمثل في نظرنا مشروعًا أيديولوجيًا يسعى إلى جعل المجتمعات أكثر مرونة؛ حيث إن العولمة تسمح بتدفق رؤوس الأموال والمعلومات والمعارف بسرعة كبيرة بسبب تكنولوجيا الاتصال، ما يؤدي إلى التكامل الرقمي لأنها تشمل تكوينًا زمنيًا يجعل من العالم اليوم أكثر ارتباطًا مما كان عليه في السابق. كما أن انفتاح الاقتصادات الوطنية على ما هو رقمي، يؤدي بالأفراد إلى الانخراط بشكل متزايد في عمليات تكامل المعرفة وتعميق الروابط غير السوقية، بما في ذلك تدفق الثقافة والأيدولوجيا والتكنولوجيا.

يلاحظ أنه كلما تطورت التكنولوجيا عموماً في العولمة الجديدة، زادت في إحداث تغيير كبير في المجتمعات الإنسانية. وعلى سبيل المثال، هناك اعتماد كبير على الروبوتات الذكية في مجموعة من الصناعات، ما يعني أن هناك تأثيرًا كبيرًا في أسواق العمل، ما يؤدي إلى فقدان الوظائف، ولا سيما في قطاع الصناعات الثقيلة. وقد زاد هذا التأثير في أغلبية البلدان في أنحاء العالم كافة، عندما أصبحت التكنولوجيا تعتمد الذكاء الصناعي وتقنية الاتصال معًا، ما أثر في أسواق العمل ورؤوس الأموال. ولهذا، يجب الانتباه إلى أن البلدان التي ليس لديها إمكانية الوصول إلى هذه التكنولوجيا سوف تبقى معرضة لخطر التخلف عن الركب.

وقد بات من الواضح أن العولمة الجديدة هي عولمة ناقلة للأمراض المعدية، فمن الحقائق الراسخة أن السكان الذين يعانون من مشكلات اجتماعية واقتصادية هم أكثر عرضة لأوضاع صحية سيئة ويعانون أكثر من الأمراض المزمنة التي يمكن أن تزيد من خطر الإصابة بالأمراض المعدية، خصوصًا في سياق COVID-19. ذلك أن العولمة اليوم تؤدي دورًا مهمًا في تغيير حياتنا وطريقة عيشنا. وعلى سبيل المثال، فإن التجارة والسفر أصبحت جزءًا مهمًا من حياة الناس، وفي الآن نفسه، تعد أهم المحددات الرئيسة لانتشار المرض. علاوة على ذلك، فإن تعقد الحياة الحضرية والترابط العالمي بسبب التكامل الاقتصادي، قد جعل من العولمة الجديدة آلية أساس في انتقال الأمراض المعدية بسرعة كبيرة.

إن العولمة الجديدة تؤدي إلى مخاوف كبيرة بسبب انخفاض التكلفة المخصصة لقطاع الصحة،

(13) إدغار موران، هل نسير إلى الهاوية؟، مرجع سبق ذكره، ص 711.

خصوصاً في الدول النامية أو دول الجنوب، ويتمثل ذلك في «قلة الأطباء والممرضات وأسرّة المستشفيات والخدمات الصحية الأخرى، والأكثر هو أن أغلبية الأطباء والممرضات وأسرّة المستشفيات تقع في المناطق الحضرية التي تجعل الموقف أكثر سوءاً في المناطق الريفية»⁽¹⁴⁾. وعلى سبيل المثال، هناك نقص في الأطباء المختصين بأمراض التهاب السحايا، وهو مرض يؤدي إلى العدوى.

والأهم من ذلك، أن العولمة الجديدة لها تأثير كبير على البيئة، فالنشاط الاقتصادي وتغيير نمط الحياة والتحضر، جميعها لها تأثير في البيئة، وهي تساهم في تغيير المناخ. ومع ذلك، نجدها تساهم من خلال التكنولوجيات الجديدة في حل المشكلات القديمة للبيئة، مثل نقل تقنيات العناية بالبيئة عبر الحدود بشكل أسرع. فما يميز العولمة الجديدة، هو أن البيئة أصبحت معياراً عالمياً وضرورياً للعالم.

تعمل العولمة الجديدة بتوسيع دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال الحماية البيئية؛ حيث إن العالم اليوم أصبح يتطلب إدارة بيئية عالمية، وقد ظهرت بالفعل بنية عالمية أساس من الاتفاقات والمؤسسات الدولية التي تهتم بحماية البيئة والمحافظة عليها. لكن العديد من المشكلات البيئية العالمية تجاوزت أنظمة الحكومة المصممة لحلها. ومع ذلك، فإن عديد من هذه المؤسسات تكافح، حيث يتعين عليها الاستجابة لمجموعة متزايدة من التحديات العالمية. فهناك «عدد كبير من المشكلات البيئية تعد عالمية؛ لأنها تتطلب القيام بإجراءات قومية ودولية لمواجهةها؛ فتسرب الغاز من مصادر مختلفة من دول عديدة، وتدمير الغابات المدارية عن طريق دول مختلفة، والتصحر الذي يؤدي إليه نشاط الأفراد في دول عديدة، وانخفاض التنوع البيئي في المحيطات أو الغابات أو الجو، تعد كلها مشكلات عالمية تتطلب القيام بإجراءات دولية وعالمية لمواجهةها»⁽¹⁵⁾.

في هذا الإطار، إن العمليات البيئية (تغيير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي)، والعمليات الاجتماعية البشرية (أي مصالح الشركات، والثقافة والنمو السكاني)، يمكن أن تحدث الأوبئة في المستقبل. ولذلك، فإن التدخل يتطلب تعديلات أو تثبيط هذه المولدات ومنع الأوبئة في المستقبل التي من شأنها أن يكون لها انعكاس سلبي على العالم. فالمرض المعروف باسم COVID-19 أدى مؤقتاً إلى تغيير السلوك الجماعي للأفراد والتأثير بشكل خطير في السكان الآخرين جميعهم في هذا العالم بطرق عديدة. فقد تم تقييد تحركات عديد من الدول المكتظة بالسكان التي أثرت في ما لا يقل عن 50 في المئة من سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. وتم أيضاً إيقاف الصناعات عن الإنتاج، ولوحظ أن هناك انخفاضاً في تلوث الهواء في مدن عديدة بسبب انخفاض انبعاثات الكربون. فمع الإعلان عن أن مرض كوفيد 19 جائحة، تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، وهناك أدلة متزايدة على حدوث ركود وأزمات اقتصادية عالمية. وعلى ما يبدو فإن العولمة الجديدة غيرت المسار التاريخي للحضارة الإنسانية، على الأقل بشكل مؤقت.

وعلى ما يبدو لنا أن العولمة الجديدة هي عولمة متناقضة. وعلى سبيل المثال، تحاول أن تضمن حقوق المهاجرين وتساعدهم على الاندماج مع السكان المحليين، وأن تقلل الحواجز المفروضة

(14) جرج وويلدنجر، العولمة والرعاية الإنسانية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

(15) المرجع نفسه، ص 144 و145.

على الجنسيات، خصوصاً مع أولئك الذين يمتلكون الكفاءات والمهارات التي يمكن أن تستفيد منها الدولة المستقبلية لهم، لكنها في الوقت نفسه، عولمة طارئة للمهاجرين الذين يدخلون خلصة إلى البلدان الغربية بطريقة غير قانونية. وإذا كانت الهجرة سابقاً تتسم غالباً بمعيار اقتصادي، فإن الهجرة في العولمة الجديدة تقوم على معايير مختلفة، مهنية، سياحية، تعليمية، إنسانية، لكنها تبقى عولمة حذرة أمام الأقليات والإثنيات المهاجرة؛ حيث يلاحظ أنها تعزز النزعة الفردانية في المجتمعات الغربية التي تنطوي على حواجز عرقية مركزية وانعزالية.

وقد أصبحت الهجرة في العولمة الجديدة لا تركز على العالم الغربي فحسب، وإنما تمتد إلى أقطار مختلفة من العالم، وعلى وجه التحديد في منطقة الشرق الأوسط، وآسيا، وفي دول جنوب أفريقيا. علاوة على ذلك، أدت العولمة الجديدة إلى إدخال اتجاه جديد في الهجرة العالمية، تسبب في اقتلاع العالم من جذوره وتشريد البشر على نطاق غير مسبوق. فقد ساهمت في تفاقم عدم المساواة بين الدول؛ حيث أصبحت الهجرة بالنسبة إلى كثيرين ضرورية، من أجل الهروب من الأوبئة والاضطهاد والفقر والحروب الأهلية. ويعود إلى «التغريب المهيمن الذي أدى إلى أزمة في الحضارات التقليدية»⁽¹⁶⁾، والذي نتج من الاستعمار الأوروبي للمجتمعات التقليدية في آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية.

خامساً: نقاط نقدية

يعد بعض المنظرين أن العولمة وسيلة إيجابية محتملة لنشر الثروة والحرية والمساواة في أنحاء العالم كافة. فهي تستطيع أن تجلب «في نظرم الرفاهية لمستوى المعيشة، وتحقق الديمقراطية، وترفع مستويات التفاهم المتبادل بصورة متزايدة»⁽¹⁷⁾. نظراً إلى أن العولمة تحمل كثيراً من المظاهر الإيجابية، مثل تدفق الصناعات الإلكترونية، والصناعات الطبية، والخبرات المعرفية والعلمية، والتعاون الاقتصادي. لكن بالنسبة إلى «زيجمونت باومان» Zygmunt Bauman فإن العولمة التي تعيشها المجتمعات المعاصرة هي عولمة سلبية، ويقول في هذا الصدد «إن عولمتنا حتى هذه اللحظة إنما هي عولمة سلبية بأسرها، إنها عولمة تفتقر إلى فحوص وإحراق وتعويض بعولمة إيجابية، ما زالت تمثل إمكانية بعيدة المنال على أقل تقدير»⁽¹⁸⁾. ويمكن عد سلبية العولمة من وجهة نظر باومان، في كونها تساهم بشكل كبير في سهولة التدفقات العالمية التي ترتبط بالواردات السلبيّة، مثل الأمراض العابرة للحدود، والإرهاب، والجريمة، والفساد. أما «لوك مارتيل» Luke Martell، فإنه يجادل في عمله المعنون بـ (سوسيولوجيا العولمة)، بأن العولمة توفر فرصاً عديدة لمزيد من التفاعل والمشاركة في المجتمعات في أنحاء العالم كافة، من خلال وسائل الإعلام والهجرة، ولكن لها جوانب مظلمة أيضاً مثل الصراع والفقر العالمي وتغير المناخ وانعدام الأمن الاقتصادي⁽¹⁹⁾.

(16) إدغار موران، هل نسير إلى الهاوية؟، مرجع سبق ذكره، ص 164.

(17) العجيلي وهايدن، النظريات النقدية للعولمة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(18) زيجمونت باومان، الخوف السائل، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت - لبنان، ط 1، 2017، ص 135

(19) Luke Martell, (2016): The Sociology of Globalization. Cambridge, UK; Malden, Polity Press : 2 Nd Edition, (PDF).

وعلى الرغم من أن العولمة قد خلقت فرصاً على المستوى الاقتصادي، فقد أدت أيضاً إلى تطور مشوه بالنسبة إلى البلدان النامية، فقد تركتها عرضة بشكل متزايد للتحويلات والتوترات داخل نظام التجارة العالمي. «وقد لاحظ هيلد Held أن الاندماج في الأسواق التجارية والمالية له عواقب مختلفة للبلدان التي تمر بمراحل التنمية»⁽²⁰⁾. لأن الدول النامية لا تستطيع أن تتعامل مع الضغوطات الخارجية من حيث استجابتها للعولمة، فالضغط الخارجي على الدول النامية يساهم في تفاقم ضعف المؤسسات والجهات الفاعلة فيها، ما يمنعها من المنافسة بشكل عادل أمام الدول التي تحتكر السوق العالمية. ومن ثم، فإن العولمة تعيد إنتاج عدم المساواة وتعمق الفجوة بين دول المتقدمة والدول النامية. وقد «لاحظ تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2005، أن هناك اتجاهًا واضحًا على مدى العقدين الماضيين نحو ارتفاع عدم المساواة داخل البلدان، حيث إن عدم المساواة قد ارتفع في 53 دولة من بين 73 دولة كانت تضمهم قاعدة البيانات»⁽²¹⁾. ويعود السبب إلى أن التجارة والاستثمار والتدفقات المالية متمركزة في جنوب شرق آسيا (اليابان) وغرب أوروبا وشمال أميركا.

من جانب آخر، فإن الفكرة التي تشير إلى أن العولمة قد ساهمت في تراجع دور الدولة «القومية»، يمكن في الوقت الراهن مواجهتها. فالحكومات الوطنية لا تزال تقوم بأداء أدوارها وواجباتها، من خلال تنظيم نشاطها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما أن اشتراك الدولة مع فاعلين آخرين على مستوى العلاقات الاقتصادية مثل توقيعها على الاتفاقات التجارية لا يعني بالضرورة خسارتها للسيادة الوطنية.

ومن النقاط النقدية للعولمة أن هناك تشكيلات اقتصادية جديدة ذات طبيعة إقليمية، كالاتحاد الأوروبي، وفي منطقتي آسيا على المحيط الهادي وأميركا الشمالية، ما يعني أن هناك تحالفات وصراعات وتضارباً في المصالح على المستوى الاقتصادي. فضلاً عن ذلك، فإن الأزمات مثل (الأزمة الاقتصادية 2008، وجائحة كورونا «كوفيد 19») قد بينت إلى حدود هذه اللحظة، أن العالم ليس مترابطاً ولا متضامناً بما فيه الكفاية حتى يكون نظاماً واحداً، وذلك على الرغم من أن العالم كان يواجه الأزمة نفسها والمصير نفسه. نظراً إلى أن العولمة عبارة عن «عملية نسبية، بمعنى أن أثرها ليس شاملاً، كما أن الناس في المناطق المختلفة سيلمسون آثار العولمة بطرق مختلفة. ولا تظهر العولمة بصورة منطقية أو ضرورية داخل مدى زمني محدد، وذلك لأن تطورها مرتبط بالأوضاع الاجتماعية السائدة في كل مجتمع»⁽²²⁾.

تؤثر العولمة كثيراً في بعض مظاهر الحياة الثقافية، من خلال نشر وتوزيع السلع الاستهلاكية بغية نقل مجموعة من الأفكار والقيم والرموز وأنماط اجتماعية من الحياة. وإذا كانت العولمة تسعى في الأساس لنقل نماذج من الثقافة المهيمنة نحو المجتمعات المحلية، وخصوصاً تلك التي ترتبط بالقيم الغربية، والتي تحركها وسائل الإعلام والاتصال، والشركات المتعددة الجنسيات... إلخ، وذلك بغرض إزالة الحدود الثقافية والاجتماعية التي تميز المجتمعات عن بعضها بعضاً. فإنها مع ذلك تحمل في جوهرها تناقضاً كبيراً؛ أي إن العولمة تحاول فرض نماذج معينة من الثقافة الغربية. لكنها

(20) العجيلي وهايدن، النظريات النقدية للعولمة، مرجع سبق ذكره، ص 182.

(21) المرجع السابق، ص 182.

(22) تشيرتون وبراون، علم الاجتماع: النظرية والمنهج، مرجع سبق ذكره، ص 368.

في الآن نفسه، تتميز بحرصها الدائم على تكييف تلك النماذج مع الخصوصيات المحلية. وعلى سبيل المثال، عندما نستحضر الأطقمة المعولمة (الأميركية)، فالماكدونالز الهندية، في ما يخصهم، تخضع لتحريم لحم البقر عند الهنود وتحريم لحم الخنزير عند المسلمين⁽²³⁾. وهو ما يدل على أن هناك من لا يستجيب للعولمة الثقافية الأميركية بشكل إيجابي. وهذا ما يؤكد «لوك مارتيل» بقوله: «من الناحية الثقافية، يقال إن الدول تستجيب للعولمة بشكل مختلف. ربما انتشرت ماكدونالذ في أنحاء العالم كافة، لكن المكونات تختلف لتلائم العادات المحلية (من برغر الجمبري في اليابان إلى برغر الكوشر للعملاء اليهود)»⁽²⁴⁾.

وبصرف النظر عن طبيعة العولمة وتأثيرها في العالم، فإن المتعارف عليه أنها تتسم بقدر كبير من التعقيد والتشابك. ويرتبط هذا التعقيد بالخلافات النظرية بين علماء الاجتماع حول الدلالة التي تنطوي عليها العولمة، وهي خلافات مهمة بالنسبة إلى الطريقة التي يمكن أن نرى بها المجتمعات الإنسانية. فإذا كانت العولمة «تقوم بإعادة تشكيل العالم كمكان واحد - كما يقول كثيرون - فالنتيجة المنطقية لذلك نقل بؤرة اهتمام المشروع السوسيولوجي، وذلك بالابتعاد عن الاهتمام بالمجتمع والدولة القومية والاتجاه - بدلاً من ذلك - نحو التركيز على المجتمع العالمي الآخذ بالظهور. وسيكون هذا التحول في الاهتمام شرطاً لفهم الوضع الإنساني المعاصر على نحو صحيح»⁽²⁵⁾. ومع ذلك، فإن فهم المجتمع العالمي يرتبط أساساً باستحضار الدراسات والأبحاث غير المتروبولية (في الأقاليم غير الغربية بشكل أكبر).

سادساً: أهمية استمرار مفهوم العولمة

يمثل مفهوم العولمة في علم الاجتماع أحد المفاهيم الرئيسة الموجهة لأي بحث سوسيولوجي، فالعولمة تتمتع بحضور واسع في كثير من القضايا التي تهتم بها الأبحاث والدراسات المعاصرة، مثل الهجرة، والإرهاب، والتطرف الديني، والحركات الاجتماعية، والتلوث البيئي،... إلخ. ذلك لأن تأثير العولمة أصبح سمة بارزة في عديد من المناقشات لدى علماء الاجتماع في المتروبول. إلا أن كثيراً من هذه النقاشات كانت تستبعد وجهات النظر الأخرى، فهي نادراً ما تشير إلى سوسيولوجيا غير متروبولية في دراستها للعولمة. ومع ذلك، نجد بعض علماء الاجتماع يخرجون إلى العالم غير المتروبولي في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية وينجزون عديداً من الأبحاث والدراسات المقارنة. ومن الأمثلة اللافتة للنظر كتاب (الطبقات الوسطى في أفريقيا: تغيير الحياة والتحديات المفاهيمية) الذي أنجزه لينا كروكر Lena Kroeker، ديفيد أو كين David O'Kane، طابيا شرير Tabea Scharrer، وهو كتاب يدرج النقاش من الجنوب في النقاش العالمي حول الطبقة الوسطى في زمن العولمة⁽²⁶⁾.

يلاحظ أن الدراسات المعاصرة تعالج الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للعولمة.

(23) أيليس، أنثروبولوجيا العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

(24) Luke Martell, (2016); Op.Cit, P.41.

(25) تشيرتون وبراون، علم الاجتماع: النظرية والمنهج، مرجع سبق ذكره، ص 385.

(26) Lena Kroeker, David O'Kane, Tabea Scharrer (2018) : Middle Classes in Africa_ Changing Lives and Conceptual Challenges-Palgrave Macmillan.

وعلى سبيل المثال، يركز «كيفن ماكدونالد» Kevin McDonald في أحد أعماله حول الحركات العالمية، من حيث مبادئ الثقافة والفعل، فهو يبحث في الانتقال من أشكال التنظيم والفعل التي ميزت الحركات الاجتماعية في القرنين الماضيين، إلى أشكال جديدة تستند إلى مبادئ الخبرة. ويحاول ماكدونالد أن يستكشف بعضاً من أهم هذه الحركات، بما فيها تلك التي تناهض العولمة إلى جانب الحركات الإسلامية الجديدة. إذ يبين أن هذه الحركات تتطلب إعادة التفكير في فكرة الحركة الاجتماعية نفسها، وهو مفهوم يدين بقدر كبير للثقافة المدنية والصناعية التي كانت ذات أهمية كبيرة في الحداثة الغربية، ولكنها قد تكون أقل ملاءمة عند استكشاف أشكال الثقافة والفعل والتواصل في عالم معولم. فهو يستكشف الأبعاد الأساس لهذه الحركات، والتوترات التي تواجهها، والأزمات التي تتعرض لها⁽²⁷⁾.

وتبين بعض الدراسات العلاقة الآخذة بالظهور بين السمات العالمية والسمات المحلية، من خلال دراسة العلاقة بين الثقافة والاقتصاد، ذلك أنهما شيان مترابطان ومتصلان أكثر من أي وقت مضى في زمن العولمة. فهناك تسويق للمدن والأماكن العالمية على المستوى الثقافي، وهو ما يظهره «روبن كوهن» Robin Cohen و«باول كندي» Kennedy Paul، إذ إن أهم نشاط اجتماعي يمزج بين الثقافة والاقتصاد هو السياحة. فتطوير السياحة جعل منها أداة عالمية لترويج الثقافة الوطنية والمحلية للدول والمجتمعات الإنسانية، من خلال وضع تراث المنطقة على شكل مشروع حتى يصبح سلعة للاستهلاك السياحي، ما يجعل من السياحة بحسب تقرير اليونسكو الفئة الرائدة في عالم التجارة الدولية وهي متقدمة على تجارة السيارات والكيماويات. إذ تهيمن أوروبا وأميركا على وجهات الزوار السياح⁽²⁸⁾.

وأمام التغيرات الاجتماعية التي ساهمت فيها العولمة، فإن هناك عديداً من الباحثين الذين وجهوا اهتمامهم لدراسة الصراع والتمييز العنصري في المجتمع العالمي، ومن الأمثلة كتاب (الصراع العنصري في المجتمع العالمي) للباحثين «بولي ريزوفا» Polly Rizova و«جون ستون» John Stone، وهو كتاب مقارنة يحاول استكشاف العوامل المؤدية إلى الصراع العرقي في بعض البلدان الأفريقية، وباعتقاد حالات من الهجرة العالمية إلى انتفاضات الربيع العربي، حيث يهتم في هذا الإطار بدراسة العلاقة بين الهوية والسلطة، ويحاول أن يبرز كيف تؤثر التغيرات العالمية التي تحدثها الأنظمة الاقتصادية مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والرأسمالية العالمية في الأنظمة الاجتماعية المتصارعة⁽²⁹⁾.

إضافة إلى أن هناك اتجاهًا سوسولوجياً يهتم بدراسة دور العقلانية النقدية في التوصل إلى اتفاق حول القيم والمؤسسات المشتركة على نطاق عالمي. إذ يناقش «مسعود محمدي العموتي» Masoud Mohammadi Alamuti في كتابه (العقلانية النقدية والعولمة) كيف أن قيمة الإجماع على مؤسسات السيادة والقانون بين الدول قد مهدت الطريق لظهور نظام عالمي من المجتمعات الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ويجادل مسعود بأن الانفتاح غير المتكافئ للاقتصادات الوطنية على

(27) كيفين ماكدونالد، الحركات العالمية: الفعل والثقافة، ترجمة جلال الدين عز الدين علي، مؤسسة هنداوي سي أي سي، ط 1، 2017.

(28) العجيلي وهايدن، النظريات النقدية للعولمة، مرجع سبق ذكره، ص 192.

(29) John Stone & Polly Rizova, (2014): Racial Conflict in Global Society. Polity Press-Combridg-UK.

التجارة والاستثمار العالميين يجب أن يفهم في إطار السياق القانوني والسياسي لما بعد الحرب. ويرى مسعود أنه بمجرد أن يفتح الناس في العالم، عبر المجتمعات الوطنية، طرقهم الأساس للحياة الجيدة أمام النقد المتبادل، يمكنهم إنشاء قيم عالمية مشتركة ضرورية لقيام نظام اجتماعي عادل على نطاق عالمي⁽³⁰⁾.

خاتمة

إن العولمة بكونها من المفاهيم الأساس في العلوم الاجتماعية، تعرف تنوعاً عريضاً من حيث استخدامها. وهي من وجهة نظرنا كتلة من المعاني والدلالات المتناقضة، حيث تحمل وعوداً بعالم أفضل تغطي عليه مجموعة من القيم الإنسانية، مثل الحرية والعدل والمساواة والديمقراطية، إلى جانب وعدّها بتحقيق الرفاهية والغنى لأفراد المجتمع العالمي، لكنها في الحقيقة تبقى مجرد وعود كاذبة لكونها لم تتحقق بعد على أرض الواقع.

لقد أصبحت العولمة عملية شاملة تمسّ مختلف المجالات وتتطلب في الآن نفسه تعديلات في هياكل وعمليات وآليات الحوكمة العالمية. وعليه، يمكن القول إن عيوب العولمة في الوقت الراهن ترجع إلى أسباب تاريخية، وإلى النظام الرأسمالي الليبرالي الجديد. حيث أصبح ذلك واضحاً في سياق COVID-19، خصوصاً عندما أدى بدء التطعيم إلى انتهاكات للقيم العالمية للإنصاف والحق في الحياة من بعض الدول القوية والثرية.

المراجع المعتمدة

- أبيليس، مارك (2017). أنثروبولوجيا العولمة، ترجمة عبد الحميد بورايو، ط 1، سورية - دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.
- باومان، زيجمونت (2017). الخوف السائل، ترجمة حجاج أبو جبر، ط 1، بيروت - لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- تشيرتون، ميل / براون، آن (2012). علم الاجتماع: النظرية والمنهج، ترجمة هناء الجوهري، ط 1، القاهرة - مصر: المركز القومي للترجمة.
- جرج، فيك / ويلدنغ، بول (2005). العولمة والرعاية الإنسانية، ترجمة طلعت السروجي، ط 1، القاهرة - مصر: المركز القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة.
- روبرنسون، رونالد (1998). العولمة والنظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ط 1، القاهرة - مصر: المركز القومي للترجمة. المجلس الأعلى للثقافة.
- العجيلي، شمسي / هايدن، باتريك (2016). النظريات النقدية للعولمة، ترجمة هيثم غالب الناهي، ط 1، بيروت - لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

(30) Masoud Mohammadi Alamuti, (2015) : Critical Rationalism and Globalization_ Towards the Sociology of the Open Global Society. Routledge-London And New York.

ماكدونالد، كيفين (2017). الحركات العالمية: الفعل والثقافة، ترجمة جلال الدين عز الدين علي، ط 1، مؤسسة هنداوي سي أي سي.
موران، إدغار (2012). هل نسير إلى الهاوية؟، ترجمة عبد الرحيم حزل، الدار البيضاء-المغرب: أفريقيا الشرق.

Alamuti, Masoud Mohammadi. (2015): Critical Rationalism and Globalization_Towards the Sociology of the Open Global Society. Routledge-London And New York.

Kroeker, Lena & O'Kane, David & Scharrer, Tabea. (2018): Middle Classes in Africa_Changing Lives and Conceptual Challenges-Palgrave Macmillan.

Martell, Luke. (2016): The Sociology of Globalization. Cambridge, UK ; Malden, Polity Press: 2 Nd Edition, (PDF).

McLuhan, Marshall. (1962): The Gutenberg Galaxy_ The Making of Typographic Man -University of Toronto Press, Scholarly Publishing Division.

Stone, John & Rizova, Polly. (2014): Racial Conflict in Global Society. Polity Press-Combridg-UK.

Wallerstein, Immanuel. The Modern world-System, 3 Vols. (new york : Academic Press, 1974 ; 1980; 1989).

الصراع على السلطة في سوريا في أثناء الحكم الانفصالي؛ الخريطة السياسية

آلاء دياب

تاريخ وصول المادة: 19 نيسان/ أبريل 2021

ملخص البحث

لم يكن الانفصال هزيمة أنظمة وجيوش، بل كان هزيمة أيديولوجيا قومية تقدمية، احتضنها وجدانٌ سوريٌّ مفعم باليقين، لقد سقط البطل التراجيدي سقطته المدمرة، فكيف يمكن النهوض؟ في عقب ذلك، نشأ مزاج سوري حاد مبطن بالمرارة ومسكون بالفجيعة، وساد الإحساس بالإحباط والعقم وعدم الجدوى. لكن اليأس البصير خيرٌ من الأمل الأعمى، إن هذا الواقع السياسي الفاجع الممتلئ بالكوابيس، كان الحاضن التاريخي لمرحلة ما بعد الوحدة، وعلى نحو ما حار الناس واضطربوا بين يقين قديم تقوُّض وأحلام تتزيا بزبي الأوهام، وازدادت الأمور تعقيداً وسوءاً عندما حاول البعض تحويلنا إلى هوامش تاريخية ندور في فلك غيرنا. ولا أزعم أن كل المشاريع الوحوية العربية ستكون على هذه الشاكلة، فهذا زعمٌ ياباه الإنصاف والواقع، ولكنني أظن أن كثيراً من العبث قد دخل مسار هذه الوحدة حتى انحرفت عن سبيلها انحرافاً شديداً، فكأن هذه الوحدة السورية المصرية دينٌ إما أن تعتنقه وتدخل فيه دفعةً واحدة، وإما أن تنكره وتخرج منه دفعةً واحدة!

وأخيراً، نحن في أزمة شاملة مستحكمة تلف وجوه حياتنا جميعاً، نحن نعاني من أزمة انتماء، حتى المتحمسون للانتماء العربي يتحدثون عنه جمجمة، فكأنهم يتحدثون عن شيء من مخلفات الماضي البعيد الذي تجاوزه الزمن!

فهل حقاً تصدق فكرة الفوات التاريخي على العرب؟ هل حقاً إن الشعوب التي لم تستطع بناء قومياتها في الماضي لن تستطيع بناءها الآن؟ إننا لا ننكر القومية العربية، لكننا نؤمن بها انطلاقاً من انتمائنا السوري لا من التنازل عن هذا الانتماء.

ما الحل إذن؟ الحل أن نطالب باستراتيجية ثقافية قومية أكثر التصاقاً بواقعنا، فنحن اليوم نفتقد نقطة الارتكاز، أي نفتقد تحديد الانتماء الذي تستند إليه الأمة وتستضيء به، وما انهيار الهوية إلا إيذانٌ بانهيار الأمة؛ لذلك نحن في أمس الحاجة إلى ما يمكن أن يسمى بـ (الهوية الواقية) على حد تعبير العقاد.

كلمات مفتاحية: الانفصال . عبد الناصر . القومية العربية . الوحدة السورية المصرية . عبد الكريم النحلاوي

أولاً: مقدمة

لا أحد ينكر اليوم أن السوريين يقاتلون قتالاً تراجمياً، فهم مستسلمون يسلمون حصونهم التاريخية حصناً بعد آخر، ولا أحد ينكر أن الثقافة هي آخر القلاع الحصينة التي توشك أن تقع سبيّة بأيدي الغزاة، فما العمل؟ إن موقعنا التاريخي يؤهلنا بكل موضوعية لأن ننسّم بالندية الحضارية، ولكن ما هو كائن يطبعنا على العكس من ذلك بطابع التبعية والغنائية. فكيف نعلل هذه الهوية السحيقة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون؟ هذه التبعية والغنائية تبدأ بخواء الأمة بعد إفراغها من مكوناتها الصحيحة كإثبات الذات، ووجود الهوية، وإبراز معالم الشخصية الثقافية، وهذا ينطبق على واقع أمتنا السورية التي هانت على نفسها، فهانت على الناس، وكان ذلك منذراً بفقدانها لكل ندية حضارية، ولقد كان خطاب كثير من المثقفين مؤرقاً باكتشاف هذه الذات، وإثباتها وإبراز هويتها وثقافتها، فكأننا اليوم نستدير من جديد إلى الوراء قرناً من الزمان.

إذاً، ما العمل؟ هل يجدي أن نستمر في تسوّل اعتراف الآخر بنا؟ هل من الحصافة أن نكون غيرنا ليرضى الآخرون عنّا؟ بالطبع علينا ألا نتصرف ونفكر كأننا وحدنا في هذا العالم، نحن في حاجة إلى الآخرين، والآخرون في حاجة إلينا، وإذا هددنا الآخرون، فلنكن قادرين على تهديدهم، نريد أن ننتمي إلى هذا العصر بلا ذوبان أو استلاب كما يليق بأمة عريقة أن تفعل. هذا ما نريده حقاً، ولكن كيف ينبغي أن نتعامل مع الواقع المأزوم الذي لا يحتمل الانتظار؟!

نحن نتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية، فمن النادر أن تكون الضحية بريئة تماماً عن مصيرها، في أغلب الأحيان تكون الضحية شريكاً متواطئاً مع جلادها، فلا أعرف أمة عريقة واحدة على ما أصابها من الكوارث والنكبات، وعلى ما عصفت بها الأحداث التاريخية، تنكرت لماضيها وانتمائها، وأعلنت قطيعتها معها، وخرجت من جلدتها دفعةً واحدة، كما تخرج الأفاعي من جلودها وتخلفها وراءها في العراء. إذاً، ليس من حق أحد أن يدعونا -مهما تكن الأسباب- إلى التكرار لانتمائنا وتاريخنا، فالعروبة والقومية العربية لا تتحققان بجلد الذات والتنكر للجذور، وإشاعة اليأس الضرير في الأمة السورية، بل تتحققان في قراءة الواقع الراهن قراءة علمية صحيحة، لا لفهمه فحسب، بل لتغييره أيضاً. إن هذه الدعوة إذا أحسنا الظن بها تعبر عن رؤية سكونية للتاريخ، وعن نفاذ الصبر. بيد أن الثقافة هي حصن الأمة وقلعتها الأخيرة؛ لذلك يجب أن تُبنى وفق استراتيجية قومية سورية، وإلا فإن حس الهوية سينهار، وسندخل في فوضى التعدد، وهذا ما سنراه في الصفحات المقبلة، وفي جوف هذا الطوفان غدا حس الهوية والانتماء أثراً بعد عين!

1 - أهمية البحث

تتجلى في كونه جاء في سياق تفعيل فكر نقدي، ومراجعة بعض المفاهيم والقضايا الفكرية التي هي بحاجة إلى إعادة نظر وتجديد، وبما أننا نمر بحالة من المراجعة النقدية الذاتية أو بمرحلة (الما بين) كما سماها الدكتور الغدامي، فالتفكير النقدي ضرورة وحاجة ثقافية وحضارية نابعة من متطلبات التغيير وإعادة تشكيل وعي الأمة وفقهها لنفسها وللعالم من حولها، إنها تتعلق بإعادة تجلية الأسس المرجعية وصياغة البناء المعرفي الذي انبني عليه خطابنا، وأصبح يشكل وعينا،

وشكّل تاريخياً لا وعينا الذاتي، إنه إذا ما تقدم به ذاتنا إلى العالم، والصورة التي نعكس به تصورنا ورؤيتنا للعالم، ومن هنا يصبح التفكير النقدي الذي ننشده جواباً لتحديات اللحظة المصيرية التي تحياها الأمة، ولا تجدي معها المراوغة البلاغية أو مجرد القول: إن الوحدة العربية هي الحل لكل مشاكلنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ أصبح التفكير في الوحدة والتخطيط لها شأنًا متعولماً، وزادت مدارس قضاياها، وإشكالاتها تجاوزت مركزها الجغرافي التقليدي، إننا في حاجة إلى نقد الواقع ونقد الأفكار التي تكبح نهوضنا وتقيّد انطلاقنا، وتعطل فاعلية عقولنا، وتوكلنا إلى السلبية والقشرية والانغلاق.

2 - أهداف البحث

هذا البحث محاولة لإجراء تحقيب معرفي؛ للتعرف على طبيعة التحولات السياسية المفصلية التي مرّت بها سورية وهي تواجه الفكر السياسي لـ الآخر - العربي، وتجابه سلطته من جهة، وتعيد النظر في منظومته الفكرية من جهة أخرى، إذاً فهو ينطلق من المنظومة الفكرية العربية السياسية مفهومًا ومنهجًا، منها وضدّها، بغية إعادة تشكيل رؤيتنا الأيديولوجية المعاصرة وفق استراتيجية بنائية تدرّجية تركيبيّة، غير تجزيئية أو إسقاطية، تأخذ بالحسبان مدى تعقد تكوينية المجال زمنيًا ومكانيًا وقيميًا وأيديولوجيًا وتقاطعياً مع مجالات أخرى، وتفصل إجرائياً بين ما هو جهد فردي (جهد تيارات سياسية) وما هو مشروع فكري متكامل للأمة ككل، إذ تسعى هذه الدراسة إلى الأمّ وجبر مكونات الرؤية التي اغتربت منذ أمدٍ بعيد أو جهد مفكرها الذي طواه أوضاع معينة في زوايا العتمة والنسيان مؤكدة على قوة الروابط بين وضعية النظرية السياسية ووضعية الثقافة والحضارة ككل.

3 - منهجية البحث

استقرائية تحليلية.

4 - أسئلة البحث

دعا السياسيون السوريون بحرارةٍ وصدقٍ إلى الحوار من أجل إحياء الوحدة، وإلى ضرورة احترام الكرامة والسيادة، ولكن: هل نحن الذين نرفض حوارهم أم هم الذين يرفضون حوارنا؟ ما جدوى أن نؤمن بالوحدة، وندعو إليها في الوقت الذي يبلغ فيه الصلف والغطرسة بالآخر مبلغًا يصدّه عن حوارنا، ويريه نفسه في مرآة محدبة، ويريه الآخر (نحن) في مرآة مقعرة، فعبد الناصر غير مستعد لحوارنا، لكنه مصرّ على إملاء تصوراتنا علينا، ولا اعتراض لديه على أن نسمي هذا الإملاء حوارًا. لذلك، كيف نستطيع أن نبني وحدة تحفظ احترامنا وسيادتنا؟ كيف نجبرهم على اعتبارنا أندادًا لهم؟ كيف نقنعهم أن مصالحهم الاستراتيجية في حاجة ماسة لنا، وأننا غير مستعدين لتأمين هذه المصالح، إذا لم يغيروا موقفهم المتعالي منّا؟ إن هذه الأسئلة لا تعني إلغاء الحوار، بل تعني أن نوفر لهذا الحوار شروطًا موضوعية، تجعله خصبًا وثمرًا.

5 - مصطلحات البحث

السلطة⁽¹⁾: تعدّ من أكثر المفاهيم السوسولوجية استخدامًا وخلافًا، فلم تتفق الآراء على تحديد هذا المفهوم. لكن، يمكن القول إن (السلطة) عمومًا هي: «القدرة على عمل شيء»، والسلطة في مواجهة الآخرين هي: «قدرة شخص على فرض إرادته على الآخرين أو التأثير فيهم»⁽²⁾، والسلطة تتطلب قوة، أما القوة بلا سلطة فظلم واستبداد، وهكذا فإن السلطة تعني الحق. ومادامت السلطة حقًا، فيجب أن تطاع بوازع من ضمير، أي على سنة الناس والأحرار، ومن أجل المصلحة العامة⁽³⁾؛ ولذا يجب أن يحل محل السلطة القائمة على القهر، السلطة القائمة على كل من القهر والاقناع، أي إن بها عنصرًا داخليًا وآخر خارجيًا، ومن الناحية النفسية تكمن السلطة في إرادة المحكومين وثقتهم بها أكثر من كونها تكمن في إرادة الحاكمين، وهنا يظهر تاريخيًا ما سماه بيرتراند دي جوفينيل (سر الطاعة المدنية)⁽⁴⁾، أي إن الوصول إلى السلطة بالطرق الديمقراطية أو بالطرق القسرية لا يغير من شرعية هذه السلطة، غاية ما في الأمر أن السلطة غير المشروعة تسمى سلطة فعلية؛ لأنها تفرض نفسها بالقوة، والسلطة المشروعة تسمى سلطة قانونية. وهكذا فإن رضا المحكومين بالسلطة القائمة هو الذي يضيف عليها صفة الشرعية، ويحولها بالتالي من حكومة فعلية إلى حكومة قانونية، فتكتسب بذلك قوة معينة⁽⁵⁾.

وأحب أن أضيف احترازًا من النقص، هل التزم السياسيون السوريون مصلحة الشعب السوري؟ حقيقة لا، إذًا، لماذا يحيد السياسيون عن فكرة مصلحة الجماعة؟ لخص أرسطو الإجابة عن هذا السؤال بقوله: «إن الناس لا يعملون شيئًا مطلقًا إلا لفائدتهم»، هنا يكمن التناقض الذي يفسر خروج الحكام على فكرة الجماعة عن الخير المشترك (على حد تعبير جورج بيردو) وحاصل القول إنه:

- (1) بعض علماء السياسة المعاصرون يدرسون العصر الحديث على أنه عصر السلطة The Age of Power Carl J. Friedrich and Charles Blitzer, The Age of Power, Ithaca, New York: Cornell University Press. 1957.
- (2) فليب برو؛ علم الاجتماع السياسي، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م: 24. وانظر أيضًا: عبد الله إبراهيم ناصف؛ مدى توازن السلطة السياسية مع المسؤولية في الدول الحديثة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة، 1981م: 6-7.
- (3) ويمكن الإشارة إلى ما جاء في الموسوعة العربية العالمية التي اشتملت على مفهوم أكثر جددًا ومعاصرة للسلطة. انظر: حسن البحري؛ السلطة، بحث منشور في الموسوعة القانونية المتخصصة الصادرة عن هيئة الموسوعة العربية التابعة لرئاسة الجمهورية السورية، المجلد الرابع، دمشق، الطبعة الأولى، 2010م: 144.
- (4) انظر: جاك ماريان؛ الفرد والدولة، ترجمة: عبد الله أمين، ومراجعة: د. صالح الشماع ود. قرياقوس موسيس، دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة 1962: 154-146.
- (5) See: Prelot (Marcel) et Boulouis (Jean), Institutions politiques et droit constitutionnel, Paris, Dalloz, 7th edition, 1978, p:13.
- (5) انظر: غسان عرنوس، مبدأ التلازم بين السلطة والمسؤولية في النظم السياسية المعاصرة بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق في جامعة دمشق، 2012م: 16 وما بعدها. انظر: حسن البحري؛ السلطة: 143.

لا ينبغي أن نغفل ونحن ندرس غاية السلطة، أهواء ورغبات الحكام، وهكذا فإن غاية السلطة مركبة من عنصرين: **العنصر الأول** هو فكرة الجماعة عن الخير المشترك، و**العنصر الثاني** هو أهواء ورغبات الحكام، والوضع الأمثل للسلطة هو الوضع الذي تستطيع فيه تحقيق التوازن بين الغيتين⁽⁶⁾.

الانفصال: حدث الانفصال بين سورية ومصر من خلال حركة الضباط الدمشقيين في 28 أيلول/سبتمبر 1961م، ومدة الحكم الانفصالي 18 شهراً، تعاقبت خلال هذه الفترة خمس وزارات، أغرقت سوريا في متاهة الفوضى، وما هذا إلا دليل على القلق والتخبط بين مساري العودة إلى الوحدة، أو الثبات على الانفصال⁽⁷⁾.

وثيقة الانفصال: وهي الوثيقة التي اتفق على إعلانها السياسيون السوريون الذين عقدوا اجتماعاً في 2 / 10 لمناقشة الانقلاب الانفصالي ومواقفهم منه. اشترك في هذا الاجتماع كثير من رجال الأحزاب السابقة المنحلة ممن كانوا يميلون إلى تأييد الانفصال عن الحكم الناصري تماماً، سواء من حزب البعث أو الحزب الوطني أو حزب الشعب والإخوان المسلمون، وقد وضعت الوثيقة مسؤولية الانفصال على عبد الناصر وحكمه الديكتاتوري الذي أوجد التفرقة بين مصر وسوريا، فأفقدت الوحدة بينهما معانيها السامية، وأبعدها عن أن تكون نواة للوحدة العربية الشاملة الصحيحة، وأيدت الوثيقة (الثورة المباركة للقوات المسلحة السورية).

ثانياً: الإطار النظري

1 - الخريطة السياسية السورية في أثناء الانفصال

ساعدت عوامل شخصية وعوامل عامة⁽⁸⁾ وعوامل إقليمية على وقوع الانفصال بين سورية ومصر⁽⁹⁾، ويذكر الدكتور مصطفى الفقي: «أنّ التصادم العنيف بين حزب البعث وجمال عبد الناصر كان من أهم الأسباب التي أدت إلى سقوط الجمهورية المتحدة⁽¹⁰⁾»، علماً أن حزب البعث وجه

(6) انظر: عبد الله إبراهيم ناصف؛ مدى توازن السلطة السياسية مع المسؤولية في الدول الحديثة: 137 - 138.

(7) انظر: حشاد عدلي، عطية عبد الجواد، سقوط الانفصال، سلسلة كتب قومية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1968م: 161.

(8) انظر: وثائق الخارجية البريطانية _ FO-371-158733-0025

(9) تعرض الصحافي محمد حسنين هيكل لأسباب الانفصال وكشف عن ارتكاب بعض الأخطاء في كتابه سنوات الغليان، وأشار إلى مسؤولية عبد الناصر في ارتكاب بعض الأخطاء التي يسوغها له، انظر: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، دار الشروق، القاهرة، 2004م: 302. كما تعرض اللواء عبد المحسن أبو النور في حديث له في مجلة آخر ساعة عدد آذار/ مارس 1988م، حيث نسب للانفصال نوعين من الأسباب: أولها إساءات الوزراء السوريين بتصرفاتهم في سوريا وثانيها الروتين الذي كان ساري المفعول في مصر، انظر تفصيل ذلك: سليم بركات، الوحدة السورية المصرية، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1996م: 181.

(10) مصطفى الفقي، مقالة البعث وعبد الناصر، صحيفة الحياة، العدد 2102 الصادر في 11/4/2000م؛ لمعرفة وجهة نظر الرئيس جمال عبد الناصر في أسباب الانفصال.

اتهاًمًا مباشرًا للرئيس عبد الناصر في مسؤوليته عن الانفصال⁽¹¹⁾، وقد اعترف حزب البعث بأخطائه تجاه قياداته⁽¹²⁾.

حقيقةً، كل هذه الأسباب التي قيل: إنها رسخت الانفصال، أغفلت سببا لا يقل أهميةً، فالوحدة تحتاج إلى وحدة حياة اجتماعية، فلا يجوز إلغاء الواقع الاجتماعي ومعطياته، إن كان في سورية أو في مصر، حتى لا نحصل على وحدة مشوّهة كما حدث، وهذا يذكرنا بتجربة الوحدة الباكستانية التي كان مصيرها الانفصال، وهذا ما تنبأ به اللورد ماونتباتن⁽¹³⁾، إذ وجد أن تقسيم باكستان إلى إقليمين منفصلين، تفصلهما مئات الأميال من الأراضي الهندية، إقليم غربي تفوق مساحته مرات عدة الجزء الأول، وإقليم شرقي كان كـ«كائن غير حي⁽¹⁴⁾»، لقد كان وضعًا شاذًا يندر بحدوث توترات مستقبلية⁽¹⁵⁾، لم يكن العامل الجغرافي الوحيد الذي أدى إلى الانفصال، إذ أدت عوامل أخرى دورًا بارزًا، فعلى الرغم من أن الإسلام يجمعهما لكن اختلاف الحياة الاجتماعية ساهم في وقوع الانفصال⁽¹⁶⁾. إذا، إن وحدة الحياة الاجتماعية أهم من أي عامل آخر، فالتجارب الاتحادية القديمة، اقترنت بالاستبداد على الصعيد السياسي، والقطعية الوثوقية على الصعيد المعرفي، والاحتكار على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، لكن قدمت تجربة الاتحاد الأوروبي تجربةً فريدةً، تمثل إثباتًا على أهمية وحدة الحياة الاجتماعية في تحقيق وحدة حقيقية حرّة، تضع من أولوياتها خدمة المجتمعات المدنية وفقًا لمبادئ العدالة والمساواة.

أخيرًا، كثيرًا ما تستوقفني الأسئلة الآتية:

• ما الغاية من أن يكون حل الأحزاب السياسية شرطًا لقيام الوحدة⁽¹⁷⁾؟ هل تمّ حل الأحزاب

(11) أصدر حزب البعث بيانًا في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 1961م، حمّل مسؤولية الانفصال للرئيس جمال عبد الناصر، فالحركة العسكرية التي وقعت في الإقليم الشمالي من الجمهورية المتحدة هي نتيجة الحكم الإقليمي الفردي الذي طبقه الرئيس جمال عبد الناصر في دولة الوحدة، وطالب بتجديد الوحدة على أسس ديمقراطية؛ لأن الظاهرتين اللتين ميزتا الحكم في الجمهورية العربية هما: الإقليمية والحكم الدكتاتوري.

(12) حزب البعث العربي الاشتراكي أصدر بيانًا في 21 شباط/ فبراير 1962م حول تجربة الوحدة بين سوريا ومصر، انظر: وثائق الخارجية البريطانية FO-371-158733-0001_انظر ما أورده أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، دار زغلول، القاهرة، 1991م: 4 / 251.

(13) انظر: روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، بيروت، 1986م: 2 / 63

(14) Mohammed Ayoob, Conflict and Intervention in the Third World, London, 1980, 41.

(15) انظر: عبد العزيز العجيزي، المؤامرة الانفصالية في باكستان الشرقية، السياسة الدولية، مجلة القاهرة، 1978م: 118.

(16) انظر: عبد المنعم المشاط، انعكاسات الحرب الأهلية في باكستان، السياسة الدولية، عدد 26، السنة السابعة، تشرين الأول/ أكتوبر، 1971م: 151.

(17) لكن توجهات عبد الناصر الدينية، تحمل لنا الإجابة: أراد عبد الناصر تهميش الاتجاه العلمي، وتوسيع التيار الديني، فعليًا كان عبد الناصر أول من أتقن لعبة خلط الدين مع السياسة، علّم أنه بهذه المعادلة سيدغدغ مشاعر العرب والمسلمين في كل مكان، فوسّع من سلطة الأزهر الدينية وجعلها غطاءً شرعيًا لجماهيريته ولسياساته، فالعروبة لم تكن لديه إلا دعوة سياسية لإقامة دولة مسلمة تنطق بالعربية، علمًا أن ميشيل عفلق عرّف العروبة بقوله: «العروبة جسد روحه الإسلام»، وليست الناصرية

- السياسية أم تصفيتها؟ هل تمّ ذلك في ظل الوحدة أم قبل حدوث الوحدة؟ هنا أرغب في الإشارة إلى مقتل العقيد عدنان المالكي، وما كان له من أثر في الحياة السياسية السورية⁽¹⁸⁾.
- ما الغاية من جرّ سورية إلى تحقيق وحدة بإجراءات لم تدرس بواقعية وبحياد، ولم تؤخذ مصالح شعب سورية وسيادته وكرامته في الحسبان؟
 - لماذا لم يعتذر أحد عن الدمار الذي أصاب الاقتصاد السوري، وعن تحويل سورية إلى بلد يمون مصر بالقمح والخضروات وليكون سوقاً للصناعة المصرية، حتى وصل الأمر إلى إعلان إفلاس سوريا لأول مرة في تاريخها قبل أن يعلن عن موافقتها على قبول المساعدات الأمريكية أيضاً⁽¹⁹⁾؟
 - لماذا كل هذا الاستسلام والانسحاق وراء الوحدة وقادتها؟
- أمّا المبررات التي قُدمت لإحياء الوحدة، فالقارئ يقف حائرًا أمامها، يحاول استنطاقها فتستعجم، لقد غدت مبررات الوحدة بدعة فاشية، يزين بها السياسيون ما يقولونه، وكأنّ البدع لا تكون ضلالة إلا في الدين!

أ- حركة الضباط الدمشقيين 28 أيلول / سبتمبر 1961م

أدرك السوريون أننا أمام نهج جامح في التفكير، وصناعة القرار السياسي، وأن الأحداث الداخلية الجسيمة⁽²⁰⁾ التي وقعت لا تمثل النتائج الأخيرة لهذا النهج بل تمثل مقدماته الأولى، ولم يكن هذا الإدراك كله رجماً بالغيب أو حدثاً قوياً بأمر تلمح من وراء، بل كان إدراكاً لسياسة معلنة لا يداخلها الرياء.

فقد قام جمال عبد الناصر بضرب البرجوازية السورية من خلال قوانين التأميم الصادرة في 20 تموز/ يوليو 1960م، ولم يكن يتوقع أن تحاول تحريك عناصرها في الجيش⁽²¹⁾ للدفاع عن نفسها

في صميمها إلا تيارات تحمل ميولاً دينية. وقد أورثنا الحكم الناصري لسوريا، إنماء التوجه الديني وإنماء الحس الاستخباراتي، وهذان عاملان ما نزال نعاني منهما إلى الآن.

(18) هل يمكن أن نقول إن المخطط للاغتيال هو المخطط للوحدة!؟

(19) نص بيان تأييد الغرف الاقتصادية لقيادة حركة 28 أيلول/ سبتمبر. نقلاً عن عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و 8 آذار/ مارس)، دمشق، الطبعة الأولى، 1965م: 101.

(20) السياسة التعليمية والسياسة الاقتصادية التي تمّ اتباعها في الإقليم الشمالي، ساهمت كثيراً في تقبل الرأي العام السوري للانفصال، انظر ما أورده الدكتور عزة النص وزير التربية والتعليم والإرشاد القومي في أول حكومة في عهد الانفصال. وانظر أيضاً: المذكرة التي صدرت عن مؤتمر غرف التجارة والصناعة في سوريا في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1961، انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و 8 آذار/ مارس): 101-109. كما أنّ إلغاء الصحف السورية، وقد وصل عددها إلى خمسين صحيفة قبل الوحدة، فضلاً عن حلّ الأحزاب السياسية السورية، كل ذلك ساهم في تهميش الحياة السياسية السورية وجعلها مجرد ظل للسياسة المصرية. انظر: صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، القاهرة، 1970م: 114.

(21) علمًا أن عبد الناصر قد حاول إبعاد الجيش السوري عن الساحة السياسية انطلاقاً من التاريخ السوري

ضد إجراءات حكمه، أمّا المشير عامر⁽²²⁾ الذي مُنح صلاحيات واسعة في سوريا، كان هو المسؤول عن إعادة توزيع القوى في الجيش السوري لصالح البرجوازية (الضباط الدمشقيين) في قيادات المناطق العسكرية وفي مناصب إدارية مهمة، إذًا، بقيت الأمور مسندة إلى مجموعة من الضباط الدمشقيين الذين كان على رأسهم المقدم عبد الكريم النحلاوي معاون العقيد أحمد علوي⁽²³⁾، وقد ساعد الوضع السياسي والموقع العسكري الذي شغله في إجراءات تنقلات لصغار القطعات المحاربة بصورة تلائم الخطة التي وضعها هو ورفاقه ممن نفذوا الانقلاب حيث أطلقت كلمة السر من دمشق⁽²⁴⁾، لكن المقدم النحلاوي وأتباعه أخذوا يشعرون بالخطر وبملاحقة المخابرات الحثيثة، وهذا ما دفعهم إلى المناداة بضرورة تحديد الموعد بأقصى سرعة والاستفادة من أول فرصة سانحة⁽²⁵⁾. وكانت الفرصة السانحة هي خلاف المشير عامر وعبد الحميد السراج، ووقوف أعوان عبد الحميد السراج من عناصر المباحث والمكتب الخاص، والأمن الداخلي والنقابات العمالية والطلابية وغيرها في صفه ضد المشير عبد الحكيم عامر، ما ساهم في نجاح هؤلاء الضباط في تخطيط وتنفيذ حركتهم الانقلابية في 28 أيلول/ سبتمبر.

وصلت أنباء إلى المشير عبد الحكيم عامر⁽²⁶⁾ عن تحركات قطعات عسكرية ودبابات من معسكرات قطنا باتجاه دمشق في ليلة 27 / 9، فأوعز المشير عامر بدوره إلى عناصر القيادة بوجوب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحباط العملية⁽²⁷⁾ ومع تحركات القطعات العسكرية الأخرى، استطاع كل من العميد موفق عصاصة والعميد زهير عقل والمقدم عبد الكريم النحلاوي الوصول إلى مبنى القيادة وفرض شروطهم للبدء بالمفاوضات، ثم قرر ضباط الثورة تسفير الرهائن الذين كانوا في

الحافل بالانقلابات العسكرية؛ لذلك عمد إلى رفق الجيش بالعناصر المصرية الناصرية، وبتصفية حلفائه البعثيين وذلك بتسريح قسم منهم ونقل الأكثرية إلى مصر لتهميش دورهم. انظر: النشرة الداخلية الدورية، القيادة القومية، نيسان/ أبريل 1962م.

(22) أثبتت حول إخلاص المشير عامر لدولة الوحدة ولعبد الناصر الكثير من علامات الاستفهام.

انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس): 23-24، وانظر أيضًا: رياض المالكي، ذكريات علي درب الكفاح والهزيمة، مطبعة الثبات، دمشق، 1972م: 302. وانظر: عبد الله الإمام، الناصرية، دار الشعب، القاهرة، 1971م: 421.

(23) انظر: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان: 201.

(24) انظر: عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1972م: 61.

(25) انظر: سامي عصاصة، أسرار الانفصال، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989م: 131.

(26) علمًا أنّ المشير عامر وضباط القيادة كافة، كانوا لا يغادرون مكاتبتهم إلا بالتناوب نهائيًا، أما في أثناء الليل فكانوا في حالة اجتماع دائم في مبنى القيادة، وكان ينضم إليهم الوزراء المنقولون من الجيش: أكرم ديرري وجادو عز الدين وأحمد حنيدي وجمال الصوفي وطعمة العودة لله. وكان قادة القطعات الموثوقون كالعقيد جاسم علوان ينتقلون باستمرار ما بين قطعاتهم والقيادة؛ لاستقضاء المعلومات عن وضع القطعات ونقلها إلى القيادة العامة. انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس): 25.

(27) انظر: مصطفى طلاس، مرآة حياتي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2002م، العقد الثاني: 381.

مبنى القيادة العامة، وذلك بعد أن تمكنوا من حركتهم ووثوقهم بأن زمام الأمر أصبح بأيديهم⁽²⁸⁾، ووضعت طائرة خاصة تحت تصرف الضباط الرهائن ونقلتهم إلى القاهرة، وعندما تطورت المفاوضات أرسلت طائرة ثانية إلى القاهرة حاملة الوزراء العسكريين (أكرم ديري وجادو عز الدين وطعمة العودة الله وجمال الصوفي وأحمد حنيدي).

ب- موقف عبد الناصر من حركة الضباط الدمشقيين 28 أيلول/ سبتمبر 1961م

واجه الرئيس عبد الناصر الحركة الانفصالية من خلال عدّة خطوات، تراوحت بين الإجراءات العسكرية والإجراءات السياسية:

- الإجراءات السياسية والرد عليها:

1. ألقى جمال عبد الناصر خطاباً في الساعة التاسعة صباحاً من إذاعة القاهرة⁽²⁹⁾، أعلن في الخطاب عن تمسكه بالوحدة، وأكد على خطر تفكك سوريا، وأضاف قائلاً: «ماذا عن موقفنا الآن، إننا نريد أن نتجنب سفك الدماء، إن قواعد الجيش الأول في كل مكان تتحرك الآن إلى دمشق؛ لتقاوم هذه القوة التي تمردت على إرادة الشعب التي قامت لتهدد سلامة الجمهورية بعد أن صدرت له الأوامر ليقف هذه الحركة وليوقف هذا التمرد. فأنا مسؤول عن هذه الجمهورية من القامشلي إلى أسوان⁽³⁰⁾»

2. ألقى خطاباً ثانياً في الساعة السابعة مساء يوم الانفصال، ندد فيه بالانفصاليين، وحض على ضرب الانفصال، وطلب من الشعب العربي السوري إسقاط الخونة من بين صفوفه.

3. توجيه اتهامات من إذاعة صوت العرب والصحف المصرية إلى قادة حركة الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر، واتهامهم بالرجعية والعمالة.

الرد: ضباط حركة الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر وجهوا نداءً إلى الرئيس جمال عبد الناصر رداً على خطابه التي اتهمهم فيها باتهاماتٍ جائرة، وقد عدّ الضباط في نداءهم بأن ما حدث في سوريا هو تحقيق لرغبة الشعب العربي السوري، كما أكدوا أن زمام الأمور في الجمهورية العربية السورية بيد قادة أقوى آمنوا بالله والعروبة، ولم يكونوا يوماً رسل إقطاع أو استغلال أو انفصال⁽³¹⁾، كما قامت وسائل الإعلام السورية برد الصاع صاعين للصحف والإذاعات المصرية، الأمر الذي ترك أثراً سلبياً في أوساط الشارع السياسي ولدى ضباط الجيش، حيث كانت الصراعات على دوائر النفوذ على أشدها بينهم⁽³²⁾.

(28) انظر: أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني: 231.

(29) كان بإمكان الرئيس جمال عبد الناصر أن يتوجه إلى إذاعة حلب، بدلاً من التوجه إلى إذاعة القاهرة. انظر: عبد الهادي البكار، صفحات مجهولة من تاريخ سوريا الحديث، دار الذاكرة، 2003م: 219.

(30) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في 28 أيلول/ سبتمبر 1961م، موقع مكتبة الإسكندرية الإلكترونية.

(31) انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس): 83.

(32) كانت العديد من الصحف المحلية قد عادت إلى الظهور كصحيفة النصر والأيام والرأي العام وصحيفة المضحك المبكي التي كان يديرها حبيب كحالة، وكانت هذه الصحف قد عطلت مع

- الإجراءات العسكرية والرد عليها:

ينقل عبد الهادي البكار حديثاً عن صبري رئيس الوزراء المصري الأسبق، قال فيه: إن الرئيس جمال عبد الناصر كان جاداً في مقاومة الانفصال عسكرياً عقب وقوعه، وإنه لم يرسل قوات عسكرية محمولة جواً من مصر إلى اللاذقية إلا على هذا الأساس⁽³³⁾؛ لذلك قام بالآتي:

1. أصدر قراراً بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة ينص على عزل المتمردين وتجريدتهم من رتبهم، وإعفاء ضباطهم وجنودهم من كل ولاء لهم.

2. أصدر أوامره بالتحرك العسكري بإنزال قوات المظليين والصاعقة في مطار اللاذقية، وأن تتحرك المدمرات مساءً؛ لتصل إلى ميناء اللاذقية في 29 / 9 في الساعة الرابعة بعد الظهر⁽³⁴⁾. كما تم إرسال لواءين من المشاة بأسلحتهم، وكذلك لواء مدرع عن طريق البحر، وأن يتم الاستيلاء على كل بواخر النقل العربية لاستخدامها في نقلهم، على أن يبدأ إبحار تلك القوة في مساء اليوم التالي⁽³⁵⁾.

3. أمر أسراب الطائرات الحربية بالإقلاع من قواعدها في الأراضي المصرية باتجاه الأجواء السورية.

الرد: أجرى سفير الاتحاد السوفيتي في مصر اتصالاً هاتفياً بالرئيس جمال عبد الناصر وأبلغه رسالة شفوية من الكرملين تقول: دع سوريا وشأنها⁽³⁶⁾، فأمر بإعادة بقية أسراب الطائرات إلى قواعدها في مصر، وأمر قائد السرب جلال هويدي بتسليم نفسه وعناصره إلى السوريين من دون مقاومة⁽³⁷⁾، كما أن العديد من قطعات الجيش في المحافظات السورية التي أمرها عبد الناصر بالتحرك، أعلنت تأييدها للانقلاب الانفصالي، وقامت قيادة الانقلاب بترحيل المشير عامر القائد العام للقوات المسلحة، وجمال فيصل قائد الجيش الأول وجميع الضباط المصريين إلى مصر في مساء 28 أيلول / سبتمبر. كما أن تتالي اعتراف الدول الأجنبية والعربية بدولة الانفصال، واستعادة سوريا مقعدها في الجامعة العربية في 28 تشرين الأول / أكتوبر 1961 م، أجبر الرئيس جمال عبد الناصر على الاعتراف بواقع الانفصال في البيان الذي أذاعه في الخامس من تشرين الأول / أكتوبر 1961⁽³⁸⁾، وقال: لن ينوي إقامة حصار دبلوماسي حول سوريا، وإنه لن يمانع في عودتها لاحتلال

إعلان الوحدة السورية المصرية انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في

سوريا ما بين 28 أيلول / سبتمبر و 8 آذار / مارس): 133.

(33) انظر: وثائق الخارجية البريطانية FO-371-157827-0001

(34) نزل المظليون الذين أرسلهم الرئيس جمال عبد الناصر قبيل إرساله للبحار أو القطعات البحرية الحربية في مطار حميميم الذي يبعد قرابة خمسة كيلو متر من مدينة اللاذقية. انظر: موقع الجزيرة نت، برنامج شاهد على العصر، أحمد أبو صالح، الحلقة الخامسة، تاريخ 10 / 8 / 2003.

(35) انظر: عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي: 112.

(36) Khalil, Houssan El dawla: The Soviet foreign policy towards Egypt 1955; 64 (Ph.D.Howard Un Dept .Of political sc.1979) p16.

(37) صحيفة الزمان، الموقع الإلكتروني على الرابط الآتي:

<http://www.azzaman.com/articies/200220-1/01//a99157.htm>

(38) استدعى الرئيس جمال عبد الناصر الأعضاء السوريين في مجلس الوزراء، وحضر هذا الاجتماع

موقعها في هيئة الأمم المتحدة، ولكن الرئيس جمال عبد الناصر أبقى في هذا البيان معركة إعادة سوريا إلى وحدتها مع مصر مفتوحة، من خلال قوله: «وستبقى الجمهورية العربية المتحدة رافعة راياتها، مرددة نشيدها، باذلة في سبيل العروبة... إلخ»⁽³⁹⁾

ت- تورط عبد الناصر في انقلاب 1962/3/28م

كانت المحاولات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن وسحب مياهه إلى صحراء النقب، تشكل هاجساً مقلماً للحكومة والشعب في سوريا؛ لذلك عمدت سوريا إلى إقامة تعاون دفاعي واتفاق سياسي واقتصادي وتعاون مشترك بمشاريع الري وسد الفرات مع العراق، صدر عنه بلاغ بتاريخ 1962/12/25م، وقد وافق مجلس الجامعة في أثناء اجتماعه بتاريخ 1962/2/26 على دعوة مجلس الدفاع العربي إلى جلسة استثنائية تعقد في 1962/3/5م بناءً على المذكرة التي تقدمت بها سوريا في أن إسرائيل جادة في إقامة المنشآت اللازمة لضخ مياه نهر الأردن من بحيرة طبريا؛ لإيصالها إلى النقب، ولكن أمين الجامعة ألغى هذا الاجتماع بداعي أن القرارات السابقة التي اتخذها مجلس الجامعة قد أصبحت آلية، والسبب الحقيقي هو ممانعة مصر قيام الاجتماع، كما كتبت الصحف المصرية في تلك الفترة⁽⁴⁰⁾، ما حمل رئيس الجمهورية ناظم القدسي على عقد اجتماع مع الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم وطلب مساعدة عسكرية منه .

ثم بدأت تتسع الانشقاقات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية في سوريا⁽⁴¹⁾ وفي جلسة 27 آذار/ مارس التي لم يتجاوز افتتاحها ورفعها أكثر من خمس دقائق، تغيب عن حضورها مأمون الكزبري وأعضاء الحكومة وجميعهم، وكان عدد الحضور من النواب قليلاً، فقدمت الحكومة استقالتها أمام الضغط العسكري، وفي 1962/3/28 قام الجيش باعتقال صبري العسلي وناظم القدسي ومعروف الدواليبي وعدد من النواب بينهم خالد العظم⁽⁴²⁾.

وفي صبيحة 1962/3/28 قام العقيد زهير عقل والعقيد محمد منصور والرائد فايز الرفاعي⁽⁴³⁾ بتنفيذ انقلاب 28 آذار/ مارس، وبدأت الإذاعات السورية تذيع البلاغات بأن الانقلاب كان تحقيقاً لرغبات الشعب وحفاظاً على مكاسبه، وقد تبين أن مقابلة هؤلاء الضباط الثلاثة لـ عبد الناصر هي التي شجعتهم على ذلك⁽⁴⁴⁾، لكن قادة الجيش لم تتجاوب مع قادة الانقلاب، وتم عقد مؤتمر شارك فيه قيادات الجيش السوري كافة في حمص 1962/4/1، وقد قرر هذا المؤتمر عدّة قرارات

جميع نواب رئيس الجمهورية، فأعلن أمامهم أنه لا بد من الاعتراف بالأمر الواقع المير، وأنه وضع من أجل ذلك بياناً أذاعه مساء ذلك اليوم. انظر: وثائق الخارجية البريطانية-FO-371-157827-0012

(39) بيان الرئيس جمال عبد الناصر في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 1961م، موقع مكتبة الإسكندرية الإلكترونية.

(40) انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس): 241.

(41) انظر: المرجع السابق: 217.

(42) انظر: خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 2003م، المجلد الثاني والثالث: 201.

(43) انظر: عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي: 206.

(44) انظر: أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني: 171.

من شأنها إعادة الأمور إلى نصابها في الجيش غير أن مجموعة من الضباط أهمهم جاسم علوان ولؤي الأتاسي⁽⁴⁵⁾ انسحبوا من مؤتمر حمص إلى مدينة حلب، وشكلوا قيادة جديدة أطلقوا عليها اسم (قيادة الضباط الأحرار)، وطلبوا الدعم العسكري من القاهرة، وبدؤوا بتسليح المقاومة الشعبية، وساهمت إذاعة القاهرة في توسيع الشرخ، لكن العصيان باء بالفشل في 4 / 4 / 1962م.

كان هذا الانقلاب المزدوج بالتآمر مع القاهرة، كما أشار الفريق لؤي الأتاسي فيما بعد⁽⁴⁶⁾، وعلى أثر فشل هذا الانقلاب دعا قائد الجيش عبد الكريم زهر الدين بتاريخ 10 / 4 / 1962 عددًا من القيادات السياسية والاقتصادية للاجتماع في وزارة الدفاع⁽⁴⁷⁾، ثم تم الافراج عن ناظم القدسي وإعادة مكانته من خلال بيان صادر عن قيادة الجيش⁽⁴⁸⁾.

لكن، لماذا كل هذا التآمر المصري الناصري على سوريا؟ هل القومية العربية شعور جمعي لدينا فقط أم هي مجرد خيالات جميلة في أذهان بعض المفكرين السوريين؟

ومن الجدير ذكره أن عبد الناصر الذي سعى إلى إعادة الوحدة مع سوريا بكل الطرق، تخلى عن السودان التي تمثل البعد الحيوي لمصر، لم يصّر جمال عبد الناصر على الوحدة مع سوريا من أجلنا ومن أجل مصالحتنا، إنما تعلم من التاريخ، وأدرك أن الأمن القومي المصري يجب أن يمتد في عمق سوريا من حيث أتى الهكسوس⁽⁴⁹⁾؛ لذلك اندفع الفراعنة في الماضي مثلما اندفع عبد الناصر الآن لإقامة إمبراطورية تمد نفوذها على البحر الأحمر وعلى جنوب سوريا وشرق المتوسط⁽⁵⁰⁾. إذًا، هي لم تكن وحدة، والمقدمات الخاطئة مهما لوينا عنقها، لن تعطي نتائج صحيحة.

ث- تيارات ضباط الانقلاب الانفصالي

تضررت البرجوازية السورية من الحكم الوحدوي؛ لذلك استغلت الخلافات بين الضباط السوريين والمصريين، وتساعد السخط والنقمة في صفوف الجيش السوري؛ من أجل جرّ العناصر

(45) انظر: خالد العظم، مذكرات خالد العظم، 101.

(46) انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول / سبتمبر و 8 آذار / مارس): 171.

(47) انظر: يحيى سليمان قسام، الموسوعة السورية الحديثة، دار نوبلس للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2005م: 86.

(48) انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول / سبتمبر و 8 آذار / مارس): 192.

(49) انظر: جرجي زيدان، العرب قبل الإسلام، دار الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، د.ت: 54. وانظر أيضًا: جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2013م: 17 وما بعدها. وانظر: صلاح رشيد الصالحي، بابل وأشور ونادي القوى العظمى (العلاقات الدولية في عصر العمارنة)، مجلة آداب الفراهيدي، العدد الأول، كانون الأول / ديسمبر، 2009، العدد الخاص بالمؤتمر الثالث: 251 وما بعدها. وانظر: طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات، بغداد، 1973م: 364 / 1. وانظر: سليم حسن، مصر القديمة، القاهرة، 1948م: 253-258.

Kamal Salibi, A History of Arabia, New York: Caravan, 1980, 17.

(50) لا بد لنا من التطرق إلى (وثيقة كامبل) والمقررات التي تسربت عن مؤتمر 1905م، فهي تعطينا ما نحتاجه لإكمال الصورة.

التي كانت على صلة بهم (الضباط الدمشقيين) إلى القيام بانقلاب عسكري، هدفه ليس الانفصال التام عن مصر، بل تصحيح المسار بما يضمن احترام كيان سوريا وحقوق وكرامة مواطنيها. ولكن بمجرد تنفيذ الانقلاب ونجاحه في 28 أيلول/ سبتمبر، وبدء المفاوضات مع عامر، باشرت البرجوازية السورية مساعيها في أوساط ضباط الانقلاب، الذين أطلقوا على أنفسهم (القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة)، من أجل حملهم على حويل الانقلاب من حركة تصحيحية إلى حركة انفصالية عن مصر⁽⁵¹⁾

نتيجة لذلك انقسم ضباط الانقلاب إلى⁽⁵²⁾:

التيار اليميني أمثال حيدر الكزبري وفيصل سري الحسيني وموفق عصاصة، من ذوي الصلات الواسعة مع البرجوازية السورية الكبيرة، وقد عمل لانفصال سوريا التام عن مصر.

التيار المعتدل: أمثال عبد الكريم النحلاوي ومحمد منصور وزهير عقيل وفايز الرفاعي، وقد مال إلى الضغط على الحكم الناصري من أجل تصحيح الأخطاء، وأكد على ضرورة الاحتفاظ بالوحدة وعدم الإساءة إليها⁽⁵³⁾.

ساهمت وعود المشير عامر بالإصلاح الداخلي وبترحيل الضباط المصريين، وبالعامل على التماثل بين السوريين والمصريين في المراكز المدنية والعسكرية⁽⁵⁴⁾ في ترجيح كفة التيار المعتدل، وهذا ظهر من خلال إصدار بلاغ رقم (9)⁽⁵⁵⁾ الذي أعلنت فيه الحركة الانفصالية عودة الأمور إلى مجراها الطبيعي اعتماداً على ثقتها بعود المشير عامر، وقد اختلفت المواقف بعد إعلان البلاغ، فقبول بابتهاج واضح من المستنكرين للحركة الانفصالية، وغضب من مؤيدي الحركة حتى وصل الأمر إلى التهديد بقصف القيادة على رؤوس من فيها⁽⁵⁶⁾. ولكن تراجع المشير عامر عن وعوده⁽⁵⁷⁾،

(51) انظر: بيان القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة في نشرة (الصحافة العربية) عدد 1349، 3-9/10/1961 م. بالنسبة للبلاغات والتفاصيل حول انقلاب 28 أيلول/ سبتمبر. انظر: إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي للجيش العربي السوري، حقيقة الثورة وأهدافها، 28 أيلول/ سبتمبر 1961 م، ج1، دمشق، 1961 م.

(52) Itamar RABINOVIH, Syria under the Baath 1963 - 1966, New York, 1972.

(53) الحوار بين عبد الناصر وبعض قادة الانفصال في الأهرام، عدد 27530، 27 نيسان/ أبريل 1962 م. انظر: محاكمات المسؤولين عن الانفصال في الصحافة السورية في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 1963 م.

(54) انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس): 53-54.

(55) انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس): 54-56.

(56) انظر: مطيع السمان، وطن وعسكر - قبل أن تدفن الحقيقة في التراب (مذكرات 28 أيلول/ سبتمبر 1961 - 8 آذار/ مارس 1963)، بيسان، الطبعة الأولى، د.ت: فقرة البلاغ رقم (9).

(57) كثير من الشخصيات السياسية وجهت اتهامات إلى المشير عامر بتعمد نقل صورة خاطئة تماماً إلى عبد الناصر عن حقيقة وضع الانقلاب، فقد صوّره على أنه عصيان بسيط في دمشق فقط، ما قاد عبد الناصر إلى الاستهانة بالانقلاب وبقدرته على النجاح؛ لذلك قام بالإيعاز لعامر برفض مطالب قياديي الانقلاب الذين نعتهم عبد الناصر بالمتمردين.

ورفضه إصدار بيان علني يتعهد فيه بعدم اتخاذ أي إجراء بحق قادة الحركة الانقلابية فيما لو أنهوا عصيانهم، قد حملهم جميعاً دفاعاً عن أنفسهم، على المضي في حركتهم إلى نقطة الانفصال التام عن مصر وبالتالي رجحان كفة التيار اليميني.

كثير من المراجع التاريخية، حملت المشير عامر مسؤولية الاستهانة بالحركة الانفصالية، لكن القرار لم يكن للمشير عامر، إنما كان للرئيس جمال عبد الناصر، فقد أجاب بانفعال شديد: «إزاي توافق؟ سنطبق الخطة؟»⁽⁵⁸⁾. وكان هذا الاتصال مراقباً وتحت سمع أحد ضباط الحركة الانفصالية، ما أسفر عن البيان رقم (10)، ثم صدر عن ضباط الانفصال البلاغ رقم (11)، بمنع التجول، ولحقه البلاغ رقم (12) الذي كان رصاصة الرحمة للوحدة⁽⁵⁹⁾.

لم يطلب عبد الناصر التريث أو الاستشارة، لم يطلب موفد من ضباط الحركة، يشرح له حقيقة الأمر، لم يقرر القدوم شخصياً إلى دمشق، ولم يدافع عن الوحدة بقوة عسكرية، حقيقة كان موقفه هزياً مقارنة بموقفه مع اليمن بـ 1962م! لم يكن عبد الناصر على المستوى الذي رفعناه إليه قومياً.

ج- التأييد الشعبي والرسمي السوري لقادة الحركة الانفصالية

1. التيار السياسي: صنّاع الوحدة من سياسيين ووزراء ونواب، كانوا أول من دعموا قادة الحركة الانفصالية⁽⁶⁰⁾، فقد اجتمعوا في دمشق في 10/2 واستعرض المجتمعون الوضع السوري المتردي، وأجمعوا الرأي على تأييد القوات المسلحة السورية في ثورتها، وعلى توجيه الشكر إليهم ضباطاً وصف ضباط وجنوداً⁽⁶¹⁾.

2. التيار الاقتصادي والصناعي: الهيئات والمؤسسات التجارية والاقتصادية والصناعية والزراعية، وفي بيان للفعاليات الاقتصادية أيدت الغرف التجارية السورية الحركة لجملة الأسباب⁽⁶²⁾.

3. التيار الشعبي: الهيئات والنقابات الأهلية، ففي بيان للاتحاد العام لنقابات العمال في 1 تشرين الأول/أكتوبر أيد الاتحاد الحركة التي قام بها الجيش العربي السوري، والرامية إلى تصحيح الأوضاع وإعادة الحق السليب إلى نصابه. كما أصدر الاتحاد العام لطلاب سوريا بياناً أيد فيه قادة الحركة، ودعا إلى محاولة إحياء اتحاد الطلاب العرب، وطالبوا أن تكون دمشق المتحررة

تفيد بعض الوثائق في الخارجية التركية أن المشير عبد الحكيم عامر، تعمد عدم القيام بالإصلاح تمهيداً لزيادة النعمة وتسريعاً لمسألة الانفصال. أرشيف وزارة الخارجية التركية، كرتونة رقم 197/ل و.

(58) انظر: مطيع السمان، وطن وعسكر - قبل أن تدفن الحقيقة في التراب (مذكرات 28 أيلول/سبتمبر 1961 - 8 آذار/مارس 1963): فقرة البلاغ رقم (9).

(59) انظر: مطيع السمان، وطن وعسكر - قبل أن تدفن الحقيقة في التراب (مذكرات 28 أيلول/سبتمبر 1961 - 8 آذار/مارس 1963): فقرة اتصال الملك حسين بالانفصاليين.

(60) انظر: وثائق الخارجية البريطانية FO-371-157827-0005_

(61) انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/سبتمبر و 8 آذار/مارس): 166.

(62) نص بيان الغرف التجارية السورية، انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/سبتمبر و 8 آذار/مارس): 62.

مركزاً لعقد مؤتمر تمهيدي لتشكيل اتحاد الطلاب العرب⁽⁶³⁾

التيار الديني: علماء الدين الإسلامي، ورجال الدين المسيحي، الذين أعلنوا تأييدهم للحركة التي أعادت سوريا إلى مكانتها الطبيعية، وأوصدت الباب أمام ممارسات العهد السابق⁽⁶⁴⁾.

وثيقة التوقيع على الانفصال

عقد في دمشق اجتماع ضم عدداً من العاملين في الشؤون العربية، واستعرض المجتمعون الوضع العربي العام، والوضع السوري الخاص، والحالة الدولية بعد قيام الجيش العربي الأبي في سورية بعمله المجيد، فأجمع الرأي على تأييد القوات المسلحة السورية في ثورتها المباركة، وعلى توجيه الشكر إليهم ضابطاً، وضباط صف، وجنوداً.

كما أجمع الرأي على أن حكم الطغيان والتسلط والانحراف الذي أقامه الرئيس جمال عبد الناصر، في كل من سورية ومصر، هو الذي أفقد الوحدة بينهما معانيها السامية، فأبعدها عن أن تكون نواة للوحدة العربية الشاملة الصحيحة، التي آمن بها ويتوق إليها كل عربي، والتي لا تقوم إلا على المساواة والتكافؤ بين البلاد العربية.

كذلك أجمع الرأي على أن هذا الحكم الذي استهدف تشويه فكرة القومية العربية والوحدة العربية، وخفق الحياة السياسية الديمقراطية، ووآد الحريات

العامّة، بالرغم من بذل من نصح وتنبه وتحذير، هو الذي دفع إلى ثورة الجيش العربي في سورية، تلبية لنقمة الشعب، واستجابة لإرادته بإقامة حياة ديمقراطية دستورية حرة، يمارس فيها سيادته ويتمتع بحرياته العامّة في التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي.

ويرى المجتمعون، تحقيقاً لذلك، ضرورة الإسراع بإجراء انتخابات حيادية حرة، وأن يقتصر التشريع خلال الفترة الانتقالية على ما تقتضيه هذه الفترة لتسيير الأمور.

وإن الشعب العربي في سورية الذي دفعته عنه ثورة الجيش القومية التسلط والطغيان، يعد يده إلى الشعب العربي الشقيق في مصر، الراسف في الأغلال ليتخلص من الحكم الديكتاتوري الذي أوجد التفرقة بين مصر وسورية، حتى يلتقي الشعب العربي في القطرين، وفي كل قطر عربي على صعيد العمل الجدي لبلوغ الوحدة العربية المنشودة.

ويدعو الشعب العربي في سورية، الأمة العربية في جميع أقطارها إلى أن تتبنى موقفه، وأن تدرك أهدافه القومية السامية، بإقامة حكم دستوري ديمقراطي صحيح، يكفل للشعب سيادته وممارسة حرياته، ويحقق الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاشتراكية الصحيحة، والوحدة العربية الشاملة.

وفي يوم الثلاثاء العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر عام 1961م، وجه الدكتور مصطفى البارودي وزير الدولة السورية للدعاية والأنباء من الإذاعة والتلفزيون البيان الآتي: «تلقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور مأمون الكزبري من الرئيس شكري القوتلي⁽⁶⁵⁾، الموجود حالياً في المستشفى في ألمانيا بياناً، وقد أعلن عن اغتباطه لوثة الجيش المظفرة، والتفاف الشعب حول الجيش والحكومة، وهو يقدم التهنئة الخاصة إلى الشعب والجيش والحكومة على هذا العمل الجيد والنجاح المظفر، ويسأل الله مزيداً من التوفيق لهذه الحركة المباركة العاملة على تحقيق الوحدة الصحية الحقيقية الكبرى على أساس سليم متين لا ينفر منها أحد من شعوب العرب. ولقد حمل الرئيس شكري القوتلي الرئيس الكزبري تحياته وأمنيته إلى رجال الثورة الأشاوس وإلى السادة الوزراء، وإلى أبناء الشعب جميعاً⁽⁶⁶⁾»، وكان لـ خالد العظم

رأي يستحق الذكر هو: «عندما جلا الفرنسيون عن سورية لم يشغل بالنا إلا الاستقلال وصون البلاد واليوم لا يهمنا إلا هذان الأمران، فكل تفكير بغير ذلك هدر للوقت والجهد، وزوال الاستعمار يومئذٍ عن سورية يماثله هذا اليوم الذي تخلصنا فيه من السيطرة المصرية⁽⁶⁷⁾»

(65) حوى بيان الرئيس شكري القوتلي سرداً عاماً لأسباب الانفصال، وكان منها عدم اشتراك دمشق في الحكم، نقلاً عن عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس): 91. وانظر أيضاً: عبد الهادي البكار، صفحات مجهولة من تاريخ سوريا الحديث: 232.

(66) نص بيان الدكتور مصطفى البارودي وزير الدولة للدعاية والأنباء من الإذاعة والتلفزيون الموجه إلى الشعب العربي عامّة وإلى الشعب العربي السوري خاصة. انظر: خلدون الحصري ويوسف خوري، الوثائق العربية، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة للجمعية الأمريكية، بيروت، 1971م: 2/ 211.

(67) منصور سلطان الأطرش، الجيل المدان: 306.

- بداية التيار: قبل حدوث الانفصال⁽⁶⁹⁾
- هدف التيار: التحالف مع السعودية والاتحاد مع الأردن.
- نهاية التيار: استقالة مأمون الكزبري واعتقالات الحسيني وحيدر الكزبري وغيرهما دلت على تصفية هذا التيار.
- التيار الثاني ظهورًا وانتهاءً: (العراقي)
- أبرز مؤيديه: ناظم القدسي ومعروف الدواليبي.
- بداية التيار: ظهر بقوة في المجلس النيابي المنتخب في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1961م، من خلال وجود عناصر من حزب الشعب، فضلاً عن تأييد حزب البعث لهذا التيار.
- هدف التيار: الاتحاد مع العراق، وساهم هذا التيار في تحسين العلاقات بين سوريا والعراق التي فتحت أبوابها لسوريا بعد الانفصال دون أي قيد أو شرط في سبيل تعويض ما خسره التجار والصناعيون السوريون من إغلاق أسواق القاهرة⁽⁷⁰⁾.
- نهاية التيار: بدأت بوادر نهاية أثر هذا التيار مع لقاء القدسي بعبد الكريم قاسم في 12 آذار/ مارس 1962م في الرطبة⁽⁷¹⁾ ورغبة القدسي في التعاون العسكري مع العراق، وطلب قوة دفاعية لمساعدتنا ضد العدوان الإسرائيلي⁽⁷²⁾ ولكن الرفض المستمر⁽⁷³⁾ من قبل القيادة العليا للجيش، تدل على ضعف تأثير هذا التيار في قرارات القيادة العسكرية السورية التي كانت تقرر مجريات الأحداث في سوريا.
- التيار الثالث ظهورًا وانتهاءً: (الوحدة على أسس جديدة، يوافق عليها عبد الناصر)
- أبرز مؤيديه: عبد الكريم النحلاوي وهشام عبد ربه ومهيب الهندي وفايز الرفاعي الذين كانوا على صلة مع القاهرة⁽⁷⁴⁾.
- بداية التيار: ظهر من خلال النجاح بانقلاب 28 آذار/ مارس 1962 وقاموا بعده بحل مجلس النواب وإقالة وزارة الدواليبي نظراً للسيطرة الاتجاه العراقي والعدائي لإعادة الوحدة مع مصر

(69) كشفت المخابرات السورية في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1961م صلة هؤلاء مع الأردن وما قدمته لهم من دعم مادي؛ ليقوموا بعملية الانفصال، وكان هذا من جملة الأسباب التي دعت القيادة العليا للجيش أن تطلب من مأمون الكزبري تقديم استقالته. انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس): 148-144.

(70) الصحافة السورية 4/ 11/ 1961، وانظر أيضاً: خالد العظم، مذكرات خالد العظم: 3/ 365.

(71) SAAB,op,cit.p110، انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس): 176-177.

(72) انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس): 177-178.

(73) انظر: المرجع السابق: 177-178.

(74) انظر: المرجع السابق: 206-210.

عليهما، ثم قاموا بتكليف الدكتور فريد زين الدين بتحضير مشروع عن الخطوات والمراحل الواجب اتباعها لإحياء الوحدة.

- هدف التيار: إعادة الوحدة على أسس جديدة يوافق عليها عبد الناصر، ولم يرَ مانعاً من التساهل في شروط عبد الناصر في سبيل ذلك، وقد باشروا بالمفاوضة مع العناصر الوجودية الناصرية من أعضاء البعث وحركة القوميين العرب من أجل تشكيل وزارة وحدوية يوافق عليها عبد الناصر، لتقوم بمفاوضات معه لإعادة الوحدة.
- نهاية التيار: مع بروز تيار خامس أكثر قوة في أوساط الضباط السوريين القيايين وهو الاتجاه الذي كان يصر على الاحتفاظ بكيان سوريا، ويدعو إلى الوحدة العربية التي تحفظ لسوريا كرامتها وكيانها.

التيار الرابع ظهوراً وانتهاءً: (حركة القوميين العرب - الوحدة مع عبد الناصر دون قيد أو شرط)

- أبرز مؤيديه: (الخماسي الناصري) المؤلف من علي بوظو وعبد الصمد الفتيح وراتب الحسامي ونهاد القاسم وعبد الوهاب حومد، ومعظمهم من القيادة السابقة لحزب الشعب⁽⁷⁵⁾
- بداية التيار: كانت بعد حلّ الاتحاد القومي في 1 تشرين الأول / أكتوبر.
- هدف التيار: شكلت حركة القوميين العرب القوة الناصرية المنظمة الوحيدة على الساحة السياسية في سوريا وكانت على صلة بعبد الناصر والناصرين⁽⁷⁶⁾، وقد عدّت الانفصال مؤامرة رجعية ونكبة للحركة العربية الثورية شبيهة بنكبة حرب 1948 م⁽⁷⁷⁾. وبادرت صحف الحركة وبياناتها بالطلب إلى السلطة السورية البدء بالمباحثات لإعادة الوحدة، وبادرت بالتعاون مع بقية العناصر الناصرية من أجل تنظيم التظاهرات الجماهيرية التي كانت تطالب بإسقاط الانفصال، وإعادة الوحدة فوراً إلى سابق عهدها⁽⁷⁸⁾ من خلال استغلال وفرة العناصر الناصرية وسيطرتها على الشارع السوري⁽⁷⁹⁾.

(75) أما بقية قياديي هذا الحزب فقد تراوح موقفها بين السلبية والمشاركة في حكمه، كمعروف الدواليبي ورشاد جبري. انظر: مقابلة مع برمدا في 3 / 6 / 1976، ومع بوظو في 26 / 4 / 1976 م. وقد انقسمت القيادة السابقة لـ «الحزب الوطني» بين وحدوي كفايز كيالي وأحمد إسماعيل، وانفصالي كصبري العسلي وسهيل خوري. انظر: مقابلة مع أحمد إسماعيل (أحد الأعضاء المعروفين في الحزب الوطني ثم أصبح من قياديي الناصريين) في 3 / 5 / 1976 م. أما القواعد الحزبية السابقة لهذين الحزبين، فقد استطاع عبد الناصر أن يستقطب أكثر عناصرها، وهذا يفسر فشل محاولتهما في إعادة تنظيم نفسيهما من جديد خلال هذه الفترة: انظر: الشام، عدد 18 و 24 / 12 / 1962 م، والجريدة، عدد 26 / 12 / 1962.

(76) انظر: نجاح محمد، الحركة القومية العربية في سوريا، ج 1، دمشق، دار البعث: 402-407.

(77) انظر: محسن إبراهيم، الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، بيروت، منشورات حركة القوميين العرب، 1962 م: 10-14.

(78) مقابلة مع سامي ضاحي في 24 / 4 / 1976 م، ومع فايز إسماعيل في 2 / 2 / 1977 م، ومع حسن إسماعيل (أحد القيايين لمعروفين في حركة الوجوديين الاشتراكيين ثم في الاتحاد الاشتراكي) في 19 / 4 / 1976 م

(79) مقابلة مع بوظو في 26 / 4 / 1976، ومع حومد في 28 / 12 / 1976 م.

- نهاية التيار: قام ضباط الحركة الانفصالية منذ اليوم الثاني للانفصال بمداومة مراكزها، وإغلاقها وبمصادرة وثائقها⁽⁸⁰⁾
- التيار الخامس ظهوراً والأقوى تأثيراً: (وحدة تحفظ لسوريا كرامتها وكيانها)
- أبرز مؤيديه: القائد العام للجيش والقوات المسلحة الفريق عبد الكريم زهر الدين⁽⁸¹⁾، واللواء نامق كمال، واللواء ميخائل ورد، وصبري السيد إلخ... وقد استطاع عناصر هذا التيار التخلص من معظم عناصر مجموعة النحلاوي⁽⁸²⁾، وترحيلها من سوريا في 2 نيسان/ أبريل 1962م، والاتفاق من جديد مع ناظم القدسي⁽⁸³⁾.
- بداية التيار: تشكل مع المجلس الأعلى للأمن القومي الذي تألف في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1961 وكانت أكثرية أعضائه من أعضاء القيادة العليا العسكرية للجيش.
- هدف التيار: الاحتفاظ بكيان سوريا، ويدعو إلى الوحدة العربية التي تحفظ لسوريا كرامتها وكيانها، فقد جاء في الاتفاق أن على رئيس الجمهورية أن «يسعى إلى تحقيق وحدة عربية مع الأقطار العربية المتحررة، وفي طليعتها مصر على أسس صحيحة سليمة، تحفظ لسوريا العربية كرامتها وكيانها، على أن تعرض هذه الأسس في استفتاء شعبي حر، وعلى أن تتخذ الخطوات الإيجابية لتحقيق ذلك بالسرعة الممكنة⁽⁸⁴⁾»

خ- التيارات السياسية البعثية

التيار الانفصالي (الانفصال): أبرز مؤيديه: الحوراني والبيطار، ما يسوغ وجود توقيعهما على وثيقة الانفصال⁽⁸⁵⁾، أيد هذا التيار الانفصال نظرياً وعملياً من خلال المشاركة في الحكم منذ أيامه الأولى وحتى نهايته.

(80) انظر ما أورده نجاح محمد عن حركة القوميين العرب: 5 وما بعدها.

(81) انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس): 201-242. أورد مطيع السمان رأياً في اللواء زهر الدين يستحق الاطلاع، كما أنه اعترض على كثير ممّا ورد في مذكرات اللواء زهر الدين بحق الضباط الدمشقيين، انظر: مطيع السمان، وطن وعسكر - قبل أن تدفن الحقيقة في التراب (مذكرات 28 أيلول/ سبتمبر - 8 آذار/ مارس 1963): فقرة (تعيين زهر الدين قائداً للجيش - رأي أحد السياسيين بتعيين زهر الدين - زهر الدين يفتح محفظتي بغيابي). أوردت بعضاً ممّا ذكره في ملحق البحث: 17.

(82) أو كما كان يطلق عليهم جماعة الضباط الشوام.

(83) لاستلام رئاسة الجمهورية بعد أن استقال منها، بعد انقلاب 28 آذار/ مارس 1962 وعلى أساس عدم انجازه لأية فئة أو حزب، وعدم قيامه بالاستعانة بأية قوات عربية إلا بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس الأعلى للأمن القومي، وهذا ما يشير إلى تخوفهم من رغبته السابقة لاستدعاء قوة من العراق إلى سوريا. انظر: عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس): 242-243.

(84) المرجع السابق: 243 وما بعدها.

(85) انظر: حزب البعث في الطريق المسدود، حلقة 5 (الأحد، عدد 751، 15 / 8 / 1965م). انظر أيضاً: منيف الرزاز، التجربة المرة، بيروت، 1967م: 54-57، و73-75.

التيار القومي (الوحدة مع عبد الناصر أو من دون عبد الناصر): أيد الحوراني والبيطار في شيء وخالفهما في شيء آخر، فقد حمل مسؤولية الانفصال «للحكم الإقليمي الفردي الذي طبقه الرئيس عبد الناصر في دولة الوحدة»⁽⁸⁶⁾، إلا أنه رفض تأييد الانفصال، وعده نكسة ومؤامرة رجعية إقليمية مدعومة من الاستعمار⁽⁸⁷⁾، وحاول هذا التيار إنقاذ الوحدة رغم التقاطها أنفاسها الأخيرة⁽⁸⁸⁾، فقد دعت قياداته في اجتماعها الأخير في آب/ أغسطس 1961م إلى العمل على إصلاح أخطاء الحكم الناصري في ظل الوحدة ومحاربة أية دعوة انفصالية⁽⁸⁹⁾، حتى لو وصل الأمر إلى إعلان عبد الناصر استقالته، زاد هذا الطلب من غضب عبد الناصر، فصعد من هجومه وهجوم مؤيديه على البعثيين، متهمًا البعث بالتخلي عن الوحدة العربية وبالمساهمة في ضرب دولة الوحدة، والتعاون مع الانفصال⁽⁹⁰⁾. هذه الاتهامات التي تمّ كيلها جزافاً ساهمت في تقليص جماهيرية حزب البعث في أوساط الشعب السوري آنذاك.

التيار القطري (الوحدة من دون عبد الناصر): رأى عناصر هذا التيار أن إحدى عوائق الوحدة مع مصر الطبيعة الفردية والديكتاتورية لعبد الناصر؛ لذلك كانوا لا يؤيدون الوحدة معه. تألف هذا التيار من القياديين البعثيين في النسق الثاني ومن القواعد الحزبية المثقفة، ممن كانوا قد بدؤوا في أواخر الحكم الوجودي عقد اجتماعات، غلبت عليها المسائل التنظيمية الحزبية فضلاً عن مناقشة الأوضاع التي وصلت إليها سوريا ودولة الوحدة والحزب. انقسم هذا التيار إلى ثلاثة اتجاهات:

- اتجاه مال إلى تيار الحوراني الانفصالي: كعيون السود وقنوت وعلي عدي، وهم الأغلبية.
- اتجاه مال إلى التيار القومي: كنبيل شويري ووسيم سفرجلاني، وهم الأقلية.
- أما الأغلبية العظمى: فقد عدت الانفصال واقعاً يجب استغلاله من حيث المباشرة فوراً في النضال من أجل «إزالة العوائق التي تعترض الوحدة من رجعية وإقليمية انفصالية وديكتاتورية»⁽⁹¹⁾، وحملوا الحوراني وعفلق والبيطار قسماً من مسؤولية الانفصال، لتسرعهم في تسليم سوريا من دون ضمانة إلى عبد الناصر المعروف بفرديته وديكتاتوريته، والمسؤولية الكاملة لتشتت الحزب

(86) بيان البعث في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1961، نضال البعث: 6 / 11-14، وانظر: التعميم الداخلي في كانون الأول/ ديسمبر 1961، نضال البعث: 6 / 20-43.

(87) انظر: بيان البعث في 14 / 10 / 1961م في الكفاح، عدد 110، 17 / 10 / 1960م، وفي نضال البعث: 6 / 15-19.

(88) ففي اليوم الثاني للانفصال، أبلغت القيادة القومية فيه مسؤولاً في الجمهورية المتحدة خطورة الوضع وطلبت منه أن يبلغ عبد الناصر بأن «أسلوبه في الحكم قد أدى إلى هذه الانتكاسة... ولا بدّ لحماية الوحدة من عمل ثوري يجمع القوى الوطنية في داخل الجمهورية حول الوحدة من جديد، ولا بد لهذا من إجراء حاسم وسريع يعيد للوحدة ثورتها، أي لا بدّ من إعطاء ضمانات لحماية الوحدة من تسلط الإقليمي والحكم الديكتاتوري والمفهوم المنحرف، وإن أي اعتبار آخر يجب ألا يقف حائلاً دون هذه الخطوة ما دامت هي الوسيلة الوحيدة الممكنة لحماية الوحدة». انظر: حزب البعث في الطريق المسدود، حلقة 6، الأحد عدد 752، 22 / 8 / 1965م. وانظر: نضال البعث: 6 / 32.

(89) انظر: نضال البعث: 6 / 30-31.

(90) انظر: الحرية، أعداد تشرين الأول/ أكتوبر 1961 وحزيران/ يونيو 1962م وأيلول/ سبتمبر 1962م.

(91) مقابلة مع عيون السود في 11 / 3 / 1977، ومع قنوات في 13 / 2 / 1977م.

وضياعه؛ لذلك فقد قررت عناصر هذا الاتجاه إعادة تنظيم الحزب من خلال استبعاد القيادات البعثية السابقة⁽⁹²⁾.

التيار الناصري⁽⁹³⁾ (الوحدة مع عبد الناصر حصراً): أبرز مؤيديه سامي صوفان وفايز إسماعيل وسامي الجندي وأديب النحوي، عدّ هذا التيار الانفصال مؤامرة اشترك فيها الاستعمار والرجعية، وطالب بإعادة الوحدة فوراً ومن دون قيد أو شرط، وهذا الجناح هو الذي سيشكل «حركة الحدوديين الاشتراكيين» فيما بعد⁽⁹⁴⁾. آمن هذا التيار بأحقية عبد الناصر في زعامة الحركة القومية العربية، ودافع عن مواقفه، وتبنى خطه النضالي، ومبادئه الاشتراكية. ومن الجدير ذكره أن عناصر هذا التيار أرسلوا مذكرة إلى عبد الناصر تمّ الاتفاق عليها من خلال اجتماع حمص حزيران/ يونيو 1961م، شرحوا فيها أخطاء الحكم الحدودي في سوريا، والأوضاع التي نتجت عن هذه الأخطاء، وخطورتها، والسبيل إلى حلها، لكن الانفصال حال دون إرسالها⁽⁹⁵⁾.

ثالثاً: خاتمة

لم يكن الانفصال هزيمة أنظمة وجيوش، بل كان هزيمة أيديولوجية قومية تقدمية، احتضنها وجدان سوري مفعم باليقين، لقد سقط البطل التراجيدي سقطته المدمرة، فكيف يمكن النهوض؟ عقب ذلك، نشأ مزاج سوري حاد مبطن بالمرارة ومسكون بالفجيعة، وساد الإحساس بالإحباط والعقم واللاجدوى. لكن اليأس البصير خيرٌ من الأمل الأعمى على حد تعبير أدونيس، إن هذا الواقع السياسي الفاجع الممتلئ بالكوابيس، كان الحاضن التاريخي لمرحلة ما بعد الوحدة، وعلى نحو ما حار الناس واضطربوا بين يقين قديم تقوّض وبين أحلام تنزياً بزي الأوهام، وازدادت الأمور تعقيداً وسوءاً عندما حاول بعضهم تحويلنا إلى هوامش تاريخية ندر في فلك غيرنا. لا أزعّم أن كل المشاريع الحدودية العربية ستكون على هذه الشاكلة، فهذا زعمٌ يأباه الإنصاف والواقع، ولكنني أظن أن كثيراً من العبت قد دخل مسار هذه الوحدة حتى انحرفت عن سبيلها انحرافاً شديداً، فكأن هذه الوحدة السورية المصرية دينٌ إما أن تعتقه وتدخل فيه دفعة واحدة، وإما أن تنكره وتخرج منه دفعة واحدة!

وأخيراً، نحن في أزمة شاملة مستحكمة تلف وجوه حياتنا جميعاً، نحن نعاني من أزمة انتماء، حتى المتحمسون للانتماء العربي يتحدثون عنه جمجمةً، فكأنهم يتحدثون عن شيء من مخلفات الماضي البعيد الذي تجاوزه الزمن!

(92) مقابلة مع عيون السود في 11 / 3 / 1977، ومع قنوات في 13 / 2 / 1977م.

(93) مقابلة مع فايز إسماعيل في 2 / 2 / 1977م. وانظر شريف الكوش. «حركة 16 تشرين الثاني / نوفمبر التصحيحية وحزب الحدوديين الاشتراكيين»، مجلة الرأي، بيروت، عدد 27، تشرين الثاني / نوفمبر 1976م: 24-25، ومقابلة مع الكوش (أحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة الحدوديين الاشتراكيين) في 5 / 5 / 1976م.

(94) انظر: عبد الله الإمام، الناصرية: 445 - 447.

(95) مقابلة مع سامي صوفان (الأمين العام الأول لطليعة حركة الحدوديين الاشتراكيين) في 23 / 6 / 1976م.

فهل حقاً تصدق فكرة الفوات التاريخي على العرب؟ هل حقاً إن الشعوب التي لم تستطع بناء قومياتها في الماضي لن تستطيع بناءها الآن؟ إننا لا ننكر القومية العربية، لكننا نؤمن بها انطلاقاً من انتمائنا السوري لا من التنازل عن هذا الانتماء.

ما الحل إذا؟ الحل أن نطالب بأيدولوجيا ثقافية قومية أكثر التصاقاً بواقعنا، فنحن اليوم نفتقد نقطة الارتكاز، أي نفتقد تحديد الانتماء الذي تستند إليه الأمة وتستضيء به، وما انهيار الهوية إلا إيذانٌ بانهايار الأمة؛ لذلك نحن في أمس الحاجة إلى ما يمكن أن يسمى بـ (الهوية الواقية) على حدّ تعبير العقاد.

فهرس المصادر والمراجع

1. إبراهيم الشريقي، الدكتاتورية والاستعمار، دار الجامعة، دمشق، 1962.
2. أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، دار زغلول، القاهرة، 1991م.
3. أكرم نور الدين الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين (1950-2000) در النفايس، ط1، بيروت، 2008م.
4. جاك ماريتان؛ الفرد والدولة، ترجمة: عبد الله أمين، ومراجعة: د. صالح الشماع ود. قرياقوس موسيس، دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة 1962.
5. جرجي زيدان، العرب قبل الإسلام، دار الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، د.ت.
6. جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2013م.
7. حشاد عدلي، عطية عبد الجواد، سقوط الانفصال، سلسلة كتب قومية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1968م.
8. خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 2003م، المجلد الثاني والثالث.
9. خلدون الحصري ويوسف خوري، الوثائق العربية، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة للجمعة الأمريكية، بيروت، 1971م.
10. خليل كلاس، أردناها وحدة، وأرادوها مراوغة، مطبعة الجمهورية، دمشق، 1962.
11. روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، بيروت، 1986م.
12. رياض المالكي، ذكريات على درب الكفاح والهزيمة، مطبعة الثبات، دمشق، 1972م.
13. سامي جمعة، أوراق من دفتر الوطن، دار طلاس، دمشق، 2000م.
14. سامي عصاصة، أسرار الانفصال، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989م.
15. سليم بركات، الوحدة السورية المصرية، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1996م.

16. سليم حسن، مصر القديمة، القاهرة، 1948 م.
17. صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، القاهرة، 1970 م.
18. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات، بغداد، 1973 م.
19. عبد الكريم زهر الدين، (مذكراتي في فترة الانفصال في سوريا ما بين 28 أيلول/ سبتمبر و8 آذار/ مارس)، دمشق، الطبعة الأولى، 1965 م.
20. عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1972 م.
21. عبد الله الإمام، الناصرية، دار الشعب، القاهرة، 1971 م.
22. عبد الله فكري الخاني، الدبلوماسية السورية في عقدين 1959-1980، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، 2004 م.
23. عبد الهادي البكار، صفحات مجهولة من تاريخ سوريا الحديث، دار الذاكرة، 2003 م.
24. عفيف البرزة، الناصرية في جملة الاستعمار الحديث، وثائق الشكوى السورية، دمشق، آب، 1962.
25. فليب برو؛ علم الاجتماع السياسي، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م.
26. الأمين كمال نادر، عقيدة الحزب السوري القومي الاجتماعي، منشورات عمدة الإذاعة، بيروت، 2017 م.
27. محسن إبراهيم، الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، بيروت، منشورات حركة القوميين العرب، 1962 م.
28. محمد حرب فرزان، الحياة الحزبية في سوريا دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بن 1905-1955، منشورات دار الرواد، الطبعة الأولى، 1955.
29. محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، دار الشروق، القاهرة، 2004 م.
30. محمد فاروق الإمام، الحياة السياسية في سوريا عهد الاستقلال، دار الإعلام، الطبعة الأولى، 2012 م.
31. مصطفى دندشلي ويوسف جباعي، حزب البعث العربي الاشتراكي 1940-1963، الأيديولوجيا والتاريخ السياسي، صيدا، 1979 م.
32. مصطفى طلاس، مرآة حياتي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2002 م، العقد الأول والثاني والثالث.
33. مطيع السمان، وطن وعسكر - قبل أن تدفن الحقيقة في التراب (مذكرات 28 أيلول/ سبتمبر 1961 - 8 آذار/ مارس 1963)، بيسان، الطبعة الأولى، د.ت.

34. منصور سلطان الأطرش، الجيل المدان، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.
35. منيف الرزاز، التجربة المرة، بيروت، 1967م.
36. نجاح محمد، الحركة القومية العربية في سوريا، ج1، دمشق، دار البعث.
37. هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، دار رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 2012م.
38. يحيى سليمان قسام، الموسوعة السورية الحديثة، دار نوبلس للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2005م.

مراجع أخرى

- بقلم سياسي مطلع، مؤتمر شتورا، نهاية طاغية، دار الحياة، دمشق، د.ت.
- عبد الناصر بدأ في دمشق وانتهى في شتورا، مطابع ألف باء، دمشق.
- مجموعة من الرسائل المفتوحة الموقعة بقلم مطلع، السجل الأسود، السراج ومؤامرات الناصرية، دار الحياة، دمشق، د.ت، مؤتمر شتورا نهاية طاغية... الغادري، الكتاب الأسود... رسائل مطلع مع وثائقها إلى عبد الناصر والسراج، لا مكان ولا تاريخ.
- بيان عفيف البرزة المطبوع في دمشق في 14 حزيران/ يونيو 1962م.

مراجع أجنبية

- Carl J .Friedrich and Charles Blitzer, The Age of Power, Ithaca ,New York: Cornell University Press.1957.
- Prelot (Marcel) et Boulouis (Jean), Institutions politiques et droit constitutionnel, Paris, Dalloz, 7 edition, 1978.
- Mohammed Ayoob, Conflict and Intervention in the Third World, London, 1980
- Khalil, Houssan El dawla: The Soviet foreign policy towards Egypt 1955 (Ph.D. Howard Un Dept .Of political sc.1979)
- Itamar RABINOVICH, Syria under the Baath 1963-1966-.New York.1972.
- Kamal Salibi, A History of Arabia, New York: Caravan.1980
- SAAB, op, cit. p110

وثائق

1. وثائق الخارجية البريطانية FO-371-158733-0025_
2. وثائق الخارجية البريطانية FO-371-158733-0001_
3. وثائق الخارجية البريطانية FO-371-157827-0001_
4. وثائق الخارجية البريطانية FO-371-157827-0012_
5. وثائق الخارجية البريطانية FO-371-157827-0005_
6. وثائق الخارجية البريطانية FO-371-158786-0085_
7. أرشيف وزارة الخارجية التركية، كرتونة رقم 197 / ل

رسائل وأطروحات

- عبد الله إبراهيم ناصف؛ مدى توازن السلطة السياسية مع المسؤولية في الدول الحديثة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة، 1981م.
- غسان عرنوس، مبدأ التلازم بين السلطة والمسؤولية في النظم السياسية المعاصرة بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق في جامعة دمشق، 2012م.

أبحاث محكمة

1. حسن البحري؛ السلطة، بحث منشور في الموسوعة القانونية المتخصصة الصادرة عن هيئة الموسوعة العربية التابعة لرئاسة الجمهورية السورية، المجلد الرابع، دمشق، الطبعة الأولى، 2010م.
2. صلاح رشيد الصالحي، بابل وأشور ونادي القوى العظمى (العلاقات الدولية في عصر العمارنة)، مجلة آداب الفراهيدي، العدد الأول، كانون الأول/ ديسمبر، 2009، العدد الخاص بالمؤتمر الثالث.
3. عبد العزيز العجيزي، المؤامرة الانفصالية في باكستان الشرقية، السياسة الدولية، مجلة القاهرة، 1978م.
4. عبد المنعم المشاط، انعكاسات الحرب الأهلية في باكستان، السياسة الدولية، عدد 26، السنة السابعة، تشرين الأول/ أكتوبر، 1971م.

مقابلات

1. عبد الكريم النحلاوي في حوار مع الصحفي أحمد منصور في برنامجه (شاهد على العصر) في قناة الجزيرة.
2. حزب البعث في الطريق المسدود، حلقة 5 (الأحد، عدد 751، 15 / 8 / 1965 م).
3. حزب البعث في الطريق المسدود، حلقة 6، الأحد عدد 752، 22 / 8 / 1965 م.
4. مقابلة مع برمدا في 3 / 6 / 1976.
5. مقابلة مع بوظو في 26 / 4 / 1976 م.
6. مقابلة مع أحمد إسماعيل (أحد الأعضاء المعروفين في الحزب الوطني ثم أصبح من قياديين الناصريين) في 3 / 5 / 1976 م.
7. مقابلة مع سامي ضاحي في 24 / 4 / 1976 م.
8. مقابلة مع فايز إسماعيل في 2 / 2 / 1977 م، ومع حسن إسماعيل (أحد القياديين المعروفين في حركة الوندوين الاشتراكيين ثم في الاتحاد الاشتراكي) في 19 / 4 / 1976 م.
9. مقابلة مع حومد في 28 / 12 / 1976 م.
10. مقابلة مع عيون السود في 11 / 3 / 1977.
11. مقابلة مع قنوات في 13 / 2 / 1977 م.
12. مقابلة مع الكوش (أحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة الوندوين الاشتراكيين) في 5 / 5 / 1976 م.
13. مقابلة مع سامي صوفان (الأمين العام الأول لطلبة حركة الوندوين الاشتراكيين) في 23 / 6 / 1976 م.

حوارات صحفية

- مصطفى الفقي، مقالة البعث وعبد الناصر، صحيفة الحياة، العدد 21021 الصادر بتاريخ 11 / 4 / 2000 م.
- الحوار بين عبد الناصر وبعض قادة الانفصال في الأهرام، عدد 27530، 27 نيسان / أبريل 1962 م.

- محاكمات المسؤولين عن الانفصال في الصحافة السورية في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 1963 م.
- مقابلة مع شريف الكوش. «حركة 16 تشرين الثاني/ نوفمبر التصحيحية وحزب الوحدويين الاشتراكيين»، مجلة الرأي، بيروت، عدد 27، تشرين الثاني/ نوفمبر 1976 م.
- الشام، عدد 18 و24 / 12 / 1962 م.
- الجريدة، عدد 26 / 12 / 1962 م.
- الأهرام، عدد 11 / 6 / 1962 م.
- الحرية، أعداد تشرين الأول/ أكتوبر 1961 وحزيران/ يونيو 1962 م وأيلول/ سبتمبر 1962 م.
- الصحافة السورية 4 / 11 / 1961 م.
- الصحافة السورية، تاريخ 14 / 9 / 1962 م.
- البيان في الصحافة السورية في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1961 م.
- نشرة الصحافة العربية عدد 1349، 30 / 9 / 1961 - 30 / 10 / 1961 م.
- مجلة آخر ساعة عدد آذار/ مارس 1988 م.

نشرات حزبية

- النشرة الداخلية الدورية، القيادة القومية، نيسان/ أبريل 1962 م.
- بيان القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة في نشرة (الصحافة العربية) عدد 1349، 3-9 / 10 / 1961 م.
- إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي للجيش العربي السوري، حقيقة الثورة وأهدافها، 28 أيلول/ سبتمبر 1961 م، ج1، دمشق، 1961 م.
- بيان البعث في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1961 م.
- نضال البعث: 6 / 11-14 م.
- التعميم الداخلي في كانون الأول/ ديسمبر 1961 م.
- بيان البعث في 14 / 10 / 1961 م في الكفاح، عدد 110، 17 / 10 / 1960 م.
- نضال البعث: 6 / 15-19 م.

مواقع إلكترونية

- من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في 28 أيلول / سبتمبر 1961م، موقع مكتبة الإسكندرية الإلكترونية.
- موقع الجزيرة نت، برنامج شاهد على العصر، أحمد أبو صالح، الحلقة الخامسة، تاريخ 10 / 8 / 2003.
- صحيفة الزمان <http://www.azzaman.com/articies/2002/01/1-20/a99157.htm>
- بيان الرئيس جمال عبد الناصر في الخامس من تشرين الأول / أكتوبر 1961م، موقع مكتبة الإسكندرية الإلكترونية.



إبداعات ونقد أدبي

■ الخيال؛ نجات من ورطة الواقعية

نور طلال نصره

■ أدب الربيع العربي ونقده

علاء الجبر

■ موسم الهجرة إلى الشمال... هجرة نحو الذات

سهير أومري

■ وطن الغجر (حوارية مسرحية)

عبد الرزاق دحنون

■ ذواكر مُقرّنة (قصة)

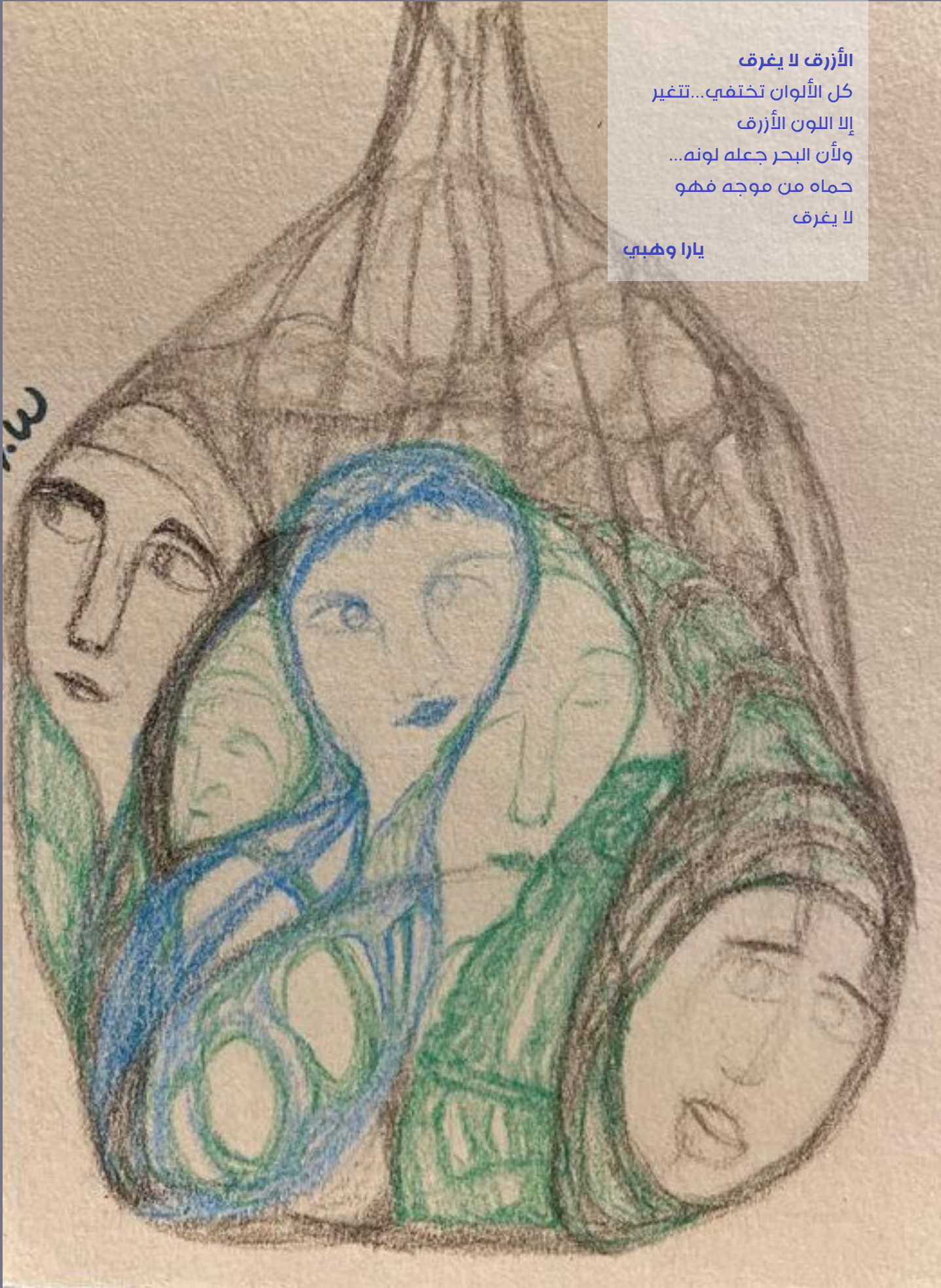
أمجد عطري

■ برزخ الغائب

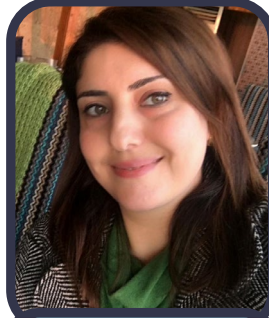
فواز قادري

الأزرق لا يغرق
كل الألوان تختفي... تتغير
إلا اللون الأزرق
ولأن البحر جعله لونه...
حماه من موجه فهو
لا يغرق

يارا وهبي



الخيال؛ نجاة من ورطة الواقعية



نور طلال نصرة

كاتبة ومترجمة سورية، مواليد دمشق 1987. تحصّلت على إجازة في الترجمة من جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الترجمة. عضو اتحاد الصحفيين السوريين. ومحررة القسم الإنكليزي في موقع أعضاء المدينة للشعر ودراسته. حازت المرتبة الأولى في مسابقة الكلمة الشعرية الأولى من دار دلمون الجديدة في دمشق عام 2017. صدر لها مجموعة شعرية بعنوان «جدران عازلة للصوت». ونشرت العديد من المقالات والترجمات في الصحف السورية والعربية. إضافة إلى ترجمة رواية «مذكرات براس كوباس بعد الموت» للكاتب ماتشادو دي أسيس عن دار الجيدة في الأردن. وترجمة رواية «سيده تائهة» للكاتبة ويلا كاتر عن دار الأهلية في الأردن عام 2020.

لاذ الإنسان الأول إلى كهفه حاملاً ورطته «عجزه»، واضعاً رأسه بين ركبتيه، لكن ما لبث أن أغمض عينيه حتى هرع إلى أقرب حائط، راسماً ما تراءى له في مخيلته، تلك الصورة التي كانت بذرة نبتة في رحم الإبداع الإنساني قبل أن يتكلم ويعبر عمّا يعتره من مخاوف، وما يطرق مخيلته من أسئلة. إنه الإنسان القديم «المبكر» الذي أحال هواجسه إلى قصص مصورة، نافذاً إلى ذاته التي كان يجهلها في ذلك الوقت، معبراً عن مدركاته غير المحسوسة بشطح خيالي، كان له رفيقاً مخلصاً في تعثره.

لم تكن الطفلة ماريما التي خرجت عام 1879 بصحبة والدها في مغامرة صغيرة لاستكشاف كهف قريب من منزلهما الكائن جنوب إسبانيا تدرك أنّها بصبرحتها تلك التي أطلقتها في ذلك النهار من داخل كهوف «ألتيميرا» إنما كشفت عن معرض للوحات يعود تاريخها إلى نحو خمسة عشر ألف عام. «بابا، انظر هناك رسومات من الثيران» قالت لوالدها ماريما سانشو دي ساوتولا الذي كان هاوياً لاقتناء الآثار والتنقيب عنها، إلا أن ما رأيته لم يكن ثوراً كالذي نعرفه، بل نوع من الثيران الأوروبية التي انقرضت وتسمى «الأورُخص»، وهذا ما يدحض الاتهامات والسخرية التي لقيها «دي ساوتولا» على أنه استأجر مصوراً ليرسم هذه اللوحات. إنّها القوّة الخفية والنزعة الأولى التي تملك

الإنسان وجعلته يخرج من كهفه، تلك الرغبة في الطيران والنجاة جعلته يحلّق بمملكة الخيال ويشطح بعيداً في نزعات العقل، فخرَجَ بصور وأفكار دأبت تحفر بمعول الخلاص ويازميل الإبداع.

تضاربت آراء الفلاسفة حول تعريف الخيال، فذهب أرسطو إلى أن الخيال حركة يسببها الإحساس، إلا أنه نفى جسمانية الحس واشترط اجتماع الخيال والإحساس لحدوث «التصوّر» لكن الخيال والتصوّر ليسا متطابقين، حيث إن الإحساس هو ركيّزة التصوّر الذي يقوم في وعي الإنسان بحركة ديناميّة متصاعدة، إلى أن تستقر شكلاً من أشكال الإدراك العقلي. ويتفق هنا مع غاستون باشلار الذي يقول في كتابه «الهواء والأحلام»، مقال حول خيال الحركة «إن «علم نفس الخيال لا يمكن أن يتطوّر باستخدام أشكال وصور سكونية جامدة، بل يجب أن يقوم على أشكال تكون في حالة تحوّل دائم». فالحركة واللامحدودية لعقل الإنسان جعلتا من الخيال بساط ريح إلى أبعد من حدود النظر. وإن كانت شطحات الخيال تتجاوز المنطق والعقل في قصص الميثولوجيا، إلا أن الخيال لا يتعارض مع العقل حيث رأى أفلاطون أن التخيل من وظائف العقل، كما أدرج ديفيد هيوم الخيال ضمن الأفكار المركبة التي هي أفكار مستقاة من الواقع الحسي، حيث إن أي فكرة خيالية هي عبارة عن نشاط عقلي ضمن معطيات واقعية. فالخيال تعريفًا كما جاء في لسان العرب: خَال الشيءَ يَخَالُ خَيْلاً وَخَيْلَةً وَخَيْلَةً وَخَيْلاً وَخَيْلاً وَمَخَالَةً وَمَخِيلَةً وَخَيْلُولَةً ظَنَّهُ. والخيال كما عرّفه آرثر ثريبر هو «عبارة عن نشاط يقوم به الإنسان بكل إبداع، وقد يكون مبنياً على أساس رغبات الإنسان أو الواقع الذي يعيشه أو قصص مستقبلية».

إن التخيل في اللغة اليونانية بحسب خروسبس الرواقي مشتق من كلمة «الضياء»، وكأنه يروم بذلك لإضفاء طابع باثولوجي على التخيل، حيث إن الضياء شكل من أشكال السراب الذي لا يمكن الإمساك به أو التقاطه متجاهلاً الضياء بالمعنى المغناطيسي الإبداعي الذي يجذب الفكر إلى سطوة الضوء الساطع، حيث يغمض الإنسان عينيه على وقعه فيحمله الضياء على التخيل الذي يحلّق به بعيداً.

وربما كان أوغسطين هو أول من استخدم الكلمة اللاتينية imagination على أنها تعادل كلمة «تخيل» Phantasia الإغريقية، ويقول آينشتاين إن التخيل أهم من المعرفة؛ ويرى ستانسلافسكي أن «الخيال يخلق الأشياء التي يمكن أن توجد ويمكن أن تحدث، بينما يخلق التخيل الأشياء التي لا وجود لها، والتي لم يسبق لها أن وجدت، والتي لن توجد أبداً». فالصور التي يتخيلها الإنسان وتتدفق في ذهنه تتشكل في جزء من المخ، وهو جزء مسؤول عن العواطف والانفعالات، يدعى الجهاز الجوفي، لكن إدراك الصورة يتم في المستوى الأعلى من المخ ويعرف بالقشرة، وهو الجزء المختص بالذاكرة والتفسير والتبرير. فالحاجة إلى التفسيرات هي التي دفعت بهذه الصور لتتلاحق تباعاً، حاجة الإنسان لقوة

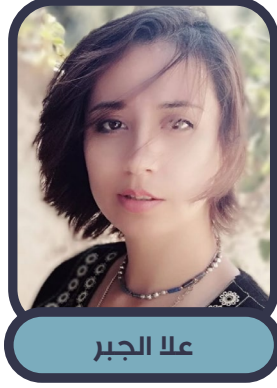
عظمى ينسب لها تفسيراته أمام غموض الطبيعة. فقد كان البابليون يفسرون المطر على أنه وساطة من الطير العملاق إمدوغود الذي كسا السماء بما في جناحيه من سحب الزوابع السوداء، والتهم ثور السماء الذي كان قد أحرق الزرع بأنفاسه الملتهبة.

إن شعور الإنسان بالانتماء العميق إلى الطبيعة منذ وعيه الأول حمله على الانخراط أكثر في تجميع المدركات من حوله، ليتجسد خلاصه بلغة يقارع بها المنطق ومدلولاته في وجه الغموض الذي استفزه ليوصله إلى حالة الشخص المتكلم، فكانت الأساطير ردهة احتفى بها الإنسان ليخرج سالمًا من شكوكه. يقول كلود ليفي شتروس في كتابه البنيوية الأثروبولوجية: «الأسطورة لغة يتم تنشيطها عند مستوى مرتفع بشكل خاص، وتتابع فيه المعاني بشكل يجعل الخلفية اللغوية لها في حالة حركة دائمًا». ويقول الشاعر الفرنسي باترسدولانورديوان: إن الشعب الذي لا أساطير له يموت من البرد». وبهذا ينفذ الخيال إلى المجال الإبداعي بوصفه مكانًا متاحًا لحرية الخيال، «فاللغة هي بعد من أبعاد الخيال» كما يقول ريكور، كما أنه يميل إلى وصفها بأنها الوظيفة الإنتاجية له، ويستدل على ذلك بالصور والاستعارات الشعرية، فالصور الشعرية لا تتحقق دون الخيال «وكل استعارة هي أسطورة مصغرة» كما يقول باشلار.

والأدب الخيالي الحديث (الفانتازي) له جذور أصيلة تمتد في عمق الأسطورة، وقد اهتمت روزماري جاكسون بالبعد البصري للخيال ووضعته ضمن مسار الفانتازيا التي لجأت إلى الأساطير والحكايات الخرافية، لتخرج بصيغة جديدة تسير تطور العلم الحديث، وتدعم ما يقدمه العقل من نظريات علمية، فلدينا الأفلام الخيالية التي تشغل صالات السينما العالمية اليوم والألعاب التي تنتشر بكثرة في عالم الميديا والتكنولوجيا، هذا العالم «العجائبي الخيالي» الذي صنفه تودوروف ضمن مكونات الأدب الخيالي، حيث يعمل على تكوين حيّز له في الواقع المتخيّل كما يتجلى في وعي الإنسان.

إن وظيفة الخيال في التجربة الصوفية قائمة على أنه خيال خلاق، وقد ميّز كوربان نوعين منه: خيال متصل، وهو خيال ذاتي ينبع من حاجة الإنسان لاستحضار الصور الغائبة، وخيال منفصل، ويعني به العالم الميتافيزيقي؛ كما أن هذا الخيال هو مصدر خلاق للتجلي، أي إنتاج الروح في عالم المادي، التجلي الذي عدّه ابن عربي الرمز الأساس في الخيال ومزجه برمز الثور الذي هو رمز تفسيره لنشاط النفس لدى الإشراقيين. ويرى كوربان أن الإدراك الفينومولوجي للظواهر يقوم على إدراك «الماهية» أي تجاوز كل ما هو مادي واستبطان الظواهر من الداخل، وهذا ما يصب في رؤيته لصوفية ابن عربي، وقوله إن ابن عربي يؤمن بوجود عالم الأفكار والصور والتمثيلات، وهو عالم وسيط بين الإدراك العقلي والإدراك الحسي، هذا العالم الوسيط هو عالم التأويل والرموز والخيال.

أدب الربيع العربي ونقده



علا الجبر

كاتبة وناقدة سورية، من مواليد دمشق 1987، من الجولان المحتل، ماجستير في اللغة العربية - تخصص النقد الحديث، صدر لها مجموعة قصصية بعنوان «بث مباشر من أورشليم» عن المكتبة العربية للنشر والتوزيع، وهي قصص تبثت كثيراً عن السياسة، تعرض فيها لوحات من الواقع السوري بشكل أساسي، والعربي بشكل عام، بكل مفرزات هذا الواقع النفسية والاجتماعية والعاطفية وغيرها. وصدر لها أيضاً مجموعة قصصية بعنوان «حواجز» تُراوح ما بين القصة القصيرة والقصة القصيرة جداً، وتشكل الأزمة السورية بكل أبعادها، الاجتماعية والسياسية والشخصية والعاطفية، مادة أساسية للحدث القصص.

على الرغم من أن النقد لاحقٌ للأدب في أغلب مراحلها، خاصة في الأدب العربي، إلا أنه ليس أداة لغوية تحليلية بحت، وإنما انبثاق من تيارات فكرية فلسفية، يمارس عمله في إطار البعد الإنساني المكتوب شعراً ونثراً.

ولأنه كذلك، فقد آن الأوان لتكريس مفاهيم ومصطلحات العمل النقدي لفترة تحول حاسمة في الحياة الأدبية العربية الناتجة من المنعطف التاريخي الذي أطلق عليه «الربيع العربي». وهذه المقالة خطوة أولى في مسار نقد أدب الربيع العربي.

مقدمة

لم يكن الأدب يوماً بمعزل عن سياقه التاريخي، مهما حاولت نظريات موت الأيديولوجيا أن تفصله عن واقعه أو عن خلفياته التاريخية والسياسية والاقتصادية، فكل أدب لا بد أن يكون مرتبطاً بمرحلة زمنية معينة يعبر عن معطياتها بشكل من الأشكال، وهذا ما يؤكد تيري إيجلتون Terry Eagleton بقوله: «إذا كان الأدب هو غاية الأدب نفسه فليس هو المصدر الوحيد لعملية تكوينه»⁽¹⁾.

(1) تيري إيجلتون، النقد والأيديولوجيا، الطبعة الأولى، ترجمة فخري صالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ص 29.

كثيراً ما يشكل العامل التاريخي أهم العناصر المكونة للأدب؛ لأن كل حقبة تاريخية لها مؤثراتها الاقتصادية والاجتماعية في سيرورته، لذلك غالباً ما يكون عنصر التاريخ مقياساً لدراسات التصنيف. فنجد الشعر الجاهلي نسبة إلى عصر ما قبل الإسلام، والشعر الإسلامي، الشعر الأموي، العباسي وهكذا... كل أدب يُنسب إلى عصره. وهذه ليست مجرد تسمية، فاعتماد المصطلح التاريخي ليس من أجل تسمية مجموعة من الأشعار أو الآداب فحسب، وإنما لما في هذه المصطلحات التاريخية من دلالة مكثفة لمجموعة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها الموجودة في عصر ما، والتي أفرزت سمات معينة للأدب. وعليه، فإن كل حقبة ذات مؤشرات تاريخية معينة تحمل معها جملة من السمات المؤثرة في الأدب، فكيف إذا كانت الحقبة تشكل تحولاً ومنعطفاً جذرياً في التاريخ؟! عندها لا بدّ أنها ستخلق أدباً جديداً، ونحن الآن في صدد منعطف تاريخي في المنطقة العربية بشكل عام، وهو منعطف الربيع العربي، فلا بدّ أن هناك أدباً يعبر عن تاريخنا الجديد. ولكن بداية، ما معنى مصطلح الربيع العربي؟ ولماذا أطلق على هذه المرحلة؟

أولاً: الربيع العربي

كثيرة هي المصطلحات التي سمعناها حتى ما قبل التحولات التي شهدتها البلدان العربية، وكان أبرزها مصطلح الفوضى الخلاقة الذي ظهر في سياق التعامل الأميركي مع منطقة الشرق الأوسط، وكان الهدف منه الدلالة على مرحلة من الفوضى التي كان مخططاً لها لتحقيق تغييرات وتوازنات ومعايير جديدة في المنطقة ودولها والفاعلين السياسيين. والآن أصبحنا، في العقد الأخير، أمام مرحلة جديدة حافلة بالتغيرات استهدفت البلاد العربية كلها. وعلى الرغم من تعدد المصطلحات والتسميات التي أشارت إلى ما يحدث في المنطقة، مثل: الحراك الشعبي، ثورة، حرب، أزمة، وغيرها.. إلا أن اعتماد مصطلح الربيع العربي كان أكثرها دلالة وشمولية كونه يعبر عن التحول التاريخي الذي حدث في البلاد العربية وتداعياته ونتائجه.

وكان القصد من المصطلح أن يمثل مرحلة انتعاش بعد الركود، فالربيع في دلالته هو انتعاش وبعث جديد للحياة بعد شتاء طويل، ولكن الأصوات المعترضة على هذا المصطلح كانت كثيرة، بسبب ما تعانیه البلاد نتيجة هذه التحولات، خاصة في سورية، إذ كيف يمكن للربيع أن يكون بهذه الصورة الوحشية، وبهذه النتائج الدموية؟ في محاولة لتحديد بدايات التسمية لنصل إلى الدلالة نجد أن من مقالة البروفيسور مارك لينش Marc Lynch، وهو بروفييسور في العلوم السياسية، هي من المقالات الأولى التي أطلقت هذه التسمية، وكانت بعنوان: (الربيع العربي التابع لأوباما). يقول فيها: «إذا استمرت هذه الاحتجاجات

في الانتشار، سواء داخل البلدان أو عبر بلدان عربية أخرى فيمكننا حقاً الحديث عن أن هذا هو الربيع العربي لأوباما...»⁽²⁾، وكما يقول عبد الله بن خالد شمس الدين في (دنيا الوطن) إن الأمر العجيب هو أن هذا المصطلح تم إطلاقه على الثورات الأوروبية سابقاً⁽³⁾. يعتمد بن خالد على رسائل وإيميلات شخصية لإثبات هذه المعلومة. نلاحظ أن تعيين أول استخدام للمصطلح لا يستند إلى حقيقة مطلقة أو معلومة تاريخية محددة، ولكن من الواضح أنه يؤدي دلالة الانتعاش بعد الشتاء، كما أن هذه التسمية تجعل الناس يتقبلون الوهم بفرح على حد تعبير لورانس ويذهيد أستاذ العلوم السياسية في جامعة أوكسفورد⁽⁴⁾، فالناس الذين قاموا بالحراك على الرغم مما عانوه من قتل وتدمير إلا أنهم كانوا يتعشون باسم الربيع الذي كان ينعشهم بأمل الإصلاح.

غير أن إطلاق مسمى واحد بدلالة واحدة على كل ما حدث في البلاد العربية على حد سواء، فيه من الخلط الشيء الكثير، إلا إذا كان الغرض هو إلغاء الفروقات بين بلد وآخر لإنشاء نظام استعماري جديد موحد يفرض سيطرته على البلاد العربية كافة، وإن كان هذا هو الغرض فعلاً، ونحن لسنا بصدد مناقشته، فإن النتائج لم تكن كما كان يجب لها أن تكون، ذلك لأن ما طبق في تونس لم نجده في مصر، وما طبق في مصر لم ينجح في ليبيا، وهكذا... عدا عن أن الوضع مختلف كل الاختلاف في سورية التي خرجت حتى في الإعلام العربي عن مصطلح الربيع العربي، وذلك نتيجة تطور الأحداث بشكل سار نحو الحرب. وبات مصطلح الحرب هو المصطلح المستخدم للتعبير عن الأوضاع الحالية في سورية.

ولكن هذا في حال أردنا توصيف الأحداث، أما من منظور تسمية منعطف تاريخي عربي، فالمصطلح الأشمل هو مصطلح الربيع العربي، فعلى الرغم من اختلاف الأوضاع والحيثيات للمجريات السياسية والعسكرية بين بلد وآخر، وعلى الرغم من تطورها في سورية إلى أن وصل إلى هذا الشكل المستفحل سياسياً واقتصادياً وثقافياً، فإن إطلاق هذا المصطلح ما زال ممكنًا ولكن بعيداً عن دلالاته الربيعية، ويستخدم لدلالة التعيين التاريخي لا أكثر، أي إن اسم (الربيع العربي) لا يدل إلا على حقبة تاريخية بدأت في عام 2010 - 2011.

ثانيًا: أدب الربيع العربي

إذا لا بدّ لهذه الهزة التاريخية العنيفة المسماة «الربيع العربي» أن تكون العامل الأكبر في تغيير الخارطة الأدبية، فالأدب ما قبل هذه الفترة حتّمًا لن يكون كالأدب في مرحلة الربيع العربي وما بعدها. وفي هذا السياق وبتصور مبدئي لأدب الربيع العربي، يرى الناقد عبد المنعم تليمة أن السرد الروائي والقصصي الذي يكتب في ظل اللحظة الثورية يصل إلى القيمة الجمالية إذا استطاع أن يعبر آفاق الكتابة عن المرحلة الإنسانية، كما يشير إلى أن تحولات لغة السرد وملاستها للقضايا الاجتماعية لن يأتي إلا بإدراك الكتاب لمغزى التغيير، فالثورة فعل ثقافي في الأساس، لأنها تبني مجتمعًا مغايرًا بمفاهيم جديدة، وهذه المفاهيم في حد ذاتها ثقافية⁽⁵⁾.

هذا الرأي ليس أكثر من نظرة أنطولوجية لأدب الربيع العربي، إذ يحصر المفهوم ضمن إطار الثورة، وكأن أدب الربيع العربي هو أدب أحادي التوجه ناتج من ثقافة ثورية فحسب، وهذا الفهم يدفع المصطلح من دائرة التأطير الزمني إلى نطاق أضيق، وهو النطاق الدلالي الثوري. ثم نجده يرفع سقف تصريحاته الأنطولوجية ليرى أن الثورة هي فعل ثقافي، وبنظرة سريعة إلى بلادنا العربية سنكتشف دون أدنى عناء أن ما حدث فيها لا يمت إلى الثقافة بصلة، إلا إذا كان يقصد الثقافة على مختلف مستوياتها، فنجد أن الثقافة التي سادت الساحات العربية هي ثقافة اللاثقافة أو الثقافة السائلة التي تتميز باللاوعي الجماعي. في هذه الحالة يمكن أن نقول إن الثورة حالة ثقافية مهما كان الشكل الثقافي الذي عبرت عنه أدوات الثورة.

وفي نظرة أوسع إلى المصطلح، نجد الشاعر التونسي نجم الدين حمدوني يقول: «ومن البديهي أيضًا أن تختلف آراء المبدعين والكتاب بين مساند ورافض ومن هنا يولد النص المختلف»⁽⁶⁾، أي إن الثقافة في هذه المرحلة الزمنية ليست أحادية التوجه، وإنما مفارقات هذه المرحلة خلقت توجهات عديدة، فهناك ما يسمى بالتأييد، وهناك المعارضة، وهناك ما هو محايد، ولكل نظام من الأنظمة التي زالت أو التي ما زالت تحكم إلى اليوم هذه الوجهات الثلاث، ولكل من هذه المواقف أداة أدبية تعبيرية تقتحم بواسطتها ساحة الوجود الأدبي على وجه التخصيص، فهناك من يتحدث بأدبه عن وحشية الأنظمة، وهناك من يتحدث عن همجية المعارضة، وهناك من يتحدث عن أمور محايدة كأن يصف بؤس المواطنين أو قد يهرب من واقع الحرب إلى خيالات أخرى كالغزل في الشعر أو الفانتازيا في الرواية مثلاً. وعليه، فإن توصيف أدب هذه المرحلة بالأدب الثوري ليس من الدقة بمكان؛ فالأدب الثوري جزء من أدب هذه المرحلة. وقد نجد الخلط بين فكرة الأدب الثوري وأدب الربيع العربي كثيرًا حتى عند الأدباء أنفسهم، ويعود ذلك إلى غياب الأساس النظري النقدي. والشيء المتفق عليه

عند أغلب من تحدثوا عن أدب الربيع العربي هو أنه أدب أقرب إلى الإيضاح منه إلى الترميز، يتسم بحرية أكبر، حيث يقول القاص والروائي العراقي عبد الأمير الجر: «هو في حمولته التغييرية التي استدعت مرجعيات مختلفة تمثلت بالكامن الثقافي المؤجل والمقموع، الذي انطلق بعد سقوط الأنظمة...»⁽⁷⁾، أي أن كل مرجعية كانت ممنوعة باتت تطرح نفسها وبقوة للتعبير في الساحة الثقافية بشكل عام، والأدبية بشكل خاص، إن كان في الأنظمة التي زالت مثل ليبيا ومصر و... أو التي ما تزال موجودة مثل سورية، فالأدب المعارض الذي يشكل جزءاً من أدب الربيع العربي يطرح نفسه من أرض المهجر ليعبر عن وجوده الهوي إن صح التعبير.

ولكن ماذا عن سمات هذا الأدب وخطوطه الأدبية؟

ثالثاً: سمات أدب الربيع العربي

لا نقول إن هناك سمات محددة لكل الأدب الذي أنتج في هذه الفترة، وإنما هي خطوط عريضة تشكل ملامحه، فلا نغفل أن أدب هذه المرحلة لم ينضج بعد، فهو ما زال وليد أحوال غير مستقرة على الصعيد كافة، ومن هذه الخطوط العامة:

يجنح بعض أنواع هذا الأدب إلى سمة عدم الالتزام بالقواعد الأدبية الصارمة؛ كأن يجنح الشعر إلى عدم التقيد بالقوافي والأوزان، فانتشرت قصيدة النثر بعد أن كان النقاد على خلاف بشأن تصنيفها الأدبي، أو كأن تجنح الرواية إلى الإيغال في استخدام اللهجات المحلية أكثر من ذي قبل، وذلك لأن الأدب على ما يبدو حاول أن يعبر عن مرحلة كسر القيود والجنوح إلى حرية مطلقة مثلتها مرحلة الربيع العربي.

الاعتراب؛ وذلك نتيجة الانزياح المكاني والشعوري الذي مني به الأديب العربي في هذه المرحلة، فالتهجير خارج بلده أو حتى داخلها، إضافة إلى خيبة الأمل في النتائج المتناقضة، كلها أدت إلى شرخ عميق في الهوية انعكس في أدبه غربة شعورية.

الشعاراتية؛ مثل بعض هذا الأدب أيديولوجيات معينة، غالباً ما تكون راديكالية، وهذا انعكس على هيئة شعارات ثورية أو وطنية فيه.

الشعبية والبعد عن التعقيدات البلاغية؛ ذلك لأنه يحاول أن يكون ذا وظيفة ثقافية تعبوية تؤثر في ثقافة المجتمع وتكوين رأيه السياسي من خلال اللغة البسيطة الموجهة إلى الشعب.

(7) المرجع السابق، تاريخ العودة 28 أيار / مايو 2020.

غير أن هذه النقاط ليست أساساً بقدر ما هي ملامح أولية لتوجهات هذا الأدب، ذلك أن سمات النص الأدبي في هذه المرحلة في حاجة إلى نقد جديد باستخدام آليات تقبض على معطيات العصر النقديّة، لذا هناك حاجة إلى نقد جديد بعنوان «نقد الربيع العربي».

رابعاً: نقد الربيع العربي

أولاً، لا بدّ من الحديث عن المصطلح، «مصطلح نقد الربيع العربي»: ذكرنا أن التصنيف الأدبي غالباً ما يكون على أساس زمني، ولكن هذا لا ينطبق على النقد. صحيح أن لكل عصر رجالاته في النقد، ولكل عصر نظرة فلسفية نقدية، ولكن النقد لا يصنف على أساس زمني، وإنما على أساس فكري فلسفي. لكل عصر معطياته الفلسفية التي يقوم عليها النقد، وعليه فإن مرحلة الربيع العربي التي تعد مفصلاً تاريخياً والتي أحدثت تحولاً في الأدب العربي عامة، لا بدّ أن تفرغ حمولتها الفلسفية في النقد الأدبي الذي يتكفل بتصنيف وتحليل أدب هذه المرحلة، ولكن أين نقاد الربيع العربي؟ وأين هو نقد الربيع العربي؟

في الحقيقة، إن الفعل النقدي هو الذي يطلق المصطلحات، والحركة النقدية هي التي تعطيها استقرارها، ومصطلح نقد الربيع العربي كتيار نقدي لم يتم طرحه على الساحة النقدية حتى هذه اللحظة، لذلك وجدنا عدم استقرار في مصطلح أدب الربيع العربي، فهناك من يقول الأدب الثوري، وهناك من يطلق سمات عامة، ما يشير إلى أن الخطوط العريضة للنظرية ما زالت غائبة، وهذا يعود إلى أسباب عديدة، أهمها:

المرجعيات السياسية؛ أدت إلى عدم الوعي بشمولية المرحلة الأدبية، فغالباً ما تكون النظرة إلى الأدب مبنية على مرجعية سياسية معينة لا تسمح بنظرة شمولية، وإنما تضيق زاوية الرؤية، فالمعارض يجد الأدب ثورياً، والمؤيد يجد الأدب وطنياً، وكل يلغي الصفة الأدبية عن الآخر. وهذا ما يدفع المصطلح بدلالاته الزمنية إلى نقطة قلق غير مستقرة.

إن كلمة الربيع العربي بحد ذاتها مجردة من دلالتها الأدبية والنقدية والزمنية المحايدة تعطي انطباعاً سياسياً لا تتقبله المؤسسات الحكومية حتى في الدول التي تغير فيها النظام، فالجامعات مثلاً التي من المفروض أن يكون دورها إنتاج ثقافة المرحلة ترفض التعامل مع أبحاث بمصطلحات قد تدل على سياق سياسي معين مثل الربيع العربي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى دور النشر، وذلك بسبب إحكام قبضة الرقابة في معظم الدول، حتى على المراكز المنتجة للثقافة.

ركود الحركة الثقافية إجمالاً، والدخول المباشر في عصر الثقافة السائلة، فإذا كانت القبضة الأمنية قد سيطرت على المراكز المنتجة للثقافة، فهذا يعني، من دون أي مبالغة، أن الثقافة باتت من الممنوعات أصلاً، وهو ما يدخلنا في عصر

اللاثقافة.

ولهذا، تحاول هذه المقالة طرح مصطلح (نقد أدب الربيع العربي) للتداول، لعله يتشكل في ضوءه تيار نقدي مهمته البحث في الأدب العربي الذي تم إنتاجه في مرحلة الربيع العربي، أي من عام 2011 إلى يومنا هذا.

خامساً: سمات نقد الربيع العربي

لا يعني غياب المصطلح والفعل النقدي عن الساحة أنهما غائبان كلياً، بل هما حاضران بسمات معينة، تحتاج إلى التفتيش عنها. لعل أهمها:

دراسة تحولات الهوية على أنها جزء أساس من أدب هذه المرحلة: كان سؤال الهوية من الأسئلة التي طرحت نفسها بقوة في مرحلة الربيع العربي، خصوصاً في الدول التي تحوي كثيراً من الطوائف والأعراق؛ ففي سورية التي تحكم بشعار القومية العربية، كان سؤال (من أنا) و(من نحن) حاضرًا بقوة، وعلى أساسه حصلت انفجارات قومية طائفية عرقية طرحت نفسها على الساحة الأدبية، فقد تحول هذا السؤال إلى أداة من أدوات الصراع، وأصبح محوراً رئيساً من محاور الأدب في هذه المرحلة، لذلك لا بد لأي نقد يتوجه بالدراسة إلى هذا الأدب أن يأخذ في الحسبان محورية أسئلة الهوية.

غالباً ما يتقاطع «نقد الربيع العربي» بمفرداته وآليات دراسته الأيديولوجية، بشكل كبير، مع «نقد ما بعد الاستعمار»، فهناك تشابك في معظم العلامات الاصطلاحية، مثل الأنا والآخر، غير أن أقطابها في نقد ما بعد الاستعمار تتوزع بين الوطني والاستعماري، أما في نقد الربيع العربي تتحول الدلالة بشكل مستمر، وتتناوب بين شعبي وسلطوي، أو مؤيد ومعارض. وتتناوب فيها السمات المنوطة بكل مصطلح، فهي بين وحشية ووطنية، بحيث تصبح الصورة أكثر ضبابية. فالاستعمار الغربي كان واضح المعالم، يتهم شعوب العالم الثالث بالهمجية والبربرية لتسوية احتلاله لها، وبعد الاحتلال وصفه أدب هذه الشعوب بالوحشية التي دمرت وأسرت واستبدت واستغلت. هذه مفاهيم واضحة بين الأنا والآخر. أما هنا فنجد كلاً من الطرفين يدعي الصفات ذاتها من الوطنية وينسب الوحشية إلى الطرف الآخر.

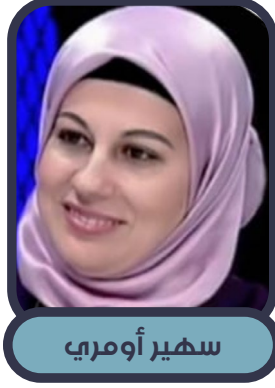
وعلى صعيد الواقع السياسي، فإن لكل طرف انقسامات كثيرة، فعلى سبيل المثال في سورية هناك المعارضة الخارجية والمعارضة الداخلية والمعارضة المسلحة والمعارضة الإسلامية والمعارضة العلمانية، وكلها مختلفة المعطيات، ولا أحد منها يمثل الآخر، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المؤيدين، فتغدو الصورة أكثر تشوشاً، وأكثر ضبابية، وهذا يعود إلى سمات العصر ذاته، فهو عصر التفكيك حيث اللامعنى.

ولأنه عصر التفكيك كان لابد للتفكيكية أن تكون سمة أساسية وآلية رئيسة لدراسة أدب هذه المرحلة، خاصة في ما يتعلق بتفكيك الهوية، لأن سؤال الهوية يشكل محور هذا الأدب القائم على مجموعة من سرديات الأنا والآخر.

خاتمة

هذه المقالة محاولة أولية وخطوة بحثية أكاديمية على طريق بناء نقد جديد لمرحلة أدبية جديدة لها سماتها التي تفرض بالضرورة منهجاً نقدياً معيناً للدراسة، يقوم على رؤية فلسفية وتاريخية تحاول استكشاف سمات هذا العصر. لم يعد مقبولاً من النقاد أن يدرسوا أدب هذه المرحلة بأدوات نقد قائم على ثقافة وفلسفة غربية، كأن نقل ما قدمته هذه المرحلة بالدراسة النفسية أو البنيوية التي اعتدنا على تطبيقها في هيئاتنا التعليمية، فتغدو دراساتنا عبثاً هدفه نيل شهادة تعلق على الحائط لا أكثر. لا بد أن يبدأ النقاد بالتأصيل لهذا المنهج الثقافي، وخلق الأدوات التي تتوافق مع دراسة النصوص الأدبية الجديدة التي ظهرت خلال العقد الأخير، وهذا طريق طويل وشاق، لكنه ضروري ومهم.

موسم الهجرة إلى الشمال... هجرة نحو الذات



سهير أميري

كاتبة وإعلامية سوريّة، من مواليد دمشق 1973، ليسانس لغة عربية من كلية الدراسات الإسلامية والعربية جامعة الأزهر - القاهرة. إضافة إلى شهادة إعداد المدرسين - قسم اللغة العربية، لها ثلاثة كتب مطبوعة وثلاث مجموعات قصصية، حازت العديد من الجوائز العربية في مجال الكتابة، ولديها برامج إذاعية وتلفزيونية، منها برنامج أقوال مكسورة.

تحكي بلسان الماضي قصص الحاضر، تصوّر أزمة وصراعاً وتيهًا لا رجعة منه، رواية الهجرة إلى الشمال لكاتبها السوداني عبقرى الرواية العربية كما يسميه النقاد: الطيب صالح، الرواية التي اختيرت كواحدة من أفضل مئة رواية في القرن العشرين، وترجمت إلى عشرين لغة.

في عام 1966، أي بعد استقلال السودان عن الاحتلال البريطاني بحوالي عشر سنوات، ألّف صالح هذه الرواية لتكون واحدة من دعائم الكتابة الروائية في مرحلة ما بعد الاستعمار، يحكي صالح بها قصة إرث الاحتلال الثقيل الذي خلفه المحتل الغربي في دول الشرق، والذي تعدّى الأثر المادي إلى النفسي والحضاري على نحو مستمر حتى اليوم، ولا سيّما مع التردّي الكبير الذي يشهده واقعا العربي وهجرة الآلاف أو نزوحهم إلى ما كانت في الماضي القريب دول الاحتلال، وتدخل اليوم كطرف مباشر أو غير مباشر فيما آلت إليه أوضاع دولنا في المشرق العربي.

صراع الهوية وأزمة الانتماء وتشوّه البوصلة في الفكر والمعاملة وأسلوب الحياة أهم ما تعالجه هذه الرواية بأسلوبها سهل العبارة، غني المعاني، بعيد المدلول.

البداية

إحدى قرى النيل في بيئة تشكل فيها الطبيعة والزراعة عصب الحياة، ويعيش الناس في جو من الألفة والبساطة والانكفاء على أنفسهم، وكأنهم عالمٌ وحدهم، يبيعون ويشترون، ويزرعون ويحصدون، وتجمعهم المناسبات السعيدة والحزينة، فما يحدث في أحد الدور تعلم به القرية كلها.

تدور الرواية حول «مصطفى سعيد» الطفل اليتيم الذي سبق سنّه بقدرته على الفهم والتعلم، والذي لا شيء يربطه بقريته ولا حتى أمه، يتنبأ له معلموه بالنبوغ، ويساعده المدير في التوجه إلى القاهرة ليتابع تعليمه الثانوي ليكون هناك برعاية مستر روبنسون المستشرق البريطاني مع زوجته، فيبدو (مصطفى سعيد) مستلبًا لهما، يقبل على كل ما يعرفانه بنهم، فيتعلم منهما الأدب والشعر، ويصبح ذواقًا للموسيقا، ثم يتجه إلى لندن وهو في الخامسة عشرة من العمر.

النجم الشرقي في سماء الغرب

يصل مصطفى سعيد إلى لندن وصول الشرقي المثقل بعقدة المهزوم أمام حضارة المحتل القوي، فيقبل على هذا المجتمع غير مكتفٍ بأن يكون جزءًا أصيلاً فيه، بل ساعياً لأن يكون محط أنظار الجميع، وهو مقتنع تمامًا أنه هو الذي (يغزوهم في عقر دارهم) بحسب تعبيره، فيبرز في المجتمع البريطاني كعربي يتكلم الإنكليزية بطلاقة، ويدرس الاقتصاد ويتفوق فيه، ويتحدث في الدين والفلسفة، وينقد الرسم، ويقول الشعر، ويعرض روحانيات الشرق كملحمة سريالية تجذب كل من يسمعه، يؤلف الكتب في الاقتصاد، ويبدع في الأبحاث والحوارات والنقاشات، ليصبح محاضرًا في أكسفورد.

انهزام الذات في سجن الحضارة

مع كل هذا التفوق الذي حققه مصطفى سعيد يبقى القصور الحضاري والانهزام النفسي أمام المجتمع الغربي وعقدة النقص مهيمنة عليه، إذ لا يجد سبيلاً للتعبير عنها إلا بشرهه الجنسي وتعبيره القاصر عن مفهوم الرجولة من خلال إخضاع النساء البريطانيات له من كل الأشكال والطبقات والصفات، يجمع في علاقاته أكثر من خمس نساء في آن واحد، يتحلل أسماء عديدة، ويبيع الحب ليقبض الجنس، يبهز النساء بأسلوبه ومعسول كلامه، وقدرته الفائقة على اقتحام حواجز الأنثى وتحريك البركان الخامد في داخلها على حد تعبيره، وتميّز أيضًا في اختلاق القصص المشوّقة حول الشرق والنيل والجمال والصحراء والشمس، حتى إنه يؤلف عن طفولته قصصًا مكذوبة تستدعي التعاطف والرثاء ليستميل قلوب الحسنات، ويقودهنّ إلى غرفة نومها التي جهزها بأحسن الأثاث

والسجاد والستائر والمرابيا والعطور، لتكون مسرحًا لعلاقاته التي يقول عنها: (غرفة نومي صارت ساحة حرب، فراشي كان قطعة من الجحيم)، (أقضي الليل ساهراً أخوض المعركة بالقوس والرمح والسيف والنشاب)، وهكذا لتبرز هذه الحرب تعبيراً عن ثقافة الشرقي المهزوم أمام الغربي المحتل، ويمضي كشهريار الذي اشترى عشرات النسخ من شهرزاد فيسقط أمامهن مائدة نرجسيته التي انتحرت على أعتابها ثلاث فتيات بعد أن تركت إحداهن رسالة كتبت فيها: (مستر سعيد لعنة الله عليك)، ثم تتجلى هزيمته النكراء أمام سطوة (جين مورس) البريطانية المتمردة التي تمثل لمصطفى سعيد سطوة المجتمع الغربي المنتصر، ليس بجمالها فحسب، بل باحتقارها له، وهذا ما عبرت عنه عندما رأته أول مرة فقالت له: (أنت بشع، لم أر في حياتي وجهًا بشعًا كوجهك)، فظل يلاحقها ثلاث سنوات، وحتى عندما رضخت له وقبلت الزواج به لم تمكنه من نفسها، وفي كل محاولة كانت تذله، وتأخذ منه شيئاً قيماً فتحطمه كمزهريته الثمينة، أو تمزقه كمخطوطاته التي يسهر على كتابتها الليالي الطوال، أو تحرقه كسجادة الصلاة، في رمزية لإهانة كل ما يمثل ظاهره المزيف (المزهرية)، وجهده وتعبه (مخطوطاته)، ومبادئه ومعتقداته (سجادة الصلاة)، وهكذا كان يخسر مع كل ما تحطمه شيئاً من ذاته، دون أن يتمكن منها، وليس هذا فقط بل تجاوزت (جن مورس) قدرتها على التكبر والتعالي عليه إلى استعباده حتى صار يجد في غرفته آثاراً تدل على خيانتها دون أن يستطيع فعل شيء أمام إجاباتها المتمردة المتحدية، إلى أن حسم أمره وقرر قتلها في محاولة منه لقتل كل ما استعبده من ثقافة الغرب وسطوتهم، وقُتل كل ما عاشه من هزيمة ونقص وعار، ثم يأتي مشهد قتلها في جو مضمخ بلون الدم، صاحب بصوت الشهوة، يترافق فيه نصل السكين الذي يخترق جسدها مع نيل وطره منها، ويقف مصطفى سعيد أمام المحكمة، ويعلو صوته الداخلي مطالباً القاضي أن يحكم عليه بالإعدام شنقاً معترفاً أنه في هذا المجتمع ليس حقيقة، إنه مجرد أكذوبة، (بحسب تعبيره)، ولكن القاضي يلتمس له الأسباب المخففة التي تتلخص بالصدمة الحضارية التي عاشها في المجتمع الجديد، والتي جعلته غير متوازن نفسياً، فيحكم عليه بالسجن سبع سنوات.

راو بلا اسم

هذه الأحداث ليست الرواية كلها، ولا يعرفها القارئ متسلسلة ولا متوالية، بل نعرفها من خلال شخص آخر يحدثنا، ويكون هو الراوي طوال فصول الرواية دون أن نعرف اسمه، وبينما تحضر أسماء الجميع يبقى اسمه غائباً، ليكون هو الوجه الثاني أو الظل الخفي لمصطفى سعيد، وليجد كل منا نفسه في هذا الراوي، أو شيئاً من نفسه، في صراعاته وتخطاته وخصوصاً جيل الشباب، فالراوي شاب سوداني قروي درس في بريطانيا فهو بذلك يشبه مصطفى سعيد كثيراً مع فارق السن بينهما، إذ يبدو الراوي شاباً في آخر العشرينيات، بينما

مصطفى سعيد في أواخر الأربعينيات، ويمثل الراوي الجيل الذي لم يشهد من الاحتلال البريطاني للسودان إلا ما عاينه في طفولته أو سمعه من أهله، لذا يبدو متميماً لأرضه وبيئته، فعندما أنهى دراسته في بريطانيا رجع إلى قريته، وفي أول يوم يصلها يقف ليتأمل كل تفاصيلها بشوق ولهفة ويقول: (أحس أنني لست ريشة في مهب الريح، ولكني مثل تلك النخلة، مخلوق له أصول، له جذور، له هدف)، وفي هذه القرية المجاورة لنهر النيل يلتقي الراوي بمصطفى سعيد، ويرى مصطفى فيه مستودعاً آمناً لسره، فيحكى له قصته كلها، ونعرف أنه بعد خروجه من السجن، وبعد أن جال أوروبا ولم يترك فيها نادياً ولا محفلاً ولا مسرحاً ولا مؤتمراً إلا كان فيها فاعلاً، اتخذ قراره الحاسم بأن يرجع إلى وطنه، فكانت قرية الراوي خياره ليستقر فيها، ولتكون محطته الأخيرة.

قرية على ضفاف النيل لا يعرفه فيها أحد، يصل إليها، فيشتري أرضاً، ويتزوج من إحدى فتيات القرية (حسنة بنت محمود)، ويعيش بين الفلاحين يفيدهم من علمه، فيؤسس المكتب التعاوني، ويعطيهم أفكاراً اقتصادية لبيع محاصيلهم، وينجب ولدين.

وهكذا تبدو حياته طبيعية كرجل عاد من المجتمع الغربي رافعاً الراية البيضاء يزرع ويحصد وكأنه لم يرطن بالإنكليزية، ولم يلق القصاصد الشعرية، ولم يحاضر في جامعات أوروبية، ولم يكن قريباً من لورد أو خواجه، ولم تكن له علاقات حميمة.

(رحلة البحث عن الحقيقة)

ونجد في التقارب الحاصل بين مصطفى سعيد والراوي نموّاً درامياً في شخصية الراوي، ويجسد هذا النمو أزمة فمع أنه عاش في بريطانيا سبع سنوات وعاد إلى قريته في السودان وعمل موظفاً حكومياً في وزارة المعارف في الخرطوم إلا أن مصطفى سعيد استطاع أن يقدم له صورة لجانب مهم من شخصيته لم يستطع مواجهتها وهو يعيش في بريطانيا، فصار الراوي يرى فيه نفسه، ثم يختفي مصطفى سعيد فجأة بعد فيضان النيل دون أن يُعثر على جثته، في مصير مفتوح لا ندري هل مات غرقاً أو انتحر أو قرر أن يعيش في مكان آخر أو يرجع إلى بريطانيا؟ ويترك للراوي رسالة مختومة بالشمع الأحمر ويوصيه بعائلته، كما يترك له مفتاح غرفته السرية، وربما يستغرب القارئ إن عرف أن وفاة مصطفى سعيد جاءت بعد ثلث الرواية الأولى فقط، لنكمل مسيرة حياته وكل ما عاشه من أحداث بطرق شتى مختلفة، إذ نجد مقتحم ذاكرة الراوي فنسمع صوته عما كان يحدثه، أو نعرف هذه المعلومات من أشخاص عرفوه، وصار الراوي يقابلهم في كل مكان، ومع أن روايات الناس اختلفت حول مصطفى سعيد بين أنه كان سودانياً أصيلاً محباً لوطنه مخلصاً له وقد عاد إليه مستغنياً

عن كل المجد والمراتب التي حققها في بريطانيا، كان آخرون يقولون عنه إنه عميل للمحتل وله دور في مؤتمرات بريطانيا في السودان، ويعمل في سفاراتها في عدة دول، وقد جمع الملايين.

حاول الراوي الوصول إلى حقيقة مصطفى سعيد بعد وفاته، ومع انجذابه لأرملته لم يستطع حمايتها إذ تفرض عادات القرية عليها أن تتزوج من أول رجل يطلبها، ويتقدم لخطبها رجل مسن يكبرها بأربعين عامًا، فتهدد أنها إن أُجبرت على ذلك فستقتله وتقتل نفسها، وهذا ما حصل، وهنا يدخل الراوي في دوامة جلد الذات، إذ لم يستطع إنقاذها، كما لم يفهم كيف تكون حياة كل من تربط بمصطفى سعيد الانتحار أو القتل؟ حتى (حسنة) الفتاة القروية البسيطة التي عبرت للراوي أكثر من مرة عن أثر مصطفى الساحر عليها ومدى حبه له وتعلقها به تقتل نفسها.

ولادة وانعتاق

وتتوالى وتيرة الصراع في نفس الراوي حتى يدخل غرفة مصطفى السرية ويفتح أمامه بركان متدفق من ذكريات الغرب التي بقي مصطفى سعيد محفظًا بها في هذه المساحة من القرية السودانية على ضفاف النيل، فيرى الراوي لوحات، وصورًا فوتوغرافية، ويقرأ ملاحظات وسطورًا قدّم من خلالها مصطفى مفاتيح لأسرار نفسه وأزماته، كما يجد دفتر مذكراته وفيه إهداء يلخص مصطفى سعيد من خلاله كل الأزمة التي عاشها ويعيشها أمثاله إذ يقول: (إلى الذين يرون بعين واحدة، ويتكلمون بلسان واحد، ويرون الأشياء إما سوداء أو بيضاء، إما شرقية أو غربية) إنه العجز عن الاندماج، العجز عن التمسك بالثوابت والإفادة من الأحسن، إنه الجمود المتمثل في النظر للغرب الأبيض بعين المهزوم المستلب، وللشرق الأسود بعين الضعيف المتبرئ، أو المتعنت والمتشبه، إنه عدم القدرة على النظر بعينين ودمج اللونين، على نحو يحقق التوازن، وبعد هذا الإهداء لا يكون عجيبيًا ألا يجد الراوي في الصفحات التالية أية كلمة، إنها صفحات فارغة وكأن مصطفى سعيد قدم مذكراته كلها بعبارة الإهداء لتكون هي فقط كل مذكراته...

وبين الشرق والغرب وبين صراع الانتماء والهوية وبين التمسك بالوطن وعقدة النقص، يخرج الراوي من غرفة مصطفى سعيد السرية بعد أن يشعل فيها النار، محرقًا كل ما فيها وكل ما تمثله، ثم يقفز إلى النيل الذي عنده تتحدد نقطة الانطلاق، ويتمكن من الانعتاق، فيسلم نفسه للموج الذي يشده للأسفل بقوة، لكنه يقرر ألا يستسلم فيقاوم حتى يحرر صوته فينطلق من صدره منادياً قومه ليكونوا معه فيصيح: النجدة النجدة... تلك الكلمة الخاتمة في الرواية التي تصور حاجة الإنسان تحت سلطة هذا الصراع إلى أن يعبر ويطلب يد

العون ولا يترك نفسه لموج التغريب أن يشده ولا موج التشبث بالجذور يشده.. إنه في حاجة فعلاً إلى (النجدة).

بين الشرق والغرب

رواية إبداعية لاقت رواجاً واستحساناً عالمياً لما استطاع الطيب صالح من عرضه بشكل واقعي وحقيقي من أزمة العلاقة بين الشرق والغرب، ويتجلى ذلك مثلاً في حوار يدور بين منصور الشاب المثقف السوداني وريتشارد البريطاني، إذ يقول منصور: «لقد نقلتم إلينا مرض اقتصادكم الرأسمالي، ماذا أعطيتمونا أكثر من حفنة من الشركات الاستعمارية نزفت دماءنا ولا تزال؟

فيرد عليه ريتشارد: كل هذا يدل على أنكم لا تستطيعون الحياة بدوننا، كنتم تشكون من الاستعمار، ولما خرجنا خلقتم أسطورة الاستعمار المستتر، يبدو أن وجودنا بشكل واضح أو مستتر ضروري لكم كالماء والهواء..» ثم يضحك الاثنان دون أي ضغينة لدى أحدهما تجاه الآخر.

أسلوب الرواية

امتلك الكاتب قدرة فريدة تجلّت بنجاحه في اصطحاب القارئ بين الحقول على صفاف النيل، وفي أجواء القرية البسيطة مع سجلات أهلها وأصواتهم وضحكاتهم وسهراتهم، ثم الانتقال مباشرة إلى أروقة شوارع لندن، وجامعة أكسفورد، وحديقة الـ (الهايد بارك) ومجالس الارستقراطيين على ألحان موسيقا باخ، كما تميز الكاتب بأسلوب سردي مبهر ينقل القارئ بين الأزمنة والأحداث، إذ يقفز بين الماضي والحاضر وبين الأماكن وينقل الحوارات من شخص إلى آخر بأسلوب سلس، ولكنه يحتاج إلى تركيز، إذ تعمل الأقواس على حصر الكلام المنقول، وتوضح أن العبارة لم تعد وصفاً ولا سرداً بل حواراً. ومن ناحية أخرى نجد الطيب صالح يتخطى خطوطاً حمراء تتعلق بالمشاهد الجنسية التي أسهب في وصفها على نحو مكرر، وكذلك في وصف حديث المسنين من أهل القرية الهزلي في إحدى سهراتهم عن الأمور الجنسية بأسلوب لم يكن مألوفاً لفن الرواية في عصره، وخصوصاً فيما يتعلق بالمسنة (بنت مجذوب) التي كانت لها شخصية غير مسبوقة، إذ لا يمنعها تقدم سنّها من الخوض بكلام جنسي فاضح في مجلس الرجال دون أن يقلل ذلك من مكاتبتها بينهم، الأمر الذي جعل الطيب صالح عرضة للانتقاد.

وتبقى رواية (الهجرة إلى الشمال) مدرسة فنية قدمت فناً روائياً ميلودرامياً، وسلطت الضوء على قضايا شائكة، وأسرجت الطريق للهجرة نحو الذات.

وطن الفجر حوارية مسرحية



عبد الرزاق دحنون

كاتب وباحث سوري، مُقيم في مدينة إزمير التركية، مواليد إدلب عام 1963، إجازة في العلوم الطبية - قسم تخدير وإنعاش من المعهد المتوسط الطبي جامعة حلب السورية. كتب العديد من البحوث والدراسات العلمية الطبية في جريدة النور السورية. بدأ الكتابة عام 1980 في مجلة الهدف الفلسطينية التي أسسها الشهيد غسان كنفاني في بيروت عام 1969. يكتب اليوم في العديد من الصحف والمجلات العربية منها: جريدة طريق الشعب العراقية، جريدة الميدان السودانية، جريدة النور السورية، جريدة قاسيون السورية، جريدة العربي الجديد، جريدة الخليج الإماراتية، مجلة الثقافة الجديدة العراقية، مجلة الكاتب اليساري الكندية، وفي العديد من المواقع الإلكترونية.

الوطن: المنزلُ تقيمُ به، وهو موطن الإنسان ومحلّه. والجمع أوطان. وأوطانُ الغنم والبقر: مَرَابِضُهَا وَأَمَاكِنُهَا التي تأوي إليها. بلد الآباء والأجداد. مكانُ الإنسان ومقرُّه، وإليه انتماءؤه، وُلِدَ به أو لم يولد. يُقال: مات في سبيلِ وَطَنِهِ، وحبُّ الوطن من الإيمان، وتعرف قيمة الأوطان عند فراقها، قال الشاعر:

وطني لو سُغِلْتُ بالخُلْدِ عَنْهُ نازعتني إليه في الخلد نفسي

الوَطَنُ الأُمُّ: الوطنُ الأَصْلِيُّ، مَوْضِعُ الوِلادَةِ، وَطَنُ المولِدِ، مسقط الرأس.

الدولة: جمع كبير من الأفراد، يَقُطنُ بصفة دائمة إقليمًا معينًا، ويتمتع بالشخصية المعنوية وبنظامٍ حكومي وباستقلالٍ سياسي. جمع دولة: دولات ودول. دُولُ العالَمِ الثالث: الدولُ النامية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. ودولة من دال. دال الدهر بعد عزٍّ: دار، انقلب، انتقل من حال إلى حال. دالت دولةُ الاستبداد: انقضى زمنها، زالت. دالت له الدولة: صارت له.

شخصيات الحوارية المسرحية:

الساقى

وطن

الغجري

مخرج الحوارية المسرحية

ملحوظة:

كون المخرج من شخصيات الحوارية المسرحية فقد حمل عنا عناء كتابة تلك التفاصيل الصغيرة التي يحتاجها العمل المسرحي، وتكفل القيام بما يلزم العرض على خشبة المسرح. وقد خطر في بالي دخول المخرج في هذه الحوارية المسرحية حين شاهدتُ أحد المسارح الشعبية الساخرة في تركيا يفعل ذلك دائماً حيث يجلس المخرج في زاوية المسرح وأمامه طاولة يضع عليها فنجان قهوة يوجه العرض المسرحي من مجلسه هناك.

يُرفع الستار

الساقى: لماذا دولة وطنية يا سيدي؟

وطن: ماذا تقصد؟

الساقى: أنا من سأل أولاً، أجب عن السؤال المطروح، وبعدها لكل حادث حديث.

وطن: كيف أجيب، أنا لم أفهم السؤال؟

الساقى: هل السؤال مُعقّد إلى هذه الدرجة، وهل يحتاج إلى تفسيرات وشروح وتأويلات؟ أقول لك: لماذا تُضيف كلمة وطنية إلى كلمة دولة كلما تحدثت في السياسة، ألا تكفي كلمة دولة، وهل كلمة وطنية نعت أم حال؟

وطن: نعت أم حال! ماذا شربتم اليوم؟

الساقى: عدنا إلى طرح الأسئلة، يا سيدي هل سمعتم في حياتكم بأن الساقى في الحانة من أيام الشاعر الجاهلي طرفة بن العبد إلى اليوم يحتسي خمراً في حانته؟ أنا لا أشرب مسكراً يا سيدي. بالله عليكم قولوا لي من سيعدّ كوؤوس الخمرة التي يحتسيها رواد الحانة. أنا لا أشرب الخمرة ولا حتى في البيت.

وطن: أف، كيف ذلك؟

الساقى: يا سيدي هذه كأسكم الرابعة وقد أوصانا أهل الخبرة في هذا الشأن أن نترث في شرب الكأس الأول. كانوا يقولون تمهلوا في احتساء الكأس الأول تُفلحوا فلا تسكروا بعد ذلك، عافاكم الله، وبعد التمهّل في الكأس الأول اشربوا كما تشاؤون، وأراك قد بدأت تسكر ورحت تطرح الأسئلة بدل الأجوبة. وعلى هذه الصورة لن نصل إلى نتيجة مُرضية.

وطن: أيها الساقى أنا لا أسكر مهما تعددت الكؤوس التي أشربها، رأسي يشيل دولة وطنية بحالها. ولكن حالكم هي التي بلبت عقلي. ساقى الخمر لا يشرب، وفوقها يطرح أسئلة تحتاج إلى أسئلة توضيحية. ما ذنبي أنا؟ هات السؤال واضحًا صريحًا وخذ إجابة أسرع من البرق. أعد عليّ السؤال من فضلكم.

الساقى: نحن نتحدث عن ربطك كلمة وطنية بالدولة، ما الغاية من ذلك؟

وطن: ما الغاية من ذلك! هل هذا سؤال يُسأل، ما الغريب في الأمر وما الذي لفت انتباهكم في هذا التركيب العظيم. دولة وطنية لأنها دولة وطنية.

الساقى: وهل هناك دولة في العالم يمكن وصفها بأنها غير وطنية؟

وطن: سؤال جديد أيضًا! أنتم تسألون كثيرًا أيها الساقى في هذا المساء، حديثكم اليوم أسئلة في أسئلة. هل تذكر أيها الساقى كم سنة مرت على تعارفنا، وهل تذكر الساعة التي دعست فيها قدمي عتبة باب حانتكم. لا بد أنكم تذكرون تلك الساعة العظيمة.

الساقى: ومن ينسى تلك الساعة المباركة يا سيدي حين أطلّ فيها وجهكم الكريم من باب حانتنا وصحتم بصوت عال سمعه كل رواد الحانة: هل أجد في حانتكم ما يُشرب؟ هل تذكر ذلك يا سيدي؟ أنتم من طرح السؤال الأول وها نحن من عشرين عامًا نحاول أن نُجيب على سؤالكم.

وطن: كثر الله خيركم، كان جوابكم شافيًا كافيًا. ولكن سؤالكم اليوم فيه كثير من الغموض بحيث لا أتصور دولة من الدول غير وطنية، لا بد أن تكون الدولة وطنية.

الساقى: ألا يكفي أن نقول دولة وكان الله يُحب المحسنين. لأن الدولة دولة ولا شيء آخر.

وطن: كيف لا شيء آخر؟ وتقول لي أنتم لا تشربون الخمر، فكيف إن شربتم الخمر ماذا ستقولون عندها؟ وماذا سيكون «صنف» أسئلتكم؟ الدولة لا تكون إلا دولة فقط لا غير، في دولة ديمقراطية في دولة فيدرالية في دولة ليبرالية في دولة ديكتاتورية في دولة شعبية في دولة جمهورية في دولة ملكية وفي

دولة مختلطة برلمانية ملكية وفي دول ملكية حاف وفي دولة اتحادية وفي دولة وطنية.

الساقى: هنا حطنا الجمال، لماذا تربط الوطنية بالدولة يا سيدي؟

وطن: ماذا تقصد؟

يتدخل المخرج الذي يجلس إلى منضدة في زاوية الحانة، قائلاً:

قبل أن تُجيب أيها الساقى اسمح لي أن أشكركم على هذه الحوار الممتع الذي أتحدثم به الجمهور القليل الذي يحضر عرض هذه المسرحية في حانتكم المتواضعة. لقد كان حواركم يحمل بصمة من حرفية عالية وها أنا قد سجلت نصّ حواركم. أعجبني كثيراً هذا الارتجال وهذا التناغم بين طرح الأسئلة وتأجيل الإجابة التي يولد منها السؤال. أنت أيها الساقى أعطيت بعداً ساخراً من خلال استعمالكم لبعض الجمل والكلمات التي جاءت في محلها. والسيد وطن كان بارعاً في هذا الهروب الموفق، بحيث بدأ طبيعياً جداً بارداً وموفقاً في تناغمه بين السؤال والجواب، عفارم عليكم. هل يمكنكم المتابعة لو سمحتم؟

الساقى: أقصد أن الدولة دولة. أنت أين تعيش يا سيدي؟

وطن: أنا أين أعيش؟

الساقى: نعم، أين تعيش؟

وطن: أعيش هنا في دولة.

الساقى: طيب، أنت قلتها، تعيش في دولة.

وطن: حلمك عليّ، أعيش في دولة وطنية.

الساقى: كلمة وطنية هنا بلا معنى لو سمحت لي قول ذلك.

وطن: سمحت أو لم أسمح قلتها وانتهى الأمر. ولكن كيف بلا معنى، وهل كلمة وطنية «عيب» حتى لا تُرفقها مع كلمة دولة؟

الساقى: ليست مسألة «عيب» لا سمح الله، ولكن أنت تتحدث عن أمر آخر.

وطن: أمر آخر! كيف أتحدث عن أمر آخر ونحن على خط واحد؟ لا يمكن أن تكون الدولة حاف هكذا بلا وطنية.

الساقى: أنت تقصد طريقة حكم الدولة أو النظام القائم في هذه الدولة وطني، هل هذا ما ترمي إليه، قصدك الرئيس أو الملك أو السلطان يحمل حساً وطنياً ظاهراً، لذلك تسمي المقصود دولة وطنية. أو أن الحكومة تنهج نهجاً وطنياً، والنهج هنا هو الطريق أو الدرب الذي تسلكه هذه الحكومة الوطنية. ولكن لماذا هي حكومة وطنية، هي حكومة وانتهى الأمر.

وطن: أسمى المقصود دولة وطنية! ما قصدك؟ أنا لا أسمى الدولة وطنية، هي كذلك، خليك معي على الخط لا تحيد عنه. كيف تقول حكومة وانتهى الأمر. لا لم يتنه الأمر، الحكومة وطنية بالضرورة أو لا وطنية.

الساقى: حكومة لا وطنية، كيف يكون في دولة حكومة لا وطنية؟

وطن: معلوم للجميع، نعم، توجد حكومة لا وطنية.

الساقى: اتسع الخرق على الراقق.

وطن: خليك معي على الخط.

الساقى: أنا أسير معك على الخط، ولكن إن تغيرت الحكومة فهل تتغير صفتها من الوطنية إلى لا وطنية، وكيف يكون ذلك؟ نحن نسير على خطين متوازيين لا يلتقيان.

وطن: خطان متوازيان! هل نحن على سكة قطار؟ ما علاقة الرياضيات والهندسة وخطوط سكة القطار في الدولة الوطنية؟ أنت تبعد من جديد عن الخط. كلا، طبعاً تبقى الحكومة وطنية لأن الدولة في الأساس وطنية.

الساقى: الآن فهمت عليك، هي مجرد تسميات. لأنه في دول كثيرة تعيش على أرضها طوائف متعددة من البشر وفيهم اختلافات واسعة من حيث الدين والقومية والأصول العرقية فمثلاً في دولة مثل سورية تجد الكردي، والعربي، والشركسي، والتركماني، والآشوري، والكلداني، والسرياني، والأرمني، والغجري. وهؤلاء جميعاً يعيشون في أقاليم متعددة في الدولة السورية، ولكن في دولة واحدة على كل حال. لذلك أنت تتسرع كثيراً في أحكامك يا وطن وتقطف الكباية من رأس الماعون، كما يُقال، وتقول عن الدولة وطنية. ما المقصود بوصفك هذه الدولة أو تلك بأنها دولة وطنية؟

يتدخل المخرج قائلاً:

أنت أيها الساقى استعملت مثلاً شعبياً غارقاً حتى آخره في الوطنية، ويحتاج لو سمحت لنا أن نفسره حتى لا يبقى المتفرج في حيص بيص لذلك لا بد أن نشرح معنى كلمة «كباية» وهي ليست مؤنث كوب أو كأس كما يمكن أن يُظن، بل هي من «الكبة». والكبة هي من أكالات بلاد الشام المعروفة وأشهر ما تكون في مدينة حلب الشهباء القريبة من سهل العمق أخصب بلاد الدنيا، والذي تُزرع فيه حنطة ممتازة حتى قبل ميلاد السيد المسيح، ومن هذه الحنطة يصنع أهل حلب برغل الكبة الذي كان يُدق مع لحمة الهبرة في جرن من الحجر ويعمل منها الكبة الحلبية، حتى قيل في الكلام الدارج «حلب أم المحاشي والكبب» ومنها كبة السُفْرَجِليّة والسَمَاقِيّة والقصايبيّة والصاجية والمشوية والصينية واللبنية والعتبليّة والأورفليّة والمختومة والمسلوقة والزكليّة والملقوزة والمحرمة،

وهذه الأخيرة تُطبخ بعصير حب الرمان ومن هنا جاءت تسمية كبة «حب رمان» والقائمة تطول. يدخل أحدهم المطبخ جائعاً فيقطع كباية من رأس الماعون، أي الطنجرة أو الإناء الذي طُبخت فيه، فيقال هذا المثل لأمر أسرع في طلبه. هل يمكنكم المتابعة لو سمحتم؟

وطن: وما زلت أيها الساقى إلى الآن تسأل ما المقصود من عبارة دولة وطنية وتستهنج التسمية وكأن العبارة تحتاج إلى تفسير.

الساقى: أنا لا أستهنج القول يا سيدي، بل أنكره، لا يوجد في الدنيا ما يُسمى دولة وطنية. يوجد دولة يعيش على أرضها ناس ينتمون بالولادة لهذه الدولة. وهذه حكاية قديمة قدم التاريخ البشري. في الأمس القريب كان سكان العالم يعيشون على بقعة أرض تختلف تضاريسها بين جبل وسهل وبادية وصحراء وساحل وغابة وجزيرة وشبه جزيرة تُسمى مسقط رأس الإنسان. تتغير حدود هذه المناطق بتغير حدود الدول والإمبراطوريات ويبقى الناس في موطنهم الأصلي يفلحون ويزرعون ويصنعون ويتاجرون ويتزوجون وينجبون ويسافرون ويرحلون ويعودون، وكثير منهم يرحل إلى بلاد بعيدة ولا يعود إلى مسقط رأسه أبداً، كحال من هاجر من بلاد الشام إلى الأميركيتين في القرن التاسع عشر. وكلنا يعلم أن البدو الرحل لا دولة لهم، هم يجولون مع مواشيهم في أرض الله الواسعة يخترقون حدود الدول بحثاً عن الكلاً والماء حين يجدوه يكون وطنهم. هكذا عاش البشر آلاف السنين. فكيف يكون مرعى الكلاً وطنياً؟ ولأزيدك من القصيدة بيتاً فإن كلمة «وطن» ولا تزعل من كلامي، جاءت في المعاجم على أنها مربوط الغنم.

وطن: أيها الساقى أنت شرقت وغربت كثيراً وما زلت تُصر على أن الدولة دولة. صبّ لي كأساً آخر عسى الله ييسر أمري ويُشدني إلى التفكير المستقيم في شأن هذا الحوار الذي استعصى في عنق الزجاجة، ويحتاج إلى المزيد من التركيز ليخرج من هذا المأزق العسير. قال: «وطن» مربوط غنم! سامحك الله على كل حال.

الساقى: هل تولد الدولة وطنية أم تصير وطنية، يعني الوطنية التي تُلصقها بالدولة نشأت معها أم هي نتاج وجود الدولة على أنها هيكل اجتماعي أو قلة مؤسسة تطورت من خلال حاجة المجتمع إليها. ما رأيكم أن تُعرفوا الدولة ليسهل فهم ما تقصدون من تعبير دولة وطنية. وهذه هي كأسكم مثلجة وألف صحة وعافية.

وطن: والله سمعة، نُعرف الدولة! وهل تحتاج الدولة إلى تعريف؟

الساقى: نعم، بكل تأكيد، تحتاج الدولة إلى تعريف حتى نفهم دورها في المجتمع ونحل هذه المشكلة التي نشأت من قولكم دولة وطنية وكان يكفيكم قول: دولة.

وطن: يكفيننا أن نقول دولة! الظاهر أن من يعد الأقداح هو الذي يسكر وليس من يشربها. هل تعرف أيها الساقى لماذا نشرب؟

الساقى: أكيد أعرف، فأنا أقدم الخمر لرواد الحانة من أكثر من عشرين عامًا ومع ذلك لا أشرب في حانتي ولا أحب السكر. حقًا إن وعود السكر وعود باهرة، فلذة السكر لذّة أمنة، وفضاءاتها مليئة بالوعود الجميلة غير المكلفة. لكن الاستغراق فيها إلى درجة الاستغناء بها عن اللذة الواقعية، إنما هو تعبير عن نزعة عبثية بائسة، وإن كنت لا تعي بؤسها وإحباطها.

يتدخّل المخرج قائلاً:

ها هنا حكاية ظريفة رواها لنا إخوان الصفا وخلان الوفا في رسائلهم في القرن الرابع الهجري في العصر العباسي. تقول:

ذكروا أن رجلاً من أرباب النعم متدينًا له ابن يجاهر بالسكر، وكان الرجل كارهًا لذلك منه فقال له يومًا، يا بني انته عن السكر، حتى أعطيك شطراً من مالي وعقاري، وأفرد لك دارًا، وأزوجك بحسنة إحدى بنات أرباب النعم.

فقال ابنه:

- يا أبت ماذا يكون؟ فقال الأب:

- تعيش فرحًا مسرورًا متلذذًا ما عشت من عمرك. فقال ابنه:

- إن كان الغرض هو هذا فهو حاصل لي. فقال له أبوه:

- كيف ذلك؟ قال الابن:

- لأنني إذا سكرت وجدت نفسي من الفرح واللذة والسرور حتى أظن معه أن ملك كسرى كله لي، وأتخيل في نفسي من العظمة والجلال حتى أرى العصفور في حجم البعير. فقال له أبوه: ولكن إذا صحوت لا ترى ذلك حقيقة. قال الابن: أعود فأشرب ثانية حتى أسكر فأرى مثل ذلك. هل يمكنكم المتابعة لو سمحتم.

الساقى: قيل من لم يأت معك تعال معه، الدول تقوم في العموم على أجهزة أو مؤسسات أو هياكل أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وإلا لن تكون دولة. الجيش والشرطة والسجون، هذه هي يد الدولة التي تضرب بها وهي - أي الأجهزة الأمنية - لا تكون وطنية أو بلا وطنية هي موجودة في كل دول العالم قديمًا وحديثًا. وعلى ذكر الحديث هل سمعتم حديثًا في حياتكم يتحدث عن أن أحد المواطنين حُبس في سجن وطني والمتمرد أو الثائر ضد الدولة الوطنية سُجن في سجن بلا وطنية؟ وهل كان سجن الباستيل وطنيًا مثلًا؟ أو هل سمعت أن هذا الجندي الذي يقاتل معنا صنفه «وطني» والجندي على الطرف الأخير الذي يقاتل ضدنا صنفه «غير وطني»؟ جندينا مهمته القتل وذاك على

الطرف الآخر من الجبهة مهمته القتل أيضًا، فلا معنى لقولنا جندينا وطني والآخر جنديهم غير وطني. أم هذا تبكيه إذا قُتل وأم ذاك تبكيه إذا قُتل أيضًا، ومن مهمة الجندي القتل هنا وهناك.

وطن: مهمة الجندي القتل هنا وهناك. هكذا إذا؟

الساقى: بالتأكيد، هذه الدولة تعد جنديها ربّ الوطنية والدولة على الطرف الآخر تعد جنديها ربّ الوطنية أيضًا، كيف ذلك؟ هذا يعني أن الدولة دولة فحسب ولا يمكن أن تكون غير ذلك.

وطن: وصلت إلى حقي، طريقة تفكيرك هذه عرجاء عوجاء، وغير وطنية بالمرّة. لا بد أن أحدهم يقاتل لينصر الحق والأخر يقاتل لينصر الباطل، هذا هو الفارق بينهما. ولا تقل لي بأن الصورة هنا تحتاج إلى إيضاح «بزعل منك».

الساقى: يا سيدي، نعم، القضية هنا أكثر ما تحتاجه هو الإيضاح، لأن الصورة «مغبشه» بل تستطيع القول بأنها مسودة صورة وتحتاج إلى شمس وتحميض.

وطن: دخلنا في الكيمياء الآن.

الساقى: لا ليست المسألة في الفيزياء والكيمياء، نعم، عدنا من حيث بدأنا، أنت تزعم يا سيدي بأنك وطني وأن هذا الساقى في هذه الحانة غير وطني وكلانا نعيش في دولة وطنية على حدّ زعمك، أليس كذلك؟

وطن: بكل تأكيد نعيش في دولة وطنية.

الساقى: الحمد لله، جاء العجري هبة من السماء، ها هو قد وصل على حين غرة، سيحتسي كأسه الآن ويذهب إلى عمله، ولن أدعه يرحل. ما رأي سيادتكم أن نشركه في حديث الدولة الوطنية لعل عنده ما يُضيف إلى حديثنا بعدًا وطنيًا آخر.

وطن: وما المانع؟ تفضّل.

الساقى: أيها العجري كأسكم اليوم على حساب الحانة، ولكن بالمقابل سنطرح عليكم سؤالاً نود من حضرتكم التكرم بالإجابة عنه.

العجري: إذا كانت الشغلة فيها كأس خمرة بالمجان «فيا هلا بيك» تستطيع أن تطرح أسئلة قدر ما تريد وستجد مني أدنا صاغية ولساناً زلقاً بالجواب الحاضر. هات ما عندكم.

يتدخل المخرج قائلاً:

أيها العجري لو سمحتم لي قبل استكمال حواركم الشيق هذا أن أُعرّف جمهور الحضور في الحانة على سيادتكم بوصفي مخرجاً لهذه المسرحية. هذه الحقيبة المكثمة التي ترافق العجري في حله وترحاله ولا تفارق يده أبداً

والتي يحمل فيها أدوات عمله ورزقه. نعم، أحسنتم لقد حزرتم ماذا يعمل.
بالتأكيد طبيب أسنان، ولكن مع الأسف بدون شهادة جامعية، عنده شهادة
خبرة متوارثة من أبيه وجده. يقلع الأسنان والأضراس المنخورة. يصنع جسورًا
ويزكبيها، يفصل طقم أسنان لمن يحتاج، يلبس الأسنان بالذهب، فيضحك الولد
و«تبان» في فمه سن الذهب فتضحك أمه. يُعالج اللثة المريضة ويُقدم نصائح
واستشارات طبية لأطباء الأسنان في عملهم. لا يعترف بحدود الدول فيسافر
متنقلًا بينها بلا جواز سفر حتى يصل إلى الصين. هل يمكنكم المتابعة لو
سمحتم.

الغجري: من شهر تقريبًا كنتُ في باريس صادفت رجلًا عجوزًا شارك في
الحرب العالمية الثانية فقال مادحًا عيشة الغجر:

وطن: دقيقة، ما هذا، انتظر قبل أن تُخبرنا ماذا قال. قلتُم كُتُم في باريس،
كيف كُتُم في باريس، وهل وصلتُم إلى باريس مربوط خيلنا؟

الغجري: هل حقًا باريس مربوط خيلكم؟ لم أر مربوط الخيول تلك في زيارتي
المتكررة. ما علينا، المهم، وكله مهم، يا سيد وطن طبيعة عملي تحتُم عليّ
السفر والتنقل بين دول عديدة، عندي مرضى أعالج أسنانهم في اليونان وبلغاريا
ورومانيا وهنغاريا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا.

وطن: أف، ما شاء الله، أنتُ غجري أصلي. ما هي ديانتكم لو سمحتُم؟

الغجري: لا أعرف يا سيدي.

وطن: كيف لا تعرف؟

الغجري: لم أسأل، كنتُ مشغولًا في تعلم المهنة عن أبي، وألم أجد الوقت
المناسب لسؤاله عن ديننا فقد مات فجأة.

وطن: أنتُ تمزح.

الغجري: لا والله لا أمزح، هذا ما حصل.

وطن: وأنتُ الآن «حاف» بلا دين؟

الغجري: نعم، تقدر أن تقول حاف بلا دين، وليس في ذلك غضاضة، فأنا
أعيش كما ترى موفور الصحة كثير المال والعيال، أنتقل بين الدول كما أريد،
وأعيش حرًا كما أريد، سقف بيتي رقيق ووطني أرق، أو قل بلا وطن، الغجر لا
يعترفوا بالحدود والأوطان كما تعلم، قد أكون اليوم في الأردن وغدًا في لبنان
أو اليونان. في الماضي كنا أكثر حرية، اليوم حبسونا في دول وطنية. وبذلك
ألبسوننا ثوبًا من الحرية أضيق. ولكننا نتحرك على كل حال، فما زالت تقاليدنا
في الترحال راسخة وتستجيب لها الحدود في كثير من الأحيان: أنتُ غجري
عبر، رافقتك السلامة. وتعبر إلى دولة أخرى.

وطن: هل سمعت أيها الساقى حتى العجري قال دولة وطنية.

الساقى: نعم، سمعت. ولكنه قالها في سياق مختلف قصد منه الذم وليس المدح.

العجري: يا سادتي، لا ذامًا ولا مادحًا، أنا لا أعترف بوجود الدولة أصلًا. الدول الوطنية حست مواطنيها ضمن حدودها، ثم لا بد من استخراج جواز سفر كي تُسافر من بلد إلى بلد. في دولنا الوطنية هذه التي ينجح فيها رئيس الجمهورية في انتخابات عامة، وعلى الأغلب مزورة، ثم يجلس في السلطة إلى ما شاء الله أو قُل حتى وفاته. في هذه الدول الوطنية تضيق الحرية ويسجنون بابها الذي بكل يد مزرجة يُدق.

وطن: والله، «مانك قليل» أيها العجري، ها أنت تمتلك وعيًا سياسيًا ظاهرًا.

العجري: قليل للمسمار لماذا تدخل في الخشب؟ فقال من دق المطرقة على رأسي. وبالعودة إلى حديث العجوز الفرنسي الذي التقيته في باريس من فترة قصيرة، كان يمدح عيشة العجر ويتغنى بها. ويؤكد أن سبب الحروب التي قامت بين البشر من فجر التاريخ الإنساني هي المصالح الضيقة التي قامت عليها دول العالم التي سعت وتسعى للتضييق على حرية الفرد في كل مكان.

الساقى: مثلاً..

العجري: لبنان، وأنا ولدتُ في لبنان، حيث تعيش فيه طوائف دينية متعددة وخاضت فيما بينها حروبًا مدمرة، كان المقاتل في «بيروت الغربية» عندما يُقتل يُسمى شهيدًا وعندما كان المقاتل في «بيروت الشرقية» يُقتل يُسمى شهيدًا أيضًا، وماذا كانت نتيجة ذلك غير خراب البلد وهجرة أهله. ما هي القواسم المشتركة للعيش على هذه الرقعة الصغيرة التي تُسمى لبنان؟ الأمر أبسط مما نتصور، دع الناس كما كانت تعيش دائمًا في مناطقها، وأهل مكة أدرى بشعابها. لا تفرض على الناس عيشًا مشتركًا مع الآخر لا هم لا يريدون ذلك ولا الآخر يريد. ولا يريدون العيش في دولة وطنية. وإذا ألغيت لهم الدول «بكون أحسن».

الساقى: نُلغي لهم الدولة! كيف يكون ذلك؟

العجري: خذ المثل التالي: عندما تعقد عقد زواج يضمن لك الطلاق ضمناً، وهذه رابطة مقدسة في مختلف الديانات في بعضها يتسامحون في مسألة الطلاق وفي بعضها الآخر يتشددون. ولكن الزواج المدني يضمن حق الطلاق لكل الناس، حتى للعجري. أنت سيء الأخلاق بخيل لا يمكن العيش معك، من حق الزوجة أن تُطلقك.

الساقى: حلوة هذه الفكرة، المرأة تُطلق الرجل!

العجري: وهذا الأمر أولى بالمواطن حيث له الحق في أن يكون حرًا، حتى

لو طلق موطنه، قلّة أوطان في هذا العالم. أنت غير مرتاح في وطنك أهجره، لماذا تلزق به، لا أنت ثلاثمه ولا هو يلائمك. في النهاية الدولة الوطنية هي المسؤولة عن هذا الخراب الذي يعمّ في المجتمع. أم أذكركم بدولة غاية في الوطنية صنعت المعنوه أدلف هتلر الذي كان عريفًا في الجيش؟

وطن: أيها الساقى «عجبتك» هذه المحاضرة من العجري وهذه الأحجار التي رمانا بها؟

الساقى: ماذا تقترح؟

وطن: ماذا أقترح! بماذا؟

الساقى: في شأن الدولة الوطنية.

يتدخل المخرج قائلًا:

سيداتي سادتي لا بد في النهاية أن نسدل الستار على هذا العمل المسرحي الذي ساهمتم في تأليفه فقد سجلت حواركم كاملاً في هذه الأوراق. وأعتقد من وجهة نظر شخصية بأنه كان موفقاً إلى حدّ كبير. أما الخلاف في وجهات النظر حول مفهوم الدولة الوطنية فيمكننا حله، ولكن ليس بالرجوع إلى السياسيين، لأن أفق تفكيرهم أضيق من أن يتحمل حلولاً جذرية لمشاكل المجتمع المستعصية. وعلى سبيل المثال في الحرب السورية بين مكونات المجتمع انقسم الناس إلى فرقاء وتمّ الاصطفاف على أسس مذهبية أو عرقية أو قومية أو حزبية. ما العمل، ما الحل؟ جماهير غفيرة لا تُحسن العيش المشترك مع الآخر لا بد إذاً من الفصل بينهم، هم يريدون ذلك، حقق لهم هذه الأمنية، دعهم يعيشون في مناطقهم ويؤلفون دولة اتحادية مع الآخر المختلف، دع لهم مجالسهم المحلية وبرلمانهم وحكومتهم وجامعاتهم وصحافتهم وتلفازهم على غرار كثير من الدول، دع الديمقراطية تعمل براحتها. ماذا تخسر أنت أيها السياسي؟

يتابع المخرج حديثه ملتفتاً إلى الجمهور بعد توقف قصير لالتقاط الأنفاس:

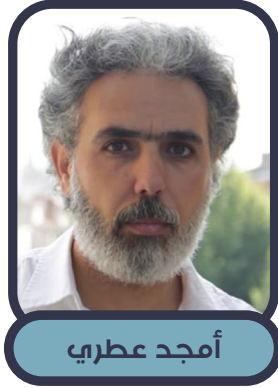
أما عن شائعة «العيش المشترك» فلا تلتفت إليها لأن العربي يتزوج عربية والأمازيغي يتزوج أمازيغية والكردي يتزوج كردية والشركسي يتزوج شركسية والأرمني يتزوج أرمنية والآشوري يتزوج آشورية. وإذا انتقلت إلى الدائرة الأضيق في العيش المشترك، فستجد النتيجة المنطقية التالية: السني يتزوج سنيّة، والدرزي يتزوج درزيّة، والعلوي يتزوج علويّة، والأيزيدي يتزوج أيزيديّة، والشيعي يتزوج شيعيّة، والماروني يتزوج مارونيّة، والقبطي يتزوج قبطيّة، واليهودي يتزوج يهوديّة. وإن قلت لي والعلمانية أين هي؟ أقول لك بلا علمانية بلا بطيخ.

يتوقف المخرج مرة أخرى، يلتقط أنفاسه، ثم يتابع:

أما الاستثناءات التي تتغنى بها، فدعك منها، فقد كان السني يتزوج شيعية وهذا من زمن مضى وانقضى. والدرزية تروح خطيفة مع زميلها في الجامعة وهو ليس درزياً فتُحارب من طائفها وتُقاطع من أهلها. كذلك الأمر في الديانات والقوميات المختلفة. وليكن في علمك أن الأرثوذكسي حتى بدايات العقد السابع من القرن العشرين كان لا يستطيع الزواج من بروتستانتية. هذه هي شائعة العيش المشترك في الدولة الوطنية. وألف سلام وتحيّة.

يُسدل الستار

ذواكر مُقرّصنة النجاة في التهريب من المستشفى الوطني، والنجاة في الطبيب الإنساني الوطني



أمجد عطري

شاعر ومترجم سوري. صدرت له عن دار موازيك في إسطنبول مجموعتان شعريتان، الأولى بعنوان أسماء الحبّ الحسنى والثانية بعنوان أيام على ورق. كما صدرت له عن الدار ذاتها ترجمة عن الفرنسية لرواية السقوط لأبير كامو.

عندما كنت في السنة التاسعة من عمري ذهبت برفقة أمي من دمشق إلى حماه، وكان غرضها من الزيارة أن تكون إلى جانب أختي في ولادتها، فصحبتي معها رفيق طريق. في اليومين التاليين لوصولنا أصبْتُ بالتهاب السحايا، الذي كان متفشيا في المنطقة في ذلك الصيف الذي جرت في نهايته دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط في اللاذقية. القابلة القانونية هيام، جارة أختي التي أشرفت على ولادتها، صارت تشرف على علاجي في البيت نفسه، فتأتي أكثر من مرة في اليوم لتعطيني إبرة أو تتفقد السيروم الموصول بيدي، وفق توصيات جارتها الطبيب العام خصرين، هكذا كان اسم عائلته، ولا أذكر اسمه الأول. ختام طفلة بعمري، بنت أحد أقاربي، قالت لي على انفراد، وهي تلعب بدولاب معيار السيروم: «بدن ياخذوك عالشام، عم يقولوا يمكن تموت». كنت سابقاً أستغرب اسمها وأتساءل في نفسي: لم سماها أهلها بهذا الاسم: ختام! حيث كنت في تلك الفترة أتفكر في الأسماء ومعانيها، وكانت بنات أفكارني قد بدأت تنجب.

وافي ختامك فاستعد

طفلاً ولكن صرت جدّاً

بعد معاناة أيام مع ألم الرأس الفظيع أدخلوني إلى المستشفى الوطني في حماه. وبعد مبيتني فيه ليلتين كان يوم عرس أختي الأخرى، في حماه أيضاً. جاءت جدتي إلى المستشفى وأمضت إلى جانبي ليلة العرس لتذهب أمي وتحضره. أذكر في تلك الليلة: بينما كانت جدتي تجلس على كرسي جانب سريري وتضع يدها على جبھتي وتقرأ مما تحفظ من القرآن، دخلت قطة بريّة من باب الغرفة ثم تغلغلت تحت سريري في الوقت الذي كنت فيه أسرح في خيالي بالعرس الذي مُنيت بحضوره، وأتخيل أختي عروساً. ابتسمت جدتي وقالت لي: «شايف! القطة جاية تسليك».

أهلاً بالزائرة القاطعة مناجاة الليل، وتمتمة الموسيقى من شفّتي أم أبي
أتراهم صدقوا إذ قالوا إنّ نظرة عينيك بوجه الليل الصامت شيطاناً يتجلّى!
لا أحسب أنّ هنالك شيطاناً أدهى من صمت الليل بأجواء المستشفى
والطفل يحدّق في الأفق وأوجاع المرضى
ينتظر الموت، ولا يسلى

في صباح اليوم التالي للعرس، جاء صهري (العريس) برفقة أمي، وتمت عملية تهريبي من المستشفى (الوطني) بالتواطؤ مع إحدى الممرضات، حملاً وأنا لا أقوى على المشي. حكّت لي الممرضة خطة تهريبي بينما كانت تنزع إبرة السيروم من يدي، متفائلة أن الحال في الشام سيكون أفضل. وبسيارته ذاتها نقلني صهري مع أمي إلى دمشق، بعد المرور بزيارة أختي (العروس) التي صارت تضمّني وتقبّلني في رأسي ووجهي وهي تبكي، كأنها تودّع حبيباً علمت أنه سيموت قريباً وهي الآن تراه آخر مرة.

يوم عرسي، يا صغيري، كنت قطة
تهت في ليلي وأخطأت المحطة
يا حبيبي، هذه الدنيا رحيل
فيه ألقينا، وهذا العمر ورطة

في الطريق من حماه إلى دمشق، كنت مستلقياً على الكرسي الخلفي في السيارة، ورأسي في حضن أمي حيث تضع يدها عليه وتداعب شعري وهي تقرأ مما تحفظ من القرآن ثم تنفخه على رأسي، بين الحين والآخر.

باسم الحارس والشافعي
أنفخ في رأسك

أعرف أنّك تفتل من هذي الأنفاس بقلبك حبلاً سرّياً يربط روحك بالجنة

مساء يوم وصولنا إلى دمشق أخذوني إلى عيادة طبيب الأطفال برنار خازم، في حي القصور، كان ذلك الطبيب آنذاك مدير مستشفى الأطفال في دمشق، فكتب لي تحويلاً لدخول مستشفى الأطفال مباشرة. حيث بقيت فيه عشرة أيام. كنت عندما دخلته على شفا الموت، وخرجت منه وأنا على شفا الحياة. الطبيب برنار من الأشخاص الذين لن أنساهم لاحقاً.

أبلغوا برنار، إن ما زال حياً، بسلامي

وإذا مات، دعائي: روح برنار لترقد بسلام!

في إقامتي في مستشفى الأطفال كان ممنوعاً أن يظل معي شخص مرافق. ربما كانت تلك الأيام بداية تذوق الوحدة. كان المستشفى أنظف كثيراً من المستشفى الوطني في حماه، غرفه أكبر من غرف الوطني وفيها عدد أسرة أقل. كان في الغرفة، على سرير مقابل سريري، طفل بعمر تقريبا، تعرض لحادث سيارة، وجهه مليء بالجروح ورجله المضمدة كلياً مرفوعة برباط عند القدم. كان يولول ويبكي من وجعه بين الحين والآخر، وعندما يريد التغوط يصيح: «بدي أخراا!». عبر ذلك الطفل كنت أتعرف أول مرة على اللهجة الدرعاوية. وفي الغرفة المجاورة لغرفتي، حيث يفصل الغرفتين حائط نصفه زجاجي شفاف يقابل سريري، كانت من نزل المستشفى طفلة تكبرني ببضع سنوات، نهداها بدأ بالبروز، ظننت أنها تعاني من مرض نفسي، بل كنت في تلك الأيام أراها مجنونة بشعر أسود منفوش، علمت لاحقاً أنها كانت زميلتي بالتهاب السحايا، كانت تصرخ في ليل المستشفى الساكن فتحدث فيه رعباً. أذكر كيف كنت أقلق في بعض تلك الليالي فأنهض وأتمشى في الممرات القريبة من الغرفة التي كان فيها سريري، وعندما ألتقي بمرمضة أفتح معها أي حديث لأنس بها، وأتلذذ برؤية تلك الملاك الليلي. كنت أرى الممرضات جميعهن جميلات، وملائكة حقاً في تلك الليالي الموحشة.

أظن أنني نجحت في المحافظة على الطفل في.

لكنه، في الحقيقة، كان طفلاً غير بريء، منذ بدايته.

كانت أمي تزورني في مستشفى الأطفال يومياً في وقت الزيارة: من الواحدة إلى الثانية بعد الظهر. تأتيني أحياناً وبعد أن تجلس قليلاً تنهض وترفع ثيابها قليلاً من الأمام ثم تمد يدها تحت ثوبها لتخرج من ساق جوربها النسائي الطويل ما هربته لي في الجورب بين ركبتها: تفاحة، موزة، سندويشة شاورما صغيرة، كيس شيبس «دربي»... كانت تلك أول مرة أكل فيها دربي. وفي زيارتها الأخيرة لي في المستشفى، جاء الطبيب المشرف وقال لها إنه بإمكانها أن تصحبني معها إلى البيت. كانت في ذلك اليوم بالذات قد جلبت لي معها تفاحة. قالت وهي تجمع أغراضي: «ما أكلت التفاحة! والله أنا وطالعة عالدرج

كنت رح اتفشكل منها. بلا بتاكلها بالطريق». وفي أثناء خروجنا كان الطيب المشرف يتابع جولته، فطلبت مني أن أذهب إليه فأشكره وأودّعه، بينما تنتظرنني مع أخي في الممر، لأعود إليها بعد أداء الواجب المذكور ونكمل في طريقنا إلى بيتنا وأنا أرى عرساً في عينيها.

حسبي أنني لَمَّا في الجنة كنتُ

تلك التفاحة ذقتُ

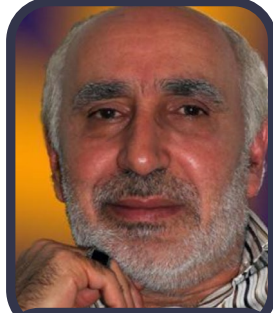
كلما استذكرت تلك الأيام أتحسسها بحلوها ومرها، ولا سيما عندما يأتيني ألم الرأس اللئيم الذي صار بعد ذلك صديقي اللدود.

وبقيت أمي هي الوحيدة التي ما إن تنظر في وجهي.. تعرف إن كان رأسي يؤلمني.

صدي: وبقيت أمي هي الوحيدة التي ما إن تنظر في وجهي.. تعرف إن كان رأسي يؤلمني.

وبقيت أمي هي الوحيدة التي ما إن تنظر في وجهي.. تعرف إن كان رأسي يؤلمني.

برزخ الغائب



فواز قادري

شاعر سوري، نشر في العديد من الدوريات والمواقع، صدر له: وعول الدم، بصمات جديدة لأصابع المطر، لا يكفي الذي يكفي، نهر بصفة واحدة، لم تأت الطيور كما وعدتك، في الهواء الطلق، ثلاثية القيامة/ ثلاثة أجزاء (قيامه الدم السوري وأزهار القيامة وكتاب النشور)، مزامير العشق والثورة، شرفات، أناشيد ميونيخ الموجلة، آيات الحب العظمى، شاعر يقف في الشارع، العالم يقف على بابي، تَمَتَّحَ قرنفلٌ في ليل شعرها (مختارات مترجمة إلى الألمانية)، كما ترجمت قصائد متفرقة إلى الإنجليزية.

إلى: بشير وإياس عاني..

في كهف داعش..

كيف تطيق الإقامة أيها الشاعر؟

انتظرتك فماذا فعلت بالمواعيد التي بيننا يا بشير؟

قلت: لا تقف طويلا في البرزخ

قلبي لا يتسع الانتظار

عدّ لن يحتملني دونك ما تبقى من قلبي

ولا تقف طويلا على أطلال البلاد والذكريات

أريد حصتي من المراثي فلا تسرف بالغياب.

غيابك هنيهة بين حياتين
 من اكتشف الحياة أولاً يا بشير؟
 ومن سيحزن أكثر عليك؟
 الشجرة أم العصفور؟
 الفضاء أم الأجنحة؟
 القصيدة أم حارات «الدير»؟
 ومن سيرثني يا صديقي بعدك؟
 حين أنوي أن أسلم روعي للفرات.

القصيدة عصفور
 روحك شجرة
 تبحث عنك الكلمات غصناً غصناً
 لا تمش على الماء
 صدقتِ الأسماك جاذبية قدميك
 فلا ترتفع أعلى من المعاني
 تصدقك الأجنحة دون أن تطير
 ولا تلق كل بذارك في الأرض
 يصدق ثمارك قلبي
 دون أن تكون في رحم التراب.

القصيدة شجرة القصيدة عصفور
أنا لا أعرف من طار أولاً يا صديقي
وترك الجذور خلفه قلقة في الأرض
القصيدة شرفة أرواحنا العالية
تتسع وتتسع فتفقد توازنها المجرات
القصيدة بيت سماوي صالح للعب الأولاد
صالح للنوم والعشق والسمر
مرأة أمينة على أسرار صبية عاشقة
قنّ فراخ زجاجي يغري بالكسر
تنبش أحياناً صيصانه مزبلة الأرواح
فسحة خلفيّة لا يعرفها إلا الذي يعرفها
لها سطوة على الأزمنة والمسافات والأمكنة
فلا تتعد عميقاً في المعنى.

القصيدة شجرة القصيدة عصفور وروحك السماء
القصيدة شجرة بثمار الخرافة والواقع مقصلة
لها جذور كثيرة في كل مكان
القصيدة غيمة تبحث عن أرضك
القصيدة حجر يطير
«القصيدة هناك»

قفا نبك بعد أن غادر الشعراء البلاد

هنا

أوراق العشب وأزهار الشر والمركب النشوان

والقصيدة كوابيس

أصعد ليلى على أدراجها

القصيدة سماء تتقاذف شهبها الأحلام والأرق

القصيدة طريق مختصر إلى الهاوية

تتفرج الشياطين على ألعابها ولا تستغفر ربها الملائكة

أين تلك الوجوه يا بشير بشجنها العتيق ووسامتها؟

وأين سواعدنا تنزف لقممة الزقوم؟

وتنزف بساتين الفرات التي تعربشنا على عرائشها

حدائي في محطات لا يعرفها المسافرون ولا القوافل

لا رسم لبلادي فيها ولا أثر ولا رائحة

يتبعها الغرقى وتتشلها العواصم والحدود

أرض يكنس غبار أرواح سكّانها في أوقات فراغه المطر.

لا تغلق عينيك أريد أن أرى الغيب

تكاثرت العتمة وصعب طريق قلبي إليك

اختلطت بالذي يضيء الدهاليز ويفتح خواطرننا للضياء

لم يعد المكان في مكانه ولا الغناء يستدل على القلوب
لا في السماوات متسع للطيور ولا الأرض للأحصنة
الحارس أحمق لا يميز بين الأرنب والسلحفاة بين الحديقة والمزبلة
وأنا العارف بتأثير قلة الخبز على العقول
أصف الشارع بما يستحق من الغبار والشجر
سيقان الصبايا ورود تمشي بموكب إزهارها
وأعين الجميلات أعين ترمش وترى وتعشق
رائحة الأثداء عطر الله الخاص
والحب المزهرة شوكة في أعين من ضاق قلبه
حتى الحكمة في بعض حالات انغلاقها
أقفال على العقول
وبعض الحكماء هجروها لقلتها أنوثتها ومرارة طعمها
والبعض مثلي
عين قلبه شاهداً على البساطة وسيولة الحياة
وأنا أبحث فيك عن طريق إلى البلاد فلا تخني
ها هنا
على مقربة من يناييعك وعشيك تركت قلبي يرمي
فلا تطل عليّ وعلى سمر المحييين الغياب.



ترجمات

تداعيات ما بعد الربيع العربي على حقوق الإنسان في سورية

The Impact of the Post Arab Spring on the Human Right in Syria

دخل الله الحربي، زارينا عثمان، سيتي داود
Dakheelallah Alharbi, Zarina Othman, Sity Daud

ترجمة: عمر حداد

دور الإعلام في الثورات العربية؛ حالة سورية

The Role of Media in the Arab Revolutions: The Case of Syria

بشار بكور Bachar Bakour

ترجمة: ورد العيسى

٧.٣



دمشق 2040

لو أتيح لي تخيل مستقبل دمشق

سأتخيلها تمامًا كما رسمت

مدينة بلون الورد

مدينة اختار ألوانها طفل

طفل لم يرَ دمشق

لم يشهد الحرب

لكن أمه ملأت خياله حتى جاءت الرؤية في منامه

هكذا ستكون دمشق

يارا وهبي

تداعيات ما بعد الربيع العربي على حقوق الإنسان في سورية

The Impact of the Post Arab Spring on the Human Right in Syria

دخل الله الحربي، (زارينا عثمان، سيتي داود)⁽¹⁾

Dakheelallah Alharbi, Zarina Othman, Sity Daud

ترجمة: عمر حداد



عمر حداد

كاتب ومترجم سوري، له مجموعة من المقالات والترجمات في مجال الفكر والسياسة، يحمل إجازة في الهندسة المدنية، مهندس تخطيط وإدارة مشاريع.

نبذة مختصرة

الغرض: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل للوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان في سورية بعد حوادث الربيع العربي.

(1) دخل الله الحربي: مرشح لنيل درجة الدكتوراه في مركز أبحاث التاريخ والسياسة والشؤون الدولية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة Bangi, Malaysia Kebangsaan، ماليزيا.

زارينا عثمان: أستاذ ورئيس، مركز أبحاث التاريخ والسياسة والشؤون الدولية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة Bangi, Malaysia Kebangsaan، ماليزيا.

سيتي داود: أستاذ مشارك، مركز أبحاث التاريخ والسياسة والشؤون الدولية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة Bangi, Malaysia Kebangsaan، ماليزيا.

مكان النشر: Humanities & Social Sciences Reviews، تاريخ النشر: 30 كانون الثاني / يناير 2020، على الرابط الآتي: <https://giapjournals.com/index.php/hssr/article/view/hssr.2020.8157>

المنهج: هذا البحث تحليلي وصفي أُجري من خلال مراجعة الأدبيات وتحليل المحتوى والبحوث الوثائقية ودراسات الحالة.

النتيجة: تشير نتائجنا إلى أن الحكومة السورية قدمت تنازلات وهمية بهدف إنهاء الثورات. وأدى ذلك إلى تشكيل جماعة متمردة هي الجيش السوري الحر، هدفها الأساس إسقاط النظام الاستبدادي، ووقف قتل المدنيين. كان ذلك في منزلة بداية الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان واشتعال الحرب الأهلية في سورية. لم تكتف الحكومة بإشعال الحرب، بل نقلتها إلى شعبها بقتل وجرح وسجن آلاف الأشخاص. والأسوأ من ذلك، أن آلاف النساء والفتيات ما زلن يعانين من العنف الجنسي في أثناء المدهامات الليلية التي تُجرى بشكل متكرر على أي من المعسكرين المتعارضين. عقب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وصلت جميع القطاعات الاقتصادية في سورية تقريباً إلى الحضيض.

التطبيقات: يمكن لصانعي السياسات، والمجتمع الدولي استخدام هذا البحث لاتخاذ خطوة أخرى لمساعدة المدنيين السوريين.

الحدثة / الأصالة: نحاول في بحثنا استهداف موضوع محل جدل كبير في الشرق الأوسط. على الرغم من وجود مقالات مكتوبة عديدة حول الوضع الإنساني وحقوق الإنسان في سورية، لا يزال هناك نقص من الدراسات حول حقوق الإنسان بعد الربيع العربي.

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي، سورية، المدنيون، الديمقراطية، حقوق الإنسان، الصراع. الثورة السورية، النظام السوري.

مقدمة

سورية هي إحدى الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لم تتعاف بعد من آثار الموجة الثورية التي اجتاحت المنطقة في أواخر العقد الماضي. تعود الأوضاع السائدة في البلاد إلى «الربيع العربي» الذي بدأ في 17 كانون الأول / ديسمبر 2010، عندما أضرم بائع خضار في تونس العاصمة النار في نفسه خارج مبنى حكومي احتجاجاً على سوء معاملة سلطات الدولة (كامبانت وكور Campante & Chor، 2012). أثارت هذه التضحية السخية موجة من الاحتجاج والغضب الجماهيري الشديد في جميع أنحاء البلاد، والتي بلغت ذروتها بهروب الحاكم الاستبدادي زين العابدين بن علي. ومن المثير للاهتمام أن نتيجة الاحتجاج التونسي ألهمت حوادث مماثلة في دول أخرى في المنطقة بما في ذلك اليمن ومصر وليبيا والبحرين وسورية (أندرسون 2011، Anderson). عندما عجز الزعيم المستبد التونسي زين العابدين بن علي عن الصمود أمام الضغط والمطالبة باستقالته، فر إلى السعودية. أجرت تونس أول انتخابات برلمانية ديمقراطية في أكتوبر 2011 بعد عام تقريباً من بدء الاحتجاجات في تونس.

يشير الربيع العربي إلى سلسلة من الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية في فصل الربيع في أواخر العقد الماضي⁽²⁾. من ناحية أخرى، كان خنق الديمقراطية، وانتهاك حقوق المواطنين الذي ارتكبه الأنظمة الاستبدادية السبب الرئيس في الانتفاضات. تاريخياً، شهد النصف الثاني من القرن العشرين قيام أنظمة استبدادية في أنحاء المنطقة جميعها بما في ذلك أنظمة حسني مبارك (مصر)، وزين العابدين بن علي (تونس)، ومعمار القذافي (ليبيا)، وبشار الأسد (سورية)، وعلي عبدالله صالح (اليمن)، والملك حمد بن عيسى آل خليفة (البحرين). إن نقطة الخلاف الأكبر في هزيمة الربيع العربي بأكملها هي تأثير الانتفاضة وإنجازها. بينما كانت الثورات تهدف بشكل أساسي إلى حقن عناصر الديمقراطية في المجالين الاجتماعي والسياسي للدول، لم تتوافق النتائج بالضرورة مع الأهداف (كامبانت وكور 2012، Campante & Chor). باستثناء تونس - وإلى حد ما مصر - تحولت الحالات المتبقية إلى سيناريوهات أسوأ، أدت إلى تدهور كبير في حياة الإنسان وخنق الديمقراطية. وحدها تونس استطاعت جني ثمار عملها الشاق. من ناحية أخرى، تمكنت مصر من الإطاحة بالزعيم الديكتاتوري حسني مبارك في يناير 2011 (كومونيلو وأنزيرا 2012، Comunello & Anzera). ومع ذلك، فإن تعيين الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، من خلال انقلاب، وبطريقة مثيرة للجدل، أعاد الحكم الاستبدادي السابق. بشكل ما، فشلت الانتفاضة المصرية في تحقيق هدفها النهائي، ألا وهو تثبيت حكم الديمقراطية في المجتمع.

تبرز سورية على أنها الحالة الأكثر إثارة للجدل في تاريخ الربيع العربي بأكمله. كما هو الحال في ليبيا ومصر واليمن والبحرين، تجسدت الانتفاضة السورية متأثرة بالتمرد الناجح الذي أحدث تغيرات اجتماعية وسياسية مهمة في المجتمع، وسّعت الفضاء الديمقراطي في تونس (Comunello & Anzera، 2012). كما في الحالات الأخرى المذكورة، بدأت الانتفاضة السورية بشكل معتدل في آذار/ مارس 2011 على شكل تظاهرة سلمية بعد تعذيب طلاب مراهقين. وسرعان ما انضمت مناطق أخرى في عموم البلاد إلى التظاهرات، ودعت إلى طرد الرئيس بشار الأسد. طالب المتظاهرون بتوسيع الفضاء الديمقراطي، والسماح بتعدد الأحزاب السياسية، وحرية التعبير والصحافة والتجمع، من بين قضايا أخرى (كامبانت وكور 2012، Campante & Chor). بعد الاحتجاجات، قدمت الحكومة السورية تنازلات كاذبة بهدف وقف الثورة، لكن بلا جدوى. ردًا على ذلك، أطلقت الحكومة العنان للإرهاب على مواطنيها، فقتلت المئات وجرحت وسجنت آلاف آخرين في هذه العملية. أدى ذلك إلى تشكيل مجموعة متمردة، الجيش السوري الحر⁽³⁾، كان هدفها الأساس هو الإطاحة بالنظام

(2) يشير تفسير آخر للربيع العربي إلى تشابهه مع سلسلة من الثورات التي حدثت في أوروبا في القرن التاسع عشر. شهد عام 1848 بداية حقبة مضطربة حيث شهدت العديد من الدول في جميع أنحاء أوروبا حالات كبيرة من الثورات بين المواطنين (سبيربر 2005، Sperber). على غرار الربيع العربي، بدأت الثورة الأوروبية من أمة واحدة، صقلية، ومع الوقت امتدت إلى دول أخرى مثل ألمانيا والنمسا وفرنسا. كانت الانتفاضات نتيجة للاضطرابات الجماعية التي تهدف إلى إحداث تغيير في مواجهة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تسببت في نقص كبير من الغذاء في جميع أنحاء القارة الأوروبية (Berger and Spoerer، 2001).

(3) الجيش السوري الحر فصيل فضفاض في الحرب الأهلية السورية، تأسس في 29 تموز/ يوليو 2011 من قبل ضباط من القوات المسلحة السورية، الذين قالوا إن هدفهم هو إسقاط حكومة بشار الأسد.

الاستبدادي، ووقف القتل الجماعي غير المبرر للمدنيين. كان هذا في منزلة بداية الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، وكذلك الحرب الأهلية في سورية.

طريقة البحث

بشكل عام، ثمة نقص من الأبحاث المنشورة حول آثار فترة ما بعد الربيع العربي في حقوق الإنسان في سورية. ومن هنا يبقى السؤال عن حجم الفظائع التي ارتكبت بحق الشعب السوري قائماً. تتطرق مراجعتنا إلى القضايا المتعلقة بالمعاملة اللاإنسانية للسكان المحليين السوريين في ظل الحرب الأهلية بين 2011 وحتى الوقت الحاضر. تحقيقاً لهذه الغاية، تماشياً مع اقتراحات هارت (1998)، استخدمنا الكلمات المفتاحية للبحث في مواقع الإنترنت مثل Ebsco Host و google books و google scholar لغرض البحث عن التقارير والكتب والمجلات والمقالات المنشورة حول الربيع العربي. استخدمت عدة مصطلحات للبحث في هذه المقالات: الربيع العربي، سورية، روسيا، إيران، الصراع، الحرب الأهلية، الربيع العربي، الإنسانية، الأطراف المتصارعة. أسفر بحثنا الأولي عن 33 مقالة. تم تضمين 30 مقالة فقط في هذه المراجعة لأنها تتطابق مع جوهر سؤال البحث في هذه المقالة. استبعدت المقالات الثلاث لأنها منشورة من دور نشر وكتاب سياسيين منحازين في الأزمة السورية.

مراجعة الأدبيات

الأزمة السورية

يقدم إدريس (2017) مخططاً تفصيلياً للواقعة بأكملها، وكذلك الأرقام المرتبطة بها من ناحية انتهاك حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع مرتكبيها. ولا شك في أن الجاني الأكبر في هذه الفئة هو حكومة سورية وحليفها روسيا. لم تكتف الحكومة بإشعال الحرب، بل نقلتها إلى شعبها بقتل وجرح وسجن آلاف الأشخاص. استخدمت الحكومة المدفعية العشوائية ضد المدنيين في قمع التمرد (Comunello & Anzera، 2012). علاوة على ذلك، حرصت الحكومة على إحباط كل جهد يهدف إلى تقديم المساعدة للمدنيين في خضم الحرب الأهلية. على وجه التحديد، حرمت المدنيين من الوصول إلى المرافق الطبية والتعليمية في جميع أنحاء المنطقة. قامت الحكومة السورية بتعذيب واحتجاز، والأسوأ من ذلك، إعدام عشرات الآلاف من المدنيين منذ آذار/ مارس 2011. في عقب الانقسامات العرقية التي لا تزال توجب الاضطرابات في سورية، قامت ميليشيات المعارضة السورية المسلحة التي لا تعد ولا تحصى بتنفيذ هجمات مختلفة على المدنيين، لغرض حرمان جزء من السكان غير المتحالفين معهم من الغذاء والإمدادات الطبية. وظهرت تقارير عن قيام هذه الميليشيات بتعذيب المدنيين وإعدامهم في بعض الأحيان.

مرتكب آخر سيئ السمعة، هو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي شن سلسلة من الهجمات الإرهابية في سورية، ما أسفر عن مقتل وجرح مئات المدنيين (Campante & Chor، 2012). من البارز أيضاً ميل الجماعة الشائنة لفرض قوانين إسلامية صارمة على السكان المحليين، التي

غالبًا ما تعتمد عقوبات قاسية مثل العقوبة الجسدية وعقوبة الإعدام، كما أرغمت هذه المجموعة المراهقين والبالغين السوريين على الانضمام إلى صفوفها. علاوة على ذلك، أدى تورط الجماعات الكردية في الحرب إلى تهجير آلاف المدنيين من خلال التهجير القسري وتدمير المنازل. وفقًا لـ غوها، سابير، وآخرين (Guha-Sapir et al). تسببت الفصائل المتحاربة في نزوح نحو نصف السكان السوريين حتى عام 2016. كل هذه الجماعات، استخدمت النساء السوريات والعراقيات سبايا، وأخضعوهن للاغتصاب والزواج القسري في بعض الأحيان.

في عام 2016، أشار تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية (Amnesty) (2016) إلى أن أكثر من 250 ألف مدني قد قضاوا من جراء الحرب الأهلية السورية. صدرت تقارير لاحقة، عن هيومن رايتس ووتش (2018)، حددت أعداد القتلى بـ 400 ألف شخص، والعدد في ازدياد. يقر التقرير الأخير أيضًا أن نحو 5 ملايين مدني سوري قد لجؤوا إلى المناطق المجاورة، بينما لا يزال أكثر من نصف مليون آخرين يقيمون في مناطق مزقتها الحرب، ويواجهون خطر النزوح أو الإصابة أو ما هو أسوأ. بشكل عام، أدت الحرب إلى نزوح أكثر من ستة ملايين شخص من جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2018) مؤخرًا إحصاءات متضاربة تشير إلى مقتل 222,114 مدنيًا فقط حتى الآن. ومن بين العدد 27,989 قاصرًا، 25,179 امرأة، بينما يتوزع الرقم المتبقي بين الاعتقالات التعسفية (118,829) والتعذيب (14,024). في نهاية المطاف، تلفت الأرقام انتباه العالم إلى الفظائع التي لا يمكن تصورها التي ارتكبت ضد ملايين المدنيين في سورية، والتي تصل إلى مستوى الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان في المنطقة.

من جهة، كان الربيع العربي فعالًا شجاعًا ووطنياً مطلقًا، جسّد تقدم العالم من حيث الهدف والحاجة إلى توسيع أجنحة الديمقراطية لتشمل جميع الأمم. ومن جهة أخرى، أضاء على الطبيعة غير المحددة للثورات، إضافة إلى التناقضات التي أصبحت عليها، كما هو الحال في ليبيا ومصر وسورية وغيرها. حمل الربيع العربي والحوادث التالية العلماء على النظر إلى الثورات من منظور مختلف. ركز معظم الباحثين في أعمالهم على دراسة تأثير الربيع العربي في الكفاح من أجل المساواة في الحقوق وتوسيع الديمقراطية.

بالمناسبة، يبدو أن معظم الدراسات تركز على تأثيره المتوقع في القيادة الاستبدادية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ومع ذلك، حاول آخرون التحقيق في أسباب فشل معظم الانتفاضات في الدول العربية، باستثناء تونس. نتيجة لذلك، تركت التوجهات فجوة كبيرة في البحث الذي يتناول السيناريوهات الفريدة في سورية-الدولة التي شهدت أطول انتفاضة في التاريخ. استمرت الانتفاضة السورية حتى الآن نحو عشر سنوات، انتهكت خلالها الجماعات المتحاربة حقوق المدنيين. بدأت الانتفاضة العربية في ربيع عام 2011 بينما كان العالم كله يتفرج في رهبة على الدول الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تستيقظ على حقائق الديمقراطية. كان المواطنون يتوقون إلى مساحة ديمقراطية موسعة، حيث يمكن للجميع التمتع بحقوق متساوية، إضافة إلى حرية التعبير والحركة. في دول مثل سورية، أدى الحكم الاستبدادي للرئيس بشار الأسد إلى خنق حرية الصحافة، وكانت السلطات تواجه أي محاولة للتمرد بعقوبات شديدة. وبحسب بيات (2017) (Bayat)، فقد أدى هذا الحادث إلى العودة بالذاكرة إلى ما حدث في حالة مماثلة في جميع أنحاء أوروبا

في القرن التاسع عشر. للحادثين خصائص متشابهة، وفي كلتا الحالتين، خرجت الجماهير إلى الشوارع احتجاجاً على الحكم الذي حد من التقدم والتنمية. في أثناء الثورة الأوروبية، احتج الناس على قضايا مثل نقص من الغذاء، دعت احتجاجات الربيع العربي على الأغلب إلى تغييرات في الأنظمة. في أكثر من مكان -تونس ومصر وسورية وليبيا- دعا السكان المحليون إلى الإطاحة بالقيادة الحاليين الذين حكموا بقبضة من حديد. ركزت دراسات عديدة على فهم الربيع العربي، وكذلك أسباب حدوثه ومبرراته.

مع ذلك، فإن الثورات ليست حوادث سلمية بالكامل، ونتائج معظم حالات الربيع العربي تشهد على هذه الحقيقة. في أحيان كثيرة تؤدي حوادث العنف وإراقة الدماء غير الضرورية إلى إفساد المشاريع. منذ البداية، اشتمل الربيع العربي على مكونات من العنف حتى الموت، كما تم تصويره في الحالتين التونسية والسورية. في الحالة الأولى، أقدم بائع خضار على إحراق نفسه حتى الموت احتجاجاً على سوء المعاملة على أيدي السلطات الحكومية. ونتيجة لذلك، انطلقت الثورة التونسية، إذ احتج السكان المحليون رداً على الحادث المؤسف. فرّ الرئيس الاستبدادي زين العابدين بن علي إلى السعودية مع تصاعد الضغوط عليه للاستقالة. عقدت الأمة أول انتخابات برلمانية بعد بضعة أشهر. في الحالة الأخيرة، عذبت سلطات الحكومة السورية نحو عشرين طالباً مراهقاً بعد أن كتبوا عبارات تنتقد الحكومة. مات صبي في هذه العملية. بدافع من نتائج الانتفاضة التونسية، رد الشعب السوري باحتجاجات سرعان ما امتدت إلى مدن أخرى داخل المنطقة. ودعا إلى الإطاحة بشار الأسد الرئيس المستبد، إلى جانب مجموعة واسعة من الإصلاحات التي من شأنها أن تدفع البلاد اتجاه توسيع مجالها الديمقراطي. بدورها، ردت الحكومة بإطلاق العنان للإرهاب على مواطنيها، وبذلك بدأ نقشي انتهاك حقوق الإنسان في البلاد منذ تلك اللحظة.

حرية التعبير

اعتقلت واحتجزت الحكومة السورية بقيادة الأسد أكثر من 10,000 شخص، ممن كانوا على صلة بالاضطرابات. قبل الانتفاضة، كانت الحكومة قد احتجزت أصلاً العديد من السجناء السياسيين من دون حصولهم على محاكمة عادلة لأكثر من أربع سنوات (ديوتش كارلكار ودونهام Deutsch Karlekar & Dunham، 2012). وبغض النظر عن الوفيات، فإن تقييد حرية التعبير كان في نهاية المطاف بمثابة العامل المحفز على التمرد في الدول العربية مثل سورية. كان عدد السجناء السياسيين المرتفع نتيجة لمحدودية المساحة الديمقراطية، ما يعني انخفاض مستوى حرية التعبير، أو انعدامه. كان الاحتجاز المطول للمشتبه بهم من دون محاكمة عادلة في منزلة انتهاك واضح لحقوق الإنسان من جانب الحكومة. كان هذا جانباً آخر من جوانب انتهاك حقوق المدنيين قبل فجر الانتفاضة.

من الواضح أن الحكومة السورية كانت مخطئة في إساءة معاملة شعبها منذ البداية. فإلى جانب حرمان الأسرى من حقهم في العيش بحرية بين الناس، فقد ضيقت على حرية الصحافة في التغطية، والإبلاغ عن مثل هذه الحوادث بشكل كامل ومن دون قيود. تسلط الدراسات التي تركز على التغطية الإعلامية/ الصحفية في الدول الإسلامية بما في ذلك لامر (2016) و دوفي (2015) Duffy and Maarouf على التوجهات الصارمة التي تحد من حرية التعبير، ليس على مستوى الأشخاص فحسب، بل أيضاً على مستوى المؤسسات الإعلامية بأكملها في

معظم المناطق. وفقاً لكارلسون (2016)، تعد حرية التعبير ركيزة أساسية تدعم الحياة الاجتماعية. لكي ينمو المجتمع، يجب أن يتمتع الأعضاء بالقدرة على المساهمة بحرية، وعلى قدم المساواة في صناعة رفايتهم. المساهمة المتساوية وغير المقيدة تستلزم بشكل أساسي حرية التعبير عن الذات من دون خوف أو ترهيب. علاوة على ذلك، فإن التعبير يسير جنباً إلى جنب مع المعلومات. يحتاج المرء للتعبير عن نفسه بشكل معقول إلى الحصول على المعلومات ذات الصلة أولاً. في المجتمع الحديث، يعتمد الناس على وسائل الإعلام، كالصحافة للحصول على المعلومات التي تمكنهم من المساهمة بشكل فعال في تنمية المجتمع.

لم تتغاض الحكومة السورية الاستبدادية عن هذا الأمر، إنما عملت على تصفية المعلومات التي تصل إلى الجماهير. والأسوأ، أنها استمرت بذلك طوال فترة الانتفاضة.

يبدو أن معظم الدراسات المنشورة حول هذا الموضوع تعزل قضية حرية التعبير بكونها العامل الذي يميز المجتمعات في هذه المناطق على الأغلب (Ghannam، 2011؛ Relly & Cuillier، 2010). وفقاً لغنام (2011)، فإن لحرية التعبير آثار محددة في رفاية المجتمع وكذلك الأفراد. لفت الربيع العربي انتباه العالم إلى الوضع المقيت لحرية الصحافة في الدول العربية. وفقاً لفريدم هاوس (2018)، توفي أكثر من 14 صحفياً في عام 2016 بعد انتقام الحكومة السورية من الجماعات المتمردة من خلال الضربات الجوية. في كل هذه المناسبات، فشلت الحكومة في تأمين سيادتها لتوفير الحماية لمواطنيها. وهذا يشمل الصحفيين الذين يموتون في أثناء تأدية واجبهم. كانت حرية الصحافة واحدة من القضايا الرئيسة التي طلب الشعب السوري من الحكومة معالجتها في أثناء الاحتجاجات. أفاد دوفي ومعروف (2015) Duffy and Maarouf في مقالهما في ما بعد الربيع العربي عن اختلافات كبيرة في تحليلهما المقارن للقضية المؤثرة المتعلقة بحرية الصحافة في البلدان داخل وخارج المنطقة العربية. بينما زادت حرية الصحافة بشكل كبير في الدول المجاورة مثل الأردن، تظل سورية واحدة من أكثر البيئات خطورة بالنسبة للصحفيين الممارسين. قامت حكومة الرئيس بشار الأسد، وحلفاؤه، وداعش، والمسلحون الأكراد المحليون، في مناسبات مختلفة باختطاف الصحفيين أو أسرهم أو تهديدهم، أو تشويههم، أو إعدامهم.

الاستخدام العشوائي للقوة في وجه الجموع

بدأ موقف الحكومة السورية المتشدد من الانتفاضة رسمياً في نيسان (أبريل) 2011، وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر فقد ما يقرب من 3,000 شخص حياتهم (سانتوس وآخرون، Santos et al، 2018). تشير التقارير الأخيرة إلى أن الرقم يقترب من نصف مليون تقريباً ومن المتوقع أن يرتفع ما لم تصل محادثات السلام الجارية إلى نتيجة مهمة (أندرسون، Anderson، 2017). الرئيس عازم على التمسك بالسلطة وقد أظهر استعداداً لفعل أي شيء لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك تدمير كل ما يقف في طريق تلك الغاية. أسفرت وسائله العشوائية في التضييق على التعبير، وقمع الاحتجاج عن خسائر فادحة في الأرواح، وتدمير الممتلكات. في هذه العملية، شهدت الدولة واحدة من أعلى معدلات التضخم بسبب تدمير المجتمع. لم يفسح الصراع المستمر والدائم مجالاً كبيراً للمشاركة في أي شكل هادف من أشكال التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية. أفاد إرامي (2017) Erameh بزيادة استخدام الأسلحة العشوائية، مثل البراميل المتفجرة التي تُلقى على مناطق مأهولة بالسكان، لرفع

مستوى تأثير الهجمات، وتستهدف الحكومة وحلفاؤها المراكز، والمؤسسات الاجتماعية في المناطق المأهولة بالسكان، مثل المدارس، المستشفيات، والأسواق. ونتيجة لذلك فقد العديد من الأطفال والنساء حياتهم خلال تلك الهجمات. في عام 2016 وحده، أسقطت الحكومة السورية وحلفاؤها ما لا يقل عن 12,958 قنبلة في أجزاء مختلفة من البلاد (الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2017). ورداً على ذلك، هاجمت الجماعات المتمردة مناطق خاضعة للحكم المباشر للحكومة بأنواع مختلفة من النشاط الإجرامي.

يسلط إدريس (2017) الضوء على الهجمات الواسعة النطاق على المباني المدرسية طوال فترة الحرب، ما عرّض حياة الأطفال الأبرياء والمعلمين إلى الخطر. لجأت الحكومة السورية في محاولة للضغط على المدنيين لوقف الاحتجاجات، إلى تكتيك توجيه هجماتها على المؤسسات الاجتماعية. أفاد الباحث أن سورية في الوقت الحالي هي الدولة التي تشهد أكبر عدد من الهجمات الحربية على المدارس المدنية، دمرت نحو نصف المدارس تقريباً من 2011 إلى 2015. في أكتوبر 2016، دبرت الحكومة هجوماً على مدرسة خلف 35 شخصاً (6 من المدرسين و22 من التلاميذ الصغار). أدت الهجمات إلى تدمير الهياكل التعليمية، ما جعل من إمكان التعليم عملية عقيمة (توركو 2018، Turku). يعاني قطاع التعليم السوري حتى الآن من تدمير المؤسسات، وقتل الأطفال ومعلميهم. إن وصمة العار المرتبطة بهذا تعيق إمكان إعادة تنظيم الطلاب لمواصلة حصولهم على الخدمات التعليمية في خضم الاضطرابات.

بسبب الأعمال الوحشية المستمرة، كان على المرافق الطبية الاستمرار بالعمل بحكم وجود أشخاص يسعون إلى الحصول على رعاية طبية لإصاباتهم. تهاجم الحكومة وحلفاؤها الروس بشكل متكرر العيادات والمستشفيات في المناطق التي يسيطر عليها أعداؤها (مجلس حقوق الإنسان 2016، HRC). تشير تقارير منظمة العفو الدولية (2017) إلى أنه من بين 400 هجوم على مؤسسات الرعاية الطبية قامت الحكومة السورية بما لا يقل عن 90٪ من الهجمات، أدت هذه الهجمات على المرافق الطبية إلى تدمير المباني، وفقدان الإمدادات والمعدات الطبية القيمة. والأسوأ من ذلك، أنها تعرض حياة الضحايا المصابين للخطر بسبب نقص الرعاية الطبية. استسلم العديد من المرضى لظروفهم الناجمة عن عدم إمكان الوصول وتوافر الكوادر الطبية المؤهلة. على سبيل المثال، في عام 2016، شنت الغارات الجوية على منشأة طبية في ريف حلب، ما أدى إلى تدمير المبنى وقتل بعض الأشخاص الموجودين فيه على الفور، كما تم إغلاقها إلى أجل غير محدد (مجلس حقوق الإنسان، 2016، HRC).

واستهدفت الفصائل المتحاربة مناطق عامة أخرى بما في ذلك مصادر المياه. وبحسب إدريس (2017)، فإن الهجمات على نبع مياه في وادي بردى دمرت الموقع، وحرمت السكان المحليين من الحصول على مياه الشرب النظيفة لمدة تزيد عن شهر. ويكشف المصدر أن الحكومة وحلفاؤها الروس شنوا غارات جوية متعددة على الموقع بقصد حرمان المدنيين المعارضين لها من المياه. أدى الهجوم إلى عدد من هجمات الجماعات المتمردة على مصادر المياه في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة لتكون رد فعل انتقامي. وباستخدام التكتيك نفسه شن المقاتلون هجمات بالأسلحة الكيماوية على الشعب السوري. وفقاً لمنظمة العفو الدولية (2017)، تم إطلاق العنان لأسلحة الكلور المرتجلة على المدنيين في أغسطس 2016، ما أدى إلى إصابة ما لا يقل عن 28 شخصاً في

هذه العملية. هجوم كيماوي مميت آخر أبلغ عنه إدريس (2017) في العام التالي أسفر عن مقتل 80 شخصاً على الأقل.

حصار المستوطنات وإعاقة المساعدات الإنسانية

شرعت الحكومة السورية، في أثناء الربيع العربي، في عمليات تهدف إلى السيطرة على الدولة. ركزت معظم العمليات على إجبار السكان على الاستسلام من خلال تكتيكات مثل الحصار (هيهير، 2014). في التعريف، يستلزم الحصار استراتيجيات للسيطرة على موقع / منطقة معينة من خلال تطويقها، وإيقاف توفير الإمدادات لإجبار السكان على الخضوع أو الاستسلام في نهاية المطاف. استخدمت الحكومة هذا التكتيك في عدد من المناطق في المجتمع السوري مثل داريا والغوطة ومضايا وحلب (منظمة العفو الدولية، 2017). يعاني المدنيون المحاصرون في مثل هذه الظروف من مأس لا توصف، بما في ذلك الجوع، والموت بسبب الإصابات الناتجة من الغارات الجوية. وشملت الأعمال الوحشية عمليات الحصار، وحرمان المدنيين من حقوقهم وحرمانهم لإجبارهم على الخضوع للقهر من قبل الحكومة (أندرسون، 2017). تقدم داريا سيناريو جيداً يجسد مدى الحصار الذي مارسته الحكومة السورية (منظمة العفو الدولية، 2017). منعت القوات المتحالفة مع الحكومة دخول مساعدات الأمم المتحدة إلى المنطقة المحاصرة آنذاك. في النهاية، كان على السكان المحاصرين الاستسلام لإرادة الحكومة.

لا يقتصر تأثير انتهاكات حقوق الإنسان المتفشية في الحرب الأهلية السورية على المدنيين وحدهم. كان على الأطراف الأخرى بما في ذلك العاملين في مجال المساعدات الإنسانية أن تتحمل العبء الأكبر بطرق مختلفة (نوي، 2012). في مناسبات عديدة، وجه المسلحون هجماتهم بشكل كامل على مقدمي المساعدات الإنسانية بهدف حرمان السكان المحليين من المساعدات التي هم بأمرس الحاجة إليها (بهاردواج، 2012). وكثيراً ما أدت هذه الهجمات إلى مقتل كل من العاملين في المجال الإنساني والمدنيين في منطقة معينة. علاوة على ذلك، منعت الهجمات الناس من الوصول إلى المساعدات الخيرية الأساسية.

التعذيب والقتل غير المشروع والمحاكمات الجائرة والاختفاء القسري

تظهر ادراسات عديدة أن الحكومة متورطة بشكل مباشر في انتهاك حقوق الإنسان (بهاردواج، 2012). ويكشف المصدر أن معظم الفظائع التي ارتكبتها الجماعات المتمردة جاءت ردّاً على اعتداءات الحكومة وحلفائها. لقد تجاهلت الحكومة بإصرار معاناة شعبها، واختارت خدمة المصالح الشخصية لعدد قليل من الأفراد الحريصين على استمرارهم في السلطة، على الرغم من الاحتجاج الشديد والمطالبة باستقلالهم. يلقي مالاشينكو (2013) باللوم في الوقاحة المستمرة التي يصورها الرئيس السوري على العامل الروسي. لقد أثرت روسيا في البلاد من خلال الانضمام إلى الصراع ومساعدة الحكومة في مهمة قمع الانتفاضة. منذ اندلاع الانتفاضة، اختفى آلاف المواطنين السوريين المعارضين للحكومة. في الوقت نفسه، أخضعت الحكومة عشرات الآلاف من مواطنيها للاحتجاز غير القانوني من دون أمل في محاكمة عادلة. عانى أقارب الضحايا من صدمة عدم معرفة مكان أحبائهم (جيرتي، 2016). وبحسب إدريس (2017)، فإن الناشطين

وقادة المعارضة السياسية كانوا من ضمن ضحايا الاختفاء القسري والسجن غير القانوني. أفادت منظمة العفو الدولية (2017) باعتقال خليل معتوق، وهو محام حقوقي غزير الإنتاج. وأفادت الأنباء بفقدان المحامي في أكتوبر/ تشرين الأول 2012، لكن يُفترض أنه محتجز لدى الحكومة بعد أن أفاد المحتجزون المفرج عنهم بأنهم رأوه في معسكرات الاعتقال.

سلط بيدنجر Bidinger وآخرون (2014) الضوء على سوء معاملة الحكومة للمحتجزين في سورية. وبحسب الباحثين، فإن الحكومة من خلال استخباراتها وفروعها الأمنية تقوم بتعذيب وإساءة معاملة المحتجزين. ومن بين المعتقلين أطفال ونساء وحتى كبار السن. يتعرض المحتجزون لسوء المعاملة من قبل السلطات في أشكال الاغتصاب والتعليق المطول والإعدام وأحياناً الموت نتيجة الضرب (بيدجر وآخرون 2014، Bidinger et al.). يفيد إدريس (2017) بحدوث أكثر من 17,500 حالة وفاة بين السجناء في سورية، كانت نتيجة التعذيب على أيدي قوات الأمن الحكومية، كما أوضحت التقارير أيضاً عمليات الاستجواب الصارمة وعمليات التعذيب التي يعاني منها المعتقلون في مراكز الاحتجاز الأكثر فتكاً في العالم (منظمة العفو الدولية، 2016). وتوضح التقارير برودة الحكومة تجاه محنة شعبها الذي يتعرض إلى بؤس لا يوصف في المعتقلات. والأسوأ من ذلك، أن الحكومة تستخدم الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال الاعترافات المترعة في أثناء التعذيب لإدانة المشتبه فيهم الذين يخضعون للمحاكمة.

لا تكتمل مناقشة عناصر انتهاك حقوق الإنسان في أي مجتمع من دون الإحاطة بالعنف الجنسي المرتكب ضد المدنيين. من غير المعروف لمعظم الناس أن العنف الجنسي لا يقتصر فقط على النساء والفتيات. ومع ذلك، فإن هذه المجموعة الأخيرة تتحمل العبء الأكبر. يعد العنف الجنسي من أكثر الأسلحة استخداماً لدى القوى المتحاربة في المعركة في سورية، (بانويل 2018، Banwell)، حيث تعرضت النساء والفتيات الصغيرات للاغتصاب بشكل متكرر في الهجمات الانتقامية التي تورطت فيها الحكومة وقوات المتمردين. تشكل لدى المواطنين المحليين، بما في ذلك الضحايا الذين تم اغتصابهم تصور سلبي عن الحرب، ومساحة محدودة في المجتمع. علاوة على ذلك، فإنهن يعانين من تحديات الزواج، بما في ذلك السخرية، والطلاق، وعدم القدرة على إيجاد شريك الزواج.

النتائج والمناقشة

سيحاول القسم الحالي عرض مشكلة البحث من منظور أفضل في محاولة لاستخلاص ملاحظات قاطعة. سعى البحث إلى دراسة الأدلة المنشورة حول انتهاك حقوق الإنسان في الاضطرابات السورية حتى الآن. تدين الدراسات المختلفة الواردة في مراجعتنا الأدبية دور الفصائل المتحاربة ليس فقط بسبب زعزعة استقرار المجتمع السوري وإنما بسبب تدمير نسيج المجتمع أيضاً من خلال الإضرار بقيمه ومبادئه الراسخة. إذ يعد الغنى والتفرد في الحياة الاجتماعية من أهم عناصر تكون المجتمع بحسب كلاوسن (2015، Klausen). في السنوات السبع الماضية، أدت الانتفاضة التي نتجت من الربيع العربي إلى تحويل المجتمع السوري إلى ساحة معركة بدلاً من توجيهه إلى عصر التغيير

وتوسيع مساحة ديمقراطية. في هذه الفترة، مرّ المدنيون بتجارب مروّعة، غالبًا منذ بداية الانتفاضة، استنكر المجتمع السوري التشريعات المقيّدة والصارمة التي انتهكت حقوقه وحرّيته في الانخراط في الأمور التي تمسّ أمته. على وجه الخصوص، قيد حكم الرئيس بشار الأسد الاستبدادي حرية التعبير لدى المدنيين، فضلًا عن تقييد حرية الصحافة. طوال فترة الانتفاضة، عانى أشخاص كثير من الاعتقال المطول والتعذيب حتى الموت بسبب مشاركتهم في أنواع مختلفة من النشاط. ذكرت منظمة فريدوم هاوس (2018) أن 14 صحفيًا على الأقل ماتوا في عام 2016 وحده، ومما لا شك فيه أن هذا ليس سوى جزء صغير من العدد الإجمالي لوفيات الشخصيات الصحفية منذ بداية الاضطرابات. في الوقت نفسه، اختفى العشرات من العلماء والناشطين الآخرين في ظروف غامضة على مدى الاضطرابات. أنشأت الحكومة السورية نحو أربعة مراكز اعتقال مختلفة في جميع أنحاء البلاد حيث تجري استجواب وتعذيب المتمردين الذين تخطفهم أو تعتقلهم. المحاكمة العادلة عملية نادرة وتؤكد الدراسة التي أجراها بينيس وآخرون (2018) هذه الحقيقة.

بالمضي قدمًا، فإن استخدام القوة غير الضرورية ضد المدنيين لإجبارهم على الخضوع للإدارة الاستبدادية هو سمة مشتركة للاضطراب السوري. تستمر الحكومة وحلفاؤها في استخدام البراميل المتفجرة على مستوطنات مدنية مختلفة في جميع أنحاء الأرض ما يدل على قساوتها في التعامل مع هذه القضية. أفاد إدريس (2017) بأن الحكومة أسقطت أكثر من 12,000 برميل متفجر في عام 2016 ما أسفر عن مقتل وإصابة آلاف المدنيين في مناسبات مختلفة. بمرور الوقت، اعتمدت الحكومة منهجية محددة في عملياتها. اعتمدت استراتيجية مهاجمة المناطق أو المواقع التي تضم عددًا كبيرًا من المجموعات الضعيفة، مثل الأطفال والنساء وكبار السن. تشمل بعض المناطق الأكثر استهدافًا بحسب الدراسات، الأسواق العامة، والمؤسسات التعليمية، والمرافق الطبية، وكذلك دور العبادة (مجلس حقوق الإنسان 2016، HRC). أبلغت منظمة العفو الدولية (2017) والشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017) عن دمار كبير للمدارس وقتل للمدرسين وطلابهم من خلال الضربات الجوية والقصف بالبراميل المتفجرة من دون سابق إنذار. عانت المرافق الطبية والموارد المائية في جميع أنحاء البلاد من هجمات مماثلة، ما جعلها غير صالحة للاستخدام. وفي المقابل، لا يزال المدنيون يعانون من نقص الإمدادات الطبية والموظفين المؤهلين.

أدى عدم استعداد الحكومة السورية للتراجع إلى الشروع في مهمة السيطرة على كامل المنطقة. على الرغم من المخاطر الواضحة التي تهدد الحياة التي يواجهها المدنيون، فقد استخدمت الحكومة باستمرار تكتيكات الحصار من أجل إخضاع المناطق المتمردة. قطع الحصار الإمداد بالسلع الأساسية، ما أدى إلى مجاعة جماعية وأحيانًا إلى الموت. تحرم هذه الخطوة الناس من حرية اختيار الجانب الذي يريدون الانضمام إليه في ظل الاضطرابات والانقسامات. والأخطر من ذلك أن آلاف النساء والفتيات يعانين من العنف الجنسي، بسبب انعدام الأمن الناتج عن المدهمات الليلية المتكررة على مناطق الصراع. عقب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتدمير البنية التحتية، انهارت جميع القطاعات الاقتصادية تقريبًا، وتدهور القطاعان التعليمي والطبي، ولا يبدو أن محادثات السلام توفر الكثير من الراحة في ظل أوضاع السكان المحليين السيئة بالفعل.

الاستنتاج

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للأوضاع الإنسانية في الأزمة السورية في فترة ما بعد الربيع العربي. سعت المقالة من خلال تحليل مراجعة الأدبيات إلى تسليط الضوء على الوضع الإنساني ومعاناة الناس في سورية. تظهر الورقة أن المجتمع الدولي لم يتعامل بشكل جيد مع الأزمة السورية بعد الربيع العربي. وتم توثيق حالات العنف الجنسي والقتل والسجن وانتهاكات حقوق الإنسان. ولهذه الغاية، تختتم الورقة بدعوة صانعي السياسات والفاعلين الدوليين في الأزمة السورية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية.

القيود والدراسات المستقبلية

على الرغم من أن تحليلنا قدم دليلاً على انتهاك واسع النطاق لحقوق الإنسان في المجتمع السوري، فقد تدهورت القطاعات الاقتصادية والسياسية، وهناك حاجة ماسة لمساعدة السكان المحليين، إلا أنه كان تحليلاً وصفيًا في جوهره. يجب أن تركز الدراسات المستقبلية على تحديد طرق الحد من تأثير الحرب في حياة المدنيين. علاوة على ذلك، يجب أن تقدم الأبحاث المستقبلية تبريراً مناسباً لعدم تقديم تدخل التحالف الدولي كثيراً من المساعدة، ولماذا استغرقت محادثات السلام وقتاً طويلاً من دون إجراء أي تغييرات.

مساهمة المؤلفين

هذه الورقة عبارة عن عمل علمي أنجزه المؤلف الأول بشكل أساسي. ومع ذلك، أشرف المؤلفون المشاركون عن كثب على العمل وساهموا فيه بشكل متساوٍ.

المراجع

1. Allagui, I., & Kuebler, J. (2011). The Arab Spring and the role of ICTs – editorial introduction. *International Journal of Communication (IJOC)* 5: 1435–1442.
2. Amnesty International (2016). State of the World's Human Rights. Retrieved from <https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/syria/report-syria/>
3. Amnesty International. (2016). Syria after the 'Arab Spring': Eight key facts (2016) Retrieved from <https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2016/03/syria-after-arab-spring-eight-facts/>
4. Anderson, L. (2011). Demystifying the Arab spring: parsing the differences between Tunisia, Egypt, and Libya." *Foreign Affairs*, 2-7.
5. Anderson, T. (2017). Syria: The diplomatic endgame: 'An analysis of what is really happening in the damaged country'. *Australian Rationalist*, 104:13-14. <https://doi.org/10.5897/IJPDS2018.0318>
6. Banwell, S. (2018). Security, peace, and development: Unpacking discursive constructions of wartime rape and sexual violence in Syria. *International journal of peace and development studies*, 9(2), pp. 15-30.

7. Bayat, A. (2017). *Revolution without revolutionaries: making sense of the Arab spring*. Stanford University Press.
8. Bennis, B., Boustany, A., AL Dalena et al. (2018). Human rights and democracy in the Arab World in 2017: Hopeless within, doomed abroad. *Global Campus Human Rights Journal*, 2, 96-126.
9. Berger, H., & Spoerer, M. (2001). Economic Crises and the European Revolutions of 1848. *The Journal of Economic History*, 61(2), 293-326. <https://doi.org/10.1017/S0022050701028029>
10. Bhardwaj, M. (2012). Development of Conflict in Arab Spring Libya and Syria: From Revolution to Civil War. *The Washington University International Review*. (1) 1: 76-97.
11. Bidinger, S, Aaron L, Danielle H, Yoana K, Elena N, Susan A, Lys R, and Timothy K (2014). *Protecting Syrian Refugees: Laws, Policies, and Global Responsibility Sharing*. Boston, MA: Boston University School of Law, International Human Rights Clinic.
12. Campante, F. R., & Chor, D. (2012). Why was the Arab world poised for revolution? Schooling, economic opportunities, and the Arab spring. *Journal of Economic Perspectives*, 26(2), 167–188. <https://doi.org/10.1257/jep.26.2.167> 13. Carlsson, U. (2016). *Freedom of Expression and Media in Transition: Studies and Reflections in the Digital Age*, Nordicom: Göteborg
14. Comunello, F., and G. Anzera. (2012). Will the Revolution be Tweeted? A Conceptual Framework for Understanding Social Media and the Arab Spring. *Islam and Christian–Muslim Relations* 23 (4): 453–70. <https://doi.org/10.1080/09596410.2012.712435>
15. Deutsch Karlekar, K. and J. Dunham (2012) *Press Freedom in 2011. Breakthroughs and Push-back in the Middle East*. New York: Freedom House. <http://www.freedomhouse.org/sites/default/files/FOTP%202012%20Booklet.pdf>
16. Duffy, Matt J., & Maarouf, H. (2015). Journalism in Jordan: A comparative analysis of press freedom in the post-Arab spring environment. *Global Media Journal*, 1-24.
17. Erameh, N. I. (2017). Humanitarian Intervention, Syria and the Politics of Human Rights Protection. *The International Journal of Human Rights*, 21(5), pp. 517-530. <https://doi.org/10.1080/13642987.2017.1307829>
18. Fink, A. (2005). *Conducting Research Literature Reviews: From the Internet to Paper*. 2nd ed. Thousand Oaks, CA: Sage.
19. Freedom House. Syria. (2018) Retrieved from <https://freedomhouse.org/report/freedom-press/2017/syria>
20. Gearty, C. (2016). *Human rights in an age of counter-terrorism*. In *War on terror*. Manchester University Press, 2016. <https://doi.org/10.7765/9780719095184.00011>
21. GhannamJ (2011) *Social Media in the Arab World: Leading up to the Uprisings of 2011*. Washington, DC: Center for International Media Assistance.
22. Guha-Sapir D, Schlu"ter B, Rodriguez-Llanes JM, Lillywhite L, Hicks MH-R (2018). Patterns of civilian and child deaths due to war-related violence in Syria: a comparative analysis from the Violation Documentation Center dataset, 2011–16. *Lancet Glob Health* 6(1): e103-e110. [https://doi.org/10.1016/S2214-109X\(17\)30469-2](https://doi.org/10.1016/S2214-109X(17)30469-2)

23. Hart, C. (1998). *Doing a Literature Review: Releasing the Social Science Research Imagination*, Sage Publications, London.
24. Hehir, A. (2014). *Syria and the Dawn of a New Era. Into the Eleventh Hour: R2P, Syria, and Humanitarianism in Crisis*. E-International Relations (Bristol, UK).
25. HRC. (2016). *Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic*. Human Rights Council.
26. Human Rights Watch. *World Report (2018). Rights Trends in Syria*. (2018, January 18). Retrieved from <https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/syria>
27. Idris, I. (2017). *International Humanitarian Law and Human Rights Violations in Syria*, K4D Helpdesk Report, United Kingdom Department for International Development: 1-11. <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/127-IHL-and-HR-violations-in-Syria.pdf>
28. Klausen, J. 2015. *Tweeting the Jihad: social media networks of western foreign fighters in Syria and Iraq*. *Studies in Conflict & Terrorism*, 38, 1–22. <https://doi.org/10.1080/1057610X.2014.974948>
29. Lamer W. (2016) *Promoting the People's Surrogate: The Case for Press Freedom as a Distinct Human Right*. *Journal of Human Rights* 15(3): 361–382. <https://doi.org/10.1080/14754835.2015.1106307>
30. Malashenko, A. (2013). *Russia and the Arab Spring*. Carnegie Moscow Center, https://carnegieendowment.org/files/russia_arab_spring2013.pdf
31. Noi, A. Ü. (2012). *The Arab Spring, its effects on the Kurds, and the approaches of Turkey, Iran, Syria, and Iraq on the Kurdish issue*. *Middle East Review of International Affairs*, 16 (2), 15.
32. Rely, J. E. and Cuillier, D., (2010). *A Comparison of Political, Cultural, and Economic Indicators of Access to Information in Arab and non-Arab states*. *Government Information Quarterly*, 27(4), pp. 360–370. <https://doi.org/10.1016/j.giq.2010.04.004>
33. Santos, B., Camila, B., Caroline C., Joaquim M., Vivian C., *Diagramação D F*, and Capa H C. (2018). *United Nations Security Council (UNSC)*. <https://www.pernambucmun.com.br/wp-content/uploads/2018/05/UNSC-STUDY-GUIDE.pdf>
34. SNHR. (2017). *No Less than 12,958 Barrel Bombs Dropped in 2016*. Syrian Network for Human Rights.
35. SNHR. (2018). *Syrian Network for Human Rights*. Retrieved from <http://sn4hr.org/>
36. Sperber, J. (2005). *The European Revolutions. 1848-1851*. Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511817717>
37. Turku, H. (2018). *International Law on Protection of Cultural Property During Armed Conflict*. In *The Destruction of Cultural Property as a Weapon of War*. Palgrave Macmillan, Cham, pp. 99-133. https://doi.org/10.1007/978-3-319-57282-6_4

دور الإعلام في الثورات العربية؛ حالة سورية

The Role of Media in the Arab Revolutions: The Case of Syria

بشار بكور⁽¹⁾

Bachar Bakour

ترجمة: ورد العيسى

ورد العيسى

كاتب و مترجم سوري عن الإنكليزية، متعاون مع مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر.

«نظراً إلى أن معظم ما نسمعه إما خاطئ بشكل واضح، أو نصفه صحيح ونصفه الآخر مشوه، وبما أن معظم ما نقرؤه في الصحف هو تفسيرات محرفة يتم تقديمها على أنها حقائق، ليصبح المنهج الأفضل إلى حد بعيد هو البدء بالتشكيك الراديكالي، والافتراض بأن معظم ما يسمعه المرء من المرجح أن يكون كذباً أو تحريفاً».

(Erich Fromm)⁽²⁾

«الصحافة هي الوكيل المأجور لنظام ثري، تم إنشاؤه ليس لأي سبب آخر سوى قول الأكاذيب في ما يتعلق بمصالحه».

(Henry Adams)⁽³⁾

(1) بشار بكور: كلية المعرفة الإسلامية وعلوم الإنسان ماليزيا الجامعة الإسلامية العالمية
مصدر الدراسة:

ESTEEM Journal of Social Sciences and Humanities Vol. 5, February 2020, 93106-|
e-ISSN 26002020 © 7274- Universiti Teknologi MARA Cawangan Pulau Pinang

(2) إريك فرومي: عالم نفس اجتماعي ألماني توفي عام 1980. اقتبس تصريحه في:

David Edwards and David Cromwell, Guardians of Power: The Myth of the Liberal
Media, (London: Pluto Press, 2006), 1.

(3) هنري أدامز: كاتب أميركي توفي عام 1918. اقتبس تصريحه في المرجع نفسه، 10.

ملخص

إن كان في زمن الحرب أو السلم، يجب على وسائل الإعلام، التي تعد «السلطة الرابعة»، أن تكافح لتقديم الحقيقة للجمهور، وعدم التنازل عن أي نوع من السلطة، تشريعية أكانت أم تنفيذية أم قضائية. تقدم هذه الدراسة، التي تعتمد المنهج الوصفي التحليلي، عرضاً موجزاً للثورات الشعبية العربية عام 2011 مع الإشارة إلى الدور المهم لوسائل الإعلام في الحرب/ الصراع. بعد ذلك، تحقق في الدور المتلاعب الذي أدته وسائل الإعلام المرئية الرسمية وشبه الرسمية خلال الأشهر الستة الأولى من الثورة السورية. كأداة في يد النظام، عملت هذه المنافذ الإعلامية على نشر الرواية التي تبنها النظام. تصور هذه الرواية المتظاهرين السلميين على أنهم عصابات إرهابية ومتآمرون تدعمهم قوى إمبريالية أجنبية. يندرج احتيال وسائل الإعلام في عرض الأحداث ونشر المعلومات ضمن الفئات التالية: تحريف التقارير؛ لعبة اللوم؛ تشويه سمعة الخصم؛ التلاعب بالخطاب الديني، وتلميع صورة النظام. يتم تقديم أمثلة لكل فئة. أخيراً، تدعو الدراسة إلى القيم الأساسية لوسائل الإعلام الأخلاقية من منظور إسلامي، وتوفر مخططاً لمن يطمح إلى الانخراط في مجال المعلومات العامة وضمنان الموثوقية والصدقية في مهنتهم.

الكلمات المفتاحية: الإعلام، سورية، الثورة، النظام، المعلومات، الأخبار

مقدمة

في أواخر عام 2010، وُضع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حقبة جديدة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية العميقة، وشهدت هذه المنطقة صعود الحركات الشعبية المعارضة للأنظمة الاستبدادية. جاء سببها المباشر من البائع التونسي الجوّال محمد البوعزيزي، الذي أضرم النار في نفسه احتجاجاً على أوضاع عمله. (للاطلاع على التحليلات الاجتماعية والسياسية والتاريخية والاقتصادية والثقافية للثورة التونسية وتأثيرها بعيد المدى، انظر Ganea، 2013؛ Boubakri، 2015).

كانت القوى الدافعة للتغيير متنوعة مثل البلدان التي وقعت فيها الأحداث. ومع ذلك، كانت هناك مظالم وأسباب مشتركة: القادة الديكتاتوريون، والفساد الحكومي، ومعدلات البطالة المرتفعة، وتدهور مستويات المعيشة، وتزايد عدم المساواة، وما شابه ذلك. يقدم تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002 وصفاً مفصلاً وتقييماً لاذعاً للأوضاع الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي في الفترة التي سبقت الانتفاضات. (انظر Baroudi، 2004؛ Gelvin، 2015، pp. 4-7).

يمكن أن يحدث حريق سريع من شرارة تسقط على فرشاة جافة. هكذا اندلعت الثورة السورية الكارثية في منتصف آذار (مارس) 2011. جاء المحفز الرئيس من بلدة صغيرة في جنوب درعا، حيث قام عدد قليل من تلاميذ المدارس، متأثرين بموجة الحراك الشعبي، بكتابة شعارات مناهضة

للحكومة على جدار المدرسة. (Lister, 2015, p. 12). ونتيجة لذلك، تم القبض على المراهقين وتعذيبهم من عناصر الأمن السياسي.⁽⁴⁾ في مظاهرة سلمية، أعرب سكان درعا عن شكاويهم.

بدلاً من التعامل مع الوضع بشكل مناسب، أطلقت المخابرات النار على المتظاهرين. إبان ذلك، نزل السوريون إلى الشوارع متضامنين مع أبناء وطنهم في درعا. حيث لم يؤد قمع النظام السوري العنيف إلا إلى تأجيج غضب الرأي العام. بعد أشهر من الاعتقالات والتعذيب والقتل، تحولت هتافات الحرية إلى تمرد ورفض وحرب⁽⁵⁾.

لا يمكن التقليل من أهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ديناميات النزاعات المسلحة. يمكن للتغطية الإخبارية تشكيل وإعادة تشكيل التصور العام لما يحدث وكيف يحدث (أو يجب أن يحدث) في الصراع/ الحرب. «الاختلافات الحالية في التقارير الإعلامية للأحداث السياسية قد يكون لها عواقب كبيرة على الاستدلال العلمي والمعارف العامة والسياسة» (Dzabija, 2016, p. 4).

في كتابهم، الحرب والإعلام: ظهور الحرب المنتشرة، قام هوسكينز وأولوغلين بتحديد وإلقاء الضوء على أحوال ما يسمونه «الحرب المنتشرة» والتحديات الجديدة التي تثيرها بالنسبة إلى الجهات الفاعلة التي تشن الحرب وتواجهها، وإلى وكلائهم وآليات وسائل إعلامهم الجديدة والجمهور «(2010، الغلاف الخلفي للكتاب). يشير مصطلح «الحرب المنتشرة» إلى «نموذج جديد للحرب حيث (1) تواسط الإعلام في الحرب (2) يجعل العلاقات السببية أكثر انتشاراً بين الفعل والتأثير (3) خلق قدرًا أكبر من عدم اليقين لدى صانعي السياسة في إدارة الحرب» (المرجع السابق، ص 3).

يعد وصف المؤلفين لعملية التوسط الإعلامي في الحرب جزءاً لا يتجزأ من فهم ديناميات كيفية النظر إلى الصراع بين الحكومات والثوار في وسائل الإعلام، على الصعيدين الوطني والدولي. تصبح الحرب بوساطة الإعلام عندما تكون وسائل الإعلام متشابكة كثيراً داخل الصراع، بحيث يكون من المستحيل فهم الحرب ما لم يتم تمييز الدور المعني لوسائل الإعلام. (المرجع نفسه).

(4) وبحسب تقارير وفيرة، فقد تعرض الأطفال للتعذيب بعدة طرق، بما في ذلك قلع الأظافر. هذا السلوك الوحشي أشرف عليه عاطف نجيب، ابن خالة الرئيس، الذي كان رئيس الأمن السياسي في درعا في ذلك الوقت.

(5) كان النظام، الذي كان خائفاً من قوة المعارضة اللاعنفية في تحييد سلطة الحكومة، يحاول يائساً إثارة المقاومة لأعمال العنف. كما يشير ستيفن زونس، فإن النظام كان «يدرك أن الشعب السوري كان على الأرجح سيدعم نظاماً يواجه تحدياً من قبل تمرد مسلح أكثر من دعمهم له عند مواجهته تمرداً مدنياً غير عنيف إلى حد كبير».

Stephen Zunes, "Supporting Unarmed Civil Insurrection in Syria," in The Syria Dilemma, edited by Nader Hashemi, Danny Postel, (Massachusetts, The MIT Press, 2013), 107-108.

حول عسكرة الانتفاضة انظر:

Emile, Hokayem, Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant, (London: The International Institute for Strategic Studies, Routledge, 2013), 8192-.

لأنه من خلال وسائل الإعلام، «تتحول» الحرب و «يعاد تشكيلها». (المرجع السابق، ص 5).⁽⁶⁾ حول أهمية التقارير المراعية للنزاع، يلاحظ روس هوارد، خبير دولي في النزاعات، أن «الصحفيين المحترفين لا يخططون للحد من الصراع. بل يسعون إلى تقديم أخبار دقيقة ونزيهة. ولكن غالباً ما يتم تقليل الصراع من خلال التقارير الجيدة» (2003، ص 2).

يمكن للصحافة الجيدة أن تقدم العديد من عناصر حل النزاعات: توجيه الاتصال، والتعليم، وبناء الثقة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة، وتحديد المصالح الأساسية، وتوفير المنافذ العاطفية، وتأطير الصراع، وحفظ ماء الوجه، وبناء الوعي، وبناء الحلول، وتشجيع توازن القوة. (المرجع نفسه، ص 8-9).

وفقاً للدليل اليونسكو حول التقرير الإعلامي المراعي للنزاع، يجب ألا يكون التقرير الجيد تشهيرياً أو مشتتاً أو خبيثاً أو فاسداً. ما هو ضروري للوفاء بمتطلبات ما يسمى بالصحافة الجيدة في أثناء النزاع العنيف هو ما يلي: الدقة، والحياد (الحفاظ على التوازن)، والتحلي بالمسؤولية. (Dzabija, 2016, ص 20).

من ناحية أخرى، من المسلم به أن التغطية الإعلامية تعتمد مدى الحرية على الأرض. عندما يكون ضغط الحكومة على وسائل الإعلام محدوداً - في الأنظمة الديمقراطية - يجب أن يعكس نطاق التقارير تفضيلات وسائل الإعلام التقليدية تجاه التطورات الدرامية الجديدة والواسعة النطاق التي تتحدى الحكمة التقليدية وتسلط الضوء على عدم استدامة الوضع الراهن. عندما تكون القيود السياسية على إعداد التقارير أكثر شدة - في الأنظمة غير الديمقراطية - فإن التفضيلات الأكثر تحفظاً للدولة ستقود نطاق التغطية، ما يؤكد شرعية وحمية النظام السائد (Baum & Zhukov, 2015, ص 1).

لا شك أن الإعلام العربي بعد 2011 يعاني من أزمة متعددة الجوانب (أخلاقية، بيروقراطية، إدارية، إلخ). وفقاً لمؤشر حرية الصحافة لعام 2019، تم تصنيف الدول العربية، مثل مصر والسعودية والبحرين وسورية ضمن أسوأ 20 دولة. ("2019 2019", Press Freedom Index). أصبحت وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية، التي يُفترض أنها «السلطة الرابعة»، آلية اتصال للحكومات الاستبدادية، وليس الشعب.

الهدف من هذه الدراسة تقييم دور الإعلام السوري في «وساطة» الثورة من خلال عدم الإبلاغ عن الأحداث أو الإفراط في الإبلاغ عنها، الأمر الذي أدى بدوره إلى انتشار حرب أو صراع. لغرض الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي. يقتصر نطاق الدراسة على وسائل الإعلام المرئية الرسمية وشبه الرسمية خلال الأشهر الستة الأولى من الثورة السورية، من آذار (مارس) إلى آب (أغسطس). هذه الفترة ذات أهمية خاصة، حيث تحولت الحركة الاحتجاجية اللاعنافية خلالها باتجاه

(6) حول دور وسائل الإعلام كميّس و تهديد لبناء السلام ومنع النزاعات انظر:

Piers Robinson, Philip Seib and Romy Frohlich (eds), Routledge Handbook of Media, Conflict and Security, (Routledge, 2016).

العسكرة.⁽⁷⁾ والعينات المختارة هي التلفزيون السوري، والإخبارية، ونور الشام (رسمي)⁽⁸⁾، وتلفزيون الدنيا⁽⁹⁾ (شبه رسمية).

من ناحية أخرى، تدعو الدراسة إلى القيم الأساس لأخلاقيات الإعلام المبنية على المنظور الإسلامي. توفر هذه القيم مخططاً لأولئك الذين يطمحون إلى الانخراط في مجال المعلومات العامة وضمنان الموثوقية والصدقية في مهنتهم.

مراجعة الأدب

نظرًا إلى أن الحرب على سورية أصبحت حدثًا عالميًا وأزمة إنسانية، فإن عددًا كبيرًا من الكتب وفصول الكتب والمقالات الصحفية والمجلدات المحررة والأطروحات تغطي عددًا لا يحصى من المجالات البحثية ذات الصلة، بما في ذلك التغطية الإعلامية ونقل الأخبار، على المستويين الوطني والدولي.

تبحث أطروحة دزيبجة (2016) Dzabija في العوامل التي تؤثر في تحيز التقارير في التغطية الدولية للحرب السورية. مع أخذ ثلاث دول على أنها دراسات حالة، (المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا)، تحلل هذه الدراسة أنواع الأحداث (الخسائر المدنية التي تسبب بها المتمردون أو الحكومة) التي تغطيها وسائل الإعلام في الدول المذكورة أعلاه في 50 يومًا محددًا من زيادات في عدد الضحايا بين مايو (أيار) 2014 ومايو 2016. في مشروعها، تستخدم مفتي (2012) Moufti منهجية تصميم انعكاسية مع عناصر التصميم الجرافيكي والصحافة صورة مرئية لمراقبة الهيمنة الإعلامية في سياق الثورة السورية.

على النقيض من ذلك، تبحث دراسة العريدي (2017) Aridee - في وسائل الإعلام الثورية من حيث بنيتها الخطائية وأنماطها اللغوية، ومن ناحية أخرى، تناقش بعض التحديات التي منعت وسائل الإعلام هذه من خلق بديل فعال لوسائل الإعلام الموالية للنظام.

يقارن فارس (2015) Fares دور الإعلام الموالي للنظام بآليات عمل الإعلام الثوري من 2011 إلى 2013. علاوة على ذلك، يشير إلى الأداء المتوسط بشكل عام لوسائل الإعلام الموالية للنظام، مثل المحسوبة والرقابة الحكومية وافتقار المهنية، إلخ.

تسعى أطروحة شمس الدين (2013) Chams Eddin للإجابة عن السؤال الرئيس «ما مدى فعالية التطليل السوري الرسمي في إملاء وصف سردي للأحداث على الأرض في سورية التي حالت دون

(7) اعترف بشار الأسد أن عسكرة الانتفاضة حدثت خلال الفترة المذكورة أعلاه. تم الاسترجاع 9 أكتوبر (تشرين الأول)، 2015.

<https://www.youtube.com/watch?v=LYLpZ-b501c>

(8) محطة تلفزيونية فضائية دينية مقرها دمشق، انطلقت في تموز 2011.

https://www.facebook.com/pg/nour.elsham.channel/about/?ref=page_internal

(9) قناة تلفزيونية خاصة يملكها رامي مخلوف ابن عم بشار الأسد. تم الاسترجاع 8 يوليو، 2019.

<https://arabic.arabianbusiness.com/business/media-marketing/2009/jul/512407/>

الدعم الدولي الفعال للتغيير الديمقراطي؟» (المرجع نفسه، ص 2). يركز الكاتب على الستة عشر شهراً الأوائل من الثورة السورية من مارس (آذار) 2011 إلى يوليو (تموز) 2012.

بينما تملأ الأعمال المهمة المذكورة أعلاه الفجوة البحثية في مجال البحث الخاص بهم، تركز هذه الدراسة بشكل أساسي على كيفية توسط الإعلام للثورة/ الحرب في سورية خلال الأشهر الستة الأولى وتحويلها وإعادة بنائها من خلال التغطية الإعلامية الرسمية وشبه الرسمية، التي أبلغت بشكل يكاد يكون حصرياً على الجرائم والخسائر التي يتسبب فيها المتمردون.

تطبيق النظام

من الناحية النظرية، تدعو المادة 38 من الدستور السوري إلى الحق في حرية التعبير والصحافة. لكن عندما يتعلق الأمر بالتطبيق العملي، يبدو هذا الحق خاوياً وباطلاً. ("Freedom of the Press," 2012, Syria). على سبيل المثال، تسمح حالة الطوارئ لعام 1963 للسلطات باعتقال الصحفيين بتهم غامضة تتعلق بتهديد الأمن القومي. (المرجع نفسه).

تخضع جميع وسائل الإعلام في سورية لسيطرة ومراقبة كبار المسؤولين العسكريين ومقار الأجهزة الأمنية. (Fares, 2015, ص 187-188). منذ بداية الانتفاضة، كانت وسائل الإعلام الرسمية تتمتع بالميزة الكاملة على التقارير الميدانية، ومع ذلك تم طرد وسائل الإعلام العربية والأجنبية، وبالتالي مُنعت من الوصول الرسمي إلى تغطية الأحداث. (انظر الأمثلة في "Freedom of the Press," 2012, Syria).

أفاد المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCMFE)، وهو منظمة غير حكومية مقرها دمشق، أن الحكومة السورية دعت إلى «إعلان رسمي للحرب على وسائل الإعلام» (المرجع نفسه). تم توثيق أكثر من مئة حالة انتهاك ضد صحفيين ومراسلين وغيرهم، من آذار (مارس) إلى أكتوبر (تشرين الأول) 2011. (المرجع نفسه).

واعتمد إعلام النظام، المنفصل تماماً عن القيم الراسخة لمهنته الاستراتيجيات التالية:

أ. تحريف التقارير وتشويه الحقائق

لقد عمل النظام، إلى جانب وسائل إعلامه المتعاونة معه، بلا كلل لإقناع الأجانب بأن سورية بخير، وكل شيء على ما يرام.

على سبيل المثال، ادعت الدنيا والإخبارية السورية في أبريل (نيسان) 2011، أن المتظاهرين في منطقة الميدان بدمشق لم يكونوا سوى مواطنين يحتفلون ببركات المطر بعد فترة من الجفاف. (Fares 2015, ص 190، Eddin 2013, ص 46).⁽¹⁰⁾

في سياق إيجابي للوضع، قالت ريم حداد (مديرة التلفزيون السوري آنذاك) للـ BBC في مقابلة

(10) شاهد الفيديو. تم الاسترجاع 8 أغسطس (آب)، 2019.

في 13 يونيو (حزيران) 2011 إن سكان جسر الشغور، وهي مدينة في محافظة إدلب شمال غرب سورية، بالقرب من الحدود التركية موجودون هناك لزيارة أقاربهم. (Fares 2015 ص 190، Starr 2012 ص 71).⁽¹¹⁾

ب. لعبة اللوم

في مناسبات عديدة في البرامج التلفزيونية، استخدمت وسائل الإعلام الرسمية بطاقة المؤامرة، ملقية اللوم على القوى الأجنبية التي كانت العقل المدبر للاحتجاجات الأولية. لماذا؟ لأن سورية كانت ولا تزال دولة صمود ومقاومة لدولة إسرائيل وحلفائها.

وهنا الدليل! تقارير وأخبار عن أسلحة وأموال خزنتها الجماعات الإرهابية والمسلحة في المسجد العمري في درعا. (Eddin، 2013، ص 30). ولصدقية التقارير، أجرت وسائل الإعلام لقاءات مع شخصيتين شهيرتين في درعا هما الشيخ أحمد الصياصنة إمام الجامع العمري، ورزق أبا زيد مفتي درعا⁽¹²⁾ اللذان أكدا وجود «مؤامرة أجنبية». (تلفزيون الإخبارية، 10 مايو (أيار) 2011). لكن ما لم يراه الجمهور هو أن الرجلين تعرضا للابتزاز للظهور على شاشة التلفزيون من أجل توفير صدقية للرواية الرسمية.⁽¹³⁾

ج. تشويه سمعة الخصم

بأسلوب دفاعي فطري، نسبت وسائل الإعلام الحكومية سمات النظام المعيبة للمعارضة.

ففي الأيام الأولى للانتفاضة، وصفت وسائل الإعلام المتظاهرين السلميين الذين يحملون أغصان الزيتون بأنهم متطرفون وإرهابيون ومتآمرون. (Eddin 2013، ص 28). وبث التلفزيون السوري وقناة الدنيا اعترافات قسرية لمن يسمون بالإرهابيين في درعا. (Eddin 2013، ص 30). كما قامت

(11) شاهد الفيديو. تم الاسترجاع 8 أغسطس (آب)،

<https://www.youtube.com/watch?v=h6k7AVtstqo>

(12) أعلن أبا زيد استقالته بسبب قمع النظام الدموي للتظاهرات.

(23 نيسان/ أبريل 2011) تم استرجاعه في 22 يوليو (تموز) 2015.

<https://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-149530.htm>

(13) واتهم النظام كلا الرجلين بأنهما العقل المدبر وراء انتفاضة درعا وبتدبير عمليات إرهابية مزعومة ضد قوات الأمن من قبل متطرفين سلفيين. ووجهت إليهم تهمة الحصول على موارد مالية وأسلحة من سلفيين مقيمين في السعودية، والدعوة إلى الجهاد، والتحريض على التظاهر، وإصدار فتوى تصف قوات الأمن السورية بـ «الصهاينة»، ودفع المال لمتطوعين لمهاجمة قوات الأمن وحرق مقرات حزب البعث.

Reinoud Leenders & Steven Heydemann, "Popular Mobilization in Syria: Opportunity and Threat, and the Social Networks of the Early Risers," Mediterranean Politics, vol. 17, no. 2, (July 2012): 152. The regime's allegations are debunked in the article, 151-154.

المحطتان ببث عدد من البرامج لمناقشة الطابع غير الأخلاقي لبعض الشخصيات المعارضة (مثل المثلية الجنسية، والخيانة السياسية، والرشوة، وما إلى ذلك). (Fares 2015 ص 190).

وزعت بثينة شعبان، المستشارة السياسية والإعلامية الرئيسة للأسد، أن خطبة يوسف القرضاوي في الجمعة (25 مارس (آذار) 2011)، تمثل دعوة واضحة ومباشرة للنزاع الطائفي في سورية. («مجلس الشعب السوري يطالب الرئيس الأسد بإيضاح الإصلاحات التي» ينوي اعتمادها). (2011) ("Majlis al-Sha' b al-souree yotalib al-ra'ees al-Assad bi eidah al-islamati yanwee 'itimadaha." 2011).

وبث قناة الدنيا مرارًا وتكرارًا تقاريرًا عن القرضاوي، وتلتها بمقابلات مع أنصار النظام الذين صوروه على أنه مصدر فتنة يشجع السوريين على قتل بعضهم بعضًا. (Eddin 2013، ص 42).

واكتفى القرضاوي في خطبته بالإشادة بالثورة السورية وتحدث مجازيًا عن وصول قطار الثورة إلى المحطة المهمة، مشبها الانتفاضة بالأحداث الأخيرة في تونس ومصر وليبيا. (المرجع نفسه). ومع ذلك، فهو لم يحرض على الطائفية.

د. التلاعب بالخطاب الديني

سورية بلد تنوع ديني. تتشكل الأغلبية العظمى من السكان السوريين من السنة الذين يمثلون نحو ثلاثة أرباع السكان المسلمين. بكونه دينًا سائدًا، للإسلام جذور عميقة في الأرض السورية، ويؤدي دورًا بارزًا في تشكيل الحياة الاجتماعية وثقافة الشعب السوري معًا.

لقد بذلت وزارة الأوقاف، الجهاز البيروقراطي للدولة، جهدًا غير عادية في تنفيذ أجندة النظام، ومهاجمة الفكر السلفي الوهابي المتشدد.

في هذا السياق من حرب الأفكار نشأت قناة نور الشام الفضائية. وهي قناة ثقافية واجتماعية ترتدي عباءة الإسلام. تتحدث عن الاعتدال، الأمر الذي يميز بلاد الشام.⁽¹⁴⁾ وعلى وجه التحديد، تبني نور الشام الاعتدال الديني بعيدًا عن التعصب والعنف، ما يعكس الخطاب الديني للعلماء السوريين لمواجهة الفكر المنحرف، والتوجهات الدينية المتطرفة.

يشير «الفكر المنحرف والاتجاهات الدينية المتطرفة»⁽¹⁵⁾ إلى السلفيين/ الجهاديين في السعودية وقطر.

بهدف إزعاج العقيدة السلفية، كثيرًا ما بثت نور الشام التجمعات الصوفية في المساجد، للاحتفال بالمولد النبوي (صلى الله عليه وسلم)، أو الذكر (ذكر الله).⁽¹⁶⁾

لما يقرب الثلاث سنوات، اعتادت نور الشام أن تبث خطبة الجمعة لمأمون رحمة، خطيب ما بعد الثورة في الجامع الأموي. حول هذا الشيخ الموالي للنظام بشدة المنبر إلى منصة مناهضة

(14) وهي تعرف اليوم بأنها (سورية، وشرق الأردن، ولبنان، وفلسطين).

(15) https://www.facebook.com/nour.elsham.channel/about/?ref=page_internal

(16) مبني على ملاحظتي الشخصية لما يزيد عن 4 سنوات.

للمعارضة، وشن هجمات خطابية ضد تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية وغيرهم.⁽¹⁷⁾ وفي الوقت نفسه، حافظ على تمجيد مستمر للجيش السوري وحزب الله وإيران وكذلك روسيا.

من جهة أخرى، كان هناك علماء شريعة قد رفضوا الظهور على شاشات التلفزيون على الرغم من الطلبات المتكررة. دفعت هذه المقاومة الأخلاقية وسائل الإعلام إلى استضافة القليل من العلماء أو أشباه العلماء الذين تحدثوا بطريقة وعظية عن مجموعة متنوعة من القضايا الخطرة، مثل الإسلام والديمقراطية، والإسلام السياسي، والحركات الإسلامية، إلخ.

هـ. تلميع صورة النظام

اتبعت وسائل الإعلام تكتيكات مختلفة لتثبيت للرأي العام «الدعم» السوري الأكبر للنظام أو الرئيس.

لهذا الغرض، بثت وسائل الإعلام بشكل متكرر تظاهرات مؤيدة للنظام، وأغانٍ تمدح سورية/ الرئيس، ومقابلات «عادية» مع المارة⁽¹⁸⁾ الذين أعلنوا رفضهم للمؤامرة، ودعوا إلى الوحدة الوطنية. (Fares 2015، ص 190-191).

في الحقيقة، ما كان يحدث على الأرض مختلف. كثير من المتظاهرين المزعومين «الموالين للنظام» ليسوا سوى موظفين حكوميين وعمال أجبروا على المشاركة وإلا سيواجهون العواقب. انضم الفتيان والفتيات في المدرسة، الذين طلبوا تعليق دروسهم، إلى التجمع. حتى سائقي الحافلات الصغيرة الخاصة أمروا بوضع حافلاتهم في خدمة المسيرات طوال اليوم.⁽¹⁹⁾

من ناحية أخرى، بث التلفزيون السوري بانتظام احتفالات الجيش السوري بتصويره على أنهم أبطال ومحررون. (Eddin 2013، ص 30). وقد نُظر إلى قوات النظام، إلى جانب الميليشيات الداعمة لها على أنهم أبطال؛ في القتل والختف والتعذيب والقصف وكذلك في ظاهرة «التعفيش»، وهو مصطلح من حقبة ما بعد الثورة يصف عمليات النهب والسرقة الممنهجة الواسعة التي يقوم بها الجيش السوري وحلفاؤه في جميع المناطق المهجورة الواقعة تحت سيطرة النظام (مليشيات الدفاع الوطني تنهب المكيفات، 2019). («2019»، National Defense Militias Loot Air Conditioners).

المناقشة

كما ذكرنا أعلاه، تركز التغطية الإعلامية في الأنظمة الديمقراطية على التغيير لا على الوضع الراهن، ولكن في الأنظمة غير الديمقراطية تعكس التغطية الإخبارية تفضيلات النظام. وبالتالي،

(17) استعيد في 2 مايو (أيار) 2018، <https://www.youtube.com/watch?v=ufZkfbqNcIo>

(18) تظهر التسجيلات من القنوات السورية الرسمية الأشخاص أنفسهم الذين تمت مقابلتهم مرارًا وتكرارًا في أجزاء مختلفة من البلاد. Fares, 191.

(19) وكان عدد لا بأس به من أصدقائي وأقاربي من بين الذين أجبروا على المشاركة بالقوة في المسيرات الموالية للنظام.

في حالة الحركات الاحتجاجية، تميل وسائل الإعلام إلى عدم الإبلاغ عن القمع الحكومي أو إلى التغاضي عنه. (Dzabija, 2016, p. 27).

تُعرف سورية بأنها دولة مخابراتية، حيث تهيمن أجهزة المخابرات، بالاشتراك مع عناصر موثوقة من الجيش على الناس، وذلك للدفاع عن النظام ضد التهديدات المتصورة، الداخلية منها والخارجية. وبحسب ليش Lesch، «أنشأ حافظ الأسد إلى حد كبير دولة المخابرات في سورية، بعد أن خلق مصفوفة متشابكة من الأجهزة الأمنية المتداخلة خلال فترة وجوده في السلطة» (2012، ص 5). عسكرت استراتيجية الأسد طويلة المدى تقريباً كل موارد وأجهزة الدولة: الاقتصاد، الصناعة، الأمن، التعليم، فضلاً عن الإعلام.

يتم تعيين المراسلين ومذيعي الأخبار والصحفيين على أساس الولاء للنظام، وكذلك الانتماء السياسي والطائفي، وليس على أساس الخبرة المهنية. (Fares 2015، ص 188-189؛ CF. Starr 2012، ص 2).

في هذا السياق من الهيمنة الأمنية والمحسوبة والرقابة، يتم تقييم ومناقشة الاستراتيجيات المذكورة أعلاه لوسائل الإعلام.

يبدو أن وسائل الإعلام تعتمد على قانون الدعاية الذي ينص على «كرّر الكذبة بتواتر كافٍ لتصبح الحقيقة» (Stafford, 2016). لكن الكذب لم يعد يعمل في عصر تدفق المعلومات الهائل، فضلاً عن نقص الخبرة المهنية حول كيفية إقناع الآخرين بأن أكاذيبك صحيحة. كما ذكرنا أعلاه، في بداية الاحتجاجات، زعمت وسائل الإعلام أن متظاهرين في الميدان بدمشق نزلوا إلى الشارع للاحتفال ببركات المطر. وهذا بلا شك معالجة سخيفة وخرقاء للقضية. أتذكر بوضوح كيف أصبح النظام ووكالاته الإخبارية موضع سخيرة، بغض في وسائل التواصل الاجتماعي في ذلك الوقت. وهكذا سميت قناة الإخبارية السورية «قناة المطر».

علاوة على ذلك، وبحسب قناة الدنيا، حيث تنشق الكذبات بلا قيود، أنشأت قناة الجزيرة التي تتخذ من قطر مقراً لها نماذج ضخمة شبيهة بمدنتي حمص وحماة، وكانت تبث مشاهد لجنود يضربون المدنيين ويطلقون النار عليهم. (Starr, 2012، ص 60). السبب وراء تلفيق الجزيرة لهذه الأخبار هو تشويه صورة الحكومة السورية. ومن الجدير بالذكر أن هذه «الكذبة الكبيرة» كانت السياسة المفضلة للنظام لعقود.

في الثمانينات، قال ممدوح عدوان، شاعر سوري من الطائفة العلوية: «الإعلام السوري يكذب حتى في حالة الطقس».⁽²⁰⁾

فيما يتعلق بلعبة اللوم، لا يمكن لأحد أن ينكر حقيقة أن ما يحدث الآن في الشرق الأوسط لا يمكن فهمه بمعزل عن جهد الدول الغربية المختلفة لإحداث الانقسام والفوضى في الشرق الأوسط.

(20) تم الاسترجاع في 8 يوليو (تموز) 2019، <http://www.welateme.net/erebi/modules.php?n=ame=News&file=article&sid=8459#.XVEdgPizbiU>

على سبيل المثال، تُظهر وثيقة (KIVUNIM)، التي كتبها الصحفي الإسرائيلي عوديد ينون عام 1982، بوضوح الخطة الصهيونية للشرق الأوسط من خلال تقسيم الدول الإسلامية إلى انقسامات طائفية دينية، على أنها جزء من مشروع إسرائيلي توسعي. (Shahak, 1982). من الواضح أن هذا يحدث اليوم مع بلقنة [البلقنة بمعنى تقسيم دولة إلى عدة دويلات معادية لبعضها بعضاً من دولة أخرى] العراق وليبيا إلى دول صغيرة واستخدام المتمردين المدربين الذين يتم إرسالهم إلى أماكن مثل سورية لإحداث اضطرابات وحرب أهلية.

في عام 2006، تحدثت وزيرة الخارجية الأميركية كوندليزا رايس، خلال زيارتها لتل أبيب عن «فوضى خلّاقة» لتشكيل «شرق أوسط جديد». (Rihami, 2015, ص. 116). تزامن مصطلح «الفوضى الخلّاقة» مع فورة نشاط في مشروع يسمى «الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا». (المرجع نفسه). ليس من الصعب رؤية ارتباط بين الاضطرابات الحالية في المنطقة وهذه الخطة لإعادة رسم شرق أوسط جديد.

وبالمثل، ليس من الصعب أن ندرك أن المؤامرة الخارجية ضد سورية لم تكن لتتحقق لولا قمع النظام الشرس للمتظاهرين إلى جانب تجاهله المتهور لجميع الحلول السياسية. سمحت هذه السياسة العنيدة بحرب وحشية طويلة الأمد، تمزج بين صراعات القوى الإقليمية والكرهية الطائفية. على سبيل المثال، أدى تدخل حزب الله إلى تصعيد «طائفية» الصراع، مما وفر نقطة تجمع عاطفية للتعبئة الشعبية. (Erlich, 2014).

عززت تغطية الإعلام الرسمي للأحداث من جانب واحد الافتراض أعلاه حول الإعلام الحكومي غير الديمقراطي من جهة، وتسببت في مناخ عدم الثقة والاستياء العميق بين السوريين تجاه «السلطة الرابعة» الفعلية من جهة أخرى. حيث نقل مفتي دمشق خلال لقائه مع بشار الأسد عام 2011، رسالة من الاستياء الشعبي من الدور غير الأخلاقي للإعلام. «سيادة الرئيس، عندما نشاهد الأخبار عبر وسائل الإعلام لدينا، نشعر بالاشمئزاز». أجاب الرئيس: «أنت محق، إعلامنا متخلف». (A. Bezim, اتصال شخصي، 24 آذار 2016). بسبب الشعور المتزايد بعدم الرضا، تم الإبلاغ عن الكثير من حالات الانشقاق عن قطاع الإعلام.

(Eddin, 2013, p. 47; "Freedom of the Press: Syria," 2012).

بحثاً عن بديل لرواية وسائل الإعلام الرسمية للصراع، تمكن الناشطون السوريون من بناء رواية مضادة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي وفرت مساحة لمجموعة من الآراء والأحداث. (انظر Marnicio, 2014).

على حد تعبير أستاذ القانون الكندي جويل باكازن، فإن وسائل الإعلام التابعة للنظام هي في الأساس «مخلوق سيكوباتي»، غير قادر على التعرف على الأسباب الأخلاقية أو التصرف بناءً عليها للامتناع عن إيذاء الآخرين» (3, ص. Edwards & Cromwell, 2006).

أخلاق الإعلام: المبادئ الإسلامية

إن الإسلام إضافة إلى كونه معتقداً دينياً وروحياً، هو نظام حياة متناسك، ونظام اجتماعي، وفلسفة حياة، ونظام للمبادئ الاقتصادية، وقاعدة للحكم. يوفر الإسلام لأتباعه شريعة أخلاقية تغطي كل جانب من جوانب الحياة، بما في ذلك الإعلام. ومن أهم هذه الأخلاق ما يلي:

أ. الصدق والعدالة

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ)
(المائدة: 8)

إنه إلزام قانوني واجتماعي على وسائل الإعلام الرئيسة أن تقول الحقيقة، مهما كان الثمن. الثورات العربية جعلت الناس يعيدون التفكير في دور الصحافة/ الإعلام في نشر المعلومات الصحيحة والدفاع عن قضية العدالة. ونتيجة ذلك، لجؤوا إلى وسائل التواصل الاجتماعي، بديلاً من الرواية التي تسيطر عليها الحكومات حول الصراع، للتعبير عن مخاوفهم. (انظر Storck, 2013، ص 3-4).

ب. الحرية والمسؤولية

(لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)
(البقرة: 256)

يرى الإسلام أن الإيمان هو مسألة قناعة. فهو لا يسعى أبداً إلى تحويل الناس إلى الإسلام عن طريق الإكراه أو التهديد أو الضغط. لذلك، بما أن حرية العقيدة، وهي أبسط حقوق الإنسان، مكفولة، فإن أنواع الحرية الأخرى (حرية التعبير والضمير والصحافة وما إلى ذلك) محمية ومضمونة. (انظر Kamali, 1994).

لكل فرد الحرية في التعبير عن رأيه بكونه حقاً أساساً من حقوق الإنسان. من دون حرية التعبير، يستحيل تطبيق المبدأ الإسلامي «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». هذه الحرية، مع ذلك، يجب أن يكون لها حدود معينة، ولا يمكن أن تؤخذ في المعنى المطلق. (Jallow AY, 2015، ص 1-4).

لذلك، يجب أن تمارس وسائل الإعلام الحرية في نطاق المسؤولية الاجتماعية. في جمع الأخبار أو التقارير الإخبارية، يتعين على الإعلاميين أداء مسؤوليتهم الاجتماعية الأخلاقية المتمثلة في تمثيل القضايا التي تهم الآخرين. على سبيل المثال، يواجه الصحفيون معضلات أخلاقية تتعلق بالموازنة بين الحقوق المتنافسة للخصوصية، وحرية التعبير، أو حق الجمهور في المعرفة. (انظر Malik, 2015، ص 264-266؛ White, 2011، ص 12-14).

ج. الدقة والصدق

(وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)

(الإسراء: 36)

ومن خصائصه المثيرة للإعجاب أن الإسلام لا يقبل الافتراضات ولا يسمح بأي شيء على أساس الشك أو الأسطورة. يجب إثبات كل نظرية أو عقيدة أو حجة أو حتى إيمان بأدلة ملموسة وأساس متين.

وتعليقاً على الآية السابقة قال سيد قطب:

تؤسس هذه الكلمات القليلة منهجاً كاملاً للعقل والقلب البشريين، يتضمن النهج العلمي الذي بدأت البشرية بتطبيقه مؤخراً.... إن التأكد من كل تقرير أو فعل أو موقف قبل إصدار حكم بشأنه هو جوهر المنهج القرآني. (2008، المجلد 11، ص 163).

من ناحية أخرى، فإن القرآن، بينما يدعو إلى دقة المعلومات أو التقارير، يدين نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة (القرآن، 49:6). كما يحذر من الإضرار بسمعة الآخرين وشرفهم (القرآن 24:23).

وعلى نفس المنوال، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم، في عدة أحاديث صحيحة، ينصح المسلمين بعدم الانغماس في أعمال الباطل، ويوجههم بكيفية التأكد من دقة وصحة رواياتهم. حيث قال: «أَفْرِي الْفَرِي أَنْ يُرِي الرَّجُلَ عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تُرِيَا» (Qutb, 2008، ص 163). كما أنه قال «من الممارسات السيئة حقاً أن يبدأ الرجل بيانه دائماً بعبارة «يُدعى» (المرجع نفسه). وفي مكان آخر، نُقل عنه قوله: «امتنعوا عن الافتراض، لأن الافتراض هو أساس أسوأ الأكاذيب» (المرجع نفسه، ص 164).

بناءً على هذه التعليمات التقليدية، يتم صياغة شعار البحث العلمي / الإسلامي:

إِنْ كُنْتَ نَاقِلاً فَالصَّحَّةُ أَوْ مَدَّعِيًّا فَالدَّلِيلُ.

(Al-Buti, 1997 / ص 34).

يجب أن تفي وسائل الإعلام الجيدة أو الموثوقة في أثناء الحرب أو النزاع بالمتطلبات التالية:

الدقة والنزاهة (الحفاظ على التوازن) والمسؤولية. تشير الدقة إلى الحصول على المعلومات الصحيحة - وهي واحدة من أهم الشروط. يجب إعادة التحقق من الحقائق كما حدثت، وتهجئة الأسماء والأدلة والحقائق قبل الإبلاغ عنها. النزاهة (التوازن) وتشير إلى عدم الانحياز. هناك دائماً طرفان في أي نزاع، وإشراك الطرفين ضروري للحفاظ على التوازن. ترتبط المسؤولية بالتزامات الصحفيين تجاه المجتمع الذي ينقلون الأخبار إليه، وتجاه الأشخاص الذين يقومون بتغطية أخبارهم. يجب على الصحفيين حماية مصادرهم واستخدام أساليب صادقة للحصول على الأخبار (دون خرق القانون). (Dzabija, 2016، ص 20).

إذا تم أخذ هذه القيم الأساس بالحسبان، فإنها تمكن المؤسسات الإعلامية، بكونها أداة قوية، من الحد من أسباب الصراع واستكشاف فرص الحل.

الاستنتاج

تتظاهر وسائل الإعلام بأنها تمثل نفسها على أنها نوافذ نزيهة واضحة على العالم. ومع ذلك، فهي في الواقع تشكل نظام تطيل لمصالح محددة (على سبيل المثال، النخبة، والنظام، وما إلى ذلك).

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الممارسات التي تفسر الأزمنة الأخلاقية في التغطية الإعلامية الرسمية وشبه الرسمية ونشر الأخبار عن الانتفاضة المبدئية في سورية. لقد رأينا كيف تم تشويه الحقائق الأكثر وضوحًا وقمعها وتهميشها وتجاهلها من وسائل الإعلام هذه. على مدى العقود الأربعة الماضية، نجح النظام في تأسيس إعلام الدمى. دفعت وسائل الإعلام التي تفتقر إلى الخبرة المهنية وأخلاقيات الإعلام، المتظاهرين والناشطين إلى نشر سيل من المعلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ما يشكل تحديًا تنافسيًا لرواية النظام.

أخيرًا، سلطت الدراسة بإيجاز الضوء على المعايير الإسلامية لوسائل الإعلام الأخلاقية التي تسعى وراء إخبار حقيقية، وجديرة بالاهتمام.

المراجع

- A-l 'Aridee, Y. (2017). *Al-Bunyah al-khitābiyyah li l'lām al-thawrah al-souriyyah*. Doha: Markaz al-Jazeera Ildirasāt.
- Baroudi, Same E. (2004). The 2002 Arab Human Development Report: Implications for Democracy. *Middle East Policy*, 11, (1), 132-141.
- Baum, M. A., & Zhukov, Y. M. (2015). Filtering revolution: Reporting bias in international newspaper coverage of the Libyan civil war. *Journal of Peace Research*, 1-17.
- Boubakri, A. (2015). Interpreting the Tunisian Revolution: Beyond Bou'azizi, in L. Sadiki (Ed) *Routledge Handbook of the Arab Spring* (pp. 65-76). New York, London: Routledge.
- Al-Buti, M. S.R., (1997). *Kubrā al-yaqīniyyāt al-kawniyyah: wujūd al-khāliq wa wazīfat al-makhlūq*. Damascus: Dār al-Fikr.
- Dzabija, N. (2016). *International Media Coverage of the Syrian Civil War: What Factors Affect Reporting Bias?* (Unpublished MA thesis). Webster University, Missouri, USA.
- Eddin, C. (2013). *The Assad Regime's Propaganda: Manipulation Through Messaging at the Beginning of the Arab Spring Uprising in Syria* (Unpublished MA thesis). Georgetown University, Washington, D.C, USA.
- Edwards, D., & Cromwell, D. (2006). *Guardians of Power: The Myth of the Liberal Media*. London: Pluto Press.
- Erlich, R. (2014). *Inside Syria: The Backstory of Their Civil War and What the World Can Expect*. New York: Prometheus Books.
- Fares O. , (2015). Pro-Regime versus Oppositional Media: During the Revolution 2011-2013, in L. Sadiki (Ed) *Routledge Handbook of the Arab Spring* (pp. 187-196). New York, London: Routledge.

Freedom of the Press: Syria, (2012). Retrieved July 8, 2019.

><https://freedomhouse.org/report/freedom-press/2012/syria><.

Ganea, N. (ed.). (2013). *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Gelvin, J. (2015). *The Arab Uprisings: What Everyone Needs to Know*. (2nd ed). Oxford: Oxford University Press.

Hoskins A., & O'Loughlin B. (2010). *War and Media: The Emergence of Diffused War*. Malden, MA: Polity Press.

Howard, R. (2003). *Conflict Sensitive Journalism: A Handbook for Reporters*.

IMPACS-International Media Support. Vancouver and Copenhagen.

Jallow AY. (2015). Freedom of Expression from the Islamic Perspective. *J Mass Communicat Journalism* 5:278. 1-4. <https://doi:10.4172/2165-7912.1000278>

Leenders, R. & Heydemann, S. (2012). Popular Mobilization in Syria: Opportunity and Threat, and the Social Networks of the Early Risers. *Mediterranean Politics*, 17, (2), 139-159.

Lesch, D. (2012). *Syria: The Fall of the House of Assad*. Yale: Yale University Press.

Lister, C. R. (2015). *The Syrian Jihad: Al-Qaeda, the Islamic State and the Evolution of an Insurgency*. London: Hurst & Company Publishers Ltd.

Majlis al-Sha'b al-souree yotalib al-ra'ees al-Assad bi eidah al-islahat allati yanwee 'itimadaha. (2011). BBC Arabic, Retrieved July 2, 2019.

>http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/03/110328_syria_monday.shtml<.

Malik, S. I. (2015). Islamic and Western perspectives on applied media ethics, *Intellectual Discourse*, 23, (2), 255-274.

Marnicio, A. (2014). From Progressive to Repressive: The Role of Social Media in the Syrian Conflict, in *Trajectories of Change: Challenge and Transformation in the Wake of the Arab Spring* (pp. 43-47). Texas: Rice University's Baker Institute for Public Policy.

Moufti, N. (2012). *Encoding Resistance: Graphic Design and Media Control in the Syrian Uprising* (Unpublished MA thesis). OCAD University, Toronto, Canada.

National Defense Militias Loot Air Conditioners. (2019). The Syrian Observer.

Retrieved July 2, 2019

><https://syrianobserver.com/EN/news/51660/national-defense-militias-loot-air-conditioners.html><.

Qutb, S. (2008). *In the Shade of the Qur'an*. Trans. M.A. Salahi. Leicester, UK: Islamic Foundation.

Rihami, S. (2015). Iraq's Revolutionary Cul-de-Sacs, in A. R. Dawoody et al (Eds) *Public Administration and Policy in the Middle East* (pp. 115-128). New York: Springer.

Shahak, I. (1982). *Greater Israel: The Zionist Plan for the Middle East*. Massachusetts: Association of Arab-American University Graduates, Inc. Belmont.

Storck, M. (2013). *Streaming the Syrian War: A case study of the partnership between professional and citizen journalists in the Syrian Conflict* (Unpublished MSC Dissertation). London School of Economics and Political Science, London, England.

Stafford, T. (2016). How Liars create the 'Illusion of truth,' BBC. Retrieved November 11, 2019

<<https://www.bbc.com/future/article/20161026-how-liars-create-the-illusion-of-truth><.

Starr, S. (2012). *Revolt in Syria: Eye-witness to the Uprising*. London: Hurst.

White A., (2011). Ethical Journalism and Human Rights, paper commissioned and published by Commissioner for Human Rights, Strasbourg. Retrieved August 8, 2019 <<https://rm.coe.int/16806da54a><.

Zunes, S. (2013). Supporting Unarmed Civil Insurrection in Syria, in H. Nader & D. Postel (Eds.) *The Syria Dilemma* (pp.101-118). Massachusetts: The MIT Press.

2019 Press Freedom Index, Reporters Without Borders, Retrieved August 8, 2019.

><https://rsf.org/en/ranking/2019><.



مراجعات وعروض كتب

■ أطوار التاريخ الانتقالي؛ مآل الثورات العربية

تأليف: مجموعة من المؤلفين

عرض: خولة سعيد

■ «تاريخ العلويين؛ من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية»

تأليف: ستيفان وينتر

ترجمة: باسل وطفة، أحمد نظير الأتاسي

عرض: فادي كحلوس



سجين الأفكار

لا شيء يثير رعبى سوى فكرة
لا يحبس فؤادى داخل صدرى سوى فكرة
ولا شيء يطلق روحى سوى فكرة
حتى لأشعر بنفسى أننى أيضاً مجرد فكرة
يارا وهبى

عرض كتاب: أطوار التاريخ الانتقالي؛ مآل الثورات العربية

مجموعة من المؤلفين

عرض خولة سعيد



كاتبة وصحافية سورية، متعاونة مع مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

خولة سعيد

يحتوي الكتاب على اثني عشر فصلاً، وكل فصل منها يمثّل ورقة أعدها أحد الباحثين:

في الفصل الأول: «ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى»، يبدأ كمال عبد اللطيف ورقته بمجموعة من المقدمات يناقش فيها مسألة التحقيب في التاريخ، خاصة ما اصطلح على تسميته بالمرحلة الانتقالية.

تستند الورقة إلى معاينة بعض ملامح الطور الانتقالي في كل من مصر وتونس، أما زاوية المعالجة فتعتمد على البعد الثقافي، انطلاقاً مما يسميه الباحث أزمّة المراجعات الكبرى، التي يمكن أن تفسح المجال لتأسيس قواعد جديدة في الفكر السياسي العربي، إذ يصبح الطور الانتقالي العربي مرادفاً في نظره لزمن المراجعات الكبرى في حاضرنا، بما يهدف إلى إصابة هدفين محددين، الأول هو «إعادة تأسيس مرجعية الحداثة السياسية في الفكر العربي»، والثاني «بناء نقط ارتكاز فكرية، تحاصر مأزق العودات والتراجعات التي ما فتئت تشكل مظهرًا ملازمًا لثقافتنا».

في إطار هذه المقدمات، يسعى المحور الأول من الورقة: «في سمات الطور الانتقالي العربي» لاحتضان الحدث، والانخراط في متابعة تداعياته وتحدياته ومآزقه، عبر إعادة بناء أهم مفاصله، اعتماداً على علامات بعينها تسمح بمعاينة الاختبار التاريخي الذي حصل لتيارات الإسلام السياسي في الحكم. يتناول هذا المحور عدة نقاط:

1 - انفجارات 2011، ثورة أم مؤامرة؟: تتحدث الورقة هنا عن حصول ذهول كبير وسط النخب، نتيجة للانفجارات التي تابعت في أغلبية البلدان العربية خلال سنة 2011، الأمر الذي أنتج مواقف رومانسية من الحدث وتداعياته، ومقابل ذلك، تبلورت مواقف أخرى ترى أن ما حدث تحكمت فيه خيارات خارجية.

2 - الإسلام السياسي في الحكم، الدهول على المقاصد: انطلاقاً من نتائج الانتخابات التي حصلت بعد انفجارات 2011، في كل من تونس ومصر والمغرب، وفوز تيارات الإسلام السياسي فيها، يكشف البحث أمرين اثنين، يشير الأول إلى «عدم قدرة الفاعل السياسي على إدراك نوعية التحول الراسم لملامح أفق في الانتقال الديمقراطي المتدرج»، بينما يشير الثاني إلى عدم قدرته «على إدارة مرحلة تقع بين طورين مختلفين من أطوار التاريخ».

3 - الخطابات السياسية وصناعة مآزق الطور الانتقالي: فالشعارات وبرامج الإصلاح التي سادت في الميادين والساحات العمومية اختفت في الطور الانتقالي، لنصبح أمام سلطات تعمل على ترسيخ نفوذها وقيمها، من دون التفات إلى البرنامج المرحلي ومهامه المطلوبة، ولا إلى تعددية المجتمع وتعدد خياراته السياسية.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى المحور الثاني «مآزق وتحديات الطور الانتقالي العربي» الذي يتوقف أساساً أمام جوانب من معركة إعادة كتابة الدساتير العربية، بما طرحه من مفارقات وأسئلة.

1 - الدساتير الجديدة، اختبارات التاريخ الانتقالي: وهنا تشير الورقة إلى المعارك التي أثرت بمناسبة إعادة كتابة الدساتير، من قبيل الهوية والدين والدولة المدنية وموضوع الحريات الفردية، وقضايا الإرهاب والتكفير، على سبيل المثال لا الحصر.

2 - المآزق السياسي الانتقالي في قلب الجدل الدستوري: من خلال متابعتها لقضايا الاستقطاب السياسي، التي تلت وصول الإسلاميين إلى الحكم، ترى الورقة أن الجدل شمل جملة من القضايا الكبرى من قبيل الدين والدولة، وهو ما يعني استمرار الصراع السياسي والثقافي في الفكر العربي. وترى أنه على الرغم من أن الدساتير الجديدة قد استوعبت بعض بنودها جوانب من المرجعية الدولية لحقوق الإنسان والحريات، إلا أن ما يظل ناقصاً في أغليتها هو «الوعي التاريخي بدولة الحق والقانون، ونقص ذلك الأفق الفلسفي الحدائي المحايد للديمقراطية وقيمها». وبالتالي تكشف مختلف الصور التي اتخذتها المعارك الدستورية في المشهد الانتقالي «حدة المعارك السياسية المطروحة وارتباطها بالبعد الثقافي، كما تظهر هشاشة مشهدها الثقافي، وعسر تمثل النخب لأوليات الأفق الحدائي ومقوماته النظرية والتاريخية».

3 - إجراءات تفعيل مبدأ المراجعات الكبرى: فالاستقطاب السياسي القائم بين تيارات الإسلام السياسي والتيارات السياسية الحداثية، يتيح التقدم في معالجة الإشكالات الفكرية في إطار «بناء حداثه مطابقة لأسئلة تاريخنا، وتحديات طورنا الانتقالي». وضمن هذا الأفق، وفي انسجام مع مقتضيات مبدأ المراجعات الكبرى، تشير الورقة إلى ضرورة وضع جميع القضايا الخلافية موضع تفكير جماعي، عقلاني وتاريخي، ومن دون موارد ولا مخاتلة، خاصة ما يتعلق بالعلاقة بين الدين والسياسة ووظائف كل منهما.

في الفصل الثاني: «مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتفسير»، يبدأ حسن الحاج علي أحمد ورقته بمقدمة يحدد فيها المشكلة البحثية للورقة، والتي تتمثل بتحديد العوامل التي تتحكم في «التوازن الهش للفترات الانتقالية للثورات بين مؤسسات الدولة القديمة وتشمّل النظم والقيم والقواعد الرسمية وغير الرسمية وتتضمن آليات تنظيمية- والنخب المستفيدة منها من جهة؛ والمؤسسات الجديدة التي تسعى بعض القوى التي أحدثت التغيير الثوري لتكوينها». وتطلق الورقة من فرضية اعتبار المراحل الانتقالية بعد الثورات مراحل مفصلية يتوقف عليها مسار الثورات المستقبلية، بحكم أن العوامل الهيكلية التي كانت تؤثر في المحافظة على بقاء الأنظمة السياسية القديمة في كل من تونس ومصر وليبيا قد ضعفت بدرجة كبيرة، الأمر الذي مكّن فاعلين سياسيين من السعي لإحلال مؤسسات سياسية جديدة مكان القديمة». وتستخدم الورقة التحليل المؤسسي التاريخي.

تنقسم هذه الورقة إلى أربعة أقسام رئيسية، يتناول القسم الأول مفهوم الانتقال والقضايا المرتبطة به، ويستعرض القسم الثاني الإطار النظري ومنهجية البحث، أما القسم الثالث فيحلل أوضاع ما قبل الثورات، وفي القسم الرابع يتطرق البحث لسّمات وديناميات المراحل الانتقالية، ثم تتناول الورقة النتائج، وخاتمة تحتوي على أهم الآثار والدلالات النظرية والعملية لمخرجات البحث.

في القسم الأول «مفهوم الانتقال» ترى الورقة أن عددًا من دول الثورات العربية تعيش في حالات انتقال منذ ثلاثة عقود، غير أن مراحل الانتقال التي تعيشها دول الثورات العربية حاليًا مختلفة عن المراحل السابقة التي اتسمت بتغيير تراكمي تدريجي، في حين جاءت مراحل الانتقال التي أعقبت الثورات بعد تغيير نوعي انعكس في إطاحة الأنظمة السياسية.

وفي القسم الثاني «الإطار النظري ومنهجية البحث» تعتمد الورقة على مدخل المؤسسة التاريخية الجديدة. ويكمن الاهتمام الأساسي للتحليل التاريخي المؤسسي في معرفة درجة تأثير تباين الأشكال المؤسسية وترتيباتها على مخرج بعينه أو على مخرجات محددة. ويهتم التحليل بالتاريخ لأن المؤسسة بمجرد تكوينها في أي فترة تاريخية تستمر في البقاء لفترة طويلة وتؤثر على العملية السياسية وعلى المخرجات المرتبطة بها لفترات لاحقة.

تنتقل الورقة في القسم الثالث «إلى تحليل أوضاع ما قبل الثورات المؤثرة في المراحل الانتقالية، وهنا تعود إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، عندما بدأت ملامح الدولة بالظهور، وأصبحت المؤسسة العسكرية إحدى القوى الفاعلة في عدد من البلدان العربية.

في القسم الرابع «سمات وديناميات المراحل الانتقالية»، ترى الورقة أن كل مرحلة انتقالية تعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية هي: إرث مؤسسات الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري، ودرجة تجانس النخب. أولاً، إرث مؤسسات الدولة القديمة: وهي المؤسسات التي أطاحتها الثورة، وهنا يشير الكاتب إلى ما قاله نزيه أيوبي بشأنها «إن ما يشاع عن قوة الدولة العربية فيه تضخيم لا يعكس الواقع، فهذه الدولة ليست قوية وإنما هي قاسية. فالأخيرة تكره وتعاقب، بينما الأولى لها القدرة على تحقيق أهدافها». ثانياً، طبيعة التغيير الثوري: وهنا يميز الكاتب بين الثورات الكبرى، وهي تلك التي تحدث تغييرات شاملة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي الأيديولوجية السائدة، أو ما سمّته سكوكبول «الثورات الاجتماعية»، والثورات في البلدان العربية، التي لا ترتقي إلى الثورة الاجتماعية الشاملة، بحكم كونها حدثت من غير ترتيب وقصد، ويؤكد على أن الطريقة التي انتهت بها الأنظمة السلطوية سيكون لها أثر قوي على تفاعلات الفترة الانتقالية ومخرجاتها. ثالثاً، درجة تجانس النخب: وهي النخب التي قادت الثورات، فقد برز الصراع بصورة جلية وطريقة مركبة في مصر بين التيارات الإسلامية والقوى الليبرالية. وعمّق الصراع وزاد فيه تحرك النخب المرتبطة بما سمّي «الدولة العميقة»، وهي نخب عسكرية ومدنية.

أما النتائج التي توصلت إليها الورقة: أ- على الرغم من التغييرات المهمة التي طرأت على الأنظمة السياسية في مصر وتونس وليبيا، إلا أن أوضاعها لم تستقر بعد، وما تزال مراحلها الانتقالية مفتوحة. ووفقاً للتحليل التبعي، فإن مخاض التفاعل بين العوامل الثلاثة: إرث الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري، ودرجة تجانس النخب في الفترات الانتقالية سيؤدي في الغالب إلى إعادة إنتاج المؤسسات القديمة أو قيام نظام هجين في مصر، وإلى تكيّف المؤسسات في تونس مع البيئة السياسية الجديدة، وفي ليبيا ستفضي إلى قيام مؤسسات جديدة، أو الدخول في حالة من عدم الاستقرار. ب- كان الاستقطاب سمة غالبية في الفترات الانتقالية في الدول الثلاث، فعلى الرغم من أن مظاهره تختلف من دولة لأخرى، إلا أن طبيعته وجوهره واحد.

وتصل الورقة في الخاتمة، من خلال التحليل والنتائج، إلى أن المؤسسات تقوم بدور مهم في تحديد مخرجات الفترات الانتقالية في الدول الثلاث، وأن خيارات النخب الإستراتيجية تؤثر فيها البيئة المؤسسية، لتستعرض بعدها الدلالات والآثار النظرية والعملية للنتائج.

في الفصل الثالث: «قواعد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية: مؤشرات الديمقراطية وقياسها والتمكين في إطار التحولات العربية اليوم»، يبدأ أنطوان نصري مسرّه بالتأكيد على أن الدراسات حول الانتقال الديمقراطي في المجتمعات الغربية لا تنطبق بالضرورة على الحالات العربية المستجدة اليوم، وأن عالمية المبادئ الديمقراطية تتطلب تكييفاً في التطبيق استناداً إلى المعطيات المؤسسية والثقافية. ثم يقدم ورقته في أربعة محاور:

أولاً، مكونات الديمقراطية: تحدد الورقة مؤشرات الديمقراطية وقياسها بأربعة عناصر هي: انتخابات حرة ونزيهة، حكومة تعمل بشفافية ومسؤولية أمام مجلس النواب، حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية، مجتمع مدني فاعل، ويتفرع من هذه العناصر الأربعة الأساسية نحو مئة مؤشر فرعي. وتبين مقارنة أعمال مرصد الديمقراطية عالمياً وعربياً نقصاً في تكيّف المعايير مع الواقع العربي، وبخاصة في ما يتعلق بالبعد الثقافي. كما تحدد الورقة أبرز الشؤون في الثقافة

الديمقراطية عربياً، والتي يقتضي إدراجها وتثقيفها في المؤشرات والقياس والتحليل: 1. ثقافة القاعدة الحقوقية: العلاقات في البنيات التحتية في المجتمعات العربية، في العائلة والمدرسة ورفاق العمر والحبي التي تقوم غالباً على قوة ونفوذ وسلطة وموقع، وليس على قواعد حقوقية. 2. ثقافة المجال العام: فهذه الثقافة تشكو من التباس وتناقض، حتى في الفكر القانوني، نتيجة انتشار أيديولوجيات عربية كلية وتفسيرات متضاربة. 3. مؤشرات المدافعين عن المواطنين: إذ من الضروري أن تتضمن المؤشرات فاعلية الهيئات المختلفة والجمعيات والأفراد الذين يدافعون عن الآليات الديمقراطية وحقوق المواطنين. 4. مدينة المجتمع المدني: وهنا ينبغي التركيز على موضوعين أساسيين: الأول هو حرية تأسيس الجمعيات في الدول العربية، إذ يخضع التأسيس، باستثناء لبنان، لترخيص وليس لعلم وخبر. والموضوع الثاني هو مدينة المجتمع المدني، أي استقلالته عن السلطة ونشره لقيم مدنية في الممارسة والسلوك. إن ما تحتاجه المنطقة العربية في مجال قياس الديمقراطية ومؤشراتها والإصلاح هو وضع مؤشرات كمية ونوعية في آن معاً حول الثقافة الديمقراطية، وتخصيب ثقافي - تربوي للبحوث الديمقراطية كافة.

ثانياً، من الإطار المعرفي إلى الفاعلية: دراسة الديمقراطية في الدول العربية هي الجانب المعرفي حول الإصلاح. أما الإصلاح الديمقراطي الفعلي فقد يحتاج إلى أبحاث من نوع آخر، إلى ولوج في منهجيات وتمكين وقدرات وسلوكيات في الالتزام والدفاع وترسيخ المكتسبات والتثقيف والتعميم.

ثالثاً: الأطر المعرفية في دراسات الديمقراطية عربياً: تطورت الأبحاث حول مؤشرات وقياس الديمقراطية عالمياً، وتمتعت بخبرة في التطبيق والمقارنة على الرغم من الاعتراضات حول عالميتها وخصوصيتها. لكن ضرورة التمييز بين العالمية والخصوصية لا تقتصر على التباين بين الغرب والمجتمعات العربية. يجب أن يشمل التمييز كل مجتمع من دون استثناء من خلال إضافة واستكشاف معايير فرعية تفصيلية لا تناقض المؤشرات العالمية العامة، بل تجعل هذه المؤشرات أكثر استنتاجية. وفي جميع الأحوال، يتطلب انتشار الديمقراطية تكييفاً مستمراً للمؤشرات ومعايير فرعية، لأن العاملين في السياسة يطوّرون، هم أيضاً، أساليب العمل السياسي، وأحياناً يطوّرون أساليب التلاعب بالآليات الديمقراطية ذاتها لضرب الديمقراطية بلباس قانوني شكلاً. ثم تستعرض الورقة أبرز الأبحاث العالمية والعربية حول مؤشرات ومقاييس الديمقراطية.

رابعاً: من الدراسات الديمقراطية إلى الإصلاح الديمقراطي: حاجات وأولويات ومنهجيات للمستقبل

إزاء التضخم في طرق قياس الديمقراطية يكمن التوجّه حديثاً في البحث عن نوعية المسار الديمقراطي بالذات من خلال مؤشرات تم تطبيقها في أكثر من عشرين دولة بالتعاون مع Human Rights Center at the University of Essex-United Kingdom Larger State of Democracy, Network.

وتعرض الورقة هنا عدة مسائل: 1. مؤشر التنظيمات المهنية والنقابية كعنصر توازن تجاه التسلّط الحزبي، 2. فاعلية القوانين، 3. الحريات الدينية وعلمنة ديمقراطية عربية، 4. التخصيب التربوي، 5. شمول الدراسات العربية حول الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي الممارسات الإصلاحية النموذجية ميدانياً من منطلق التمكين الديمقراطي.

وتستخلص هذه الورقة التوليفية ثلاثة توجهات: 1. الاستفادة من التراكم المعرفي وإجراء اضافات عربية فرعية مكملة، 2. التمكين الديمقراطي، 3. لا مؤسسات من دون ثقافة ديمقراطية داعمة.

ما تحتاجه المنطقة العربية في مجال قياس الديمقراطية ومؤشراتها والإصلاح هو:

- وضع مؤشرات كمية ونوعية حول الثقافة الديمقراطية، وليس مجرد استطلاع الرأي معرفياً حول الإصلاح، وبخاصة في المدارس والبرامج التعليمية المدرسية والجامعية والسلوكيات اليومية.

- رصد مبادرات وانجازات في الثقافة المواطنة، في الحي والبلدية والادارات العامة والمحاكم...، إذ يظهر التغيير في السلوك الذي هو المؤشر لفعالية الأبحاث حول الإصلاح الديمقراطي.

- مؤشرات المدافعين عن المواطنين.

- مدنية المجتمع المدني.

يستخلص من الورقة ضرورة اعتماد المؤشرات وقواعد القياس العالمية والعربية، والتي توصلت إلى درجة عالية من التقنية والاختبار. وهناك حاجة بشكل خاص في الدول العربية، وفي المجتمعات عامة حيث الأنظمة استبدادية، أو غير ديمقراطية، أو في طور التحول الديمقراطي، أو حيث الديمقراطية مهددة (في حالة لبنان)، إلى توجيهين: أولاً، تثقيف مؤثر الإدارة الديمقراطية للتنوع الديني. ثانياً، إضافة مؤشرات حول عنصر المجتمع المدني الفاعل والديمقراطي.

وتختتم الورقة بالتساؤل: ما العمل في سبيل إدارة التحول الديمقراطي وصوغ الدساتير في المجتمعات العربية في إطار المستجدات وبروز الشارع العربي؟ ما السبيل للتوفيق بين الموروث التاريخي والإدارة الديمقراطية للتعديدية؟ يتطلب التحول الديمقراطي على مستوى المجتمع التوجهات التالية: نشر الثقة بدلاً من التشاؤم حول الوضع القائم، صحافة حرة ومستقلة وداعمة للمسار، تعزيز المواطنة خاصة من خلال بناء ذاكرة وطنية مشتركة، حوارات وطنية لمعالجة التناقضات التي عملت الدكتاتوريات على إخفائها وقمعها، تفعيل دور النقابات التي توفر البوصلة حول قضايا الناس اليومية، التمييز بين التعبئة - التي قد تنتشر بفضل وسائل التواصل الاجتماعي - والمشاركة المواطنة الواعية والملتزمة والهادفة، فضح أساليب التلاعب، وبخاصة من خلال خبراء في السياسة الطائفية وليس «الطائفية السياسية» كما هو متداول.

في الفصل الرابع: «تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول: تأملات في مآلات الثورات العربية وواقع نظريات الانتقال الديمقراطي»، يعرض عبد الوهاب الأفندي ورقته في ملخص وسبعة محاور وخاتمة. تركز الورقة في الملخص على أوجه القصور التي يعانيها التنظير في مجال الانتقال الديمقراطي، وأبرزها مركزية الأوروبية المفرطة، وندرة استخدام التجارب العربية لإثراء النموذج بإضافات نوعية للمعرفة، لذلك تسعى هذه الورقة لتقديم مساهمات متواضعة في هذين المجالين، انطلاقاً من إعادة صوغ فكرة الديمقراطية نفسها. وتشير الورقة إلى محاولات شجاعة تمت مؤخراً لإعادة تصحيح السجل التاريخي، من أبرزها تاريخ الديمقراطية الذي أعده جون كين، وأثبت فيه أن جذور الديمقراطية سابقة للتجربة الأثينية، وأن الجمعيات التمثيلية كانت معهودة في بلاد ما بين النهرين والمدن الفينيقية قبل ظهورها في أوروبا بقرون.

1 - تحديات التنظير للانتقال: لم تستطع محاولات التنظير الحديثة التأثير على التنظير السياسي حول الانتقال الديمقراطي، كما واجهت نظريات الانتقال في السنوات الأخيرة انتقادات حادة بسبب استنادها إلى جملة من الافتراضات الخاطئة، مثل الافتراض الذي يقول إن جميع الأنظمة التي تتداعى فيها الأنظمة الاستبدادية تتجه بالضرورة نحو الديمقراطية، وأن هذا المسار يمر بحقب محددة المعالم تمر عبر الانفتاح إلى الاختراق ثم ترسيخ الديمقراطية. وهذا يطرح بدوره سؤالاً جوهرياً حول ما إذا كانت عملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي ستتبع المسار الذي رسمته التجارب السابقة والنظريات المبنية عليها، أم أنها ستختط مساراً جديداً.

2 - الخوف من الشعب: تشير الورقة إلى الذعر الذي أصاب البعض من جراء الاعتقاد بأن الربيع العربي، عوضاً عن تدشينه لحقبة ما بعد الإسلامية، هو بصدد التحول إلى «صحوة إسلامية زاحفة». ولا شك أن هذا الظهور للإسلاميين في غمرة الاحتفال بعصر ما بعد الأيديولوجية قد أثار الذعر، وتحول الاستقطاب إلى مصدر خوف، بحيث أن كل طرف يرى في حرية الآخر خطراً على هويته ووجوده، وهذا بدوره يولد الخوف من الديمقراطية (أي الخوف من الشعب) مصدر هذا الخطر.

3 - مخاوف الانتقال: هناك ما يشبه الإجماع بين منظري الديمقراطية على ضرورة تجاوز الاستقطاب السياسي الحاد والطمأننة المتبادلة بين أطراف العملية السياسية لتأمين الانتقال الآمن إلى الديمقراطية واستدامتها. فالخوف من هيمنة مجموعة منافسة قد يدفع البعض إلى الاصطفاف خلف الحاكم المستبد بدلاً من الدفع باتجاه الديمقراطية، أو قد يؤدي إلى تفجر حرب أهلية في حال سقوط هذا الحاكم. وتشير الورقة إلى دراسات حديثة ترى أن أساس مشكلة العالم العربي مع الديمقراطية هي أنه لا يستوفي شرط روستوف الأساس في توفر الوحدة الوطنية، وبحسب ذلك فإن العالم العربي «لا يعتبر فقط أكثر منطقة غير ديمقراطية في العالم، بل هو كذلك أحفلها بالإقصاء العرقي والتمييز».

4 - الديمقراطية وفضائلها المتعددة: لقد استخدمت حجج متنوعة لتبرير ودعم الديمقراطية، ومن منطلقات عدة بين مختلف الثقافات. إذ تتميز الديمقراطية على غيرها من النظم بأنها نظام لا يوجد فيه خاسر، فالجميع فيه رابحون، لأنهم متساوون في الحقوق، ومزودون بضمانة تحمي الحد الأدنى من حقوقهم، والجميع مشاركون في السلطة، ولهم الحق في الترويج لمصالحهم وقيمهم والسعي لتطبيقها.

5 - إعادة تقييم نظريات الانتقال: ترى الورقة أن العقبة الأساس في وجه التوافق الضروري للانتقال الديمقراطي في المنطقة تتجسد في الشعور بانعدام الأمان بسبب الاستقطاب على أساس الهويات الدينية والعرقية والطائفية والسياسية، وليس بسبب خلافات «دينية» بالمعنى الدقيق.

6 - الانتقال الديمقراطي العربي: يرى كثيرون أن التحليل البنيوي القائم على قراءة خارطة المصالح الاقتصادية والهياكل الطبقيّة لا يصلح لتفسير الواقع العربي، وأن صعوبة الانتقال الديمقراطي تعود إلى البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات العربية، خاصة في ظل استمرار العقلية والمؤسسات القبلية والأبوية التي تناقض المرونة المطلوبة في المجتمعات الحديثة. كما تكفي نظرة سريعة إلى أوضاع العالم العربي لتؤكد غياب شرط الوحدة الوطنية، ووجود حالات استقطاب حادة، وأعقدها هو الاستقطاب الإسلامي-العلماني الذي يخبئ في ثناياه القلق وفقدان اليقين.

7 - الانتقال وأنواع الأنظمة: توضع معظم الأنظمة العربية في خانة «النظم السلطانية» التي تعتمد على هوى الحاكم ومزاجه، وتفقد إلى بنية مؤسسية ذات شأن لتعين على إنجاز الانتقال. وتتفاوت الأنظمة العربية في «سلطانتها»، وبالتالي في تراثها المؤسسي، إذ إن بعضها (سوريا وليبيا) أكثر سلطانية من الآخر (مصر وتونس). وكلما ضعفت المؤسسات كلما ثقل العبء على قادة الانتقال.

وفي الخاتمة تشير الورقة إلى أن التجربة العربية حالة متفردة من حيث نوع النظام منطلق الانتقال، ومآلات الانتقال الذي يمكن وصفه بأنه «انتقال مفتوح» يصعب التنبؤ بخواتيمه. خاصة بعد أن تبلورت المخاوف الناشئة عن صعود الإسلاميين في هيئة تحالف جديد من قوى داخلية وخارجية، وقد حقق هذا التحالف أكبر قدر من التماسك والنجاح في مصر، إذ مكن دولة الثقب الأسود من إعادة سيطرتها عبر أدواتها المحورية (المخابرات، الجيش، الشرطة، القضاء، والإعلام الرسمي)، ولكن هذه المرة في تحالف مع قوى سياسية ليبرالية وعلمانية وبعض الأقليات. وفي الحالة السورية أيضاً وحد الخوف من الديمقراطية طائفة من الفاعلين الدوليين (روسيا والصين) والإقليميين (إيران وحلفاءها في العراق ولبنان) مع فئات داخلية التفت حول مركبات دولة الثقب الأسود خوفاً من المجهول.

كما ركز كثير من منظري الانتقال على دور العامل الخارجي في تيسير أو عرقلة الانتقال، ولكن الحالة العربية تضيف أبعاداً أخرى، أهمها أن العامل الخارجي في العالم العربي هو داخلي أيضاً، سواءً من حيث دور «الدويلات» القائمة في كل بلد، أو بكون التدخلات الخارجية أكثر حدوثاً، وأشد شراسة هنا منها في أي منطقة أخرى.

لقد أثبتت تجارب الانتقال العديدة أن الطمأنة المتبادلة هي أهم شروط الانتقال الناجح. وهي لا تتأتي بمجرد بذل الوعود، وإنما تتولد من تقارب مواقف الفرقاء وزوال حالات الاستقطاب الحاد مع مرور الزمن، وهذا هو البعد الغائب في الأوضاع الانتقالية العربية، حيث مواقف الفرقاء تزداد تباعدًا، والاستقطاب يزداد حدة، وعدم اليقين في ازدياد. بالتالي، فإن المسألة لا تتعلق بالدين من حيث هو دين، ولا بالحركات الإسلامية خصوصًا، وإنما بمستوى عدم اليقين وحجم المخاوف المتبادلة. ومن هنا فإن الاستقراء الصحيح لمعوقات الانتقال الديمقراطي في الحالة العربية - الإسلامية لا يساعد فحسب في تطوير النظرية الديمقراطية، بل إن هذا التطوير بدوره يساعدنا في فهم أفضل لأوضاعنا.

في الفصل الخامس: «الدولة الوطنية العربية: حالة انتقالية مستمرة»، يبدأ رفعت رستم الضيقة ورقته بمقدمة يعرض فيها تمهيداً نظرياً لترسيم الحقل التاريخي الأيديولوجي المهيمن على العالم لدى انفجار انتفاضات الربيع العربي من أجل مقارنة إشكالية أفق التحول الديمقراطي لهذه الانتفاضات، والذي تتحرك فيه مقولة «المرحلة الانتقالية».

ويرى في مقدمته أن الدولة الوطنية العربية «تواجه اليوم أزمة إعادة إنتاج ذاتها كوحدة سياسية - أيديولوجية - اقتصادية متكاملة قبل وبعد انتفاضات الربيع العربي»، وبالتالي «لا يمكننا الكلام عن مرحلة انتقالية نحو ثورة ديمقراطية اجتماعية انطلاقاً من الدولة الوطنية كمرجعية عليا لهذه الثورة»، وهو ما يترتب عليه «أن أي تغيير ديمقراطي حقيقي لن يكون ممكناً داخل حدود الدولة الوطنية القائمة، بل

لا بد لها أن تتجاوز هذه الحدود، وتعيد تأسيس الحقل السياسي العربي ككل».

من هذا المنطلق، يرى أن مقاربة مقولة «المرحلة الانتقالية» اليوم لا بد لها «أن تتخذ من الحقل السياسي العربي ككل منطلقاً كمرجعية لأي تحول ثوري ممكن بعد التحرر من مقولة المرحلة الانتقالية ذاتها، ومن غاياتها التطورية النيوليبرالية الجديدة القائلة بالتطور التدريجي لتحقيق الديمقراطية والتنمية والعدالة الإجتماعية». وبالتالي يثبت في مقدمته شرطين أساسيين متلازمين هما: نقطة التخلي عن الدولة الوطنية العربية كمرجعية قائمة بحد ذاتها، ونقطة التخلي عن الفهم التطوري النيوليبرالي لعملية التحول السياسي «الانتقالي» المتدرج، من أجل إحداث الاختراق الإستراتيجي المطلوب لكسر الحصار الإستراتيجي المعمم اليوم على الحقل الإستراتيجي العربي.

ثم تنقسم الورقة إلى ثلاثة محاور:

أولاً، الدولة الوطنية العربية والحصار الإستراتيجي المستمر: تقوم شرعية الدولة عادةً على الحدث التاريخي المؤسس لها في الماضي، كما في حالات الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية أو غيرها من الأحداث التاريخية المؤسّسة. على العكس من ذلك، كانت شرعية الدولة الوطنية العربية منذ البداية قائمة على إمكانية التحرر من حدثها المؤسس، وذلك من خلال استبداله بحدث مؤسس موعود في المستقبل. حتى تحقيق ذلك الحدث المستقبلي الموعود تبقى شرعية هذه الدولة شرعيةً انتقاليةً مشروطة بما سوف تنجزه في المستقبل، وليس بما أرسى أسسه في الماضي. في هذه الإشكالية التاريخية الأيديولوجية تكمن الأزمة الشرعية الدائمة لهذه الدولة. لا يمكننا اليوم مقاربة مستقبل الدولة الوطنية العربية بعد انتفاضات الربيع العربي إذا لم نشخص هذا المأزق التكويني لولادة هذه الدولة وعجزها المتكرر والمستمر عن الخروج من هذا المأزق. ولذا تؤكد الورقة على وحدة الحقل السياسي العربي اليوم واقعيًا، وترى أن الدولة الوطنية العربية كوحدة عضوية متكاملة هي العقبة التاريخية أمام تحول وحدة الحقل السياسي العربي من وحدة سلبية إلى إيجابية. أما مظاهر هذه الوحدة السلبية القائمة فيمكن اكتشافها ببساطة، فهناك أولاً صعوبة في التمييز بين الحدود الداخلية والخارجية لتلك الدول، وكل أزمة داخلية هي في الوقت نفسه أزمة خارجية وبالعكس، وهناك ثانياً صعوبة في التمييز بين استمرارية النظام الحاكم واستمرارية الدولة ذاتها، فأى تفكك أو انهيار للسلطة القائمة، سواء كانت أسبابه داخلية أو خارجية، يحمل في طياته خطر تفكك وانهيار الدولة الوطنية ذاتها.

ثانياً، مرحلة انتقالية أم ثورة مضادة: تواجه الدولة الوطنية العربية أزمة إعادة إنتاج ذاتها بعد أن استهلكت واستنزفت كل إمكانياتها الأيديولوجية والمادية. لم ترتق انتفاضات الربيع العربي التي إلى مستوى الثورات، وما زالت حبيسة الإطار الأيديولوجي/الأسطوري للدولة الوطنية كإطار تاريخي موحد ومرجعية شرعية عليا. من هنا استحالة التحول التدريجي الداخلي لهذا الإطار باتجاه بناء نظام اجتماعي ديمقراطي سياسي بديل عن النظام السابق المنهار، ولذلك تتحول كل مرحلة انتقالية عاجلاً أم آجلاً إلى ثورة مضادة تعيد إنتاج النظام السابق بعناصر وأشكال جديدة.

ترى الورقة -بحسب أصاف بايات- أن هناك ثلاثة مسارات معروفة تاريخياً للتغيير، -1 المسار التغييرى الإصلاحى التدريجى القائم على تراكمات مستمرة من النضالات، -2 المسار القائم على

وجود حركة سياسية ثورية منظمة ذات برنامج سياسي ثوري بديل مع قيادة ثورية، -3 المسار التغييرى السريع القائم على الانهيار الداخلي المفاجئ للنظام القائم تحت وطأة الإضرابات والعصيان المدني العام. كما ترى أن انتفاضات الربيع العربي لم تتبع أيًا من هذه المسارات الثلاثة، وبالتالي تكمن خصوصية هذه الانتفاضات، في مصر وتونس واليمن، في نقطة مركزية متمثلة في عدم نجاحها في تحويل الزخم الجماهيري الهائل الذي أحدثته إلى مؤسسات ثورية بديلة تأخذ مكان مؤسسات الدولة القائمة، ويعود ذلك إلى عاملين اثنين: الأول هو السرعة القياسية التي نجحت فيها الانتفاضة الشعبية في إسقاط رأس النظام، والتي لم تعط قيادات الانتفاضة الوقت الكافي للتنظيم السياسي الإداري لإقامة مؤسساتها الجديدة. الثاني، وهو الأهم، أن القوى والحركات الاجتماعية التي قادت ونظمت الانتفاضات لم تكن أصلاً في وارد تغيير النظام بقدر ما كانت تطالب بإصلاحات ديمقراطية من داخل النظام القائم ذاته.

ثالثاً، الربيع العربي وإشكالية الشعب - النظام الثورة: بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على التجارب الانتقالية لبناء الشرعية الديمقراطية في دول الربيع العربي، فإن هذه التجارب ما زالت أسيرة النموذج الأيديولوجي الوطني التطوري السائد قبل الانتفاضات. هذا النموذج التطوري لإعادة إنتاج الدولة الوطنية لن يقود في نهاية المطاف إلا إلى إعادة حصار الطاقات الثورية الجماعية التي أطلقتها الانتفاضات.

في الفصل السادس: «محنة الانتقال الديمقراطي العربي: وعود الثورة، قلق المسارات ومعايير الأمل»، يؤكد الباحثان محمد سعدي، رشيد سعدي في مقدمة ورقتهما على أن ثورات الربيع العربي قد فندت مقولة الاستثناء الديمقراطي العربي المزمّن، وأن التحول الديمقراطي ممكن وقابل للتحقق، لكن تعثر عملية إعادة بناء النظام في فترة ما بعد الثورات يثير العديد من الأسئلة المقلقة والإشكاليات حول مآلات التحول الديمقراطي في العالم العربي. كذلك، لا يمكن فهم حالة الاضطراب والارتباك التي تميز الانتقالات العربية إلا في ضوء البنيات العامة للتجارب الانتقالية العالمية، فقد اتسمت عمليات الانتقال الديمقراطي التي عرفتها العديد من بلدان العالم بدرجة كبيرة من التعقيد وعدم اليقين، وبتعدد مساراتها وسياقاتها. بالتالي، لا يمكن فهم تعقد عملية الانتقال في العالم العربي من دون الوعي بخصوصية الحراك الثوري ومجمل السياقات الثقافية والاجتماعية التي أنتجته. فالثورات العربية لم تمثل في جميع جوانبها للنماذج الثورية التاريخية التي شهدتها العالم، خصوصاً من حيث غياب نظرية ثورية وأيديولوجية تغييرية وزعامات كاريزمية.

ولذلك تعتمد الورقة مقارنة مركبة تنطلق من فكرة التعقيد القائم، والتخلي عن مبدأ السببية الخطية، وإقرار مبدأ الحلقة السببية حيث السبب يؤثر على النتائج وهي تؤثر بدورها في الأسباب. كما تستعين بمنهجية بنوية تسعى لاستقراء الوقائع السياسية بحثاً عن المبادئ التفسيرية والمعاني العميقة المتحكمة في صيرورة الانتقال الديمقراطي. وتفترض الورقة بأن تعثر المسار الديمقراطي العربي يرجع في جزء منه لأزمة التواصلية وهيمنة ثقافة الانغلاق والإقصاء.

بناء على ما سبق تحاول الورقة ملامسة مختلف الإشكاليات المرتبطة بتأزم الانتقال الديمقراطي من خلال المحاور التالية:

أولاً- مأزق الانتقال الديمقراطي: في العجز عن بناء الوجود المشترك: دراسة العوامل التي حالت دون إرساء دينامية تواصلية كفيلة بخلق التوافق السياسي داخل المسارات الانتقالية العربية.

1 - صدمة ما بعد الثورة: بعد إسقاط الأنظمة مباشرة سادت أجواء من التفاؤل، وارتفع سقف التوقعات وسط المطالبة بالتخلص الشامل من جميع رموز الاستبداد، لكن في ظل التدهور الاقتصادي، واتساع الانفلات الأمني انتشرت مشاعر عدم الأمان والسخط بسبب الإحساس بعدم الوفاء بالوعود، وعدم استشعار تغيير حقيقي بعد الثورة.

2 - التغيير بين الممكن والمأمول: تشهد ديناميات الانتقال الديمقراطي ترابطاً وتفاعلاً بين مسارين متوازيين: هدم البنى القديمة وبناء النظام السياسي الجديد. لكن البدء بتفكيك منظومة الاستبداد لا يعني بالضرورة النجاح التلقائي للديمقراطية، إذ يبقى الهدم أكثر سهولة من البناء، لذلك فإن وهم البحث منذ البدء عن النقيض الشامل للأنظمة السابقة قد لا يكون في مصلحة الانتقال الديمقراطي.

3 - في فتنة الاستقطاب: تعتبر الانقسامات السياسية والفكرية سمة ملازمة لكل مسارات التحول الديمقراطي، وهو أمر إيجابي لأنه يجسد التعددية والحركة داخل المجتمع. لكن تعمق هذه الخلافات في التجارب العربية وسوء تدبيرها في غياب قواعد سليمة لاستيعابها، أدى إلى تآكل مساحات العمل السياسي المشترك، وأنتج تجاذباً عنيفاً تجاوز الحدود المقبولة للتنافس السياسي، ليتحول إلى حالة تناحر ومكيدة سياسية تقوم على منطق الاستعلاء والغلبة.

4 - انفجار الهويات «القاتلة» وسؤال العيش المشترك: لم تكن المطالب الهوياتية حاضرة بقوة في أثناء الثورات، فجيل الشباب الثوري تمرّد على التشكيلات الاجتماعية الطائفية والعائلية والقبلية التي اعتمدت عليها الأنظمة الاستبدادية السابقة، ورفع شعارات تنادي بالمواطنة والحرية والعدالة الاجتماعية، غير أن مرحلة ما بعد الحراك الثوري شهدت انفجار الهويات بمختلف مستوياتها، وعادت لتصبح جزءاً أساسياً من المشهد الانتقالي لما بعد الثورة.

5 - هدير الميادين.. الشارع يريد: ساهم غياب فضاء مشترك للنقاش العام في نقل الصراع السياسي إلى الشارع بدلاً من التنافس داخل الأطر المؤسساتية وفقاً للقواعد التي تفرضها العملية الديمقراطية، ما أدى إلى تشتت الشرعيات ودخولها في صراع قاتل: الشرعية الثورية، الشرعية الديمقراطية الانتخابية، الشرعية الدينية، شرعية الشارع. لقد تحولت الشوارع والميادين الكبرى إلى فضاءات سياسية متوغلة، فحين لا يجد الأفراد والجماعات التي تعيش على الهامش السياسي مؤسسات سياسية وسيطة يلجئون إليها، فإنه لا يتبقى أمامهم غير الشارع للتعبير عن مطالبهم.

ثانياً، ترشيد الانتقال والحاجة إلى ثورة داخل الثورة: وهنا تحاول الورقة تقديم إستراتيجيات تواصلية تسمح بترشيد التجارب الانتقالية العربية والعبور بها إلى مرحلة الترسخ الديمقراطي:

1 - من هوس الاختلاف إلى فقه الائتلاف: أكدت معظم التجارب الانتقالية الديمقراطية الناجحة على عامل حاسم يتمثل ببلورة توافق سياسي وطني على القواعد الدستورية والقانونية التي تنظم العملية السياسية والإصلاحات المؤسساتية داخل الدولة.

2 - في البحث عن جوهر الديمقراطية: يبقى ترسيخ الانتقال الديمقراطي رهناً بالمسار الذي يعطيه الفاعلون السياسيون الرئيسيون للتغيير والإصلاح السياسي. وقد أثبتت تعثرات الانتقال الديمقراطي أن النخب السائدة غير قادرة على فهم الأدوار الجديدة، وأنها أمام حالة انتقال من دون نخبة واعية بالشروط الأساسية للعملية الانتقالية.

3 - في الحاجة إلى تخليق الانتقال الديمقراطي: استعصاء الانتقال الديمقراطي هو في جزء منه نتيجة طبيعية لتجاهل متطلباته الأخلاقية والثقافية، ما أفرز تفتت وتشردم المجتمع، وانهيار صدقية المجال السياسي وانعدام الثقة بالمؤسسات. لذلك فإن الاعتراف المتبادل، الثقة والمسؤولية هي الشروط الأساسية للعملية الانتقالية في صيغتها العربية لأنها كفيلا بالحد من أجواء التناحر في المشهد السياسي الانتقالي.

4 - المواطنة كمدخل لترشيد الهويات: إن إحدى الشروط الرئيسية للإدارة الجيدة للانتقال هي إعادة بناء الدولة بشكل تكاملي استيعابي للحد من نفوذ الانتماءات الأولية، وذلك بالإقرار بالتعددية والهوية المركبة للمجتمعات العربية. يطرح هذا إشكالية تعامل الأنظمة الانتقالية مع الفسيفساء الهوياتية بهدف بناء الدولة الوطنية على أسس جديدة يتم فيها استيعاب التعددية الثقافية والمجتمعية والدينية ضمن أطر دستورية وسياسية وقانونية توافقية، على أساس مبدأ المواطنة والعقد الاجتماعي.

ثالثاً، مآلات الانتقال.. لا مكاسب بلا آلام: ينبغي استشراف مآلات المسار الانتقالي الديمقراطي بتجاوز سطوة اللحظة الراهنة وحمولاتها التشاؤمية إلى رؤية أكثر انفتاحاً وتوصلاً مع الأفق التاريخي، إذ إن تعثر الانتقال الديمقراطي ليس نهاية المسار الديمقراطي بل يشكل شرطه التاريخي، ويجسد عملية بحث مؤلمة عن توازنات بعيدة المدى.

في الفصل السابع: «حول فرص بناء أفق سياسي تعددي في دول الثورات العربية»، يؤكد إميل بدارين في المقدمة على أن ورقته لا تمثل رؤية شاملة لما حدث ويحدث في العالم العربي من ثورات بقدر ما هي محاولة للتفكير في الوسائل التي تساعد في توسيع الآفاق السياسية، الأخذ في الانحسار شيئاً فشيئاً، لتكون منسجمة مع الواقع السياسي المتعدد كمدخل لتأسيس مبادئ لحياة إنسانية من دون استبداد. كيف يمكن تحويل وتطوير التعدد السياسي والاجتماعي من حسابات سياسة ضيقة إلى قوة إيجابية بناءة؟ هل من منهجية لإعادة روح العمل معاً؟ تحاول الورقة الاقتراب من هذه الأسئلة من خلال، أولاً، دراسة الجدل الفكري النخبوي الموجود على الساحة السياسية، وثانياً، الاستئثار ببعض الأمثلة من الحوار النظري والعملية الذي تجسده الإدارة السياسية في الحالة التونسية كوسيلة لربط الجانب النظري بالتطبيقي. فهذه الورقة ليست بصد «تفسير» وجود أو «غياب» ظاهرة (الديمقراطية في الوطن العربي) بقدر ما هي محاولة أولية ومتواضعة للإسهام في التغيير من أجل «صناعة» ظاهرة.

منهجية الورقة مبنية، أولاً، على النظريات السياسية التي تفسر التطور الاجتماعي من زاوية البناء السردي والظرفي، وهي أيضاً تتخذ التحليل النقدي منهجاً ضمناً. فالنقد يمثل محاولة دائمة للبحث عن التغيير من خلال كشف التحيزات والافتراضات الضمنية المسبقة. أي إن النقد لا يعني الرّفص السلبي للأشياء أو القول إن الأمور ليست صحيحة كما هي. ثانياً، تبنى هذه الورقة على مبدأ

«سياسة التحول معاً» المستوحاة من المُنظّر السياسي وليم كونولي. العمود الفقري لهذه النظرية يتمحور حول تشخيص معمق للعلاقات الاجتماعية في صورة علاقات وشائجية، أي مثل الجذور في منتهى التعقيد والتشابك والتعدّد. تهدف سياسة التحول معاً إلى ربط البعد النظري للسياسة بالبعد التطبيقي بهدف تكوين آلية للعمل والتعاون بين الأطياف السياسية والاجتماعية المختلفة من دون محو للخلاف والمواقف المتباينة، فطمس الخلاف يعني استنساخاً للنظام السابق بأدواتٍ وأشخاصٍ مختلفين.

تنطلق هذه الورقة من سياق أنظمة الحكم العربية في فترات ما بعد الاستعمار المباشر الذي اتسم بتوغل أدوات الدولة لضمان استمرارية النظام الحاكم باعتباره نقطة الارتكاز لبقية الخدمات الوظيفية للدولة. فنتج من ذلك علاقة مختلة بين الدولة (كمؤسسات حكم) والمجتمع الذي صار في منزلة رعية (وليس مجتمع مواطنين) في نسق الدولة المتوغلة مقابل المجتمع الضعيف بحسب تحليل سلمان بونعمان. لذا، نفترض أن التخلص من عقود الظلم والبدء بتأسيس قواعد لحياة سياسية-اجتماعية تعكس طموح الأمة العربية هدف أساسي لأغلبية السكان.

قدّمت الورقة في أربعة أجزاء مترابطة. الجزء الأول يؤسس أرضية تفسيرية لمقاربة الوضع الراهن في العالم العربي ما بعد الثورة. هنا تقدم الورقة تصوراً إيجابياً (بمعنى بناء) لهذا الوضع غير المستقر الغني بالتفاعل السوسولوجي كعنصر أساسي يفتح آفاقاً للتغيير وطرح مفاهيم جديدة لإعادة صوغ الهويات السياسية والتأسيس لنظام العمل المشترك كمقدمة لديمقراطية فاعلة. أما الجزء الثاني، فيتناول العلاقة بين الشرعية والشريعة والديمقراطية في الخطاب السائد، ويقدم طرحاً مغايراً لا يختصر مصدر الشرعية في ثنائية الأمة / المجتمع أو الدين / الشريعة لأن كلاهما مرتبط بعلاقات عضوية. الجزء الثالث هو في منزلة تحليل نظري مختصر تحاول فيه الورقة تقديم تصورٍ لحل جدلية الثنائيات الخطابية من خلال النظر إلى الواقع السياسي كبنية مركبة ومتعددة الأبعاد تستدعي ذهنية سياسية تفاوضية تتجسد في شكل حوار تعددي. الجزء الأخير هو استمرار للجزء النظري السابق مع إلقاء الضوء على التجربة التونسية لوضع النظرية السياسية في خدمة العمل السياسي لتسهيل تحليل مكامن العمل المشترك.

في الفصل الثامن «التحول الديمقراطي في اليمن: روافع ضعيفة وكوابح قوية»، يقدم عادل مجاهد الشرجبي ورقته في مقدمة وإطار نظري وخمسة محاور. وتؤكد الورقة في المقدمة على اختلاف الثورة اليمنية عن بقية ثورات الربيع العربي الأخرى، من حيث أنها قامت على تسوية بين أنصار الثورة ورأس النظام القديم، ونظمت العملية الانتقالية على أساس حوار وتوافق وطني، ويرجع ذلك إلى انقسام الجيش إلى جيشين متعادلي القوة، جيش أعلن حمايته للثورة، وجيش ظل على ولائه لرئيس النظام القديم، فضلاً عن طبيعة البنى الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع اليمني، التي يغلب عليها الطابع القبلي التقليدي، والتي تميل دائماً إلى حل النزاعات والخلافات عن طريق التسويات والحلول الوسطى.

وقد سعت هذه الورقة لوصف المسار الذي اتخذته الثورة اليمنية والعملية الانتقالية، وتحليل وثيقة الحوار الوطني، باعتبارها خارطة طريق للتحول الديمقراطي وبناء الدولة، والروافع التي تدعم تنفيذها، والكوابح التي تعيق تنفيذ عملية التحول الديمقراطي.

إطار نظري: الثورة ليست حدثًا، بل عملية، تتكون من ثلاث مراحل متميزة ومتكاملة: مرحلة إسقاط النظام، المرحلة الانتقالية، ومرحلة التحول الديمقراطي. أما عملية التحول الديمقراطي فيمكن تصنيفها في اتجاهين رئيسيين، وفقًا لمقاربتين في تعريف الديمقراطية، التعريف الضيق للديمقراطية أو ديمقراطية الحد الأدنى، وديمقراطية الحد الأعلى أو التعريف الواسع للديمقراطية، أو الديمقراطية النخبوية والديمقراطية الاجتماعية.

1 - من تمرد النخب إلى ثورة الشباب: ترى الورقة أن ثورة 11 فبراير 2011 لم تكن نبأً شيطانيًا في التربة اليمنية، بل جاءت بعد نضال طويل، منذ بدأت عملية التحول الديمقراطي في اليمن مع توحيد شطريه عام 1990، ففي عام 2005 اندلعت أعمال احتجاجية في معظم مدن اليمن، على خلفية رفع أسعار المشتقات النفطية، وفي 2007 تشكل الحراك الجنوبي، إلا أن هذه الحركات فشلت لأسباب عديدة. كانت الحركات الشبابية اليمنية مفعمة بروح الثورة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكنها كانت تفتقر للأساليب والتكتيكات والبنى التنظيمية التي تمكنها من تحقيق هدفها، فقدمت لها الثورتان التونسية والمصرية نماذج لهذه التكتيكات، ودشن الشباب محاولتهم الأولى للثورة عشية نجاح الثورة التونسية.

2 - رؤيتان للتحول الثوري: توصل شباب اليمن إلى أن التحول الديمقراطي عبر مسار تطوري قد بات شبه مستحيل، فقد سد النظام كل قنوات التحول الديمقراطي، لذلك فإن المسار الثوري هو السبيل الوحيد لإسقاطه، وكان هناك مساران ممكنان للثورة: الأول هو المسار العنيف، والثاني تفكيك النظام وإسقاطه عبر ثورة، وبالنظر إلى طبيعة النظام السائد في اليمن، فإن التحول الديمقراطي عبر ثورة عنيفة محفوف بالمخاطر.

أولاً، المرحلة الانتقالية وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية: شكلت المبادرة الخليجية آلية لإدارة الأزمة بين القوى المتنافسة على السلطة، وبالتالي لنقل السلطة عبر التقاسم بين القوى المتنافسة، وصاغ مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة (السيد جمال بن عمر) آلية تنفيذية لها استوعبت مطالب وأهداف القوى المدنية والشبابية، للتحول المبادرة من مجرد اتفاق على نقل السلطة إلى خارطة طريق للانتقال الديمقراطي، وعلى الرغم من أن المرحلة الانتقالية في اليمن وفقاً للآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية أطول وأكثر تدرجاً من مثيلاتها في دول الربيع العربي الأخرى، إلا أنها محددة بدقة. تتكون المرحلة الانتقالية من مرحلتين: تبدأ المرحلة الانتقالية الأولى مع التوقيع على المبادرة الخليجية (في 23 نوفمبر 2011)، وتنتهي بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة توافقية بمرشح واحد (نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي)، والتي أجريت في 21 فبراير 2012، وتبدأ المرحلة الانتقالية الثانية مع تنصيب الرئيس الانتقالي التوافقي، وتستمر لمدة عامين.

ثانياً، روافع ضعيفة .. لكنها تعمل: حددت وثيقة الحوار الوطني ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والعملية الانتقالية، كما حددت عددًا من مؤسسات الدولة التي سوف تضطلع بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني. يمكن القول إن كل روافع التحول الديمقراطي في اليمن ضعيفة، فالدولة ضعيفة، وقد تعاطف ضعف مؤسساتها بفعل الانتقال إلى المرحلة الانتقالية من دون استكمال مرحلة إسقاط النظام، ومجلس النواب الذي ينبغي أن يتحمل مهمات كبيرة في مجال التحول، هو مجلس ضعيف، معظم أعضائه من القوى التقليدية المحافظة، الموالية للنظام القديم. والجيش منقسم،

وعوضاً عن أن يقوم بدوره في حماية الدولة، انخرط في النزاع. كذلك المجتمع المدني هو الآخر يعاني من الضعف، كمّا ونوعاً، فمعظم الأحزاب تهيمن عليها النخب التقليدية المحافظة، وباتت الأحزاب آليات لتحقيق مصالح أشخاص وعائلات أكثر مما هي آليات لتحقيق المصالح الوطنية.

ثالثاً، كوابح قوية.. لكنها ممكنة التجاوز: جاءت المبادرة الخليجية للانتقال بالثورة اليمنية إلى مرحلة بناء النظام الجديد، لكن من دون استكمال المرحلة الأولى من الثورة، المتمثلة بإسقاط النظام، وقبلت النخب التقليدية والحزبية بهذه الانتقال، وبهذه الترتيبات، وبالتالي فإن بقاء النظام القديم ومحاصصة السلطة بين النظام القديم والجديد يشكل أول عائق من عوائق التحول الديمقراطي، فضلاً عن أن هناك أطراف غير جادة في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وأطراف تسعى إلى التنفيذ الشكلي لمخرجاته.

شهدت الساحة اليمنية خلال العامين الأخيرين حالة من عدم الاستقرار الأمني، والاعتداءات السياسية، وخضع الرئيس عبد ربه منصور هادي في حالات كثيرة لضغوط مراكز النفوذ والنخب التقليدية. وشكل انضمام النخب التقليدية المنشقة على النظام القديم للثورة نقطة فارقة في مسارها، فعلى الرغم من حماية هذه النخب لساحات الاعتصام، إلا أنها في الوقت ذاته حمت الرئيس السابق، وهي التي وقفت وراء منحه الحصانة القانونية والقضائية، حماية لنفسها، لأنها كانت شريكة لعلي عبد الله صالح خلال سنوات حكمه، وبالتالي كانت هذه النخب ترغب في أن تقتصر عملية التحول على تسوية لتقاسم السلطة، لا أن تفضي إلى تغيير جذري للنظام، ما ولد حالة من عدم الثقة بين القوى الثورية.

رابعاً، دعم الأمم المتحدة للعملية الانتقالية: لعبت الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، دوراً داعماً لعملية الانتقال السياسي في اليمن، ولا سيما في ظل توافق الدول دائمة العضوية حول عملية الانتقال السياسي في اليمن، خلافاً للانقسام والاستقطاب الحاد حول دول الربيع العربي الأخرى.

خامساً، فرص استكمال التحول الديمقراطي: على الرغم من ضعف روافع التحول الديمقراطي في اليمن إلا أن ذلك لم يجمّد عملية الانتقال الديمقراطي، بقدر ما أدى إلى تأخير تنفيذ بعض ما كان ينبغي تنفيذه خلال المرحلة المنقضية من الفترة الانتقالية، وتشير التطورات التي شهدتها اليمن خلال عام 2012 إلى أن الطريق نحو تحقيق أهداف الثورة طريق طويل، وأن المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية التي كانت ترفضها القوى المدنية، ربما تحقق للثورة ما يمكن أن تعجز عن تحقيقه بإسقاط النظام عبر هبة شعبية، وتكرس نموذجاً يمينياً متفرداً بين ثورات الربيع العربي. وبشكل عام، فإن المؤشرات المتوافرة تشير إلى أن عملية التحول الديمقراطي على الرغم من بطئها، تتحرك قدماً، وأن القوى الاجتماعية الحديثة رغم ضعفها، تستطيع الدفاع عن مكتسبات الثورة، والضغط على النخب التقليدية باتجاه استكمال الانتقال الديمقراطي.

في الفصل التاسع: «البوسنة وكوسوفو وسورية: مقاربات ومآلات»، يقدم محمد م. غيغا الأرنأووط ورقته من خلال مقدمة وثلاثة محاور وخلاصة. ويوضح في المقدمة الغاية الرئيسة للورقة المتمثلة بمحاولة تسليط الضوء على أحوال التدخل العسكري الغربي في البوسنة وكوسوفو وعلى

مآل هذا التدخل، فالوضع النهائي لم يستقر بعد لا في البوسنة ولا في كوسوفو، وعن ما يمكن أن تستفيد منه سورية من هاتين الحالتين للخروج من أزمتها المستعصية في الوضع الراهن، في حال حصل أو لم يحصل التدخل العسكري أي ترتيب تصور لسورية الجديدة بالاستناد إلى حالي البوسنة وكوسوفو يحفظ وحدة البلاد. ثم تنتقل الورقة إلى دراسة المحاور الثلاثة:

1 - أحوال التدخل العسكري في البوسنة: كانت الحرب في البوسنة (1992-1995) أكبر مأساة شهدتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (مئة ألف قتيل وتهجير نصف السكان) ومثلت تحدياً للاتحاد الأوروبي الجديد والرأي العام العالمي بسبب الفظاعات التي ارتكبت فيها وبسبب الخوف من انتشار «التطهير العرقي» والتهجير والتشطير إلى المناطق المجاورة، وهو ما أدى في النهاية إلى التدخل الدولي عن طريق القصف الجوي أولاً ثم بجرّ الأطراف المتصارعة إلى مؤتمر للسلام في دايتون تتوج بـ«اتفاقية دايتون». وبسبب الفظاعات التي ارتكبت خلال الحرب، التي نسفت التعايش الإثني والديني الذي كان يميز البوسنة، سعت «اتفاقية دايتون» إلى هيكلة فترة انتقالية تعزز الثقة بين الأطراف وتؤدي مع الزمن إلى إعادة اللحمة بين مكونات البوسنة مما يسمح بترسيخ نظام جديد، وهو ما لم يحدث، إذ تحول الموقّت إلى دائم.

2 - أحوال التدخل الدولي في كوسوفو: وكان من تداعيات انهيار يوغسلافيا تفاقم النزاع الصربي الألباني حول كوسوفو (أغلبية ألبانية مسلمة وأقلية صربية أرثوذكسية)، إذ كانت صربيا قد ألغت في 1989 الحكم الذاتي الواسع لها وضمتهما إلى صربيا بينما كان الألبان يطالبون باستقلالها عن صربيا. وقد أثارت ممارسات النظام الصربي في كوسوفو (المجازر والتهجير) خلال 1998-1999 المخاوف من تفجير الاستقرار في المنطقة (وخاصة مكدونيا) فجرى تدخل عسكري آخر لحلف شمال الأطلسي ضد صربيا لإجبارها على سحب قواتها من كوسوفو في ربيع 1999، وبذلك وجد الحلف في الذكرى الخمسين لتأسيسه مناسبة للتخلص مما تمثله صربيا من تهديد عسكري أخير في البلقان.

3 - حالة سورية: وعلى الرغم من أن هذين التدخلين العسكريين (مع الفارق بينهما) قد جاءا في سياق إقليمي ودولي معين، وهو ما حاولت الولايات المتحدة أن تبرر به لاحقاً غزوها للعراق في 2003، إلا أن ماجرى في سورية في 2011-2013 جعل المعارضة تستدعي هذين التدخلين، وتطالب باستمرار بتدخل عسكري من دون قرار من مجلس الأمن على نمط ما حصل في البوسنة أو كوسوفو، من دون أن تدرك الفارق بينهما وتغيّر السياق الدولي وما آل إليه الأمر هناك (البوسنة وكوسوفو).

ومن هنا سعت الورقة إلى بعض المقاربات بين حالات البوسنة وكوسوفو وسورية مع التركيز على المآلات، ومالذي يمكن لـ «سورية الجديدة» أن تستفيد منه في ترتيب أوضاعها من تجربة البوسنة وكوسوفو في إعادة اللحمة بين المكونات الإثنية والدينية المختلفة. وبالتالي من الأفضل للسوريين أن يمتلكوا الجرأة والصراحة على طرح ما يرونه لـ «سورية الجديدة» من أن يتولى ذلك الآخرون ويفرضونه على السوريين. فالمسألة السورية للأسف لم تعد بيد السوريين، وهي تحتاج إلى أن يستردها من الآخرين، ويقرروا بأنفسهم ما يريدون لبلادهم.

في الفصل العاشر: «عقريّة الانتقال في ثورة الميجي 1868م في اليابان والدروس المستفادة عربيّاً»، يبدأ يحيى بولحية ورقته باستعراض إشكالية البحث ومحاوره الكبرى، ثم هدف البحث وأهميته ومنهجه، وتحديد مفهوم الانتقال المستخدم، ثم مقارنة عملية الانتقال من خلال ثلاثة محاور رئيسية، ويختم الورقة باستنتاجات عامة.

إشكالية البحث ومحاوره الكبرى: تُعدُّ عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه على النحو الذي يضمن استمراريته واستقراره سيرورة معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً. ولذلك فإن مجرد رحيل نظام حكم غير ديمقراطي لا تعنى بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر، ذلك أن المرحلة تستدعي توفر شروط ومتطلبات عديدة. وتشكل الفترة الانتقالية محكاً حقيقياً للقوى الصاعدة، فخلالها يمكن رصد مدى قدرتها على الاستمرار في وهجها الثوري وعلى التعبئة لمشروعها السياسي والمجتمعي.

تباين الثورات في مسيرتها وطريقة إزاحة العقبات من طريقها، وضمن هذا الإطار تمثل ثورة الميجي 1868 في اليابان حالة فريدة في التجارب الثورية العالمية، بالنظر إلى السرعة الكبيرة التي مرت بها فترة الانتقال من نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مغلق إلى نظام طموح ومتحفز للتغيير والتنمية. صحيح أن ثورة الميجي أحدثت ثورة مضادة من جانب بعض الساموراي المعارضين لسياسة الانفتاح على الغرب وفي مقدّمهم صايغو تاكاموري، إلا أن سرعة لملمة الجراح واقتصاد الجهد في بناء الدولة الجديدة يحتاج إلى وقفة تأملية خاصة.

هدف البحث: تهدف هذه الورقة إلى مقارنة التجربة اليابانية في الانتقال من نظام مغلق وسلطوي إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي جديد، بالتجربتين المغربية والمصرية في الانتقال، والاستفادة من التجربة الثورية/ الإصلاحية اليابانية في مقارنة ما يعرفه العالم العربي من حراك عُرفت مقدماته وأسبابه ويستعصي فهم الطور الانتقالي الذي تمر به بعض بلدانه كمصر والمغرب وتونس واليمن وليبيا.

أهمية البحث: تحاول الورقة ردم النقص في الكتابات العربية التي اهتمت بالتأصيل لظاهرة الانتقال الديمقراطي ودراستها، إن كان على المستوى النظري، أو على مستوى الدراسة المقارنة.

منهج البحث: أخذت الورقة بالمنهج الاستقرائي للنصوص والوقائع والتعقيب عليها ومناقشتها والخروج باستنتاجات تناسب موضوع المقارنة، كما أخذت ببعض الأدوات الأثربولوجية في تحليل مفهوم الجماعة والتوافق بيابان الميجي. وخصصت الورقة مساحة واسعة للانتقال خلال عهد الميجي، وتناولت أهم مرتكزاته التاريخية، واعتبرت التجربة اليابانية مرآة لقراءة عللنا ومشكلاتنا، وبالتالي استنتاج العناصر التي قد تفيدنا في تجنب العثرات التي يمكن أن نقع فيها، علمًا أن الورقة لا تؤمن بالحلول النمطية والجاهزة، بقدر ما تهدف إلى الكشف عن التجارب التاريخية السابقة والرائدة في هذا المجال.

مفهوم الانتقال: ويقصد به المرحلة الوسيطة التي يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وهذا الانتقال عملية معقدة، تتطلب تضحيات كبيرة، وتتسبب بصراعات بين القوى القديمة والجديدة، وبين مراكز النفوذ وشبكات المصالح. لا تحسم

عمليات الانتقال دائماً الشكل النهائي لنظام الحكم، فقد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل ما من الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي. وضمن هذا المفهوم تحاول الورقة تحليل مضمون الانتقال في ثورة الميحي باعتباره تحولاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً يعمُّ مختلف الشرائح الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والسياسية.

محاور الورقة: تحاول الورقة مقارنة عملية الانتقال في ثورة الميحي من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

الأول، تجربة الانتقال خلال عهد الميحي، ويأتي تحته تسع نقاط: المقدمات الأولى لثورة الميحي، المثير الخارجي الأميركي ومرحلة المخاض الثوري، مرحلة التأسيس الثوري، القرارات الثورية، عبقرية الانتقال الثوري، الثورة المضادة وأسلوب التعامل معها، النخبة وصناعة التغيير، ثقافة الجماعة والتوافق، البناء الدستوري. الثاني، مسيرة التوافق السياسي بالمغرب، وهنا يتم تناول مسألتين: المغرب بين الصراع والتوافق في عهد الحسن الثاني، سياسة الانتقال في عهد محمد السادس بين الخطاب الحقوقي ومأزق الفعالية الحزبية. أما المحور الثالث، الانتقال في مصر، فيعالج نقطتين: الثورة والثورة المضادة، الإخوان ومطلب العدالة، وتختتم الورقة باستنتاجات عامة.

في الفصل الحادي عشر: «الربيع العربي من منظور مقارن: دراسة في أثر نمط التحول على الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية»، تبدأ مروة فكري ورقتها بمقدمة، ثم تعرض تساؤلات الورقة وافترضاها ومنهجيتها، ثم تنتقل إلى بحث المحاور الثلاثة للورقة، ثم تعرض الخلاصة في الخاتمة.

في المقدمة ترى الورقة أن دراسة خبرات بعض الدول في تحولها الديمقراطي يساهم في المزيد من الفهم، وربما التنبؤ، بمصير الربيع العربي الذي لا يبدو في أبهى حالاته حالياً. جاء المد الديمقراطي في الدول العربية ليتحدى مقولة الاستثناء العربي من ناحية، ويفتح المجال من ناحية أخرى أمام الدراسات المقارنة بين الثورات العربية وغيرها من الثورات التي شهدتها دول أخرى. وقد تعددت النظريات المفسرة للتحول الديمقراطي تبعاً للعوامل والمتغيرات التي أعطيت لها الأولوية، وكذلك اختلاف المستوى التحليلي الذي يتم التركيز عليه. وبصورة عامة، يمكن تصنيف الاقترابات الخاصة بالتحول إلى ثلاثة أنواع أساسية: اقترابات تهتم بالعوامل الهيكلية في التحول مثل التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، أو الثقافة السياسية ودور المجتمع المدني؛ واقترابات تهتم بدرجة أكبر بالعوامل السياسية خاصة تلك المتعلقة بخيارات واستراتيجيات الفواعل الأساسيين في عملية التحول؛ وثالثة تهتم بالسياق المؤسسي مثل دراسة أثر المؤسسات على رسم السياسات وأنماط الفعل السياسي. ويمكن بشكل عام القول إن نظريات التحول الديمقراطي يمكن تصنيفها في واحدة من الفئتين التاليتين: مجموعة تهتم بالسياق سواء الهيكلية أو المؤسسية، وأخرى تهتم بالعملية ذاتها من خلال دراسة آلياتها، أو الخيارات المتبعة والاستراتيجيات الموظفة. ويعتبر «نمط التحول» من الأبعاد التي نالت الكثير من الاهتمام نظراً للدور الذي يلعبه ليس فقط في تحديد طبيعة النظام الناتج، بل أيضاً في تعزيز الديمقراطية.

تساؤلات الدراسة: تسعى الورقة لاستقراء ما قد تقوله نظريات وخبرات التحول عن المسار التاريخي الذي تشهده دول الثورات العربية الآن. ولذلك فإن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة هو: في ضوء خبرات دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية (شيلي، بولندا، رومانيا، البرازيل) فيما يتعلق بنمط التحول للديمقراطية، ما هي المآلات المحتملة لثورات الربيع العربي؟ وما هي العوامل المهمة في هذا السياق؟ وينبع من هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية.

افتراضات الدراسة: طرحت الورقة مجموعة من الافتراضات التي قد تؤكدها أو تكيفها أو تدحضها بالكامل. من هذه الافتراضات مثلاً:

كلما كانت النخب الوطنية توافقية، كلما زادت احتمالات التحول إلى الديمقراطية.

كلما كانت البيئة الإقليمية والدولية مشجعة على التحول، كلما زادت فرص نجاحه.

كلما كانت الضغوط الشعبية مستمرة ومنظمة معاً، كلما وقف ذلك حائلاً أمام عودة السلطوية.

المنهجية: تعتمد الدراسة على دراسة أثر نمط التحول على طبيعة النظم السياسية الناشئة. وتصنف أنماط التحول بشكل عام استناداً إلى معايير مختلفة مثل: توازن القوى بين النظام القديم والقوى المعارضة أثناء التحول، وسهولة وسلاسة التحول، وهوية الفواعل التي تقود عملية التحول، والاستراتيجيات التي يتم توظيفها.

أولاً: طبيعة النظام القديم

تعريف الشمولية والسلطوية

تمثل طبيعة النظام القديم أحد المحددات المهمة في عملية التحول الديمقراطي. وفي هذا السياق يمكن تحديد معايير معينة للمقارنة بين النظم (غير الديمقراطية) المختلفة تتمثل في ثلاثة أسئلة: من يحكم؟ كيف يحكم؟ بماذا يحكم؟.

النظم محل الدراسة

تتفاوت النظم في طبيعتها، فهناك النظم السلطوية وشبه السلطوية التي تتيح مجالاً محدوداً لوجود المعارضة لإضفاء الشكل الديمقراطي على حكمها، إلا أن هذه المعارضة تكون في الأغلب مفككة وضعيفة، كما تعمل هذه النظم على إحكام سيطرتها من خلال مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسات الأمنية والعسكرية. وهناك النظم الشمولية (أو السلطانية) التي لا تسمح بوجود أي كيانات معارضة، ولا تعتمد على المؤسسات في الحكم، وإنما على إرادة الحاكم المنفردة. وبالتالي فإنه بينما تتميز النظم السلطوية بدرجة من المأسسة، فإن النظم الشمولية تتسم بالضعف الشديد لمؤسسات الدولة. ثم تعرض الورقة تجارب بولندا، رومانيا، شيلي، البرازيل وتقارنها مع مصر وليبيا.

ثانياً، اختيارات الفواعل: تعتبر اختيارات الفواعل المنخرطة في عملية التحول من العوامل الحاسمة في تحديد النمط المتبع في عملية التحول، كذلك فيما يتعلق بفرص النجاح والفشل. ويتعلق هذا البعد أساساً بالنخبة من الطرفين: المعارضة والنظام. وتركز معظم الأدبيات على تقسيم النخبة من الطرفين إلى معسكر معتدل وآخر متشدد، مؤكدة على أن نمط التحول بالتفاوض يتم فقط إذا ما

وجد معتدلون على الجانبين (المعارضة والنظام)، ويكون لهم الكفة الراجحة في ميزان القوة داخل معسكريهما. وتعرض الورقة هنا تجارب بولندا، رومانيا، شيلي، البرازيل، وتقارنها مع مصر وليبيا.

ثالثاً، السياق: شكلت الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة في الحالات محل الدراسة السياق الداخلي المحدد لنمط التحول الذي اتبعته كل دولة من الدول. أما فيما يتعلق بالسياق الخارجي المحيط بعملية التحول، فنجد أن هناك اختلافات من حالة لأخرى من حيث النطاق والأثر. إذ تعتمد طبيعة هذا الدور على توليفة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى طبيعة الفواعل المنخرطة، وكذلك نمط التدخل أو السياسات المتبناة. ويمكن بشكل عام تصنيف أثر السياق الخارجي في عدة أنواع: أثر العدوى، وجود محفز على التحول، وأخيراً مساندة أو عرقلة جهود التحول.

الخاتمة: يتضح من الورقة كيف أن التطورات التي أثرت على توقيت وأسلوب التحول في كل بلد تساهم في تفسير السبل والنتائج المختلفة التي وصلت إليها كل دولة. وقد أوضحت الورقة أن التفاعل بين طبيعة النظام وخيارات الفواعل والسياق المحيط هو المحدد الأساسي لنمط التحول الناتج والذي بدوره يؤثر على فرص نجاح التحول من عدمها. ويتضح أيضاً أن هناك علاقة بين انقسام النخبة وعدم الاستقرار السياسي وتعثر التحول الديمقراطي. ويتخذ عدم الاستقرار السياسي هذا عدة أشكال: العنف السياسي والمظاهرات، وكثرة تغير الحكومات، وأخيراً الانقلابات العسكرية. وهنا لا يهم أن تكون خطوات التحول سريعة بقدر كونها متصلة وغير منقطعة بحيث لا تعطي الفرصة للقوى المعارضة للإصلاح أن تستعيد قوتها وتعيد تنظيم نفسها مرة أخرى. ولا يعني توفر الإرادة السياسية ضرورة التوافق التام بين النخبة السياسية المعارضة، ولكن المطلوب هو الاتفاق على الحد الأدنى من المطالب الخاصة بعملية التحول، والأهم التوافق على الآليات التي يتم الاحتكام إليها عندما يفشل هذا التوافق.

في الفصل الثاني عشر: «العدالة الانتقالية وأثرها في التحول الديمقراطي: مقارنة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي»، يبدأ إدريس لكريني ورقته بمقدمة، ثم يتناول فرضيات الورقة ومنهجها، ليعرض قضايا البحث وإشكالاته في محورين رئيسيين، ثم الخاتمة.

في المقدمة تؤكد الورقة على أهمية العدالة الانتقالية بحكم تنامي الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي من جهة أولى؛ ولجوء عددٍ من الدول في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية إلى هذه الآلية كسبيل لتجاوز إكراهات الماضي من جهة ثانية، ثم مراكمة الباحثين والخبراء لنظريات واجتهادات مهمة في هذا الصدد من جهةٍ ثالثة.

فرضيات البحث

تنطلق الورقة من أربع فرضيات أساسية متصلة في ما بينها؛ أولها أن الانفتاح على تجارب التحول الديمقراطي في العالم والاستفادة منها؛ من شأنه تعزيز ودعم الانتقال في الدول الساعية إلى تحقيق التحول الديمقراطي.

وثانيها؛ أن القبول بإعمال آلية العدالة الانتقالية في إطار من التوافق بين الدولة ومختلف مكونات المجتمع من أحزاب سياسية ومجتمع مدني ونخب مختلفة؛ يعد مؤشراً إيجابياً يدعم التحول السلس والمتدرج.

وثالثها؛ أن كل تحول سياسي في ظل المرحلة التي تعيشها المنطقة العربية يظل هشاً ومرشحاً للتراجع أو إعادة إنتاج الاستبداد؛ طالما لم يتم بناء على مصارحة الذات واعتماد آليات بناء تضمن انتقالاً سلساً يركز على تجارب إنسانية رائدة في هذا الشأن.

ورابعها؛ يقضي بأن اعتماد العدالة الانتقالية في المنطقة العربية في ظل الاحتجاجات والحراك والثورات التي تشهدها المنطقة؛ يشكّل مدخلاً لتجاوز الارتباكات والاختلالات الراهنة؛ وللاستفادة من حجم التضحيات المبذولة؛ وتوجيه الحوادث بما يدعم مشاركة الجميع في بناء أسس دولة الحق والقانون؛ ويقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومظاهر الاستبداد.

منهج البحث: إن طبيعة الموضوع المطروح للبحث وأهميته؛ واتساع مجال المفاهيم المرتبطة به؛ تفرضان اعتماد مناهج مختلفة يطبعها التكامل والانسجام؛ بما يسمح بمقاربة الإشكالية المطروحة بصورة معمّقة وشمولية؛ ويتناول مختلف الجوانب التي يطرحها المفهوم (العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي) من حيث سياقاتهما ومرتكزاتهما ودلالاتهما المتأرجحة بين العالمي والمحلي؛ إضافة إلى أهميتهما. وفي هذا الصدد؛ اعتمدت الورقة المنهج التاريخي كسبيل لرصد الأوضاع التاريخية للمفهومين، وتطورهما في ضوء الأفكار الفلسفية والسياسية والتجارب الرائدة في هذا الشأن. إضافة إلى المنهج المقارن الذي سيتيح إمكان طرح بعض التجارب الدولية وتقويم أهميتها ومقارنة بعضها ببعض. كما استحضرت المنهج القانوني لتسليط الضوء على الأسس القانونية التي يركز عليها التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية في جوانبها الوطنية والدولية؛ والإشكالات المفاهيمية والقانونية التي يثيرانها. علاوة على ذلك، استخدمت الورقة المنهج التحليلي الذي يسمح باستخلاص الدروس والتأثيرات من مختلف التجارب؛ بما يدعم إيجاد حلول عملية للإكراهات والمشكلات التي يطرحها الانتقال نحو الديمقراطية في الأقطار العربية في زمن «الثورات» والحراك بالمنطقة.

قضايا البحث وإشكالياته: في ظل التحولات الحالية المتسارعة في المنطقة العربية؛ التي يصعب التكهن بمآلاتها؛ تزداد أهمية العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة الحاسمة بالذات بالنظر إلى أهميتها في تعبيد الطريق نحو الديمقراطية بأقل تكلفة؛ ولقدرتها على تحصين المجتمعات ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجارب القاسية للاستبداد.

تزايد لجوء كثير من الدول التي ترسخت لديها القناعة في بناء أسس وطيدة للانتقال الديمقراطي خلال العقود الأخيرة، إلى نهج مداخل وسبل مختلفة تدرج ضمن آليات العدالة الانتقالية تسمح بالحسم مع تركات الماضي والتخلص من الاستبداد؛ وتفتح آفاقاً ديمقراطية وإعدة أمام الشعوب. وهو ما سمح بمراكمة تجارب وممارسات ساهمت في تطوير هذه الآلية؛ وعزز من فرص اللجوء إليها من جانب عدد من الدول الطامحة للتغيير والإصلاح.

وفي هذا السياق؛ سردت الورقة في قسم أول «التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية في ضوء الممارسات الدولية» مجموعة من التجارب الدولية المرتبطة بالتحول الديمقراطي التي كانت مقرونة

بتجارب العدالة الانتقالية في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا؛ أكان الأمر متعلقًا بالتحول من أعلى أو من أسفل أو بالتوافق بينهما، واستحضار الدروس والدلالات والعبر التي تطرحها هذه التجارب؛ من حيث تمتين أسس التحول السلس والمتدرّج نحو الديمقراطية ودعم الاستقرار داخل المجتمعات ومدى إمكان نقلها إلى فضاءات اجتماعية وسياسية أخرى. وهنا تتناول الورقة عنوانين اثنين هما: السياق النظري والتاريخي للتحول الديمقراطي، العدالة الانتقالية وأثرها في التحول الديمقراطي.

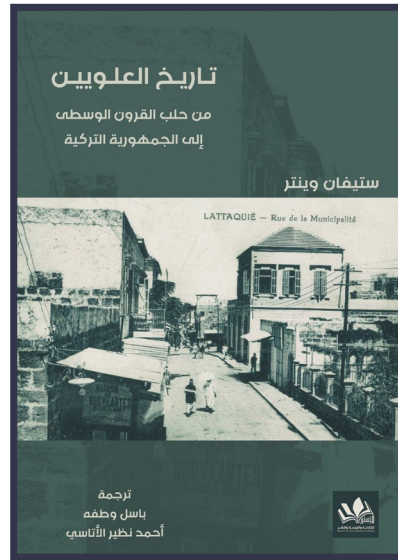
وتحاول الورقة التطرق في قسم ثانٍ «أزمة الانتقال الديمقراطي في الأقطار العربية ومطلب العدالة الانتقالية» إلى الإشكالات والتحديات المرتبطة بمرحلة الانتقال في دول الحراك؛ من حيث البحث في أسبابها وخلفياتها وتداعياتها؛ مع طرح مجموعة من المداخل الكفيلة بتجاوز المرحلة الحرجة التي تمر بها مختلف هذه الأقطار والخروج من المأزق الراهن بأقل تكلفة؛ والسعي لبلورة مدخل نموذجي للعدالة الانتقالية ينسجم وخصوصية المنطقة؛ كسبيل لطي صفحات الماضي وتأمين مرحلة الانتقال في ضوء التجارب الدولية الرائدة. وهنا تتناول الورقة عنوانين اثنين هما: أزمة التحول الديمقراطي ورهانات الحراك في المنطقة العربية، العدالة الانتقالية في المنطقة العربية: بين متطلبات المحاسبة ورهان المصالحة.

عرض كتاب «تاريخ العلويين؛ من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية»

المؤلف: ستيفان وينتر

عرض: فادي كحلوس

عنوان الكتاب:
تاريخ العلويين، من حلب القرون الوسطى
إلى الجمهورية التركية
المؤلف: ستيفان وينتر
ترجمة: باسل وطفة، أحمد نظير الأناسي
الناشر: ميسلون للثقافة والترجمة والنشر
مكان وتاريخ النشر: إسطنبول 2018



مدير تنفيذي لمؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، من مواليد 1979، خريج كلية الإعلام بجامعة دمشق، ناشط سياسي وإعلامي، من مؤسسي (تجمع أحرار دمشق وريفها للتغيير السلمي - لجان التنسيق المحلية - تجمع أحرار ثورة الكرامة) 2011، له عديد من المقالات والقراءات النقدية منشورة في عدد من الصحف المطبوعة والإلكترونية.



فادي كحلوس

محتويات الكتاب:

مقدمة

الفصل الأول: النصيريون في سورية القرون الوسطى: من فرقة دينية إلى مجتمع مذهبى (من القرن

العاشر إلى القرن الثاني عشر للميلاد)

الفصل الثاني: ما وراء الملاذ الجبلية: العلوية والدولة السنيّة (من القرن الثالث عشر إلى الخامس عشر)

الفصل الثالث: المسح والعقاب، إدماج العلويين في الإمبراطورية العثمانية (1645-1516)

الفصل الرابع: عهد السيادة الذاتية، أعيان علويون بصفتهم ملتزمين عثمانيين

الفصل الخامس: إصلاح إمبراطوري واستعمار داخلي، المجتمع العلوي في مواجهة الحداثة (1888-1808)

الفصل السادس: ليسوا مواطنين بعد، العروبة، والكمالية، والعلويون (1936-1888)

المصادر والمراجع

يقول الكاتب، في مقدمة كتابه: إن ما سبّب هذا الاهتمام بالعلويين، أكثر من أي شيء آخر، هو دورهم في تاريخ سورية الحديث؛ إن صعود طبقة جديدة من الضباط العلويين في جيش سورية المستقلة، ودورهم المهيمن في حزب البعث، واقتناص اللواء العلوي حافظ الأسد الصريح للسلطة عام 1970، وحكمه الطويل رئيسًا متبوعًا بحكم ابنه بشار عام 2000، والدور غير المتكافئ مع عددهم الذي أداه العلويون في الدولة، هذا الدور الملحوظ بصورة خاصة منذ دخول سورية في حرب أهلية وفوضى طائفية عام 2011، هذه العوامل كلها ألقت الأضواء على الأصول المتوهمة، والتحويلات، والهوية السياسية لهذه الجماعة بحد ذاتها (...). فإن مساندي الأسد أنفسهم قد بدؤوا يلعبون على وتر هذه الرؤية، ويُلهبون الخوف بين العلويين ومجموعات أخرى من الكراهية التاريخية والمنفلتة من عقالها التي تُظهرها الأغلبية السنية تجاههم، وسيلة لتكريس الولاء للنظام الحاكم.

يدحض الكاتب في كتابه هذا -بحسب زعمه- مشكلة «الاضطهاد التاريخي» ويرى أن السرديات التاريخية المتجهة دائمًا نحو التركيز على انعزال العلويين، فإن الدلائل التاريخية لا تدعمها «إن المؤرخين، في تأسيسهم تصوّراتهم على قاعدة فتاوى، ومدونات دينية، وكتابات تاريخية سردية، قد اتجهوا دائمًا نحو التركيز على انعزال العلويين القيمي عن بقية المجتمع، وعلى صراعات مجتمعية عرضية وذات طبيعة نادرة. إن التركيز على الاختلاف المذهبي -وهو جزء من نسق تفسيري أوسع يفترض ألا شيء حقيقةً يعلو على الدين في الشرق الأوسط- لم يعد مُرضيًا أكاديميًا، بل لا يمكن تبريره أيضًا في ضوء تجييش الأساطير ذات النفس الطائفي عند الأطراف المشاركة في الحرب الأهلية في سورية جميعها. هناك عدد من المصادر تشير إلى إدماج العلويين ضمن المجتمع السوري الأعرض على طول التاريخ. وبشكل خاص، فإن عددًا كبيرًا من الكراسات التعليمية عن الإدارة المملوكية، ومن الوثائق الأرشيفية العثمانية والتركية، ومن أدبيات التراجم المكتوبة بأيدي علويين تطعن بالتصوّر القائل إن «المجتمع» العلوي، هذا إذا كان هناك شيء من هذا القبيل، كان معزولًا عن العالم المحيط به، أو كان متميزًا عن غيره من الجماعات الريفية، أو كان خاضعًا لتمييز عنصري منتظم».

كما يكثف الكاتب هدف كتابه هذا بالقول: تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء رواية أقل جوهرية وأكثر مادية للتاريخ العلوي، وذلك من خلال التركيز على منشأ الدعوة العلوية في سورية وانتشارها، وعلى وضع العلويين المحدد تحت إمبراطوريات مسلمة متعاقبة، وعلاقاتهم بغيرهم من الجماعات، وعلى الاختلافات المناطقية والطبقية ضمن المجتمع العلوي نفسه، وليس من خلال التركيز على الأسس المذهبية لهذا المجتمع.

يقدم الكتاب مقارنة «علمانية» لتاريخ العلويين، ويتم ذلك بحسب الكاتب: من خلال تفضيل السياقات السوسيو-اقتصادية والسياسية والإدارية لتطور الهوية العلوية الحديثة على سماتها الدينية البحتة، ومن خلال اعتماد منظور الأمد الطويل، والقرون المتعددة من أجل تقييم التحول، العميق بطبيعته، للهوية الجمعية العلوية على مر الزمن.

يبدأ الكاتب في دراسته بتناول «التصورات الكلاسيكية للعلوية، المصطلحات، والتقنية» ومن الناحية الزمنية، يبدأ الكتاب مع إقامة السلالة الحمدانية في حلب عام 947، التي بدأت تحت رعايتها أول انتشار للتعالم العلوية في سورية الجغرافية. ويضيف الكاتب: إن نتيجة مثل هذه التصورات أن معظم الدراسات عن الماضي العلوي كانت إما شديدة التركيز على المعتقدات، أو أنتجت تاريخاً إخبارياً يحاول حيك سردية كاملة من حفنة من الإشارات إلى ما يبدو أنه حالات نزاع واضطهاد وعنق طائفي، من النوع الذي تفضله التواريخ الإخبارية والسردية، المنتشرة في كل مكان وزمان، في حين إنه كان نادر الحدوث، وذلك من أجل إنتاج قصة صراع لا يبدو أن له نهاية. لكن الفصول المقبلة تركز بالتحديد على دلائل تاريخية أقل بروزاً - لكنها في النهاية عادية - تشير إلى تفاعل عادي، روتيني، يشبه ما يحدث كل يوم، بين العلويين وجيرانهم، أو بينهم وبين سلطات الدولة. على وجه التحديد، ستلقي هذه الفصول الضوء على ثروة من الوثائق الإدارية من إسطنبول وطرابلس على حد سواء، ووثائق لم يستخدمها أحد من قبل، لأسباب من بينها عدم دعمها للسردية المعتادة، منها: كداسترو (دفتر سجلات) الضرائب وأوامر تنفيذية تدل على أن المماليك والعثمانيين اعترفوا بالعلويين ودمجهم في الدولة بوصفهم صنفاً من الرعايا يدفع الضرائب؛ عقود التزام ضريبي من أرشيفات المحكمة الشرعية في طرابلس تدل على أن طبقة عثمانية-علوية مستقلة من ملاكي الأراضي الأعيان كانت تهيمن على المنطقة، هذه الطبقة كانت مدينة بنجاحها لتطور زراعة التبغ بشكل تجاري في القرن الثامن عشر؛ ووثائق تشير إلى قيام الدولة ببناء مدارس، وبجهد آخر غرضها الضبط الاجتماعي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ وسلسلة جديدة من الوثائق من الأرشيفات العسكرية في أنقرة تكشف روابط وظيفية بين ثورة علوية ضد الفرنسيين في نهاية العهد العثماني وبين القوات الكمالية في الأناضول.

يُكَمِّل هذه المصادر، خاصة في الفصلين الافتتاحيين عن المرحلة القروسطية، معجم تراجم علوي فريد وغير منشور (يبدو أن الوصول إلى نسخته الأصلية غير ممكن الآن بسبب الحرب الأهلية) يحتوي على إشارات عدة متناثرة هنا وهناك إلى علويين يتفاعلون على مستوى يومي معتاد مع موظفين أيوبيين ومملوكيين ومع جيرانهم من الإسماعيليين.

الفصل الأول: النصيريون في سورية القرون الوسطى: من فرقة دينية إلى مجتمع مذهبي (من القرن العاشر إلى القرن الثاني عشر للميلاد)

يقوم هذا الفصل على محاجة رئيسة، وهي: أن العلوية لم تكن (فرعاً) من (الأصل) الشيعي الإثني عشري العراقي، لكنها شكّلت أحد اتجاهاته المركزية التي صوّرت من خلال أثر رجعي على أنها إحدى (اقتناصاته) أو هرطقاته بعد تأسيسه اتجاه شيعي اثني عشري في القرن الحادي عشر موسوم بأدبياته الواسعة. علاوة على ذلك، فإن انتشار العلوية على طول وادي الفرات ثم إلى شمال سورية، فحلب، فحماة، ثم في النهاية إلى المرتفعات الساحلية من عكا إلى اللاذقية (بهذا الترتيب) لم يكن نتيجة هرب متخيل من الاضطهاد، لكن نتيجة جهد تبشيري مستمر (دعوة). كانت هذه الدعوة في تنافس مع دعوات الإسماعيليين والإسحاقيين وعدد من الجماعات الفرعية الشيعية، لكنها لم تتميز بوضوح من التشيع الإمامي إلا في العصور القروسطية اللاحقة، ما يشرح سبب تجاوز الأراضي العلوية والشيعية الإثني عشرية في سورية ولبنان دون أي تقاطع إلى يومنا هذا.

وانطلاقاً من هذا المحاجة، يبحث الكاتب في «الأصول في غلاة الشيعة» و «الدعوة النصيرية، الخصيصة» ويلها تناول «التحول الديني للمرتفعات السورية»، ثم يدرس الباحث علاقة العلويين «بين الاسماعيليين والصلبيين». كما يتناول الكاتب «المكزون السنجاري» أبرز الشخصيات في التاريخ العلوي.

وفي خلاصة الفصل الأول، يقول الكاتب: في سورية، حظيت الدعوة العلوية بالدعم العملي من سلالة الحمدانيين الشيعية في حلب، وسرعان ما تمكنت من تأسيس موطئ قدم لها في البلدات القريبة. ولعل ما هو أكثر أهمية هنا، هو الفراغ الديني-السياسي الفعلي الذي كان مناخاً عاماً من تقبل الأفكار المغالية وغير الأرثوذكسية بين الفلاحين، وعلى الأقل مناخاً متسامحاً من ناحية زعمائهم العلمانيين في جزء كبير من الأراضي السورية الداخلية حينذاك. أما في المرتفعات الجبلية النائية التي يتعذر بلوغها، حيث لم يكن للسيادة البيزنطية ولا الحمدانية ولا الفاطمية أي قوة حقيقية، تمكنت العلوية من الانتشار تحت الرقابة المتسامحة لزعماء القبائل مثل التنوخيين وبنو محرز الذين كان إسلامهم مبهماً ولم يكونوا يكثرثون بالسجلات السكولاستيكية (المدرسية) والمذهبية الدائرة في القاهرة أو بغداد. انتهى هذا العهد الملحمي من الحرية والاحتمالات بالضرورة مع وصول الصليبيين، حين تحولت المرتفعات الجبلية الساحلية من حالة مجتمعية هامشية إلى ساحة حرب مادية وأيديولوجية احتدم عليها النزاع بين الجيوش الإمبراطورية للأمة المسيحية اللاتينية، والفدائيين الإسماعيليين، وأخيراً الزنكيين والأيوبيين بوصفهم وكلاء للنزعة السنوية الناهضة. تحت وطأة الضغط المالي والعسكري، رصّ العلويون صفوفهم وسلّموا زمام أمرهم لأي قيادة ممكنة، فتارة دعموا الزعيم الإسماعيلي حين اقتضت الضرورة، وتارة رضخوا لسلطة المكزون السنجاري الجديدة بهدف حماية مجتمعهم من العالم الخارجي. خرج العلويون من القرن الثاني عشر على شاكلة لم يكونوا عليها من قبل؛ لكنها ستعرفهم (بوصفهم أقلية).

بوصفهم أقلية، لم يكن العلويون استثناءً بقدر ما كانوا توضيحاً نمطياً للتطور العام الذي شهده المجتمع في الشرق الأوسط خلال القرون الوسطى: فهم لم يكونوا شديدي (الهرطقة) قبل أن يؤسس الفقهاء العباسيون والبوحيون معايير الدين القويم؛ ولم يكونوا (مذهبيين) بصورة فاضحة قبل مجابتهم نظراءهم الدروز، والإسماعيليين، والإماميين، وأخيراً السنّة؛ كما لم يكونوا (قبلين) بصورة حادة قبل أن يُجبروا على الانتظام عسكرياً في القرن الثاني عشر.

الفصل الثاني: ما وراء الملائد الجبلي: العلوية والدولة السنيّة (من القرن الثالث عشر إلى الخامس عشر)

يظهر هذا الفصل مسيرة الانطواء على الذات وما جلبته معها من مناقشة داخلية حول حدود السلطة الدينية العلوية وحدود الأرثوذكسية العلوية، «هذه المناقشة التي كان لها أثر تكويني أبعد من أي صراع مزعوم مع التيارات الشيعية أو السنيّة الأخرى؛ لم تذكر التواريخ العربية القروسطية الجماعة العلوية على الإطلاق، وقد استفادت هذه الجماعة، بحسب مصادر التراجم الخاصة بها، من لامبالاة المسؤولين الأيوبيين والمملوكيين في العصور الوسطى المتأخرة أو حتى تسامحهم. يركز هذا الفصل بصورة خاصة على حملة تأديبية ضد العلويين في منطقة جبلية في عام 1318، هذه الحملة التي أصبح من المعتاد تقديمها مثلاً عن سياسة مملوكية عامة ضد العلويين، لكنها كانت في الحقيقة نتيجة تمرد ضريبي محلي، وتمت لاحقاً إعادة تفسيرها في الأدبيات السنية (المتديّنة) بوصفها صراعاً دينياً. لقد تحوّلت فتوى ابن تيمية الشهيرة، وهي أحد المصادر السنية القليلة في تلك المدة التي ذكرت ملّة العلويين، لتصبح اليوم تعبيراً عن الرأي الواحد والثابت للأرثوذكسية المسلمة حول العلويين، في حين إن ابن تيمية نفسه كان منبذاً، ولم يكن لآرائه أي تأثير في الفكر المملوكي أو العثماني حتى القرن الثامن عشر، ويمكن إثبات هذا الأمر». وفي نهاية هذا الفصل، يحاجج الكاتب «بأن كداسترو الضرائب العثماني المبكر يعد أفضل مصدر لـ (السياسة) المملوكية تجاه العلويين، فقد تابعت هذه الوثائق ومأسست الممارسة المملوكية المتمثلة بتحصيل ضرائب خاصة بالعلويين، ما يثبت أن السلطات المملوكية اعترفت بهم جماعةً.»

يعالج هذا الفصل «ما يمكن عده في الواقع تكريساً للمجتمع العلوي بصيغته (التماسكة) الجديدة». ويناقش «أن تراجع المدّ الشيعي لم يعرّض العلويين لردة فعل سنيّة أو مملوكية، بل العكس، أتاح لذلك المجتمع تعزيز قيادته وهويته الدينية وموقعه في مواجهة الدولة على المستوى المحلي». كما يعرض هذا الفصل ما شهد القرن الثالث عشر «جداً حاداً في ما يتعلق بحدود الأرثوذكسية العلوية؛ جداً ساهم في إعطاء العقيدة قوامها النهائي وتكريس العلماء بوصفهم سلطة دينية للجماعة بلا منازع، ما أفضى بالمحصلة إلى إزاحة الدين عن مجال الحياة اليومية». ويند الكاتب السياق التاريخي لهذا الفصل تحت عناوين فرعية هي: هزيمة الاسحاقية والخلاف الحلولي-الثامنة. العلاقات مع سلطات الدولة والإسماعيليين. ابن تيمية وسياسة الاضطهاد. انتفاضة 1318. سياسة المماليك المالية تجاه العلويين.

وينتهي الكاتب هذا الفصل بالحديث عن «متلازمة الاضطهاد»، فيقول: «وأن العلويين في نهاية المطاف لم يختلفوا، من وجهة نظر إدارية، عن سواهم من (الفرق) الدينية أو القبلية أو المحددة

اقتصاديًا. ولم يكن ممكنًا، من جانب آخر، لدولة تدّعي شرعية دينية أن تقرّ علنًا بالابتداع المجافي لهذا الدين. كان مصطلح (نصيري) عند استخدامه في النصوص القروسطية دائمًا (وهو مصطلح لم يُستعمل مطلقًا من قبل العلويين أنفسهم) جوهريًا وتمييزيًا، وُظف لتبرير فروض جمعية معينة، إجراء تاديبي تقوم به الدولة، أو إدانة أخلاقية بسيطة وذاتية النفع. وتؤكد المحدودية المتأصلة في مصادرها المكتوبة عن هذه المدة أهمية عدم فرض سرديّة شاملة حصريّة تتمحور حول (الاضطهاد) و(الملاذ جبلي) على تاريخ العلويين تحت الحكم المسلم السنيّ. إضافة إلى الحكم الذاتي الواضح لأي من سكان الأرياف القاطنين في أراضٍ يتعذر بلوغها، والضعف الحتمي للدولة ما قبل الحديثة، لم يشترك العلويون كلهم بوضع منتظم وموحد في ظل السيادة المملوكية أو العثمانية: إذ لم يمنع العنف المجتمعي بينهم وبين الإسماعيليين في منطقة معينة وجود تعاون وحسن جوار بينهما في منطقة أخرى؛ كما لم تنعكس ثورة الضرائب في جبهة سلبيًا على العلاقات الودية مع ممثلي الحكومة في حماة؛ والأهم من هذا كله، لا يمكن مساواة الخطب اللاذعة والذائعة الصيت لعلماء منفردين بموقف سنيّ شامل تجاه الطائفة.

الفصل الثالث: المسح والعقاب، إدماج العلويين في الإمبراطورية العثمانية (1516-1645)

يظهر هذا الفصل من الكتاب، مدى هيمنة الدولة العثمانية على المنطقة في القرن السادس عشر، كما يقوم الكاتب بإثبات امتناع العثمانيين عن أي محاولة لإبادة السكان العلويين، بل تحصيل أكبر مبلغ ممكن من العائدات الضريبية. ويقدم هذا الفصل أوامر تنفيذية عثمانية من أجل البرهنة على أن الحكومة في الإمبراطورية العثمانية نظرت إلى حوادث قطع الطريق في الجبال الساحلية التي قام بها علويون بوصفها مشكلة اجتماعية وليست دينية.

الفصل الرابع: عهد السيادة الذاتية، أعيان علويون بصفتهم ملتزمين عثمانيين

يبرهن هذا الفصل أن ضعف سلطة المركز العثماني في الأطراف، أو اكتساب الأقاليم سلطة أمير على حساب المركز، أثناء القرن الثامن عشر، قد رافقه استخدام هذه السلطات عائلات علوية معروفة أنها ملتزمة ضريبياً في المنطقة، هذه العائلات استفادت بدورها من التطور غير المسبوق لزراعة التبغ التجارية، لتصبح طبقة حقيقة من ملاكي أراضٍ الأعيان؛ يحتاج هذا الفصل أيضًا بأن تعاضم الفروق الاجتماعية ضمن المجتمع العلوي، وليس تعاضم الاضطهاد الخارجي، أدى إلى تصاعد (التحوّل العشائري) في هذا المجتمع، وإلى اتساع الهجرة العلوية نحو السهول الساحلية والداخلية، إضافة إلى استيطان العلويين في إقليم هاتاي في تركيا الحالية.

الفصل الخامس: إصلاح إمبراطوريّ واستعمار داخليّ، المجتمع العلوي في مواجهة

الحدثة (1808-1888)

يتصدى الفصل الخامس للقرن التاسع عشر، ولحقبة الإصلاحات العثمانية. يبدأ الفصل بإظهار دخول طبقة الأعيان العلويين المتزايد في صراع مع مسؤولين عثمانيين شبه مستقلين خلال مرحلة تفتت السلطة الإمبراطورية العثمانية في بداية ذلك القرن، ما أدى إلى عدّ المجتمع العلوي للمرة

الأولى جماعة من الهراطقة والمنبوذيين من المجتمع العثماني. ثم ينتقل الكاتب ليحاجج بأن المجتمع العلوي بدأ بعد ذلك بالتعرض المتنامي لإجراءات هندسة اجتماعية قمعية تحت سلطة التنظيمات ثم تحت سلطة عبد الحميد الثاني، من بينها التجنيد الإلزامي والتحويل الديني. لكن وفي الوقت نفسه، بينما كان العلويون يقاومون الجهد الرامي إلى استيعابهم، بدؤوا باستخدام فوائد التعليم العمومي الحديث والتمثيل النسبي ضمن المجالس البلدية حديثة الإنشاء، وربما ساعدتهم ذلك على اكتشاف صوتهم الخاص بوصفهم جماعة سياسية للمرة الأولى.

الفصل السادس: ليسوا مواطنين بعد، العروبة، والكمالية، والعلويون (1888-1936)

يقوم الفصل السادس «بتعقب الازدواجية المستمرة لجهد حكومات العهد العثماني المتأخر، والانتداب الفرنسي، والعهد الجمهوري التركي الرامي إلى إدماج العلويين في الدولة الحديثة. وبعد فحص مفهومات المواطنة في العهد الحميدي وعهد تركيا الفتاة على حد سواء مثل ما تم تطبيقها على العلويين أو لم يتم، يلقي الفصل الضوء على (اليقظة) الأدبية والفكرية العلوية التي قادتها باسم المجتمع العلوي طبقة جديدة من المثقفين العلويين عشية الحرب العالمية الأولى». ويقول الكاتب: إن المقاومة العلوية الكبيرة لقوات الاحتلال الفرنسي في مرحلة 1918، والتي ظهرت من رحم هذا الحدث الجمعي المفصلي، لم تشكل رفضاً محلياً لسلطة الغريب أو نسخة محلية من القومية العربية، بحسب ما تزعم الأدبيات الموجودة، وإنما كانت بخلاف ذلك جهداً بُذل بالتنسيق مع القوات التركية الكمالية، ويجب بناء عليه النظر إليه بصفته جزءاً من حملة «الجهة الجنوبية» (لحرب التحرير) التركية». ويُختم الكتاب «بنظرة مقارنة إلى المصائر المختلفة للمجتمعات العلوية في كل من سورية وتركيا ما بعد الحرب العالمية الأولى، ويقترح أن علويي سورية كانوا منقسمين من حيث المبدأ حول مسألة دعم، أو مقاومة، تشكيل دولة (علويين) منفصلة تحت الحكم الفرنسي؛ وقد كان لهذا الانشطار الثنائي تبعات مهمة خلال مفاوضات الاتفاقية السورية الفرنسية في عام 1936، وينتهي بها هذه العرض المتسلسل زمنياً، ويمكن القول إن أصداء هذه التبعات ما تزال تتردد إلى يومنا هذا. أما السكان العلويون في جنوب تركيا فقد أخضعوا لسياسات استيعاب جذرية، وحتى عرقية، تحت سلطة القبضة الحديدية لحزب الشعب الجمهوري، ربما كان لها آثار بعيدة المدى متناقضة بعض الشيء، تتمثل بكونهم يشكلون الآن ضمن تركيا أقلية طائفية آمنة ومدركة لذاتها إلى درجة أكبر من أقرانهم في سورية».

وفي الخلاصة، يقول الكاتب: يستدعي إنتاج تاريخ للعلويين، أو أي جماعة أخرى تُعرّف جوهرياً على أساس دينها، ومواجهة التحيز المذهبي للمصادر نفسها. إن أي نصّ مكتوب، أطروحة لاهوتية أكان، أم كتاباً في الملل والنحل، أم سرداً لوقائع تاريخية، أم فرماناً إمبراطورياً، أم روايات رحالة، يحدد العلويين (أو النصيريين) على هذا النحو سيوجه الاهتمام تلقائياً إلى تفردهم وتنافرهم المحتمل مع بقية المجتمع. بالنتيجة، فإن أي تاريخ مؤسس على نصوص كهذه سيركز بالضرورة على حوادث مثبتة لكنها بالنهاية معزولة، حيث كانت معتقداتهم الدينية عاملاً مؤثراً في تفاعلهم مع الآخرين، ومبالغاً أحداثاً متفرقة من النزاع المذهبي، ومفسراً القمع الضريبي اضطهاداً، وأخذاً الآراء التحقيرية لفقهاء الأرثوذكسية بوصفها تجربة حقيقية مُعاشة. وبهذه الطريقة أصبح من الطبيعي، في الأدبيات الأكاديمية معظمها وفي جزء كبير من الصحافة التي تكتب عن سورية اليوم، عرض ألف عام من

التاريخ العلوي كما لو أنها ممثلة ومختزلة في فتوى من فتاوى ابن تيمية، أو إلى مجزرة في حلب لم تحدث قط في واقع الأمر. وكما أصبحت النزعة الطائفية نبوءة تحقق ذاتها في الحرب الأهلية الدائرة حاليًا، فإن بناء تاريخ العلويين بوصفه تاريخًا من التهميش والاضطهاد هو في الحقيقة برهان دائري، أي برهان يستخدم كحقيقة ما يريد إثباته». ويضيف الكاتب: إذا كان صعود الأنظمة المملوكية والأيوبية وتعاضم سماتها ومهاراتها البيروقراطية أو أواخر القرون الوسطى قد فرض قيودًا مالية وسياسية جديدة على العلويين، والإسماعيليين، وغيرهم من الجماعات السكانية غير السنية، فإن المصادر المتوفرة لدينا لا تدعم الزعم القائل بتزايد الراديكالية الدينية أو وجود اضطهاد ديني معمم. بصورة خاصة، فإنه من الممكن البرهان على أن الآراء التشريعية لابن تيمية وغيره من فقهاء الأرتوذكسية المتشددين لم تحظَ باهتمام النظام المملوكي، ولم يأخذها العلماء العثمانيون بالحسبان إلا في القرن الثامن عشر؛ إننا أمام حالة وحيدة من عنف الدولة المنظم ضد العلويين عام 1318، حالة كشفت عن طيف واسع من التفسيرات قَدَّما مؤرخون متدينون وغير متدينين من تلك الحقبة، نتجت من تمرد ضريبي، وادعاء ظهور المهدي المنتظر، فلا يمكن أخذ هذه الحالة دليلًا على قمع مذهبي مستمر. بدلًا من ذلك ارتأينا أنه لا ينبغي استنتاج طبيعة (السياسة) المملوكية المتأخرة والعثمانية المبكرة من كتابات تاريخية معثرة، وإنما من دفاتر الإحصاءات العثمانية التي تشير إلى أن كلا النظامين قد فرضا ضريبة خاصة بالعلويين، هي ضريبة درهم الرجال، على القرى العلوية معظمها في المنطقة بوصفها جزءًا من واجباتهم الضريبية العامة. إن تطوّر (وأحيانًا تعليق) مستحقات الدرهم، إضافة إلى ضرائب أخرى استهدفت النبيذ الذي ينتجه العلويون بصورة خاصة، واستخدام وجهاء علويين بوصفهم ملتزمين أو جباة ضرائب عثمانيين، إنما يدل على المدى الذي بلغه إدماج المجتمع العلوي في الإدارة المحلية العثمانية خلال الحقبة الحديثة المبكرة.

ويختم الكاتب كتابه هذا بالقول: مع بلوغ الدمار في سورية مستويات جديدة يصعب تحمّلها، فإن السعي إلى البت في طبيعة التاريخ العلوي يغدو عديم المعنى أكثر من أي وقت مضى. وبينما يبقى مستحيلًا للأسف تصوّر مآل الصراع الحالي في سورية، فضلًا عن آثاره على المدى البعيد، إلا أن أمرًا وحيدًا، بناءً على التجارب الحديثة لبلدان عايشت أوضاعًا مماثلة، يبدو أكيدًا: ستضع الحرب أوزارها في النهاية، وحينما تفعل، سيعيد سكان سورية، استمروا في العيش ضمن الحدود الجيوسياسية نفسها أم لا، مجتمعين بناء بلدهم، وسيستأنفون بعض التعاون الاقتصادي والتجاري، وسيحاولون في النهاية، ربما في مستقبل بعيد، إيجاد مقدار ما من الحقيقة والمصالحة. عندما يأتي ذلك اليوم، سيكون أمام العلويين، والسوريين مجتمعين، خيار يتعلق بالنماذج التاريخية التي سيعتمدون عليها؛ هل سيعرّف موقع العلويين ضمن المجتمع الأكبر تاريخيًا أمثال ابن تيمية ومحمد المغربي أم أمثال مدحت باشا وضياء بيك؟ هل سيختار المرء أن (يتذكّر) انتفاضة جبله عام 1318 ومجزرة حلب عام 1516، أم سيجد ما يدعو إلى التفاؤل في السيرة المهنية لعلّي الشلّف وقارا محمد باشا، وفي لجان التعليم المشتركة والمجالس البلدية لحقبة الإصلاح العثماني، وفي الرؤية السياسية لأشخاص مثل صالح العلي أو سليمان الأحمد؟ كما نعلم، الماضي ليس ميتًا ولا هو ماضٍ، وإنه من الأهمية بمكان أن يستعيد العلويون، وجيرانهم، وأبناء وطنهم امتلاك ماضيهم.

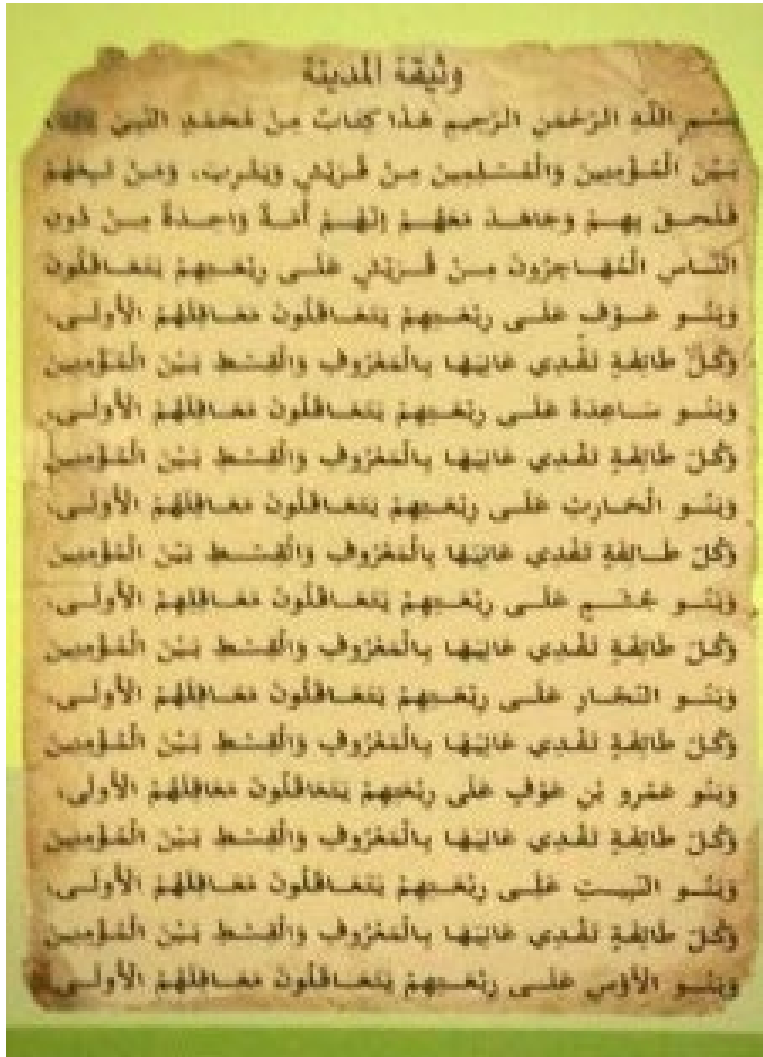


وثائق

- صحيفة المدينة؛ كتاب الرسول بين المهاجرين والأَنْصار واليهود (1 هجرية)
- رسالة الحقوق لعلي بن الحسين (ع)



بعيد قريب
هكذا البشر، إن تقاربت من
بعضها بعضًا تبقى بعيدة، وإن
تباعدت تبقى قريبة
بارا وهبي



صحيفة المدينة؛ كتاب الرسول بين المهاجرين والأنصار واليهود (1 هجرية)

لما هاجر الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلى المدينة بدأ بتطبيق بعض الإجراءات الأمنية والاجتماعية والسياسية، كان من بينها إبرام معاهدة مع يهود المدينة أو يهود يثرب كما كانت تعرف قبل هجرته، وهؤلاء هم بنو قينقاع وبنو قريظة وبنو النضير.

ورأى كثيرون أن هذه الوثيقة من أكثر الأدلة وضوحاً على سماحة الإسلام في التعامل مع المخالفين له في الاعتقاد، وذهب بعض الباحثين إلى الاستدلال بها على تقرير أنها أول وثيقة حقوقية، فيما رأى آخرون أنها عقد مواطنة متقدم على عصره.

وهذا هو نص الوثيقة كما أوردتها كتب السيرة والتاريخ الإسلامي:

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، ...
وَأَدَعَ فِيهِ يَهُودَ وَعَاهِدَهُمْ، وَأَقْرَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَشَرَطَ لَهُمْ، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ:

بسم الله الرحمن الرحيم

هَذَا كِتَابٌ مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ قُرَيْشٍ وَيَثْرِبَ، وَمَنْ
تَبِعَهُمْ فَلَحِقَ بِهِمْ وَجَاهَدَ مَعَهُمْ:
إِنَّهُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ دُونِ النَّاسِ.

الْمُهَاجِرُونَ مِنْ قُرَيْشٍ عَلَى رَبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ بَيْنَهُمْ وَهُمْ يَفْدُونَ عَانِيَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ
وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَبَنُو عَوْفٍ عَلَى رَبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَاقِلَهُمْ الْأُولَى، كُلُّ طَائِفَةٍ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ
وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَبَنُو سَاعِدَةَ عَلَى رَبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَاقِلَهُمْ الْأُولَى، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ
وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَبَنُو الْحَارِثِ عَلَى رَبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَاقِلَهُمْ الْأُولَى، وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ
وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَبَنُو جُشَمٍ عَلَى رَبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَاقِلَهُمْ الْأُولَى، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ
وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَبَنُو النَّجَارِ عَلَى رَبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَاقِلَهُمْ الْأُولَى، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ
وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَبَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ عَلَى رَبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَاقِلَهُمْ الْأُولَى، وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ
وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَبَنُو النَّبَيْتِ عَلَى رَبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَاقِلَهُمْ الْأُولَى، وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ
وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَبَنُو الْأَوْسِ عَلَى رَبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَاقِلَهُمْ الْأُولَى، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ

وَالْقَسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَتْرُكُونَ مَفْرَحًا بَيْنَهُمْ أَنْ يُعْطَوْهُ بِالْمَعْرُوفِ فِي فِدَاءٍ أَوْ عَقْلِ وَأَنْ لَا يُحَالِفَ مُؤْمِنٌ مَوْلَى
مُؤْمِنٍ دُونَهُ.

وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ عَلَى مَنْ بَغَى مِنْهُمْ أَوْ ابْتَغَى دَسِيعَةً ظَلَمَ أَوْ إِثْمًا أَوْ عُدْوَانًا، أَوْ فَسَادٍ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ
وَإِنَّ أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهِ جَمِيعًا، وَلَوْ كَانَ وَكَدَّ أَحَدِهِمْ.

وَلَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنًا فِي كَافِرٍ وَلَا يَنْصُرُ كَافِرًا عَلَى مُؤْمِنٍ وَإِنَّ ذِمَّةَ اللَّهِ وَاحِدَةٌ يُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَذْنَاهُمْ وَإِنَّ
الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ مَوَالِي بَعْضٍ دُونَ النَّاسِ.

وَإِنَّهُ مَنْ تَبَعَنَا مِنْ يَهُودٍ فَإِنَّ لَهُ النَّصْرَ وَالْأَسْوَةَ غَيْرَ مَطْلُومِينَ وَلَا مُتَنَاصِرِينَ عَلَيْهِمْ.

وَإِنَّ سِلْمَ الْمُؤْمِنِينَ وَاحِدَةٌ لَا يَسَالِمُ مُؤْمِنٌ دُونَ مُؤْمِنٍ فِي قِتَالٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا عَلَى سَوَاءٍ وَعَدْلٍ بَيْنَهُمْ.
وَإِنَّ كُلَّ غَازِيَةٍ غَزَتْ مَعَنَا يُعْقَبُ بَعْضُهَا بَعْضًا.

وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُبَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِمَا نَالَ دِمَاءَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ عَلَى أَحْسَنِ هُدًى وَأَقْوَمِهِ.

وَإِنَّهُ لَا يُجِيرُ مُشْرِكٌ مَالًا لِقَرِيشٍ وَلَا نَفْسَهَا، وَلَا يَحُولُ دُونَهُ عَلَى مُؤْمِنٍ.

وَإِنَّهُ مَنْ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قِتْلًا عَنْ بَيْتِهِ فَإِنَّهُ قَوْدٌ بِهِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى وَلِيَّ الْمَقْتُولِ وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ كَافَّةٌ وَلَا يَحِلُّ
لَهُمْ إِلَّا قِيَامٌ عَلَيْهِ.

وَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَقْرَبُ بِمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ وَأَمَّنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَنْصُرَ مُخَدِّثًا وَلَا يُؤْوِيَهُ وَأَنَّهُ مَنْ
نَصَرَهُ أَوْ آوَاهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ لَعْنَةَ اللَّهِ وَغَضَبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ.

وَإِنَّكُمْ مَهْمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ مَرَدَّهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَإِنَّ الْيَهُودَ يُنْفِقُونَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا مُحَارِبِينَ.

وَإِنَّ يَهُودَ بَنِي عَوْفٍ أُمَّةٌ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ لِلْيَهُودِ دِينُهُمْ وَلِلْمُسْلِمِينَ دِينُهُمْ مَوَالِيَهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَأَثِمَ
فَإِنَّهُ لَا يُوتَغَى إِلَّا نَفْسُهُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ.

وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي النَّجَّارِ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ.

وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي الْحَارِثِ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ.

وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي سَاعِدَةَ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ.

وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي جُشَمِ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ.

وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي الْأَوْسِ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ .
وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي ثَعْلَبَةَ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَآثِمٌ فَإِنَّهُ لَا يُوتَغُ إِلَّا نَفْسَهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ .
وَإِنَّ جَفْنَةَ بَطْنٍ مِنْ ثَعْلَبَةَ كَأَنْفُسِهِمْ .
وَإِنَّ لِبَنِي الشَّطِيبَةِ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ .
وَإِنَّ الْبِرَّ دُونَ الْإِثْمِ .
وَإِنَّ مَوَالِيَ ثَعْلَبَةَ كَأَنْفُسِهِمْ .
وَإِنَّ بَطَانَةَ يَهُودَ كَأَنْفُسِهِمْ وَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
وَإِنَّهُ لَا يُنْحَجَزُ عَلَى ثَأْرِ جُرْحٍ .
وَإِنَّهُ مَنْ فَتَكَ فَبِنَفْسِهِ فَتَكَ وَأَهْلَ بَيْتِهِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى أَيْمَنِ هَذَا .
وَإِنَّ عَلَى الْيَهُودِ نَفَقَتَهُمْ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ نَفَقَتَهُمْ وَإِنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْرَ عَلَى مَنْ حَارَبَ أَهْلَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ وَإِنَّ
بَيْنَهُمُ النَّصْحَ وَالنَّصِيحَةَ وَالْبِرَّ دُونَ الْإِثْمِ وَإِنَّهُ لَمْ يَأْتُمْ امْرُؤٌ بِحَلِيفَةٍ .
وَإِنَّ النَّصْرَ لِلْمَظْلُومِ وَإِنَّ الْيَهُودَ يُنْفِقُونَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا مُحَارِبِينَ .
وَإِنَّ يَثْرَبَ حَرَامٌ جَوْفُهَا لِأَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ .
وَإِنَّ الْجَارَ كَالنَّفْسِ غَيْرَ مُضَارٍّ وَلَا آثِمٌ وَإِنَّهُ لَا تُجَارُ حُرْمَةً إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهَا .
وَإِنَّهُ مَا كَانَ بَيْنَ أَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ اشْتِجَارٍ يُخَافُ فُسَادَهُ فَإِنَّ مَرَدَّهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِلَى
مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى أَنْتَقَى مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ وَأَبْرَهُ .
وَإِنَّهُ لَا تُجَارُ قُرَيْشٌ وَلَا مَنْ نَصَرَهَا، وَإِنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْرَ عَلَى مَنْ دَهَمَ يَثْرَبَ، وَإِذَا دُعُوا إِلَى صُلْحٍ يُصَالِحُونَهُ
وَيَلْبَسُونَهُ فَإِنَّهُمْ يُصَالِحُونَهُ وَيَلْبَسُونَهُ وَإِنَّهُمْ إِذَا دُعُوا إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَهُمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا مَنْ حَارَبَ
فِي الدِّينِ عَلَى كُلِّ أَنْاسٍ حِصَّتُهُمْ مِنْ جَانِبِهِمُ الَّذِي قَبْلَهُمْ .
وَإِنَّ يَهُودَ الْأَوْسِ، مَوَالِيَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ عَلَى مِثْلِ مَا لِأَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ مَعَ الْبِرِّ الْمَحْضِ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ
الصَّحِيفَةِ .
وَإِنَّ الْبِرَّ دُونَ الْإِثْمِ لَا يَكْسِبُ كَاسِبٌ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى أَصْدَقِ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ وَأَبْرَهُ .
وَإِنَّهُ لَا يَحُولُ هَذَا الْكِتَابُ دُونَ ظَالِمٍ وَآثِمٍ .
وَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ آمِنٌ وَمَنْ قَعَدَ آمِنٌ بِالْمَدِينَةِ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ أَوْ آثِمٌ وَإِنَّ اللَّهَ جَارٌ لِمَنْ بَرَّ وَأَتَقَى، مُحَمَّدٍ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .



(رسالة الحقوق لعلي بن الحسين (ع))

كتب الإمام علي بن الحسين المتوفى عام 95 للهجرة هذه الرسالة في مطلع القرن الثامن للميلاد في الثلث الأخير من القرن الهجري الأول. وهي على حد علمنا أول رسالة تحمل الاسم بمفهوم العصر، وأول محاولة لا تتمسك بمفهوم الحقوق ببعده السلبي. فكلمة حق، كما هو معروف، دخلت الثقافات البشرية لتحصر الحق في جنس أو فئة أو جماعة قريبي أو مجموعة اعتقادية أو مواطنة. وبهذا المعنى، تم التمييز مثلاً، بين الرجل والمرأة والقريب والغريب والمواطن والأجنبي والمؤمن والكافر الخ. وكان الاعتقاد السائد أن المفهوم الإيجابي للحق قد ترافق مع عصر التنوير الأوربي ونشوء مفهوم الحقوق الطبيعية التي أعادت لكل إنسان مسلمات يفترض أن يتمتع بها باعتبارها هبة من الله أو الطبيعة. إلا أن الدراسات الحديثة لمفهوم الحقوق على الصعيد العالمي بينت أن هذا المفهوم قد سبق الحضارة الأوربية وأخذ أشكالاً متعددة، بعضها كان نتاج صراع مباشر بين المعرفة الحكمية والمعرفة الدينية، وبعضها كان في محاولات التوفيق بينهما. وإن كانت حقوق الإنسان، على الأقل في قراءتها الفرنسية قد طبعت بالصراع بين الكنيسة ورواد التنوير والذي تم التعبير عنه بصراع بين

حق الله وحقوق الإنسان، فإن الطابع الشامل للإسلام قد خلق حالة تداخل بينهما أبلغ ما تعبر عنه هذه الرسالة التي تدمج في نص واحد حقوق الله والأفعال المرتبطة بها (من عبادة وطاعة) وحقوق الناس في قراءة تفصل بين حق الحاكم وحق المحكوم وتوضح العلاقة بين أفراد الأسرة. في تذكير بما يجب على الأفراد من حقوق. أي أن قراءة مالك تأتي من إدراك ما عليك. وأهمية الرسالة اليوم تنبع من القراءة التاريخية لها لا القراءة الإيديولوجية. فهي ابنة زمان ومكان وصراعات حية ومخاضات أولية سبقت مدارس الفقه الجعفرية والسنية وعاشت في حقبة ولادة مفهوم التعاقد الإسلامي سواء أكان ذلك في مستويات ما عرف بالأمة أو في مستوى العلاقة بين الحاكم والرعية. مع محاولة تنظيم لعلاقات الأفراد من أحرار وملك يمين، مسلمين وغير مسلمين، نساء. والعقد في الثقافة الأوربية كان الأب المباشر لمفهوم دولة القانون.

المهم في «رسالة الحقوق» أولاً، هو محاولة تحديد العلاقة بين حق الله وحق الإنسان من منظور متماسك ومتكامل لا من منظور صراعي، الأمر الذي نجده لاحقاً في مختلف المدارس العقلانية والصوفية، وفي العلاقة بين مفهوم الإنسان الكامل والحق الإلهي. وثانياً: هو أنها أتت بعد معركة كربلاء، وكل ما تركته هذه التراجم من تأثير عميق في معاني التضحية والدفاع عن المثل في وجه الطغيان، والمبادئ في وجه موازين القوى المختلفة، والعدالة في وجه قوة السلطان. وبهذا المعنى نجد النص محاولة لتهدئة الثورة ومطالبة بتجنب المخاصمة والنزاع، ودعوة لبناء الحكم الصالح في روح ذلك العصر ومعظياته. وفيما يلي نص الرسالة كاملة عن كتاب: «تحف العقول عن آل الرسول» للمحقق أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني (الحلبي) من أعلام القرن الرابع الهجري، صفحة 184.

هيثم مناع

رسالة الحقوق لعلي بن الحسين (ع)

اعلم رحمك الله أن لله عليك حقوقاً محيطاً لك في كل حركة تحركتها، أو سكنة سكنتها أو منزلة نزلتها، أو جارحة قلبتها وآلة تصرفت بها:

بعضها أكبر من بعض وأكبر حقوق الله عليك ما أوجبه لنفسه تبارك وتعالى من حقه الذي هو أصل الحقوق ومنه تفرع ثم أوجبه عليك لنفسك من قرنك إلى قدمك على اختلاف جوارحك، فجعل لبصرك عليك حقاً ولسمعك عليك حقاً وللسانك عليك حقاً وليديك عليك حقاً ولرجلك عليك حقاً ولبطنك عليك حقاً ولفرجك عليك حقاً، فهذه الجوارح السبع التي بها تكون الأفعال. ثم جعل عز وجل لأفعالك عليك حقوقاً، فجعل لصلاتك عليك حقاً ولصومك عليك حقاً ولصدقتك عليك حقاً ولهديك عليك حقاً ولأفعالك عليك حقاً ثم تخرج الحقوق منك إلى غيرك من ذي الحقوق الواجبة عليك وأوجبها عليك حقاً أئمتك ثم حقوق رعيته ثم حقوق رحمك، فهذه حقوق يتشعب منها حقوق فحقوق أئمتك ثلاثة أوجبها عليك:

حق سائسك بالسلطان ثم سائسك بالعلم، ثم حق سائسك بالملك وكل سائس (السائس: القائم بأمر والمدير له) إمام وحقوق رعيتك ثلاثة أوجهها عليك حق رعيتك بالسلطان، ثم حق رعيتك بالعلم فإن الجاهل رعية العالم وحق رعيتك بالملك من الأزواج وما ملكت من الإيمان وحقوق رحمك كثيرة متصلة بقدر اتصال الرحم في القرابة. فأوجهها عليك حق أمك، ثم حق أبيك، ثم حق ولدك، ثم حق أخيك ثم الأقرب فالأقرب والأول فالأول، ثم حق مولاك المنعم عليك، ثم حق مولاك الجاري نعمته عليك، ثم حق ذي المعروف لديك و ثم حق مؤذنك بالصلاة، ثم حق إمامك في صلاتك، ثم حق جليسك، ثم حق جارك و ثم حق صاحبك ثم حق شريكك ثم حق مالك، ثم حق غريمك الذي يطالبك و ثم حق خليطك، ثم حق خصمك المدعي عليك، ثم حق خصمك الذي تدعي عليه، ثم حق مستشيرك، ثم حق المشير عليك و ثم حق مستنصحك، ثم حق الناصح لك، ثم حق من هو أكبر منك، ثم حق من هو أصغر منك، ثم حق سائلك، ثم حق من سألته، ثم حق من جرى لك على يديه مساءة بقول أو فعل أو مسرة بذلك بقول أو فعل عن تعمد منه أو غير تعمد منه، ثم حق أهل ملتك عامة، ثم حق أهل الذمة و ثم الحقوق الجارية بقدر علل الأحوال وتصرف الأسباب، فطوبى لمن أعانه الله على قضاء ما أو جب عليه من حقوقه ووقفه وسدده.

1 - فأما حق الله الأكبر فإنك تعبده لا تشرك به شيئاً، فإذا فعلت ذلك بإخلاص جعل لك على نفسه أن يكفيك أمر الدنيا والآخرة ويحفظ لك ما تحب منها.

2 - وأما حق نفسك عليك فإن تستوفيها في طاعة الله، فتؤدي إلى لسانك حقه وإلى سمعك حقه وإلى بصرك حقه وإلى يدك حقه، وإلى رجلك حقه، وإلى بطنك حقه، وإلى فرجك حقه، وتستعين بالله على ذلك.

3 - وأما حق اللسان فأكرامه عن الخنى وتعويدته على الخير وحمله على الأدب وإجسامه إلا لموضع الحاجة والمنفعة للدين والدنيا وإعفاؤه عن الفضول الشنعة القليلة الفائدة التي لا يؤمن ضررها مع قلة عائدتها وبعد شاهد العقل والدليل عليه وتزين العاقل بعقله حسن سيرته في لسانه، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

4 - وأما حق السمع فتزنيه عن أن تجعله طريقاً إلى قلبك إلا لفوهة كريمة تحدث في قلبك خيراً أو تكسب خلقاً كريماً فإنه باب الكلام إلى القلب يؤدي إليه ضرور المعاني على ما فيها من خير أو شر، ولا قوة إلى بالله.

5 - وأما حق بصرك فغضه عما لا يحل لك وترك ابتذاله إلا لموضع عبرة تستقبل بها بصراً أو تستفيد بها علماً، فإن البصر باب الاعتبار.

6 - وأما حق رجلك فأن لا تمشي بهما إلى ما لا يحل لك ولا تجعلهما مطيتك في الطريق المستخفة بأهلها فيها فإنها حاملتك وسالكة بك مسلك الدين والسبق لك، ولا قوة إلا بالله.

7 - وأما حق يدك فأن لا تبسطها إلى ما لا يحل لك فتنال بما تبسطها إليه من الله العقوبة بالأجل ومن الناس بلسان اللائمة في العاجل، ولا تقبضها مما افترض الله عليها، ولكن توقرها بقبضها عن

كثير مما لا يحل لها وبسطها إلى كثير مما ليس عليها، فإذا هي قد عقلت وشرفت في العاجل وجب لها حسن الثواب في الأجل.

8 - وأما حق بطنك فأن لا تجعله وعاء لقليل من الحرام ولا لكثير وأن تقتصد له في الحلال ولا تخرجه من حد التقوية إلى حد التهوين وذهب المرورة وضبطه إذا هم بالجوع والظمأ فإن الشبع المتههي بصاحبه إلى التخم مكسلة ومثبطة ومقطعة عن كل بر وكرم. وإن الري المتههي بصاحبه إلى السكر مسخفة ومجهلة ومذهبة للمرورة.

9 - وأما حق فرجك فحفظه مما لا يحل لك والاستعانة عليه بغض البصر، فإنه من أعون الأعوان وكثرة ذكر الموت والتهدد لنفسك بالله والتخويف لهابه، وبالله العصمة والتأييد، ولا حول ولا قوة إلا به.

ثم حقوق الأفعال

10 - فأما حق الصلاة فأن تعلم أنها وفادة إلى الله وأنت قائم بها بين يدي الله فإذا علمت ذلك كنت خليقاً أن تقوم مقام الذليل، الراجب، الراهب، الخائف، الراجي، المسكين، المتضرع، المعظم من قام بين يديه بالسكون والإطراق، وخشوع الأطراف ولين الجناح، وحسن المناجاة له في نفسه والطلب إليه في فكاك ورقبتك التي أحاطت بها خطيئتك واستهلكتها ذنوبك، ولا قوة إلا بالله.

11 - وأما حق الصوم فأن تعلم أنه حجاب ضربه الله على لسانك وسمعك وبصرك وفرجك وبطنك ليسترك به من النار. وهكذا جاء في الحديث: (الصوم جنة من النار) فإن سكنت أطرافك في حجبها رجوت أن تكون محجوباً وإن أنت تركتها تضطرب في حجابها وترفع جنبات الحجاب فتطلع إلى ما ليس لها بالنظرة الداعية للشهوة والقوة الخارجة عن حد التقية لله لم تأمن أن تحرق الحجاب وتخرج منه، ولا قوة إلا بالله.

12 - وأما حق الصدقة فأن تعلم أنها ذخرك عند ربك ووديعتك التي لا تحتاج إلى الإشهاد (لا يحتاج يوم القيامة إلى الإشهاد لما ورد في الخبر من أن الصدقة أول ما تقع في يد الله تعالى قبل أن تقع في يد السائل). فإذا علمت ذلك كنت بما استودعته سرّاً أوثق بما استودعته علانية وكنت جديراً أن تكون أسررت إليه أمراً أعلنته وكان الأمر بينك وبينه فيها سرا على كل حال. ولم تستظهر عليه فيما استودعته منها (ب) بإشهاد الأسماع والأبصار عليه بها كأنها أوثق في نفسك لا كأنك لا تثق به في تأدية وديعتك إليك، ثم لم تمتن بها على أحد لأنها لك فإذا امتنت بها لم تأمن أن تكون بها مثل تهجين حالك منها إلى من مننت عليه لأن في ذلك دليلاً على أنك لم ترد نفسك بها ولو أردت نفسك بها لم تمتن بها على أحد، ولا قوة إلى بالله.

13 - وأما حق الهدى فأن تخلص بها الإرادة إلى ربك والتعرض لرحمته وقبوله ولا تريد عيون الناظرين دونه، فإذا كنت كذلك لم تكن متكلفاً ولا متصنعاً وكنت إنما تقصد إلى الله. واعلم أن الله يراد باليسير ولا يراد بالعسير، كما أراد بخلقه التيسير ولم يرد بهم التعسير، وكذلك التذلل أولى

بك من التدهقن لأن الكلفة والمؤونة في المتدهقنين فأما التذلل والتمسكن فلا كلفة فيهما ولا مؤونة عليهما لأنهما الخلقة وهما موجودان في الطبيعة، ولا قوة إلى بالله.

ثم حقوق الأئمة

14 - فأما حق سائسك بالسلطان فأن تعلم أنك جعلت له فتنة وأنه مبتلى فيك بما جعله الله له عليك من السلطان وأن تخلص له في النصيحة وألا تماحكه (لا تماحكه: لا تخاصمه ولا تنازعه) وقد بسطت يده عليك فتكون سبب هلاك نفسك وهلاكه. وتذلل وتلطف لإعطائه من الرضى ما يكفه عنك ولا يضر بدينك وتستعين عليه في ذلك بالله. ولا تعازره (لا تعازره: لا تعارضه في العزة) ولا تعانده، فإنك إن فعلت ذلك عققته وعققت نفسك فعرضتها لمكروهه وعرضته للهلكة فيك وكنت خليقاً أن تكون معيناً له على نفسك وشريكاً له فيما أتى إليك، ولا قوة إلى بالله.

15 - وأما حق سائسك بالعلم فالتعظيم له والتوقير لمجلسه وحسن الاستماع إليه والإقبال عليه والمعونة له على نفسك فيما لا غنى بك عنه من العلم بأن تفرغ له عقلك وتحضره فهمك وتذكي له (قلبك) وتجلي له بصرك بترك اللذات ونقص الشهوات وأن تعلم أنك فيما ألقى (إليك) رسوله إلى من لقيك من أهل الجهل فلزمك حسن التأدية عنه إليهم ولا تخنه في تأدية رسالته والقيام بها عنه إذا تقلدتها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

16 - وأما حق سائسك بالملك فنحو من سائسك بالسلطان إلا أن هذا يملك ما لا يملكه ذاك تلزمك طاعته فيما دق وجل منك إلا أن تخرجك من وجوب حق الله، ويحول بينك وبين حقه حقوق الخلق، فإذا قضيته رجعت إلى حقه (أي إذا قضيت حق الله فارجع إلى حق مالك) فنشأغت به، ولا قوة إلى بالله.

ثم حقوق الرعية

17 - فأما حقوق رعيته بالسلطان فأن تعلم أنك إنما استرعتهم بفضل قوتك عليهم فإنه إنما أحلهم محل الرعية لك ضعفهم وذلهم، فما أولى من كفاكه ضعفه وذله حتى يصيره لك رعية وصير حكمك عليه نافذاً، لا يتمنع منك بعزة ولا قوة ولا يستنصر فيما تعاضمه منك إلا (بالله) بالرحمة والحيطة والأناة (الحيطة: الحفاظة والحماية والصيانة، الأناة كقناة الوقار والحلم وأصله الانتظار)، وما أولاك إذا عرفت ما أعطاك الله من فضل هذه العزة والقوة التي قهرت بها تكون لله شاكراً، ومن شكر الله أعطاه فيما أنعم عليه، ولا قوة إلا بالله.

18 - وأما حق رعيته بالعلم، فأن تعلم أن الله قد جعلك لهم فيما آتاك من العمل، وولاك من خزانة الحكمة، فإن أحسنت فيما ولاك الله من ذلك وقمت به لهم مقام الخازن الشفيق، الناصح لمولاه في عبيده، الصابر المحتسب الذي إذا رأى ذا حاجة أخرج له من الأموال التي في يديه كنت راشداً، وكنتم لذلك أملاً معتقداً (الأمل: خادم الرجل وعونه الذي يأمله)، وإلا كنت له خائناً ولخلقه ظالماً ولسلبه وعزة متعرضاً.

19 - وأما حق رعيته بملك النكاح، فأن تعلم أن الله جعلها سكناً ومستراحاً وأنساً وواقية، وكذلك كل واحد منكمما يجب أن يحمد الله على صاحبه ويعلم أن ذلك نعمة منه عليه ووجب أن يحسن صحبة نعمة الله ويكرمها ويرفق بها وإن كان حقه عليها أغلظ وطاعتك بها ألزم فيما أحببت وكرهت ما لم تكن معصية، فإن لها حق الرحمة والمؤانسة وموضع السكون إليها قضاء اللذة التي لا بد من قضائها وذلك عظيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

20 - وأما حق رعيته بملك اليمين فأن تعلم أنه خلق ربك ولحمك ودمك وأنت تملكه لا أنت صنعته دون الله ولا خلقت له سمعا ولا بصرا ولا أجريت له رزقا، ولكن الله كفاك ذلك بمن سخره لك واثمنك عليه واستودعك إياه لتحفظه فيه وتسير فيه بسيرته فتطعمه مما تأكل وتلبسه مما تلبس ولا تكلفه ما لا يطيق، فإن كرهت (هـ) خرجت إلى الله منه واستبدلت به ولم تعذب خلق الله ولا قوة إلا بالله.

أما حق الرحم

21 - فحق أمك أن تعلم أنها حملتك حيث لا يحمل أحد أحدا، وأطعمتك من ثمرة قلبها ما لا يطعم أحد أحدا، وأنها وقتك بسمعها وبصرها ويدها ورجلها وشعرها وبشرها وجميع جوارحها مستبشرة بذلك، فرحة، موبلة، محتملة لما فيه مكر وهها وألمها وثقلها وغمها حتى دفعتها عنك يد القدرة وأخرجتك إلى الأرض فرضيت أن تشيع وتجعوج هي وتكسوك وتعري وترويك وتظلمك وتضحى وتنعمك ببؤسها، وتلدذك بالنوم بأرقها وكان بطنها لك وعاء وحجرها لك حواءً وتديها لك سقاء ونفسها لك وقاءً، تباشر حر الدنيا وبردها لك ودونك، فتشكرها على قدر ذلك ولا تقدر عليه إلا بعون الله وتوفيقه.

22 - وأما حق أبيك فيك فتعلم أنه أصلك وأنت فرعته وأنتك لولاه لم تكن فمهما رأيت في نفسك مما يعجبك فاعلم أن أباك أصل النعمة عليك فيه وأحمد الله واشكره على قدر ذلك، ولا قوة إلى بالله.

23 - وأما حق ولدك فتعلم أنه منك ومضاف إليك في عاجل الدنيا بخيره وشره وأنت مسؤول عما وليته من حسن الأدب والدلالة على ربه والمعونة له على طاعتك فيك وفي نفسه فمثاب على ذلك ومعاقب، فاعمل في أمره عمل المتزين بحسن أثره عليه في عاجل الدنيا، المعذر إلى ربه فيما بينك وبينه بحسن القيام عليه والأخذ له منه، ولا قوة إلا بالله.

24 - وأما حق أخيك فتعلم أنه يدك التي تبسطها وظهرك الذي تلتجئ إليه وعزك الذي تعتمد عليه وقوتك التي تصول بها فلا تتخذ سلاحا على معصية الله ولا عدة للظلم بحق الله، ولا تدع نصرته على نفسه ومعونته على عدوه والحول بينه وبين شياطينه وتأدية النصيحة إليه والإقبال عليه في الله، فأن انقاد لربه وأحسن الإجابة له وإلا فليكن الله أثر عندك وأكرم عليك منه.

25 - وأما حق المنعم عليك بالولاء (الولاء: بالفتح النصره والملك والمحبة والصدقة والقربة) فإن تعلم أنه أنفق فيك ماله وأخرجك من ذل الرق ووحشته إلى عز الحرية وأنسها وأطلقك من

أسر الملكة وفك عنك حلق العبودية، وأوجدك رائحة العز، وأخرجك من سجن القهر ودفع عنك العسر، وبسط لك لسان الإنصاف وأباحك الدنيا كلها فملكك نفسك وحل أسرك وفرغك لعبادة ربك واحتمل بذلك التقصير في ماله، فتعلم أنه أولى الخلق بك بعد أولي رحمتك في حياتك وموتك وأحق الخلق بنصرتك ومعونتك ومكانتك في ذات الله (المكانة: المعاونة)، فلا تؤثر عليه نفسك ما احتاج إليك.

26 - وأما حق مولاك الجارية عليه نعمتك فأن تعلم أن الله جعلك حامية عليه وواقية وناصرًا ومعقلًا وجعله لك وسيلة وسببًا بينك وبينه، فبالحري أن يحجبك عن النار فيكون في ذلك ثواب منه في الأجل ويحكم لك بميراثه في العاجل إذا لم يكن له رحم مكافأة لما أنفقته من مالك عليه وقمت به من حقه بعد إنفاق مالك، فإن لم تخفه خيف عليك ألا يطيب لك ميراثه، ولا قوة إلا بالله.

27 - وأما حق ذي المعروف عليك فأن تشكره وتذكر معروفه وتنشر له المقالة الحسنة وتخلص له الدعاء فيما بينك وبين الله سبحانه، فإنك إذا فعلت ذلك كنت قد شكرته سرا وعلانية. ثم إن أمكن مكافأته بالفعل كافأته وإلا كنت مرصداً له موطناً نفسك عليها (الضمير: في عليها يرجع إلى المكافأة، أي ترصد وتراقب وتهيئ نفسك على المكافأة في وقتها).

28 - وأما حق المؤذن فأن تعلم أنه مذكرك بربك وداعيك إلى حظك وأفضل أعوانك على قضاء الفريضة التي افترضها الله عليك فتشكره على ذلك شكرك للمحسن إليك وإن كنت في بيتك متهما لذلك لم تكن لله في أمره متهما وعلمت أنه نعمة من الله عليك لا شك فيها فأحسن صحبة نعمة الله بحمد الله على كل حال، ولا قوة إلا بالله.

29 - وأما حق إمامك في صلاتك فأن تعلم أنه قد تقلد السفارة فيما بينك وبين الله والوفاء إلى ربك وتكلم عنك ولم تتكلم عنه ودعا لك ولم تدع له وطلب فيك ولم تطلب فيه وكفاك هم المقام بين يدي الله والمساءلة له فيك. ولم تكفه ذلك فإن كان في شيء من ذلك تقصير كان به دونك وإن كان أتمًا لم تكن شريكه فيه ولم يكن لك عليه فضل، فوقي نفسك بنفسه ورقبي صلاتك بصلاته، فتشكر له على ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله.

30 - وأما حق المجلس فأن تلين له كنفك (الكنف: الجانب والظل) وتطيب له جانبك وتنصفه في مجارة اللفظ ولا تغرق في نزع اللحظ إذا لحظت وتقصد في اللفظ إلى إفهامه إذا لفظت وإن كنت المجلس إليه كنت في القيام عنه بالخيار وإن كان الجالس إليك كان بالخيار ولا تقوم إلا بإذنه ولا قوة إلا بالله.

31 - وأما حق الجار فحفظه غائبًا وكرامته شاهدًا ونصرته ومعونته في الحالين جميعًا (المراد بالحالين: الشهود والغياب)، ولا تتبع له عورة ولا تبحث له عن سوء (ة) لتعرفها، فإن عرفتها منه عن غير إرادة منك ولا تكلف، كنت لما علمت حصنًا حصينا وسترا ستيرًا، ولو بحثت الأسنة عنه ضميرًا لم تتصل إليه لانطوائه عليه. لا تستمع عليه من حيث لا يعلم، لا تسلمه عند شديدة ولا تحسده عند نعمة، تقيل عثرته وتغفر زلته، ولا تدخر حلمك عنه إذا جهل عليك ولا تخرج أن تكون

سلما له، ترد عنه لسان الشتيمة وتبطل فيه كيد حامل النصيحة وتعاشره معاشره كريمة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

32 - وأما حق الصاحب فإن تصحبه بالفضل ما وجدت إليه سبيلاً وإلا فلا أقل من الإنصاف وأن تكرمه كما يكرمك وتحفظه كما يحفظك ولا يسبقك فيما بينك وبينه إلى مكرمة، فإن سبقك كفاؤه ولا تقصر به عما يستحق من المودة. تلزم نفسك نصيحتة وحياطته ومعاذته على طاعة ربه ومعونته على نفسه فيما لا يهمل به، من معصية ربه، ثم تكون (عليه) رحمة ولا تكون عليه عذاباً، ولا قوة إلا بالله.

33 - وأما حق الشريك فإن غاب كفيته وإن حضر ساويته ولا تعزم على حكمك دون حكمه ولا تعمل برأيك دون مناظراته وتحفظ عليه ماله وتنفي عنه خيائته فيما عز أو هان فإن بلغنا «أن يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا» ولا قوة إلا بالله.

34 - وأما حق المال فإن لا تأخذه إلا من حله ولا تنفقه إلا في حله ولا يحرفه عن مواضعه ولا تصرفه عن حقائقه ولا تجعله إذا كان من الله إلا إليه وسبباً إلى الله. ولا تؤثر به على نفسك من لعله لا يحميك وبالبحري ألا يحسن خلافته في تركك ولا يعمل فيه بطاعة ربك فتكون معينا له على ذلك وبما أحدث في مالك أحسن نظرا لنفسه فيعمل بطاعة ربه فيذهب بالغبية وتبوء بالإثم والحسرة والندامة مع التبعة (التبعة): ما يترتب على الفعل من الشر وقد يستعمل في الخير) ولا قوة إلا بالله.

35 - وأما حق الغريم الطالب لك (الغريم): الدائن ويطلق أيضاً على الديون. وفي بعض النسخ (الغريم المطالب لك) فإن كنت موسراً أو فيته وكفيته وأغنيته ولم ترده وتمطله (المطل: التسوية والتعلل في أداء الحق وتأخيرته عن وقته) فإن رسول الله (ص) قال: «مطل الغني ظلم» وإن كنت معسراً أرضيته بحسن القول وطلبت إليه طلباً جميلاً ورددته عن نفسك رداً لطيفاً ولم تجمع عليه ذهاب ماله وسوء معاملته، فإن ذلك لزم، ولا قوة إلا بالله.

36 - وأما حق الخليط (الخليط: المخالط كالنديم والشريك والجليس ونحوها) فإن لا تغدره ولا تغشه ولا تكذبه ولا تغفله ولا تخدعه ولا تعمل في انتقاضه عمل العدو الذي لا يبقى على صاحبه وإن اطمأن إليك استقصيت له على نفسك وعلمت أن غبن المسترسل ربا، ولا قوة إلا بالله.

37 - وأما حق الخصم المدعي عليك فإن كان ما يدعي عليك حقاً لم تنفسخ في حجته ولم تعمل في إبطال دعوته وكنت خصم نفسك له والحاكم عليها والشاهد له بحقه دون شهادة الشهود. فإن ذلك حق الله عليك وإن كان ما يدعيه باطلاً رفقت به وروعته وناشدته بدينه (روعه: أفزعه، وناشدته بدينه: حلفته وطلبت به) وكسرت حدته عنك بذكر الله وألقيت حشو الكلام ولغظه الذي لا يرد عنك عادية عدوك (اللغظ: كلام فيه جلبه واختلاط ولا يتبين، وعادية عدوك أي حدته وغضبه، وعادية السم: ضرره ويشحد عليك أي يغضب وأصله من شحد السكين ونحوه: أحده) بل تبوء بإثمه وبه يشحد عليك عداوته، لأن لفظه السوء تبعث الشر. والخير مقمعة للشر، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

38 - وأما حق الخصم المدعي عليه فإن كان ما تدعيه حقاً أجملت في مقاولته بمخرج الدعوى (المقاولة: المجادلة والمباحثة)، فإن للدعوى غلطة في سمع المدعي عليه وقصدت قصد حجتك بالرفق وأمهل المهلة وأبين البيان وألطف اللطف ولم تتشاغل عن حجتك بمنازعته بالقييل والقال فتذهب عنك حجتك ولا يكون لك في ذلك درك، ولا قوة إلا بالله.

39 - وأما حق المستشار فإن حضرك له وجه رأي جهدت له في النصيحة وأشرت عليه بما تعلم أنك لو كنت مكانه عملت به وذلك ليكن منك رحمة ولين، فإن اللين يؤنس الوحشة وأن الغلط يوحش موضع الأناجس وإن لم يحضرك له رأي وعرفت له من ثقت برأيه وترضى به لنفسك دلتته عليه وأرشدته إليه، فكنتم لم تأله خيراً (لم تأله: لم تقصر من ألا يألو) ولم تدخره نصحاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

40 - وأما حق المشير عليك فلا تتهمه فيما يوافقك عليه من رأيه إذا أشار عليك فإنما هي الآراء وتصرف الناس فيها واختلافهم. فكن عليه في رأيه بالخيار إذا اتهمت رأيه، فأما تهمته فلا تجوز لك إذا كان عندك ممن يستحق المشاورة، ولا تدع شكره على ما بدا لك من أشخاص رأيه وحسن وجه ومشورته، فإذا وافقك حمدت الله وقبلت ذلك من أخيه بالشكر والارصاد بالمكافأة في مثلها إن فزع إليك، ولا قوة إلا بالله.

41 - وأما حق المستنصح فإن حقه أن تؤدي إليه النصيحة على الحق الذي ترى له أنه يحمل ويخرج المخرج الذي يلين على مسامعه، وتكلمه من الكلام بما يطيقه عقله، فإن لكل عقل طبقة من الكلام يعرفه ويجنبه، وليكن مذهبك الرحمة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

42 - وأما حق الناصح فإن تلين له جناحك ثم تشرب له قلبك (اشرب للشيء: مد عنقه لينظره والمراد أن تسقي قلبك من نصح) وتفتح له سمعك حتى تفهم عنه نصيحته، ثم تنظر فيها، فإن كان وفق فيها للصواب حمدت الله على ذلك وقبلت منه وعرفت له نصيحته، وإن لم يكن وفق لها فيها رحمته ولم تتهمه وعلمت أنه لم يألك نصحاً إلا أنه أخطأ. إلا أن يكون عندك مستحقاً للتهمة فلا تعبأ بشيء من أمره على كل حال، ولا قوة إلا بالله.

43 - وأما حق الكبير فإن حقه توقير سنه وإجلال إسلامه إذا كان من أهل الفضل في إسلامه بتقدمه فيه وترك مقابله عند الخصام ولا تسبقه إلى طريق ولا تؤمه في طريق ولا تستجعله وإن جهل عليك تحملت وأكرمته بحق إسلامه مع سنه فإنما حق السن بقدر الإسلام، ولا قوة إلا بالله.

44 - وأما حق الصغير فرحمته وتثيفه وتعليمه والعفو عنه والستر عليه والرفق به والمعونة له والستر على جرائمه فإنه سبب للتوبة، والمداراة له وترك مماحكته فإن ذلك أدنى لرشده.

45 - وأما حق السائل فأعطاؤه إذا تهيأت صدقة وقدرت على سد حاجته والدعاء له فيما نزل به والمعونة له على طلبته وإن شككت في صدقه وسبقت إليه التهمة له ولم تعزم على ذلك لم تأمن أن يكون من كيد الشيطان أراد أن يصدك عن حظك ويحول بينك وبين التقرب إلى ربك وتركته

بستره ورددته ردًا جميلاً. وإن غلبت نفسك في أمره وأعطيته على ما عرض في نفسك منه، فإن ذلك من عزم الأمور.

46 - وأما حق المسؤول فحقه إن أعطى قبل منه ما أعطى بالشكر له والمعرفة لفضله وطلب وجه العذر في منعه وأحسن به الظن. وأعلم أنه إن منع (فماله) منع وأن ليس الشريب في ماله (الشريب: التوبيخ والملامة) وإن كان ظالمًا فإن الإنسان لظلم كفار.

47 - وأما حق من سرك الله به وعلى يديه، فإن كان تعمدًا لك حمدت الله أولاً ثم شكرته على ذلك بقدره في موضع الجزاء وكافأته على فضل الابتداء وأرصدت له المكافأة وأن لم يكن تعمدًا حمدت الله وشكرته وعلمت أنه منه، توحدك بها وأحببت هذا إذا كان سببًا من أسباب نعم الله عليك وترجو له بعد ذلك خيرًا، فإن أسباب النعم بركة حيث ما كانت وإن كان لم يعتمد، ولا قوة إلا بالله.

48 - وأما حق من ساءك القضاء على يديه بقول أو فعل فإن كان تعمدًا كان العفو أولى بك لما فيه له من القمع وحسن الأدب مع كثير أمثاله من الخلق، فإن الله يقول «ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل - إلى قوله - من عزم الأمور» (سورة الشورى آية 41) وقال عز وجل: «وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين» (سورة النحل آية 126). هذا في العمد فإن لم يكن عمدًا لم تظلمه بتعمد الانتصار منه فتكون قد كافأته في تعمد على خطأ، ورفقت به ورددته بالطف ما تقدر عيه، ولا قوة إلا بالله.

49 - وأما حق أهل ملتك عامة فإضمار السلامة ونشر جناح الرحمة والرفق بمسيئهم وتألفهم واستصلاحهم وشكر محسنهم إلى نفسه وإليك فإن إحسانه إليك إذا كف عنك أذاه وكفأك مؤنته وحبس عنك نفسه فهمهم جميعًا بدعوتك وانصرهم جميعًا بنصرتك وأنزلتهم جميعًا منك منازلهم، كبيرهم بمنزلة الوالد وصغيرهم بمنزلة الولد وأوسطهم بمنزلة الأخ. فمن أتاك تعاهدته بلطف ورحمة. وصل أخاك بما يجب للأخ على أخيه.

50 - وأما حق أهل الذمة فالحكم فيهم أن تقبل منهم ما قبل الله وتفي بما جعل الله لهم من ذمته وعهده وتكلهم إليه فيما طلبوا من أنفسهم وأجبروا عليه وتحكم فيهم بما حكم الله به على نفسك فيما جرى بينك (وبينهم) من معاملة، وليكن بينك وبين ظلمهم من رعاية ذمة الله والوفاء بعهده وعهد رسول الله صلى الله عليه وآله حائل فإنه بلغنا أنه قال: «من ظلم معاهدًا كنت خصمه» فاتق الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فهذه خمسون حقًا محيطًا بك لا تخرج منها في حال من الأحوال يجب عليك رعايتها والعمل في تأديتها والاستعانة بالله جل ثناؤه على ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله، والحمد لله رب العالمين.

سياسة ومعايير النشر ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

تنشر مؤسسة ميسلون دراساتٍ وبحوثًا وكتبًا متنوعة وفق معايير محدّدة، بعد إخضاعها للتقويم العلمي الأكاديمي.

أولاً: سياسة ومعايير النشر

1. البحوث والدراسات

تعتمد مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، ومجلة «رواق ميسلون»، في اختيار الدراسات والبحوث القابلة للنشر، على المعايير الدولية العامة المعتمدة، شكلاً ومضموناً، وفقاً للآتي:

1. أن يكون البحث أصيلاً، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

2. أن يشتمل البحث على العناصر الآتية:

أ. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ب. ملخص باللغة العربية (250 - 300 كلمة)، يقدم إشكالية البحث الرئيسة والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص.

ج. تحديد مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، وفرضية البحث، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات.

د. ينبغي من حيث الشكل أن تكون جميع العناوين الرئيسة والفرعية واضحة ومحدّدة.

هـ. ينبغي أن يكون البحث مديلاً بقائمة تتضمن المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يُشر إليها في الهوامش، وأن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية المعتمد لدى مؤسسة ميسلون.

و. تُترجم جميع عناوين المراجع الأجنبية المشار إليها في الحواشي إلى العربية، مع كتابة عنوان المرجع واسم صاحبه فقط باللغة الأصلية.

ز. ترقيم وتصنيف الجداول والرسومات والبيانات والصور الواردة في نص البحث مع تحديد مصادرها.

ح. إضافة روابط المصادر الموجودة على الإنترنت في المراجع، مع إضافة تاريخ آخر مرة تم الولوج إليها. وفي حال كون الرابط أطول من سطر واحد، يتم تقصيره عن طريق Google URL Shortener أو أي أداة شبيهة، ثم إضافته إلى المرجع المشار إليه.

- ط. تجنب الكاتب الإشارة إلى كتاباته السابقة قدر الإمكان، والإشارة إليها فقط في حال الضرورة القصوى إن لم يكن هناك بدائل مرجعية من كتاب آخرين.
3. أن يكون البحث بين 6000 - 10000 كلمة، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المصادر والمراجع وكلمات الجداول والملحقات في حال وجودهما، ولمؤسسة ميسلون/ أو المجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي لا تتوافق وهذا العدد، وتنشر أيضًا المقالات التي لا يزيد حجمها على 3000 كلمة، وتطبق عليها المعايير السابقة الذكر.
4. على الكاتب مراجعة مادته لغويًا قبل إرسالها؛ فالبحوث والدراسات التي تكثر فيها الأخطاء اللغوية، سواء أكانت إملائية أو نحوية، ستُرفض مباشرة، ولن تدخل في مرحلة التقييم الأولي.
5. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث وصورته الشخصية.

2. مراجعات الكتب

تخضع مراجعات الكتب لقواعد التقييم ذاتها التي تخضع لها البحوث والدراسات، وتتضمن مراجعة الكتاب العناصر الأساسية الآتية:

- أ. أن يثبت كاتب المراجعة في أعلى مراجعته المعلومات الآتية: اسم الكتاب (وإذا كان الكتاب المراجع صادرًا بلغة غير العربية يكتب المراجع عنوان الكتاب كما هو في اللغة الأصلية إلى جانب العنوان في اللغة العربية)، اسم مؤلف الكتاب (وإذا كان الكتاب بلغة غير العربية ينبغي كتابة اسم المؤلف باللغة الأخرى إلى جانب الاسم بالعربية)، اسم دار النشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات.
- ب. التعريف بعنوان الكتاب وإبراز أهميته.
- ج. التعريف بمؤلف الكتاب وسيرته العلمية (بحسب الحاجة).
- د. الوقوف عند مقدمات الكتاب، وأهدافه، ومشروعه، ومراجعته، ومصادره، وخطته، ومحتوياته.

هـ. تحليل مضامين الكتاب تحليلًا وافيًا، وإبراز أفكاره ومحاوره الأساسية، مع استخدام الأدوات النقدية والمنهج المقارن بينه وبين المراجع التي تناولت الحقل أو الموضوع نفسه، وعدم الاكتفاء بعرض سطحيّ ونقل ما ذكره المؤلف في مقدمته.

وتراعى في اختيار الكتب الشروط الآتية:

- أ. اختيار الكتاب وفقًا لأسسٍ موضوعية، انطلاقًا من أهميته، وأصالته ومدى إغنائه لحقل المعرفة الذي ينتمي إليه.
- ب. ألا يكون قد مرّ على صدور الكتاب أكثر من خمس سنوات.
- عدد كلمات المراجعة ما بين 1500 و4000 كلمة.

3. الكتب؛ تأليفاً أو ترجمةً

تنشر مؤسسة ميسلون كتباً مؤلفة أو مترجمة، في مجالات متنوعة من المعرفة، ويُشترط في الكتب المؤلفة الاستناد إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين، متوافقٍ مع أصول العمل البحثيِّ العلمي، بما في ذلك استخدام منهجيات البحث العلمي وأساليبه الكمية والنوعية، والحرص على التوثيق العلمي الأصيل، ويشترط أن تشكّل إسهاماً جديداً وفريداً في المجال المعرفي الذي يُبحث فيه، وألا تكون قد نُشرت -من قبل- جزئياً أو كلياً.

يجب أن يُرفق الكتاب المرسل بملخص تنفيذي، في نحو 1500 كلمة، يتضمن العناصر الآتية: الكلمات المفتاحية، تحديد المشكلة المدروسة في الكتاب، أهداف الدراسة، أهميتها، فرضية الدراسة، وضع التصوّر المفهوماتي، وصف منهجية البحث، والتحليل، والنتائج.

يجب أن يكون الكتاب مديلاً بقائمة تتضمن المصادر والمراجع التي استند إليها الكاتب. ويجب -من حيث الشكل- أن تكون جميع العناوين الرئيسة والفرعية واضحة ومحددة، ويجب ألا يقل عدد كلمات الكتاب عن 20 ألف كلمة.

بالنسبة إلى الكتب المترجمة، يُشترط حصول مؤسسة ميسلون على حقوق الترجمة والنشر من المؤسسة الأصلية، وأن يحصل المترجم على موافقة أولية من مؤسسة ميسلون لترجمة الكتاب المختار، ويُنظم ذلك كله في عقد ترجمة واضح، ومن ثم تخضع الترجمة للتدقيق بعد الانتهاء منها.

وتنشر مؤسسة ميسلون أيضاً كتباً في مجال الإبداع الثقافي والفني والأدبي، مثل الرواية والقصة والمسرح والشعر، بشرط قبولها من أدباء وفنانين معروفين تعتمدهم المؤسسة، ولهم دورهم المشهود في الثقافة والفن؛ وتنشر المؤسسة -أيضاً- كتباً في مجال التوثيق والشهادات والمذكرات الشخصية.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تتسلّم مؤسسة ميسلون المادة المرسلة عبر البريد الإلكتروني research@maysaloon.fr، بالنسبة إلى المواد الخاصة بالنشر في موقع المؤسسة، أو عبر البريد rowaq@maysaloon.fr، بالنسبة إلى المواد الخاصة بالنشر في مجلة «رواق ميسلون»، ويُعلّم الكاتب بالاستلام في غضون أسبوع كحد أقصى.
2. تنظر وحدة البحوث/ أو هيئة التحرير في البحوث والدراسات الواردة، ويُرسل المنسجم منها مع معايير النشر إلى المحكّمين العلميين.
3. تنظر وحدة البحوث/ أو هيئة التحرير في نتائج التقييم، ثم يجري إعلام الباحثين بنتائج التقييم خلال مدة لا تزيد على شهرين من تاريخ استلام البحث، سواء بقبول المادة للنشر، أو قبولها المشروط بضرورة إدخال تعديلات، أو رفض الورقة والاعتذار عن عدم نشرها. وفي حال اشتراط إجراء تعديلاتٍ على أيّ مادةٍ أو ورقة لقبول نشرها، يتمّ إعلام الباحث بها لإجراء التعديل الملائم.

4. بعد إجراء الكاتب للتّعدّيات، تُبثّ وحدة البحوث/ أو هيئة التحرير بشأن نشر المادة، ويُرسَل النصّ إلى وحدة التحرير والتدقيق اللّغوي، ليجرى تحريره وتدقيقه بحسب جدولّة تدرّجه الزّمني، ثم تُنشر الورقة بحسب خطة مؤسسة ميسلون/ هيئة التحرير وبعض المقتضيات الفنيّة.
5. لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء قبل للنشر أم لم يقبل.
6. يُعدّ إرسال الباحث لبحثه إلى مؤسسة ميسلون/ المجلة قبولاً منه لشروط المؤسسة/ المجلة، وتنازلاً عن حقه في النشر لمدة خمس سنوات في حال الموافقة على نشره.

ثالثاً: أخلاقيات النشر

1. تلتزم مؤسسة ميسلون/ مجلة «رواق ميسلون» ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والمحرّمين وفريق التحرير.
2. تلتزم ميسلون ومجلتها إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التقويم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
3. تلتزم ميسلون ومجلتها جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
4. تلتزم ميسلون ومجلتها بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحرّرين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المحال إلى المؤسسة/ المجلة في بحوثهم الخاصة.
5. النسخة النهائيّة للبحث والتّعدّيات: تعرض ميسلون ومجلتها النسخة المحرّرة شبه النهائيّة من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة لا تقبل أيّ تعديلات مهمة أو إضافات على البحث، إلا ما كان من تصحيحات أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمد زمني وجيز جدّاً تحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.
6. حقوق الملكية الفكرية: تملك مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى البحوث المنشورة في موقعها ومجلتها، ولا يجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، في أيّ وسيلة من وسائل النشر، سواء باللّغة العربيّة أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطّي صريح من المؤسسة أو هيئة تحرير المجلة.
7. تنقيد ميسلون ومجلتها في نشرها للبحوث المترجمة تقيداً كاملاً بالحصول على إذن الدورية الأجنبيّة الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

رابعاً: طريقة توثيق الهوامش والمراجع

1. الكتب
اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرّر، الطّبعة، (مكان النّشر، الناشر، تاريخ

النشر)، رقم الصفحة. ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق، غير الذي يليه مباشرةً، بذكر اسم المؤلف، ثم رقم الصفحة، ما لم يكن أكثر من مرجع واحد للمؤلف نفسه، ففي هذه الحال يُستخدَم العنوان مختصراً بعد اسم المؤلف. أمّا في قائمة المراجع، فترد معلومات الكتاب وروداً مفصلاً.

2. الدوريات

بالنسبة إلى المقالة المنشورة في دورية ما، يكون التوثيق كما يلي: اسم المؤلف، «عنوان الدراسة أو المقالة»، اسم المجلة، المجلد و/ أو رقم العدد (سنة النشر)، رقم الصفحة. في الهوامش وقائمة المراجع العربية، يجب أن يكون عنوان الكتاب، أو المجلة، بالخطّ العريض. أما إن كان بلغة أجنبية، فيجب أن يُكتب بخطّ مائل.

3. مقالات الجرائد

لا تُذكر إلا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

4. المنشورات الإلكترونية

لا تُذكر إلا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

5. المقابلات الشخصية

اسم الشخص، نوع المقابلة (شخصية مثلاً)، اسم من أجرى المقابلة، طريقة إجراء المقابلة (عبر الهاتف/ من خلال البريد الإلكتروني / ... إلخ)، المكان، والتاريخ.

خامساً: معايير تقويم بحث علمي أو كتاب

يراعى الآتي في التقويم العلمي للدراسات والبحوث والكتب:

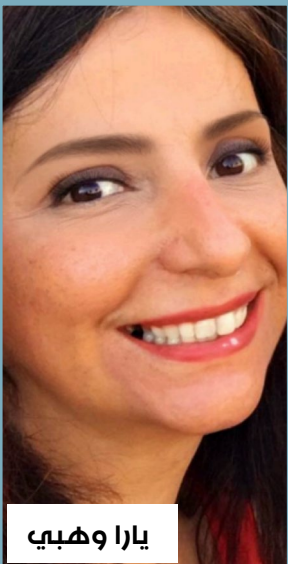
1. أهمية الموضوع المتناول؛ مدى أهمية البحث أو الكتاب المقدم استناداً إلى اهتمامات مؤسسة ميسلون.
2. وضوح الهدف؛ مدى تعبير عنوان البحث أو الكتاب عن الهدف الذي يسعى له، وهل كان الكاتب ملتزماً هدفه أم كان هناك انحراف وإسهاب في تفاصيل غير ذات صلة بالهدف؟
3. التبويب الواضح؛ مدى وضوح وجودة تبويب البحث أو الكتاب وفهرسته.
4. جمال الصوغ والأسلوب وسلامة اللغة العربية؛ جودة اللغة وقدرة الكاتب على التعبير عن أفكاره، ومدى نجاح الكاتب في عرض الأفكار كاملة ومفهومة وبلغة مقروءة علمياً.
5. الانسجام الداخلي بين الأفكار؛ مدى انسجام أفكار البحث أو الكتاب وطريقة عرضها.
6. المنهج المتناسك؛ منطقية عرض الأفكار والقدرة على الإقناع ودعم وجهة النظر الشخصية
7. الجهد التوثيقي ودقة البيانات؛ المصادر والمراجع وأصالتها، مدى صحة وجدية الاقتباسات والتحويلات، وطريقة ضبطها في الهوامش أو في نهاية البحث أو الكتاب وفقاً لشروط النشر المعتمدة في مؤسسة ميسلون.

8. الأصالة (غير مترجمة أو منقولة)؛ مدى التجاء الباحث إلى أسلوب القصة والنسخ إن وجد، والتأكد من أن الورقة لم يسبق نشرها في مكان آخر، باستعمال محركات البحث على الإنترنت.
9. التجديد والابتكار؛ مستوى حضور الجانب الإبداعي في البحث أو الكتاب، ودرجة حضور الأفكار الجديدة مقارنة بكتب أخرى تتناول الموضوع ذاته؛ أي هل يشكل البحث أو الكتاب إضافة إلى المكتبة العربية أم لا؟
10. الإحاطة؛ عمق المعرفة أو الأفكار المطروحة في البحث أو الكتاب، والإلمام بجوانب الموضوع المطروح.

دعوة إلى الكتابة

” تدعو دورية «رواق ميسلون» الأكاديميين والباحثين وسائر الكتاب المهتمين بالشؤون الثقافية والسياسية والأدبية والفنية للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى «رواق ميسلون» للتقييم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبيده المحكمون من ملاحظات.“

اللوحات الداخلية في هذا العدد للفنانة السورية يارا وهبي



يارا وهبي

فنانة سورية أطلقت موقعها الإلكتروني الخاص بالرسم بعنوان (رحلة مع الأرواح) في عام 2020: <http://seelenreise.myshopify.com>، مترجمة عن اللغة الألمانية، صحافية ومراسلة لعدد من الصحف اللبنانية والعربية مثل الحياة اللندنية والعربي الجديد، موظفة سابقة في دار الأوبرا السورية، كتبت عدداً من المسلسلات الإذاعية للأطفال، تخرجت في جامعة دمشق للتعليم المفتوح/ قسم الإعلام والصحافة، لها رواية قيد العمل بعنوان (هكذا أتوا.. هكذا عاشوا).

من إصدارات ميسلون للثقافة والترجمة والنشر



المشاركون في هذا العدد



- | | | | | | |
|-----|---------------|-----|-------------------|-----|--------------------|
| 37. | ميساء شقير | 19. | صفوان قسام | 1. | أبو بكر عبد الرزاق |
| 38. | نوال الراضي | 20. | عبد الإله فرح | 2. | آلاء دياب |
| 39. | نور حريزي | 21. | عبد الباسط سيدي | 3. | آلان خضركي |
| 40. | نور طلال نصره | 22. | عبد الرزاق دحنون | 4. | أمجد عطري |
| 41. | هنادي زحوط | 23. | عبد اللطيف طالبني | 5. | أنجيل الشاعر |
| 42. | هيفاء بيطار | 24. | علا الجبر | 6. | إيمان الصادق |
| 43. | واحة الراهب | 25. | علياء أحمد | 7. | بسمه قضماني |
| 44. | ورد العيسى | 26. | عمر حداد | 8. | تمارا شقير |
| 45. | وفاء علوش | 27. | غياث نعيسة | 9. | جلبير الأشقر |
| 46. | يارا وهبي | 28. | فادي كحلوس | 10. | حازم نهار |
| | | 29. | فواز قادري | 11. | خولة سعيد |
| | | 30. | فؤاد القطريب | 12. | دينا رمضان |
| | | 31. | ليلى عبد الحميد | 13. | ريم تركماني |
| | | 32. | لينا وفائي | 14. | ساطع نور الدين |
| | | 33. | مازن الرفاعي | 15. | سهير أومري |
| | | 34. | مازن عدي | 16. | سهير فوزات |
| | | 35. | محمد العمّار | 17. | شادي شحادة |
| | | 36. | مهند عبد الحميد | 18. | شوكت غرز الدين |



للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloun Culture, Translation and Publishing

